المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا فرع اللغة

موصل النبيل إلي نحو التسهيل

تأليف / خالد بن عبد الله الأزهري

٨٣٨ –٩٠٥ هـ

تحقيق ودراسة
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد

الطالبة : ثريا عبد السميع إسماعيل

إشراف

الدكتور / عبدالفتاح بحيري إبراهيم

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

{٣٥} « بَابُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ » .

[حـــده]

وهو الاسم المشتق لموصوف قائم به معنى ، ليدل على المشاركة والزيادة .

[مايصاغ منه]

(يصاغ للتفضيل موازن « أَفْعَل ») ، حال كون موازن « أفعل » (اسماً) باتفاق [١] ، لافعلاً (مما صيغ) موازن « أفعل » (منه في التعجب) حال كون موازن « أفعل » في التعجب (فعلاً) على الأصح (على نحو ماسبق [٢] من إطراد ، وشذوذ ، ونيابة أشدَّ وشبهه) .

وحاصله : أن أفعل التفضيل لايبنى بإطراد إلا من فعل مستوف لتلك الشروط المذكورة [٣] ، وما حكم عليه بالشذوذ في التعجب مما لافعل له ، وما له فعل غير مستوف للشروط ، حكم عليه بالشذوذ في التفضيل فمن أمثله التفضيل المستوفي للشروط : « هو أعلم وأكرم من كذا » .

ومن أمثلة التفضيل الذي لافعل له ، قولهم : « هو أَلَصُّ من شِظَاظِ »[٤] ، وهو رجل من بني ضبة ، بنوه من اللصوصية ، ولا فعل لها[٥] .

---

(١) المساعد ٢ / ١٦٦ .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٥٠ : « من اطراد » .

(٣) وهي : من كل فعل ثلاثي ، متصرف ، تام ، مثبت ، قابل للتفاضل ، مبني للفاعل ، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، انظر التصريح ٢ / ١٠١ .

(٤) مجمع الأمثال ٢ / ٢٥٧ .

(٥) ذكر لها ابن القطاع في كتابه الأفعال ٣ / ١٤٤ فعلاً فقال : و (لَصَصْتُ) الشيء لصاً ، فعلته في ستر ومنه اللِصُّ » ، وعليه فلا شذوذ فيه .

ومن أمثلة ماله فعل غير مستوفٍ لبعض الشروط ، قولهم : « هذا الكلام أخصر من غيره » ، بنوه من : اختصر ، مبنياً للمفعول ، زائداً على الثلاثة ، ويجيء في « أفعل » الخلاف السابق ، ومن أمثلة نيابة : « أشد » ما سيأتي .

[فروق بين التفضيل والتعجب]

/ (وهو) ، أي : أشدُّ المتوصل به ، وشبهه ؛ لفقد بعض الشروط (هنا) في التفضيل (اسم ناصب مصدر المحوج إليه تمييزاً) ، فتقول : « زَيدٌ أَشَدُّ دَحْرَجةٍ ، وأصَحُّ تَعْليماً ، وَأَكْثَرُ اقْتِرَاباً ، وَأَقْطَعُ مَوْتاً ، وَأَقْبَح عوراً ، وَأَحْسَنُ كُحُلاً » . /٣٩٨/

فإن قلت : أطلقَ في نيابة أشد ، وذلك لايتأتى هنا [١] في مسألة الفاقد للصوغ للفاعل وإنْ تأتى في التعجب ، قلت : اعتذر عنه بأن هذا الاطلاق مقيد بقوله : (ناصب مصدر المحوج إليه) ، يعني ، لا المؤول بالمحوج إليه ، وبقوله : (تمييزاً) وقد علم أن المؤول بالمصدر معرفة ، وأن التمييز لايكون معرفة ، (وغلب حذف همزة « أخير » و « أشر » في التفضيل) ، وعلة ذلك عند الأخفش[٢] : أنهما لم يشتقا من فعل ، فخولف بلفظهما ، وعند غيره كثرة استعمالهما ، (وندر) حذف همزتهما (في التعجب) ، فيقال في التفضيل : « هو خير من كذا ، وشر من كذا » ، ومن غير الغالب قراءةُ أبي قلابة [٣] ﴿ منِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾ [٤] ، وقول الراجز :

---

(١) قال الدماميني ١ / ٤٣١ : « وهاهنا بحث ، وهو أن أفعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل ، والمفضل عليه في أصل الحديث ، وزيادة المفضل عليه فيه فيلزمه في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفصل ، وهذا قد يختلف باعتبار القصد ، فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلاً ، لا في شدته ، وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو لا أشد،فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع اختلاف المقصود » .

(٢) التصريح ٢ / ١٠١ .

(٣) المحتسب ٢ / ٢٩٩ ، الإقناع ٢ / ٧٧٧ .

(٤) سورة القمر آية : ٢٦ .

[٦٦٣] بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابنُ الأَخْيَرِ (١)

ويقال في التعجب : « ما أخيره ، وما أشره » ، بإثبات الهمزة غالباً ، ومن غير الغالب قولهم: « ماخَيْرَ اللَّبَنَ للصحيح(٢) » بمعنى : مَا أَخْيَرَهُ ، وَ « مَا شَرَّهُ لِلْمَبْطُونِ » (٣) بمعنى : ما أشره .

ولما حذفوا همزة أخير ، حركوا الخاء بحركة الياء ، ومنهم من لم يحركها ، ويحذف ألف «ما» فيقول : « مخيرهُ » ، وسمع الكسائي : « مخبثة » ، وأما : « ما شره » ، فليس فيه التقاء الساكنين .

[أفعل المجرد من أل والإضافة]

(ويلزم أفعل التفضيل عارياً) ، من « أل » ، والإضافة ثلاثة أمور ، أمران في نفسه ، وهما : (الإفراد والتذكير) ، وأمر بعده وهو (أن يليه ، أومعموله المفضول) ، حال كون المفضول (مجروراً بـ« من ») الدالة - عند المصنف (٤) على المجاوزة ، وعند المبرد وطائفة (٥) على ابتداء الغاية ، وعند آخرين : على التبعيض ؛ واستظهر الثاني .

---

(١) لرؤبة .
والشاهد فيه قوله (الأخير) حيث جاء بالهمزة في « خير » اسم تفضيل وهو من غير لغالب ، انظر : المحتسب ٢ / ٢٩٩ ، شرح ابن مالك ٣ / ٥٣ ، الأشموني ٣ / ٢٣ ، المساعد ٢ / ١٦٧ ، الارتشاف ٣/ ٢٢٠ .

(٢) حكاه أبو عثمان عن أبي زيد ، انظر المسائل العضديات ٢٦٥ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٢٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن ملك ٣/ ٥٣ .

(٥) قال في المقتضب ٣ / ٣٨ : « . . . وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ، لأنَّ (منْ) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة » .

مثال ماولي المفضول أفعل التفضيل : « زيدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ، ومثال ماولي المفضول معمول أفعل التفضيل/ ، نحو : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ (١) ، ونحو : ﴿ أَوْلَى /٣٩٩/ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) .

وإنما لزم أفعل التفضيل الإفراد والتذكير دائماً ، وإن أسند إلى مثنى ، أو مجموع في التذكير، أوالتأنيث ، لأن الغرض منه إنما هو تفضيل وصف المسند إليه على وصف غيره ، فهو في المعنى إخبارعن المصدر ، وهو مفرد مذكر ، أشار إلى ذلك أبو الفتح (٢) .

[تقدم المفضول ومعمول اسم التفضيل عليه]

(وقد يسبقانه) ، أي : وقد يسبق معمول اسم التفضيل ، والمفضول المجرور بمن أفعل التفضيل ، كقوله :

|٦٦٤| فَقُلْتُ لَهَا : لاَ تَجْزَعِي وَتَصَبَّرِي ... فَقَالَتْ : بِحَقٍّ إِنَّنِي مِنْكَ أَصْبَرُ (٢)

فَقُلْتُ لهَا : وَاللَّهِ مَا قُلْتِ بَاطِلاً ... وَإِنِّي بِمَا قَدْ قُلْتِ لِي مِنْك أَخْبَرُ

ولا يجوز ذلك إلا في نادر من الكلام .

(ويلزم ذلك إن كان المفضول اسم استفهام) ، نحو : « مِمَّنْ أَنْتَ (٣) أَعْلَمُ ؟ » ، (أو مضافاً إليه) ، نحو : « مِنْ وَجْهِ مَنْ وَجْهُك أَحْسَنُ ؟» ، وإنما لزم تقديم ذلك ؛ لأن الاستفهام له الصدر .

---

(١) سورة الأحزاب آية : ٦ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (منك أصبر ، منك أخبر) حيث سبق معمول اسمالتفضيل وهو المفضول المجرور بمن أفعل التفضيل ، وهو نادر . انظر : المساعد ٢ / ١٦٨ .

(٣) ينبغي – والله أعلم – أن يكون المثال : أنت مِمَّنْ أفضل ؟ حتى لايفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ==

ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة [١] قال المصنف : « وهي من المسائل المغفول عنها » [٢] .

[الفصل بين أفعل ومن]

(وقد يفصل بين « أفعل ») التفضيل (و «من») الجارة للمفضول (بـ« لو » وما اتصل بها) ، كقوله :

[٦٦٥] ولَفُوكِ أَطْيَبُ - لَوْ بَذَلْتِ لَنَا - مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْـرِ [٣]

الموهبة ، بفتح الميم والهاء ، والباء الموحدة ، نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب.

وقد يفصل بالنداء ، كقول جرير :

[٦٦٦] لَمْ أُلْقَ أَخْبَثَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمُ لَيْلاً ، وأَخْبَثَ بِالنَّهارِ نَهَاراً [٤]

== لأن المبتدأ أجنبي من الخبر ، بمعنى أنّه ليس معمولاً له على الصحيح ، وقد نبّه على ذلك الشيخ خالد في التصريح ٢ / ١٠٣ ، فلماذا سها عنه هنا ؟ .

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٣٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٤ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (لفوك أطيب لو . . . من) حيث فصل بين أفعل المتفضل ومن الجارّة وهو قليل . انظر: شرح ابن مالك ٣ / ٥٤ ، العيني ٤ / ٥٤ ، الأشموني ٣ / ٤٦ ، المساعد ٢ / ١٦٩ ، الهمع ٥ / ١١٦ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١١٧ .

(٤) من الكامل .

والشاهد فيه في الشطر الأول ، حيث فصل بين أفعل التفضيل ومن الجارة بالنداء ، وهو قليل ، انظر : ديوانه ١ / ٥٢٢ ، الهمع ٥ / ١١٦ ، المساعد ٢ / ١٦٩ . ورواية الديوان :

لم يُلْقَ أخبثُ . . . .

(ولا يخلو المقرون بـ « من » في غير تهكم من مشاركة المفضل في المعنى) ، نحو : «العسل أحْلَى من التَّمْرِ » ، ولا يقال : « الْمَاءُ أَرْوىَ مِنَ الْخُبْزِ » ، (أو تقدير مشاركته) ، كقولهم في الشَّرين : « هذا خيرٌ من هَذَا » ، أي : أقل شراً ، وفي التنزيل قال : ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إليَّ ﴾(١)، واحترز بقوله : (في غير تهكم)/ من قول الراجز . /٤٠٠/

[٦٦٧] لأَكْلَةٍ مِنْ أَقِطٍ بِسَمْـنِ ... أَلْيَنُ مَسًا فِي حَوَايَا البَطْنِ (٢)

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

قذاذ : بقاف ، وذالين معجمتين : جمع قذ ، وقذ : جمع أقذ ، والأقذ : السهم الذي لا ريش له .

(وإن كان « أفعل » خبراً) للمبتدأ ، أو أحد نواسخه ، (حذف للعلم به المفضول غالباً) ، نحو : ﴿ ذَلِكم أقسط عند الله وأَقْوَمُ للشَّهَادَةِ وأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا ﴾ (٣)، ونحو : ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٤) ، ونحو : ﴿تَجِدُوه عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً ﴾ (٥) ، ونحو قوله :

[٦٦٨] سَقَيْنَاهُم كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا ... وَلَكِنَّهم كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرَا (٦)

---

(١) سورة يوسف آية : ٣٣ .

(٢) ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ألينُ . . . . من يثربيات) على عدم مشاركة المفضل المفضول في المعنى مع أنه مقترن بمن ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٥٥ ، المساعد ٢ / ١٧٠ ، العيني ٤ / ٤٦ ، السلسيلي ٢ / ٦١٢ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٣٢ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٤) سورة النحل آية : ٩٥ .

(٥) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٦) من الطويل ، للنابغة الجعدي . ==

أي : أصْبَر مِنَّا ، ومن غير الغالب ذكره مع العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ قَل مَا عِنْد اللَّه خَيْرٌ مِن اللَّهوِ وَمِنَ التِّجارة ﴾ [١] ، ولو لم[١] يعلم لم يجز حذفه ، نحو : « لا أحد أفضل من زيد » ، (ويقل ذلك) ، أي حذف المفضول (إن لم يكن) « أفعل » (خبراً) ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [٢] ، كذا مثل المصنف [٣] ، وفي كلام أبي علي : « وأخفى سره » ، فقدره فعلاً[٤] ، وقوله :

[٦٦٩] ... ... تـروَّحِي أَجْـدرَ أنْ تَـقِيـلـي [٥]

أي : تروحي واتي مكاناً أجدر بأن تقيلي فيه من غيره ، فـ « أجدر » نعت لمحذوف ، وقوله:

[٦٧٠] دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ ... ...[٦]

== والشاهد فيه قوله : (أصبرا) على حذف من والمفضول لوقوع أفعل التفضيل خبراً وهو كثير . انظر : الهمع ٥ / ١١٥ ، المساعد ٢ / ١٧١ ، الدرر ٢ / ١٣٧ .

(١) سورة الجمعة آية : ١١ .

(١) « لم » ساقطة من الأصل .

(٢) سورة طه آية : ٧ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٥٧ .

(٤) قال أبو علي في المسائل العضديات ٢٠٦ : « فإنه يعلم السر وأخفى » أي : يعلمُ السرَّ وما هو أخفى من السِّر » . ولعلّ هذا التقدير في كتابه الحجه - ولم يكتمل - .

(٥) رجز و لأُحيحة بن الجلاح .

والشاهد فيه قوله : (أجدر) حيث جاء أفعل التفضيل بغير « من » وهو صفة لمحذوف تقديره : طولي يافسيل . . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٥٧ ، الأشموني ٣ / ٤٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٣٠ ، والتوضيح ٣ / ٢٩١ .

وصدره : إذ ضَنَّ أهلُ النَّخل بالفحول .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد : على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٥٧ ، الأشموني ٣ / ٤٦ ، العيني ٤/ ٥٠ ، السلسيلي ٢/ ٦١٢ ، التوضيح ٣ / ٢٩٠ .

وتمامه * فظلَّ فؤادي في هواك مُضلَّلا *

أي : دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر ، فـ « أجمل » حالٌ عامله « دنوت » ، وزعم الرماني[1] : « أنه لايجوز الحذف إلا في الخبر » ، (ولا تصاحب « من » المذكورة) ، وهي المصاحبة للمفضول (غير العاري) ، وهو المضاف ، نحو : « أَفْضَلُ النَّاسِ » ، وَذُو الألف واللام ، نحو : « الأفضل » ، (إلا وهو مضاف إلى غير معتد به) ، كقوله :

[٦٧١] نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِي أعْلمنا ... مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيادِ فِي السَّدَفِ[2]

أي : أعلم منا ، فأضيف « أعلم » إلى غير معتد به ، وهو « نا » ، وأول على نية طرح المضاف إليه ، وهو معنى قوله : (غير معتد به) ، والسدف: الصبح وإقباله ، قاله الفراء[3] . (أو ذو ألف ولام زائدتين ، أو دال على عارٍ متعلق به « من » ، أو شاذ) ، كقوله :

[٦٧٢] وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهم حَصىً ... وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[4]

وأُوِّل على زيادة «أل» ، أو على تعلق «من» بأكثر محذوفاً ، دل عليه « لَسْتَ بالأَكْثَرِ مِنْهم » ، والتقدير : ولست بالأكثر أكثر منهم حصى ، أو هو شاذ[5] . / /٤٠١/

---

(١) ومنعه الكوفيون ، انظر المساعد ٢ / ١٧٢ .

(٢) من المنسرح ، نسبه العيني لسعد القرقرة .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٥٧ ، المغني ٢/ ٤٩٣ ، الأشموني ٣/ ٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٦١٣ ، المساعد ٢ / ١٧٣ .
وفي اللسان : الوَدِيُّ : صغارُ النخل » .

(٣) اللسان (س د ف)

(٤) من مجزوء البسيط ، للأعشى .
والشاهد فيه قوله : (بالأكثر منهم) حيث جمع بين « أل » الداخلة على أفعل التفضيل وبين « من » ومن تأتي مع « أفعل » نكرة . انظر : ديوانه : ٩٣ ، شرح ابن مالك ٣ / ٥٨ ، الخزانة ٨ / ٢٥٠ ، الخصائص ١/ ١٧٥ ، ابن يعيش ٣ / ٦ ، المغني ٢ / ٦٣٢ ، المساعد ٢ / ١٧٤ .

(٥) المساعد ٢ / ١٧٤ ، وانظر الخصائص ١ / ١٨٥ .

« فصـــــل »

(إن قُرن أفعل التفضيل بحرف التعريف) ، كالأفضل ، (أو أضيف إلى معرفة مطلقا له التفضيل) : كـ « يوسف أحسنُ إخْوَتِـهِ » ، (أوْ مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه) ، كـ « مالك أعلم المدينة»، (طابق ما هو له) معنىً (في الإفراد والتذكير وفروعها)، لزوما ، في هذه الثلاث مسائل[1] ، فتقولُ على الأولى : « جاء زيد الأكبر ، وهنْد الكبرى ، والزيدان الأكبران ، والهندان الكبريان ، والزَّيدون الأكبرون أو الأكابر ، والهندات الكبريات أو الكبر » ، وفي المُستَوْفي : « ولا يُسْتَغنى في الجمع والتأنيث عن السَّماع ، فإن « الأشرف ، والأظرف » ، لم يقل فيهما : الأشارِف والشُّرَفَى ، والأظَارِف والظُّرَفَى ، و« الأكرَم ، والأمْجد » ، قيل فيهما : الأكَارِم ، والأمَاجِد ، ولم يسمع فيهما : الكُرمَى والمُجَدَى[2] » انتهى ، وتقول على الثانية : « يوسف أحسن إخْوتهِ ، واليوسفان أحسنا إخْوَتِهمَا ، واليوسفون أحسنوا إخْوتهم .. إلى آخره »، وتقول على الثالثة: «زيد أعْلم المدينة [3]، والزيدان أعْلَما المدينة » ، أيْ : عالِماها ، وكذا الباقي ، ثم أتى بمقابل قوله : (مُطلقا لهُ التَّفْضيلُ) ، بقَوْلِه : (وإنْ قيِّدَت إضافته بتضمين) ، - بيان لصورة التقييد ، لا تقييدٌ لها ، فَلاَ مفْهوم لهُ ، (معْنى « منْ » جازَ أنْ يُطابِقَ) ، مَا هو له تشبيها له بذي الألِف واللام في التعريف ، وعدم لفظ « من » لزوماً ، (وَ) جَازَ (أن يُستعمل استعمال العارِي) من « أل » والإضافة ، فلا يطابق تشبيها له بالعاري الذي حذفت بعْده « من » وأريد معناها ، فمن المطابقة قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [4] ، ومن عدم المطابقة قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهم

---

(١) « الثلاث مسائل » لايصح عن جمهور النحويين .

(٢) التصريح ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ .

(٣) هذه المسأله لاتفضيل فيها فأمره ظاهر ؛ لأنه ليس اسم تفضيل البتة ، بل هو اسم فاعل ، أو مفعول باعتبار معناه ، وإن كانت صيغة اسم التفضيل » ، الدماميني ١ / ٤٣٣ .

(٤) سورة الأنعام آية : ٢٣ .

أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ (١) ، وما ذكرناه أولا من أن قوله : (بتضمين معنى «من») بيان لصورة التقييد لا تقييد لها ذكره بعض الشُّراح(٢) ، وقال ابن عقيل : « إنَّه احْتراز عما سبق من قصْد إخْلاَئه من معناها ، نحو : « يوسُف أحسن إخْوته » ، وهذا مُمْتنع على تضمين معنى « من » ، وإنما يجوز على تضمين معْناها : « يوسف أحْسن أبْنَاء يَعْقوب »(٣) انتهى ، (ولا يتعين الثاني) ، وهو أن يستعمل كالعَاري/ فلا يُطابق (خلافاً لابن السَّرَّاج)(٤) وردَّ بقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ (٥) ، فإن قُدِّر « أكابر » مفعولا ثانيا و « مجرميها » مفعولا أوّل ، فيَلزمه المطابقة في المجرد ، (ولا يكون) « أفعل » التفضيل (حينئذ) ، أيْ : حين إذ تُقَيَّدُ إضَافَتُهُ بتضمين معْنى « منْ » (إلاَّ بعْض ما أضيف إليه) ، فلذلك امْتنع : « يوسفُ أحْسنُ إخوتِهِ » ، على تضمين معْنى « منْ » وجاز : « يوسف أحسن أبناء يعْقوب » ؛ لأنَّ يوسف ليس بعْضَ إخْوتَهِ ، وهو بعضُ أبناءِ يعقـوبَ ، هذا مذهب البصريين(٦) ، وأجاز الكوفيُّون : « يُوسف أحسنُ إخْوتِهِ » ، على معنى « منْ » ، قالوا : « كما لو صَرَّحْتَ بها » ، وقالوا : « إنَّ أفْعَلَ حينئذٍ لا يتعرَّفُ »(٧) ، (وشذَّ أَظْلَمي وأَظْلَمُهْ) ، من قوْل الرَّاجزِ : /٤٠٢/

[٦٧٣] يَا رَبُّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ   سَلِّطْ عَلَيْـهِ مَلَكاً لاَ يَرْحَمُـهُ (٨)

---

(١) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٢) لم أجده في الشروح التي عندي وهي : المرادي ، التُنسي ، الدماميني ، والسلسيلي ، والمساعد ، ولعله السمين الحلبي .

(٣) المساعد ٢ / ١٧٧ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٧ .

(٥) سورة الأنعام آية : ٢٣ .

(٦) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢١٧ ، والارتشاف ٣ / ٢٢٦ .

(٧) المساعد ٢ / ١٧٧ ، ١٧٨ ، والارتشاف ٣ / ٢٢٦ .

(٨) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح ، انظر : الخزانة ٤ / ٣٦٩ ، المقرب ١ / ٢١٢ ، المساعد ٢ / ١٧٨ ، السلسيلي ٢ / ٦١٤ ، الارتشاف ٣ / ٢٢٦ .

ووجه شذوذه : إضافته إلى الياء والهاء ، وكان القياس : « أظْلَمنا » ، ولكنه فَصَلَ ، وذلك لأنه أظهر في الإنصاف ؛ للتصريح بنسبة كل منهما إلى الظُّلم بالفَرْضِ ، وهذه المسألة ساقطة من بعض النسخ ، (واستعماله عارياً) من « أل » والإضافة (دون « من ») الجارة للمفضول ، لا من (مُطلقا) ، ليخرج « منْ » في نحو : « زيْدٌ أقرب من السُّلطان» (مُجرَّداً عن معنى التفضيل) ، كما يقول به المصنف [١] تبعا لأبي عبيدة [٢] ، والمبرد ، وجماعة من المتأخرين ، خلافاً لكثير من النحويين[٣] ، (مؤولاً باسم فاعل) ، نحو : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُم ﴾ [٤] أيْ : عَالم ، إذ لا مُشارك لهُ في علْمه ، (أو صفة مُشَبَّهة) ، نحو : ﴿ وَهُو أهْوَنُ عَلَيْه ﴾ [٥] أيْ : هيِّن ؛ إذْ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرة اللّه تعالى ، (مُطَّردٌ) خبر : « واستعماله » ، (عند أبي العباس)[٦] المبرِّد ، وعليه المتأخرون ، وحكى ابن الأنباري[٧] الجواز عنْ أبي عُبيدة ، والمنع عن النحويين ، (والأصَحُّ) عند المصنف (قصرُه على السَّماع)، لقلة ما وَرَد منْ ذلك غير قابل للتأويل ، وفُهِمَ من قوله : (عَارياً) ، أن المضاف ، نحو : « ... أعْدلا بني مروان » [٨] :

{٦٧٤} و ... ... لَم ... ... بِأَعْجَلِهم ... ... [٩]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٠ .

(٢) الأشموني ٣ / ٥١ .

(٣) ولم يُسَلِّم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لايخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، قاله المرادي في شرح الألفية ٣ / ١٢٢ . رأى ابن مالك سديد ، ولكن في التفضيل تميز وظهور ، يتصاغر معه المفضول .

(٤) سورة النجم آية : ٣٢ .

(٥) سورة الروم من الآية : ٢٧ .

(٦) المقتضب ٣ / ٢٤٧ .

(٧) المساعد ٢ / ١٧٩ ، والأشموني ٣ / ٥١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٢٢ .

(٨) القول بتمامه : الناقص والأشج أعدلا بني مروان ، هذا من التفضيل على غير بابه ، إذ أنه لايشارك الناقص والأشج غيرهما من بني مروان انظر التصريح ٢ / ١٠٥ .

(٩) من الطويل ، للشنفري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٠ ، ابن عقيل ٣ / ١٨٢ ، الأشموني ، ==

لاَ ينْقَاسُ اتِّفاقا ، وفُهم من قوْله : (دون « من ») أن الذي بـ « من » لا يُستعمل كذلك اتفاقا؛ لأن « مِنْ » هي الجارة للمَفْضُولِ ، والغَرْضُ : أنَّهُ لاَ مفْضول مُرادٌ ، فكيف يجتمعان ؟ (ولزوم الإفْراد والتذكير فيما ورد من ذلك)[1] ، عَارِياً ـ كما تقدم ـ (أكثر من المطابقةِ) ، فمِن الإفْراد قوله تعالى : ﴿ خَيْرٌ مُسْتَقَراً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً ﴾ [2] ، ومن المطابقة قوله :

{٦٧٥} إِذَا غَابَ عَنْكُم أَسْوَدُ العَيْن كُنْتُمُ كِرَامـاً وأَنْتُـم مَـا أَقَـامَ أَلاَئِـمُ[3]

أرادَ : أنتُم لِئَام ، فَأَلاَئِمَ : جمْعُ أَلأَم بمعنى لَئِيم ، فَلِذَلِكَ جمعه ، إلا أنَّ ترك جمعه أجود ؛ لأَنَّ اللَّفظ المستقر له حكم ، إذَا قُصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يُغَيَّر حُكْمه ، وَإِذَا صَحَّ جَمْع أفعل ، الْعَارِي الْمُجرَّد منْ مَعْنى التَّفْضِيل إذَا جَرَى على جمع جاز أنْ يؤنث إذَا جَرَى على مُؤَنَّثٍ ، ويكون قول ابن هانيء :

{٦٧٦} كأنْ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا [4] ... ... [5]

== والبيت بتمامه : وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل .
والشاهد فيه قوله : (أعجلهم) حيث إنه عار عن معنى التفضيل فهو في معنى « عاجلهم » ، اذ لو كان في معنى التفضيل لكان قد اتصف بالعجلة أيضاً ، لكنها أقل من عجلة غيره ، وهذا غير مُراد إذ أنه لم يتعجل يده يده أبداً إلى السلطان تقدم عند قول المصنف دون من » ، انظر اعلاه .

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٥٨ : « فيما ورد كذلك » وكذا المساعد والسلسيلي .

(٢) سورة الفرقان آية : ٢٤ .

(٣) من الطويل ، للفرزدق .
والشاهد فيه : وضحه الشارح ، انظر : أمالي القالي ١ / ١٧١ ، العيني ٤ / ٥٧ ، المغني ٢ / ٤٢٦ ، المساعد ٢ / ١٧٩ ، الارتشاف ٣ / ٢٢٥ ، السلسيلي ٢ / ٦١٥ ، الأشموني ٣ / ٥١ .

(٤) في المخطوطة : مواقعها - تحريف .

(٥) من البسيط .
والشاهد : وضحه الشارح ، وحاشية(٣) . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٦١ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٨٧ ، الأشموني ٣ / ٥٢ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٢٤ ، والمساعد ٢ / ١٨٠ . ==

صحيحاً [١] ، لأنه تأنيث أصغر ، وأكبر ، بمعنى صغير وكبير ، لا بمعنى التفْضِيل ،قاله المُصنِّف [٢] ، (ونحو : هذا [٣] أفضل رجل ، وهي أفضل امرأة ، وهُما أفْضل رجلين أو امرأتين ، وهم أفضل رِجال ، وهُنَّ أفْضَلُ نِسْوة ، مَعْناه) ، -خبْر ، نحو - (ثبوت المزية للأوَّل على المُتفاضلين واحداً واحداً ، أو اثنين اثنين ، أو جماعة جماعة) ، فيجب عند إضافة أفعل ، إلى نكرة إفراد «أفْعَل » ؛ إذْ معنى : أفضل رجل : أفضل من كل رجل ، قيسَ فَضْلة بِفَضْلِة ، ومعنى أفضل رجلين : أفضل من كل رجلين قيسَ فضلهما بِفَضْليهما » ، ومعنى : « أفضلُ رجالٍ : أفضلُ من كُلِّ رِجالٍ قيس فضلهم بِفَضْلِهم » ، وكذا الباقي ، فَحذِفَتْ « من كلِّ » وأضيفَ « أفعَل » إلى ما كان مضافا إليه ، هذا مراده ، ولو قال : عَلَى جِنس المضاف إليه بدل قوله : (على المتفاضلين) ، لكان أحسن ؛ لأن المتفاضلين إنما يصدق على جماعة ، وليس المذكور في بعض الأمثله إلا واحداً وواحدة [٤] ، أو اثنين أو اثنتين ، ويجب مطابقة النكره في هذا لما أسند إليه «أفعل » - كما سبق تمثيله - ، ولايجوز عدم المطابقة ، فلا يقال : « الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رَجُلٍ » ، ويجب أيضاً كون النكرة مما يصدق على المسند إليه « أفعل » ، فلا يجوز : « زَيْدٌ أَفْضَلُ امْرأَة » ، (وإن كان المضاف إليه مشتقاً / ، جاز) في المشتق (إفراده مع كون الأول غير مفرد) ، نحو قوله تعالى : /٤٠٤/

== وعجزه : * حصباء دُرٍّ على أرض من الذهب *

(١) هذا فيه إشارة إلى أن من العلماء من لحنَّ ابن هانئ في هذا البيت ، ووجهة نظرهم أن اسم التفضيل كان ينبغي أن يأتي مفرداً مذكراً ، لأنه مجرد من « أل » والإضافة ، لكنه أنثه فقال : (صغرى وكبرى) ، لذلك عدوه من اللحن .

وفي البيت عدة تخريجات منها أن (صغرى وكبرى) صفة مشبهة وليست من اسم التفضيل في شيء ، وقيل - كما ذكرهنا - أنه تفضيل على غير بابه ، فالمطابقة فيه جائزة . وانظر أوضح المسالك (٣/ ٢٨٧ ، ٢٨٩) والتصريح ٢/ ١٠٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦١ .

(٣) في متن التسهيل ٣ / ٦٢ ، ويجوز هو أفضل رجل ، والمساعد كالأزهري .

(٤) في ب : وواحدة سقطت ألف « أو » .

﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [1] ثم قال الفراء : «وَحَّدَ كافر » ؛ لأنه في معنى الفعل ، أي : أول من كفر ، ولو أريد الاسم لم يجز إلا الجمع » [2] وقال المبرد في معاني القرآن : « وإنما جاز ذلك ، لأنه على حذف الموصوف ، أي : أول قبيل كافر : أوحزب كافر ، لا ماقال الفراء » انتهى ، ومن الإفراد والمطابقة كقوله [2]:

{٦٧٧} وإذا هُمُ طَعِموا فألأمُ طَاعِمٍ وإذا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِياعِ [3]

الأول مفرد غير مطابق ، والثاني جمع مطابق لفظاً ، ومن المطابق معنى ، قوله تعالى : ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ [4] فـ « سَافِلِينَ » مطابق للهاء من « رَدَدْنَاهُ » معنى ؛ لأنها عائدة على الإنسان ، والمقصود به الجنس ، بدليل استثناء « الَّذِينَ آمَنُوا » منه .

(وألحق بأسبق مطلقاً) ، في جميع أحكامه (أول) حال كونه (صفة) يستعمل مجرداً من «أل » والإضافة ، ممنوع الصرف ، مقروناً بـ « من » ملتزم الإفراد والتذكير ، نحو : « جِئْتُكَ أَوَّلَ [5] مِنْ أَمْسِ » ، أي : زمناً أسبق من أمس ليومنا هذا ، وقد تحذف « من » فتقول : « هذا رجلاً أول » ، أي : أول من غيره ، ولكنك حذفت على حد قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ السِرَّ وأَخْفَى﴾ [6] أي : منه ، قاله الجرجاني [7] . ومحلىً بأل ، فيطابق ، نحو : ﴿ لَهُ الحَمْدُ فِي الأُولَى والآخِرَةِ ﴾ [8] ، ﴿ من

---

(١) سورة البقرة آية : ٤١ .

(٢) وقال : « وذلك من كلام العرب فصيح جيدٌ في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل » ، انظر معانيه ١ / ٣٢ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه: وضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٦٢ ، المساعد ٢ / ١٨١ ، السلسيلي ٢/ ٦١٦ .

(٤) سورة التين آية : ٥ .

(٥) [ ] للسياق .

(٦) سورة طه آية : ٧ .

(٧) [ ] للسياق .

(٨) سورة القصص آية : ٧٠ .

الَّذينَ استَحقَّ علَيْهم الأَولَيَانِ ﴾ (١) ، ﴿ بل قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ ﴾ (٢) ، ومضافاً لنكرة فلا يطابق ، نحو : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافرٍ به ﴾ (٣) : ومضافاً لمعرفة ، فيجوز الوجهان ، نحو : «قَالَتْ أَولاَهُم » ، ونحو : « جَاءَتْنِي أُولاَهُنَّ » ، قال الجرجاني : ومن ظن امتناع : « جاءتني أولاهن » ، فلينظر في : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافرٍ بِهِ ﴾ (٤) انتهى ، وإنما جعل أول ملحقاً لا أصلاً برأسه ، لأن أفعل التفضيل مادلَّ على اشتراك اثنين فصاعداً في أمر ، وزيادة أحدهما على الآخر في ذلك الأمر ، ومتى فرض اشتراك اثنين في معنى « أول » لم يكن بينهما تفاوت باعتبار/ أنفسهما ، وإلاَّ لكان /٤٠٥/ أحدهما وهو المفضول ثانياً لا أول ، وأما باعتبار غيرهما ، فيمكن كأن يكونا متقدمين على ثالث ، لكن ذلك الثالث ليس مشاركاً في الأولية ، والمفضول غير مشارك ، والمشارك غير مفضول ، وهذا خلاف قاعدة أفعل التفضيل ، وإنما كان المحمول عليه أسبق لاغيره ، لمناسبته له بجامع مابين أول ، وأسبق من الدلالة على تقدم شئ على غيره .

(وإن نويت إضافته) يعني ، وإن نوى معني ما أضيف إليه (بُني) أول (على الضم) ، كقوله :

[٦٧٨] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ ... عَلى أينا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ (٥)

---

(١) سورة المائدة آية : ١٠٧ .

وهذا الاستشهاد على قراءة الحسن (أوّلان) بتشديد الواو وفتح اللام مثنى أول مرفوع بـ (استحق) ، انظر الإتحاف ٢٠٣ .

(٢) سورة المؤمنون آية : ٨١ .

(٣) سورة البقرة آية : ٤١ .

(٤) سورة البقرة آية : ٤١ .

(٥) من الطويل ، لمعن بن أوس .

انظر : المقتضب ٣ / ٢٤٦ ، الخزانة ٨ / ٢٨٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٧٤ ، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٠، المنصف ٣ / ٣٥ ، ابن يعيش ٤ / ٨٧ .

«على» متعلقة بـ « تعدو » ، و « أي » استفهامية معرباً ، و «أول » ظرف لـ « تعدو » والأصل: في وقت هو أول الوقتين ؛ لأن لكل منهما وقتاً يموت فيه قدر أحدهما سابقاً ، وهو لايعرف بعدو المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين ، وقالوا : « إبدأ بذا من أول»، وأصله : من أول الأمر ، فحذف المضاف إليه ونوى معناه ، فبني أول على الضم (وربما أعطي) أول (مع نيتها) ، أي الإضافة (ماله مع وجودها) ، يعني : ويعطى مع نية لفظ المضاف إليه ماله مع وجوده من النصب على الظرفية والخفض بـ « من » من غير تنوين ؛ لأن المضاف إليه منوي ثبوت لفظه ، تقول : « أجيئك أوَّلَ ، ومن أولِ » حكى الفارسي : « ابدأ بذا من أول »[1] ، بالخفض من غير تنوين ، بتقدير الإضافة إلى مقدر الثبوت على حد :

[٦٧٩] خَالطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وفَا [٢]

(وإن جرد) أول (عن الوصفية جرى مجرى « أفكل ») ، في صرفه منكراً ، نحو قولهم : «ماتركْتُ لَه أوَّلاً ولاَ آخِراً » ، أي : قديماً ولاحديثاً ، ومنع صرفه مُعَرَّفاً ، كقوله :

[٦٨٠] أؤَمِّل أنْ أَعيشَ وَأَنَّ يَوْمِي   بِأَوَلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ [٣]

فـ « أول » هنا علم ليوم الأحد ممنوع الصرف للعلمية والوزن ، كما لو سمى بـ «أفكل »، وهو الرعدة ، فإنه يمنع من الصرف ، قيل : « وصواب العبارة أن يقول : « وإن استعمل غير

---

(١) السلسيلي ٢ / ٦١٧ .

(٢) رجز ، للعجاج ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٣ ، الأشموني ٣ / ١٥٧ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٣٠ ، الخزانة ٣ / ٤٤٢ ، ابن يعيش ٦ / ٨٩ .

(٣) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، الانصاف ٢ / ٤٩٧ ، العيني ٤ / ٣٦٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٣ ، السلسيلي ٢ / ٦١٧ ، المساعد ٢ / ١٨٢ .

صفة»؛/ لأن الاسم لو كان أصله الصفة كان يمتنع صرفه على الأفصح ، كما في « أدهم » للقيد»، /٤٠٦/ انتهى .

(وألحق آخر) ، بفتح الخاء ، بمعنى : مغاير (بأول غير المجرد) من الوصف ، والمعنى : ألحق آخر بأول الذي هو وصف (فيما له من : مع الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان) ، ونحو : ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى ﴾(١) ، ﴿ وأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (٢) ، ﴿ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٣) ، ﴿فَآخَرَان(٤) يَقُومَانِ مَقَامَهُما ﴾ (٥) ، ﴿ وآخَرُونَ اعْتَرَفُوا﴾ (٦) . وإنما ألحق آخر بأول ؛ لأنه به أنسب ، وذلك ، لأنه أشبهه في الوزن ، وكون معناه نسبياً ، وكونه لايدل على زيادة (إلا أن آخر) يخالف أول في أنه (يطابق في التنكير) الخالي عن الإضافة إلى نكرة ، (والتعريف) بـ « أل » خاصة (ماهو له) ، في المعنى ، فإن جرى على نكرة كان نكرة ، فتقول : « مَرَرتُ بِزَيْدٍ ورَجُلٍ آخَرَ، ورَجُلَيْن آخَرَيْن ، ورِجالٍ آخَرِينَ ، وامْرَأَةٍ أُخْرىَ ، وامْرأَتَيْنِ أَخْرَيَيْن ، ونِساءٍ أُخْرَيات وأُخَر » ، وإن جرى على معرفة كان معرفة ، نحو: « مَرَرْتُ بزَيْدٍ وَالَّرجُلِ الآخَرِ ، والَّرجُلَيْنِ الآخَرَيْنِ ، والرِّجالِ الآخَرِين (٧) أوْ (٧) الأَوَاخِر ، والْمرأَة الأُخْرَى ، والْمرأَتَيْنِ الأخريين (٨) ، والنِّسَاءِ الأُخْرَيَاتِ أوالأُخَرِ ، (ولا يليه) ، أي : آخر (« من » وتاليها) ، لأنه لايدل على التفضيل بنفسه ، ولا

---

(١) سورة طه آية : ٣٧ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٧ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٨٥ .

(٤) في المخطوطة : « وآخران » .

(٥) سورة المائدة آية : ١٠٧ .

(٦) سورة التوبة آية : ١٠٢ .

(٧) في الأصل و « ب » الآخرون ، - سهو .

(٨) في الأصل و « ب » الأخريتان » - سهو .

بتأويـل ، بخلاف «أول » ، فإنه مؤول بأسبق ، وأما قوله تعالى : ﴿ وآخرين منهم ﴾ [(١)] فـ « مِنْهُم » صفة الآخَرين ، (ولايضاف) آخر ، فلا يقال : « آخَرُ فارسٍ » [(٢)] ، (بخلاف أول) ، فإنه يضاف ، فيقال : « أول فارس » ، (وقد تنكر « الدُّنيا » و « الجُلَّى ») ، في قوله :

{٦٨١} * في سَعْيِ دُنْيَا طَالَما قد مُدَّت * [(٣)]

وقول الآخر :

{٦٨٢} وَإِنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَوْماً سُرَاةَ كِـرَامِ النَّاسِ فادْعِينَا [(٤)]

والدنيا : مؤنث أُدنى ، والجُلَّى : مؤنث أجل ، فحقهما ألاينكرا إلا إذا ذُكِّراً ، لكنهما كثر استعمالهما استعمال الأسماء المحضة فلذلك جاز تنكيرهما ؛ (لشبههما بالجوامد) ، لغلبة الاسمية عليهما ، (وأما « حسنى » و « سوءى » ، فمصدران) . كالرجعى ، والبُشْرى ، لا مُؤَنَّثَيْ أَحْسَن ، وأَسْوَأ ، / فالحسنى ، والحُسْنُ بمعنى ، والسُّوءى والسُّوء بمعنى وهما من المصادر التي /٤٠٧/ جاءت على الفُعْلَى ، والفُعْلِ .

« فصـــل »

(لايرفع أفعل التفضيل في الأعرف) اسماً (ظاهراً إلا قبل مفضول هو) ، أي : المفضول

---

(١) سورة الجمعة آية : ٣ .

(٢) « فلا يقال آخر فارس » من هامش « ب » ، وعليها صح .

(٣) رجز ، للعجاج ، ابن يعيش ٦ / ١٠٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٤ ، الخزانة ٨ / ٢٩٦ ، المساعد ٢ / ١٨٤ .

(٤) من البسيط ، لبشامة بن حزن النهشلي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٤ ، الخزانة ٨ / ٣٠١ ، ابن يعيش ٦ / ١٠١ ، المساعد ٢ / ١٨٤ .

(هو) ، أي : الظاهر المفضل بمعنى أنّ المفضول نفس الظاهر المفضل (مذكور) ذلك المفضول الذي هو نفس المفضل (أو مقدر ، وبعد) - معطوف على قبل -، أي : ذلك الظاهر قبل مفضول موصوف بما ذكر ، وبعد (ضمير مذكور) ، ذلك الضمير (أو مقدر مفسر) ، ذلك الضمير الذي الظاهر بعده واقع (بعد نفي أو شبهه) ،كالنهي ، والاستفهام الذي فيه معنى النفي (يصاحب أفعل) ، - متعلق بمُفَسَّر - ، والمعنى مفَسَّر باسم جنس موصوف بـ « أفعل » التفضيل ، مثال النفي في حال كون المفضول والضمير الرافع بعده الظاهر مذكورين : « مَا رأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عينه الكحل منه في عين زيد .» ، فالظاهر المرفوع بـ « أحسن » هو « الكحل » و المفضول هو ضمير «منه» ، وهو عائد على الكحل ، فهو هو في المعنى ، والكحل هو المفضل ، وضميره المفضول ، فالكحل فاضل مفضول ، فالمفضول هو الفاضل ، لكن اختلف محله ، ففضل في محل على نفسه في محل آخر ، والضمير الواقع الظاهر بعده هو الهاء من « عينه » ، وهي عائدة على الموصوف بأفعل ، وهي مفسرة به ، ومثال النفي مع حذف المفضول وحذف الضمير : « ما رأيت كعين زيد أحسنُ فيها الكُحْل » ، ومثال النفي مع حذف المفضول وذكر الضمير : « مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَن فيها الكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْد »[٢] ، والأصل : منه في عين زيد ، ثم اختصر ، ومثال النفي مع ذكر المفضول وحذف الضمير : « مارأيت كعين زيْد أَحْسَنُ فِيها الكُحلُ مِنهْ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » / ، فهذه أربع صور ، /٤٠٧/ ويقاس عليها النهي والاستفهام ، فتصير الصور اثنتي عشرة صورة حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة ، والأصل : أنّ الظاهر المفضل يكتنفه ضميران ، أولهما ضمير الموصوف بأفعل ، والثاني ضمير الظاهر المفضل ، وأن كلا منهما يكون مذكوراً ، ويكون محذوفاً ، وإذا حذف ضمير المفضول ، لم يلزم حذف ضمير الموصوف ، وبالعكس ، ويرفع أفعل التفضيل في غير الأعرف

---

(١) في الأصل « إلى » .

(٢) في الأصل : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد » .

الاسم الظاهر الذي لم يستوف الشروط على لغة ضعيفة حكاها سيبويه وغيره ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْه أَبُوه »[١] ، برفع الأب بـ « أفضل » .

(ولا ينصب) أفعل التفضيل (مفعولاً به) ، لضعفه ، فلا يقال : « زَيْدٌ أَضْرَبُ مِنْ عَمْرٍ بَكْراً » ، بنصب « بكر » بـ « أضرب » ، بل إن كان أفعل مما يتعدى لواحد وليس بمفهم علم أوجهل عدي باللام ، فتقول :« لِبَكْرٍ » ، وإن أفهم ماذكره فبالباء ، نحو : « زَيْدٌ أَعْرَفُ بِالْعِلْم ، وَأَجْهَلُ بِالْفِقْهِ »، وفهم منه ، أنه ينصب بقية المفاعيل ، والحال ، والتمييز ، (وقد يدل) أفعل (على ناصبه) ، أي : المفعول به ، كقول العباس بن مرداس :

[٦٨٣] فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مُصَبَّحاً ... وَلاَ مِثْلَنَا يَوْمَ الْتَقَيْنَا فَوَارِسَا[٢]

أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُم ... وَأَضْرب مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوَانِسا

فـ « القوانسا » منصوب بفعل محذوف دل عليه أفعل ، والتقدير : يضربُ القوانسَ .

(وإن أُوِّل) أفعل (بما لا تفضيل فيه جاز على رأي) ، لجماعة منهم : أبو البقاء[٣] ، ومكي، (أن ينصبه) ، أي : المفعول به ، لأنه حينئذ كاسم الفاعل ، نحو : ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾[٤] فـ« من » في موضع نصب على المفعولية بـ « أعلم » ؛ لأنه بمعنى عالم ، والمانع ، يقول : صورته صورة أفعل

---

(١) الكتاب ٢ / ٣١ ، ٣٢ .

(٢) من الطويل ، ابن يعيش ٦ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، الخزانة ٨ / ٣١٩ ، الأشموني ٣/ ٥٦ ، المغني ٢ / ٦٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٨ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١١٧ .

(٤) قال أبو البقاء العبكري : « في « من » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بمعنى فريق ، فعلى هذا يكون في موضع نصب بفعل دلَّ عليه أعلم لابنفس أعلم ؛ لأنَّ أفعل لايعمل في الاسم الظاهر النصب » ، ينظر إملاء مامن به الرحمن ١ / ٢٥٩ .

التفضيل ، فلا يعمل ، وناصب « من » مقدر دل عليه « أعلم » ، والتقدير : يعلم[1] من يضل ، (و) أفعل التفضيل (تتعلق به حروف الجر / على نحو تعلقها بأفعل المتعجب به) ، - كما سبق في بابه /٤٠٩/ - فتقول : « زَيْدٌ أَحَبُّ إِليَّ مِنْ عَمرُو ، وأعلم بالفقه مِنْ بَكرٍ ، وأرْغَبُ فِي الْخَيْرِ من غَيْرِه ، وأَرْأفُ بِي مِنْ عمرٍو »[2] .

* * *

(١) في « ب » « أعلم » - تحريف .

(٢) في « ب » « زيد » - سهو .

[٣٦] « بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ »

(وهو : الصفة) ، جنس يتناول اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، دون الأسماء الجامدة ، نحو : « ذي مال ، ودمشقي ، وهذا ، وعدل ، و نحوه ، في قولك : «مَرَرتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، أَوْ دِمَشْقِيٍّ ، أو عدل » و « بزيد هذا » ، فإنها بمعنى صاحب ، ومنتسب ، وعادل ، والحاضر .

(الدالة على فاعل) ، فصل أخرج به اسم المفعول ، وما بمعناه ، نحو : ذَبِيح ، وَجَرِيح ، وَطَرِيح ؛ لأنها بمعنى : مذبوح ، ومجروح ، ومطروح ، وأما : « ضرب الأمير» ، وإنْ كان بمعنى مضروبه فقد خرج بقوله : صفة ، (جارية) ، خرج الجارية ، كـ « سهل ، وكريم » ، وأمثلة المبالغة كـ « ضراب » وضروب ، ومضراب ، وضَريب ، وضرب » ، (في التذكير والتأنيث) ، خرج نحو : « أهْيَف ، وَأَعْمَى » ، من الصِّفَاتِ الَّتي على « أفعل » ، فإن مؤنثها لايجاري ، وإنما يُجاري مذكرها فقط (على المضارع) ، خرج المجازي على الماضي لا المضارع ، كـ «فرح ، وأشر» (من أفعالها) ، بيان للواقع ، لا للاحتراز عن شئ (لمعناه) ، أي : المضارع من الحال ، والاستقبال ، (أو) معنى (الماضي) ، خرج باب « ضامر الكشح » و « منطلق اللسان » ، فلا ينوي به استقبال ولامضي ، بل المراد معنى ثابت ، ولذا أضيف إلى الفاعل فقيل : « ضامر الكشح » ، و«منطلق اللسان » ، والحاصل : أن مجموع الصفة المشبهه مخرجه من الحد بثلاثة قيود ، الأول : قوله : (جَارِيةٌ . . . على المضارع) ، فإنه مخرج لنحو : جَميلٌ ، وَعُفْر ، وشجاع ، وغيرهن مما لايجاري ، والثاني : قوله : (في التذكير والتأنيث) ، فإنه مخرج لنحو : أهيف ، وأصمّ ، وأعمى ، وأكحل ، فإنها توازن في التذكير خاصة ، ولا كذلك القسم الأول / فإنه لا يوازن في حالة ما ، والثالث : /٤١٠/ قوله : (لمعناه) . . . إلى آخره ، فإنه مخرج لنحو : ضامر البطن ، ومنطلق اللسان ، ولو أخرج به النوعين الأولين لكفاه ، (ويوازن) اسم الفاعل (في الثلاثي المجرد) من حروف الزيادة (فاعلاً) ،

نحو : « ضارب » من « ضرب » المفتوح العين ، و « سالم » من « سلم » المكسورها ، و«فاره » من « فَرُه » المضمومها ، (وفي غيره) أي : غير الثلاثي المجرد ، يوازن اسم الفاعل (المضارع) ، لفظاً ، حال كونه (مكسوراً ماقبل الآخر) ، كما أن اسم فاعل الثلاثي كذلك (مبدوءاً بميم مضمومة) ، نحو : مدحرج ، ومكرم ، (وربما كسرت) الميم (في « مُفْعِل ») ، قالوا : «أَنْتَنَ: فَهُو مِنْتِن » بكسر الميم إتباعاً للتاء ، (أوضُمَّت عينة) ، أي : « مُفْعِل » ، قالوا : « مُنْتُنْ » بضم التاء إتباعاً للميم ، وقالوا : « مُنْتِن » بضم الميم ، وكسر التاء على القياس ، (وربما ضمت عين « منفعل» مرفوعاً) ، نحو قولهم : « هُو مُنْحَدُرٌ » بضم الدال إتباعاً للراء ،حكاه ابن جني[1] ، وغيره ،(وربما استغنى عن « فاعل » بـ « مُفْعَل ») ، قالوا : « حبَّه : فهو مُحَبَّ » ، ولم يقولوا : حابٌّ ، استغناءً بما للكثير عن القليل (و) ربما استغني (عن « مُفْعَل ») بفتح العين (عن « مفعول » فيما له ثلاثي)، قالوا : «أحبه : فهو محبوب » ، ولم يقولوا : « مُحَبّ » ، وأما قوله :

{٦٨٤} ... ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ [2]

فنادر ، والحاصل : أن « حب ، وأَحَبَّ » استغنى فيهما بما للمفعول في الأول عما للمفعول في الثاني غالباً ، وبما للفاعل في الثاني عما للفاعل في الأول دائماً ، وهذا أقيس من ذاك ، من حيث إنه استغناء بما للكثير الاستعمال عما للقليله ، وذاك أقيس من هذا ، من جهه أنه استغناء بما للبناء الأصلي ، وهو المجرد عما للبناء الفرعي ، وهو المزيد فيه ، (و فيما لا ثلاثي له) ، قالوا : «أرقة ، أي : ملك رقِّه ، فهو مرقوق » ، ولم يقولوا : مُرَقٌّ ، ولو قال : كما استغنى عن « مَفْعَل» / /٤١١/

---

(١) المساعد ٢ / ١٨٩ .

(٢) من الكامل ، وصدره : ولقد نزلت فلا تظني غيرَه * لعنترة ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧١ ، المساعد ٢ / ١٨٩ ، الخصائص ٢ / ٢١٦ ، الخزانة ٣ / ٢٢٧ ، العيني ٢ / ٤٠٤ ، جمهرة أشعار العرب ص ٣٥١ ، وهو من معلقته ، انظر المعلقات للزوزني ١٩٢ ، وديوانه : ١٦ .

والشاهد فيه قوله : (المُحَبِّ) حيث جاء به على « مُفْعَلُ » والقياس « مفعول » .

بمفعول [1] لكان أحسن ؛ لأن الكلام في وصف الفاعل [1] ، لا في وصف المفعول ويمكن أن ويجاب عنه : بأنه ذكر استطراداً .

(و) ربما استغنى (عن « مُفْعِل ») بكسر العين (بـ « فاعل ») ، قالوا : « أيفع[2] الغلامُ : إذَا شَبَّ ، فهو يافع » ، والقياسُ : مُوفِعٌ[3] ، على أنه سمع « يفع الغلام » (ونحوه) ، أي : نحو فاعل ، قالوا : أعقَّت الفَرسُ ، فهي عقوق [4] ، أي : حملت » ، و « أحصرت الناقة ، فهي حصور، أي : ضاق مجرى لبنها ، وسمع : عقت ، وحصرت .

(أو) استغني عن « مُفْعِل » ، المكسور العين (بـ « مُفْعَل ») المفتوحها ، قالوا : « أَسْهَبَ الرَّجُلُ ، فَهو مُسْهَب ، إذا أكثر في الكلام ، وأحصن فهو محصن » ، وسمع : « أُسْهِب ، وأُحْصِن، مبنيين للمفعول فيكون في بنائهما للفاعل قد استغنوا باسم المفعول عن اسم الفاعل .

(و) ربما استغني (عن « فاعل » بـ « مُفْعِل ») بضم الميم ، وكسر العين ، (ومُفْعَل) ، بكسر الميم ، وفتح العين ، قالوا : « عم بمعروفه ، فهو مُعِمٌ ومِعَمّ ، و « لَمَّ متاع القوم ، فهو مُلِمٌ وَمِلَمّ » ، ولا نظير لهما حكاه ابن سيده[5] ، ولا ينافي هذا قوله السابق، (وربما استغنى عن« فاعل» بـ«مُفْعِل ») ؛ لأن ذلك على الانفراد ، وهنا على خلافه ، (وربما خلف فاعل مفعولا) ، كقوله :

[٦٨٥] لَقَدْ عَيَّلَ الأَيْتَامَ طَعْنَةُ نَاشِرَهْ ... أَنَاشِرَ لاَزَالَتْ يَمِينُكَ آشِرَهْ [6]

---

(١) في «ب» عن مفعول – سهو . – و « الفا » بدل : الفاعل .

(٢) قال ابن سيده في المحكم (يفع) ٢ / ١٨٧ : « وقد أيفع وهو يافع على غير قياس .»

(٣) الصحاح ٣ / ١٣١٠ .

(٤) ولايُقالُ « مُعِقٌ » إلاَّ في لغة رديئة ، وهو من النوادر ، قاله الجوهري في الصحاح ٤ / ١٥٢٨ .

(٥) في المحكم ١ / ٥٤ .

(٦) من الطويل ، نسبه محقق تهذيب المنطق لأُمّ همام بن مُرَّة . انظر : تهذيب إصلاح المنطق ١١٦ ==

أي : مأشورة ، والمأشورة المقطوعة بالمنشار ، وناشرة : اسم رجل ، وهو كثير ، وقد عقد ابن فارس لذلك بابا في كتاب « الصاحبي »[١] ، (و) ربما خلف (مفعولٌ فاعلاً) ، قالوا : «أقط الشِّعر، فهو مقطوط» ، ولم يقولوا : قاط[٢] ، ذكره ابن سيدة ، وهو نادر .

« تنبيه » : ربما تعاقبت صيغتا الفاعل ، والمفعول من المادة الواحدة ، وقد عقد يعقوب لذلك بابا في كتاب « التوسعة » ، قالوا : « إبل مُدْفِئَة ومُدْفَأة ، ومكان عامر ومعمور ، ومنزل آهِلٌ ومأهول ، ورجل خاضب ومخضوب ، ومُلْفِج ، ومُلْفَج ، أي : فقير ، ومُسْهِب ، ومُسْهَب ، أي : كثير الكلام ، ومُدَجٍّ ، ومُدَجَّج ، داخل في السلاح ، ومُجَرِّب ، ومُجَرَّب ، وهو كثير .

« فصـــل »

(يعمل اسم الفاعل غير المصغر[٣] ، والموصوف) قبل العمل ، (خلافاً للكسائي)/ في إجازته عمل المصغر والموصوف ، محتجا بقول العرب « أَظُنُّني مُرْتَحِلاً وَسُوَيِّراً فَرْسَخاً »، وبقوله : /٤١٢/

[٦٨٦] إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُزَايِلِ[٤]

== الخصائص ١/ ١٥٢ ، شرح ابن مالك ٣/ ٧٢ ، المساعد ٢/ ١٩٠ ، والصاحب ٢٢١ .

(١) الصاحبي في فقه اللغة ٢٢٠ « باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل » .

(٢) قال ابن سيده في المحكم ٦/ ٧١ : « وقط السِّعْرُ يقط قطاً ، وقُطوطاً ، فهو قاطٌ ومقطوط - مفعول بمعنى فاعل : « غلا » .

(٣) قال الدماميني في شرح التسهيل ١/ ٤٤١ : « أمَّا المصغر فلبعد شبه بالمضارع لتغير بنيته ، ودخول خاصة من خواصه في الأسماء ، . . . وأمَّا الموصوف فلأن وصفه يُزيل شبهه بالفعل المضارع » .

(٤) من الطويل ، لبشر بن أبي حازم .
والشاهد فيه قوله : (فرخين) استدل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٧٤ ، العيني ٣/ ٥٦٠ ، الأشموني ٢/ ٢٩٤ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٢ .
وخطباء صفة ، أي بينة الخطب وهو الأمر العظيم . وفي اللسان (ز ي ل) : المزايلة : المفارقة ، والمتزايلة من النساء التي تزايلك بوجهها تستره عنك .

ورد[1] الأول : بأن « فرسخاً » ظرف ، وروائح الأفعال قد تعمل في الظرف ، والخلاف في المفعول به ، وأول الثاني : بأن « فرخين » منصوب بـ « فقدت » مقدراً يدل عليه « فاقد » ، أو بـ«رجعت » على إسقاط حرف الجر ، والأصل : رجعت على فرخين ، وفصل البصريون والفراء[2] ، فقالوا : « إن وصف بعد العمل جاز ؛ لأن الضعف إنما جاء بعد أن ثبت العمل واستقر، نحو : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْداً عَاقِلٌ » ، وحال كون اسم الفاعل (مفرداً [3] وغير مفرد) ، مثنى، أو مجموعاً جمع سلامة ، أو تكسير ، فتقول : « هَذَا ضَارِبٌ زيداً ، وَهَذَانِ ضَارِبانِ زَيْداً ، وَهَؤُلَاءِ ضَارِبُونَ عَمْراً ، وَضَوَارِبُ عَمْراً ، وَضَارِبَاتٌ عمْراً » ، فإن قيل : التكسير ، والتصغير من خواص الأسماء ، فلأي شئ منع البصريون عمل المصغر ، وأجازوا عمل المكسر ، أجيب : بأن التكسير إنما جاء بعد استقرار العمل قبله فيكسر بسبب الجريان ، وفي هذا الجواب نظر[4] لايسعه هذا المختصر .

وإذا استوفى اسم الفاعل شروط العمل الآتية عمل (عمل فعله مطلقاً) ، سواء كان فعله لازماً أو متعدياً لواحد أو لاثنين ، أو لثلاثة ، فإنه يعمل عمل فعله ، نحو : « هَذَا قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَضَارِبٌ عَمْراً ، وَمُعْطٍ زَيْداً عمراً ، ومُعْلِمٌ خَالِداً عَمْراً مُقيماً » ، (وكذا) يعمل عمل فعله (إن حول للمبالغة من فاعل إلى فَعَّال ، أو فَعُول ، أو مِفْعَال ، خلافاً للكوفيين[5]) ، في منع عمل هذه الثلاثة وفَعِيل ، وفَعِل الآتيان ، وحجتهم أن هذه الأمثلة الخمسة مخالفة لوزن المضارع ، ومعناه ،

---

(١) ردّه المرادي في شرح الألفية ٣ / ١٦ .

(٢) الأشموني ٢ / ٢٩٥ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧ .

(٣) في المساعد : فرداً .

(٤) لعل من أسبابها حتى يسير الباب على سنن واحد .

وقال ابن عقيل : « ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي » المساعد ٢/ ١٩٢ .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٠٢ .

وحملوا الاسم المنصوب بعدها على تقدير فعل يدل عليه المثال، ومنعوا تقديمه عليها [١]، وإعمالها قول سيبويه[٢] وأصحابه، وحجتهم في ذلك: السماع نثراً وشعراً، والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل، فإنها محولة عنه لقصد المبالغة، فمن النثر قول العرب: «أما العسلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»، وقولهم: «أَنْتَ غَيُوظٌ مَاعَمِلْتَ أَكْبَادَ الرِّجَالِ»، وقولهم: «إِنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا أي: سمانها/ »[٣]، وقولهم: «إِنَّ اللَّه سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»، ومن النظم قوله: /٤١٣/

[٦٨٧] أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْها جِلاَلَها ... وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلاَ [٤]

وقول الآخر:

[٦٨٨] ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها ... إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ [٥]

وقول الآخر:

---

(١) «فإذا قلت: هذا ضروب زيدا، فتقديره عندهم، ضروب يضربُ زيداً، ولذلك لايجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة: » انظر الشرح الكبير ١ / ٥٦١.

(٢) الكتاب ١ / ١١٠.

(٣) الكتاب ١/ ١١٢.

(٤) من الطويل، للقُلاخُ.
والشاهد فيه قوله: (لباساً . . . جلالها) حيث عمل « فعال » عمل اسم الفاعل ونصب، انظر: الكتاب ١/ ١١١، العيني ٣ / ٥٣٥، المقتضب ٢ / ١١٢، ابن يعيش ٦ / ٧٠، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٠، والشرح الكبير ١ / ٥٦٠ - والخوالف: جمع خالفه وهي عماد البيت.

(٥) من الطويل، لأبي طالب بن عبد المطلب.
والشاهد فيه قوله: (ضروب . . . سوق) على إعمال « فَعول » عمل فعله. انظر: الكتاب ١ / ١١١، الخزانة ٨/ ١٤٦، المقتضب ٢ / ١١٣، الشرح الكبير ١ / ٥٦٠، ابن يعيش ٦ / ٦٩، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٦.

{٦٨٩} شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدانَ الجَزُورِ مَخَا ... مِيصُ العَشيَّاتِ لاَخُورٌ ولاقَزَمُ (١)

فـ « مهاوين » جمع مهوان ؛ وقول الآخر :

{٦٩٠} فَتَاتَـانِ أَمَّـا منْهُمــا فَشَبِيهَــةٌ ... هِلالاً، وأُخْرَى مِنهُمَا تُشبهُ البَدْرَا (٢)

وقول الآخر :

{٦٩١} أَتَــاني أَنَّهـم مَزِقُــونَ عِرْضِي ... جِحَـاشُ الكِرْمِلَينِ لَهُمْ فَدِيــدُ (٣)

فـ « مزقون » جمع مَزِق ، وأقيس الخمسة « فَعَّال» ؛ لأنه جاء على نهج الأفعال الدالة على المبالغة بتكرير العين ، ويليه « فعول » ، لمجيئه على صيغة المصدر الموضوع للحدث ، ولهذا لم يلحقه التأنيث ، كما أن المصدر الموصوف به كذلك ، ثم « مِفْعَال » ؛ لاشتماله على زيادتين ، وفي كلام أبي البقاء (٤) في ﴿ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ (٥) تجويز كونه مصدراً ، فإن صح كان عذراً في عدم تأنيثه .

و « فعل » أولى من « فعيل » ، لأنه على وزن الفعل ، وعمل « فاعل » محولاً إلى «فعال ، أو فعول ، أو مفعال ، بكثرة » ، (وربما عمل محولاً إلى فَعيل ، أو فَعِل) ، بقلة ، وإنما قَلَّ هذان

---

(١) من البسيط ، نسب للكميت ، الكتاب ١ / ١١٤ ، الخزانة ٨ / ١٥٠ ، اب يعيش ٦ / ٧٤ ، التبصرة ١/ ٢٢٨ ، العيني ٣ / ٥٦٩ .

(٢) من الطويل ، لابن قيس الرقيات ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨١ ، العيني ٣ / ٤٥٢ ، الأشموني ٢/ ٢٩٧ .

(٣) من الوافر ، لزيد الخيل ، ابن يعيش ٦ / ٧٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨١ ، العيني ٣ / ٥٤٥ ، المساعد ٢ / ١٩٣ ، السلسيلي ٢ / ٦٢٥ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٧ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٧ .

الوزنان ؛ لأنهما يأتيان بالأصالة لوصف الفاعل غير محولين عن شئ ، وذلك ، نحو : « فَرِحٌ ، وأَشِرٌ » ، ونحو : « ظَرِيف ، وكَرِيمْ » ، بخلاف الثلاثة ، فإنها لاتأتي إلا محوله للمبالغة ، فهي صريحة في ذلك فكثرت أمثلتها ، ومنع المازني[١] ، والمبرد[٢] ، والزيادي[٣] ، وكثير من البصريين[٤] ، إعمالهما ، وأجاز الجرمي إعمال « فعل » وخالف في « فعيل »[٥] ، والصحيح مذهب سيبويه[٦] ، في جواز إعمال جميع أمثلة المبالغة ، والكثير بناء « فَعَّال [ومفعال] وفعيل [وفعول][٧] وفعل » من الثلاثي – كما تقدم – (وربما بني فعال ، ومفعال ، وفعيل ، و فعُول من أفعل) ، المزيد فيه الهمزة لما بينه وبين الثلاثي من الأخوة في التعجب ، وغيره ، قالوا : « دراك » ، من أدرك ، و « معطاء» من أعطى ، و « نذير » من أنذر ، و « زهوق » من : أزهق/ ، (ولا يعمل) /٤١٤/ اسم الفاعل الباقي على أصله ، ولا المحول إلى المبالغة ، ولا المثنى والمجموع ، (غير المعتمد على صاحب) ، له من مخبر عنه وموصوف ، وذي حال (مذكور) الصاحب ، نحو : « زَيْدٌ مُكْرِمٌ رَجُلاً طَالِباً الْعِلْمَ ، مُحققّاً مَعناه » ، فـ « مكرم » معتمد على المخبر عنه ، وهو زيد ، و « طالباً » معتمد على الموصوف وهو رجل ، و « محققاً » معتمد على ذي الحال وهو فاعل « طالباً » المستتر فيه ، (أو منوي) الصاحب ، نحو : « نِعْم الرَّجُلُ ضَارِبٌ عَمْراً » ، إذا قدر « ضَارِبٌ » خبر مبتدأ

---

(١) السلسيلي ٢ / ٦٢٥ .

(٢) المقتضب ٢ / ١١٤ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٩٣ .

(٤) الشرح الكبير ١ / ٥٦١ .

(٥) وإنما خالف فيها فمنع لحاقها بصيغ المبالغة ، نظراً لوجود المدّة فيها ، وهي لاتوجد في الأفعال فضعف شبهها بها .

وعلل السيوطي فقال : « لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر » الهمع ٥ / ٨٧ .

(٦) الكتاب ١ / ١١٠ ، ١١٣ .

(٧) « مفعال ، وفعول » ليست في الأصل ولا في « ب » .

محذوف ، أي : هو ، ونحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [١] أي : صنف مختلف[٢] ألوانه ، ونحو : «الذي لقيتُ راكباً فرساً زيدٌ » ، أي : لَقِيتُهُ ، فـ « راكباً » حال من الضمير المحذوف (أو) المعتمد (على نفي صريح) ، كقوله :

[٦٩٢] خَلِيلَيَّ مَاوَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا   إِذَا لَم تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ [٣]

(أو) نفي (مؤول) ، كقوله :

[٦٩٣] وَإِنَّ امْرأً لَمْ يُعْنَ إِلاَّ بِصَالِحٍ   لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ [٤]

(و) على (استفهام موجود) في اللفظ ، كقوله :

[٦٩٤] أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلمى أَمْ نَوَوْا ظَعَناً   إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْش مَنْ قَطَنَا [٥]

---

(١) سورة النحل آية : ٦٩ .

(٢) عند المحققين لايلزم تقدير موصوف محذوف في هذه الآية ، لأن اسم الفاعل عندهم إذا كان عاملاً الرفع لايحتاج إلى اعتماد ، أمّا النصب فهو الذي يحتاج إلى ذلك . انظر : حاشية (٥) في أوضح المسالك ٢١٧/٣.

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ماواف أنتما) حيث عمل اسم الفاعل معتمداً على النفي ، انظر : المغني ٢ / ٦١٥ ، التصريح ١ / ١٥٧ ، الهمع ٢ / ٦ ، الأشموني ١ / ١٩١ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله :: (لغير مهين نفسه) على إعمال إسم الفاعل مسبوقاً بنفي مؤول ، انظر : المساعد ٢/ ١٩٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٢٦ .

(٥) من البسيط ، للنمر بن تولب .
والشاهد فيه قوله : (أقاطن قومُ) على إعمال اسم الفاعل مسبوقاً استفهام قائم ، نظر : العيني ١ / ٥١٢ ، التصريح ١ / ١٥٧ ، الأشموني ١ / ١٩٠ .

(أو مقدر) ، كقوله :

|٦٩٥| لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العَذْرَ قَوْمِي أم هُم فِي الحُبِّ لِي عَاذِلُونَا [١]

تقديره : أمقيم ، هذا مذهب جمهور البصريين[٢] ، وذهب الأخفش[٣] والكوفيون [٢] إلى جواز إعمال غير المعتمد .

(ولا) يعمل (الماضي غير الموصول به « أل ») عند البصريين [٤] ؛ لأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالمضارع ، فيعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال ، ولايعمل إذا كان بمعنى الماضي، فلا تقول : « هذا ضاربٌ زيداً أَمْسِ » ، بنصب « زيد » ، بل يجب جره بالإضافة ، أما الماضي الموصول به « أل » فإنه يعمل اتفاقاً [٥] إلا من شذ ؛ لأنه واقع موقع الفعل ، والفعل يعمل مطلقاً ، فكذا ماناب منابه ،/ فلو لم تكن « أل » موصولة ، بل كانت لمجرد التعريف لم يعمل في المفعول به ماضياً، عند البصريين[٦] ، ولهذا قال المصنف : (غير الموصول) ولم يقل : غير المقرون ، (أو) غير (محكي به الحال)[٧] ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْه بِالْوَصِيدِ ﴾ [٨] . فـ « باسط » /٤١٥/

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مقيمٌ العذر قومي) على إعمال اسم الفاعل مسبوقاً بنفي مقدر ، نظر : المساعد ٢/ ١٩٥ ، الهمع ٥ / ٨٠ ، الدرر ٢ / ١٢٨ ، السلسيلي ٢ / ٦٢٧ ، الارتشاف ٣ / ١٨٢ .

(٢) المساعد ٢ / ١٩٤ .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٥٥٣ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٨٣ .

(٥) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨ .

(٦) المساعد ٢ / ١٩٧ .

(٧) في « ب » : لقوله – تحريف .

(٨) سورة الكهف آية : ١٨ .

إخبار عن ماض ، وإنما عمل لقصد حكاية الحال الماضية ، يدل على ذلك أن الواو في « وكلبهم» واو الحال ، و « باسط » واقع موقع « يبسط » ؛ لحكاية الحال ، إذ يحسن أن يقال : « جاء زيدٌ وأبوه يَضْحَكُ » ، ولا يحسن ، « وأبوه ضَحِكَ » ؛ ولذا كانت التلاوة : ﴿ ونُقَلِّبُهم ﴾ [1] دون قَلَّبْناهم ، (خلافاً للكسائي)[2] وهشام ، وأبي جعفربن مضاء[3] . في إجازتهم ، إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في غير الموصول به « أل » وغير المحكي به الحال ، محتجين بأن اسم الفاعل عَمِل لكونه في معنى الفعل ، ورد بالمنع ، بل عمله لمشابهته له في عدد الحروف ، وموازنته في الحركات ، والسكنات ، مع موافقة المعنى ، والمختار[4] أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لاينصب المفعول به ، (بل يدل على فعل ناصب لما بعده من مفعول به يتوهم أنه معموله) ، نحو قوله :

{٦٩٦} ... ... بَالِغٍ دِيَار العدوِّ وذي زهاءٍ وأكان [5]

فـ « ديار العدو » منصوب بفعل محذوف دل عليه « بالغ » ، والتقدير : تبلغ ديار العدو ، ونحو قولك : « هذا معطي زيداً أمس درهماً » ، فـ « درهماً » منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل ، والتقدير : يعطيه درهماً ، ونحو / قولك : « هذا معلم زيداً أمس عمراً فاضلاً» ، فـ«عمراً فاضلاً » منصوبان بفعل محذوف دل عليه أسم الفاعل ، والتقدير : يعلمه عمراً فاضلاً ، (وليس نصب مابعد) اسم الفاعل (المقرون بـ «أل» مخصوصاً بالمضي خلافاً للرماني[6] ومن وافقه) في زعمهم أن اسم الفاعل إذا قرن بـ «أل» لايعمل إلا ماضياً ، ولايعمل حالاً ولامستقبلاً ، والحامل /٤١٦/

---

(١) سورة الكهف آية : ١٨ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٠٠ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٤ .

(٤) الشرح الكبير ١ / ٥٥١ .

(٥) هذا جزء بيت لامرئ القيس أوله : ومجرٍ كغيلان الأنيعم . الديوان : ٨٢ ، وفي المساعد ٢ / ١٩٨ قال المحقق في الحاشية : « ولم أعثر على قائله ، ولا على بقيته » .

(٦) الارتشاف ٣ / ١٨٥ .

لهم على ذلك أن سيبويه لما ذكر اسم الفاعل المقرون بـ «أل» لم يقدره إلا بالذي فعل ، فقدره بمعنى الماضي ، ولم يتعرض للذي بمعنى المضارع ، وأجيب : بأنه إنما لم يتعرض للذي بمعنى المضارع ، لأنه ثبت له العمل مجرداً ، فعمله مع «أل» جائز لو لم يسمع قياساً على الماضي ، بل أولى ، فكيف وقد ثبت بالسماع ، كقوله تعالى : ﴿ والْحَافِظِينَ فُرُوجَهم والْحَافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللَّهَ كثيراً والذَّاكِرَاتِ ﴾(١) وكقوله :

[٦٩٧] إِذَا كُنْتَ مَعْنِياً بِمَجْدٍ وَسُؤْدَدٍ ... فَلاَ تَكُ إلاَّ الْمُجْمِلَ الْقَوْلَ والْفِعْلاَ (٢)

والرماني : بضم الراء ، وتشديد الميم منسوب إلى قصر الرمان بواسط ، وقيل : لبيع الرمان، وجوزهما ابن خلكان (٣) ، (ولا) النصب بعد اسم الفاعل المقرون بـ «أل» (على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش) (٤) في زعمه أن «أل» الداخلة على اسم الفاعل ليست موصولة ، وإنما هي حرف تعريف ، فيبعد الوصف بها عن الفعل ، لكونها من خواص الاسم ، كالتصغير ، والوصف ، والمنصوب بعده إنما هو على التشبيه بالمفعول به(٥) ، مثل نصب « الوجه » في : « الْحَسَنِ الْوَجْهَ » ، ورد : بأن معمول الصفة المشبهة إنما يكون سببياً ، ومعمول اسم الفاعل يكون سببياً ، نحو : «مَرَرتُ بالضَّارِبِ غُلاَمَهُ » ، وأجْنَبِياً ، نحو : « الضارب زيداً » ، (ولا) النصب بعد اسم الفاعل المقرون بـ«أل» (بفعل مضمر ، خلافاً لقوم) زعموا : أن « زيداً » في قولك : « هذا الضَّارِبُ زَيْداً »،

---

(١) سورة الأحزاب آية : ٣٥ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (المجمل القول) على نصب اسم الفاعل للاسم بعده وهو مستقبل ، انظر : العيني ٣/ ٣٩٣ ، التصريح ٢ / ٢٩ ، الهمع ٥ / ٨٣ ، الدرر ٢ / ١٢٩ .

(٣) ظ : وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٠١ .

(٥) في « ب » ، على المفعول به - سهو - .

منصوب بفعل مضمر ، والتقدير عندهم : ضرب ، أو يضرب زيداً ، ورد : بأن هذه دعوى لادليل عليها ، ولضعفها حكى ابن المصنف في شرح الخلاصة [١] الاتفاق / على إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضياً كان أوحاضراً ، أو مستقبلاً . /٤١٧/

تنبيه : ذكر المصنف الخلاف في عمل الماضي دون « أل » بالنسبة إلى المفعول به ، ولم يتعرض له بالنسبة إلى الفاعل ، وفي ذلك خلاف ، فقال ابن جني [٢] ، والشلوبين [٢] ، ومتأخرو المغاربة [٣] : « لا يرفع الظاهر » ، وذهب بعضهم إلى أنه يرفعه ، وهو اختيار ابن عصفور [٤] ، وظاهر كلام سيبويه [٥] ، وأما المضمر المستتر ، فأجاز الجمهور [٦] أن يرفعه ، ومنعه ابن طاهر [٧] ، وابن خروف [٧] ، وحكاية ابن عصفور الاتفاق على الإجازه ممنوعة [٨] .

« فصـــل »

(يضاف) بلا شرط (اسم الفاعل المجرد) من « أل » (الصالح للعمل) ، بأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال لا الماضي ، (إلى المفعول به) ، لا إلى الفاعل (جوازاً إن كان) المفعول به اسماً (ظاهراً) ، أو [٩] ضميراً (متصلاً) ، باسم الفاعل ، لامنفصلاً منه ، فخرج نحو : ﴿ إِنِّي

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٦ .
(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٥ .
(٣) الارتشاف ٣ / ١٨٤ .
(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٥ .
(٥) نص سيبويه ٢ / ١٨ : « . . . وذلك قولك : مررتُ برجلٍ ضارب أبوه رجلاً » .
(٦) الارتشاف ٣ / ١٨٤ .
(٧) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٥ ، والارتشاف ٣ / ١٨٤ .
(٨) الهمع ٥ / ٨٢ .
(٩) في الأصل « لاضميراً » سهو .

جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [١] ، فالنصب واجب . فمن مجيء الجر بالإضافة : ﴿ بالِغ الْكَعْبَة ﴾ [٢] و﴿ مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾[٣] و ﴿ مُحِلِّي الصَّيْد ﴾[٤] و ﴿ جَامِعُ النَّاسِ ﴾[٥] ، ومن مجيء النصب، ﴿آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ ﴾ [٦] ، و ﴿ مُخْرِجٌ مَاكُنْتُم تَكْتُمونَ ﴾ [٧] ، وهل هما على حد سواء ، أو النصب أرجح ، قال بالأول : الكسائي[٨] ، والثاني ظاهر كلام سيبويه [٩] ، (و) يضاف (وجوباً إن كان) المفعول (ضميراً متصلاً) ، باسم الفاعل لامنفصلاً منه ، نحو : « زيدٌ مُكْرِمُكَ ، والزَّيْدَانِ مُكْرِمَاكَ ، والزَّيدُون مُكْرِمُوكَ » ، فـ « الكاف » في موضع جر بالإضافة عند سيبويه [١٠] والمحققين ، فلو كان متصلاً ، ولم يتصل باسم الفاعل تعين نصبه ، نحو قوله :

[٦٩٨] لاتَرْجُ أَوتَخْشَ غَيْرَ اللَّه إنَّ أَذىً ... وَاقِيكَهُ اللَّهُ لاَ يَنْفَكُّ مَأْمُوناً [١١]

فـ « الهاء » في موضع نصب ، لفصله من اسم الفاعل بالكاف ، ولا يرد على المصنف

---

(١) سورة البقرة آية : ٣٠ .
(٢) سورة المائدة آية : ٩٥ .
(٣) سورة القمر آية : ٥٤ .
(٤) سورة المائدة آية : ٣٠ .
(٥) سورة البقرة آية : ١ .
(٦) سورة آل عمران آية : ٩ .
(٧) سورة المائدة آية : ٢ .
(٨) سورة البقرة آية : ٧٢ .
(٩) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٨٦ : « وقال الكسائي : ويظهر لي أنَّ الجرَّ أولى من النصب » .
وقال التنسي في شرحه على التسهيل ٢ / ٢٢١ : « وقال الكسائي هما سواء » ..
(١٠) نصه في الكتاب ١ / ١٨٧ : « ولا يكون في قولهم : هم ضاربوك » أن تكون الكاف في موضع نصب» .
(١١) من البسيط ، ولم أعث على من نسبه .
والشاهد : على ماوضحه الشارح .
انظر : العيني ١ / ٣٠٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٨٤ ، المساعد ٢ / ٢٠١ ، التصريح ١ / ١٠٧ .

معمول اسم الفاعل من «كان» الناقصة ، فإنه يجوز جره ، ونصبه مع الاتصال بالوصف ، نحو : «المحسن زيدٌ كائنه وكائن إياه» ؛ لأنه في حالة النصب ، منفصل لامتصل ؛ ولأن كلامه في اسم الفاعل الطالب مفعولاً به ، والمنصوب هنا خبر ، والحاصل : أنه متى كان مفعول اسم / الفاعل /٤١٨/ ضميراً متصلاً باسم الفاعل ، فهو مخفوض المحل عند سيبويه ، وموافقيه ، (خلافاً للأخفش من البصريين وهشام) (١) ، من الكوفيين (في كونه منصوب المحل) ، وحذف التنوين ، والنون لإضافة الضمير ، وحجتهما : أن موجب النصب المفعولية ، وهي محققة ، وموجب الجر الإضافة ، وهي غير محققة ، وردها المصنف : بأن المفعولية لاتستوجب النصب لفظاً ، بل لفظاً أو محلاً ، ويترجح الجر ، بأن عمل الأسماء له أكثر فينبغي أن يصار إليه عند الاحتمال ، وانفرد هشام (١) عن الأخفش بإجازة إثبات التنوين في « ضاربنك » ، والنون في « ضاربانك » ، مستشهداً بقوله :

{٦٩٩} أَمُسْلِمُنِي لِلْموتِ أَنْتَ فَمَيِّتُ (٢)

والصحيح اختصاص ذلك بالشعر ، (وشذ فصل) اسم الفاعل (المضاف إلى الظاهر) من المضاف إليه (بمفعول) للمضاف ، كقراءة بعضهم (٣) . ﴿ فَلاَ تَحْسَبنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِه﴾(٤) بنصب « وعْدَ » ، وجر « رُسُل » ، (أو ظرف) للمضاف ، كقوله :

{٧٠٠} ... ... كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ (٥)

---

(١) الهمع ٥ / ٨٣ ، الارتشاف ٣ / ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٢) في المساعد ٢ / ٢٠٢ ، قال المحقق : « لم أجده فيما تحت يدي من مراجع » .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط ٥ / ٤٣٩ : « وقرأت فرقة » .

(٤) سورة إبراهيم آية : ٤٧ .

(٥) عجز بيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه.

والشاهد فيه : (كناحت يوماً صخرة) حيث فصل بين اسم الفاعل المضاف للظاهر بالظرف .==

(ولا يضاف) اسم الفاعل (المقرون بالألف واللام) إلى المفعول به (إلا إذا كان مثنى ، أو مجموعاً على حده) ، أي : حد المثنى ، أي : على طريقته في كونه يعرب بحرفين ، ويسلم فيه بناء الواحد ، ويختم بنون زائدة تحذف للإضافة ، فإنه يجوز في الوصف إذا ثني ، أو جُمِعَ جَمْعَ[1] السلامة للمذكر أن يضاف إلى المفعول نكرة ، ومعرفة ، ظاهراً أو مضمراً بشرط الاتصال بالوصْف، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ بالخفض ، وقال الشاعر :

[٧٠١] إنْ يَغْنَيَا عني المُسْتَوْطِنَا عَدنِ ... فَإنَّني لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بِغَنِي[2]

فإن لم يتصل به فالنصب ، نحو : « جَاءَ الضَّارِبَانِ الْيَومَ زَيْداً » ، واحترز بقوله : (على حده) ، من جمع التكسير ، وجمع السلامة للمؤنث ، فحكمهما حكم المفرد ، ويجئ خلاف الأخفش وهشام في الضمير المتصل / بـ « الضارباك ، والضاربوك ، والضاربك » مساو لـ « ضاربك» في وجوب النصب عندهما ، وأما الظاهر فقولهما فيه كقول الجماعة ، وجميع ماشرطوا خمسة أمور : إذا كان الوصف مثنى ، أو مجموعاً ، أو مفرداً ، (أو كان المفعول به معرفاً بهما) ، أي : بالألف واللام ، فأعاد الضمير باعتبار اللفظ دون المعنى ، لأن الألف واللام الداخلين على اسم الفاعل اسم موصول على الأصح ، والداخلين على المفعول حرف تعريف غالباً ، نحو : « الضارب الرجُلِ » ، (أو) كان المفعول به (مضافاً إلى المعَرَّف بهما) ، نحو : « الضَّارِبُ غُلَامَ الرَّجُلِ » ، (أو) كان المفعول مضافاً (إلى ضميره) ، أي : ضمير المعرف بهما ، نحو : « الرَّجلُ أَنْتَ الضَّارِب غُلَامَهُ » ، وأوجب المبرد[3] في هذه النصب ، ويرده قول الشاعر : /٤١٩/

---

(١) « جمع » ساقطة من الأصل .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (المستوطنا عدن) حيث أضيف اسم الفاعل المثنى إلى مفعوله لأنه اتصل به . انظر: العيني ٣ / ٣٩٣ ، شرح ابن مالك ٣ / ٨٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٢٩ ، المساعد ٢ / ٢٠٢ ، الهمع ٤/ ٢٧٤.

(٣) قال في المقتضب ٤ / ١٤٨ : « ولايجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه » .

[٧٠٢] الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ   مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرجُ مِنْكِ نَوَالاً (١)

نعم ، الأفصح في هذه الصور الثلاث النصب(٢) ، (ولايغني) في جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، (كون المفعول به معرفاً بغير ذلك)(٣) المذكور، كتعريف العلمية ، والإشارة ، والإضمار ، فلا يجوز : « الضَّارِبُ زَيْداً » ، أو « الضَّارِب هذا » ، أو « الضاربك » بالجر ، بل يتعين النصب (خلافاً للفراء) ، في إجازته الجر في الثلاثة(٤) ، ولا مستند له في ذلك من نثر ولانظم ، وينقدح الخلاف في : « الضارب الذي » ، فمن جعل « الذي » معرفاً بـ « أل » كان من القسم الأول، ومن جعله معرفاً بالصلة ،كان من القسم الثاني ، (ولا) يغني في جواز الإضافة (كونه) ، أي : المفعول (ضميراً) ، نحو : « الضَّارِبَكَ » (خلافاً للرماني ، والمبرد ، في أحد قوليه) ، فإنهما زعما أن الكاف في « الضَّارِبَكَ وشبهه ، مما ليس مثنى ، ولا جمعاً ، على حده في موضع جر ، ونقل عن ابن السراج (٥) ، أن المبرد رجع عن ذلك ، فكان ينبغي إسقاطه ، وسيبويه(٦) يقول بالنصب حملاً على الظاهر ، والفراء يجيز الوجهين ، لأنه يجري غير ذي الأداة مجرى الأداة إذا كان معرفاً .

---

(١) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (المستحقة صفوة) حيث جاء اسم الفاعل مقروناً بأل ، وأضيف إليه المفعول . انظر: العيني ٣ / ٣٩٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ٨٦ ، الهمع ٥/ ٢٧٤ ، المساعد ٢ / ٢٠٢ ، السلسيلي ٢/ ٦٣٠.
(٢) الارتشاف ٣ / ١٨٧ .
(٣) التعريف بـ « أل » أو بالاضافة إلى مضاف إلى مافيه أل ، أو يكون مضافا إلى ضمير مافيه (أل) .
(٤) فيقول : هذا الضارب رجل ، والضارب زيد ، والضارب زينك ، والضارب عبده ، فيجيز في هذه كلها الجر ، والصحيح وجوب النصب ، قاله زبو حيان انظر الارتشاف ٣ / ١٨٧ .
(٥) شرح التسهيل للتِّنسي ٢ / ٢٢٣ .
(٦) الكتاب ١ / ١٨٧ .

(ويجر المعطوف على مجرور) اسم الفاعل (ذي الألف واللام إن كان) المعطوف ذا ألف ولام (مثله) ، أي : مثل مجرور ذي الألف واللام ، نحو : « الطَّالِبُ الْفِقْهِ والنَّحوِ » ، (أو) كان المعطـوف (مضافاً إلى) ذي ألف ولام (مثله) ، أي : مثل مجرور / ذي الألف والام ، نحو : «الضَّارِبُ الْغُلَامِ وَجَارِيَةِ الْمَرْأَةِ » ، (أو) كان المعطوف مضافاً (إلى ضمير) ذي ألف ولام (مثله)، أي : مثل مجرور ذي الألف واللام ، نحو : « الْمُشْتَرِي النَّاقَةِ وَفَصِيلِهَا » ، وإنما جاز ذلك ، لأنه بمنزلة : وفصيل الناقة ، قال : /٤٢٠/

[٧٠٣] الْوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا ... ...[1]

روي بجر العبد ونصبه ، وحكى المصنف [2] : أن المسائل الثلاث إجماعية ، وحكى ابن عصفور [3] عن المبرد : منع الثانية والثالثة ، ورد عليه بالبيت ، وحكى الشلوبين [4] عن المبرد إجازة الجر في « الضارب الرجل وغلامه » ، فلعل له قولين ، (لا إن كان) المعطوف (غير ذلك) ، أي : غير واحد من الثلاثة المذكورة ، مما لايقترن بالألف واللام ، ولم يضف إلى مقرون بهما ، ولا إلى ضمير المقرون بهما من المعارف ، فلا يجوز : « جاءَ الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَزَيْدِ » بالجد (وفاقاً لأبي[5] العباس) المبرد ، وابن السراج [6] ، لأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه ، وأجاز

---

(١) من الكامل ، لأعشى .
والشاهد فيه قوله : (وعبدها) حيث جره عطفاً على اسم الفاعل المجرور، المحلي بـ « أل » . انظر: الكتاب ١ / ١٨٣ ، المقتضب ٤ / ١٦٣ ، شرح ابن مالك ٣ / ٨٧ ، الخزانة ٤ / ٢٥٦ ، المقرب ١ /١٢٦، المساعد ٢ / ٢٠٥ ، الهمع ٤ / ٢٧٥ .
وتمامه : * عوذاً تزجّي خلفَها أطفالها *
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٧ .
(٣) الشرح الكبير ٢ / ٥٥٦ .
(٤) المساعد ٢ / ٢٠٤ .
(٥) المقتضب ٤ / ١٦٤ .
(٦) الأصول لابن السراج ١ / ١٢٨ .

ذلك سيبويه ، ووجهه ، أنه يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع ، ولهذا جاز : « رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ »(١) ، لايقال : إنما جاز ذلك لأنه في تقدير : وأخ له ، لأنا نقول : لو كان كذلك لجاز : رُبَّ أخيه ، على التقدير المذكور ، فثبت أن الثواني يسوغ فيها مالايسوغ في الأوائل ، ويؤيده السماع ، كما يظهر من كلام سيبويه ، فإنه قال : « من قال : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ ، قال : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ وعبد الله »(٢) .

" فصــــل "

(يعمل اسم المفعول) من الثلاثي وغيره (عمل فعله) ، أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، مما يتعدى بنفسه ، أو بحرف جر ، بخلاف مالايتعدى أصلاً لا بنفسه ، ولا بواسطة حرف جر ، كـ « قام ، وجلس » ، فإنه لايبنى للمفعول بحال ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني ، فعلى هذا لايبنى منه اسم مفعول ، وفيه نظر ، وكل ماناب عن الفاعل من مفعول به ، ومصدر ، وظرف ، وعديله ، فإنه يرتفع باسم المفعول ، نحو : « زيد مضروب عبده » ، و « مكتوم سره ، ومرفوع مكانه، وممرور به » ، حال كون اسم/ المفعول (مشروطاً فيه ما شرط في اسم الفاعل) ، من الاعتماد ، وعدم كونه مصغراً ، وموصوفاً قبل العمل ، ومقصوداً به المضي ، (وبناؤه من) الفعل (الثلاثي) المجرد المتصرف التام (على زنة مفعول) ، نحو : « مضروب ، وممرور به» ، فلا يبنى من غير فعل ، وشذ قولهم : « مَفْئُودٌ » ، أي : مصاب الفؤاد ، بنوه من غير فعل ، ولايبنى من « نعم» و«بئس» ، ونحوها اتفاقاً ، ولا من « كان » وأخواتها على الأصح ، ولا يعترض بما نقل عن الأهوازي شارح « موجز الرماني » : أنه لايقال : من نفع : منفوعٌ ، لأنا نقول : كلما وجد مفعـول، فلابد أن يكون من الثلاثي ، لا أنه كلما وجد الثلاثي يوجد له مفعول ، (و) بنـاء اسم /٤٢١/

---

(١) المقتضب ٤ / ١٦٤ .

(٢) الكتاب ١ / ١٨٢ .

المفعول (من غيره) ، أي : غير الثلاثي ، من الرباعي ومزيده ، ومزيد الثلاثي ، (على زنة اسم فاعله) ، حال كونه (مفتوحاً ماقبل آخره) نحو : مُدَحْرج ، ومُتَدَحْرَج ، ومُكْرَم ، ومُسْتَخْرَج ، بضم الميم ، وفتح الراء في الجميع ، (مالم يستغن فيه بمفعول عن مُفْعَل) ، بفتح العين ، وأنه يأتي على زنة : مفعول في غير الثلاثي : كـ« مزكوم » ، و « محموم » ، و « محزون » ، و « محبوب » ، والقياس : مُزَكَم ، ومُحَمّ ، ومُحْزَن ، ومُحَبّ ، بوزن «مُفْعَل » ، وتقدم هذا الاستغناء في أول باب اسم الفاعل ، (وينوب في الدلالة لا) في (العمل عن مفعول بقلة فِعْل) ، بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، نحو : « ذِبْح ، وطِرْح : بمعنى : مذبوح ، ومطروح » ، (وفَعَل) ، بفتح الفاء والعين ، نحو : «قَبَض ، ونَقَض ، ولَفَظ ، بمعنى : مقبوض ، ومنقوض ، وملفوظ ، (وفُعْلة) - بضم الفاء وسكون العين ، نحو : « لقمة ، ومُضْغة ، بمعنى : ملقوم ، وممضوغ » ، (و) ينوب عن مفعول (بكثرة فَعيل) ، نحو : « جريحٌ ، وذبيحٌ ، بمعنى : مجروح ، ومذبوح ، (و) هو مع كثرته (ليس مقيساً) ، فلا يقال : عليم في معلوم ، ولا ضريب في مضروب ، / (خلافاً لبعضهم) ، في جعله /٤٢٢/ مقيساً فيما ليس له فعيل ، بمعنى فاعل ، لا في ماله فعيل ، بمعنى فاعل كـ« عليم » ، هكذا قيده في الشرح [١] ، وأطلق في المتن ، وينبغي أن يحمل قوله : (لا العمل) ، على العمل في الظاهر ؛ لأن العمل في المضمر لايمتنع في شئ منها ، لأنها صفات مشتقة دالة على الحدث وصاحبه ، على أن ابن عصفور قال في مقربه في آخر باب « مالم يسم فاعله » ، واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه ، حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات ، حكم المبني للمفعول » [٢] انتهى ، فعلى هذا يجوز : « مررت برجل ذِبْح كَبشُه وجريح أبوه » ، ويحتاج إلى سماع ، (وقد ينوب) فعيلٌ (عن مُفْعَل) بفتح العين ، نحو : « أعقدت العسل ، فهو عقيد ، بمعنى : مُعْقَد » و « أعله المرض ، فهو عليل ، بمعنى مُعَلّ » .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٨ .

(٢) المقرب ١ / ٨١ .

[٣٧] « بابُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ باسْمِ الفَاعِلِ »

المتعدي إلى واحد في التذكير ، والتأنيث ، وقبول « أل » ، وعلامة التثنية ، والجمع ، (وهي) الصفة (الملاقية فعلاً) ، أي : الموافقة له في الحروف الأصول ، لا الملاقية له في المعنى - كما سيجئ- ، وهذا بمنزلة الجنس ، يشمل المحدود وغيره ، (لازماً) مخرج ، لنحو : « عارف ، وجاهل» (ثابتاً [١] معناها) ، مخرج ، لنحو : « قائم ، وقاعد » ، مما يدل على الحدوث (تحقيقاً) ، كـ « حسن ، وقبيح » ، (أو تقديراً) ، كـ « متقلب الخاطر » ، و « متردد النفس » ، فإن كلا منهما يقدر ثبوت معناه وإن لم يكن ثابتاً ، والحاصل : أن الذي يفيد الثبوت فرعان : ما يتصل ويستمر من غير تخلل ، كـ « الحُسْنِ » ، وما استمراره يتخلله تقطع ، كـ « التقلب » ، فالأول : التحقيقي ، والثاني التقديري ، حال كونها (قابلة للملابسة والتجرد) ، والمراد بالملابسة ، ملابسة ضمير الموصوف ، وبالتجرد : التجرد من ضميره ، لا أن المراد بهما قيام الصفة بالموصوف ، وعدمه ، حتى يرد أن ما كان ثابتاً معناه لايقبل الملابسة والتجرد ، كـ « طويل أنفه » ، من قولك: « مررت بزيد الطويل أنفه » ، فإنه لايقبل ملابسة وتجرداً بالنسبة إلى زيد المعين ، لأنه وصف ثابت العين له مع أنه صفة مشبهة ، « سلمنا أن المراد ذلك ، لكن نقول المراد بالثبوت عدم التقييد بزمان ، فيشمل ممكن الانتقال كحسن الوجه ، وغير ممكنه ، كطويل الأنف » ، كتب عليها صح ويخرج ، نحو : « أب وأخ » ، فإنهما ، وصفان لا يقبلان الملابسة والتجرد ، ولهما فعلان ، يقال : أبوت ، [و][١] أخوت ، قاله بعضهم[٢] ، (والتعريف والتنكير بلا شرط) ، خرج أفعل التفضيل ، فإنه يقبل التعريف بشرط فقد « من » ، وأعترض هذا ، بأن أفعل التفضيل / لايلاقي فعلاً يدل على معنى التفضيل ، وأجيب : بأن المراد بالملاقاة ، الاجتماع في الحروف الأصلية ، لاالملاقاة /٤٢٣/

---

(١) [ ] للسياق .

(٢) انظر الدماميني ١ / ٤٤٧ .

في المعنى ، يدل على ذلك ، أنه ليس لنا وصف يدل على الزمان الذي يدل عليه الفعل ، ولا لنا فعل يدل على صاحب الحدث الذي يدل عليه الوصف فلا تلاقي أصلاً ، (وموازنتها) ، أي: الصفة المشبهة (للمضارع قليلة ، إن كانت) مصوغة (من فعل ثلاثي) ، نحو : « ضامر الفؤاد ، وطاهر العرض » ، قال :

[٧٠٣] مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ ... أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا [(١)]

فـ « شاحط » صفة مشبهة باتفاق [(٢)] ، والكثير[(٣)] عدم الموازنة من الثلاثي ، نحو : « ضخم وجميل ، وحسن » .

(و) موازنتها للمضارع (لازمة إن كانت) الصفة المشبهة مصوغة (من غيره) ، أي : الثلاثي ، نحو : « منطلق اللسان » و « مُطْمَئِنُّ الْقَلْبِ » ، وَ« مُغْدَوْدِنُ [(٤)] الشعر » ، و « مُسْتَسْلِمُ النَّفْسِ » ، وَ« مُتَنَاسِبُ الشَّمَائِل » .

(ويميزها) ، أي : الصفة المشبهة (من اسم فاعل الفعل اللازم إطراد إضافتها إلى الفاعل معنى) ، نحو : « حَسَنُ الْوَجْهِ » ، بالخفض ، فإن الوجه فاعل معنى ، بخلاف ، نحو : « ماش ، وجالس » من اللازم ، فلا يصح أن يضاف لما هو فاعل له في المعنى ، لايقال : « ماش القدم ، ولا

---

(١) من المديد ، لعدي بن زيد بن حماد التميمي (العبادي) .
والشاهد فيه قوله : (شاحط) صفة مشبهة ، وقد جاءت مجارية للفعل المضارع « يَشْحَطُ » بالحركة والسكون . انظر : الكتاب ١ / ١٩٨ ، المغني ٢ / ٥١١ ، العيني ٣ / ٦٢١ ، والمساعد ٢ / ٢١١ ، معاني الفراء ٢ / ٤٠٩ ، وفي الصحاح ٣ / ١١٣٥ : « الشَحْطُ : البُعْدُ . وقد شَحَطَ يشْحَطُ شَحْطاً وشُحُوطاً » .
ورواية الفراء : من ولي بدل : من صديق .
(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٤٥ ، والمغني ٢ / ٥١١ .
(٣) المغني ٢ / ٥١١ .
(٤) في الصحاح ٦ / ١٢٧٣ : « اغْدَودَنَ الشَّعْرُ ، إذا طال وتَم » .

جالس المقعدة » ، بالخفض ، فعلم أنه ليس صفة مشبهة ، وحكى أبو حيان عن المغاربة ، أن اسم الفاعل الذي لايتعدى يدخل في باب الصفة المشبهة ، كـ « قائم ، ونائم ، وجالس» (وهي : إما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظاً) ،كـ « الحسن ، والقبح ، والكرم ، والبخل » ، مما يصلح معناها للمذكر والمؤنث ، وقد بنت العرب منها لفظاً للمذكر ، ولفظاً للمؤنث ، فقالت : « حسن الوجه ، وحسنة الوجه » ، (أو معنى لالفظاً) ، كـ « كبر المقعدة » ، مما يصلح معناها للمذكر والمؤنث دون لفظها ، وقد خصت العرب المذكر بلفظ « آلي » ، بفتح الهمزة الممدودة واللام ، والمؤنث بلفظ « عجزاء » ، (أو لفظاً[1] لا معنى) كـ « فاعل وفعيل » مما معناه خاص بأحدهما ووزنه صالح لهما ، وقد خصت العرب[1] لفظ « حائض » بالمؤنث ، والمذكر بـ « خصي » ، مع أن فاعلاً وفعيلاً بمعنى مفعول وزنان صالحان للمذكر والمؤنث ، (أو خاصة بأحدهما معنى ولفظاً)/ /٤٢٤/ كـ« آدر »[2] ، مما اختص بالمذكر لفظاً ومعنى ، و« رتقاء » مما اختص بالمؤنث لفظاً ومعنى ، فهذه أربع صور وجه الضبط ، أن الصفة إما أن يكون معناها ووزنها مشتركين بين المذكر والمؤنث ، فتلك صورة واحدة ، أو خاصين وتحته صورتان ؛ لأن الاختصاص إما بالمذكر ، أو بالمؤنث ، أو يكون الوزن مشتركاً والمعنى خاصاً إما بالمذكر ، أو بالمؤنث ، (فالأُولى تجري على مثلها و ضدها) ، بمعنى : أن مذكرها يجري على المذكر والمؤنث ، ومؤنثها يجري على المؤنث والمذكر ، مثال جريان المذكر على مثله : « مررت برجل حسن وجهه » ، وعلى ضده ،« مررت بامرأة حسن وجهها »، ومثال جريان المؤنث على مثله ، «مررت بامرأة حسنة صورتها » ، وعلى ضده ، « مررت برجل حسن صورته» ، (و) الصور الثلاث (البواقي تجري على مثلها) فقط ، نحو : « مررت برجل آلي الابن ، وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل خصي الابن ، وبامرأة حائض البنت ، وبرجل آدر الابن ،

---

(١) في ب لفظ ، سهو .

(٢) في الصحاح ٢ / ٥٧٧ : « الأُدرةُ : نفخةٌ في الخصية يقال : رجل آدَرُ بيِّن الأدرةِ » .

وامرأة رتقاء البنت » ، (لا) على (ضدها ، خلافاً للكسائي ،[١] والأخفش) ، في إجازتهما في هذه الصور الثلاث الجريان على الضد ، نحو : « مررت[٢] بامرأة آليٌّ ابنها ، وبرجل عجزاء بنته ، وبرجل حائض بنته ، وامرأة خصي ابنها ، ورجل رتقاء بنته ، وبامرأة آدر ابنها » ، قال ابن هشام في حواشيه على هذا الكتاب ماحاصله : « أن الصور الأربع تجري على الموصوف المماثل لها في التذكير والتأنيث بلا خلاف ، وأما إجراؤها على مايضادها في التذكير والتأنيث ، فإنها بالنسبة إليه ثلاثة أقسام : مايجوز اتفاقاً ، وما يمتنع اتفاقاً ، ومافيه خلاف ، فالجائز اتفاقاً ، هو الصورة الأولى ، والممتنع اتفاقاً هو الصورة الثالثة ، والمختلف فيه هو الصورة الثانية ، فذهب الأخفش إلى الجواز والباقون إلى المنع ، وهو الصحيح ، هذا هو المشهور ، وهو مخالف لكلام المصنف في موضعين : أحدهما : أنه جعل محل الوفاق الصورة الأولى من الأربع ، ومحل الخلاف الثلاثة الباقية ، والثاني:
/٤٢٥/ أنه جعل الإجازة قول الأخفش ، والكسائي جميعاً ، مع أن النحاس [٣] حكى عن الكسائي/ : أنه لايجيز : « مررت برجل حائض المرأة ، وبامرأة خصي الزوج » ، ومنشأ الخلاف ، أن من نظر إلى أن الوصف جار في اللفظ على الموصوف السابق مع عدم صلاحيته له في المعنى قال بالمنع ، ومن نظر إلى أنه في المعنى مسند إلى مابعده قال بالجواز ، وهذا الذي حررته في منشأ الخلاف يقضي بصحة نقل المصنف الخلاف في الاقسام الثلاثة ، فإن لحظ اللفظ والمعنى فيها على حد سواء » انتهى .

« فصل »

في ذكر أقسام المعمول ، وكيفية العمل فيه ، (معمول الصفة المشبهة ضميرٌ بارزٌ متصلٌ) ، نحو : « مررت برجل حسن الوجه جميلة » ، فمعمول « جميل » ضمير بارز متصل ، ولايجوز :

---

(١) الارتشاف ٣ / ٢٤٤ ، والشرح الكبير ١ / ٥٦٧ .

(٢) في الأصل كررت كلمة « مررت » .

(٣) الارتشاف ٣ / ٢٤٤ .

جميل إياه بالانفصال ، خلافاً للفراء [١] ، لأنه إذا أمكن الاتصال فلا يعدل عنه إلى الانفصال ، (أو سببيٌ موصولٌ) علي الأصح [٢] كقوله :

[٧٠٤] إنْ رُمْـتَ أَمْناً وَعِزَّةً وَغِنىً   فَاقْصد يَزِيدَ الْعَزِيزَ مَنْ قصَدَهُ [٣]

(أو موصوفٌ يشبهه) ، أي : يشبه الموصول ، وهو الموصوف بما يصح جعله صلة من جملة وشبهها ، والأحسن أن يقول : أو موصوف بما يشبه الصلة ، إن المشابهة إنما هي بين الصفة والصلة لابين الموصوف والموصول ، كقوله :

[٧٠٥] تَزُورُ أمرءاً جَمًا نَوَالٌ أَعَدَّهُ   لمن أَمَّــهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهْرِ [٤]

قال أبو حيان : لم أعلم أحدا ذكره غير صاحب التمهيد [٥] (أو مضافٌ إلى أحدهما) ، أي: الموصول ، أو الموصوف بالجملة وشبهها ، نحو : « رَأَيْتُ رَجُلاً غَنِيٌّ غُلَامَ مَنْ صَحِبَهُ حَدِيدٌ سِنَان رُمْحٍ يَطْعَنُ بِهِ ، (أو مقرونٌ بـ « أل ») ، نحو : ﴿ واللَّه سَرِيعُ الحِسَابِ ﴾ [٦] (أو مضافٌ) إلى المقرون بها ، نحو :

---

(١) الارتشاف ٣ / ٢٤٥ .

(٢) المساعد ٢ / ٢١٤ .

(٣) من المنسرح ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (العزيز من قصده) حيث جاء معمول الصفة المشبهة موصولاً سببياً ، انظر : المساعد ٢/ ٢١٤ ، والأشموني ٣ / ١٤ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
الشاهد فيه قوله : (جماً نوالٌ) حيث وصف معمول الصفة وهو « نوالٌ » بجملة ، وفي الصفة ضمير الموصوف ، والعيني ٣ / ٦٣١ ، شرح ابن مالك ٣ / ٩١ ، المساعد ٢ / ٢١٤ ، والأشموني ٣ / ٦ .

(٥) الارتشاف ٣ / ٢٤٤ ، والتمهيد : كتاب لابن بطال .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٠٢ .

{٧٠٦} ... ... والطَّيِّبُون مَعَاقِدَ الأُزُرِ [١]

أو مضافٌ إلى مضاف إلى المقرون بها ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ طَلعه وَجْه الأَبِ » ، (أو مجردٌ) [٢]، كقوله :

{٧٠٧} إِذَا الْمَـرْءُ لَـم يَبْـرَح سَرِيـعَ إِجَابَـةِ

لِدَاعِي [٣] الْهَوَى لَم يَعْدِمِ الضُرُّ والشكْوَى [٤]

(أو مضافٌ إلى ضمير الموصوف) ، نحو : « مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ وَجْهِهِ » ، (أو إلى مضاف إلى ضميره لفظاً) ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ شَامَةِ خَدِّهِ » / (أو تقديراً) ، نحو : « مررت /٤٢٦/ برجل حسن شامة الخد » ، أي : خدِّه ، (أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف) ، نحو : « مررت بامرأة حسن وجْه جَارِيَتِهَا جَمِيلَةِ أَنْفِهِ » ، فـ « أنفُ » معمول « جميلة » ، وهو مضاف لضمير يعود على وجه ، و « وجه » مضاف إلى جارية ، و « جارية » مضافة إلى ضمير عائد على امرأة ، قيل [٥] : ويحتاج هذا التركيب إلى سماع ، وذكر في الشرح [٦] قسماً آخر ، وهو أن

---

(١) من الكامل ، للخرنق هفّان .
الشاهد فيه قوله : (معاقدَ الأزر) حيث جاء معمول الصفة لبصفة المشبهة مضافاً إلى المقرون بـ « أل » ، أنظر: معاني الفراء ١ / ١٠٥ ، الكتاب ١ / ٢٠٢ ، الأصول ٢ / ٤٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٢ ، العيني ٣ / ٦٠٢ ، الخزانة ٥ / ٤١ ، المحتسب ٢ / ١٩٨ .

(٢) في المخطوطتين : مجرداً – سهو .

(٣) في ب : لداع .

(٤) من الطويل ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (سريع إجابة) حيث جاء معمول الصفة المشبهة مضافاً إليها مجرداً . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩١ ، والسلسيلي ٢ / ٦٣٦ .

(٥) « قيل » ليست في ب .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٥ .

يكون المعمول مضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى ، نحو : « مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْنَةِ جَمِيلِ خَالِها » ، وأنشد عليه :

{٧٠٨} سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمتَجَرِّدِ الَّـ ـطِيفَةِ كَشْحِهِ وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى (١)

وهو تركيب نادر (٢) ، و « البضة » : الرخصة الجلد ، قاله الأصمعي ، وقال غيره : رقيقة الجلد ممتلئة على أي كون كانت من أدمة أو بياضٍ ، ولما فرغ من تعداد صور المعمول شرع في بيان وجه العمل ، فقال .

(وعملها في الضمير) البارز (جَرٌّ بالإضافة إن باشرته) الصفة (وخلت من « أل »)، نحو : «مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوجْهِ جميلِه » ، وأجاز الفراء (٣) النصب والتنوين ، فتقول : « جميل إياه »، وهو ضعيف ؛ لأن فيه عدولاً إلى الفصل مع إمكان الوصل ؛ فإن لم تباشر الصفة الضمير ، نحو : «قُرَيْشٌ نُجَبَاءُ النَّاسِ وكرامهموها » ، أو قرنت بـ « أل » ، نحو : « زَيْدٌ الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلَه » ، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به ، وإلى ذلك أشار بقوله : (ونَصْبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فصلت أو قرنت بـ « أل ») ؛ لأن الفصل بالضمير يمنع الإضافة ؛ و« أل » والإضافة ، لا يكادان يجتمعان ، إلا (٤) إذا كانت الصفة مثناة ، أو جمعاً على حدها فيجوز الجر والنصب، نحو : «مررت

---

(١) من الطويل ، لم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (البضة المتجرد اللطيفة كشحه) فإن الكسح مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . أنظر: شرح الألفية للمرادي ٣ / ٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٥ ، العيني ٣ / ٦٢٣ ، والأشموني ٣ / ٦ ، المساعد ٢ / ٢١٥ .

(٢) قاله المرادي في شرح الألفية ٣ / ٤٩ .

(٣) المساعد ٢ / ٢١٦ ، والارتشاف ٣ / ٢٤٥ .

(٤) في « ب » ويستثنى ما بدل « إلا » هي من الأصل .

بالرجلين الطويلي الجيدين الجميلهما » ، وبالرجال الطوال الأجياد والجميليها. (ويجوز النصب مع المباشرة ، والخلو من « أل » ، وفاقاً للكسائي/) ، نحو : « رأيتُ غُلاماً حَسَنُ الْوَجْهِ أَحْمَره » - بفتح /٤٢٧/ الراء - ويؤيده قول بعض العرب : « لاعهد لي بألأم منه قفاً [1] ولا أوضَعَه » - بفتح العين - وبهذا يظهر الفرق بين قصد الإضافة ، وغيرها ، فإن قصدت الإضافة جررت فقلت : « مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره » - بجر الراء - ، وإن لم تقصد الإضافة نصبت ، فقلت : «لاأصفره» - بفتح الراء - ، قال في الشرح : « وإنما يمكن القصدان والمعمول ضمير ، إذا كانت الصفة غير متصرفة »[2] ، انتهى ، وقال غيره[3] : « كأن وجهه أن مالا ينصرف له تنوين مقدر ، فإذا قدر حصوله معتبراً نصب ، وإذا قدر غير معتبر جر بالإضافة » ، (وعملها في الموصول والموصوف) بالجملة ، وشبهها (رفعٌ ، ونصبٌ مطلقاً) ، سواء قرنت الصفة بـ « أل » ، أو لا ، نحو : «رأيتَ الرجل الجميل ما اشتملت عليه ثيابه الطويل رمح يطعن به » ، و « رأيت رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابه وطويل رمح يطعن به » ، فيجوز في « ما » و « رمح » على التقديرين الرفع ، والنصب، (وجَرٌّ إن خلت) الصفة (من « أل » ، وقصدت الإضافة) ، نحو : « رأيت رجلاً جميل ما اشتملت عليه ثيابه ، وطويل رمح تطعن به » بجر « ما » و « رمح » ، (وإن وليها سببي غير ذلك) المذكور من الموصول ، والموصوف والضمير البارز ، (عملت فيه مطلقاً) ، سواء كانت الصفة مقرونة بـ « أل » ، أو مجردة منها ، وسواء كان المعمول بـ « أل » ، أم مضافاً ، أم مجرداً (رفعاً) على الفاعلية ، أو على الإبدال من الضمير في الصفة ، (ونصباً) في المعرفة على التشبيه بالمفعول به ، وفي النكرة على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به ، (وجراً) بالإضافة ، (إلا أن

---

(١) في ب : منافقاً ؛ وفي الأصل « قفا » وفي المساعد ٢ / ٢١٦ : « فعَالاً » .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل للدماميني ١ / ٤٥٠ .

مجرور المقرونة[1] مقرون بـ « أل ») ، نحو : « رأيتُ الحَسَنَ الوَجْهِ » (أو مضافٌ إلى المقرون بها)، نحو : « رأيتُ الحَسَنَ أنفِ الوَجْهِ » ، (أو) مضاف (إلى[2] المقرون بها) ، نحو : «رأيْتُ الكَريمَ الآبَاءِ الغَامِرِ جُودِهم » / ، وهذا نادرٌ . /٤٢٥/

(أو مضافه) إلى ضمير المقرون بها ، نحو : « مرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسنِ وَجْهِهِ ، (ويقل نحو : حسنِ وجهِهِ) ، بجر الوجه . أجازه الكوفيون[3] مطلقاً ، ومنعه المبرد مطلقاً [4] وخص سيبويه الجواز بالشعر[5] ، والصحيح الأول لما ورد في الحديث : « الدجال أعور عينه اليُمنَى »[6] ، ومع جوازه ففيه ضعف ؛ لأنه يشبه إضافة الشئ إلى نفسه ، قاله المرادي ، (و « حسن وجهه ») ، بنصب «الوجه » ، ومنه قوله :

[٧٠٩] لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا ... لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِها [7]

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٩٢ : « المقرونه بأل مقرون بال » وهي ساقطة من متن التسهيل والمساعد وتاليها إلى قول ابن مالك حسن وجهه .

(٢) في « ب » إلى ضميرا المقرون بها . وفي متن التسهيل للتنسي ٢ / ٢٣٣ ، أو مضاف إلى مقرون ، وانظر شرح الألفية للمرادي ٣ / ٥٢ .

(٣) المساعد ٢ / ٢١٨ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٥٩ .

(٥) الكتاب ١ / ١٩٩ .

(٦) ظ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٣ / ٩٠ .

(٧) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه . وفيه : « أعور العين اليمني » .

والشاهد فيه قوله : (مَجْلُوَّةً وجناتها) على نصب معمول الصفة على التشبيه بالمفعول به . انظر : المساعد ٢ / ٢١٨ ، الهمع ٥ / ١٠٣ ، التصريح ٢ / ٧٢ .

وأما قراءة بعض السلف (١) ، ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْها فَإنَّه آثِمٌ قَلْبَهُ ﴾ (٢) بالنصب ، فلا دليل فيه ؛ لاحتمال أن يكون « قَلْبَه » بدلاً من اسم « إن » ، (و « حَسَنٍ وَجْهٌ ») ، برفع « الوجه » ، أجازه الكوفيون (٣) ، ومنعه أكثر البصريين (٣) ؛ لعدم الرابط ، أو مايقوم مقامه ، ومن ثم قال ابن هشام الخضراوي في الإفصاح (٤) : « إن مثل « حسن وجهٌ » ، بالرفع ، لايجوز في قول أحد » ،قال ابن عقيل : « وهو غير صحيح ، فقد أجازه الكوفيون » (٤) ، ومنه قوله :

[٧١٠] بِثَوبٍ وَدِينارٍ وشاةٍ وَدِرْهَمٍ   فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَاهَهنا رَاسٌ (٥)

(ولا يمتنع) ، نحو : « حسن وجهه » بالجر ، و«حسن وجه » بالرفع ، (خلافاً لقوم) ، من البصريين(٦) ، ولا يمتنع نحو : «حسنٌ وجههُ » بالنصب ، اتفاقاً ، وظاهر كلام المصنف ، أن الخلاف جار في الثلاثة ، أو في الأخيرة فقط ، وفيه نظر .

« فصـــــل »

(إذا كان معنى الصفة) المشبهة ، أوغيرها ثابت (لسابقها) الموصوف بها (رفعت ضميره) المستتر (وطابقته في إفراد ، وتذكير ، وفروعهما) ، وهي: التثنية ، والجمع والتأنيث ، نحو :

---

(١) في البحر المحيط ٢ / ٣٥٧ : « نسبها ابن عطية رلى ابن أبي عبلة » .
(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٣ .
(٣) الارتشاف ٣ / ٢٤٧ ، والهمع ٥ / ٩٨ .
(٤) المساعد ٢ / ٢١٨ .
(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مرفوع رأس) حيث أجرى مرفوع فجرى الصفة المشبهة ، ورأس مرفوع به مع خلوه من الضمير ، وهو قليل ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٩٦ ، المساعد ٢ / ٢١٨ ، الهمع ٥ / ٩٩ ، التصريح ٢ / ٧٢ .
(٦) السلسيلي ٢ / ٦٤٠ .

«مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ، وَرَجُلَيْن حَسَنَيْنِ ، ورجالٍ حَسَنِينَ ، وَامْرَأَةٍ حَسَنَةٍ ، وامْرَأَتَيْن حَسَنَتَيْنِ ، وَنِسَاءٍ حَسَنَاتٍ »، (مالم يمنع من المطابقة مانع) ، إما لكون الصفة لاتقبل التذكير ، كـ « ربعة » ، أولا تقبل التأنيث ، كـ « جريح » ، أو لا تقبل التثنية والجمع والتأنيث ، كـ « أفعل من » ، (وكذا إن كان معناها لغيره) ، أي : لغير سابقها (ولم ترفعه) ، أي : لم ترفع الصفة ماهي له من غير السابق، وهو المسمى بالسببي ، بل نصبته ، أوجرته ، فإن الصفة ترفع ضمير سابقها وتطابقه أيضاً ، مالم يمنع من المطابقة مانع ، نحو : « مَرَرتُ بِرَجُلٍ حسن الغلمان ، وبرجلين حسنين الغلمان ، وبرجال حسني الغلمان ، وبامرأة حسنة الغلمان ، وبامرأتين حسنتي الغلمان ، وبنساء حسنات الغلمان » ، بنصب « الغلمان » في الجميع ، وجرهم ، وبحذف نون التثنية والجمع على حده ، إن أضفته ، وإثباتها إن نصبته ، (فإن رفعته) ، أي : السببي (جرت) الصفة (في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه) ، أي : إلى السببي ، فتقول : « مررتُ بِرَجُلَيْن حَسَنٍ غَلاَمَا هُما ، كما تقول : حَسُنَ غلاَمَاهُما، وَبِرِجَالٍ حَسَنٍ غِلْمَانُهم ، كما تقول : حَسُنَ غِلْمَانُهم ، وَبامْرَأَةٍ حَسَنٍ غُلاَمُها ، كما تقول:حَسُنَ غُلاَمُها ، وبرجُلٍ حَسَنَةٍ جَارِيَتُهُ ، كما تقول : حَسُنَتْ جَارِيَتُه ، وَبِنِسَاءٍ حَسَنٍ غِلْمَانُهُن ، كما تقول : حَسُنَ غِلْمَانُهُنَّ ، (وإن أمكن تكسيرها) ، أي : الصفة (حينئذ) ، أي : حين إذ رفعت السببي ، حال كونها (مسندة إلى جمع فهو) ، أي : تكسيرها (أولى من إفرادها) عند المبرد[1] ، خلافاً للجمهور [2] ، تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِسَانٍ غِلْمَانُه » ، أولى من : حَسَنٍ غِلْمَانُه ، واحترز بقوله : (إنْ أمكن تكسيرها) ، عما لا يمكن ، نحو : « شَرَّابٌ ، وضَرَّابٌ » ، فتقول : « مررت برجل ضراب ، أو شراب آباؤه » ، بإفراد الصفة ؛ إذ لايمكن غيره .

(وتثنى) ، الصفة (وتجمع جمع المذكر السالم على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكة») [3] على

---

(١) المقتضب ٤ / ١٦١

(٢) المساعد ٢ / ٢٢٠ .

(٣) نزهة المتقين شرح رياض الصالحين ٢ / ٣٣ . وفي البخاري / فتح الباري ٢ / ٤١

ضعف ، فيقال على هذه اللغة : « مررت برجل قائمين غلاماه ، وقائمين غلمانه » ، كما قالوا : «قاما غلاماه ، وقاموا غلمانه .» ، (وقد تعامل) الصفة (غير الرافعة) ، وهي الخافضة سماعاً، والناصبة قياساً ، (ماهي له إن قرن بـ « أل » معاملتها إذا رفعته) / ، فتجعل « أل » خَلَفٌ عن /٤٣٠/ الإضافة فتقول : « مررت على رجل حسنة العين » ، المعنى : حسنة عينه ، قاله الفراء [١] ، ولايقاس عليه لقلته .

(وإذا قصدا استقبال) الصفة المشبهة (المصوغة من) فعل (ثلاثي) ، بفتح العين ، كـ«عف» ، أو بكسرها ، كـ « شبع » ، أوبضمها ، كـ « شرف » ، (على) بناء (غير فاعل) ، كـ«عفيف ، وشبعان ، وشريف » ، (ردت) الصفة المشبهة (إليه) ، أي : إلى اسم الفاعل ، فتقول: «عافٍ ، وشابعٌ ، وشارفٌ » ، قال الفراء : « العرب تقول لمن لم يمت ، إنك مائت ، عن قليل ، ولا يقولون لمن قد مات : هذا مائت ، إنما يقال في الاستقبال[٢] وتبعه المصنف في التقييد بالاستقبال ، قال المرادي : « والظاهر أن ذلك لايشترط » [٣]، وأشار بقوله : (مالم يقدر الوقوع) ، إلى نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهم ميِّتُونَ ﴾ [٤] ، في قراءة الجماعة [٥] ، فإن الصفة تبقى على حالها ، ولاترد إلى اسم الفاعل ، والمعنى : إنَّكَ وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عداد الموتى ، لأن ما يتحقق وقوعه ، في تقدير الواقع ، وأما قراءة بعض السلف [٥]: ﴿ إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُم مَائِتُون ﴾ ، فعلى إرادة

---

(١) السلسيلي ٢ / ٦٤١ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٢١ .

(٣) لم أوثق قول المرادي لأن شرحه للتسهيل – مخطوطة – يقف عند اسم الفاعل .

(٤) سورة الزمر آية : ٣٠ .

(٥) البحر المحيط ٧ / ٤٢٥ .

الحدث [١] ، (وإن قصد ثبوت [معنى][٢] اسم الفاعل عومل) اسم الفاعل (معاملة الصفة المشبهة) ، في استحسان إضافته إلى ماهو فاعل في المعنى ، ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة ، أو على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، في اللازم والمتعدي لواحد ، فتقول : « زَيْدٌ قَائِمٌ الأَبِ ، أَوْ ضَارِبٌ الأَبِ » ، برفع « الأب » ونصبه ، وجره فيهما ، وشرط جواز ذلك أمن اللبس ، وإلى ذلك أشار بقوله : (ولو كان من متعد) لواحد (إن أمن اللبس ، وفاقاً للفارسي) ، في المتعدي إلى واحد ، ذكره في « التـذكرة » ، ولم يقيد بأمن اللبس ، ويكثر أمن اللبس في اللازم ، كقول عبد الله بن رواحه :

[٧١١] تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِـكَ خَائِـفٌ ... وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعُ [٣]

ويقل في المتعدي ، قوله :

[٧١٢] مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَاماً وَإِنْ ظُلِماَ ... وَلاَ الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُـرِمَـا [٤]

---

(١) قال الدماميني في شرح التسهيل ١ / ٤٤٦ : « إذا قصد بالصفة الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : زيد حسن ، بمعنى أن هذه الصفة ثابتة له ، فإن قصدت قلت : حاسن الآن أو غداً ، ولذلك قيل في : ضيق لما قصد الحدوث : ضائق ، قال الله تعالى : ﴿ وضائق به صدرك ﴾ .

(٢) كلمة « معنى » ساقطة من « ب » .

(٣) من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (تائبَ النفس) حيث جاء اسم الفاعل من اللازم وأضيف إلى فاعله لأن اللبس ، كالصفة المشبهة . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٩١ ، الهمع ٥ / ١٠٥ ، التصريح ٢ / ٧١ ، وشرح التسهيل للتنسي ٢ / / ٢٤١ ، والدماميني ١ / ٤٥٣ .

(٤) [ ] للسياق .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ماالراحم القلب) حيث أضيف اسم الفاعل لفاعله مع أمن اللبس لازماً ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٠٤ ، والمساعد ٢ / ٢٢٣ ، الارتشاف ٣ / ٢٥١ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٤٢ .

ولا يجوز ذلك في المتعدي / إلى أكثر من واحد بلا خلاف ، كما قاله بعضهم ، ولا المتعدي /٤٣١/
بحرف جر على الأصح عند الجمهور [١] ، (والأصح أن يجعل اسم مفعول[٢] المتعدي إلى واحد من هذا الباب) ، أي : باب الصفة المشبهة (مطلقاً) ، في جميع الأحكام المتقدمة في الصفة المشبهة، فيرفع السببي ، أو ينصب ، أو يجر ، فالرفع على الفاعلية على مايقتضيه حال الصفة المشبهة، لا على النيابة عن الفاعل على مايقتضيه حال اسم المفعول ، والنصب والجر على ماتقدم في الصفة المشبهة ، فتقول : « زيدٌ مَضْروب عبده » ، بالرفع ، والنصب ، و « مضروب العبد » ، بالجر ، فمن شواهد الرفع قوله :

[مكرر] بِثَـوبٍ وَدِينَـارٍ وَشَـاةٍ وَدِرْهَـمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِماهَهُنَا رَاسُ [٣]

ومن شواهد النصب ، قوله :

[مكرر] لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَم تُرَعْ بِصِفَاتِها لَمَّـا بَـدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتُـهـا [٣]

ومن شواهد الجر ، قوله :

تَمَنَّى لِقَـائِي الجَوْنُ مَغْـرُورُ نَفْسِـهِ وَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَـرَّدَا [٤]

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٤١ .
(٢) في المساعد : المفعول .
(٣) سبق تخريجهما . برقم ٧١٠ — ٧٠٩
(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مغرور نفسه) حيث أضيف اسم المفعول إلى فاعله ، إجراء له مجرى الصفة المشبهة .
انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٠٥ ، الهمع ٣ / ١٠٥ ، الهمع ٥ / ١٠٣ ، التصريح ٢ / ٧٢ ، وشرح التسهيل للتنسي ٢ / ٢٤٢ .

والجون : بفتح الجيم ، واسكان الواو : اسم فرس ، وقوله : على (الأصح) ، يشعر بخلاف في المسألة ، قال أبو حيان : « ولا نعلم أحداً منعها »[1] ، وهذا لايقدح في كلام المصنف ، فإن من حفظ حجة على من لايحفظ ، ولو قيل : إن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة ، بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول ، لكان مذهباً ، إلا أن يقال : إنهم لما أجروا اسم المفعول مجرى الصفة أَعْمَلُوهُ عملها مطلقاً ، ويرشد إلى ذلك قوله : (مطلقاً) ، يعني في الأحوال الثلاثة ، (وقد يفعل ذلك) الحكم ، وهو الإجراء مجرى الصفة المشبهة في العمل (بجامد ، لتأوله بمشتق) ، نحو قولهم: «هذا منهلٌ عسلٌ ماؤه » ،أو : عسل الماء ، أي : حلو ، ومنه قوله :

{٧١٤} فَلَوْلاَ اللّهُ والمُهْرُ المُفَدىَّ لأُبْتَ وأَنْتَ غِربالُ الإهَابِ [1]

أي : مثقب الإهاب ، وقد يفعل ذلك بفعل لازم لتشبيهه بمتعد ، كما في الحديث : « كانت امرأة تهراق الدماء »[2] بالنصب ، وهو قول بعض المتأخرين منهم المنصف والصحيح المنع ، وأول الحديث على أسقاط الباء ، أو إضمار فعل ، أي : تُهريق أنية الدماء منها ، أو زيادة « أل » وكون الدماء تمييزاً ، وفي بعض النسخ[3] ، (ولا تعمل الصفة المشبهة في أجنبي محض ، ولا تؤخر عن

---

(١) من الوافر ، نسبه العيني لمنذر بن حسان .
والشاهد فيه قوله : (غِرْبَالُ الإهابِ) حيث أجرى الجامد مُجرى الصفة المشبهة في الإضافة إلى ماهو فاعل في المعنى . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٠٥ ، الأشموني ٣ / ١٦ ، المساعد ٢ / ٢٢٤ ، الهمع ٥/ ١٠٥ ، الخصائص ٢ / ٢٢١ ، العيني ٣ / ١٤٠ ، والارتشاف ٣ / ٢٥٢ .

(٢) في النهاية في غريب الحديث والأثر ٥ / ٢٦٠ - في حديث أم سلمة - : « أنَّ امرأة كانت تُهراقُ الدَّم » كذا جاء على مالم يُسَمَّ فاعله ، والدم منصوب ، أي : تُهراقُ هي الدَّمَ ، وهو منصوب على التميز وإن كان معرفة . . . أو يكون قد أجرى تُهراق مجرى : نُفست المرأة غلاماً . . . ويجوز رفع الدم على تقدير : تهراقُ دمَاؤها ، وتكون الألف واللام بدلاً من الإضافة . . . . والهاءُ في هراق بدل من همزة أراق » ابن حنبل ١/٨٢ وأبو داود ١/٨٢

(٣) هذه الزيادة غير موجودة في شرح ابن مالك ، وهي في المساعد ٢ / ٢٢٤ ، قال ابن عقيل : « وفي بعض نسخ التسهيل» وكذا في الدماميني ١ / ٤٥٤ .

منصوبها) ، وبعض / هذا مستغنى عنه بما تقدم من أن معمولها لايكون إلا ضميراً أو سببياً /٤٣٢/ منقسماً إلى تلك الأقسام ، وقوله : (محض) كأنه إنما قاله ؛ لأنها قد تعمل في أجنبي لفظاً سببي تقديراً ، وأضاف المنصوب إليها إشارة إلى المنصوب الذي يختص بها لإخراج الحال ، ونحوه ، مما لا يختص بها .

* * *

بَابُ إعْمَالِ المْصَدَرِ

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ، كـ « ضرب ، وإكرام » (يعمل المصدر مظهراً) ، لامضمراً ، فلا يجوز : « مروري بزيد حسن ، وهو بعمر قبيح » ، خلافاً للكوفيين : في إجازتهم تعليق الباء من « بعمرو » بضمير المصدر [١] ، وهو « هو » ، واستدلوا على ذلك ، بقول زهير :

{٧١٥} وَمَا الْحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُم وَذُقْتُم ... وَمَا هُو عَنْهَا بالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ [٢]

فقالوا : « عنها » متعلق بـ « هو » ، وهو ضمير الحديث ، والمفسر لهذا الضمير الخبر على حد: ﴿ مَا هِيَ إلاَّ حَيَاتُنَا ﴾ [٣] ، وتأوله البصريون[٤] بأن « عنها » متعلق بمحذوف بدل من هو ، والأصل : وما هو الحديث عنها بالحديث أو بأن «عنها» متعلق بـ « أعني » محذوفاً ، أوبالحديث بعده ، وقدم توسعاً ، أو بالمرجم ، وقدم ضرورة ، أو بمحذوف دل عليه المرجم ، أي : مرجم عنها ، والمرجم : بضم الميم ، وفتح الراء ، والجيم المشدده : هو الحديث الذي لايوقف على حقيقة أمره ، (مكبراً) لامصغراً [٥] ، فلا يجوز : « أعجبني ضُرَيْبُك زيداً » ،(غير محدود) بالتاء ، فلا يجوز : «عجبتُ [٦] مِنْ ضَرْبَتِكَ زَيْداً » ، وشذ قوله :

---

(١) قال الخضري في حاشيته ٢ / ٢٢ : « إذ المضمر لايقدر بالفعل ، بل لايسمى مصدراً أصلاً » .

(٢) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٦ ، الخزانة ٨ / ١١٩ ، وشرح المعلقات للزوزني ص١١١ ، المساعد ٢/ ٢٢٦ ، الهمع ٥/٦٦، السلسيلي ٢ / ١٤٣ .
والشاهد فيه : وضحه الشارح

(٣) سورة الجاثية آية : ٢٤ ، وفي الأصل و « ب » « وماهي » بزيادة الواو .

(٤) انظر حاشية يس ٢ / ٦٢ .

(٥) وذلك لأن التصغير من خصائص الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل ، انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٠٣ ، وحاشية (١) .

(٦) في « ب » : عجبتك - سهو - .

{٧١٦} يُحَابِي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي حَازِمٌ   بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ (١)

فنصب « نفس راكب » بـ « يحابي » ، بمعنى : يحيي ، ونصب « الملا » بـ « ضربة كفَّيه » ، (ولامنعوت) ، بالجر عطفاً على محدود ، (قبل تمامه) ، أي : قبل استيفائه ما يتعلق به من مفعول صريح أو غيره ، فلا يجوز : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيد زَيْداً » ، وأما قوله :

{٧١٧} أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوالِكُمُو   وَلَنْ تَرى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَأْسِ (٢)

فمؤول على أن « من نوالكم » متعلق بـ « يئست » مقدراً بعد النعت ، لا بـ « يأساً » ، وحكم بقية / التوابع حكم النعت(٣) ، فيمتنع : « عجبت من شربك وأكلك اللبن ، ومن قتالك نفسه زيداً، ومن إتيانك مشيك إلى زيد » ، فإن أخرت التابع وقدمت المعمول جاز ، فتقول : « عجبت من ضربك الشديد زيداً ، ومن شربك اللبن وأكلك ، ومن قتالك زيداً نفسه ، ومن إتيانك إلى زيد مشيك » . /٤٣٣/

(عمل فعله) في اللزوم ، والتعدي بنفسه ، أو بالحرف ، فتقول : « عجبت من قيامك ومن ضربك زيداً ، ومن إعطائك زيداً درهماً ، ومن ظنك عمراً مقيماً ، ومن إعلامك زيداً عمراً قائماً ، ومن مرورك بزيد ، ومن جلوسك تحت الحائط » ، (والغالب إن لم يكن) المصدر (بدلاً من اللفظ

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : قوله : (بضربة كفيه) حيث أعمل المصدر « ضربة » وهو محدود شذوذاً .

(٢) من البسيط ، للحطيئة .
والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح . انظر : الخصائص ٣ / ٢٥٨ ، والمغني ٢ / ٦٥١ ، شرح ابن مالك ٣/ ١٠٩ ، الهمع ٥ / ٧٠ ، حاشية يس ٢ / ٦٣ .

(٣) قال المرادي في شرح الألفية ٣ / ٨ : « والأولى أن يقال : غير متبوع بدل : غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت » .

بفعله) ، نحو: « ضرباً [١] زيداً » ، - وسيأتي - (تقديره به بعد « أن ») المصدرية (المخففة) من الثقيلة ، نحو : « علمت ضربك[٢] زيداً » ، تقديره : « علمت أن قد ضربت زيداً » ، أو المصدرية المثقلة ، ولم يقدر سيبويه في الباب بغير « أن » الثقيلة مع ضمير الشأن[٣] ، (أو المصدرية) غير المخففة من الثقيلة ، نحو : ﴿ وَلَوْلاَ دفعُ اللَّهِ النَّاسِ ﴾ [٤] ، تقديره : ولولا أن دفع الله[٥] ، (أو ما) المصدرية (أختها) ، أي : أخت « أن » الموافقة لها في الدلالة علي المصدرية مع الفعل ، نحو : ﴿تَخَافُونَهم كَخِيفَتِكم أَنْفُسَكُمْ﴾ [٦] ، تقديره : كما تخافون ؛ والمقدر بـ « ما » و « أن » المخففة يكون الأزمنة الثلاثة ، ولا يكون المقدر بـ «أن» المصدرية غير الثنائية الوضع إلا ماضي المعنى أو مستقبله[٧] ، ومن غير [٨] الغالب وقوع المصدر غير مقدر بأحد هذه الأحرف الثلاثة ، قول العرب : «سمع أذني زيداً يقول كذا »[٩] ، وقول الشاعر :

---

(١) (فزيداً) نُصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح ، انظر الأشموني ٢ / ٢٨٥ .

(٢) وإنّما كانت « أنْ » هنا مخففة من الثقيلة في التقدير ؛ لأنها واقعة بعد علم ، والموضوع غير صالح للمصدرية ، قاله الأشموني ٢ / ٢٨٥ .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٨٩ : « . . . وتقول : عجبتُ من ضَرْب زيداً بكرٌ ، ومن ضَرْب زيدٌ عمراً ، إذا كان هو الفاعل ، كأنَّه قال : عجبتُ من أنه يضرب زيد عمراً ، ويضرب عمراً زيد » .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٥١ .

(٥) « قرأ نافع هنا (دفْعُ) ، وفي الحج (دِفَاع) ، والباقون (دَفْع) ، فأما (دَفْع) فمصدر « دَفَعَ يَدْفَع ، ثلاثياً، وأما (دِفَاع) فيحتمل أن يكون مصدر « دَفَعَ » الثلاثي ، وأن يكون مصدر « دافع » .
والمصدر هنا مضاف إلى فاعله ، وهو (الله) تعالى ، و (الناس) مفعول أو و (بعضهم) بدل من الناس بدل بعض من كل » انظر الدر المصون ٢ / ٥٣٣ ، بتصرف ، وانظر السبعة ١٨٧ .

(٦) سورة الروم آية : ٢٨ .

(٧) « نحو : عجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً ، والتقدير : من أن ضربت زيداً أمس ، أو من أن تضربه غداً. . . ويقدر بـ « ما » إذا أريد الحال ، نحو : عجبت من ضربك زيداً الآن ، أي : ممّا تضربه » انظر الأشموني ٢ / ٢٨٥ .

(٨) « غير » ليست في الأصل .

(٩) الكتاب ١ / ١٩١ .

|٧١٨| عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ[١]

هكذا قال المصنف [٢] ، واعترض بأن : سمع أذني ، وَعَهْدِي بِهَا الْحَيَّ ، من باب : ضربي زيداً قائماً ، وهو يتقدر بحرف مصدري ، ولا يلزم من تقدير الشئ جواز استعماله في الكلام ، والذي عليه نحاة المغرب [٣] أن تقديره بحرف مصدري شرط في إعماله ، وهو ظاهر كلام المصنف في الكافية[٤] ، والخلاصة .

(و) حيث صلح المصدر للعمل ، (لايلزم ذكر مرفوعه) ، فيجوز حذفه فاعلا كان أو غيره، والاقتصار على المصدر لازماً ، أو متعدياً ، نحو : « عجبت من قيام حصل اليوم ، أو ضرب » ، أو يذكر مع المفعول دون الفاعل ، كقوله تعالى / : ﴿ أَوْإِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾ [٥] . /٤٣٤/

(و) المصدر (معموله كصلة) للموصول (في منع تقدمه) ، أي : معمول المصدر عليه، (وفصله) منه بأجنبي ؛ لأن المصدر هنا مقدر بحرف مصدري والفعل[٦] والحرف المصدري موصول - كما سبق - والفعل صلته ، فكما لايتقدم معمول الصلة على الموصول ، لايتقدم معمول المصدر عليه ؛ لتضمنه الموصول والصلة ، وكما لايفصل بين الموصول وصلته بأجنبي ، لايفصل بين

---

(١) من الكامل ، للبيد .
والشاهد فيه قوله : (الحيَّ) على نصبه بالمصدر - عهدي - غير مقدَّر ، انظر : الكتاب ١ / ١٩٠ ، ابن يعيش ٦ / ٦٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ١١١ ، وديوانه : ١٩٨ وفيه الإنس بدل : الحي .
(٢) شرح ابن مالك ٣ / ١١١ .
(٣) في الأصل و « ب » : العرب - تحريف .
(٤) ٢ / ١٠١٨ .
(٥) سورة البلد آية : ١٤ ، ١٥ ، وقوله تعالى « ذي مسغبة » ليست في الأصل .
(٦) كلمة « أو لفعل » ساقطة من « ب » .

المصدر ومعموله بأجنبي ، (ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك) المتقدم ، من منع التقديم والفصل (أو يعد نادراً) ؛ فما أوهم التقديم ، قوله :

{٧١٩} وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ـلِ لِلذِّلَّةِ إذْعَــانُ [١]

فيضمر « إذعان » قبل قوله « للذلة » ، ويكون « إذعان » المتأخر مفسراً له ، أو يعد هذا من النوادر ، على أن بعضهم اغتفر تقديم المعمول إذا كان ظرفاً ، أو عديله محتجاً ، بأن الظرف تكفيه رائحة الفعل ، ومما أوهم الفصل ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [٢] ، فظاهره أن « يوم » معمول لـ « رجعه » وقد فصل بينه وبين عامله بقوله : « لقادرٌ » فيضمر عامل في يوم مدلول عليه بالمصدر ، والتقدير : « يرجعه يوم تبلى السرائر ، أو يحتمل في المصدر المنسبك مالايحتمل في الموصول ، لأنه غير صريح في الموصولية .

(و) المصدر (إعماله مضافاً) إلى غيره ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [٣] ، (أكثر[٤] من إعماله منوناً) ، نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾ [٥] ، (وإعماله منوناً)، نحو : « عجبت من ضربٍ أخوك زيداً » ، (أكثر من إعماله مقروناً بالألف واللام) ، نحو :

---

(١) من الهزج ، للفند الزماني شهل بن شيبان ، أمالي القالي ١ / ٢٦٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٤ ، المساعد ٢ / ٢٣٣ ، الأشموني ٢ / ٢٩١ ، الهمع ٥ / ٦٩ . والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

(٢) سورة الطارق آية : ٨ ، ٩ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٥١ .

(٤) أي : في الاستعمال ، وإلاّ فالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويليه المضاف ، لأنَّه كثيراً ماينوي فيه الانفصال ، قاله الخضري ٢ / ٢٢ .

(٥) سورة البلد آية : ١٤ ، ١٥ .

«عجبت من الضرب زيدٌ عمراً » ، ومرجع ذلك الاستقراء ، وماذكره من الأكثرية يقتضي أن إعماله مضافاً أحسن من إعماله منوناً ، وهذا قول جماعة ، ويعزى إلى الفراء [١] ، وذهب الزجاج والفارسي[٢]، والشلوبين، إلى أن أقوى عمله إذا كان منوناً ، ونسب إلى الأكثرين ، وقال ابن عصفور[٣] : المحلي بأل أقوى من أعمال المضاف في القياس . / /٤٣٥/

(ويضاف) المصدر (إلى المرفوع أو المنصوب ، ثم يستوي العمل) ، من رفع ، أو نصب ، (كما كان يستوفيه الفعل) ، فإذا أضيف إلى الفاعل جئ بالمفعول منصوباً ، نحو : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [٤] ، وإذا أضيف إلى المفعول جئ بالفاعل مرفوعاً ، نحو : (وَحَجُّ الْبَيْتِ مَن اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلا)[٥] الحديث : وعن ابن عباس أنه قرأ[٦]: ﴿ ذكرُ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِياءُ ﴾ [٧] بضم الدال والهمزة ، والأكثر ، أنَّ المصدر إذا أضيف إلى المفعول حذف الفاعل ، وهذا معنى قوله : (مالم يكن الباقي فاعلاً ، فيستغنى عنه غالباً) ، نحو قوله تعالى : ﴿لاَيَسْئَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[٨] ، ومن غير الغالب ، ذكر الفاعل مع إضافة المصدر إلى المفعول ، وقد تقدم تمثيله ، وقد يضاف المصدر

---

(١) « قال الفراء : ولايوجد المنون في كتاب الله إلاّ بفاصل ، نحو : أَوْ إطعام . . » ذكره ابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٣٤ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٧٧ .

(٣) نص ابن عصفور في المقرب ١ / ١٣٠ : « وإن كان معرفاً بالألف واللام فالأحسن فيه أن لايعمل وقد يجوز أن يعمل عمل فعله » .
وقال في الشرح الكبير ٢ / ٢٦ : « وأمّا المصدر المعرف بالألف واللام فحكمه حكم المصدر المنون » ، وانظر الهمع ٥ / ٧٣ .

(٤) سورة البقرة آية: ٢٥١ .

(٥) في سنن الترمذي ٥ / ٧ : « وحَجُّ البيت . »

(٦) البحر المحيط ٦ / ١٧٢ ، المحتسب ٢ / ٣٧ ، وفي المساعد ٢ / ٢٣٦ : « عن ابن عامر » .

(٧) سورة مريم آية : ٢ .

(٨) سورة فصلت آية : ٤٩ .

إلى الفاعل ويحذف المفعول ، نحو : ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي ﴾ [١] ، أي : دعائي إياك .

(و) قد (يضاف) المصدر (إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون) ، فيقال : « عرفت انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمراً » ، ذكره سيبويه[٢] ، وإضافة المصدر إلى الظرف كثيرة ، نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ [٣] على مايأتي في باب الإضافة .

(ويتبع مجروره لفظاً ومحلاً) ، فيجر ، أو يرفع ، أو ينصب ، فتقول : « عجبت منْ أَكْلِ زَيْد الظَّرِيفُ الطَّعَام » ، بجر « الظريف » ، وكذا باقي التوابع ، و « عجبت من شربِ اللبن الصرف زيد» بجر « الصرف » ، وكذا باقي التوابع ، وإنْ شئت رفعت « الظريف » ، ونصبت « الصرْفَ » ، وكذا باقي التوابع ، وماذكره من جواز الإتباع على المحل مطلقاً هو مذهب طائفة من البصريين [٤] ؛ وذهب سيبويه[٥] وأتباعه إلى المنع مطلقاً ، وذهب أبو عمرو[٦] إلى الجواز في العطف ، والبدل ، والمنع في النعت التأكيد ، قال المرادي : « والصحيح الأول » [٧] ، (مالم يمنع) من الإتباع على المحل (مانع) ، نحو : « يُعْجِبُنِي إكرامُكَ زَيْدٌ وعمراً » ، بنصب « عمرو » عطفاً على محل الكاف، ويمتنع جره ؛ لعدم إعادة المضاف ، لأن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ممنوعة عند الجمهور [٨] (فإن كان) المضاف إليه المصدر (مفعولاً) ظاهراً (ليس بعده مرفوع /٤٣٦/

(١) سورة إبراهيم آية : ٤٠ ، في « ب » « دعائي » .

(٢) الكتاب ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ و ١٩٣ .

(٣) سورة سبأ آية : ٣٣ .

(٤) المساعد ٢ / ٢٣٧ .

(٥) الكتاب ١ / ١٩١ .

(٦) السلسيلي ٢ / ٥٦٢ ، والارتشاف ٣ / ١٧٧ .

(٧) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٣ .

(٨) قال ابن الأنباري لو قلت : قيامك في الدار وزيد كان مستكرهاً ولايستحيل ، انظر الارتشاف ٣ / ١٧٨ .

بالمصدر جاز في تابعه) ، أي : المضاف إليه (الرفع والنصب والجر) ، فتقول : « عجبت من تطليق المرأة وضرتها » ، بجر « الضرة » على لفظ المرأة ، بنصبها على تقدير المصدر بفعل الفاعل ، وبرفعها على تقدير المصدر بفعل المفعول ، والفاعل محذوف ، وهذا مبني على أن المصدر يجوز أن ينحل بحرف مصدري وفعل المفعول ، ويرتفع به نائب الفاعل ، وهو مذهب جمهور البصريين[١] ، وذهب الأخفش [٢] إلى المنع مطلقاً ، واختاره الشلوبين[٣] ، وفصل ابن خروف فقال : « إن أوقع في لبس امتنع ، وإلاجاز .

(ويعمل عمله اسمه) ، أي : ويعمل عمل المصدر اسمٌ ، حال كون اسم المصدر (غير علـم) [٤] نحو : حديث الموطأ : « من قبلة[٥] الرجل امرأتَه الوضوءُ » ، وقوله :

{٧٢٠} أَظَلُومْ إِنَّ مُصَابَكُم رَجُلاً ... أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[٦]

لافرق في اسم المصدر غير العلم من الميمي ، وغيره ، إلا أن غير الميمي فيه خلاف ، فذهب الكوفيون[٧] والبغداديون إلى جواز إعماله ، وذهب البصريون [٨] إلى المنع في النثر ، والميمي

---

(١) شرح التسهيل للدماميني ١ / ٤٥٩ .
(٤) الارتشاف ٣ / ١٧٥ .
(٣) الهمع ٥ / ٧٥ .
(٤) في المساعد ، وشرح ابن مالك والسلسيلي : غير العلم ، وهو ماذكره بعد .
(٥) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله ، والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء ، انظر حاشية الخضري ٢ / ٢٣ ، وتنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ١ / ٦٥ .
(٦) من الكامل ، للحارث بن خالد المخزومي .
والشاهد فيه قوله : (مصابكم رجلاً) حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر ، انظر : الأصول ١/ ١٣٩ ، والمغني ٢ / ٥٩٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٦١ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٧ ، الخزانة ١ / ٤٥٤ ، الهمع ٥ / ٧٧ . ويروى : أظُلَيْمُ
(٧) أوضح المسالك ٣ / ٢١١ .
(٨) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٩ .

يعمل بلاخلاف[1] ،خلافاً لمن وهم ، وإنما لم يعمل اسم المصدر العلم ؛ لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع ، وعدم الإضافة ، وعدم قبول الألف واللام ، وعدم وقوعه موقع الفعل ، وذلك ، كـ« يسار» للميسره ، قال الشاعر :

{٧٢١} فقلتُ امكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعلَّنَا   نَحجُّ مَعاً قَالَتْ : أَعَاماً وَقَابِلَهُ[2]

وضابطه : مادل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ، ليضمن الإشارة إلى الحقيقة ، وإنما عمل غير العلم من أسماء المصادر ؛ لأنه يساوي المصدر في المعنى ، والشياع ، وقبول الألف واللام ، والإضافة ، والوقوع موقع الفعل .

/٤٣٧/ (و) اسم المصدر الذي يعمل عمله / (هو مادل على معناه) ، أي : المصدر (وخالفه) ، أي: المصدر (بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض مافي فعله) ، كـ : « قبلة ، وعون ، ووضوء ، وغسل » ، فإنها تدل على معنى المصدر ، وهو : « تقبيل ، وإعانة ، وتوضؤ ، واغتسال .» ، وهي مخالفة للمصدر بخلوها من بعض مافي أفعالها ، وحق المصدر أن يضمن ما في الفعل بمساواة ، كـ« توضأ : تَوَضُّأً » ، أو بزيادة ، كـ« اغتسل : اغتسالاً » ، واحترز بقوله : (لفظاً وتقديراً) ، من نحو : « قتال » ، فإنه وإن خلا من المدة الفاصلة بين « فاء » قاتل ، وعينه لفظاً ، لكنها مقدرة بعد الكسرة ، بدليل ثبوتها في لغة من قال : « قِيتَالاً » [3] بالتحتانية بعد القاف ، واحترز بقوله : (بدون عوض) ، من نحو : « عدة » ، فإنه مصدر : وعد ، ولا واو فيه ، لكون التاء عوضا عنها ، وكذا،

---

(١) الكتاب ١ / ٢٣٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٩ .

(٢) من الطويل ، لحميد بن ثور .

والشاهد فيه قوله : (يسار) اسم مصدر ، وهو علم للميسرة ولم يعمله . انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، ابن يعيش ٤ / ٥٥ ، وشرح ابن مالك ٣ / ١٢١ ، الهمع ١ / ٩٤ .

(٣) ذكرها سيبويه ولم ينسبها ، انظر الكتاب ٤ / ٨٠ .

«تعليم » بالياء بعد اللام ، فإنه مصدر : علَّم ، بفتح اللام المشددة ، ولا تضعيف في : « تعليم » ، لكون التاء في أوله عوضاً من التضعيف بدليل أن المصدر إذ ضعف لم تجئ التاء ، نحو : «كذب كذاباً » ، وإنما لم ينسب التعويض للمدة قبل الميم دون التاء المثناه فوق ؛ لأن المدة كألف « انطلاق» مما زيد لترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة دون حاجة إلى التعويض ، (فإن وجد عمل بعد ما) ، أي : شئ (تضمن حروف الفعل من اسم مايفعل) ، كـ « الخَبْز ، والطَّعام » ، أو يفعل (به) ، كـ « الدَّهن ، والكحل » ، (أو) يفعل (فيه) ، من أسما المكان ، كـ « كفات » ، (فهو) ، أي : العمل (لمدلول) ، أي : لفعل محذوف مدلول (به) ، أي : بالمذكور ، (عليه) ، أي : على العامل المحذوف ، نحو : « عجبت من خبزك الخبز ، وكحلك عينك وكفاتك الأشياء » ، وفي التنزيل : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرضَ كِفَاتاً أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً ﴾ [1] فـ « الخبز ، وعينك ، وأحياء » منصوبه بفعل محذوف مدلول عليه بـ « خبزك ، وكحلك ، وكفاتاً » ، والتقدير : تخبز الخبز ، وتكحل عينك ، وتكفت أحياء» ، أي : تجمعها وتحفظها/ ، قال ابن عقيل: «واعلم أن كلام المصنف /٤٣٨/ يقتضي خلاف قول البصريين ، والكوفيين ، والبغداديين ، فإنه أعطى تفرقه بين هذه وغيرها من أسماء المصادر ، فلا تعمل هذه عنده ، ويعمل غيرها ، وكلام البصريين على المنع مطلقاً إلا في الشعر ، وكلام غيرهم على الجواز ، وقالوافي تحقيق الخلاف : إن ما كان مما أخذ من مواد الأحداث أصل وضعه لغير المصدر . كالثواب ، لما يثاب به ، والعطاء ، لما يعطى ، والدهن ، لما يدهن به ، والطحن ، لما يطحن به ، والكلام للجمل المقولة ، والكفات ، لما يكفت فيه ، هل يجوز أن يعبر به عن المصدر، أو يعمل عمله أم لا ؟ فالبصريون يمنعون ، والكوفيون والبغداديون يجوزون ، واستثنى الكسائي ثلاثة ألفاظ ، « الخبز ، والقوت ، والدهن » ، فلم يجز : « عجبت من خبزك

---

(١) سورة المرسلات آية : ٢٥ ، ٢٦ ، وكفاتاً : أي ضامَّة .

الخبـز، ولامن دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك » ، وأجازها الفراء ، وقال هشام : «لايمتنع القياس »[١] انتهى .

« فصـــــل »

(يجئ بعد [٢] المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمولٌ) ، نحو : « ضرباً زيداً ، فـ « زيداً » (عامله على الأصح) ، من القولين (البدل) عن الفعل ، وهو المصدر بدليل صحة إضافة المصدر إليه ، كقوله : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[٣] ، (لا المبدل منه) ، وهو الفعل المحذوف ، خلافاً للمبرد [٤] وجماعة[٥] ، و (وفاقاً لسيبويه[٦] ، والأخفش) ، والزجاج[٧] ، والفارسي وهذا القسم هو المشار إليه أولا بقوله : (إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله) ، واختلف في اقتياس وقوع المصدر بدلاً من الفعل ، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه المنع[٨] ، وقصره على السماع ، وقيل : ينقاس في الأمور

---

(١) المساعد ٢ / ٢٤١ ، والارتشاف ٣ / ١٨٠ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١١ .

(٢) ساقطه من ب .

(٣) سورة محمد آية : ٤ .

(٤) قال في المقتضب ٤ / ١٧٥ : « فوقك : ضرباً زيداً ، ينتصب بالأمر ، كأنَّك قلت : اضرب إلاّ أنه صار بدلاً من الفعل لمّا حذفته » .

(٥) ومنهم السيرافي ، انظر الارتشاف ٣ / ٣٧٢ .

(٦) نصَّ سيبويه ١ / ١١٥ : « ممّا أُجرى مجري الفعل من المصادر قول الشاعر :

يَمُرُّون بالدهْنَـا خفافــاً عيابُهـم ... ويَخْرُجن من دارينَ بُجْرَ الحقائبِ

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم ... فندلاً زُرَيـقُ المالَ ندلَ الثعـالب

كأنَّهُ قال : اندُلْ » .

(٧) الارتشاف ٣ / ١٧١ .

(٨) قال سيبويه ١ / ٣١٨ : « . . . ولايجوز : سَقْيَكَ ، إنما تُجري ذا كما أجرت العربُ قال السيرافي في الحاشية (٢) ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها ، ولم يجز « سقيك » لأن العرب تَدَعُ به، وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها ؛ لأنَّهَا أشياءُ قد حذف منها الفعل، وجعلت بدلاً من اللفظ ==

والدعاء ، والاستفهام بتوبيخ ، وغيره ، وفي التوبيخ بغير استفهام ، وفي الخبر المقصود به انشاء ، أو وعد ، وعزي إلى الأخفش والفراء ، واختاره المصنف[١] ، وفي بعض نسخ التسهيل[٢] ، (والأصح أيضاً مساواة المصدر) النائب عن فعله ، (اسم الفاعل في تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب/ به ، والمجرور بحرف يتعلق به) عليه ، وهاتان المسألتان مبنيتان على الخلاف ، في أن /٤٣٩/
العمل للبدل ، أو المبدل منه ، فإن قلنا : إنه للمبدل منه فلاضمير في المصدر ، بل هو في ذلك الفعل ، وإن قلنا للبدل فهو محتمل للضمير ، وكذا القول في جواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به ، فإن قلنا : إن العمل للمبدل منه جاز تقديمه ، فتقول : « زيداً ضرباً ، وبزيد مرورا» ، وإن قلنا : العمل للمبدل ، فلا ، على أن بعضهم قال : بجواز التقديم مع القول بأن العمل للبدل ، وعلى ذلك كلام المصنف [٣] ، ونقل جواز التقديم عن أبي العباس[٤] ، ونقل عن الأخفش[٥] الجواز والمنع ، وهذه النسخة لم يشرحها المصنف ، ولا أبو حيان ، وأثبتها ابن المرحل في نسخة كتبها بخطه ، وتابعوه عليها .

== به على مذهب أرادوه من الدعاء ، فلا يجوز تجاوزه ؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه» .

وقال سيبويه في باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ١ / ٣٢٧: «وكلٌّ هذا على ماسمعنا العربَ تتكلَّم به رفعاً ونصباً » .

(١) قال ابن مالك ٣ / ١٢٧ : « فهذه الأنواع عند الأخفش والفراء مطرده صالحة للقياس على ماسمع منها » .

(٢) ذكرها ابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٤٤ ، والدماميني ١ / ٤٦٠ ، والسلسيلي ٢ / ٦٥٤ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ١٢٩ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٥٧ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٧٢ : « واختلفوا هل يجوز التقديم ، فنقل ابن أصبع عن الأخفش جواز ذلك ، ونقل غيره عن الأخفش المنع ، والأحوط أن لايقدم على التقديم إلاّ بسماع » .

{٣٨}　باب حُروفُ الْجَر سوى المستثنى بها

والمختصة بالقسم ، وتسمى عند الكوفيين [١] حروف الإضافة ، لإضافتها الفعل إلى الاسم ، وحروف الصفات[٢] ، لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفيه أو غيرها ، نحو : « جَلَسْتُ فِي الدَّارِ»، فدلت على أن « الدار » وعاءٌ للجلوس .

(فمنها : « من ») ، بكسر الميم ، وهي أم حروف الجر ، ولذلك بدأ بها ، وهي ثنائية الوضع عند البصريين[٣] ، وذهب الكسائي[٤] والفراء إلى أنها ثلاثية ، والأصل : « مِنَا » بكسر الميم، وتخفيف النون ، حذفت الألف لكثرة الاستعمال ، (وقد يقال « منا ») ، على الأصل عندهما ، واستدلا على دعواهما بقول بعض [٥] بني قضاعة :

{٧٢٢} بَذَلْنَا مَارِنَ الْخَطيِّ فِيهِمُ　　وَكلَّ مُهَنَّدٍ ذَكَرٍ حُسَامِ [٦]

مِنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْس حَتَّىَ　　أَغاب شَرِيدَهُم فَترُ الظَّلامِ

وتأوله[٧] أبو الفتح بن جني من البصريين على أن « منا » في البيت مصدر ، منى ، يمني مناً :

---

(١) حاشية الخضري ١ / ٢٢٦ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٣٢١ .

(٢) التصريح ٢ / ٢ .

(٣) المساعد ٢ / ٢٤٦ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٤١ .

(٥) ساقطة من المخطوطة ، وقد ذكر ابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٤٥ أنها لبعضهم .

(٦) من الوافر .
والشاهد فيه قوله : (مِنَا) على الأصل « من » عند الكسائي والفراء ، انظر : المساعد ٢ / ٢٤٥ ، الهمع ٤/ ٢١١ . وفي الأصل : فتن الظلام .

(٧) ذكر ابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٤٦ هذا التخريج ولم ينسبه إلى ابن جني ، وقد بحثت عنه الخصائص ، وسر الصناعة ، واللمع وشرحها لابن برهان فلم أجده .

إذا قدر ، وقد استعمل ظرفاً ، نحو : « خفوق النجم » ، أي : تقدير إن ذر قرن الشمس وهو أزمنة إلى آخر النهار ولا تزيد ولا تنقص ، (وهي) ، أي : « من » (لابتداء الغاية مطلقاً) ، زماناً ، أو مكاناً ، أو غيرهما (على الأصح) عند الكوفيين [1] ، خلافاً لمن منع كونها لابتداء الغاية في الزمان[2]، ونسب إلى البصريين، / مثال المكان: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾[3] ، ومثال الزمان ، قول بعض العرب : « من الآن إلى الغد » ، حكاه الأخفش في المعاني [4] ، ومثال غيرهما: «من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم » [5] . /٤٤٠/

(وللتبعيض) عند الفارسي[6] ، والجمهور [7] ، وصححه ابن عصفور [8] ، وعلامتها : جواز الاستغناء عنها ببعض ، نحو : ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [9] أي : بعض ماتحبون ، بدليل قراء ابن مسعود [10] : ﴿حتى تنفقوا بعض ماتحبون ﴾ .

---

(١) في ب « وهو » .

(٢) الإنصاف ١ / ٣٧٠ مسألة رقم (٥٤) .

(٣) يقول الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٣١ : « والظاهر مذهب الكوفيين ، إذا لايمنع من مثل قولك : نمت من أول الليل إلى آخره ، وصمت من أول الشهر إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال » ، وقال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٢٠١ : « وهو الصحيح لكثرته نظماً نثراً » .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١ / ١١ .

(٥) فتح الباري ١ / ٣٢ ، وفيه : « من محمد عبد الله ورسوله إلى . . . » .

(٦) الإيضاح العضدي ٢٦٤ .

(٧) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

(٨) الشرح الكبير ١ / ٤٨٤ .

(٩) سورة آل عمران آية : ٩٢ .

(١٠) قال أحمد بن يوسف - السمين الحلبي - في الدرر ٤ / ٣١٠ : « وهذه عندي ليست قراءة بل تفسير معنى » .

(ولبيان الجنس) ، عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين [١] وعلامتها : صحة وقوع «الذي» موضعها ، نحو : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ [٢] أي الرجس الذي هو الأوثان .

(والتعليل) عند جماعة[٣] ، نحو : ﴿ أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ ﴾ [٤] ، ومن خالف قال بالتضمين ، أي : خلَّصهم بالإطعام من جوع ، وبالأمن من خوف .

(وللبدل) ، نحو : ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الأَخِرَةِ ﴾ [٥] أي : بدل الآخرة .

(وللمجاوزة) ، فتكون بمعنى : عن ، نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ أي : عن ذكر الله [٦] .

(وللانتهاء) ، عند الكوفيين [٧] ، قال المصنف : « كقولك : قربت منه فإنه مساو لقولك : تقربت إليه[٨] » ، وقد أشار سيبويه ، إلى أن من معاني « من » الانتهاء ، فقال : « وتقول : رأيت من ذلك الموضع ، تجعله غاية رؤيتك ، كما جعلته غاية حين أردت الابتداء » [٩] انتهى ، ونُوزع المصنف بأن سيبويه إنما قال « جعلته غاية رؤيتك » ، ومعناه أنه محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً ، فعلى هذا تكون « من » في أكثر المواضع لابتداء الغاية فقط ، وفي بعضها لابتداء الغاية وانتهائها،

---

(١) انظر الإيضاح شرح ابن الحاجب ٢ / ١٤٢ ، والمغني ١ / ٣٥٤ ، وقال المرادي : « وأنكره المغاربة » انظر رح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٢ .

(٢) سورة الحج آية : ٣٠ .

(٣) المغني ١ / ٣٥٤ .

(٤) سورة قريش آية : ٤ .

(٥) سورة التوبة آية : ٣٨ في الأصل بالآخرة .

(٦) سورة الزمر آية : ٢٢ .

(٧) المساعد ٢ / ٢٤٨ .

(٨) شرح ابن مالك ٣ / ١٣٦ .

(٩) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

قاله المرادي ، (وللإستعلاء) ، عند الأخفش [١] ، والكوفيين ، نحو : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ [٢] وحملها المانعون[٣] على التضمين ، أي : منعناه بالنصر من القوم .

(وللفصل) ، بالصاد المهملة وهي : الداخلة على المتضادين ، ونحوهما : نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ / [٤] ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ [٥] ، ونحو : « لايعرف زيداً مِنْ عَمْرٍو ». /٤٤١/

(ولموافقة الباء) ، عند بعض البصريين [٦] ، قيل : وهو قول كوفي[٧] ، نحو : ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [٧] أي : بطرف نقله الأخفش [٨] عن يونس ، (ولموافقة « في ») عند الكوفيين [٩] نحو : ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾ [١٠] أي : فيها ، (وتُزَاد) « من » (لتنصيص العموم) ، وهي : الداخلة على نكرة لاتختص بالنفي ، نحو : « ماقام من رجل » ، فقبل دخولها يحتمل الكلام نفي الوحدة فلما دخلت صار نصاً في العموم ، (أو لمجرد التوكيد) ، وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي ، نحو: « ماقام من أحد » ، فالكلام قبل دخولها نص في العموم ، فهي لمجرد التوكيد

---

(١) وبعض اللغويين ، المساعد ٢ / ٢٤٨ ، والارتشاف ٢ / ٤٤٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٧٧ .

(٣) المغني ١ / ٣٥٧ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٢٠ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٧٩ .

(٦) المساعد ٢ / ٢٤٨ .

(٧) سورة الشورى آية : ٤٥ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٤٧١ ، وفي « ب » قاله بدل : نقله .

(٩) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٤٣ : « وهذا الذي ذكره ابن مالك من المعاني لم يذكره أصحابنا ويتأولون ماظاهره ذلك » ، وانظر المغني ١ / ٣٥٦ .

(١٠) سورة فاطر آية : ٤٠ .

(بعد نفي) ، بأي أداة كانت (أو شبهه) ، وهو النهي ، نحو : « لايقم من أحد » ، والاستفهام بـ«هل » ، نحو : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (١) ، (جاره نكرة مبتدأ) ، نحو : ﴿مَالَكُم مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾(٢) ، (أو فاعلا) ، ﴿ أَنْ تَقُولُوا مَاجَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ (٣) ، (أو مفعولا به) (٤) ، ﴿مَاتَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ﴾ (٥) ، وما ذكر من أن « من » لاتزاد إلا بشرطين : وقوعها في غير الإيجاب ، وتنكير مجرورها ، هو قول جمهور البصريين (٦) ، ويشترط عند بعض الكوفيين(٦) ، تنكير مجرورها فقط .

(ولا يمتنع تعريفه ولاخلوه من نفي أو شبهه وفاقاً للأخفش)(٧)، من البصريين والكسائي(٨) وهشام الضرير (٨) من الكوفيين في إجازتهم زيادة « من » في الواجب مع المعرفة ، وجعلوا منه : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٩) ، ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكم ﴾ (١٠) (وربما دخلت) « من » في حال زيادتها (على حال) ، كقراءة زيد بن ثابت ، وأبي الدرداء ، وأبي جعفر(١١) وغيرهم ﴿ مَا كانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِياءَ ﴾ (١٢) بضم النون ، وفتح الخاء ، وحسن ذلك انسحاب

---

(١) سورة فاطر آية : ٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٢ .

(٣) سورة المائدة آية : ١٩ .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ١٣٠ : « أو مفعولاً به » ، وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٥) سورة الملك آية : ٣ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٣ .

(٧) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٧٤ .

(٨) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٣ ، ووافقهم ابن مالك مستدلاً بالسماع شعراً ونثراً ، انظر شرح ابن مالك ٣ / ١٣٨ .

(٩) سورة الأنعام آية : ٣٤ .

(١٠) سورة الأحقاف آية : ٣١ .

(١١) النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٣٣ .

(١٢) سورة الفرقان آية : ١٨ .

النفي عليه من جهة المعنى كما انسحب عليه في حالة المفعولية .

(وتنفرد « من ») بين سائر حروف الجر (بجر ظروف لاتتصرف ، كـ « قبل ، وبعد ») من ظروف الزمان (و « عند » و « لدى » و « لدن » و « مع » و « عن ») ، بمعنى : جانب ، (وعلى) بمعنى : فوق حال كون عن ، وعلى (اسمين) من ظروف المكان ، كقولك : « جئت من قبل زيد ، ومن بعده ، ومن عنده ، ومن لدى الباب ، ومن لدنه ، ومن معه ، ومن عن يمينه ، ومن عليه » ، قال في الشرح : « إذا دخلت » من « على » ، قبل ، وبعد / ، ولدن ، وعن ، فهي زائدة ، وإذا دخلت على عند ، ولدى ، ومع ، وعلى ، فهي لابتداء الغاية »[١] ، وتسومح في ذلك ، /٤٤٢/ وذهب الفراء[٢] ، ومن وافقه من الكوفيين [٣] إلى أن « عن ، وعلى مع « من » ، على ما كان عليه من الحرفية .

(وتختص) « من » (مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب)[٤] فتقول : « من ربي لأفعلن » ، بكسر الميم وضمها ، ولا تضم إلا في القسم ، ولاتجر في القسم إلا الرب خاصة ، وقيل: المضمومة الميم اسم منقطع من « أيمن » ، ورجح القول بحرفيتها بدخولها على الرب ، وأيمن ، وما استعمل منها لايدخل عليه ، وبسكون نونها ، ولو كانت بقية أيمن لأعربت .

(و) تختص (التاء) ، الفوقانية (واللام بالله) ، نحو : ﴿ تاالله تَفْتَؤُ ﴾ [٥] ، ولله لايؤخر الأجل (وشذ فيه) ، أي : في القسم (مُنُ الله) ، بدخول «من» على الله (وتَربِّي) ، بدخول التاء

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٠ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٥٢ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٣٥ .

(٤) في ب : في الرّب ، سهو .

(٥) سورة يوسف آية : ٨٥ .

على الرب ، حكى ذلك الأخفش [١] ، وشذ : « تحياتك وتالرحمن » ، وهو نادر .

(ومنها « إلى » للانتهاء مطلقاً) ، في الزمان ، والمكان ، آخراً ، أو غير آخر ، نحو : «سِرْتُ إلى آخر النَّهَارِ ، وإلى نِصْفِ النَّهارِ ، وإلى آخر الْمَسَافَةِ ، وإلى نِصَفِ الْمسافةِ » ، فإن دلت قرينة[٢] على دخول مابعدها في حكم ماقبلها ، أو خروجه عمل بمقتضاها ، فمن الأول : « اشتريت الشقة إلى طرفها » ، فالطرف داخل ، فلا يعهد شراء الشقة دونه ، ومن الثاني : « اشتريت الفدان إلى الطريق » ، فالطريق خارج ، وعند عدم القرينة ، قيل :[٣] يدخل مطلقاً ، وقيل :[٣] إن كان من جنس ماقبله احتمل الدخول ، والأظهر لايدخل » [٤] ، قاله عبد الدايم القيرواني ، وقيل : لايدخل مطلقاً ، وعليه أكثر المحققين ،[٥] قاله ابن عقيل [٦] ، (وللمصاحبة) ، عند الكوفيين [٧] ، وكثير من البصريين [٧] ، نحو: ﴿ولاتأكُلُوا أَمْوَالَهم إلى أَمْوَالِكُم ﴾ [٨] ، وحملها المانعون على التضمين[٩] ، أي : ولا تضيفوا أموالهم ، (وللتبيين) ، وهي المتعلقة في تعجب ، أو تفضيل ، بحُبٍّ أوبغض ، لتبيين فاعلية مصحوبها نحو : ﴿ قالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِليَّ ﴾ / [١٠] قاله المصنف في /٤٤٣/

---

(١) الإنصاف ١ / ٣٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٠ .

(٢) كتبت « دلت » قبل قرينة وبعدها ، وألغيت الثانية .

(٣) انظر المغني ١ / ٧٨ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٥٠ .

(٥) قال ابن هشام : « وهو الصحيح ، لأن الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول ؛ فيجب الحمل عليه عند التردد » انظر المغني ١ / ٨٧ .

(٦) المساعد ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٧) المغني ١ / ٧٨ ، والمساعد ٢ / ٢٥٤ .

(٨) سورة النساء آية : ٢ .

(٩) المساعد ٢ / ٢٥٤ .

(١٠) سورة يوسف آية : ٣٣ .

الشرح[1] ، (ولموافقة اللام) نحو : ﴿ والأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ [2] ، كما مثل المصنف [1] ، وقال غيره [3] : اللام في « إليك » لانتهاء الغاية ، أي : الأمر مضاف منته إليك ، والأول أنسب لقوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ ﴾ [4] ، ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّه للَّهِ ﴾ [5] ، (وَ) لموافقة (في) عند بعض الكوفيين [6] ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ فَقُل هَلْ لَكَ إِلىَ أَنْ تَزَكَّىَ ﴾ [7] ، أي : في أن تزكى ، وخرج[8] على التضمين، أي : أدعوك إلى أن تزكى ، (و) لموافقة (من) عند الكوفيين [9] ، كقول ابن أحمر:

[٧٢٣] تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَها ... أَيُسْقَى فَلا يُرْوى إِلَيَّ ابن أَحْمَرا [10]

أي : فلا يروي مني ، وخرج على تقدير ، فلا يروي ظمؤه إلي ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه فاستتر في الفعل ، والعامل في « إلى » « ظمأ » المحذوف ، قاله ابن عصفور[11]. (ولاتزاد) « إلى » (خلافاً للفراء) [12] وحمل على ذلك قراءة من قرأ [13] ﴿ فاجعل أَفْئِدَةً مِنَ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٢ .
(٢) سورة النمل آية : ٣٣ .
(٣) المغني ١ / ٧٩ .
(٤) سورة الروم آية : ٤ .
(٥) سورة آل عمران آية : ١٥٤ .
(٦) المساعد ٢ / ٢٥٥ .
(٧) سورة النازعات آية : ١٨ .
(٨) « قال ابن عصفور : ولو صح مجيء إلى بمعنى في لجاز « زيد إلى الكوفة » انظر المغني ١ / ٧٩ .
(٩) والقتبي ، وتبعهم ابن مالك ، انظر الارتشاف ٢ / ٤٥٠ .
(١٠) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (يروي إلى) على ماوضحه الشارح. انظر : شرح ابن مالك ٣/ ١٤٣ ، المغني ١/ ٧٩، الاقتضاب ٣/ ٣٥٧ ، الارتشاف ٢/ ٤٥٠ ، الهمع ٤/ ١٥٥ ، الأشموني ٢ / ٢١٤ ، وأدب الكاتب١٨١ .
(١١) الضرائر ٢٣٦ .
(١٢) معاني القرآن ٢ / ٧٨ .
(١٣) هي قراءة علي بن أبي طالب ، وأبي جعفر بن علي ، وجعفر بن محمد ، انظر المحتسب ١ / ٣٦٤ .

النَّاسِ تَهْوِي إليَهمْ ﴾ [١] بفتح الواو ، أي : تهواهم ، وخرَّجها المانعون على تضمين « تهوى» معنى: « تميل » ، (ومنها : اللام للملك) ، نحو : « المال للخليفة » (وشبهه)[٢] نحو : « أَدُومُ لك ماتدوم لي » (وللتمليك) ، نحو : « وهبت لزيد ديناراً» (وشبهه) ، نحو : ﴿ والله جَعَلَ لَكُم مِنْ أَنْفُسِكم أَزْواجاً ، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحَفَدَةً ﴾ [٣] ، (وللاستحقاق) ، نحو : « الجلباب للجارية والجل للفرس ، (وللنسب) ، نحو : « لزيد عم هو لعمرو خَالٌ » ، (وللتعليل) نحو: ﴿لِتَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾[٤] ، وكذا الجارة اسم من غاب حقيقة ، أو حكماً عن قائل قول متعلق به ، نحو : ﴿ وقالَ الَّذينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَو كَانَ خيراً ما سَبَقُونَا إليه ﴾ [٥] أي من أجل ﴿الذين قالوا لإخوانهم وقَعَدُوا ﴾ [٦] ، (وللتبليغ) ، وهي الجارة اسم سامع قول ، أو مافي معناه ، نحو : « قُلْتُ لَهُ ، وبَيَّنْتُ لَهُ ، وَشكَرْتُ لَهُ ، ونصحتُ لهُ » ، (وللتعجب) نحو قوله :

[٧٢٤] شَبَابٌ وَشَيْبٌ وافْتِقَارٌ وثروة ... فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا [٧]

/٤٤٤/ (وللتبيين) ، وهي : الواقعة بعد أسماء الأفعال ، والمصادر التي تشبهها مُبَيِّنَةً / صاحب معناهـا، نحو : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [٨] ، وسقياً لزيد ، والمتعلقة بـ " حُبَّ " في تعجب أو تفضيل مبينة مفعولية مصحوبها ، نحو : « مَا أَحَبَّ زَيْداً لِعَمْرٍو » ، ﴿ والَّذِينَ آمنوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [٩] ،

---

(١) سورة إبراهيم آية : ٣٧ .

(٢) من قوله : « وشبهه » . . إلى قوله « ديناراً » ليست في « ب » .

(٣) سورة النمل آية : ٧٢ .

(٤) سورة النساء آية : ١٠٥ .

(٥) سورة الأحقاف آية : ١١ .

(٦) سورة آل عمران آية : ١٥٦ .

(٧) من الطويل ، للأعشى ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٦، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٩ ، المغني ١/ ٢٣٦، الأشموني ٢ / ٢١٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٠ ، والشاهد فيه قوله : (فلله) على مجيء اللام للتعجب .

(٨) سورة يوسف آية : ٢٣ .

(٩) سورة البقرة آية : ١٦٥ .

(وللصيرورة)، نحو : ﴿ فالتَقَطَهُ آلُ فِرْعونَ لِيكُونَ لَهم عَدُواً وَحَزَناً ﴾ [١]، وقوله :

|٧٢٥| فَلِلْمَوتِ تَغْذُو الوَالِداتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرابِ الدُّورِ تُبْنَى المَسَاكِنُ [٢]

(ولموافقة « في ») نحو : ﴿ وَنَضعُ المَوازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ ﴾ [٣]، ﴿ لايُجَلِّيها لِوَقْتِها إلاَّ هُو ﴾ [٤]، (و) لموافقة (« عند ») ، كقراءة الجحدري [٥] ﴿ بَلْ كَذَّبوا بالحَقِّ لِمَا جاءَهُم ﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم ، قال | أبو | [٦] الفتح : « أي : عند مجيئه إياهم ، كقولك: كتبت لخمس خلون » [٧] ، (و) لموافقة (إلى) ، نحو : ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ ﴾ [٨] ، ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لأجَلٍ مُسَمَّى ﴾[٩] ، (و) لموافقة (« بعد ») ، نحو : ﴿ أَقِـم الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [١٠] ، أي : بعد زوالها ، (و) لموافقة («على ») ، نحو : ﴿يَخِرُّون لِلأَذْقَانِ﴾[١١] أي : عليها ، ﴿ دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾[١٢] ، ﴿ وَتَلَّه لِلْجَبِينِ ﴾ [١٣] ، (و) لموافقة («من») ، كقوله :

---

(١) سورة القصص آية : ٨ .

(٢) من الطويل ، لسابق البربري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٦ ، الخزانة ٩ / ٥٥٣ ، المغني ١ / ٢٣٥ ، العقد الفريد ٢ / ٦٩ ، والشاهد فيه قوله : (للموت ، ولخراب) على مجيء اللام للصيرورة .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٤٧ .

(٤) سورة الأعراف آية : ١٨٧ .

(٥) سورة ق آية : ٥ ، انظر المحتسب ٢ / ٢٨٢ .

(٦) سقطت من الأصل و « ب » .

(٧) المحتسب ٢ / ٢٨٢ .

(٨) سورة الأعراف آية : ٥٧ .

(٩) سورة الرعد آية : ٢ .

(١٠) سورة الإسراء آية : ٧٨ .

(١١) سورة الإسراء آية : ١٠٧ .

(١٢) سورة يونس آية : ١٢ .

(١٣) سورة الصافات آية : ١٠٣ .

{٧٢٦} لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ ... وَنَحْنُ لَكُم يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ [(١)]

أي : ونحن منكم ، وكون اللام للصيرورة هو قول الأخفش [(٢)] ، ومن منع ذلك ردها إلى التعليل بحذف السبب ، وإقامة المسبب مقامه ، وكونها بمعنى « في » ، وما بعدها ، هو قول الكوفيين والقتبي [(٣)] ، (وتزاد) اللام (مع مفعول ذي الواحد قياساً في ، نحو :) « إِنْ كُنْتُم للرُّؤيا تَعْبُرُونَ ») [(٤)] ، وهو كل عامل ضُعِّفَ بالتأخير ، نحو : « لزيدٍ ضَرَبْتُ » ، أو بكونه فرعاً في العمل، نحو : (و « إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ») [(٥)] ، ﴿ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُم ﴾ [(٦)] ، وفهم من قوله : (ذي الواحد) ، أنها لاتزاد مع مفعول ذي الاثنين ، وقد جاء السماع بخلافه ، قال الشاعر :

{٧٢٧} أَحَجَّاجُ لا يُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُم ... وَلاَ اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا [(٧)]

أنشده ابن عقيل [(٨)] ، (و) تزاد اللام (سماعاً في نحو : « رَدِفَ لَكُمْ » [(٩)]) ، وقوله :

---

(١) من الطويل ، لجرير ، ديوانه ١ / ١٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٨ ، والمغني ١ / ٢٣٤ ، الأشموني ٢ / ٢١٨ ، الهمع ٤ / ٢٠٣ ، المساعد ٢ / ٢٥٨ ، والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) المساعد ٢ / ٢٥٩ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٣٥ .

(٤) سورة يوسف آية : ٤٣ .

(٥) سورة هود آية : ١٠٧ .

(٦) سورة البقرة آية : ٩١ .

(٧) من الطويل ، لليلى الأخيلية .
والشاهد فيه قوله : (للعصاة) على دخول اللام على أحد المفعولين ، قال في المغني : وهو شاذ لقوة العامل انظر : المغني ١ / ٢٤٠ ، المساعد ٢ / ٢٥٩ ، الهمع ٤ / ٢٠٦ .

(٨) المساعد ٢ / ٢٥٩ .

(٩) سورة هود آية : ١٠٧.

|٧٢٨| وَمَلَكْتَ مَابَيْنَ العِرَاقِ ويَثْرِب   مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهَدِ (١)

أي : ردفكم ، وأجار مسلماً ، ولم يذكر سيبويه / زيادة اللام ، وذهب إليه المبرد (٢) ، (وفتح /٤٤٥/
اللام مع الضمير)(٣) ، غير ياء المتكلم (لغة غير خزاعة) ، فيقول غيرهم من العرب : « لَكم ، ولَنا وله ، ولها » بفتح اللام رجوعاً إلى الأصل ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وإنما قلنا : الأصل الفتح ، لأن الأدوات الأحادية كلها مفتوحة بشهادة الاستقراء ، وإنما كسر لام الجر وبائه، لمناسبة العمل ، وأما : ﴿ فِأَنَّهم لاَ يُكَذِّبُونَكَ ﴾ (٤) ، ﴿ وِإنا ظننا ﴾ (٥) بكسر الفاء والواو ، فمن الشواذ ، على لغة بعض بني أسد ، وأما خزاعة ، فيكسرون اللام مع المضمر غير ياء المتكلم(٦) ، كما فعل غيرهم مع المظهر غير المستغاث ، (و) فتح اللام (مع الفعل لغة عكل ، وبلعنبر) ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير (٧) ﴿ وإنْ كَانَ مَكْرُهم لَتَزُولُ ﴾ (٨) بفتح اللام ، وحكى أبو زيد (٩) أنه سمع من يقول : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعذِّبهم ﴾ (١٠) بفتح اللام ، قال ابن خالويه : « وهي قراءة أبي السمال»(١١) وأنشدوا :

---

(١) من الطويل ، لابن ميادة : الرماح بن أبرد .
والشاهد فيه قوله : (لمسلم) حيث جاءت فيه اللازم زائدة للتأكيد ، انظر : المغني ١ / ٢٣٧ ، المساعد ٢/ ٢٥٩ ، الهمع ٥ / ٢٠٥ ، الأشموني ٢ / ٢١٦ .
(٢) الكامل ١ / ٣١١ .
(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ١٤٩ : « والمضمر » ، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .
(٤) سورة الأنعام آية : ٣٣ .
(٥) سورة الجن آية : ٥ ، ١٢ .
(٦) خزاعة تكسر مع المضمر كالمظهر إلاَّ مع الياء ، انظر شرح ابن مالك ٣ / ١٤٩ .
(٧) البحر المحيط ٥ / ٤٣٨ .
(٨) سورة إبراهيم آية : ٤٦ .
(٩) الارتشاف ٢ / ٤٣٣ .
(١٠) سورة الأنفال آية : ٣٣ .
(١١) شواذ ابن خالوية : ٥٥ .

[٧٢٩] وَتَأْمُرُنِي رَبِيعَةُ كُلَّ يَوْمٍ ... لأَشْرِبَها وأَقْتَنِيَ الدَّجَاجَا (١)

الرواية بفتح اللام من « لأشربها » ، (وتساوي لام التعليل معنى وعملا « كي ») التعليلية (مع «أن») المصدرية مضمرة ، نحو : « جئت لتكرمني » ، فالناصب عند البصريين (٢) . «أن» مضمرة بعد اللام وجوباً ، ولا يجوز إظهار « أن » معها ، إلا في الضرورة ، كقوله :

[٧٣٠] فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحا ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخدَعَا (٣)

فمعنى « كي » فيه للتعليل ، وعملها الجر ، (و) مع (ما) المصدرية (أختها) ، أي : أخت «أن» المصدرية ، نحو قوله :

[٧٣١] إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَع فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرادُ الفَتَى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ (٤)

وقيل « ما » في البيت كافة لـ « كي » عن العمل ، (و) مع « ما » (الاستفهامية) ، كقولك سائلاً عن العلة : كيْمَ فعلته ؟ ، وفي الوقف : «كيمه» ؟ كما تقول : «لم فعلته ؟ ، ولمه ؟» .

(ومنها : الباء للإلصاق) ، وهو أصل معانيها ، ولم يذكر لها سيبويه (٥) غيره ، وهو حقيقي

---

(١) الوافر . للنمر بن تولب .
والشاهد فيه قوله : (لأشربها) على فتح اللام مع الفعل . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٤٩ ، معاني الأخفش ١ / ١٢٣ ، الخزانة ١٠/ ٤٣٩ ، السلسيلي ٢ / ٦٦٢ ، وديوانه : ٤٧ .
- وفي « ب » أتأمرني بدل وتأمرني ، وفي الخزانة : وواعدني ولأهلكها بدل : لأشربها بدل : لأشربها .

(٢) المغني ١ / ٢٣١ .

(٣) من الطويل ، لجميل بثينة ، ابن يعيش ٩ / ١٤ : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٨ ، المساعد ٢ / ٢٦٠، مغني اللبيب ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨ / ٤٩٨ ، المساعد ٢ / ٢٦٠ ، السلسيلي ٢ / ٦٦٢ ، وديوانه : ٧٩ .

(٤) من الطويل ، لقيس بن الحطيم ونسب للنابغة الجعدي والذبياني ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٩ ، المغني ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨ / ٤٩٨ ، المساعد ٢ / ٢٦٠ ، السلسيلي ٢ / ٦٦٢ .

(٥) قال سيبويه ٤ / ٢١٧ : « وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط.. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله».

كـ« أمسكت الحبل بيدي » قال ابن جني [١] : « أي : ألصقتها به » ، ومجازي كـ « مررت بزيد » قال الزمخشري [٢] ، أي : « ألصقت مروري بموضع بقرب منه »[٢] ، جعل الالتصاق بما يقرب منه كالالتصاق به ، والحقيقي نوعان : مالايصل الفعل إلا بها ، / كـ « سطوت بزيد » ، وما يصل الفعل بدونها ، كـ « أمسكت بزيد » ، أفادت الباء أن إمساكك لزيد كان بمباشرة منك له ، بخلاف ، «أمسكت زيداً » ، فإنما يفيد منعه التصرف بوجه ما ، وحركة الباء الكسر ، وربما فتحت مع الظاهر، حكى ابن جني [٣] : « مررت بَزيدٍ » بفتح الباء وأما « جئت به » بفتح الباء مع الضمير ، فالأصل «بها » ، كقوله : /٤٤٦/

{٧٣٢} فَإِنّي قَدْ لَقِيتُ بِـدَارِ لخـمٍ ... نَوائِب كُنْتُ في لَخْمٍ أَخَافَهْ[٤]

يريد : أخافها ، (وللتعدية) ، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به ، نحو : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِم ﴾ [٥] ، وقد ترد مع المتعدي نحو : صككت الحجر بالحجر ، ودفعت بعض الناس ببعض ، ولاتخلو هذه عن شوب إلصاق ، (وللسببية) وهي الداخله على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً ، نحو : ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمْرات ﴾ [٦] ، قاله المصنف في الشرح [٧]، وجعل منه : « كتبت بالقلم » ، و « قطعت بالسكين » ، فأدرج باء الاستعانة في باء

---

(١) سر الصناعة ١ / ١٢٣ .

(٢) المنصل ٢٨٥ ، وفي الأصل : بقرب منه .

(٣) المساعد ٢ / ٢٦١ .

(٤) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد قوله : (أخافها) فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الفاء ، انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٨ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٧ .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٢ .

(٧) شرح ابن مالك ٣ / ١٥٠ .

السببية ، وهو مما انفرد به ، وفرق المغاربة بينهما ، فقالوا : « باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل، نحو : عَنَّفْتُه بِذَنْبِه ، وباء الاستعانة ، هي الداخلة على آلة الفعل[1] ، نحو : « كَتَبْتُ بالْقَلَمِ »، (وللتعليل) ، وهي التي تحسن غالباً في مكانها لام العلة ، نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِم ﴾ [2] ، ومن غير الغالب قول بعض العرب : « غضبت لفلان ، إذا غَضِبْتَ مِنْ أَجْلِه ، وهو حَيٌّ [3]، و « غَضِبْتُ بِهِ » : إِذَا غَضِبْتَ مِنْ أَجْلِه وَهُو مَيِّتٌ » ، وهذه هي التي عبر عنها المغاربة بـ«باء السبب »[3] ، (وللمصاحبة)، وهي التي يصلح في موضعها « مع » ، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال ، نحو : ﴿ قَدْ جَاءَكُم الرَّسُولُ بالْحَقِّ﴾ [4] أي : مع الحق . أو محقا، ﴿ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ [5] أي : مع سلام أو مُسلِّماً ، ولمساواة هذه الباء لـ « مع » عبر سيبويه[6] عن المفعول معه بالمفعول به ، (وللظرفية) ، وهي التي يحسن مكانها [7] « في » ، نحو : ﴿ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[7]، (وللبدل) ، وهي التي يحسن في مكانها بدل ، كقول رافع بن خديج/[8] : «مَايَسُرُّنِي أَنّي شَهِدْتُ بَدْراً بالْعقَبَةِ » ، أي : بدلها ، (وللمقابلة) ، وهي الداخلة على الأثمان ، والأعواض ، نحو : « اشْتَرَيْتُ الْفَرسَ بِأَلْفٍ » ، وَ « كَافَأْتُ الإِحْسَانَ بِضعْفِه» ، وتسمى : بَالعوض ، (و) قد /٤٤٧/

(١) قال ابن جني في سر صناعة الاعراب ١ / ١٢٣ : « كتبتُ بالقلم » وبريت بالمدية ، أي : استعنت بهذه الأدوات على هذه الأفعال » .

(٢) سورة النساء آية : ١٦٠ .

(٣) في الأصل : هي : بدل : هو وانظر الارتشاف ٢ / ٤٢٦ .

(٤) سورة النساء آية : ١٧٠ .

(٥) سورة هود آية : ٤٨ .

(٦) قال سيبويه ١ / ٢٩٧ : « هذ باب مايظهر فيه الفعلُ ، وينتصب فيه الاسم ، لأنّه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسه . . . وذلك قولك : « ماصنعت وأباك » .

(٧) في : ب يحسنُ « في » ، سورة القمر آية : ٣٤ .

(٨) في هامش « ب » في الصحيح - والله أعلم - أن القائل سيدنا كعب بن مالك رضي الله عنه ، انظر المساعد ٢ / ٢٦٣ .

تكون الباء (لموافقة « عن ») ، نحو : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [(١)] ، قال الأخفش [(٢)] ، ومثله : ﴿ فَسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ [(٣)] ، أي : عنه (و) لموافقة (على) نحو :[(٣)] ﴿وَمِنْهُم مَنْ إِنْ تَأْمَنْه بِقِنْطَارٍ ﴾ ، أي : عليه ، قاله الأخفش [(٤)] . (و) لموافقة (« من » التبعيضية) ، نحو قوله :

{٧٣٣} شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ [(٥)]

أثبته الكوفيون والقتبي[(٦)] ، واستدلوا بقوله تعالى ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾[(٧)] أي: منها، ولمرادفة كاف التشبيه ، كقوله :

{٧٣٤} ... ... فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ [(٨)]

قال عاصم بن أيوب : « إن الباء بمعنى كاف التشبيه فيمن كسر الراء » » وأنشد على ذلك .

{٧٣٥} إِنَّنِي وَاللَّهِ فَاقْبَلْ مَاقِبَل ... خِلْتُنِي بأبيلٍ كُلَّما صَلَّى جَأَرَ [(٩)]

---

(١) سورة الحديد آية : ١٢ .

(٢) أنظر شرح ابن مالك ٣ / ١٥٢ .

(٣) سورة الفرقان آية : ٥٩ ، قوله : نحو : ليست في الأصل .

(٤) قال الأخفش في معاني القرآن ١ / ٤٦ : « . . . كما كانت الباء في معنى « على » في قوله : مررتُ به ، ومررتُ عليه ، وفي كتاب الله عز وجل : ﴿ من إن تأمنه بدينار ﴾ يقول : على دينار . . » .

(٥) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٥٣ ، الخصائص ٢ / ٨٥ ، المحتسب ٢ / ١١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٦١٣ ، المغني ١ / ١١١ ، سر صناعة الأعراب ١ / ١٣٥ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٢١٥ .

(٦) المغني ١ / ١١١ ، وانظر كتاب تأويل مشكل القرآن ٥٧٥

(٧) سورة الإنسان آية : ٦ .

(٨) من الطويل ، لامرئ القيس .
انظر : ديوانه : ٥٤ ، التصريح ١ / ٢٠٢ ، الدرر ١ / ١٠١ ، العيني ٢ / ٢٦ .
صدره : * قد تنأ عنها حقبة لاتلاقها *

(٩) من ، لعدي بن زيد ، وليس في ديوانه . ==

أراد : كالمجرَّب ، وكأبيلٍ ، (وتزاد) الباء (مع فاعل) ، نحو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (١) ، و«أحسن بزيد » ، (و) مع (مفعول) ، نحو : ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكم إلى التَّهْلُكَة ﴾ (٢) ، ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ (٣) . (و) مع (غيرهما) ، نحو : « بِحَسْبِكَ دِرْهَمْ » ، ﴿ وَمَارَبُّكَ بِغَافِلٍ ﴾(٤).

(ومنها : « في » للظرفية حقيقة) ، نحو : « زَيْدٌ فِي الَمسْجِد » ، و « الْمَالُ فِي الْكِيس » ، (أومجازاً)، نحو : ﴿ وَلَكُم فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ (٥) ، و « نظرت في العلم » ، (وللمصاحبة)(٦) عند الكوفيين ، نحو : ﴿ قالَ ادْخُلُوا في أُمَمٍ ﴾ (٧) ، ﴿ فَخَرَج عَلَى قَوْمِه فِي زِينَتِه ﴾ (٨) ، والظرفية المجازية ممكنة ، (وللتعليل)، نحو : ﴿ لَمسَّكُمْ فِيما أَخَذْتُم ﴾(٩) ، ﴿ فَذَلِكَن الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾(١٠)، (وللمقايسة) : وهي الداخلة على تال يقصد تعظيمه وتحقير متلوه ، نحو : ﴿ فَمَا مَتاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إلاَّ قَلِيلٌ ﴾ (١١) ، « مَا أَنْتُم فِي سِوَاكُم مِنَ الأُمَمِ إلاَّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضاءِ في جِلْد الثَّوْرِ

== انظر : اللسان (أ ب ل) وهو فيه : إنني والله فاسمع حلِفي بأبيل كلما صلى جأرَ .
والأبيل بوزن الأمير : الراهب .

(١) سورة الرعد آية : ٤٣ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٥ .

(٣) سورة مريم آية : ٢٥ .

(٤) سورة البقرة آية : ٧٤ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٧٩ .

(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ١٥٥ : « وللمصاحبة » .

(٧) سورة الأعراف آية : ٣٨ .

(٨) سورة القصص آية : ٧٩ .

(٩) سورة الأنفال آية : ٦٨ .

(١٠) سورة يوسف آية : ٣٢ .

(١١) سورة التوبة آية : ٣٨ .

الأَسْوَدِ » (١) ، (ولموافقة «على») عند الكوفيين ، والقتبي ، نحو : ﴿ ولأُصَلِّبَنكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ (٢) ، أي : عليها ، (و) لموافقة («الباء») عند الكوفيين والقتبي أيضاً ، نحو : ﴿يَذْرَؤُكُم فِيهِ ﴾ (٣) ، أي : به (٣) .

(ومنها : «عن» للمجاورة) ، وهو أكثر معانيها ، نحو : « صَدَّ عَنْهُ» و « أعرض عنه ، وسَقَاهُ عَنْ ظَمَأً » ، وَ « رَوَيْتُ عَنْ فُلاَنٍ »/ لأن المروي مجاوز لمن أخذ عنه ، وتقول : « أطعمتُه عَنْ جُوعٍ » /٤٤٨/
، أي : جعلت الجوع مجاوزاً له ، ومنصرفاً عنه ، (وللبدل) ، كقوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا يَوماً لاَتَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ (٤) ، وقولهم : « حجَّ فُلاَنٌ عَنْ أَبِيهِ » ، (وللاستعلاء) عند الكوفيين (٥) والقتبي ، نحو قوله :

[٧٣٦] لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ « عَنِّي »(٦) ولاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي (٦)

أي : لا أفضلت علي ، ولا أنت مالكي(٧) فتسوسني ، وخرج على تضمين معنى الانفراد ، (وللاستعانة) ، عند الكوفيين ، والقتبي أيضاً ، وجعلوا منه : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى ﴾ (٨) ، وحكى الفراء (٩) : « رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ، وبِالْقَوْسِ ، وَعَلَى الْقَوْسِ .» ، (وللتعليل) عند

---

(١) سنن ابن ماجه ٢ / ٣٧ (الزهد) .
(٢) سورة طه آية : ٧١ .
(٣) سورة الشورى آية : ١١ ، أي به ، ليست في « ب » .
(٤) سورة البقرة آية : ٤٨ .
(٥) الارتشاف ٢ / ٤٤٧ . تأويل مشكل القرآن ٥٦٩
(٦) « عنى » ساقطة من الأصل ، وفيه : ملكي بدل : مالكي ، سهو .
(٧) من البسيط ، لذي الإصبع العدواني ، ابن يعيش ٨ / ٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٥٩ ، المساعد ٢/ ٢٦٩ ، الأشموني ٢ / ١٧٠ ، الخصائص ٣ / ٢٨٨ ، الإنصاف ١ / ٣٩٤ ، الأمالي الشجرية ٢/ ١٩٤ ، المقرب ١ / ١٩٧ ، الخزانة ٧ / ١٧٣ ، المغني ١ / ١٥٨ ، وقوله : عني ليست في الأصل . والشاهد : على ماوشحه الشارح .
(٨) سورة النجم آية : ٣ .
(٩) المغني ١ / ١٦٠ .

الكوفيين (١) نحو : ﴿ وَمَا نَحنُ بِتَارِكي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ (٢) ، (ولموافقة «بعد») عند الكوفيين والقتبي ، وجعلوا منه : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ﴾ (٣) ، (و) لموافقة («في») ، نحو : ﴿ وَلاتَنيا فِي ذِكْرِي ﴾ (٤) قاله المصنف (٥) ، (وتزاد هي) ، أي : عن ، كقوله :

{٧٣٧} أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُها ... فَهَلاَّ الَّتي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ (٦)

قال ابن جني : أراد : فهلاَّ عَن الَّتي بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ ، فحذف عن وزادها بعد التي عوضا» (٧) ، (و) تزاد (« على ») ، كقول الراجز :

{٧٣٨} إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِل ... إِنْ لَم يَجِدْ يَوْماً عَلى مَنْ يَتَّكِلُ (٨)

قال ابن جني : « أراد : من يتكل عليه ، فحذف عليه ، وزاد على عوضا » (٩) ، (و) تزاد («الباء») ، كقوله :

{٧٣٩} وَلاَ يُؤاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ ... إلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُر بِمَنْ تَثِقُ (١٠)

---

(١) المساعد ٢ / ٢٦٧ .

(٢) سورة هود آية : ٥٣ .

(٣) سورة الانشقاق آية : ١٩ .

(٤) سورة طه آية : ٤٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦١ .

(٦) من الطويل ، لزيد بن رزين بن الملوح ، المحتسب ١ / ٢٨١ ، المغني ١ / ١٦٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٨ ، الأشموني ٢ / ١٧١ ، الهمع ٤ / ١٦٣ .

(٧) المحتسب ١ / ٢٨٢ .

(٨) رجز ، لبعض الأعراب ، الكتاب ٣ / ٨١ ، الخصائص ٢ / ٣٠٥ ، المحتسب ١ / ٢٨١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٠ ، الهمع ٤ / ١٦٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦١ ، المساعد ٢ / ٢٦٨ .

(٩) المحتسب ١ / ٢٨١ .

(١٠) من البسيط ، لسالم بن وابصه ، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٦١ ، المغني ١/ ١٥٤، المساعد ٢/ ٢٦٨ .

أراد : من تثق به ، فحذف به وزاد الباء قبل من (عوضاً) .

(ومنها : « على » للاستعلاء حساً) ، نحو : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [١] ؛ (أو معنى) ، نحو : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ ﴾ [٢] ، (وللمصاحبة) ، عند الكوفيين والقتبي [٣] ، نحو: ﴿ ويُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [٤] ، (وللمجاوزة) عند الكوفيين والقتبي أيضاً [٣] كقوله:

{٧٤٠} إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا [٥]

(وللتعليل) ، نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [٦] ، (وللظرفية) ، نحو : ﴿ واتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمانَ ﴾ [٧] ، أي : في ملك سليمان ، وأول على التضمين[٨] ، أي: يقولا [٨] : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) [٩] أثبته الكوفيون والقتبي[٣] أيضاً / /٤٤٩/ (ولموافقة « من ») ، عند الكوفيين والقتبي [٣] ، وجعلوا منه : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[١٠] ، أي : من الناس ، وخرج على التضمين ، أي : وإذا حكموا على الناس في

---

(١) سورة المؤمنون آية : ٢٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٨ .

(٣) المساعد ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٤) سورة الإنسان آية : ٨ .

(٥) البيت من الوافر ، لقحيف العقيلي ، المقتضب ٢ / ٣٢٠ ، الخصائص ٢ / ٣١١ ، المحتسب ١ / ٥٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٦١٠ ، الإنصاف ٢ / ٦٣٠ ، ابن يعيش ١ / ١٢٠ ، المغني ١ / ١٥٣ ، الخزانة ١٠/ ١٣٢ .

(٦) سورة البقرة آية : ١٨٥ .

(٧) سورة البقرة آية : ١٠٢ .

(٨) المغني ١ / ١٥٤ ، في : « ب » يقول .

(٩) سورة القصص آية : ١٥ .

(١٠) سورة المطففين آية : ٢ .

الكيل ، (و) لموافقة («الباء») ، عند الكوفيين(١) أيضاً ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ﴾(٢) أي : بأن ، بدليل قراءة أبي (٣) « بأن » ، فقراءته تفسير لقراءة غيره ، (وقد تزاد) «على » (دون تعويض) ، كقول حميد بن ثور :

{٧٤١} أَبَى اللَّهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ   عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعَضَاهِ تَرُوقُ(٤)

زاد « على » ؛ لأن راق متعدية بنفسها ، مثل « أعجَبَ » تقول : « رَاقَنِي حُسْنُ الْجَارِيَةِ » ، وفي الحديث : « من حلف على يمين »(٥) ، والذي نص عليه سيبويه (٦) : أن «على وعن » ، لايزادان » ، ولا حجة فيما تقدم ، لاحتمال تضمين « تروق » معنى(٧) : تُشْرِق وتضمين «حلف » معنى : جسر .

(ومنها : « حتى » لانتهاء العمل بمجرورها ، أو عنده) ، تقول : « ضربت القوم حتى زيدٍ » ، بالجر ، فيحتمل كون زيد مضروباً انتهى الضرب به ، ويحتمل كونه غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده ، فهو كالمجرور بـ « إلى » « أشار إلى هذا سيبويه(٨) ، والفراء ، وثعلب ، قاله

---

(١) المساعد ٢ / ٢٧١ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٠٥ .

(٣) في شواذ ابن خالويه ٤٥ : « حقيق بأن لا أقول ابن مسعود وانظر الاتحاف ٢٢٧ .

(٤) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦٥ ، المساعد ٢ / ٢٧١ ، الضرائر ص ٦٦ ، المغني ١ / ١٥٥، الأشموني ٢ / ٢٢٢ ، الهمع ٤ / ١٨٧ .

(٥) من الطويل .

انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٦٤ ، الضرائر ٦٦ ، المساعد ٢ / ٢٧١ ، المغني ١ / ١٥٥ ، والسلسيلي ٢/ ٦٦٧ .

(٦) تتمة الحديث : « - ثم رأى أتقى منها فليأت التقوى » ، انظر نزهة المتقين شرح رياض الصالحين ١ / ٨٦.

(٧) لم أجد ذلك في مظانه من الكتاب .

(٨) « معنى » ليست في الأصل .

(٩) الكتاب ٤ / ٢٣١ .

المصنف[١] ، وخولف [٢] ، (و) حتى (مجرورها ، إما بعض لما قبلها من مُفْهِمٍ جمع إفهاماً صريحاً) ، كـ « رجال ، وقوم » ، مما دل على الجمعية بلفظ موضوع لها ، (أو غير صريح)، نحو : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [٣] من كل ما دل على الجمع بغير لفظ موضوع له ، فإن مجرور حتى فيه منتهى لـ « أحيانٍ » مفهومة غير مصرح بذكرها ، (وإما كبعض) ، كقوله :

[٧٤٢] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ ، حَتَّى نَعْلَه أَلْقَاهَا [٤]

أي : ألقى مايثقله ، ويروى « نَعْلَه » بالأوجه الثلاثة .

(ولا يكون) مجرور حتى (ضميراً) ، عند سيبويه[٥] ، وجمهور البصريين ، خلافاً للكوفيين [٦] ، وأما قوله[٧] :

[٧٤٣] فَلاَ وَاللَّهِ لاَيَلْقَي أُنَاسٌ ... فَتىً حَتَّاكَ يَابنَ أَبي زِيَادِ

فضرورة[٨] عند البصريين ، قال ابن هشام : « ويظهر لي أنه لابد أن يقدر في قوله «حَتَّاك »

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ١٦٧ .

(٢) خالفه المغاربة فقالوا : إن دلت قرينة على الثاني عمل بمقتضاها ، وإلا فهو داخل ، انظر المساعد ٢ / ٢٧١ ، بتصرف .

(٣) سورة يوسف آية : ٣٥ .

(٤) من الكامل ، لأبي مروان النحوي ، لكتاب ١ / ٩٧ ، مغني اللبيب ١ / ١٣٢ ، الخزانة ٣ / ٢١ ، ابن يعيش ٨ / ١٩ ، الهمع ٤ / ١٧١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦٧ ، المساعد ٢ / ٢٧٢ .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٣٨٣ : « واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم : رأيتُهم حتى ذاك . . . . . »

(٦) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٢٦ .

(٧) من الوافر ، لمجهول ، العيني ٣ / ٢٦٥ ، الأشموني ٢ / ٢١٠ ، المساعد ٢ / ٢٧٣ ، الهمع ٤ / ١٦٦ ، الخزانة ٩ / ٤٧٤ ، المقرب ١ / ١٩٤ ، وروايته في الخزانة : « لايلقاه ناس . . . يا ابن أبي يزيد » .

(٨) المغني ١ / ١٣٢ ، وفي الكافية ٢ / ٣٢٦ : « هو شاذ » .

مضافين محذوفين ، أي : حتى زمن لقيك ، ثم حذفا على التدريج ، وهذا التقدير لابد منه ، وإلا لم يصح معنى الغاية ، والمعنى : لايجد أحد من الناس فتى حتى يجدوك ، (و) مجرو حتى (لايلزم كونه آخر جزء) ، نحو : « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » ، (أو يلاقي [1] آخر جزء) ، نحو : «سِرْتُ النَّهارَ حَتَّى اللَّيْلِ » ، (خلافاً لزاعم ذلك) ، وهو الزمخشري [2] والمغاربة ، حيث قالوا : لايكون الاسم الذي انجر بـ« حتى » إلا آخر جزء ، أو ملاقياً آخر جزء ، ولايجوز عندهم : « أكلت السمكة حتى وسطها » ، و « سرت النهار حتى نصفه » ، فإذا أردت هذا المعنى أتيت بـ« إلى» ، لأنها أقعد من حتى مع انتهاء الغاية ، واستدل المصنف [3] على مدعاه بقول الشاعر :

[٧٤٤] إِنَّ سَلْمَى مِنْ بَعْدِ يَأْسِي هَمَّتْ ... بِوِصَالٍ لَوْ صَحَّ لَمْ يُبْقِ بُوساً [4]

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَازِلْتُ حَتَّى ... نِصْفِهَا رَاجِياً فَعُدْتُ يَؤُوساً

قيل : لاحجة فيه ، لأنه لم يتقدم على حتى مايكون مابعدها جزءاً له ، ولا ملاقياً لآخر جزء منه ، (ويختص تالي الصريح المنتهي به بقصد زيادة ما) من قوة ، أو ضعف ، أو تعظيم ، أو تحقير [4] ، فإذا قلت ضربتُ القومَ حتى زيدَ وكان الضرب انتهى به ففي ذكر القوم غنى ، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن زيادة بقوة ، أو ضعف ، أو تعظيم ، أو تحقير ، واحترز بالمنتهى به من المنتهى عنده ، و«بتالي الصريح » ، من تالي غير الصريح ، فإنه لايعتبر فيه إفهام الزيادة المذكورة ، (و) يختص تالي الصريح المنهي به (بجواز عطفه) ، على ماقبله (واستئنافه) ، بجعله مبتدأ محذوف الخبر ، ويروى بالأوجه الثلاثة قوله :

---

(١) آخر مكررة في الأصل .

(٢) المفصل ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦٨ .

(٤) من الخفيف : ولم أعثر على من نسبه . انظر التصريح ٢٧/٢ ، المساعد ، ٢٧٤/٢، دولار ١٥/٢

{٧٤٥} عَمَمْتَهم بالنَّدَى حَتَّى غُواتِهم ... فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وذِي رَشَدِ (١)

فجر « غواتهم » على جعل « حتى » جارة ، والنصب على أنها عاطفة ، وهي لغة قليلة ، والرفع على أنها ابتدائية ، وهذا قول بعض الكوفيين ، وشرط البصريون في رفع مابعد حتى ذكر مايصلح خبراً ، نحو :

{مكرر} ... ... حَتَّى نَعْلَهُ أَلقَاهَـــا (٢)

ورفع « غواتهم » في البيت حجة عليهم ، (وإبدال حائها عيناً لغة هذيلية) ، سمع عمر رضي الله عنه / رجلاً يقرأ : ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِين﴾ (٣) ، فقال له : من أقرأك ؟ قال : ابن مسعود ، /٤٥١/ فكتب إليه : « إنَّ اللَّه قد أنزل هذا القرآن بلغة قريش ، فلا تقرئهم بلغة هذيل ، والسلام » (٤) .

(ومنها : « الكاف » للتشبيه)(٥) ، ودخولها على الظاهر كثير ، نحو : ﴿ كالْعِهْنِ المَنْفُوشِ﴾(٦) (ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل) ، كقوله :

{٧٤٦} * وأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا * (٧)

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : وضحه الشارح . انظر : المغني ١ / ١٣٩ ، السلسيلي ٢ / ٦٦٩ .

(٢) سبق تخريجه برقم { ٧٠٤ } .

(٣) سورة يوسف آية : ٣٥ ، والقراءة في الحبر المحيط ٥ / ٣٠٧ .

(٤) النهاية في غريب الحديث ٣ / ١٨١ .

(٥) من قوله : ودخلوها إلى قوله . . . المنقوش ساقطه من « ب » .

(٦) سورة القارعة من الآية : ٥ .

(٧) رجز للعجاج ،

والشاهد قوله « كها » حيث دخلت كاف التشبيه على ضمير الغائب « ها » هو قليل ، انظر : الكتاب ٢/ ٣٨٤ ، ابن يعيش ٨ / ١٦ ، الخزانة ١٠ / ٢٠٢ ، الضرائر ص ٣٠٨ ، الأشموني ٢ / ٢٠٨ .

(و) دخولها (على « أنت » و « إياك » وأخواتهما) ، من ضمائر الرفع المنفصلة . وضمائر النصب المنفصلة ، (أقل) ، كقولهم : « مَا أَنَا كَأَنْتَ ، وَلاَ أَنْتَ كَأَنَا » ، وَأَنْشَد الكسائي :

{٧٤٧} فَأَحْسِن وَأَجْمِل فِي أَسِيرك إِنَّه ضَعِيفٌ وَلَمَ يَأسِر كَإِيَّاك آسِرُ[١]

ونوزع المصنف في كون « كأنت » ، ونحوه أقل من « كها » ، فإنه إن لم يكن أكثر فهو مساو، وشذ دخول الكاف على ضمير المتكلم ، والمخاطب المتصل في قول الحسين : « أنا كك ، وأنت كي » ، بكسر الكاف مع ياء المتكلم ، (وقد توافق) « الكاف » («على») ، عند الأخفش والكوفيين ، حكى الأخفش عن بعض العرب ، أنه قيل له : كيف أنت ؟ فقال : كخير » ، أي : على خير ، قيل ، ومنه : ﴿ فاستَقِم كَما أُمِرتَ ﴾ [٢] ، أي : على ما أمرت ، إذ لاتشبه الاستقامة بالأمر ، (وقد تزاد) «الكاف » (إن أمن اللبس) ، إما لتوكيد الكلام ، كقوله :

{٧٤٨} * ... ... فِيها كَالمقَقْ * [٣]

وإما لتوكيد التشبيه الذي أفاده اسم مؤخر ، نحو : ﴿ ليس كمِثْلِه شيءٌ ﴾ [٤] ، أو مقدم ، كقوله :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد قوله : (كإياك) حيث دخلت كاف التشبيه على ضمير النصب ، وهو نادر . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٠ ، الهمع ٤ / ٢٧٤ ، الخزانة ١٠ / ١٩٤ ، الضرائر ص ٢٦٢ .

(٢) سورة هود آية : ١١٢.

(٣) رجز لرؤبة ، ديوانه ١٠٦ ، المقتضب ٤ / ١٨ ، لاإنصاف ١ / ٢٩٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٠، الضرائر ص ٦٦ ، الخزانة ١٠ / ١٧٧ ، سر صناعة الأعراب ١ / ٢٩٢ .

تتمته : قُبٌّ مِنَ التعداءِ في سوق لواحِقُ الاقرابِ . . . .

(٤) سورة الشورى آية : ١١ .

{٧٤٩} ... ... فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ (١)

وقد تزاد خالية عن معنى التشبيه ، حكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : « كيْفَ تَصْنَعُونَ الأَقِط ؟ فقال : كَهَيِّن »(٢) ، أي : هينا (وتكون) «الكاف» (اسماً) بمعنى : مثل ، في النثر عند الأخفش (٣) ، وفي الشعر عند سيبويه (٤) ، ومطلقاً عند أبي جعفر بن مضاء ، قال : « ولا تفارقها الاسمية أبداً » ، معللاً ذلك بأنها بمعنى مثل ، وما كان بمعنى اسم فهو اسم أبداً »(٥) ، وإذا كانت اسماً (فتجر) بالحرف ، كقوله :

{٧٥٠} بِكَاللَّقْوةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لأُولَـعَ إلاَّ بـالـكَمِيِّ المُقَنَّعِ (٦)

أو بالإضافة . كقوله :

{٧٥١} تَيَّمَ القَلْبَ حُبُّ كَالبَدْرِ، لاَ بَلْ فَاقَ حُسْناً مَنْ تيَّم القَلْبَ حُبّاً (٧) / /٤٥٢/

(ويسند إليها) ، فتقع فاعلة ، كقوله :

---

(١) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ص ١٨١ ، الكتاب ١ / ٤٠٨ ، المقتضب ٤ / ١٤١ ، سر الصناعة ١ / ٢٩٦ ، الخزانة ١٠/ ١٨٤ ، المغني ١ / ١٩٦ ، وقبله : « ولَعِبَتْ طيرٌ بهم أبابيل » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤٤٠ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٠٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٠٨ .

(٥) الهمع ٤ / ١٩٩ .

(٦) من الطويل ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٠ ، العيني ٣ / ٢٩٥ ، الهمع ٤ / ١٩٧ ، الأشموني ٢ / ٢٢٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٧١ .واللقوة: العُقاب ، والشغواء : المعوجة المنقار

(٧) من الخفيف ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٠ ، المساعد ٢ / ٢٧٧ ، الهمع ٤ / ١٩٨ ، السلسيلي ٢ / ٦٧١ .

{٧٥٢} وَمَا هَدَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا ... وَلاَ أَعَانَكَ فِي عُزْمٍ كَعزَّامِ (١)

ومبتدأ كقوله :

{٧٥٣} بِنَا كَالْجَوَى مِمَّا يَخَافُ وَقَدْ نَرَى ... شِفَاءَ الْقُلُوبِ الصَّادِيَاتِ الْحَوَائِمِ (٢)

واسم « كان » ، كقوله :

{٧٥٤} لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلاَمَةٍ ... فَضْلاً لِغَيْرِكِ مَا أَتَتْكِ رَسَائِلِي (٣)

ومن منع اسمية الكاف ، أول ذلك جميعه على حذف الموصوف ، وإقامة المجرور الذي هو صفته مقامة ، (وإن وقعت) «الكاف» (صلة) لموصول غير « أي » ، ولم يكن لمجرورها متعلق ، (فالحرفية راجحة) ، كقوله :

{٧٥٥} مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمَعَا ... فَهوَ الَّذِي كَالْغَيْثِ وَاللَّيْثِ مَعَا(٤)

وإنما ترجحت الحرفية هنا ؛ لأن كونها اسماً وصدر الصلة محذوف ، أي : الذي هو مثل الغيث ، بعيد لما تقرر في الموصولات ، (وتزاد بعدها « ما » كافة) لها عن عمل الجر ، كقوله :

---

(١) من البسيط ، لعمرو بن براقة ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، السلسيلي ٢ / ٦٧١ .
وفي الأصل : عزم كعزام بالزاي المعجمة ، والعين .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، الهمع ٤ / ١٩٨ ، الدرر ٢/ ٢٩ ، السلسيلي ٢ / ٦٧١ .

(٣) من الكامل ، لجميل ثينة ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، الهمع ٤ / ١٩٨ ، الدرر ٢ / ٢٩ .

(٤) رجز ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، مغني اللبيب ١ / ١٩٧ ، المساعد ٢ / ٢٩٨ ، السلسيلي ٢ / ٦٧٢ ، وديوانه : ١٠٧ .

{٧٥٦} أخٌ مَجدٌ لَم يُخزِني يَومَ مَشهَدٍ ... كَمَا سَيفُ عَمرو لَم تَخُنْه مَضَارِبُه (١)

وقوله :

{٧٥٧} لَعَمْرُكَ أَنَّني وأَبَا حُميدٍ ... كَمَا النَّشْوَانُ والرَّجُلُ الحَلِيمُ (٢)

(وغير كافة) ، كقوله :

{٧٥٨} ونَنْصُر مَولاَنَا ونَعلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجرُومٌ عَلَيهِ وجَارِمُ (٣)

بجر الناس ، قال بعضهم : « وكون " ما " تكون كافة بعد الكاف مبني على أن ما المصدرية لاتوصل بالجملة الاسمية ، أما إذا قلنا : إنَّها توصل بها فلا تكون " ما " كافة ، بل مصدرية ، والكاف جارة للمصدر المنسبك من " ما " وصلتها ، (وكذا) تزاد " ما " (بعد « رُبَّ » و « الباء »)، كافة ، وغير كافة ، فالكافة بعد رب ، كقوله :

{٧٥٩} رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِم ... وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ (٤)

وغير الكافة ، كقوله :

---

(١) من الطويل ، لنهشل بن حري ، مغني اللبيب ١ / ١٩٤ ، المساعد ٢ / ٢٧٨ .

(٢) من الوافر ، لزياد الأعجم ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، مغني اللبيب ١ / ١٩٤ ، الخزانة ١٠/ ٢٠٦ ، المغني ٣ / ٣٤٨ .

(٣) من الطويل ، لعمرو بن براقة الهمداني ، أمالي القالي ٢ / ١٢٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، مغني اللبيب ١ / ١٩٣ ، ٦٨ ،الأشموني ٢ / ١٧٥ .

(٤) من الخفيف ، لأبي دؤاد الأيادي ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦٥ ، الشرح الكبير ١ / ٥٠٥ ، الخزانة ٩/ ٥٨٦، مغني اللبيب ١ / ١٤٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٢ ، ابن يعيش ٨ / ٢٩ .

{٧٦٠} مَـاوِيَّ يَـا رُبَّتَمَـا غَـارَةٍ شَعْـوَاء كاللَّدعَـةِ بِالْمَيْسَـمِ (١)

والكافة بعد الباء :

{٧٦١} فَلَئِـنْ صِرْت لاَ تُحِيرُ جَـوَاباً لَبِما قَـدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ (٢)

وغير كافة : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ (٣) ، (وتحدث في «الباء» المكفوفة معنى التقليل) ، فمعنى * لَبِمَـا قَـدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ * (٤) معنى « رُبَّمَا » ، واعترض بأن ذلك غير صحيح ، بل « ما » في ذلك مصدرية / ، والباء للسببية المجازية ، والمعنى على التكثير ، يعني : أن سبب خرسه / ٤٥٣/
بالموت كونه كان خطيباً في الحياة ، إذ ينشأ عن الحياة الموت ، إذ مصير كل حي إلى الممات ، ومن ثم قيل : الصواب أن يقول معنى التكثير ، (وقد تحدث في الكاف معنى التعليل) ، نحو : ﴿وَاذْكُرُوهُ كَما هَدَاكُم ﴾ (٥) ، أي : لأجل هدايته إياكم ، وحكى سيبويه (٥) : « كما أن لايعلم فيجاوز الله عنه » ، أي : لأنه ، (وربما نصبت) الكاف (حينئذ) ، أي : حين إذ حدث في الكاف معنى التعليل نصبت فعلاً (مضارعاً) ، بأن مضمرة ، تشبيهاً بـ « كي » ، كقوله :

{٧٦٢} وَطَرْفَكَ إِمَّـا جِئْتَنَـا فَاحْبِسَنَّهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنّ الْهَوى حَيْثُ تَنْظُرُ (٦)

---

(١) من السريع ، لضمرة بن صفرة النهشلي ، ابن يعيش ٨ / ٣١ ، نوادر أبي زيد ص ٢٥٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤١٣ ، الخزانة ١/ ١٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٣ .

(٢) من الخفيف ، لمطيع بن إياس ، أو صالح بن عبد القدوس ، أمالي القالي ١ ٢٧١ ، المغني ١ / ٣٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٢ ، المساعد ٢ / ٢٨٠ ، السلسيلي ٢ / ٦٧٣ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٥٩ .

(٤) ظ : رقم { ٧٦٢ } .

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٨ . ــ الكتاب ٣/ ١٤٠

(٦) من الطويل، لابن أبي ربيعة ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٣، الانصاف٢/ ٥٨٦، الاشموني ٢٨١/٣.

والأكثر عدم النصب ، ومن كلامهم : « انتظرني كما آتِيَكَ » ، (لأن الأصل) في «كما» في البيت ، ونحوه («كيما») ، فحذفت الياء خلافاً للفارسي والكوفيين ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، (وإن ولي « ربما » اسم مرفوع)، نحو :

|مكرر| ربَّمـا الجَامِلُ المُؤبَّل فِيهمُ ... ...(١)

(فهو مبتدأ بعده خبره) ، عند المبرد ، (لاخبر مبتدأ محذوف ، و « ما » نكرة موصوفة بهما) أي : بالمبتدأ والخبر ، والتقدير : رُبَّ شَيْءٍ هو الجامل المؤبل فيهم ، (خلافاً لأبي علي) الفارسي (في المسألتين) ، وهما : أن أصل « كما » الناصبة « كيما » ، وإن ولي . . . إلى آخره ، (وتزاد « ما » غير كافة بعد « من ») ، نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِم ﴾ (٢) ، (و) بعد («عن») نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيـلٍ ﴾(٣).

(ومنها : « مذ » و « منذ » وقد ذكرا في باب الظروف) ، وأصل مذ منذ ، بدليل : « مُذُ اليَوم » بالضم ، (ومنها : « رُبَّ ») وسيأتي الخلاف في اسميتها ، (ويقال فيها : « رُبَ ») ، بضم أوله وفتح ثانيه مخففاً ، (و « رَبْ ») ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، (وَ « رُبْ ») ، بضم أوله ، وسكون ثانيه، (وَ « رُبَّتَ ») ، بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً ، (و « رَبَّتَ ») ، بفتح أوله ، وفتح ثانيه مشدداً ، (و « رُبَتَ ») ، بضم أوله وفتح وفتح مخففاً ، (و « رَبَّ ») ، بفتح أوله وثانيه مشدداً ، (وَرَبَ) ، بفتـح أولـه وفتح ثانيه مخففاً بلا تاء ، (و « رَبَتْ ») بفتح أوله وثانيه مخففاً بالتاء ،

---

(١) سبق تخريجه برقم |٧٥٩| .

(٢) سورة نوح آية : ٢٥ .

(٣) سورة المؤمنون آية : ٤٠ .

فهذه عشر لغات ، أربع بتشديد الباء ، وست بتخفيفها ، والوقف على مافيه التاء بالتاء عند البصريين ، وبالهاء عند الكوفيين ، وزاد بعضهم « رُبُّ » بضم أوله وثانيه مع التشديد ، و «رُبِّ » بضم أوله وكسر ثانيه مع التشديد أيضاً ، و « رُبَّتَا » كذلك وبالتاء والألف ، (وليست) « رُبَّ » بلغاتها (اسماً [١]، خلافاً للكوفيين[٢] / والأخفش[٣] في أحد قوليه) ، وبه قال ابن الطراوة ، /٤٥٤/ واستدل بقوله :

{٧٦٣} إِنْ يَقْتُلُوكَ فإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَـاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[٤]

فـ « رُبَّ » عندهم مبتدأ ، والاسمية لازمة للمبتدأ، و «عارٌ » خبره، وخالف في الاسمية جمهور البصريين ، وتأولوا [٥] البيت بأنه محتمل لكون « عارٌ » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عار، وكون« قتل » مبتدأ مجروراً [٦] بـ « رُبَّ » ، كما جر بالباء « حَسْب » في : « بِحَسْبِكَ دِرْهم » ، ولو كانت « رُبَّ » اسماً لجاز دخول حرف الجر عليها ، فتقول : « بِرُبَّ رَجُلٍ مَرَرْتُ » ، كما تقول : «بِزَيدٍ مَرَرْتُ » ، (بل هي حرف تكثير ، وفاقاً لسيبويه) [٧] فيما نقله ابن خروف عنه ، وذهب

---

(١) قال الخليل في الكتاب ٢ / ١٧٠ : « . . . لأنّ كم اسمٌ وربَّ غيرُ اسم » .

(٢) الإنصاف ٢ / ٨٣٢ ، مسألة رقم (٢١) .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٠ .

(٤) من الكامل ، لثابت قطنة ، المقتضب ٣ / ٦٦ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٦ ، الشرح الكبير ١ / ٤٧٧ ، المقرب ١ / ٢٢٠ ، الضرائر ص ١٧٣ ، الخزانة ٩ / ٥٧٦ ، المغني ١ / ١٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٥ . والشاهد : وضحه الشارح .

(٥) المغني ١ / ١٤٣ .

(٦) في « ب » « مجرور » .

(٧) قال سيبويه ٢ / ٢٧٤ : « لأنّ رُبَّ إنما هي للعدّة بمنزلة كمْ ، » وقال المبرد في المقتضب ٤ / ١٤٠ : «رُبّ معناها الشيء يقع قليلاً ، ولايكون ذلك الشيء إلا متكرراً ، لأنّه واحد يدلّ على أكثر منه . . » ، وانظر الشرح الكبير ١ / ٥٠٠ .

الأكثرون من أكابر البصريين والكوفيين كالخليل ، وأبي عمرو ، والكسائي ، والفراء ، ونسب إلى سيبويه أنها للتقليل [١] ، والأقرب أنها تستعمل في التكثير كثيراً ، وفي التقليل قليلاً ، (والتقليل بها نادر) ، كقوله :

[٧٦٤] ألا رُبَّ مَوْلُودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَم يَلْدَه أَبَوانِ [٢]

أراد : عيسى وآدم عليهما السلام ، وسكن لام « يلده » ، تشبيها لها بتاء « كتِف » ، وحرك الدال لالتقاء الساكنين ، وفتحها إتباعاً لحركة الباء ، ويجوز ضمها إتباعاً لضمة الهاء ، ويتلخص في « رُبَّ » أقوال ، أحدهما : أنها للتقليل ، ثانيها : أنها للتكثير ، ثالثها : أنها من الأضداد ، رابعها : أنها أكثر ماتقع للتقليل ، خامسها : أن التقليل بها نادر ، سادسها : أنها للتكثير في موضع المباهات والافتخار [٣] ، سابعها : أنها حرف إثبات ، لم توضع لتقليل ، ولا تكثير ، (ولايلزم وصف مجرورها) ، نحو : « رُبَّ رجُلٍ كَرَيمٍ لَقِيتُ » ، (خلافاً للمبرد [٤] ومن وافقه)/ كابن السراج ، والفارسي [٥] ، وأكثر المتأخرين ، كالشلوبين ، وفي البسيط : « أنه رأي البصريين ، واحتج له بأن عاملها يحذف غالباً ، فجعل التزام الوصف كالعوض ، ورد ، بأن الغالب ذكره ، ولايجمع بين العوض والمعوض ، والأول ظاهر مذهب سيبويه ، ونص عليه الأخفش ، والزجاج ، والفراء /٤٥٥/

---

(١) في « ب » : « للتعليل » تصحيف .

(٢) من الطويل ، لرجل من أزد السراة ، الكتاب ٢ / ٢٦٦ ، الخصائص ٢ / ٢٣٣ ، ابن يعيش ٤ / ٢٨ ، الخزانة ٢ / ٣٨١ ، الشرح الكبير ١ / ٥٠٠ . والشاهد : وضحه الشارح .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٥٠٠ .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٥٧ : « واختلف النقل عن المبرد » ، ففي المقتضب ٣ / ٥٧ : « إذا قلت رُبَّ رجلٍ أفضلُ منك فلايكون له الخبر » .

(٥) الأصول ١ / ٤١٨ ، والإيضاح العضدي للفارسي ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

وابن طاهر[١] ، واختاره ابن عصفور [٢] ، ووجه ، بأن مافيها من معنى القلة ، أو الكثرة يغني عن الوصف ، كما في « كم » الخبرية ، وأحتج له بقول أم معاوية :

[٧٦٥] يارُبَّ قائلةٍ غــداً يالهف أُمِّ معاويه [٣]

وقوله :

[مكرر] ألا رُبَّ مَوْلُودٍ ... ...

البيت[٤] ، واعترض بادعاء ، أن الموصوف فيهما محذوف ، أي : رُبَّ امرأةٍ قَائلَةٍ ، ويَارُبَّ شَخصٍ مَولُودٍ ، (ولا) يلزم (مضي مايتعلق به) ، خلافاً للمبرد[٥] ، والفارسي [٦] ، وهو المشهور، واختاره ابن عصفور [٧] ؛ بل يكون ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، إلا أن الماضي أكثر ، وهو قول بعض النحويين [٨] واختاره المصنف [٩] ، فمن وقوعه مستقبلاً ، قوله :

[٧٦٦] فَإِنْ أَهْلِك فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رخْصِ البَنَــانِ [١٠]

---

(١) الارتشاف ٢ / ٤٥٧ .

(٢) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٥٠٣ : « ولابد للمخفوض بربَّ من الصفة فتقول : رُبَّ رجلٍ عالم لقيت » وانظر المقرب ١ / ١٩٩ .

(٣) من مجزوء الكامل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٩ ، مغني اللبيب ١ / ١٤٦ ، المساعد ٢ / ٢٨٦ ، الهمع ٤ / ١٨٤ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) المقتضب ٣١ / ١٥ .

(٦) الإيضاح لعضدي ص ٢٦٥ .

(٧) الشرح الكبير ١ / ٥٠٦ .

(٨) المساعد ٢ / ٢٨٧ .

(٩) شرح ابن مالك ٣ / ١٧٩ .

(١٠) من الوافر ، لجحدر بن مالك . ==

ومن وقوعه حالاً ، قولك لمن قال : مافي وقْتنا امرؤ مُسْتَرِيحٌ : رَبَّ امرئ في وقْتِنا مُسْتَرِيحٌ، ومنه قوله :

[٧٦٧] ألاَ رُبَّ من تَغْتَشُه لَكَ نَـاصِـحٌ ومؤتمنٍ بالْغَيْبِ غَيـرِ أَمِيـنِ [١]

وفي قول المصنف : (مُضي مايتعلق به) ، تصريح بأن «رُبَّ» كسائرحروف الجر غير الزائدة، وهو مذهب الجمهور[٢] ، وذهب الرماني[٣] ، وابن طاهر [٣] ، إلى أنها لاتتعلق بشئ ، وعلى الأول قال الزجاج[٤] ، وطائفة ، في محل نصب أبداً ، وقال غيره يحكم على موضعه بالرفع ، والنصب ، بحسب مابعده ، وفي حذف ماتتعلق به « رب » وذكره مذاهب : نادر الحذف ، وهو قول الخليل، وسيبويه [٥] ؛ وكثيره ، وهو قول الفارسي [٦] والجزولي وممتنعه ، وهو قول لُكْذَة الأصبهاني[٧] .

ولايجوز تأخير « رُبَّ » عما تتعلق به ، (بل يلزم تصديرها) وتقدمها عليه إجماعاً ، حملاً على « كم » الخبرية ، فلا يجوز : « لقيتُ رُبَّ رجل عالم »، ولا يلزم تصديرها أول الكلام مطلقاً ،

== والشاهد فيه قوله : (سيبكي) على مجيء متعلق « رب » مستقبلاً ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٧٩ ، الخزانة ١١ / ٢٠٩ ، المغني ١ / ١٤٦ ، المساعد ٢ / ٢٨٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٧٧ .
وروايته في الخزانة : « مخضّبِ رَخْصُ البنان » .

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : قوله (تغتشه) على مجيء متعلق « رب » حالاً . انظر : الكتاب ٢ / ١٠٩ ، شرح ابن مالك ٣ / ١٨٠ ، الهمع ٤ / ١٨٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٠ ، والسلسيلي ٢ / ٦٧٧ ، والارتشاف ٢ / ٤٥٦ ، والأصول ٢ / ٤٢١ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٨٧ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٥٩ .

(٤) المساعد ٢ / ٢٨٧ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٦) الهمع ٤ / ١٨٣ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٤٥٩ .

بدليل قوله : / /٤٥٦/

{٧٦٨} تيَقّنتُ أنْ رُبَّ امرِءٍ خِيلَ خَائناً أَمِينٌ ، وخَوّانٍ يُخَال أَمِيناً [١]

وقوله :

{٧٦٩} أَماَ وِيَّ إِنّي رُبَّ واحد أمّه أخذْتُ فلا قَتْلٌ لَدَيَّ وَلاَ أَسْرُ [٢]

فوقعت «رب» في الأول اسم لأن « أنْ » ، وفي الثاني ، خبراً لها .

(و) يلزم (تنكير مجرورها) الظاهر ، وأما قوله :

{مكرر} رُبّما الجَامِلُ ... ... [٣]

على رواية الجر . إن صحت ، فمحمول على زيادة « أل » خلافاً لبعضهم ، وأما ماحكاه الأصمعي ، من نحو : « رُبَّ أبيه ، ورُبَّ أخيه »[٤] ، فالإضافة فيه على نية الانفصال .

(وقد يعطف) بالواو (على مجرورها ، وشبهه،) وهو المجرور بعد « كم » ، و « أي » ، و«كل » (بمضاف إلى ضميريهما) ، مثال الأول : « رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ أكْرَمْتُ » ، ومثال الثاني :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أن ربَّ) على ماوضحه الشارح ، انظر : الارتشاف ٢ / ٤٥٨ ، الهمع ٤ / ١٧٧ ، المساعد ٢ / ٢٨٨ .

(٢) من الطويل ، لحاتم الطائي .
والشاهد فيه على ماوضحه الشارح . انظر : الخزانة ٤ / ٢١٠ ، الهمع ٤ / ١٧٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٥٨ ، الدرر ٢ / ٥٦ ، وديوانه : ١٦٣ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) قال سيبويه ٢ / ٥٥ : « ولا يجوز لك أن تقول : ربَّ أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة » .

«كم عبد وأخيه أعتقت » و « أي رجل وأخيه عندك ؟ و « كل شاةٍ وسخْلَتِها بِدِرْهَمٍ » ، قال سيبويه: « وهو مع جوازه ضعيف[١] ، وأجاز الأخفش [٢] القياس عليه ، قيل : وإنما جاز ذلك ؛ لأنه يغتفر في المعطوف مالا يغتفر في المعطوف عليه ، بدليل : « يازيد والحارث » ، أو أن ضمير النكرة في حكم النكرة .

(وقد تجر ضميراً لازماً تفسيره ،) - فاعل لازماً - (بمتأخرٍ) - متعلق بتفسيره -(منصوبٍ) -نعت متأخر - (على التمييز) - متعلق بمنصوب - (مطابقٍ) - نعت ثان لمتأخر - (للمعنى) المقصود للمتكلم ، لا للفظ الضمير غالباً ، فيقال : « رُبَّهُ رَجُلاً ، وربَّه رجلين ، وربُّه رِجَالاً ، وربه امرأة ، وربَّه امرأتين ، وربَّهُ نِسَاءً » ، ومن غير الغالب ماحكى الكوفيون [٣] من جواز المطابقة عن العرب ، من نحو : « ربها امرأة ، وربهما رجُلَيْن وامْرَأَتَيْن ، وَرُبَّهم رِجَالاً ، ورُبَّهنَّ نِسَاءً » .

(ولزوم إفراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه، وتأنيثه أشهر من المطابقة)؛ للاستغناء بتثنية التمييز ، وجمعه ، وتذكيره ، عن تثنية الضمير ، وجمعه ، وتأنيثه ، هذا مذهب البصريين[٤] وأجاز الكوفيون / مطابقة الضمير للتمييز سماعاً من العرب ، لاقياساً -كما تقدم تمثيله - . /٤٥٦/

« فصـــل »

و (قد يلي - عند غير المبرد - [٥] - « لولا » الامتناعية الضمير الموضوع للنصب والجر)،

---

(١) نص سيبويه ٢ / ٥٧ : « . . . وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف » .

(٢) المساعد ٢ / ٢٨٩ .

(٣) الأصول ٢ / ٤٢٣ .

(٤) الشرح الكبير ١ / ٥٠٤ .

(٥) المقتضب ٣/ ٧٣ .

حال كونه (مجرور الموضع عند سيبويه [١] ، مرفوعة عند الأخفش[٢] والكوفيين) [٣] نحو: «لولاي ، ولولاك ، ولولاه » وفروعهن ، حجة سيبويه : أن الياء وأخواتها لايعرف وقوعها في موضع رفع مطلقاً ، ولانصب مع الحرف إلا وقبلها نون الوقاية ، وجوباً ، أو جوازاً ، وإذا بطل الرفع والنصب تعين الجر ، ويقويه أن لولا مختصة بالاسم ، وحق الحرف المختص بالاسم أن يعمل الجر ، ويضعفه عدم تعلقها بشئ ، وعدم نظير لها ، إذ ليس لنا حرف يجر المضمر دون المظهر ، وحجة الأخفش ، والكوفيين : وقوع ضمير الرفع بعدها ، نحو : ﴿ لَوْلاَ أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [٤] ، وهو عبارة عن الظاهر ، والظاهر بعدها مرفوع ، نحو : « لولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ » ، ويقويه : عطف الاسم الظاهر بالرفع في نحو : « لولاي وزيدٌ » ، ومنع جره ، لأن لولا لاتجر الظاهر ، ويضعفه : أن فيه إقامة المتصل مقام المنفصل ، والمعروف عكسه ، نحو قولهم : « مَا أَنْتَ كَأَنَا وَلاَ أَنَا كَأَنْتَ » ، واللغة لاتثبت بالقياس ، وذهب بعضهم إلى أن أصل « لولاي » مثلا : لولا حضوري ، ثم حذف المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه على ما كان عليه .

(ويجر بـ « لعل » وعَلَّ) خاصة دون لغاتها (في لغة عقيل) ، حكى ذلك أبو زيد عنهم ، وأنشد شاعرهم :

[٧٧٠] ... ... لعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ [٥]

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٣٧٣ : « ... وذلك لولاكَ ولولاَيَ ، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرَّ » .

(٢) المقتضب ٣ / ٧٣ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٦٨٧ .

(٤) سورة سبأ آية : ٣١ .

(٥) من الطويل ، لكعب بن سعد الغنوي ، انظر المغني ١ / ٣١٧ ، الخزانة ١٠ / ٤٢٦ ، نوادر أبي زيد ص٢١٨، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦١ ، الشرح الكبير ١ / ٤٧٠ ، الهمع ٤ / ٢٠٧ ، .
صدره : « فقلتُ ادعُ أُخرى وارفع الصوت دعوةً » .
والشاهد فيه قوله : (لعل أبي المغوار) على مجيء « لعل » حرف جر على لغة عقيل .

ولا التفات لمن أنكر ذلك[1] ، وخرج البيت ونحوه على حذف مضاف ، وإبقاء المضاف إليه على حاله ، أي : مكان أبي المغوار ، فإنها لغة ثابتة ، وممن حكاها الأخفش ، والفراء أيضاً[2] .

(و يجر بـ« متَى ») ، بمعنى : مِنْ (في لغة هذيل) حكي عنهم : « أخرجها متى كمه ؟ » ، أي : من كمه ، وهذه تتعلق ؛ لكونها بمعنى « من » الابتدائية ، بخلاف « لعل » و « لولا » ، فإنهما باقيان على معناهما الأصلي قبل أن يجر بهما ، وعقيل ، وهُذَيل : مصغران .

" فصـــل "

[في الجر بحرف محذوف]

(يجر بـ« رُبَّ » محذوفة بعد « الفاء » كثيراً) ، بالنسبة إلى مابعد « بل » ، كقوله :

{٧٧١} فَحُورٍ قَدْ لَهَوتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُروطِ وفِي الرِّيَاطِ [3]

والمروط : جمع مرط ، بكسر الميم : كساء من صوف أو خز يؤتزر به ، والرياط : جمه ريطة: وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة .

---

(١) كابن عصفور ، انظر الشرح الكبير ١ / ٤٧١ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٩٥ .

(٣) من الوافر ، للمتنخل الهذلي – مالك بن عويمر .
والشاهد فيه قوله : (فحور) على الجر برب محذوفة بعد الفاء . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٨، ابن يعيش ٨ / ٥٣ ، المساعد ٢ / ٢٩٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢١٧ ، ٢١٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٢/ ٢٣٢ .

(و) الجر (بعد « الواو » أكثر) ، منه بعد الفاء ،/ كقوله : /٤٥٨/

{٧٧٢} * وَقَائِم الأَعْمَاقِ خَاوِي المخْتَرقْ * (١)

(و) يجر (بعد « بل » قليلاً) ، كقوله :

{٧٧٣} بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُه ... ... (٢)

(و) الجر (مع التجرد) من « الفاء ، والواو ، وبل » ،(أقل) ، كقوله :

{٧٧٤} رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ ... ... (٣)

(وليس الجر بـ « الفاء » و « بل » باتفاق) ، من النحويين ،كما حكاه ابن عصفور (٤) ، وفي الارتشاف لأبي حيان : « زعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء ، وبل لنيابتهما مناب «رُبَّ»(٥) انتهى ، (ولا) الجر (بالواو)(٦) ، بل هي عاطفة والجر برُبَّ محذوفة ، ولذا لايصحبها العاطف ،

---

(١) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ص ١٠٤ ، الكتاب ٤ / ٢١٠ ، الخصائص ١/ ٢٢٨ ، المحتسب ١ / ٨٦ ، ابن يعيش ٢ / ١١٨ ، الخزانة ١ / ٧٨ .

(٢) رجز ، لرؤبة ، العيني ٣ / ٣٣٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢١٨ ، الانصاف ٢ / ٥٢٩ ، ابن يعيش ٨/ ١٠٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٩ ، تتمته « لايُشترى كتانه وجَهْرَمُه » .
والشاهد فيه قوله : (بل بلد) حيث جر برب المحذوفة بعد « بل » .

(٣) من الخفيف ، لجميل بن معمر ، أمالي القالي ١ / ٢٤٦ ، الإنصاف ١ / ٣٧٨ ، الأشموني ٢ / ٢٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٩ ، المساعد ٢ / ٢٩٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٦٢ ، والشرح الكبير ١/ ٤٧٠.
والشاهد فيه : قوله (رسم دار) على الجر برب محذوفة ولم تتقدمها الواو ، والفاء ، وبل .

(٤) الشرح الكبير ١ / ٤٧١ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٤٦٢ .

(٦) من قوله : « بل هي عاطفة . . إلى قوله : العاطف ، من الهامش مكتوب عليها « صح » .

(خلافاً للمبرد[1] ومن وافقه) ، وحجتهم افتتاح القصائد بها ، وذلك يمنع كونها عاطفة ، قال المصنف : « افتتاح القصائد بها لايمنع كونها عاطفة ، لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من القصيدة متقدماً ، ولإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض مافي نفسه » [2] انتهى .

(ويجر بغير « رُبَّ » أيضاً) ، حال كونه (محذوفاً في جواب ماتَضَمَّنَ مِثلَهُ) ، أي : مثل المحذوف ، نحو : « زيدٍ » ، بالجر بباء محذوفة في جواب من قال : بمن مررت ؟ وفي الحديث : «أقربَهِمـا مِنْكَ بَاباً » [3] بجر « أقرب » بإلى محذوفة ، جواباً لمن قال : فإلى أيهما أهدي ؟ (أو في معطوف) ، - عطف على « في جواب » - و « في » هذه ليست ظرفية كالأولى ، بل للمعية ، أي : مع معطوف (على ما تضمنه بحرف متصل) بالمجرور ، كقوله تعالى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * واخْتِلاَفِ اللَّيْلِ ﴾ [4] الآية ، بجر « اختلاف » بـ « في » محذوفة ؛ لاتصاله بالواو العاطفة ، وتضمن ماقبله إياها ، وقرأ عبد الله بإظهارها ، (أو) مع معطوف بحرف (منفصل) من المجرور (بـ « لا ») ، كقوله :

[٧٧٥] مَا لِمُحِـبٍّ جَلَـدٌ إنْ هُجِـرَا ۝ ولاَ حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا [5]

بجر «حبيب » بلام محذوفة ، أي : ولا لحبيب ، (أو « لو ») ، نحو : « جِئْ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ،

---

(١) والكوفيين ، والصحيح أنّه بربَّ مضمرة ، وهو مذهب البصريين انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٩ .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤ / ٤٣٨ وفيه : « إلى أقربهما » .

(٤) سورة الجاثية آية : ٤ ، ٥ .

(٥) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ولاحبيب) حيث جاء مجروراً عطفاً على المحب بحرف منفصل وهو « لا » والتقدير : ولالحبيب رأفة . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٩١ ،. المساعد ٢ / ٢٩٨ ، الأشموني ٢ / ١٧٧ ، حاشية الخضري ١ / ٢٣٥ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣٧ .

وَلَو أَحَدِهما » ، وحكى الأخفش[١] : « جِئ بِزَيدٍ أَوْ عَمْرٍو وَلَوْ كِلَيْهِمَا » ، وأجاز في «كليهما » الجر بتقدير: بكليهما ، والنصب بإضمار ناصب ، والرفع بإضمار رافع ، (أو « في ») مجرور (مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة) ، - متعلق بمقرون - مثل أن يقال : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فتقول : أَزَيدُ بن عَمرْو ؟ » أي : أَبِزَيدٍ ، (أو « هَلاَّ ») ، ، نحو أن يقال : جِئْتُ بِدِرْهَمٍ ، فتقول : هَلاَّ دِينَارٍ ، أي : بِدِينَارٍ ، حكى هذين الأخفش في المسائل ، قال : « وهذا كثير » ، (أو « إن » أو « الفاء » الجزائيتين)، كقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ لاَصَالِحٍ فَطَالِحٍ » ، أي : إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح ، حكاه يونس ، وأجاز : « امرر بأيهم هو أفضل إن زيد وإن عمرو »[٢] ، بتقدير : إن مررت بزيد ، وإن مررت بعمرو ، وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن ، لتضمن ماقبلها إياها أسهل من إضمار « رُبَّ »[٣] بعد الواو ، فعلم بذلك إطراده عنده ، (ويقاس على جميعها ، خلافاً للفراء)، في منعه القياس (في جواب ، نحو : « بِمنْ مَرَرْتَ » ؟) ، والصحيح جوازه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبهما مِنْكَ بَاباً »[٤] بالجر ، وبقول العرب : « خَيْرٍ » بالجر ، لمن قال : « كَيْفَ أَصْبَحتَ ؟» ؛ لأن معنى « كيف » : بأي حال ، فإذا جعلوا معنى الحرف دليلاً كان لفظه أولى ، قاله المصنف[٥]. (وقد يجر بغير ماذكر محذوفاً) ، كقوله :

{٧٧٦} إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرَّ قَبِيلَةٍ ؟ ... أَشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[٦]

---

(١) حكاها في المسائل ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩١ .

(٢) المثال في الكتاب ١ / ٢٦٣ : « امرُرْ على أيهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإن عمروٍ » .

(٣) نص سيبويه ١ / ٢٦٣ : « ولايجوز أن يضمر الجارُّ ، ولكنَّهم لمّا ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، وكان عندهم أقوى إذا أُضمرت ربَّ ونحوها » .

(٤) سبق تخرجه في الصفحة السابقة .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٢ .

(٦) من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ص ٣٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٣ ، المساعد ٢ / ٢٩٩ ، مغني اللبيب ١ / ٢ ، الخزانة ٩ / ١١٣ .

أي : أشارت الأصابع بالأكف إلى كليب ، (ولا يقاس منه إلا على ماذُكِرَ في باب «كَمْ») الاستفهامية من جر تمييزها بـ« من » مضمرة إذا جُرَّت بحرفٍ ، نحو : « على كَمْ شيخٍ اشْتَغَلْتَ ؟» (و) باب («كان») ، قال المصنف [1] ، كقوله :

{٧٧٧} بَدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا [2]

أي : ولا بسابق ، وهو عند غيره لاينقاس ؛ لأنه من عطف التوهم ، (و) باب (« لا ») النافية للجنس (المشبهة بـ« إن ») ، في نصب الاسم ، ورفع الخبر ، قال المصنف ، كقوله :

{٧٧٨} أَلاَ رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ [3]

أي : ألا مِنْ رَجُلٍ ، وهو عند غيره من الشاذ الذي لايقاس عليه ، / (ومايذكر في باب القسم) وهو جر الجلالة دون عوض ، - وسيأتي - ، (وقد يفصل في الضرورة بين حرف جر ومجروره بظرف) ، كقوله : /٤٦٠/

{٧٧٩} إِنَّ عَمْراً لاَخَيْرَ فِي - الْيَوْمَ - عَمْرٍو إِنَّ[4] عَمْراً مُخَبِّرُ الأَحْزَانِ [5]

(أو جار ومجروره) ، كقوله :

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ١١٣ .

(٢) من الطويل ، لزهير بن زبي سلمى ، الكتاب ١ / ١٦٥ ، الخصائص ٢ / ٣٥٣ ، الإنصاف ١ / ١٩١ ، ابن يعيش ٢ / ٥٢ ، المغني ١ / ١٠١ ، الخزانة ٩ / ١٠٢ ، المقتضب ٢ / ٣٣٩ .

(٣) من الوافر ، لعمرو بن قنعاس المرادي ، نوادر أبي زيد ص ٢٥٦ ، الكتاب ٢ / ٣٠٨ ، ابن يعيش ٢/ ١٠١، إصلاح المنطق ص ٨٧٢ ، المغني ١ / ٧٣ ، الخزانة ٣ / ٥١ . و« المحصِّلةُ » : التي تحصِّلُ ترابَ المعدِنِ » .

(٤) في المخطوطتين وإن بزيادة الواو سهواً .

(٥) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح ابن مالك ٣/ ١٩٤ ، المساعد ٢ / ٣٠١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٣٢ ، الدرر ٢ / ٤٠ .

{٧٨٠} رُبَّ فِي النَّـاسِ مُوسـرٍ كعَدِيـمٍ وَعَـدِيـمٍ يُخَـال ذَا ءِ[1] يَسَـارِ [2]

(وندر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور) ، حكى الكسائي [3] : « اشتريتُهُ بوالله درهمٍ » ، (و) ندر الفصل بالقسم بين (المضاف والمضاف إليه) ، حكى الكسائي [3] : «هذا غلامُ واللَّهِ زَيْدٍ » ، وحكى أبو عبيدة [3] : « إنَّ الشَّاةَ تَعْرِفُ رَبَّها حِينَ تَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّها » .

* * *

(١) في ب « ذايار » .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (رب في لناس موسرٍ) حيث فصل بين رب ومجرورها بالجار والمجرور ، وهو قليل ،

انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٩٤ ، الهمع ٤ / ٢٢٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٤ .

{٣٩} بَابُ الْقَسَم

(وهو) اسم مصدر أقسم ، وقياسه الإقسام ، والمراد به جملة تؤكد ماتلاها من جملة خبرية غير تَعجُّبِيَّة ، ويرادفه الأَلِيَّةُ ، والحَلِفُ ، والإيلاءُ ، واليمينُ ، وسُمِّي الحَلِفُ يميناً ؛ لأنهم كانوا عند التحالف يضرب كلٌّ بيمينه على يمين صاحبه تأكيداً للعقد حتى ينتهي الحلف ، وهو .

(صريحٌ وغيرُ صريح) ، فالقسم الصريح : مايُعْلَمُ بمجرد لفظه كونُ الناطق به مقسماً كـ«أَحْلِفُ باللَّهِ ، وأنا حالفٌ باللَّهِ ، ولعَمْرُ اللَّهِ ، وأيْمُن اللَّهِ » ، وغير الصريح : مالايعلم كون الناطق به مقسماً إلا بقرينة ، كذكر الجواب بعده ، نحو : « عَلِمَ اللَّهُ ، وَعَاهَدْتُ اللَّهَ ، وَوَاثَقتُ ، وَعلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ ، وفي ذِمَّتِي مِيثَاقٌ » ، (و) الصريح ، وغيره كلاهما جملة فعلية) ، كـ « أحلف بالله » ، (أو اسمية) ، كـ « أنا حالف بالله » ، (فالفعلية غير الصريحة في الخبر ، كعلمت ، وواثقت) حال كونها (مضمنة معناه) ، أي : القسم ، كقوله :

{٧٨١} إِنِّي عَلِمْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ لَقَدْ أَرَادَ هَوَانِي الْيومَ دَاوُدُ (١)

وكقوله :

{٧٨٢} وَاثَقْتُ مَيَّةَ لاَتَنْفَكُّ مُلْغِيَــةً قَوْلَ الْوُشَاةِ فَما الْغَتْ لَهُم قِيلاَ (٢)

---

(١) من البسيط ،نسب إلى ضريب بن أسد القيسي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٥ ، المساعد ٢ / ٣٠٣، السلسيلي ٢ / ٦٨٣ .

والشاهد فيه قوله : (إني علمت . . . لقد) على مجيء جملة القسم فعلية غير صريحة متضمنة معنى القسم .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نعبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٨، المساعد ٢ / ٣٠٣ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٣ .

والشاهد فيه : كالسابق .

(و) الفعلية غير الصريحة (في الطلب كـ « نَشَدْتُكَ وعَمَرْتُكَ ») ، فللناطق بهما قصد القسم ، وعدم/ قصده ، ويعلم القصد بإيلائهما « الله » ، نحو : « نَشَدْتُكَ اللَّهَ إلا أعنتني ، وعمرتك الله لاتطع هواك » ، ويشاركهما في الاستعمال في الطلب ، « عَزَمْتُ ، وأَقْسَمْتُ » ، ولذا قال : (كنشدتك) ، تقول : عَزَمْتُ عَلَيْكَ إلاَّ فَعَلْتَ » ، أَوْ أَقْسَمْتُ عَلَيكَ إلاَّ فَعَلْتَ » ، وجواب القسم محذوف ، والاستثناء منه ، والتقدير : لَتتْرُكَنَّ كُلَّ شيءٍ إلاَّ فِعْلَكَ ، قال أبو حيان : « لانعلم أحداً ذهب إلى تسمية هذا قسماً إلا المصنف ، تبعاً لبعض النحويين ، وأما أصحابنا فالجملة القسمية لاتكون إلا خبريةً عندهم » [١] انتهى ، (وأبدل من اللفظ بهذه) ، الأخيرة ، وهي : عمرتك ، (عمرْكَ اللهَ [٢] ، بفتح الهاء) من الله ، كثيراً ، (وضمها) ، قليلاً ، حكاه المازني ، وابن الأعرابي[٣] ، فـ « عَمْر » بفتح العين ، وسكون الميم مصدر منصوب ، والأصل : تعمير ، فحذف زائدُهُ ، والكاف في موضع الفاعل إن نصبت الجلالة على المفعولية ، وفي موضع المفعول إنْ رفعت الجلالة على الفاعلية ، والمعنى : أَسْأَلك بِتَعْمير قَلْبِكَ باللَّه ، أو بتعمير اللَّه قَلْبَك ، وللنحويين فيه كلام منتشر مضطرب متكلف »[٤] ، (وقِعْدَكَ اللهَ ، وقَعِيدك اللّهُ) ، فقيل : مصدران ، كـ «الحس ، والحسيس ، والناصب لهما « أقسم » مقدراً ، ومعناهما : المراقبة ، والتقدير : « أقسم بمراقبتك الله» ، وقيل : وصفان ، كـ « الخل والخليل » ، ومعناهما : الرقيب والحفيظ ، والمراد بهما الله تعالى ، والناصب لهما « أقسم » معدى بالباء ، ثم حذف الفعل ، والباء ، وانتصبا ، والله بدل منهما ، وقال أبو الهيثم : « قَعْدك وقعيدك » بفتح القاف ، ولا أعرف كسرها [٥] ، ومن شواهدهما قوله : /٤٦١/

---

(١) الارتشاف ٢ / ٤٩٧ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٢٢ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٩٩ ، وقال الجوهري في الصحاح ٢/٧٥٦ : « ومنه قولهم : أطالَ اللهُ عُمْرَكَ وعَمْرَكَ ، وهما وإن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل أحدهما في القسم وهو المفتوح ، فإذا أدخلت عليه اللام رفعته بالابتداء قلت : لَعَمْرُ اللهِ ، واللام لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : لعمْرُ اللهِ قسمي ، ولعمرُ الله ما أقسم به . فإن لم تأت باللام نصبته نصب المصادر وقلت : عَمْرَ اللهِ ما فعلتُ كذا ، وعَمْرَكَ اللهَ ما فعلت كذا . ومعنى لعمرُ اللهِ وعَمْرَ اللهِ : أحلف ببقاء اللهِ ودوامه . وإذا قلت : عَمْرَكَ اللهَ ، فكأنك قلت بتعميرك اللهَ ، أي : بإقرارك له بالبقاء

(٤) المساعد ٢ / ٣٠٤ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٤٩٩ .

|٧٨٣| قَعْـدَكِ اللَّهَ هَـلْ عَلِمْـتِ بِـأَنِّي فِي هَـوَاكِ اسْتَطَبْتُ كُلَّ مُعْنى [(١)]

وقوله :

|٧٨٤| قَعِيدَكِ ألاَّ [(٢)] لا تُسْمِعِينِي مَلاَمَةً ... ... [(٣)] البيت

والحاصل : أنه أبدل من اللفظ « بعمرتُكَ » ثلاثة : « عَمْرَكَ اللهُ ، وقعدَكَ اللهَ ، وقَعِيدَكَ الله»، (كما أبدل في) الفعلية (الصريحة من فعلها المصدر) ، كـ « قَسَمٍ ، وأَلِيَّةٍ » ، (أو ما[(٤)] بمعناه) ، نحو : « يمينٍ ، وقضاءٍ ، وحقٍ ، ويقينٍ » ، فهذه الألفاظ ونحوها تنوب عن فعل القسم ، كـ« أحلف ، وأقسم » ، ونحوهما ، كقوله :

|٧٨٥| قسمـاً لأصطبرنْ [(٥)] على ماسُمْتِنِي مَالَم تَسُومِـي هِـجْـرةً وَصُدُودَا [(٦)]

وكقوله :

|٧٨٦| أَلِيَّة [(٧)] ليحيقـن [(٨)]بالمسئ إذا مَا حُوسِبَ النَّاسُ طُراً سُوءُ مَا عَمِلاَ [(٩)]

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٧ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٧٣ .

(٢) في المخطوطة : قعيدك الله أن لا » بزيادة لفظ الجلالة سهواً .

(٣) من الطويل ، لمتمم بن نويرة ، الخزانة ٢ / ٢٠ ، المنصف ١ / ٢٠٦ ، الهمع ٤ / ٢٦٢ ، المقتضب ٢/ ٣٢٩، وعجزه : * ولا تنكئ قُرْحَ الفؤاد فييجَعَا *

(٤) في ب « وبمعناه » .

(٥) في الأصل و « ب » : لأصبرن ، والبيت به ينكسر ، والمثبت من ابن مالك والمساعد .

(٦) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، المساعد ٢ / ٣٠٤ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٨ .

(٧) | | ساقط من ب .

(٨) في المخطوطة : ليحققن ، تحريف .

(٩) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه . ==

وكقوله :

{٧٨٧} يَميناً لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلاً ولاَ يَفْعَلُ[(١)]

وكقولهم / : « قَضَاءَ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » ، حكاه ثعلب[(٢)] عن العرب ، وكقوله تعالى : ﴿ فَالْحَقُّ /٤٦٢/ والْحَقَّ أَقُولُ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّم ﴾ [(٣)] ، وكقوله :

{٧٨٨} يَقيناً لأشْرَبَنَّ بِمَاءٍ وَرَدُوهَ فَعَاجِلاً وَتَئِيَّه[(٤)]

{٧٨٩} غير أن السنين أَلْبَسْنَ شَيْباً لَمَّةً بَعْدَ مَا تَرى مَضرحيه

(ويضمر الفعل في الطلب كثيراً استغناء بالمقسم به) حال كونه (مجروراً بالباء) ، نحو : «بِاللَّه لاَتُخَالِف ، بِاللَّه وَافِق » ، والأصل : « نَشَدْتُكَ بِاللَّه » ، فحذف الفعل واستغنى عنه بالمجرور بالباء ، والباء الموحدة هي[(٥)] الأصل ، لكونها تختص بالدخول على المضمر ، وبجواز التصريح معها بفعل القسم ، (ويختص الطلب بها)، فلا يستعمل فيه غيرها من حروف القسم ، (وإن جر) المقسم به (في غيره بغيرها) ، أي : في غير الطلب بغير الباء (حذف الفعل) الذي يتعلق به الجار[(٦)]

== والشاهد فيه : كالسابق ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٩٨ ، المساعد ٢ / ٣٠٤ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٥ .

(١) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (يميناً) على مجيء المصدر بدلاً من جملة القسم الصريح . انظر : العيني ٤ / ٣٣٨ ، التصريح ٢ / ٢٠٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٩٦ .

(٢) رواية ثعلب في مجالسه ٣٢٣ : * قَضَاءَ الله قد شفَعَ القبورا *

(٣) سورة ص آية : ٨٤ ، وقوله : جهنم ليست في الأصل .

(٤) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٨ ، المساعد ٢ / ٣٠٥ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٥٥ .

(٥) في المخطوطة : من ، والصواب « هي » .

(٦) في « ب » الحال .

(وجوباً) ، نحو : ﴿ واللَّهِ ربِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكينَ ﴾ (١) ، ﴿ وتَاللَّهِ لأكِيدَنَّ أصْنَامكُم ﴾ (٢) وَ « لَلَّهِ لايؤخر الأجل » ، و « مِنْ ربِّي إنك لأشرٌ » ، فالواو ، والتاء الفوقانية ، واللام ، ومن متعلقات بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : حَلَفْتُ ، أَوْ أَقْسَمْتُ ، وأجاز ابن كيسان (٣) إظهار الفعل مع الواو ، فأجاز : « حَلَفْتُ وَاللَّهِ لأَقُومَنَّ » ، وأَقْسَمْتُ وَاللَّهِ لأَقْعُدَنَّ » ، وهذا لا يحفظه البصريون ، فإن ورد شئ على نحوه أُوِّل على تمام الكلام عند « حلفت » ، ثم ابتدئ بالقسم مقدراً تعلق الواو بمحذوف ، (وإن حُذِفَا) ، أي : فعل القسم وحرفه (معاً ، نصب المقسم به(٤)) مطلقاً ، نحو : « اللَّهَ لأَفْعَلَنَّ»، أو« يمِينَ اللهِ » أو « عَهْدَ الله لأَفْعَلَن » ، والتقدير عند الفارسي(٥) ، وجماعة : « أحلف الله »، أي : بالله ، وعند الزجاجي(٦) وجماعة : « أَلزِمُ نفسِيَ يمِينَ اللَّهِ أو عَهْدَ اللَّهِ» ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ورد بأن « ألزم » ليس بفعل قسم ، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس. ويجوز الرفع على الابتداء ، أو الخبرية ، والجزء الآخر محذوف ، وبالوجهين روي قوله :

[٧٩٠] فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ولَو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصالِي (٧)

والتقدير على الرفع : يمِينُ الله قَسَمي ، أو قسمي يمِينُ اللَّهِ ، ولا يحذف الحرف إلا إذا لم/ /٤٦٣/ يدخل الكلام معنى التعجب ، فلا يحذف في : « تالله » ، بالتاء المثناة ، أو « لَلَّهِ لايبقى أَحَدٌ » ،

---

(١) سورة الأنعام آية : ٢٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٢١ .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٥٢٦ - وفي المساعد « وأجاز الكسائي » ولعله سهو .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٤٩٧ : « واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبتهَ » .

(٥) المساعد ٢ / ٣٠٦ .

(٦) الشرح الكبير ١ / ٥٣٣ .

(٧) من الطويل ، لامرئ القيس ، ديوانه ص ٤٨ ، الكتاب ٣ / ٥٠٤ ، المقتضب ٢ / ٣٢٦ ، الخصائص ٢/ ٢٨٤ ، ابن يعيش ٩ / ١٠٤ ، الخزانة ١٠ / ٤٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٠ ، الشرح الكبير ١/ ٥٣٢.

(وإن كان) المقسم به («الله») ، جاز رفعه عند ابن طاهر وابن بابشاذ ، نحو : « اللَّهُ لأَفْعَلَنَّ » ، بالرفع ، ومنعه الجزولي ، وأيد الشلوبين الجواز ؛ بأن هذ الباب كثر فيه حذف الخبر ، و (جاز جره بتعويض إثبات الألف) ، عن الجار ، نحو : « آللهِ لأَفْعَلَنَّ » بالجر مع تعويض همزة مفتوحة تليها ألف عن الجَارّ ، والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة لا الاستفهام الحقيقي ، (أو) بتعويض («ها» محذوف الألف ، أو ثابتها مع وصل ألف اللَّه وقطعها) ، فيقال : «هَاللَّه » بحذف ألف « ها » ووصل ألف الله ، وَ« هَأَللَّه » ، بحذف ألف « ها » وقطع ألف« الله »، و « ها الله » ، بإثبات ألف « ها » ووصل ألف « الله » ، و « هَا أَللَّه » ، بإثبات ألف « ها » ، وقطع ألف « الله » ، فهذه أربع صور ، (وقد يستغنى في التعويض) عن الجَارّ (بقطعها) ، أي : الهمزة، كأن يقول قائل : « وَاللَّهِ لأَقُومَنَّ ، فتقول : أَفَأَللَّهِ لَتَقُومَنَّ » فهمزة القطع عوض من حرف الجر ، وإن شئت قلت : فَأَللَّهِ ، بغير همزة قبل الفاء ، (ويجوز جر « الله » بغير عوض[(١)]) ، فيقال : «الله لأَفْعَلَنَّ » بالجر دون عوض ، حكاه سيبويه [(٢)] والأخفش [(٣)] ، ويختص اسم الله تعالى بجواز جره مع حذف الجَارّ (ولايشارك في ذلك) ، عند جمهور البصريين ، (خلافاً للكوفيين) [(٤)] وبعض البصريين[(٥)] في إجازتهم الجر في غيره ، والجر في التعويض بحرف محذوف ، وإن كان لايلفظ به،كما أن النصب بعد الفاء والواو ونحوهما بأن محذوفة لا يلفظ بها .

---

(١) في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٥ : « دون تعويض » وفي المساعد : دون عوض ، وفي السلسيلي وقد يجر الله دون عوض .

(٢) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : الله لأفعلنَّ ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإيّاه نوى ، فجاز حيث كثُر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه » ، الكتاب ٣ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٥٣٢ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٣٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٠ ، والارتشاف ٢ / ٤٧٩ .

(وليس الجر في التعويض بالعوض)[١] عن الحرف المحذوف ، (خلافاً للأخفش ، ومن وافقه) من المتأخرين ، كابن عصفور[٢] وابن أبي الربيع [٣] ، قالوا : لأن ذلك شبيه بتعويض الواو من الباء ، والتاء من الواو ، والجر بالواو والتاء بلا خلاف ، فكذلك هذا[٤] ، والأول أصح[٥] ، والفرق لائح . / /٤٦٤/

(فإن ابتُدِئَ في الجملة الاسمية بمتعين للقسم حذف الخبر وجوباً) ، نحو : « لَعَمْرُكَ ، أَوْ لأَيْمُنُ[٦] اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » ، فـ « عَمْرُ ، وأَيْمن » مبتدآن ، وخبرهما محذوف وجوباً ، لسد الجواب مسده ، ولايجوز جعلهما خبرين ومبتدؤهما محذوف ، والتقدير : قسمي لعمرك ، أو لأيمن الله يميني [٧] لأن لام الابتداء لاتدخل على خبر المبتدأ ، والقول بأن اللام جواب قسم محذوف ممنوع ، لأن القسم لايدخل على[٧] مثله ، (وإلا) يكن المبتدأ به في الجملة الاسمية متعيناً للقسم (فجوازاً)، يحذف خبره ، كقول من لم يتعين عليه يمين : عَلَيَّ عهد الله ، ويمين الله يلزمني ، فيجوز في هذا حذف «عليَّ » و « يلزمني » ؛ لأن ذكر الجواب دليل على أنه مُقْسِم به [٨] ، وإنكار بعض المتأخرين إظهار الخبر هنا مردود بحكاية سيبويه : عَلَيَّ عهد الله [٩] . (و) المقسم به غير « أيمن » .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ١٩٥ : « وليس الجر في التعويض بالعوض » وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٢) الشرح الكبير ١ / ٥٣١ .

(٣) في البسيط ٢ / ٩٣٤ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٧٩ .

(٥) صححه ابن مالك في شرحه ٣ / ٢٠٠ فقال : « والأصح كون الجر بالحرف المحذوف وإن كان لا يلفظ».

(٦) انظر في حذف ألف « ايمن » الإنصاف ١ / ٤٠٤ .

(٧) « يميني » من هامش « ب » ، وهي ساقطة من الأصل .

(٨) « عل« » و « به » ليست في الأصل .

(٩) قال سيبويه ٣ / ٥٠٣ : « وتصديق هذا قول بعض العرب : على عَهْدُ الله لأفْعَلَنّ ، فعهدُ مرتفعةٌ ، وعلى مستقر لها ، وفيها معنى اليمين .

(المحذوف الخبر إن عَرِيَ من لام الابتداء جاز نصبه بفعلٍ مقدَّرٍ) ، وجره بحرف مُقَدَّرٍ ، فيقال: « عَمْرُ اللَّهِ ، وَعَمْرَكَ لأَفْعَلَنَّ » ، بالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف كما كان[1] مع اللام، وبالنصب على إضمار « أَحْلِفُ » بعد اسقاط الباء ، وبالجر عند أبي جعفر النحاس [2] ، (وإن كان) المقسم به (« عمراً » جاز أيضاً ضم عينه) ، نحو : « عُمْرُك لأفعلن » ، والقياس جواز الضم مع اللام ، إلا أن العرب التزمت معها الفتح ؛ لأنه أخف ، وأطلق جواز ضَمِّ العين هنا وقيده في الكافية [3] بكونه مجروراً ، فقال : « وَضَمُّ عَيْنِهِ أَمْنَع إِلاَّ أَنْ يُجَـرَّ فَعِنْدَ ذَاكَ الضَّمُّ كالْفَتْحِ اسْتَقَرَّ » وكذا في شرحها ، (وجاز دخول الباء عليه) ، كقوله :

[٧٩١] رُقَـيُّ بِـعَـمْـرِكُـم لاتَـهْجُـرِينَـا ... وَمَنِّينَا المُنَى ثُـم امْطُلِينَـا [4]

قال المرادي : « وهذا من باب السؤال ، والمصنف يطلق عليه القسم »[5] انتهى ، ويدخل أيضاً على : « أيمن » وإخوته ، فيقال : « بيمين الله ، وبقضاء الله ، وبعهد الله » ، ذكره بعضهم بحثاً ، (وتلزم) « عمراً » (الإضافة مطلقاً) إلى الظاهر ، أو المضمر مع اللام ودونها / ، (وإن /٤٦٥/
كان) المقسم به (« ايمن » الموصول الهمزة لزم الإضافة إلى الله غالباً) ، نحو : « ايْمُنِ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ»، (وقد يضاف إلى الكعبة) ، كقولهم : « ايْمُنُ الكَعْبَةِ » ، (و) إلى (الكاف) في الخطاب ، كقول عروة بن الزبير – رضي الله عنهما : « أَيْمُنَكَ لَئِن ابتليتَ لقد عَافَيْتَ » [6]، (و) إلى (الذي) ،

---

(١) « كان » – ساقطة من الأصل .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤٧٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٧٥ .

(٤) من الوافر ، لعبد الله بن قيس الرقيات ، المحتسب ١ / ٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٢ ، المساعد ٢ / ٣٠٩ ، الهمع ٤ / ٢٤٥ ، الارتشاف ٢ / ٤٧٩ .

والشاهد فيه قوله : (بعمرك) على جواز دخول الباء على « عمر » المقسم به .

(٥) لم يوثق قول المرادي لأن مالدي من شرحه للتسهيل انتهى بباب « نعم وبئس » .

(٦) الصحاح ٦ / ٢٢٢٢ .

كقوله صلى الله عليه وسلم :« وَايمُنُ لَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِه »[١] ، وإلى غير ذلك أنشد الكسائي :

{٧٩٢} لأيْمُنْ أَبِيهِم لَبِئْسَ العِذْرَةُ اعْتَذَرُوا[٢] ... ...

فأضافه إلى « الأب » وسكن نونه .

و « أيمُنُ » عند البصريين معرفة ملتزمة الرفع على الابتداء ، واحترز بقوله : (الموصول الهمزة) عن مقطوعها ، فإنه جمع يمين ، وحكمه حكم واحده إذا أقسم به ، (وقد يقال فيه) ، أي : في « ايمن » حال كونه (مضافاً إلى الله « ايِمن ») بكسر الهمزة ، وضم الميم والنون ، (و « ايِمن») بكسر الهمزة وفتح النون ، (و « أيمن ») بفتح الهمزة والميم ، (و « أَيْمُ ») بفتح الهمزة ، وضَمّ الميم ، وحذف النون ، منقولة عن تميم[٣] ، (و « ايمُ ») بكسر الهمزة ، وضم الميم ، وحذف النون، منقولة عن سُليم ، وضم الميم على هاتين اللغتين ضمة إعراب ، (و « امُ ») بكسر الهمزة ، وضم الميم منقولة عن أهل اليمامة ، (و « من ») حال كونه (مثلث الحرفين) ، الميم ، والنون مضمومتين، أو مفتوحتين ، أومكسورتين ، حكاها الجوهري[٤] عن العرب (و « مُ ») على حرف واحد ، حال كونه (مثلثاً) ، الميم ، حكى الكسائي[٥] والأخفش الضم والكسر ، وحكى الهروي[٥] الفتح ، (وليست الميم) المفردة (بدلاً من واو) ، كما أن التاء بدل من واو « والله » ، وكون الميم بدلا من واو « والله » ليس بصحيح ؛ لأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت كما فتحت التاء ؛ ولأن لإبدال التاء

---

(١) فتح الباري على صحيح البخاري ١١ / ٥٢٤ ، وفي المساعد ٢ / ٣١٠ : « وايم الله » . وانظر صحيح البخاري ٨ / ١٦٣ ، والحديث فيه : « وايمن الذي . . . » .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، الهمع ٤ / ٢٤٠ ، ذكر في حاشيتها أنّ تتمته مجهولة ، الارتشاف ٢/ ٤٨٠ ، الدرر ٢ / ٤٨٠ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٨١ .

(٤) الصحاح ٦ / ٢٢٢٢ .

(٥) المساعد ٢ / ٣١١ .

من الواو نظائر في غير القسم مطردة ، وغير مطردة ، ولا يعرف إبدال الميم من الواو إلا في « فم»، وهو شاذ ، وفيه مع شذوذه خلاف ، (ولا أصلها)، أي : الميم المفردة («من») المستعملة في : « من ربِّي إنَّك لأشِر » ، فحذفت نونها ، قاله الزمخشري [١] . ورد بأن الميم لاتستعمل في الأشهر إلا مع « الله » ، و « مُنُ » لاتستعمل في الأشهر[٢] الا مع « الربِّ » ، واحترز بـ « الأشهر » من قول/ بعض العرب : « مُنُ ربِّي » ، وقول بعضهم : « مُنُ اللَّه » ، حكاه الأخفش[٣] ، وظاهر قول سيبويه : « واعلم أن بعض العرب يقول : « مُ اللَّهِ لأفْعَلَنَّ ، يريد: أَيْمُ اللَّه »[٤] ، أَنَّ أصلها «اَيْمُ» ، (خلافاً لمن زعم ذلك)[٥] المذكور من أن الميم بدل من واو القسم ، ومن أن أصلها « من » ، (ولا «ايمنُ » المذكور) المستعمل في القسم (جمعَ يمينٍ ، خلافاً للكوفيين) [٦] محتجين بأن همزته مفتوحة ، وهمزة الوصل في الأسماء لاتفتح ، وبأن أَفْعُلَ بناءُ جَمْعٍ لايوجد في الآحاد ، واعتذروا عن وصل الهمزة بكثرة الاستعمال ، على أن أبا الحسن حكى قطعها ، ورأيهم في ذلك ضعيف من وجوه ، أحدها : أن هذا همزته همزةَ وصل ، وجمع يمين ، همزته قطع . ثانيها : أن من العرب من يكسر همزته في الابتداء ، وهمزة الجمع لاتكسر ، ثالثها : أن من العرب من يفتح الميم ، فيكون على وزن أفعل ، ولا يوجد ذلك في الجمع . (وقد يخبر عن اسم الله) تعالى ، حال كونه (مقسماً به بـ « لك ») ، كقول الشاعر : / ٤٦١/

---

(١) المنصل ، ٣٤٦ .

(٢) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٥٢٤ : « وزعم بعض النحويين أن « مُنْ » بقية أيمن ، فهي على هذا اسم ، وذلك باطل لأمرين : أحدهما : أنها لاتضاف إلا إلى الله فيقال : أَيْمُنُ الله ، ومُن لاتدخل إلا على الرب ، والآخر : أن أيمناً معرب والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي مابقي معرباً ، فلو كانت من بقية أيمنُ لكانت معربة ، فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف » .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٣ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٢٩ .

(٤) المفصل ٢ ٣٤٦ .

(٥) الإنصاف ١ / ٤٠٤ مسألة رقم (٥٩) .

[٧٩٣] لَكَ اللَّهُ لاَ أُلْفَى لِعَهْـدِكَ نَاسِـياً　　فَلاَ تَـكُ إلاَّ مِثْلَ مَـا أَنَا كَائِنُ (١)

(و «علىَّ») ، كقول الآخر :

[٧٩٤] نَهَى الشَّيْبُ قَلْبِي عَنْ صِباً وَصَبَابَةٍ　　أَلاَ فَعَلَيَّ الله أُوجدُ صَابَـيا (٢)

أي : لاأوجد ، والتقدير : لك عهدُ الله ، وعليَّ عَهْدُ اللَّهِ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وبه يتضح أن المعنى على القسم ، (وقد يبتدأ بالنذر قسماً) ، كقول الشاعر :

[٧٩٥] عَلَيَّ إلَى البَيْتِ المُحَرَّمِ حَجَّةٌ　　أُوَافي بِهَا نَذْراً وَلَمْ أَنْتعِلْ نَعْلاَ (٣)

لَقَدْ مَنَحَتْ لَيْلَى المَـوَدَّةَ غَيْرَنَـا　　وإنَّ لها منَّـا المَودَّةَ وَالبَـذْلاَ

" فصـــل "

(المقسم عليه جملة) ، لا مفرد ، مشتمل على المسند والمسند إليه ، خلافاً للكسائي ، ولا حجة له في قوله : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّه لِيُرْضُوكُم ﴾ (٤) ، (مؤكدة بالقسم ، تُصدَّرُ في الإثباتِ) إن

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٤ ، المساعد ٢ / ٣١٢ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٩ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٢ .

والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

وروي في شرح ابن مالك لعموك ، وكذا ماذكر من المراجع .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٤ ، المساعد ٢ / ٣١٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٢ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٩ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٤ ، المساعد ٢ / ٣١٣ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٢ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٧ .

والشاهد فيه قوله : (عليَّ) حيث أبتدأ بالنذر قسماً .

(٤) سورة التوبة آية : ٩ .

كانت جملة اسمية (بلام مفتوحة) ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾ [١] (أو « إن ») المكسورة (مُثَقَّلة) ، نحو : ﴿ إِنَّ سَعْيَكُم لَشَتَّى ﴾ [٢] ، (أو مخففة) ، من الثقيلة ، نحو : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ [٣] لَمَا عَلَيْها حَافِظ﴾ [٤] ، (ولا يستغنى عنهما) ، أي : عن اللام ، و « إن » ، (غالباً دون استطالة)[٥] ، في المقسم به ، فمن الغالب قول بعض العرب : « أُقْسِم بِمَنْ بَعَثَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ ، ومُنْذِرِينَ ، وَخَتَمَهُم بالمُرْسَلِ رَحْمَةً لِلعَالَمِينَ هُوَ سَيِّدُهم أَجْمَعِينَ » ، أي : لهو ، فاستغنى عن اللام لما طال بين القسم وجوابه ، ومن غير الغالب قول أبي بكر رضي الله عنه : « والله أنا كُنْتُ [٥] أَظْلَمُ مِنْهُ [٦] » ، أي : لأنا ، فحذف اللام دون استطالة ، (وتصدر) الجملة (في الشرط الامتناعي بـ « لو » [٦] أو « لولا ») ، فمن الأول قول سويد بن كراع :

[٧٩٦] فَبَاللَّهِ لَوْ كُنَّا الشُّهودَ وَغِبْتُـم ... إِذاً لَمَلأْنَا جَـوْفَ جِيرَانِكُم دَمَا [٧]

ومن الثاني قول عبد الله بن الزبير .

---

(١) سورة مريم آية : ٧٠ .

(٢) سورة الليل آية : ٤ .

(٣) سقطت « نفس » من ب .

(٤) سورة الطارق آية : ٤ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٨٤ : « وذكر ابن مالك أنه قد تُسَوِّغُ الاستطالة الحذف » وقال ابن مالك ٣ / ٢٠٥ : « فلو كان فيه استطالة لحسن الحذف » . ظاهر صنيع الشيخ خالد أن الغالب في حال الاستطالة حذف اللام أو إن ، وهذا لاتؤديه عبارة ابن مالك ، إذ حال الاستطالة مسكوتٌ عنها في كلامه وفرق بين أن يقال : الغالب في الحذف إن يكون في الاستطالة وهذا مايفهم من كلام ابن ملك وأن يقال : الغالب في الاستطالة الحذف ، وهو مايفهم من صنيع الشيخ خالد .

(٦) أخرجه البخاري ظ : فتح الباري ٧ / ١٨ .

(٧) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٦ ، الهمع ٤ / ٢٥١ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٠ ، وروي فتالله بدل : فوالله .

والشاهد فيه قوله : (لو كنا . .) على مجيء الجملة المقسم عليها مصدرة بـ « لو » .

{٧٩٧} فَواللَّهِ لَوْلا خَشْيَةُ الله بغْتَةً عَلَيَّ لَقَدْ أَقْبَلتَ نَحوي مِغْولا [١]

ومقتضى كلام المصنف[٢] هنا : أن « لو ، ولولا » ، ومادخلتا عليه جواب القسم ، ومقتضى كلامه في عوامل الجزم : أن جواب القسم محذوف استغناء عنه بجواب لو ، ولولا [٣] . (وفي النفي بـ« ما ») ، نحو : « واللَّهِ مَازَيدٌ قَائِمٌ ، أَوْ مَايَقُومُ زَيْد » ، (أو « إنْ ») النافية ، نحو : «والله إن زيد قائمٌ » ، أو « إنْ يقوم زيدٌ » ، (أو «لا») ، نحو : « واللَّهِ لاَزَيدٌ قائِمٌ ولاَ عَمْروٌ ، أولايقُومُ زَيْدٌ » ، (وقد تصدر بـ« لن ») ، كقول أبي طالب :

{٧٩٨} وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْـكَ بِجَمْعِهِـم حَتَّى أُوارَى فِـي التُّـرَابِ دَفِينَـا [٤]

(أو « لم ») كقول رويقٍ :

{٧٩٩} إني وَما حَجَّ الحَجِيجُ لَـــهُ وَمَــا أَهَــلَّ بِجَنْبَيْ نَخْلَةَ الحُرُمُ [٥]

لم يُلْهِني عنكم مُذْ لَمْ أُلاَقِكُمْ عَيْـشٌ أُسَرُّ بِه عَنْكُم وَلاَ نعمُ

(وتصدر) الجملة (في الطلب بفعله) ، أي : بفعل الطلب ، كقول الشاعر :

---

(١) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٦ ، شرح الكافية الشافية ، ٢ / ٨٩٤ ، السلسيلي ٢/ ٦٩٠.

والشاهد فيه قوله : (فوالله لولا . .) على مجيء الجملة المقسم عليها مصدرة بـ« لولا » .

(٢) هذا التنبيه نقله الشيخ خالد من المساعد ٢ / ٣١٣ .

(٣) قال في المساعد ٢ / ٣١٣ : « وكلام المغاربة على أن الجواب للقسم ، لا للو ، ولا للولا ، ويلزم مضيه لإغنائه عن جوابهما . . » .

(٤) من الكامل .

والشاهد فيه قوله : (والله لن يصلوا) على تصدير الجملة المقسم عليها بـ« لن » في النفي ، انظر : شرح ابن ملك ٣ / ٢٠٧ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٦ ، المغني ١ / ٣١٥ ، الهمع ٤ / ٢٤٤ ، المساعد ٢ / ٣١٤ .

(٥) من البسيط ، ولم أجده في مراجعي .

{٨٠٠} بَعَيْشِكِ يَاسَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ   أَبَى غَيْرَ مَايُرْضِيكَ فِي السِّرِّ والْجَهْرِ (١)

(أو بأداته) ، أي : أداة الطلب ، كقوله :

{٨٠١} بِرَبِّكَ هَلْ لِلصَّبِّ عِنْدَكِ رَأْفَةٌ   فَيَرجُو بَعْدَ اليَأسِ عَيْشًا مُجَدَّدَا (٢)

(أو بـ « إلا ») ، كقوله :

{٨٠٢} بِاللَّهِ رَبِّكَ إلاَّ قُلْتِ صَادِقَةً   هَلْ فِي لِقَائِكِ لِلْمَشْغُوفِ مِنْ طَمَعِ (٣)

(أو لَمَّا ، بمعناها) ، أي : بمعنى « إلا » ، كقوله :

{٨٠٣} قَالَتْ له : بِاللَّهِ يَاذَا الْبُرْدَيْنِ   لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أَوْ اثْنَيْنْ (٤)

غَنَثَ - بفتح النون ، قال ابن دريد : « غنث في الإناء نفساً أو نفسين : إذا شرب منه.

(وقد تدخل اللام على ما النافية اضطراراً) ، كقوله :

{٨٠٤} لَعَمْرُكَ يَاسَلْمَى لَمَا كُنْتُ راجيا   حياةً ولكنَّ الْعَوائدَ تُخْرَقُ (٥)

---

(١) من الطويل ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٤٧ ، الهمع ٤ / ٢٤٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٩١ .

(٢) من الطويل ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، الهمع ٤ / ٢٤٥ ، والمساعد ٢/ ٣١٤ ، السلسيلي ٢ / ٦٩١ .

(٣) من البسيط ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، الهمع ٤ / ٢٤٦ ، المساعد ٢/ ٣١٤، السلسيلي ٢ / ٦٩١ .

(٤) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، الهمع ٤ / ٢٤٥ ، المغني ١ / ٣١٢، المساعد ٢ / ٣١٥ .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، المساعد ٢/ ٣١٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٢ . والشاهد فيه قوله : (لَمَا) على دخول اللام على ما النافية ، وهو قليل .

(وإن كان أول الجملـة) فعـلاً (مضارعاً مثبتاً مستقبلاً غير مقارن حرف تنفيس) ، أو « قد » (ولا مقدم معموله لم تغنه اللام غالباً عن نون التوكيد) ، نحو : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ (١) هذا مذهب الكوفيين ، وأما البصريون ، فلابد عندهم من اللام والنون إلا في الضرورة(٢) ، ومن غير الغالب الحديث : « ليرد عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني . . . »(٣) وقول ابن رواحة .

{٨٠٥} فَــلاَ وأَبِي لَتَـأْتِيَهـاجَمِيـعـاً وَلَوْ كَانَتْ بِهـا عَـرَبٌ وَرُومُ(٤)

وقول آخر :

{٨٠٦} تَأَلَّى ابنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي إِلَى نِسْـوةٍ كَأَنَّهُـنَّ مَفَـائِـدُ(٥)

فخرج بالمضارع ، غيره فلا يصحب النون ، وبالمثبت المنفي ، فلا يؤكد بها إلاّ فيما سيأتي ، و«بالمستقبل » الحال ، فيكون باللام فقط ، كقوله :

{٨٠٧} لَئِنْ تَكُ قَد ضَاقَتْ عَلَيْكُم بُيُوتُكم لَيَعْلَـم ربِّـي أَنَّ بَيْتِـي وَاسِـــعُ(٦)

---

(١) سورة التغابن آية : ٧ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٣٩ .

(٣) ظ : فتح الباري ١٣ / ٣ ، والحديث « ليردُنَّ » . .

(٤) من الوافر ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٩ ، المغني ٢ / ٧١٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٥٣ ، المساعد ٢ / ٣١٥ ، والشاهد فيه قوله : (لتأتيها) على مجيء أول جملة القسم بدون التوكيد على غير الغالب .

(٥) من الطويل ، لزيد بن حصين المسمى بزيد الفوارس ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٩ ، الخزانة ١٠/ ٦٥ ، المقرب ١ / ٢٠٦ ، الضرائر ص ١٥٧ ، والشاهد فيه قوله : (لتردني) على دخول اللام وحدها دون النون .

(٦) من الطويل ، للكميت بن معروف ، الخزانة ١٠/ ٦٨ ، الأشموني ٣ / ٢١٥ ، العيني ٤ / ٣٢٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٦٦ ، والاشهد فيه قوله : (ليعلم) أصله ليعلمن بنون التأكيد فحذفها ، لأنه للحال .

وخرج « المقارن » حرف التنفيس ، و « قد » ، فيكون باللام فقط ، نحو : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (١) ، وأجاز البصريون قياسا على « سوف » ، : « واللَّه سَيَقُومُ » ، ومنعه الفراء (٢)، ونحو : « واللَّه لَقَدْ يَقُوم زَيْدٌ » ، وخرج « ماتقدم معموله » : « فباللام » فقط ، نحو : ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (٣) ، (وقد يستغنى بها) ، أي : بالنون (عن اللام) ، كقوله :

[٨٠٨] وَقَتِيلُ مُرَّةَ أَثْـأَرَنَّ فَـإِنَّـهُ ... فِرْغٌ وإِنَّ أَخَـاكُم لنْ يَثْأَرِ (٤)

والفِرْغُ : بكسر الفاء ، وسكون الراء ، والغين المعجمة : المهدر دمه ، (وقد يؤكد المنفي بـ«لا») ، كقوله :

[٨٠٩] تَـاللَّهِ لاَ يُحْمَدَنَّ الْمَرءُ مُجْتَنِباً ... فِعْلَ الكِرَامِ وإنْ فَاقَ الوَرَى حَسَبَاً (٥)

والأكثر ألا لايؤكد ، نحو : ﴿ لاَ يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَموتُ ﴾ (٦) .

(ويكثر حذف نافي المضارع المجرد) من نون التوكيد (مع ثبوت القسم) ، نحو : ﴿ تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾ / (٧) ، وفهم منه : أن المضارع المقترن بالنون ، نحو : /٤٦٩/

---

(١) سورة الضحى آية : ٥ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤٨٦ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٥٨ .

(٤) من الكامل ، نسب لعامر بن الطفيل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٠ ، المساعد ٢ / ٣١٧ ، الدرر ٢/ ٤٧ ، وصححه الرواية عند البغدادي لم يقصد وعد يثأر خطأ معنى وقافية .
والشاهد فيه قوله : (أثأرن) أصله لأثأرن فحذف اللام استغناء بالنون .

(٥) من البسيط، ولم أعثر على من نسبه ، انظر: الارتشاف ٢/ ٤٨٨ ، الأشموني ٣/ ٢١٥ ، السلسيلي ٢/ ٦٩٣ ، المساعد ٢/ ٣١٨ ، والشاهد فيه قوله : (لايحمدن) حيث أكد الفعل المنفي ، والأكثر أنه لايؤكد .

(٦) سورة النحل آية : ٣٨ .

(٧) سورة يوسف يه : ٨٥ - وهي ساقطة من « ب » .

[٨١٠] تَاللَّهِ لاَ يُحْمَدَنَّ ... ...

لاتحذف « لا » معه ، للالتباس بالإيجاب ، (ويقل) حذف « لا » النافية للمضارع (مع حذفه) ، أي : حذف القسم ، كقول النمر بن تولب :

[٨١١] وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِم يُلاَقُونَـه حَتَّى يَئُوبَ المُنَخَّـلُ(١)

قدره المصنف : والله لاتلاقونه ، وقال غيره : لانسلم أن ثم قسماً مقدراً ، وإنما حذفت «لا» ضرورة ، كحذفها في قوله :

[٨١٢] تَنْفَـكُّ تَسْمَعُ مَـا حَيِيـ ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَـكُونَـهُ(٢)

والمنخل : بفتح الخاء المشددة ، اسم شاعر .

(وقد يحذف « نافي » الماضي إن أمن اللبس) ، كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي :

[٨١٣] فَـإِنْ شِئْـتِ آلَيْـتُ بَيْنَ المَقَـا مِ والرُكْنِ والحجَرِ الأَسْـوَدِ(٣)

نَسِيتُكِ مَـادَام عَقْلِي مَعِي أُمُدُّ بِـهِ أَمَـدَ السَّرْمَـدِ

قال المصنف : أراد لانَسِيتُكِ(٤) ، وبعضهم يحمله على الضرورة ، (ويكثر ذلك) ، أي :

---

(١) من الطويل ، جمهرة أشعار العرب ص ٤٢٢ ، مغني اللبيب ٢ / ٧٠٩ ، الخزانة ١٠ / ٩٩ ، الارتشاف ٢/ ٤٨٨ ، الضرائر ص ١٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١١ ، المساعد ٢ / ٣١٨ .

(٢) من مجزوء الكامل ، لخليفة بن نزار ، الإنصاف ٢ / ٨٢٤ ، الخزانة ٩ / ٢٤٢ ، ابن يعيش ٧ / ١٠٩ ، العيني ٢ / ٧٥ .

والشاهد فيه قوله : (تنفك) على أنه يجوز حذف « لا » من أخوات زال .

(٣) من المتقارب ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١١ ، المساعد ٢ / ٣١٩ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٤٦، المغني ٢ / ٧٠٩ ، الخزانة ١٠ / ٩٤ ، الهمع ٤ / ٢٥٠ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٢ .

حذف نافي الماضي ؛ (لتقدم نفي على القسم) ، كقوله :

[٨١٤] فَـلاَ وَاللَّهِ نَادَى الحـيُّ ضَيْفِي ‌‌‌‌‌ هَـدُواً بِالمَسَاءَةِ والعِـلاَطِ [1]

أراد : لانادى ، وزعم الكوفيون أن « لا » فيه غير محذوفة ، وإنما هي مقدمة من تأخير ، و«العِلاطِ » بكسر العين والطاء المهملتين : الذكر بالسوء ، (وقد يكون الجواب مع ذلك) ، أي : مع تقدم نفي على القسم (مثبتا) ، نحو : ﴿ إِنَّهُ لَقُرآن كَرِيمٌ ﴾ [2] ، بعد قوله : ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجومِ ﴾ [3] ، وهو كثير فـ « قد » هنا للتحقيق لا للتقليل ، (وقد يحذف لأمن اللبس نافي الجملة الاسمية) ، كقول عبد الله بن رواحه :

[٨١٥] فَـوَاللَّه مَـانِلْتُم وَمَـا نِيلُ مِنكُم ‌‌‌‌‌ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ متقَارِبِ [4]

قال المصنف : « أراد ماما نلتم »[5] ، فـ « ما » الأولى نافية ، و « ما » الثانية موصوله ، فحذف النافية وأبقى الموصولة ، بدليلين دخول الباء ، والعطف بـ « ولا » ، ويجوز أنْ تكون الموصولة هي المحذوفة على رأي الكوفيين[5] ، ويمتنع على رأي البصريين[5] ، لأنهم يمنعون بقاء الصلة بلا موصول في اللفظ ، (وقد يكون الجواب) للقسم (قسماً) ، نحو : ﴿ وليَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إلاَّ الحُسْنَى ﴾ [6] ، فـ « لَيَحلِفُنَّ » قسم وقع جواباً لقسم محذوف تقديره : والله ليحلفن/ ، ومنع /٤٧٠/

---

(١) من الوافر ، للمتنخل اليشكري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٢ ، الخزانة ١٠ / ٩٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٥٢ ، المساعد ٢ / ٣١٩ .

(٢) سورة الواقعة آية : ٧٧ .

(٣) سورة الواقعة آية : ٧٥ .

(٤) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٢ ، المساعد ٢ / ٣٢٠ ، الخزانة ١٠ / ٩٤ ، المغني ٢/ ٧١٠ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٥ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٢ ، والخزانة ١٠ / ٩٤ .

(٦) سورة التوبة آية : ١٠٧ .

بعض المغاربة أن يكون القسم جواباً للقسم ، فعلى هذا يكون « لَيحْلِفُنَّ » جواب « إنْ أَرَدْنَا » .

(ولا يخلو دون استطالة) في المقسم به (الماضي) - فاعل يخلو - (المثبت المجاب به) ، قسم (من اللام مقرونة بـ « قد ») ، نحو : ﴿ لَقد آثَرَكَ اللَّه عَلَيْنَا ﴾ (1) (أو «ربما») ، كقوله :

{٨١٦} لَئِنْ نَزَحت دَارٌ لِلَيْلَى لَرُبَّمَا ... غَنَيْنَا بِخَيرٍ والدِّيَارُ جَمِيعُ (2)

(أو « بما » مرادفتها) ،- بالخفض صفة لـ « بما » ، لأنه علم على ذلك اللفظ المستعمل بذلك المعنى ، أي : مرادفة ربما ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

{٨١٧} فَلَئِنْ بَانَ أَهْلُهُ ... لَبِمَا كَانَ يُؤْهَلُ (3)

أي : لربما ، وذهب غير المصنف إلى أن الباء للسببية ، و « ما » مصدرية لا كافة ، والباء متعلقة بمحذوف مؤخر ، أي : لبهذا حصل ذلك ، (إن كان) الفعل (متصرفاً) ، - كما مر - ، فإن كان جامداً فإنه يقرن باللام وحدها ، كقوله :

{٨١٨} لَعَمْرِي لنعم الحيُّ جَرَّ علَيْهِم ... بِمَا لاَيُواتِيهم حُصَيْنُ بن ضَمْضَمِ (4)

---

(١) سورة يوسف آية : ٩١ .

(٢) من الطويل ، لمجنون ليلى ، الخزانة ١٠ / ٧٦ ، الهمع ٤ / ٢٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٦ ، الدرر ٢ / ٤٧ ، المساعد ٢ / ٣٢١ .

والشاهد فيه قوله : (لربما غنينا) على مجيء الماضي جواب القسم ماضياً مثبتاً باللام مقرونةً بـ « ربما » .

(٣) من مجزوء الخفيف ، الخزانة ١٠ / ٧٦ ، الهمع ٤ / ٢٤ ، المساعد ٢ / ٣٢١ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٤ ، وديوانه : ٣٤٠ .

والشاهد فيه قوله : (لنعم) على وجوب انفراد اللام لعدم تصرُّف الفعل الماضي .

(٤) من ، لزهير بن أبي سلمى .

والشاهد فيه قوله : (لنعم الحي) حيث أغنت اللام - عما ذكر - لأن الفعل غير متصرف ، انظر شرح المعلقات ١١٣ .

وإن وجدت الاستطالة ، فقد يخلوا منهما ، نحو : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴾ (١) جواباً لقوله : ﴿والسَّماءِ ذَاتِ الْبُروج ﴾ (٢) أو من اللام ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ (٣) جواباً لقوله : ﴿والشَّمْسِ وَضُحاهَا ﴾ (٤) ، وإن كان منفياً فدخول اللام عليه شاذ - كما تقدم - ، (وإلا فغير مقرونة) ، أي : وإلا يكن الفعل متصرفاً ، فاللام غير مقرونة بما ذكر ، نحو قوله :

[٨١٩] لَعَمْرِي لَنِعْمَ الْفَتَى مَـالِكٌ ... ... (٥)

لَعَمْرِي لَنِعْمَ الحَيُّ حَيُّهِمُ ... ...

فأغْنَيتِ اللام عمَّا ذكر ، كما أغنت اللام عن « قد » في ، نحو : « إنَّ زيداً لنعم الرَّجلُ » ؛ لأن قد لاتدخل على الجامد ، (وجاء المتصرف أيضاً باللام فقط) ، ومنه : ﴿ لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ (٦)، وحكى سيبويه : « والله لقد كذب » (٧) ، ولا يجوز حذف اللام ، وقد ، على أن بعضهم قال : «ولابد مع اللام من قد ظاهرة ، أو مقدرة » ، (وقد يلي « لقد » ، و « لبما » المضارع الماضي معنى)، كقوله : / /٤٧١/

[٨٢٠] لَئِنْ أَمْسَتْ رُبُوعُهم يَبَاباً لَقَدْ تَدْعُو الوُفُودُ لَها وُفُودَا (٨)

---

(١) سورة البروج آية : ٤ .
(٢) سورة البروج آية : ١ .
(٣) سورة الشمس آية : ٨ .
(٤) سورة الشمس آية : ١ .
(٥) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لنعم الفتى) حيث أغنت اللام عن قد ، وربما ، وما مرادفتها .
(٦) سورة الروم آية : ٥١ لعدم تصرف الفعل الماضي وتمامه : إذا الحربُ أصلت لظاها رجالا .
(٧) في الكتاب ٣ / ١٠٥ : « وسمعنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، و الله لكَذَبَ » .
(٨) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٥ ، المساعد ٢ / ٣٢٣ ، الهمع ٤ / ٢٤٨ ، ٩ / ٥٣٩ .

وقوله :

{٨٢١} فَلَئِن تَغَيَّر مَا عَهِدْتُ وَأَصْبَحَتْ صَدَفَتْ فَلاَ بَذْل وَلاَ مَيْسُورُ[1]

لَبِمَـا تُسَاعِفُ فِي اللِّقَاءِ وَلِيُّـها فَـرِحٌ بِقُـرْبِ مَزَارِهَا مَسْـرورُ

لأن المضارع في ذلك قصد به حكاية الحال الماضية ، (ويوجب الاستغناء باللام الداخلة على ماتقدم من معمول الماضي) ، عن « قد » ، فلا يقرن بـ « قد » ، كقول أم حاتم :

{٨٢٢} لَعَمْرِي لَقَدْماً عَضَّنِي الْجُوعُ عَضَّةً فَآلَيْتُ أَنْ لاَ أَمْنَع الدَّهرَ جَائِعاً[2]

فاستغني باللام في « لَقَدْ ماً » عن « قد » ، (كما استغني) عن النون (بالداخلة على ماتقدم من معمول المضارع) ، كقوله تعالى : ﴿ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[3] فالمستغنى عنه هنا باللام عن نون التوكيد ، وفي المشبه المستغنى عنه « قد » ، ولم يذكره ، لأنه قد علم مما تقدم ، (وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي ، استغني بجواب الأداة مطلقاً) ، تقدم القسم على الشرط ، أو تأخر عنه ، (إن سبق ذو خبر) ، نحو : « زيدٌ واللَّهِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ ، وزيدٌ إنْ يَقَمْ واللهِ أَقُمْ » فـ « أَقُمْ » في المثالين جواب الشرط ، وجواب القسم محذوف مستغنى عنه بجواب الشرط ، وذكر غير المصنف : أن ذلك على سبيل الجواز لاعلى سبيل اللزوم[4] ، واحترز « بغير الامتناعي » من لو ، ولولا ، فإنه مستغنى

---

(١) من الكامل ، لعمر بن أبي ربيعة .
والشاهد فيه قوله: (لبما يساعفُ) حيث ولي «لبما مضارعاً هر ماض معنى، انظر:شرح ابن مالك ٣/ ٢١٥ ، الهمع٤ / ٢٤٨ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٤٢ ، الخزانة ١٠ / ٧٦ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٦، ديوانه١٣١ .

(٢) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (لقد مًا) حيث استغنى باللام الداخلة على ماتقدم من معمول الماضي ، انظر : سرح العيون ١١٧ ، الخزانة ١٠ / ٧٧ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢١٥ ، المساعد ٢ / ٣٢٣ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٦ .

(٣) سورة آل عمران : ١٥٨ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٩٠ .

بجوابهما مطلقاً تقدم ذو خبر أولا ، نحو : « زَيْدٌ وَاللَّهِ لَو يأتيني لأكْرَمْتُه ، أو لَو يَأتيني وَاللَّه لأكْرِمْتُه » ، وقال بعض المغاربة [١] : إذا تقدم القسم حذف جواب لو ، ولولا ؛ لدلالة جواب القسم عليه ، (وإلا) يسبق ذو خبر (فبجواب ماسبق منهما) ، أي : من الشرط والقسم يستغنى به عن جواب المتأخر منهما ، نحو : « واللَّه إنْ جِئْتَنِي لأخْرُجَنَّ ، وإنْ جِئْتَنِي واللَّه أخْرج » ، فاستغنى في المثال الأول بجواب القسم عن جواب الشرط ، وفي المثال الثاني بجواب الشرط عن جواب القسم ، وهذا الاستغناء واجبٌ ، يرشد إلى ذلك قوله في " الخلاصة : « واحْذِف لَدى اجْتِمَاع شَرْط وَقَسم :. جَوَابَ مَا أخَّرْتَ / فَهُو مُلْتَزَمْ [٢] (وقد يغني حينئذ) ، أي : حين إذا لم يسبق ذو / ٤٧٢/
خبر، (جواب الأداة مسبوقة بالقسم) ، كقول ذي الرمة .

[٨٢٣] لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَما ترىَ ... تَبَارِيح مِنْ مَيٍّ فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ [٣]

فحذف جواب القسم ، واستغنى بجواب الشرط مع أن القسم متقدم ، هذا قول الفراء[٤] وأتباعه ، والجمهور[٤] على المنع ، وما ورد مما ظاهره ذلك أُوِّلَ على أن لام « لئن » زائدة .

(وقد يقرن القسم المؤخر) عن الشرط (بفاء فيغني) هو و (جوابه) عن جواب آخر للشرط، ومراده أن القسم وجوابه جواب الشرط ، لا أن جواب الشرط محذوف أغنى عنه جواب القسم ، كما يُفْهَمُ من كلامه ، ومن شواهده قوله :

---

(١) المساعد ٢ / ٣٢٤ .

(٢) في باب عوامل الجزم ص ٥٩ .

(٣) من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (فللموت أروح) حيث استغنى بجواب الأداة عن جواب القسم مع تقدمه ، انظر : ديوانه ٢ / ١٢١٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢١٦ ، المغني ١ / ٢٦١ ، المساعد ٢ / ٣٢٥ ، السلسيلي ٦٩٧/٢.

(٤) المساعد ٢ / ٣٢٥ .

[٨٢٤] فإمَّا أَعِشْ حَتَّى أَدِبَّ عَلَى الْعَصَا فَوَاللَّهِ أَنْسَى لَيْلَتِي بِالْمَسَالِمِ [(١)]

فالفاء وما دخلت عليه من القسم وجوابه جواب الشرط ، (وتقرن أداة الشرط) ، « إن » ، أو غيرها (المسبوقة) بقسم ملفوظ به ، أو مقدر (بلام مفتوحة) ، نحو : ﴿ أَقْسَموا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِم لَئِنْ أَمَرْتَهم لَيَخْرجُنَّ ﴾ [(٢)] ، ونحو : ﴿ لَئِنْ لَم يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ ﴾ [(٣)] ، فـ « إنْ » في المثال الأول مسبوقه بقسم ملفوظ به ، وفي الثاني بقسم مقدر ، وفي الحالين مقترنة بلام مفتوحة ، (تسمى الموطئة) ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم الملفوظ قبلها ، أو المقدر ، وتسمى المؤذنة أيضاً ؛ لأنها آذنت بالقسم ، أي : أعلمت ، وأكثر مايكون مع إن ، ويكون مع غيرها قليلاً ، كقوله :

[٨٢٥] لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ وَلَتُجْزَيَنَّ إِذَا جُزِيتَ جَمِيلاَ [(٤)]

(ولاتحذف) اللام (والقسم محذوف إلا قليلاً) ، فمن حذفها والقسم محذوف : ﴿ وإِنْ لَم يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[(٥)]، ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُم إِنَّكم إذا لمشركون ﴾[(٦)] وقال سيبويه : «لابد من هذه اللام مظهرة أومضمرة » [(٧)] ، وقال المغاربة : « أنت فيها بالخيار بين الذكر والحذف» [(٨)] ،

---

(١) من الطويل ، لقيس بن العيزارة . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢١٧ ، الهمع ٤ / ٢٥٣ ، السلسيلي ٢/ ٦٩٧ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٩٢.

(٢) سورة الأنعام آية : ١٠٩ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ٦٠ .

(٤) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لمتى) على جواز اقتران اللام الموطئة مع غير « إنْ » وهو قليل ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٨ ، المغني ١ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٢٥ ، الدرر ٢ / ٥١ .

(٥) سورة المائدة آية : ٧٣ .

(٦) سورة الأنعام آية : ١٢١ .

(٧) « لأنها لليمين » الكتاب ٣ / ٦٦ .

(٨) المساعد ٢ / ٣٢٦ .

(وقد يجاء بـ « لئنْ » بعدما يغني عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام) ، كقوله :

{٨٢٦} أَلمِمْ بِزَيْنَبَ إِنَّ البَيْنَ قَدْ أَفِـداَ / قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا [١] /٤٧٣/

فـ « لام » لئن زائدة ، لئلا يلزم حذف جوابين جواب القسم ، وجواب الشرط ، وذلك إجحاف وماقبلها دليل جواب الشرط المحذوف .

« فصـــــل »

(لا يتقدم على جواب قسم معموله) ، فلايجوز : « والله زيداً لأَضْرِبَنَّ » ؛ لأن ماله صدر الكلام لايعمل مابعده فيما قبله ، (إلا إنْ كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً) ، فيجوز ، لأنهم توسعوا في الظروف ، والمجرورات ، فمن تقديم الظرف ، قول الأعشى :

{٨٢٧} رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لانَتَفَرَّقُ [٢]

فـ « عوض » ظرف معمول « نَتفرَّق » ، ومن تقديم الجار والمجرور ، قوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [٣] فـ « عَمَّا قَلِيلٍ » ، معمول « يُصْبِحُنَّ » ، والمغاربة نصوا على المنع مطلقاً، في المثبت ، والمنفي بما ، وإنْ ، واختلفوا في المنفي بلا ، وصححوا المنع مطلقاً[٤] ، وفي

---

(١) من البسيط ، لعمر بن أبي ربيعة .
انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢١٨ ، المغني ١ / ٢٦١ ، الخزانة ١١ / ٣٣٩ ، المساعد ٢ / ٣٢٦ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٨

(٢) من الطويل .
انظر : ديوانه ١٢١ ، الخصائص ١ / ٢٦٥ ، الإنصاف ١ / ٤٠١ ، المغني ١ / ١٦١ ، الخزانة ٧ / ١٣٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢١٨ ، المساعد ٢ / ٣٢٧ .

(٣) سورة المؤمنون آيه : ٤٠ .

(٤) صححه أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٩٢ .

البسيط لابن العلج [١] : « هذه اللام لايعمل مابعدها فيما قبلها » ، وأجازه الفراء وأبو عبيدة[١] ، (ويستغنى للدليل كثيراً بالجواب عن القسم) ، نحو : « لأَقُومَنَّ ، أَوْ لَقد قَامَ زَيْد » ، والأصل : «واللَّهِ لأقُومَنَّ ، أَوْ لَقد قَامَ زَيْدٌ » ، فحذف القسم ، واستغنى بالجواب عنه ، واختلف في اللام[٢] ، من نحو : « لزيدٌ مُنْطلِق » ، من غير قسم في اللفظ ، فقال البصريون : « هي لام الابتداء[٣] ، لا القسم، وقال الكوفيون : » هي لام قسم » .

(و) يستغنى (عن الجواب بمعموله) ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾ [٤] ، فـ«يَوْمَ» معمول لجواب محذوف تقديره : لتُبْعَثُنَّ ، فحذف جواب القسم ، واستغنى عنه بمعموله ، ويحتمل غير ذلك ، ولايثبت الحكم بمحتمل ، (أو) يستغنى عن الجواب (بقسم مسبوق ببعض حروف الإجابة) ، وهي : بلى ، و لا ، ونعم ، وإي ، بكسر الهمزة وسكون الياء ، وأجل ، وجير ، وكذا «إنَّ » بكسر الهمزة وتشديد النون في ، كقولك لِمَنْ قال : أَتَفْعَل كَذَا ؟ : بَلَى وَاللَّهِ ، ولا وَاللَّهِ ، ونعَمْ وَاللَّه ، وإِيْ وَاللَّه ، وأَجَلْ وَاللَّهِ ، وَجَيْرِ وَاللَّه ، وإنَّ واللَّه ، قال الله تعالى : ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ . قَالُوا : بَلَى وَرَبِّنَا ﴾ [٥] أي : إنه لحق ، فجملة : إنه لحق ، جواب القسم ، فحذفت استغناءً عنها بـ« بلى » الواقعة في جواب الاستفهام ، فظهر من هذا أن القسم لامدخل له في الدليل ، وعبارته ،تقتضي أنه هو الدليل ، وأن حرف الإجابة مصاحب للدليل لا دليل ، فليتأمل .

(والأصح كون « جَيْر » منها) ، أي : من أحرف الإجابة ، بمعنى : نعم ، (لا اسماً بمعنى حقاً) ، لأن كل موضع وقعت فيه «جير» يصلح أن تقع فيه « نعم » ، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن يوقع فيه « حقاً » ، فإلحاقها بـ« نعم » أولى ، وأما تنوينها في قول الشاعر :

---

(١) المساعد ٢ / ٣٢٧ .

(٢) انظر الإنصاف ١ / ٣٩٩ ، مسألة رقم (٥٨) .

(٣) في الأصل : هي لام ابتداء .

(٤) سورة النازعات آيه : ٦ .

(٥) سورة الأنعام آية : ٣٠ .

{٨٢٨} وَقَائِلَةٍ أَسِيتَ فَقُلْتُ : جَيْرِ أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ [١]

فلا دلالة فيه على اسميتها ، لاحتمال أن يكون من تنوين الضرورة ، أو من تنوين الترنم، تشبيها لآخر النصف بآخر البيت ، وهما لايختصان بالأسماء ، وفي النهاية ماملخصه : أن جَيْرِ على ضربين : حرف فتكون مبنية على الكسر ، (وقد تفتح راؤها) ، ولايجوز تنوينها ، ومعناها حينئذ تصديق الخبر ، واسم ، فيجب بناؤها على الكسر ، ويمتنع الفتح ، ويجوز فيها التنوين وتركه ، ولها حينئذ استعمالان ، أحدهما : أن تكون [بمعنى] [٢]حقاً ، والثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى : أعترف ، أو بمعنى : صدقت ، وقيل : ظرف وبني لقلة تمكنه ، حكاه ابن أبي الربيع في الملخص ، (و) جير (ربما أغنت هي ولاجرم عن لفظ القسم) ، حال كون القسم (مراداً) ، كقوله :

{٨٢٩} قَالُوا : قُهِرْتَ ، فَقُلْتُ : جَيْرِ لَيَعْلَمن عَمَّا قَلِيلٍ أَيُّنَـا الْمَقْهُورُ [٣]

وكقول بعض العرب : « لاجَرَم لآتِيَنَّكَ ، وَلاَ جَرمَ لَقَدْ أَحْسَنْت إِلَيْكَ »، حكاه الفراء [٤] ، فاستغنى بـ « جير » في الأول ، و بـ « لاجرم » في الثاني عن لفظ القسم مع إرادته ، وقد يدعى أن الذي أغنى عن القسم إنما هو الجواب بدليلين ، أحدهما : أنه قد جاء القسم مصرحاً به بعد «لاجرم» ، كقول بعض العرب : « لاَجَرم واللّهِ لأُفَارِقَنَّك » ، ولا يجمع بين العوض والمعوض ، وثانيهما: إنك لو لم تذكر « لاجرم» كان الإغناء موجوداً ، (وقد يجاب بـ «جير» دون إرادة قسم)،

---

(١) من الوافر ،منسوب لذي الرمة ، وليس في ديوانه ، المغني ١ / ١٢٨ ، الخزانة ١٠ / ١١١ ، الهمع ٢٥٧/٤ .

(٢) زيادة لصحة السياق .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢٠ ، المساعد ٢ / ٣٢٨ ، الارتشاف ٢ / ٤٩٥ ، الهمع ٤ / ٢٥٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٩ ، والشاهد فيه قوله : (جير) حيث أغنت عن لفظ القسم .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢ / ٨ .

كقوله :

[٨٣٠] وَقَائِلَةٍ أَسِيت ، فَقُلْتَ : جَيْرِ أَسيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّـهْ [1]

فيجاب بها دون إرادة القسم ، كما يجاب بأخواتها إلا إي ، فإنها لاتستعمل إلا مع [2] القسم، و« أسي » في البيت خبر مبتدأ محذوف .

* * *

---

(١) من الوافر ،منسوب لذي الرمة ، وليس في ديوانه ، المغني ١ / ١٢٨ ، الخزانة ١٠ / ١١١ ، الهمع ٤/٢٥٧ .

(٢) في « ب » « في » : بدل : مع سهو .

[٤٠] بَـــابُ الإِضَـافَـة

وهي لغة : الإمالة ، ومنه قولك : أَضَفْتُ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِط ، أي : أملته ، وتطلق اصطلاحاً على النسبة ، ومنه قول سيبويه : « هذا باب الإضافة ، وهي النسبة .»[١] انتهى ، وعلى المذكور في هذا الباب[٢] أيضاً .

واختلف في المتضايفين ، فقال الأكثرون : المضاف هو الأول ، والمضاف إليه هو الثاني ، وقيل: بالعكس ، وأجاز بعضهم أن يقال : كل واحد منهما على كل من الأول والثاني ، ومذهب الأكثرين هو الصحيح ؛ لأن الأول يستفيد من الثاني تعريفاً ، أو تخصيصاً ، فكان ملصقاً به .

(المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه) ، جنس ، يشمل الموصول ، والمركب المزجي ، والموصوف بصفة لازمة ، وهو أحسن من : كجزء اسم ، لتناوله للاسم ، والجملة والحرف المصدري، حال كون المضاف (خافضاً له) ، أي : لما يليه ، وهو فصل أخرج به الموصول ، وما ذكرَ معه ، وسلم الحد للمضاف ، وكون المضاف هو الخافض للمضاف إليه ، هو قول سيبويه[٣] وأتباعه، وهو الصحيح ، لاتصال الضمير به ، وإنما يتصل بعامله ، وذهب الزجاج[٤] إلى أن الخافض للمضاف إليه معنى اللام ، قال : « لأن الاسم لايخفض »[٥] ، وذهب قوم [٥] إلى أن الخافض حرف مقدر ، وهو اللام ، أو من ، ثم بين أن الإضافة المحضة على ثلاثة أقسام : (بمعنى «في » إن حسن تقديرها وحدها) ، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو : ﴿مَكْرُ

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٥ .

(٢) في ب : « في باب ، هذا الباب » وشطبت « باب » .

(٣) الكتاب ١ / ٤١٩ .

(٤) في الأصل و« ب » : « وزعم قوم إلى » ، والصواب ما أثبت .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٧٢ ، الهمع ٤ / ٢٦٥ ، الشرح الكبير ٢ / ٧٥ ، الخصائص ٣ / ٢٦ .

اللَّيلِ ﴾ (١) و ﴿ تَربُّصُ أَرْبَعَة أَشْهُرٍ ﴾ (٢) ، قال أبو حيان : « وكون الإضافة بمعنى " في " ، لا أعلم أحداً ذهب إليها غيره »(٣) ، وفي شرح الألفية لابن المصنف : « أن الذي عليه سيبويه ، وأكثر المحققين / أن الإضافة لاتعدو أن تكون بمعنى اللام ، أو بمعنى « من » وموهم الإضافة بمعنى «في » /٤٧٦/
محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز » . . . وأطال في الرد على والده (٤) .

(وبمعنى « من » ، إنْ حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني) ، نحو : « ثوب خزٍّ ، وبابُ سَاجٍ » ، فإن لم يصح الإخبار عن الأول بالثاني ، نحو : « يدُ زيدٍ » ، فالإضافة فيه بمعنى اللام ، عند ابن السراج (٥) والفارسي(٦) ، وأكثر المتأخرين ، وهو الصحيح(٧) ، وقال ابن كيسان(٧) والسيرافي (٨) : بمعنى« من » ؛ لأن المضاف جزء من المضاف إليه ، وإن لم يصلح فيه الإخبار، (وبمعنى « اللام » تحقيقاً) ، كـ « غلام زيدٍ » ، و « سرْجُ الدَّابةِ » ، (أو تقديراً) ، كـ«عند زيد مال ، ومع خالد رجالٌ » ، وغير ذلك من الظروف المضافة ، فإنه يقدر فيها معنى اللام ، وإن لم يصلح إظهارها حفظاً للقاعدة ، كما يقدر فيها معنى « في » ، وإن لم يصلح إظهارها ، وكما يقدر معنى « من » في التمييز ، وإن لم يحسن(٩) تقدير لفظها ، لأن الأصل في الإضافة أن تكون بمعنى اللام(١٠) ، (فيما سوى دينك) ، النوعين المتقدمين ، وهما معنى « من » ، أو « في » ، وزاد

---

(١) سورة سبأ آية : ٣٣ .
(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٦ .
(٣) الارتشاف ٢ / ٥٠٢ ، بتصرف .
(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٠ ، ٣٨١ .
(٥) الأصول ٢ / ٥ .
(٦) الإيضاح العضدي ٢٧٨ .
(٧) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٤٢ .
(٨) الارتشاف ٢ / ٥٠١ .
(٩) قول: « يحسن تقدير لفظها ، من هامش الأصل، وعليها صح، وهي بدل قوله في المتن: يصلح إظهارها .
(١٠) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٥٠٢ : « والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص ، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروه ، ولا على نيته ، وإن جهات الاختصاص متعددة يُبين كل منهما الاستعمال» .

الكوفيون[١] : الإضافة بمعنى « عند » ، قالوا : تقول : هذه ناقةٌ رَقُودُ الحَلْبِ ، معناه : رقود عند الحلب .

(ويزال ما في الإضافة من تنوين) ، ظاهر ، كـ « غلام زيد » ، أو مقدر ، كـ « أَسَاوِرَ فِضَّةٍ » (أو نون تشبهه) ، وهي نون المثنى ، والمجموع على حده ، وما حمل عليهما ، نحو : « غُلَامِيك ، واثنيك ، وزيديك وعشريك » ، (وقد تزال منه تاء التأنيث إن أمن اللبس) ، كقراءة بعضهم [٢] ، ﴿ لأَعدُّوا لهُ عُـدَّهُ ﴾[٣] ، وقوله :

[٨٣١] وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بادرتُ قَدْحَهَا حَيا النَّارِ [قد][٤] أوقَدْتُها لِلْمُسَافِرِ[٥]

والأصل : عِدَتَهُ ، وحياة النار ، هذا مذهب الفراء [٦] ، والمانع يجيبُ : بأن هذه القراءة شاذة، والبيت ونحوه من ترخيم الضرورة ، فإن خيف التباسُ مذكر بمؤنث ، أو مفرد بجمع ، لم تحذف ، فلايقال ، في ابنة : ابنك ، ولا في تمرة ، تمرك ، بحذف التاء ، (ويتخصص) ، المضاف (بالثاني)،/ /٤٧٧/
أي : المضاف إليه ، (إن كان) الثاني (نكرة) ، نحو : « غلام رجل » ، (ويتعرف) الأول (به) ، أي : بالثاني (إن كان) الثاني (معرفة) ، نحو : « غلام زيد » (مالم يوجب تأوله بنكرة وقوعه موقع مالا يكون [معه][٧] معرفة) ، نحو : « لاَ أَبَاكَ ، وَرُبَّ رجُلٍ وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها،

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٢ .

(٢) « هو محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية » ، البحر المحيط ٥ / ٤٨ .

(٣) سورة التوبة آية : ٤٦ .

(٤) [ ] ساقط من المخطوطتين .

(٥) من الطويل ، لكعب بن زهير .
انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٢٥ ، لمساعد ٢/ ٣٣١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠١ ، السلسيلي ٢/ ٧٠٢ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٤١ .

(٧) ساقطه من الأصل و « ب » مثبتة في شرح ابن مالك ٣ / ٢٢٥ ، والمساعد ، والسلسيلي .

وفعل ذلك جهده » ، فهذه المضافات إلى المعرفة ، لم تكتسب التعريف ؛ لأنها تؤول بالنكرة ؛ لأن «لا» الجنسية ، و « رب » ، و « كَمْ » ، لاتعمل في المعارف ، والحال واجبة التنكير ، (أو عدم قبوله تعريفاً ؛ لشدة إبهامه ، كـ « غير » ، و « مثل" » ، و «حسب») ،في نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلكَ ، أوْ غَيْرِكَ ، أوْ حَسْبِك مِنْ رَجُلٍ » [1]، فهذه المضافات وشبهها باقية على تنكيرها ، بدليل وقوعها نعتاً للنكرة، واختلف في سبب ذلك ، فقال ابن السراج ، والسيرافي [2] : « شِدَّةُ إبْهَامِها ؛ وذلك أن غيراً ، و مثلاً ، وحسباً صالحة لكل مغاير ، ومماثل ، ومكافئ » ، وقال سيبويه[2] والمبرد : « لأنها بمعنى اسم الفاعل الذي لايتعرف بالإضافة » ، والمعنى : بِرَجُلٍ مُغَايِرٍ لَكَ ، أَوْ مماثل لك ، أو كاف لك من غيره، (أو) مالم (تكن إضافته غير محضة) ، كـ « ضارب زيدٍ » (ولا شبيهة بمحضة) ، كـ«مسجد الجامع » ؛ (لكونه) ، أي : المضاف (صفة) ، من اسم فاعل للمبالغة وغيرها ، أومفعول ، أو صفة مشبهة (مجرورها مرفوع بها في المعنى) ، نحو : « رَأَيْتُ رَجُلا حَسَنُ الخلُقِ، محمود الخلق » ، (أو منصوب) ، نحو : « رَأَيتُ رَجُلاً مُكْرِم زيداً ، أو شراب العسل » ، فالإضافة في هذه المثل ونحوها غير محضة ، ولا شبهة بمحضة ؛ لأنها في نية الانفصال ؛ لأن الموضع للفعل ، فلو لم يكن المضاف صفة ، نحو : « ضَرْبُ زَيْدٍ » ، ولا المضاف إليه مرفوع أو منصوب ، نحو : «سحْقُ عِمَامَةٍ ، وكِرَامُ النَّاسِ » ، فالإضافة فيهما[3] محضة ، وليست إضافة الوصف لمعموله على معنى حرف، على الصحيح / ، (وليس من هذا) أي : مما إضافته غير محضة : (المصدر المضاف إلى /٤٧٨/
مرفوعـه) نحو : قِيَامُ زَيْدٍ ، (أو منصوبه) نحو : أَكْلُ الطَّعَامِ ، (خلافاً لابن برهان وابن الطراوة ، فقد ذهبا إلى أن إضافـته غير محضة ، (ولا أفعل التفضيل) ، لأن سيبويه نص على أن إضافته

---

(١) في الأصل : مررت برجل غيرك أو مثلك » ، وعكس في « ب » .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٧٥ ، وانظر الكتاب ١ / ٤٢٢

(٣) في الأصل « فيها » .

محضة ، (ولا الاسم المضاف إلى الصفة) نحـو: ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ [١] ، (خلافاً للفارسي) ، فقد ذهب إلى أن الإضافة فيه غير محضة ، لشبهها بإضافة حسن الوجه ، والأصل في كل منهما الانفصال ، والتقدير ، الدار الآخرة . (بل إضافة المصدر وأفعل التفضيل محضة) ، أما المصدر ، فالدليل على أن إضافته محضة : نعته بالمعرفة نحو:عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً ، أَوْ عمروٍ زيدٌ الشديدُ وتشبيهةُ بـ " حسن الخُلُق " و " مُكْرِمِ زَيْد " ضعيف ، لأن الفرق بينهما : أن الوصف متحمل ضمير، وبه يتحقق الإنفصال عن الإضافة ، والمصدر ليس كذلك . وأما أفعل التفضيل فقد نص على ذلك سيبويه [٢] ، (وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة ، لا محضة) ، وهذا اختيار المصنف [٣] ، والمشهور عنـد النحاة تقسيم الإضافة إلى : مخضة ، وغير محضة ، وتقرير ما اختاره المصنف : أن في هذه الإضافة اتصالاً من جهـة أنـه لم ينو معه ضمير ، كما نوي في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها ،وانفصالاً من قبل أن المعنى على التبعية ، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف مراعاة لشبهة بالمتصل لفظاً ونية ، وهذا النوع مقصور على السماع ، وقال الفراء [٤] وبعض البصريين : لا حاجة إلى تأويل ، لاختلاف اللفظين ، ونقل عن الكوفيين [٥] ،

---

(١) سورة يوسف ، الآية : ١٠٩.

(٢) الكتاب ١ / ٢٠٤ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٥٠٥ : " وذهب الفارسي وأبو الكرم بن الدباس وغيرهما : إلى أن إضافة الاسم إلى صفته غير محضة ، فلا تتعرف ، وحكى هذا عن الأستاذ أبي علي ، وذهب غيرهم : إلى أنها محضة ،وإلى هذين القسمين قسم الناس الإضافة ، وهما : محضة ، وغير محضة ، وذهب ابن مالك: إلى أنَّ هذه الإضافة شبيهة بـالمحضـة ، ولا أعـلم لـه سلـفاً في ذلك ، ومثـال ذلك : صـلاة الأولى، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، وبقلة الحمقاء ، وحبة الحضراء ، وليلة القمراء ، ويوم الأول وساعة الأولى ، وليلة الأولى ، وباب الحديد ، فهذه كلها أصلها : الصلاة الأولى ، وكذلك باقيها ، هي قبل الإضافة كموصوف وصفته " .

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٣٠ ، وينظر : (ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ ،والدر المصون ٤ / ٦٠) .

(٥) الإنصاف ٢ / ٤٣٦ .

وقال الجمهور (١) : لابد من التأويل ، ثم قال الأكثرون ، هو على حذف الموصوف : أي صلاة الساعة الأولى . أي من الزوال ،ومسجد الوقت الجامع ، ودار الحياة الآخرة وقيل (٢) : الأول يراد به المسمى، والثاني الاسم ، أي : الصلاة التي تسمى بالأولى . (وكذا إضافة المسمى إلى الاسم) ، نحو : «جاءني سعيد كرز » ، وشهر رمضان ،ويوم الخميس، أي: مسمى كرز ، وكذ الباقي ، وإنما أولو الأول: بالمسمى ، والثاني : بالاسم ، لأن الثاني أعرف من الأول ، أو أخص وضعاً ، وغير المصنف يرى : أن إضافته محضة (والصفة إلى الموصوف) نحو قولهم : سَحْقُ عَمَامة (٣) ، وَجَرْدُ(٣) قطيفه ، أي : عِمَامة سَحْقٌ ، وَقَطِيفَةٌ جَرْدٌ ، وقوله :

{٨٣٢} إنَّـا مُحيُّوكِ يَـاسلمى فَحَيِّنَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فاسْقِينَا (٤)

أي: النـاس الكرام ، قـال ابن عصفـور (٥) ، والإضافة في هذا غير محضة ، وقال غيره (٦) : محضـة ، وقول المصنف (٧) ثالث ، ولاينـقاس : لايـقال في " جاءنـي زَيْدٌ الظَّرِيفُ : ظريـفُ زَيْدٍ، (والموصـوف إلى القائـم مقـام الوصف) . كقولهم (٦) في " زيد " الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم: "زيد الخير" زيدُ الخيلِ. أي: صاحب الخيل ، لأنـه كان صاحـب خيـل كريمـة، وقوله :

(١) ينظر : (الإيضاح العضدي ١ / ٢٨٣ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٦ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ ، والدر المصون ٤ / ٦٠٠، والهمع ٤ / ٢٧٥ - ٢٧٦) .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٢٤٢ ، وسحق بمعنى : باليه ، وانظر أوضح المسالك ومصباح السالك٣/ ٩٢ .

(٤) من البسيط ، للمرقش الأكبر ،
والشاهد فيه قوله : (كرام الناس) على إضافة الصفة إلى الأسم . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣١ ، المساعد ٢ / ٣٣٤ ، شعراء النصرانية ٢٨٦ ومصباح السالك ٣ / ٩٢ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٧ ، المفضليات ٤٣٠ ، البيان والتبيين ٢/ ٣٣٧ ، الحماسة ١/ ٩٧ ، عيون الأخبار ١/ ١٨٩ .

(٥) انظر المقرب ١ / ٢١٣ ، والشرح الكبير ٢/ ٧١ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٧ .

[٨٣٣] فَإِنَّ قُرَيْشَ الحَقِّ لَم تَتْبَعِ الهَوَىَ ... وَلَـن يَقْبَلُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لائِمِ[١]

أي : قريشاً أصحاب الحق . (والمؤكَّد إلى المؤكَّد) كـ " حينئذ " ويومئذ ، وقوله :

[٨٣٤] فَقُلْتُ : انجُوا عَنْهَا نَجا الجِلدِ إِنَّهُ ... سَيُرْضِيكُما مِنها سَنَامٌ وَغَارِبُهُ[٢]

يقال : نجوت جِلد البعير عنه وأنْجَيْتُه سَلَخْتُه ، لأن « النجا » بالقصر : وهو : الجلد ، فكأنه قال : الجلد الجلد ، فأضاف المؤكَّد إلى المؤكَّد ، (والملغي إلى المعتبر) ، كقولهم : « جَاءَنِي آلُ زَيْدٍ » ، وَ « لَقِيتُ مِنْه أَخَا المَوتِ » ، أي : الموتِ ، ومنه عند الفارسي[٣] ﴿كَمَن مَثَلُه فِي الظُّلُمَاتِ﴾[٤] أي: كمن هو في الظمات ،و ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَا المُتَّقُونَ فِيها أَنْهارٌ ﴾ [٥] ، أي : الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار ، (والمعتبر إلى الملغي) ومعنى كونه ملغياً : أنه لايعتد به إلا كما يعتد بالحرف الزائد الموكَّد ، ومنه قوله الحطيئة .

[٨٣٥] وَلَوْ بَلَغَتْ عواَّ السَّمَاكِ قَبِيلَةٌ ... لَزَادَتْ عَلَيْها نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ[٦]

وحاصل ماذكره من الشبيهة بالمحضة سبعة أنواع :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه . والشاهد وضحه الشارح انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٢ ، المساعد ٣٣٤ .

(٢) من ، قاله أبو الجراح ، وقال الصاغان أبو العمر الكلابي وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا إنها مزولة فقال معتذرٌ لهما : أي نجوا عن الناقة من نجوت جلد البعير إذا سلخته وكذلك أنجيته .
والشاهد : في (نجا الجلد) حيث أضاف المذكر إلى المؤكد ، لأن النجا مقصور هو الجلد ، ط : حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٢٤٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٤ ، وانظر حاشية الصبان ٢ / ٢٤٣ .

(٤) سورة الأنعام آية : ١٢٢ .

(٥) سورة محمد آية : ١٥ .

(١٦) من الكامل : شرح ابن مالك ٣/ ٢٣٥، وإرتشاف الضرب ٢ / ٥٠٨ .ورواية الديوان ص :١٤٠ دون السماء بدل عواَّ السماك وتغلت بدل : تعلت .

إضافة الموصوف إلى الصفة ، وعكسه ، والإسم إلى المسمى ، والموصوف إلى القائم مقام الوقف ، والمؤكَّد إلى التأكيد ، والملغي إلى المغتبر ، وعكسه .

فصْــــل

(لايتقدم [١] على مضافٍ معمولُ مضافٍ إليه) ، فلا يقال في : « جَاءَنِي غُلَامُ مُكْرِمٍ زيداً » : جَاءَنِي زَيْداً غُلَامُ مُكْرِمٍ ؛ لأن المضاف إليه كصلة الموصول[٢] ، فلا يتقدم معموله على المضاف ، كما لايتقدم معمول الصلة على الموصول ، (إلا على « غير ») حال كونه (مراداً به نفي) ، إذا كان مضافاً، فإنه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس «غير » ، كما يجوز أن يتقدم معمول المنفي بـ « لن ، ولم ، ولا » ، ومن شواهد ذلك قوله :

{٨٣٦} فَتىً هُـو حَقـاً غيـر مُلْغٍ تَوَلَّــهُ ‌ ‌ ‌ ‌ وَلَاتَتَّخِـذ يَـوْمـاً سِـواهُ خَلِيــلاً [٣]

وقوله :

{٨٣٧} إِنْ امْرأً خَصَّنِي عَمْداً مَـودَّتَـهُ ‌ ‌ ‌ ‌ عَلَى التَّـنَائِـي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ [٤]

والأصل : غير ملغ حقاً ، وغير مكفور عندي ، والصحيح عند المغاربة : المنع مطلقاً [٥] ؛ ولو لم يرد بغيرْ نفيٌ امتنع التقديم عليها اتفاقاً ، فلا يجوز في : « أَكْرِمِ الْقَوْمَ غَيْرَ شَاتِمٍ زَيْداً » ، تقديم «زيداً » على «غير شاتم » / ، (خلافاً للكسائي[٦] في جواز : أنتَ أَخَانَا أَوَّلُ ضَارِبٍ) ، بمعنى : أنتَ أَوَّلُ ضَارِبٍ أَخَانَا ، حكاه عنه ثعلب [٧] ، والصحيح المنع [٧] . /٤٧٩/

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٢٣٦ : « لايقدم » وكذا المساعد والسلسيلي .
(٢) في الأصل : كصلة المضاف .
(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٦ ، الهمع ٤ / ٢٧٨ ، المغني ٢/ ٧٥٢ ، السلسيلي ٢ / ٧٠٦ .
(٤) من البسيط ، لأبي زبيد الطائي ، الكتاب ٢ / ١٣٤ ، الإنصاف ١ / ٤٠٤ ، لمغني ٢ / ٧٥٢ ، ابن يعيش ٨/ ٦٥ ، الهمع ٤ / ٢٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٦ .
(٥) انظر الارتشاف ٢ / ٥٠٩ .
(٦) الارتشاف ٢ / ٥١٠ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٦ .

(ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه) ، جوازاً (إن صح الاستغناء به) ، عن المضاف ، (وكان المضاف بعضه) ، أي : بعض المضاف إليه ، وتحته صورتان : أن يكون بعضاً للمؤنث ، وهو مؤنث ، كقوله :

{٨٣٨} إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدُ أَبِي الْيَتِيمِ (١)

وبعض السينين سنة ، وهو مؤنث ، وأن يكون بعضا للمؤنث ، وهو مذكر ،كقوله :

{٨٣٩} وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (٢)

فـ « صدر » مذكر ، وهو بعض مؤنث ، (أو كبعضه) ، وتحته صورتان أيضاً : أن يكون وصفاً في المؤنث ، كقوله :

{٨٤٠} مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ (٣)

والأخرى : أن يكون وصفاً فيه ، ولكنه صالح للحذف ، والاستغناء عنه بالثاني ، كقولهم : «اجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ »(٤) ، ولو لم يصح الاستغناء عن الأول بالثاني في الصور الأربع امتنع

---

(١) من الوافر ، لجرير .
انظر : ديوانه ١ / ٢١٩ ، الكتاب ١ / ٥٢ ، والخزانة ٤ / ٢٢٠ . ابن يعيش ٥ / ٩٦ ، شرح ابن مالك ٢٣٧/٣ .

(٢) من الطويل ، للأعشى .
انظر : ديوانه ١٨٣ ، الكتاب ١ / ٥٢ ، المغني ٢ / ٥٦٧ ، المقتضب ٤ / ١٩٧ ، الهمع ٤ / ٢٧٩ .

(٣) من الطويل ، لذي الرمة ديوانه ٢ / ٧٥٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٧ ، الكتاب ١ / ٥٢ ، الأشموني ٢ / ٢٤٨ .
والشاهد فيه قوله : (تسفهت) حيث انثه أن فاعله مذكر وهو مر الرياح ، لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

(٤) الكتاب ١ / ٥٣ .

جواز التأنيث ، فيما ذكر وأشباهه ، قال الأخفش : « لاتقول العرب : قُطِعَتْ رَأْسُ هِنْدٍ »(١) ، وإن كان مذكراً بعض مؤنث لأنك لو قلت : « قُطِعَتْ هِنْدٌ » وأنت تعني رأسها ، لم يفهم ذلك من اللفظ ، وزاد الفارسي (١) صورة خامسة[لما] (٢) يجوز تأنيثه ، وهو أن يكون المضاف إلى مؤنث كله، كقول عنترة :

[٨٤١] جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ (٣)

والتأنيث في هذه الصورة أفصح منه في الصور الأربع السابقة ، وبه جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ (٤) ، ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾.(٤) .

(وقد يرد مثل ذلك في التذكير) ، فيذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف إليه إن صح الاستغناء / بالمضاف إليه عن المضاف ، وكان المضاف بعض المضاف إليه ، أو كبعضه على وزان ماتقدم ، إلا أنه قليل بالنسبة إلى ماقبله ، كقوله : / ٤٨٠/

[٨٤٢] بهجة الحُسْنِ فَاتِنٌ فَاغْضُضِ الطَّرْ فَ لِتَكْفِي(٥) صَيْدَ الظِّبَاءِ الأَسُودَا (٦)

وقول الآخر :

---

(١) المساعد ٢ / ٣٣٩ .

(٢) [ ] زيادة للسياق .

(٣) من الكامل ، من معلقته انظر الزوزني ص ١٩٦ .
والشاهد فيه قوله : (جادت) حيث أنث مع إسناده إلى لفظه كل ، لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه، انظر: المغني ١ / ٢١٧ ، العيني ٣ / ٣٠٨ ، الأشموني ٢ / ٢٤٨ ، الهمع ٤ / ٣٨٢ .

(٤) سورة آل عمران آية : ٣٠ ، ٢٥ .

(٥) في الأصل و « ب » « لِيُلْفى »

(٦) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، والشاهد فيه (فاتن) حيث ذكره لسريان التذكير من المضاف إليه. انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٣٨ .

{٨٤٣} رُؤْيَةَ الْفِكْرِ مَايَئُول لَــه الأَمْـــ ــرُ مُعِينٌ عَلى اجْتِنَابِ التَّـوانِـي (١)

فلو لم يصح الاستغناء بالمضاف إليه لم يؤنث مذكر ، ولم يذكر مؤنث ، نحو : « حَسُنَ غُلامُ هِنْدٍ ، وكَرُمَتْ أَمُّ زَيْد » زاد ابن عقيل : « وما صلح للحذف ، وليس بعضاً ، ولا كبعض ، نحو : « يَوم الْجُمعَةِ ، وذاتُ صَباحٍ » ، لم يعامل بذلك (٢) ، ولم يتعرض لذلك المرادي ، (ويضاف الشيء) إلى الشيء (بأدنى ملابسة) بينهما ، كـ « ثمرةُ الْبُسْتَانِ ، وغنم الراعي ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ (٣) ، لما كانت الْعشيةُ والضُّحَى طرفي النهار صح إضافة إحداهما إلى الأخرى .

« فصْـــل »

(لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء ، منها : مامَرَّ في الظروف) ، كـ « عند ، ولدى ، وحيث » ، وسائر ماسبق ، (والمصادر) ، كـ « سبحانَ اللَّهِ » و « بَله زَيْد » بالإضافة ، (والقسم) ، كـ« عَمْرَكَ اللَّه ، وقَعيدَكَ الله » ، وماسبق في الاستثناء ، كـ « سِوىَ ، و بَيْدَ » ، (ومنها : حُمَادَى) بضم الحاء المهملة ، (وقُصَارَى) ، بضم القاف ، ومعناهما : الغاية ، يقال : « حُمَادَاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا» ، أي : غايتُك ، و « قصارَاكَ أن تفعل » ، أي : غايةُ أَمْرِكَ وما تقتصر عليه أن تفعل ، وفي قُصَارَاك ثلاث لغات : إثبات الألفين ، فيضم القاف لاغير ، وحذفهما ، فيقال : قَصْرُ ، بفتح القاف لاغير ، وحذف الألف الثانية ، فيقال : قصَارَ ، ففي القاف ، الفتح والضم ، قاله الجوهري(٤) ،

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٨ ، الأشموني ٢ / ٢٤٨ ، المساعد ٢ / ٣٣٩ ، الهمع ٤ / ٢٨٠ .

والشاهد فيه (له الأمر) حيث ذكره لسريان التذكير من المضاف إليه .

(٢) المساعد ٢ / ٣٤٠ .

(٣) سورة النازعات آية : ٤٦ .

(٤) الصحاح ٢ / ٤٦٧ ، ٧٩٣ .

(ووحْدَ) حال كونه (لازم النصب) غالباً، ثم قال يونس: على الظرفية[1]، وأصل: «جاء زيد وحده»، أي: على وحده، فحذف الحرف فانتصب، كما في:

{٨٤٤} تَمُرُّونَ الدِّيَـارَ ... ...[2]

والأصل: على الديار، وقال سيبويه: «هو اسم وضع موضع المصدر الواقع موقع الحال[3]، وأصل/ فـ «وحد موضع و إيحاد موضع موحد الواقع حالاً، ويؤيد مذهب يونس سلامته من هذا التكلف، وقولهم: «زَيْدٌ وَحْدَهُ»، فلو لم يكن ظرفاً لم يخبر به عن الجثة، (و) لازم (الإفراد) غالباً (والتذكير) دائماً؛ لأنه مصدر، (و) لازم (إيلاء ضمير) مطابق لما قبله، تقول: «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، والزَّيْدَانِ وَحْدَهُما، والزيدُون وَحْدَهم، وهِنْدٌ وَحْدَها، ... إلى آخره، ويضاف لضمير المتكلم وحده ومع غيره، والمخاطب إفراداً وتثنية، وجمعاً تذكيراً وتأنيثاً، (وقد يجر) وحد (بـ«على») خاصة، حكى ابن سيدة: «جَلَس على وَحْدِه»[3]، و«جَلَسَتْ على وَحْدِهَا»، وحكى أبو زيد[4]: «اقْبض كُلَّ دِرْهَم عَلَى وَحْدِهِ»، (و) قد يجر (بإضافة «نسيج» و«قريع» مُكَبَّرَيْن و«جُحيش» و«عيير») مُصغَّرين، يقال في المدح: «فلان نسيجُ وَحْدِه وقَرِيع وحْدِه»، أي: منفرد بالفضل من علم، أو غيره، وأصل النسج في الثوب؛ لأن الثوب إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره، وإذا لم يكن رفيعاً عمل عل منواله سدى لعدة أثواب، ويقال في الذم: «فلان جُحَيْشُ وَحْدِه، وَعُيَيْرُ وَحْدِه»، وهو الذي يستبد برأيه، وجُحَيْش تصغير جحش، وهو ولد /٤٨١/

(١) الكتاب ١ / ٣٧٨.

(٢) من الوافر، لجرير، المغني ١/ ١٠٧، الكامل ١ / ٣٤، الخزانة ٩ / ١١٨، ابن عقيل ٢ / ١٥٠.
وتتمته ... ... ولم تعوجوا كلامُكُمُ إذاً عَلَيَّ حَرَامُ وصدره في الديوان ١ / ٢٧٨،
أتمضـون الرسومَ ولاتُحَيَّى

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٧، ٣٧٨.

(٤) المحكم ٣ / ٣٧٣.

(٥) اللسان و حـ د.

الحمار ، وعُيَيْرٌ تصغير عَيْر ، وهو الحمار ، (وربما ثني) وحد حال كونه (مضافاً إلى ضمير مثنى) قال أبو زيد في كتاب لغاته : « يقول الكلابيون : قُلْنَا ذَلك وحدينا ، وقَالَتَاهُ وَحْدَيهما » ويروى : وَحْدَنا وَوَحْدَهُما حسناً سمحاً قال ابن جني : « وجه التثنية وإن كان وحد مصدرا كان الحال ملازمة له فضارع اسم الفاعل ، واسم الفاعل يثنى » .

(ومنها : « كِلاَ » ، و « كِلتَا » ، ولايضافان إلا إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى) ، نحو : «كِلاَ الرَّجُلَيْن ، وكِلْتَا المَرأَتَيْنِ ، وكلاهما ، وكلتاهما ، وكلانا » ، قال الشاعر :

[٨٤٥] كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَـهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا (١) / /٤٨٢/

(أو معنى دون لفظ) ، كقوله :

[٨٤٦] إِنَّ لِلخَيـرِ وَلِلشَّـرِ مَـــدىً وَكِلاَ ذَلِكَ وَجـهٌ وَقَبَـلُ (٢)

فأضاف « كلا » إلى ذلك ، لأن المراد به اثنان ، فهو شبيهه بقوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾(٣) ، وذكر ابن الأنباري (٤) : أن « كلا » تضاف إلى المفرد إذا كررت ، نحو : « كلاي ، وكلاك محسنان » ، وظاهر إيراده أنها من كلام العرب ، ولم يذكر ذلك المصنف إلا في « أي » ، وماذكره المصنف من اشتراط التعريف هو طريقة البصريين ، وقال الكوفيون : يضافان إلى النكرة

---

(١) من الطويل ، لعبد الله بن جعفر ، يخاطب الحسين ، المغني ١ / ٢٢٤ ، الارتشاف ٢ / ٥١١ ، الأشموني ٢/ ١٩٦ ، وفي اللسان (غ ن ا) نسب للمغيرة بن حبناء .
والشاهد فيه قوله : (كلانا) على لزوم إضافة كلا وكلتا إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى .

(٢) من الرمل ، لعبد الله بن الزبعري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٠ ، المقرب ١ / ٢١١ ، ابن يعيش ٣ / ٢ ، المساعد ٢ / ٣٤٣ ، الهمع ٤ / ٢٨٣ .

(٣) سورة البقرة آية : ٦٨ .

(٤) المساعد ٢ / ٣٤٣ .

المحدودة (١)، نحو : « كِلاَ رَجُلَيْن عِنْدَك قَائِمٌ » ، وسمع من كلام العرب : « كلتا جاريتين مقطوعه يدها »(٢) ، أي : لاتغزل ، ولايعرف البصريون هذا ، (وقد تفرق)(٣) المثناة (بالعطف) بالواو خاصة (اضطراراً) ، كقوله :

{٨٤٧} كِلاَ أخِي ، وخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً ... فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الملمات (٤)

(ومنها : «ذو») الصاحبية (وفروعه) ، وهي : « ذوا » ، و « ذووا » و « ذات » و« ذواتا » و«ذوات » ، (ولا يضفن) غالباً (إلا إلى اسم جنس ظاهر)، نحو : «ذو علم ، وذات حُسْنٍ»، وكذا الباقي ، وستأتي إضافته إلى علم ، وخرج بالاسم الفعل ، وسيأتي أنها تضاف للفعل إذا كان مؤولاً بالاسم، نحو قولهم: «اذْهب بِذِي تَسْلَم»(٥) ، وخرج بالظاهر المضمر، وفيه خلاف(٦)، فقيل: يجوز مطلقاً ، وقيل: يختص الجواز بالشعر ، والمراد باسم الجنس هنا قسيم الصفة ، فلا يقال: ذو عالم ، إذ لافائدة لـ «ذو» حينئذ ؛ لأن وضعها للتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، فإذا كان مابعدها وصفاً ،كـ «عالم» ونحوه، لم يكن لها فائدة ، وأما قراءة ابن مسعود (٧): ﴿وَفَوْقَ كُل ذِي عَالِمٍ﴾ (٨)

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٧١ .

(٢) الأشموني ٢ / ٢٦٠ .

(٣) في المساعد : تقرن .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (كلا أخي وخليل) أن كلاً أضيف إلى كلمتين ، وهو من الضرورة النادرة . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٤١ ، المغني ١ / ٢٢٣ ، المساعد ٢ / ٣٤٤ ، الأشموني ٢ / ٢٦٠ ، شح الكافية الشافية ٢ / ٩٣١ ، الهمع ٤ / ٢٨٣ ..

(٥) الكتاب ٣ / ١١٨ .

(٦) « المنقول في كتب المتأخرين أنه لايضاف إلى مضمر إلاّ في شعر ، وقال ابن إصبع : منع الكسائي إضافة ذي بمعنى صاحب إلى المضمر، وتبعه النحاس ، والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء » انظر الارتشاف ٢/ ٥١٢.

(٧) البحر المحيط ٥ / ٣٣٣ .

(٨) سورة يوسف آية : ٧٦ .

فيجوز فيه ، كون ذي زائدة ، وكون عالم مصدراً ، فيتحد مع قراءة الجماعة ، (وكذا « أولو » و«أولات ») ، يلزمان الإضافة أيضاً إلى اسم جنس ظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ ومايذَّكر إلاَّ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾(١) ، ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ ﴾ (٢) ، (وقد تضاف « ذو » إلى علم وجوباً ، إن قرنا) ، أي: « ذو » والعلم (وضعاً)، كقولهم : ذو الكلاع ، وذو سَلْمٍ (٣) وذو يزن » وغير ذلك من الأعلام المصدرة بـ « ذو » ، / (وإلاَّ) يقترن « ذو » والعلم وضعاً ، (فجوازاً) ، تكون إضافة «ذو» / ٤٨٣/ إلى العلم ، كقولهم في : « قطري ، وعمرو ، وتبوك » : ذو قطري ، وذو عمري ، وذو تبوك ، وما أضيف وجوباً ، وما أضيف جوازاً ، (كلاهما مسموع) ، يقتصر فيه على الوارد عن العرب ، وفي كلام الفراء مايقتضي أنه يجوز القياس على : ذي قطري ، (والغالب في « ذي » الجواز الإلغاء) ، فلا ينظر إلى معنى « ذي » ، بل تكون مثلها في قولهم : « ذو صباح » ، فلا يعتد به ، إذا جعل من باب إضافة المسمى إلى الاسم ، ومن غير الغالب ماوجد مكتوباً على حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام : « أَنَا ذَو بَكَّةَ »(٤) ، أي صاحب بَكَّة (وربما أضيف جمعه إلى ضمير غائب) ، أنشد الأصمعي :

[٨٤٨] إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعْـــ روفَ فِي النَّاسِ ذَوُوه (٥)

(أو مخاطب) ، كقول الأحوص :

---

(١) سورة الزمر آية : ٩ .

(٢) سورة الطلاق آية : ٦ .

(٣) في الأصل و « ب » : ذو سليم - تحريف .

(٤) في المساعد والسلسيلي : مكة ، وفي شرح ابن مالك : بكة .

(٥) من مجزوء الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ذووه) حيث أضاف « ذوو » إلى المضمر ، وهو قليل ، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٤٢ ، المساعد ٢ / ٣٤٦ ، الهمع ٤ / ٢٨٤ ، ابن يعيش ١ / ٥٣ ، الارتشاف ٢ / ٥١٢ .

{٨٤٩} وَإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلاً مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قِدْماً مِنْ ذَوِيكَ الأَفَاضِلِ [١]

(ولازمتها) ، أي : الإضافة (معنى لالفظاً أسماء) ، يجوز حذف ماتضاف إليه وتبقى مضافة في المعنى ، (كـ « قبل » و « بعد ») ، إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه . كقوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [٢] ، أي : من قبل الغلب ، ومن بعده ، فـ « قبل ، وبعد » هنا مضافان مَعْنى لاَ لَفظا .

(و كـ « آل » ، بمعنى : أهل) ، فإنه يستعمل مقطوعاً عن الإضافة على قلة ، ومضافاً لفظاً ، وقد اجتمعا في قول عبد المطلب :

{٨٥٠} نَحَنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلْدتِنَا لَم نَزَلْ آلا عَلَى عَهْدِ إِرَمْ [٣]

أراد : لم نزل آل اللَّه ، فحذف المضاف إليه ونونه ، واختلف في أصله ، فقال سيبويه : «أصله: أهل ، أُبْدلَت الهاء همزة ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً إبدالاً لازماً ، لاجتماع الهمزتين ، بدليل تصغيره على « أهيل » ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وقال الكسائي : « أصله : أَوَل ، قُلِبَتْ الواو ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها من: آل يَؤُل، بدليل تصغيره على «أويل» ، قال أبو حيان: «والصحيح أن أصله : أول »[٤] ، وأن آلاً وأهلا ليسا بمعنى ، وأن أهيلا / ليس تصغير آل ، بل /٤٨١/

---

(١) من الطويل ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٤٢ ، الهمع ٤ / ٢٨٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٨ ، السلسيلي ٢ / ٧١١ .
والشاهد فيه قوله : (ذويك) كالسابق .

(٢) سورة الروم آية : ٤ .

(٣) من الرمل .
والشاهد فيه : ما وضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٤٣ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٥٥ ، المساعد ٢ / ٣٤٧ ، الهمع ٤ / ٢٨٥ ، الارتشاف ٢ / ٥١٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥١٥ .

تصغير « أهل » ، وقيده « آل » بمعنى : أهل ، احترازاً عن « آل » بمعنى : السراب ، وبمعنى : الشخص ، وبمعنى : عمود الخيمة ، وبمعنى : الحربة التي يصاد بها السمك ، وغير ذلك ، (ولايضاف) « آل» بمعنى : أهل ، (غالباً إلا إلى علم من يعقل) ، ممن هو ذو خطر ، نحو : «آلُ مُحَمَّد ، وآلُ إبراهيم » ، ولو قال : علم من يَعْلَم ، ليشمل آل الله لكان حسناً ، ومن غير الغالب إضافته إلى ضمير ، واسم جنس ، كقول عبد المطلب :

[٨٥١] وانْـصُـر عَـلى آلِ الصَّـلِـيـــــب وَعَابِدِيـه اليَـوْمَ آلَكْ [(١)]

وإلى علم مالا يعقل ، كقوله :

[٨٥٢] مِنَ الْجُرُدِ مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلاَ حِقٍ تُذَكِّرنـا أَوْتَارنَا حينَ تَصْهَلُ [(٢)]

والوجيه ، ولاحق : علما فرسين : ومنع الكسائي والنحاس[(٣)] إضافته إلى المضمر ، وأجازها آخرون ، (وكـ « كل ») ، حال كونه (غير واقع توكيداً ، أو نعتاً) ، فإنه يلزم الإضافة معنى لالفظاً، فمن استعماله مضافاً لفظاً ، ﴿ وَكُلُّهم آتيه ﴾ [(٤)] ، ومن استعماله مضافاً معنى : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْه دَاخِرِينَ ﴾ [(٥)] ، فلو وقعت « كل » توكيداً ، أو نعتاً لزمت الإضافة لفظاً ومعنى على الأصح

---

(١) من مجزوء الكامل ، الروض الأنف ١ / ٧٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٤ ، الهمع ٤ / ٢٨٦ ، المساعد ٢ / ٣٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٧١٢ .
والشاهد فيه قوله : (آلَكْ) حيث أضاف « آل » إلى الضمير فهو من غير الغالب . .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٤ ، المساعد ٢ / ٣٤٨ ، الهمع ٤ / ٢٨٦ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٥١٥ .

(٤) سورة مريم آية : ٩٥ .

(٥) سورة النمل آية : ٣٤ .

فيهما ، نحو : ﴿ فَسَجد الملائكةُ كلُّهم ﴾ [١] ، و « أكلت شاةً كل شاةٍ » ، - وسيأتي مذهب الفراء في المؤكد في بابه - .

(وهو) ، أي : كل ، (عند التجرد) من الإضافة لفظاً ، (منوي الإضافة) معنى ، وهذا الحكم مستفاد من صدر الفصل ، ولكنه ذكره توطئة ، لقوله : (فلا يدخل عليه « أل ») ، لئلا يجمع بين « أل » والإضافة ، ولو قال : ولِملاَ زَمَتِها الإضافةَ معنى لم يجز دخول « أَلْ » عليها ، خلافاً لبعضهم ؛ لأفاد حكاية الخلاف ، وسلم من التكرار ، (وشذ تنكيره وانتصابه حالاً) ، كقولهم : «مَرَرْتُ بهم كُلاًّ » ، وبِهِ استدل الفارسي[٢] على تنكيره ، ورد : بشذوذه ، وأما « ﴿ إنَّا كُلاًّ فيهَا﴾ [٣] ، فـ « كُلاًّ » بدل من اسم « إن » ، لاحال من ضمير الظرف ، (ويتعين اعتبارالمعنى فيما له من ضمير وغيره ، إن أضيف إلى نكرة) ، نحو : « كُلُّ رَجُلٍ جَاءَكَ مُكْرَمٌ ، وكُلُّ رَجُلَين جَاءاك مُكْرَمَانِ ، وكل رِجَال جَاءُوكَ مُكْرَمُون ، وكُلُّ امْرأة جَاءَتْكَ مُكْرَمةٌ ، وكلُّ امرأتين جَاءَتَاك مُكْرمتَان ، وكُلُّ نسَاء جِئْنَكَ مُكْرَماتٌ » ، / قال الله تعالى : ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حَافظٌ ﴾ [٤] ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائقةُ المَوْتِ ﴾ [٥] ، (وإنْ أضيف إلى معرفة) لفظاً ، أو نية (فوجهان) ، اعتبار اللفظ ، واعتبار المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكلَتِه﴾ [٦] ، ﴿وكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [٧] ، ﴿وكُلُّهم آتيه يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ [٨] ، ومن مثل النحاة : «كلهم يموتون » ، والمسموع في المضاف إلى معرفة لفظاً /٤٨٤/

---

(١) سورة الحجر آية : ٣٠ .

(٢) ذكر المرادي رأي الفارسي وردّه ، انظر شرحه على الألفية ٢ / ٢٥٧ .

(٣) سورة غافر آية : ٤٨ .

(٤) سورة الطارق آية : ٤ .

(٥) سورة الأنبياء آية : ٣٥ .

(٦) سورة الاسراء آية : ٨٤ .

(٧) سورة النمل آية : ٨٧ .

(٨) سورة مريم آية : ٩٥ .

مراعاة اللفظ ، وهو الإفراد ، كما مر من قوله تعالى : ﴿ وكلهم آتيه ﴾ [١] ، ولا يكاد يوجد من لسان العرب : « كلهم يقومون ، وكلهن قائمات » ، وإن وجد في تمثيل كثير من النحاة ، قاله المرادي ، (وإفراد ما لـ « كلا » و « كلتا ») ، من ضمير ، وغيره ، (أجود من تثنيته) ، وقد اجتمع الإفراد والتثنية في قوله :

[٨٥٣] كِلاَهُما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيهِمَا رَابِي [٢]

وقال تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٣] ، وقال الشاعر :

[٨٥٤] فِي كِلْت رِجْلَيْها سُلاَمَى وَاحِدَهْ ... كِلْتَاهُما قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ [٤]

(ويتعين) الإفراد (في ، نحو : كلانا كفيلُ صاحبه) ، لأنه لو قيل : كفيلا بالتثنيه ، لزم الجمع بين تثنيته وإفراد في خبر واحد ، وفي الإفراد السلامة من ذلك ، فكان متعيناً ، وضابط تعين الإفراد : أن يكون كل منهما محكوماً عليه بحكم الآخر ، بالنسبة إليه لا إلى ثالث ، كقوله :

[مكرر] كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِياَ [٥]

---

(١) سورة مريم آية : ٩٥ .

(٢) من البسيط ، للفرزدق ، النوادر ص ٤٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٥ ، الخصائص ٢ / ٤٢١ ، العيني ١ / ١٥٧ ، الخزانة ٣ / ٩٦ ، المغني ١ / ٢٢٤ .
والشاهد فيه : (أطلعا ، رابي) حيث اجتمع الإفراد والتثنية لضمير « كلا » .

(٣) سورة الكهف آية : ٣٣ .

(٤) رجز ، أنشده الفراء لبعض العرب .
والشاهد فيه قوله : (قرنت) على أن إفراد مالكلا أجود من تثنيته . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٢ ، الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٢١ ، الخزانة ١ / ١٢٩ ، المساعد ٢ / ٣٥٠ ، الإنصاف ٢ / ٤٣٩ ، .
والسلامي : عظم في فرسن البعير ، والفرسن للبعير بمنزلة الحافر للفرس .

(٥) سبق برقم [٨٤٦] .

ومثله في تعين الإفراد ، : « كلاهما يحب الآخر » ، و «كلتاهما مكرمة الأخرى » .

« فصـــــل »

(ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى ، إن نوي تنكيره) ، كقوله :

[٨٥٥] فَسَاغَ لِي الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبْـلاً أَكَـادُ أُغَصُّ بـالْمَـاءِ الحَمِيـمِ [1]

وقوله :

[٨٥٦] ونحنُ قَتَلْنَـا الأُسْـدَ أُسْـدَ شَنُوْءَةٍ فَما شَرِبُوا بَعْد عَلَى لَذَّةٍ خَمْراً [2]

الرواية : بنصب « قبلا » في البيت الأول ، وهو مختار الخليل[3] وأصحابه ، وبرفع « بعد » في البيت الثاني ، وهو مختار سيبويه[4] وأصحابه ، وكقراءة بعضهم [5] : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ [6] بالجر والتنوين ، أي : أولاً ، وآخراً ، (أو) نوي (لفظ المضاف إليه) ، كقوله :

[٨٥٧] وَمِن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَما عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْه الْعَوَاطِفُ [7]

---

(١) من الوافر ، لعبد الله بن يعرب ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٠ ، ابن يعيش ٤ / ٨٨ ، الخزانة ١ / ٤٢٩ .

والشاهد فيه قوله : (قبلاً) على نصبها على الظرفية وتؤنث لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، الهمع ٣ / ١٩٢ ، شذور الذهب : ١٠٥ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٩٩ .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٩٩ : « كما أن قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصب وجرٍّ ، ولفظهما مرفوع » .

(٥) هي قراءة أبي السماك ، والجحدري ، وعون العقيلي ، انظر البحر المحيط ٧ / ١٦٢ .

(٦) سورة الروم آية : ٤ .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح لتسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٨ ، العيني ٣ / ٤٣٤ ، الأشموني ٣ / ٢٠٣ ، الهمع ٣ / ١٩٥ ، السلسيلي ٢ / ٧١٤ .

الرواية بكسر اللام ، وحذف التنوين للإضافة المقدرة ، (أو عوض منه تنوين) ، نحو : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ (١) و ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ (٢) ، و « يومئذ ، وحينئذ » ، / (أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف) ،كقول الراجز : /٤٨٦/

[٨٥٨] قَبْلَ وَبَعْدَ كلِّ قولٍ يُغْتَنَم حَمْدُ الإلَه البَرِّ وَهَّابِ النِّعَمْ (٣)

فعطف على المضاف وهو « قبل » اسم وهو « بعد » ، عامل في « كُلِّ » الجر ، وهو « مثل » المحذوف من « قبل » ، والأصل : قَبْلَ كُلِّ قَولٍ ، وبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ . وعبر بـ « عامل » ، دون مضاف؛ ليدخل ما المعطوف غير مضاف ، نحو : « إنَّ أَحَدَكم لَيُفْتَنُ فِي قَبْرِه مثل ، أو قريباً من فتنة الدجال »(٤) ، أي : مثل فتنة ، (لم يتغير الحكم) ، الذي كان عليه ، من إعراب ، أو بناء ، فما كان معرباً فهو على إعرابه ، كـ « قبل ، وبعد » ، وما كان مبنياً فهو على بنائه ، كـ « إذ » في : «حينئذ ويومئذ » ، وإنما كسرت ذالها لالتقائها ساكنة مع التنوين ، وقول الأخفش (٥) : « الكسرة إعراب ؛ لأن البناء كان للإضافة ، فيزول بزوالها » ، مردود بقول بعض العرب : « يوْمَئِذاً » بالفتح والتنوين ، ويقول بعض العرب : « كَانَ ذَلِكَ إذٍ » ، بالكسر والتنوين بلا إضافة ، (وكذا لو عكس هذا الآخر) - بكسر الخاء - بأن يعطف مضاف قد حذف ما أضيف إليه ، لتقدم اسم عامل في « مثل » المحذوف ، لم يتغير الحكم ، كقول أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه : « غزوتُ مَعَ رَسُولِ اللّه صلى الله عليه وسلم سَبعَ غَزَوات ، أَوْ ثَماني »(٦) ، ضبطه الحفاظ في صحيح البخاري ، بفتح الياء

---

(١) سورة النمل آية : ٨٧ .

(٢) سورة الإسراء آية : ١١٠ .

(٣) لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٧ ، المساعد ٢ / ٤٠٦ ، الارتشاف ٢ / ٥١٧ .

(٤) مسند الإمام أحمد ٥ / ٥٧٨ .

(٥) المساعد ٢ / ٣٥٢ .

(٦) البخاري ٢ / ٨١ .

دون تنوين ، والأصل ، أو ثماني غزوات : وكقوله :

|مكرر| خَمْسُ ذُودٍ أوْ سِتٌّ عُوِّضْتُ مِنْها مائةً غَير أبْكُرٍ وإفَـالِ (١)

فهذا ونحوه عكس (٢) :

قَبْلَ وبَعْد كُلِّ قَوْلٍ ... ...

لكنه قليل ، ولقلته أخره عن قوله : (لم يتغير الحكم) ، (وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوين ، ولا العطف بني المضاف على الضم ، إن لم يشابه ما لاتلزمه الإضافة معنى) ، نحو : ﴿ لِلَّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (٣) ، و « إبدأ بهذا أَوَّلُ ، وخذ هذا حَسْبُ» فهذه ونحوها مقطوعة عن الإضافة لفظاً ، مضافة معنى ، ولفظ المضاف إليه غير منوي ، وعلة بنائها(٤) لأنها أشبهت حرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ مابعدها ، أو في تعلقها بما بعدها مَعْنىً ، وكانت حركة بنائها الضم ، ليخالف حال إضافتها لفظاً ، وتسمى والحالة هذه غايات ؛ لأنها صارت / بحذف ماتضاف إليه ينتهي عندها ، وخرج بقوله : (إن لم يشابه . . .) إلى آخره ، ما /٤٨٧/ كان من اللازم الإضافة معنى يشبهه الأسماء التامة الدلالة بقبول التصغير ، والتثنية ، والجمع ، كـ«ثُلُثٍ ورُبْعٍ » ، فلا تتأثر بالقطع عن الإضافة ، نويت أم لم تنو .

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٠ ، السلسيلي ٢ / ٧١٥ .
والشاهد فيه قوله : (أوست) حيث حذف المضاف إليه وبقي المضاف على هيئته التي كان عليها ، قبل الحذف . وفي الأصل : جُرِدٍ بدل : زودٍ .

(٢) سبق تخريجه برقم [٨٥٨]

(٣) سورة الروم آية : ٤ .

(٤) في « ب » : لأنها .

" فصـــل "

(تضاف أسماء الزمان المبهمة) ، كـ « حين ، ومدة ، ووقت ، وزمن » ، مما لا يختص بوجه ، وكـ « نهار ، وصباح ، ومساء ، وغداة ، وعشية » ، مما يختص بوجه دون وجه ، وخرج / بالمختص بتعريف ، أو غيره ، (غير المحدودة) ، والمراد بالمحدودة : مادل على عدد دلالة صريحة ، كـ«يومين ، وأسبوع ، وشهر » ، قال في الشرح : « واحْتَرَزْتُ بالصريحة من دلالة النهار على اثني عشرة ساعة ، فإن ذلك لايستحضر بذكر النهار ، كاستحضار عددأيام الأسبوع بذكر الأسبوع ، فلا يضاف الأسبوع والشهر ، ومثنى اليوم ، والليلة إلى الجمل ، ويضاف (إلى الجمل) « زمن ، وأزمان، ويوم ، وأيام ، وليلة ، وليال ، وعَصْر ، وأعصار »[1] (فتبنى وجوباً إن لزمت) أسماء الزمان (الإضافة) ،كـ « إذ ، وإذا » ، وهما الأصل في إضافة أسماء الزمان إلى الجمل ، فلا يضاف إليها إلا ما ساواهما في الإبهام ، أو قاربهما ، (و) تبنى (جوازاً راجحاً إن لم تلزم) الإضافة ، كـ«يوم ، وحين » ، (وصدرت الجملة) المضاف إليها (بفعل مبني) ، أصالة ، كقوله :

[٨٦٠] عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ[2]

أو عارضاً ، كقوله :

[٨٦١] لأَجْتَذِبَنَّ عَنْهُنَّ قَلْبِي تَحلُّماً عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ[3]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٣ .

(٢) من الطويل ، للنابغة الذبياني ، ديوانه ص ٣٢ ، الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، الإنصاف ١ / ٥٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ٦٨ ، ابن يعيش ٣ / ١٦ .
والشاهد فيه قوله : (حين عاتبت) على بناء « حين » مكتسبه مما أضيف إليه . الخزانة ٦ / ٥٥٠ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٥ ، العيني ٣ / ٤١٠ ، المساعد ٣/ ٣٥٥ ، الدرر ١ / ١٨٧ .، والخزانة ٦ / ٥٥٠ .
والشاهد فيه قوله : (حينَ يستصبِيْنَ) على بناء حين على الفتح مكتسبه مما أضيف إليه .

(فإن صدرت) الجملة المضاف إليها (باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق) ، من البصريين والكوفيين [١] ، (و) جاز (البناء) عند الكوفيين ، (خلافاً للبصريين) ، فإنهم يوجبون الإعراب ، وهذا بحسب الظاهر ينافي قوله أولاً (جاز الإعراب باتفاق) ، والصحيح مذهب الكوفيين [٢] ؛ لوردو السماع به ، كقوله :

|٨٦٢| تَذكَّرَ مَا تَذكَّر مِـنْ سُلَيْمى   عَلَى حِينَ التواصلُ غَيـر دَانِ [٣] / /٤٨٨/

وقوله :

|٨٦٣| أَلَمْ تَعلَمِي يَاعَمْركِ اللّهُ أَنَّني   كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكرامُ قَلِيلُ [٤]

الرواية بفتح « حين » في البيتين ، وقوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ [٥] . ﴿ يَوْمَ لاَتَمْلِكُ ﴾ [٦] ، قرئ في السبعة [٧] بفتح الميم فيهما ، ورفعها ، (وإن صدرت) الجملة المضاف إليها اسم الزمان (بـ « لا التبرئة ») المحمولة على « إنَّ »في العمل ، (بقي اسمها على ما كان) عليه من بناء ، أو إعراب ، (وقد يجر ، ويرفع) فيخرج عن كونه اسمها ، وروي بالأوجه الثلاثة

---

(١) المساعد ٢ / ٣٥٥ .

(٢) المغني ٢ / ٥٧٢ .

(٣) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (على حين) حيث يجوز فيه الإعراب والبناء ، ولكن البناء على الفتح أرجح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٦ ، التصريح ٢ / ٤٢ ، الدرر ١ / ١٨٧ .

(٤) من الطويل ، لمربال بن جهم المذحجي .

والشاهد فيه كالسابق ، انظر : شرح ابنمالك ٣ / ٢٥٦ ، المغني ٢ / ٥٧٢ ، المساعد ٢ / ٣٥٥ ، العيني ٣/ ٤١٢ ، .

(٥) سورة المائدة آية : ١١٩ .

(٦) سورة الانفطار آية : ١٩ .

(٧) في السبعة ٢٥٠ : « فقرأ نافع وحده : « هذا يَوْمَ ينفعُ » نصباً ، وقرأ الباقون : « هذا يومُ ينفعُ » رفعاً » .

على ماحكاه الأخفش (١) : « جئتُكَ يَوَمُ لاَ حرٌ وَلا بَرْد » ، فالفتح على تركيب « لا » مع اسمها على ماكان عليه ، والجر بإضافته إلى « يوم » ، و «لا» فاصلة بين المتضايقين ، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره : موجودان ، والجملة مضاف إليها « يوم » في حالتي الفتح والرفع ، (وإن كانت) الأداة المصدر بها الجملة المضاف إليها اسم الزمان « لا » (المحمولة على « ليس ») في العمل ، (أو « ما » أختها لم يختلف حكمها) ، بل تبقى كل من « لا ، وما » على عملها قبل الإضافة ، كقوله :

[٨٦٤] وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَذُو شَفَاعةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سوادِ بن قَارِبِ (٢)

وقوله :

[٨٦٥] تَبَدَّتْ لِقَلْبِي فانْصَرَفَتْ بِوُدِّهَــا ... عَلَى حِينَ مَـا هَـذَا بِحِينَ تَصَابِي (٣)

(ولا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلاً) ، نحو : « آتيك حين زيدٌ ذاهبٌ » ؛ لأن حين ، والحالة هذه مستقبلة المعنى ، كـ « إذا » ، و « إذا » لا تضاف إلى جملة اسمية على المعروف من مذهب سيبويه (٤) ، قال المصنف : « والصحيح جواز ذلك على

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٧ .

(٢) من الطويل ، لسواد بن قارب .
والشاهد فيه قوله : (يومَ) على أن الجملة المضاف اليها اسم الزمان إن صدرت بـ « لا » تبقى على حكمها.
انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٨ ، المساعد ٢ / ٣٥٦ ، الهمع ٣ / ٢٣١ ، الأشموني ٢ / ٢٥٦ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ماهذا بحينِ) على أن الجملة المضاف إليها اسم الزمان تبقى على حكمها وإن صدرت بـ « ما » . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٨ ، المساعد ٢ / ٣٥٦ ، الهمع ٣ / ٢٣١ ، الارتشاف ٢/ ٥٢٢.

(٤) قال سيبويه ٣/ ١١٩ : « والزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنه في معنى إذا فأضيف إلى مايضاف إليه إذ ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى إذا ، وإذا هذه لاتضاف إلاّ إلى الأفعال . »

قلة »[1] ، وهو مذهب الأخفش [2] ، مستنداً لما ظاهره الاستقبال ، والجملة اسمية ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾ [3] وقول سواد بن قارب :

[مكرر] ... ... يوم لاذو شفاعةٍ ... ...[4]

ولا دلالة فيه ، لأنه مما نزل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحققه ، فلا يلزم من جوازه جواز ذلك في المستقبل مطلقا ، ولو قال : ولا يضاف زمن غير ماض إلى جملة اسمية كان أوفى بتأدية المعنى ، (وقد تضاف « أية » بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف مجرداً) من « ما » المصدرية ، أو النافية ، كقوله :

[٨٦٦] أَلِكْنِي إلَى سَلْمَى بِآيَةِ أَوْمَأَتْ[5] بِكَفٍّ خَضِيبٍ تَحْتَ كُفَّةِ[6] مِدْرَعِ[7]

وقوله :

[٨٦٧] بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثاً كَـأَنَّ عَلَى سَنَابِكِـهَا مُدَامَـا[8]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٨ .

(٢) المساعد ٢ / ٣٥٧ .

(٣) سورة غافر آية : ١٦ .

(٤) سبق شرحه في الصفحة السابقة .

(٥) في ب : أسلمت أو مأت ، وشطب أسلمت ، وفي الأصل أومأت .

(٦) في المخطوطتين تحت كف مدرع - تصحيف .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بآية أومأت) على جواز إضافة آية إلى الفعل المتصرف مجروراً ، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٥٨ ، السلسيلي ٢ / ٧١٨ ، الهمع ٤ / ٢٨٨ .

(٨) من الوافر ، للأعشى .
والشاهد فيه قوله : (بآية تقدمون) كالسابق . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٩ ، ابن يعيش ٣ ١٨ ، الخزانة ٦ / ٥١٢ ، الكتاب ٣ / ١١٨ ، الهمع ٤ / ٢٨٧ ، المساعد ٢ / ٣٥٧ .

هذا مذهب سيبويه [١] ، وزعم ابن جني : أنه على تقديز « ما» المصدرية[٢] ، ويرده أمران، أحدهما : أن حذف الموصول الحرفي ، وبقاء صلته / بعيد عن القياس ، على أنه لايعرف في غير «أن » المصدرية ، والثاني : أن الفعل قد يكون مقروناً بـ « ما » النافية - كما سيأتي - والفعل المنفي بـ « ما » لايكون صلة لـ « ما » ولا لـ « أن » / (أو مقروناً بـ « ما » المصدرية) ، كقوله : /٤٨٩/

{٨٦٨} ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنّي تَميماً   بِآيَةِ مَـا يُحِبُّونَ الطَّعَـامَـا [٣]

وكون « ما » مصدرية هنا هو مذهب ابن جني ، ومذهب سيبويه ، أنها زائدة[٤] ، (أو) «ما» (النافية) ، كقوله :

{٨٦٩} أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً   بِآيَةِ مَـاكَانُوا ضِعَافاً وَلاَعُزْلاً [٥]

ويقال : ألكني إلى فلان : كن رسولي وتحمل رسالتي إليه ، وهذه اللفظة كثيرة في كلام الشعراء ، قال أبو الفتح في كتاب التمام : « وإنما أضيفت أية بمعنى العلامة إلى الفعل ، لأن العلامة مصدر ، والمصدر قريب الشبه من الظرف الزماني ، فجازت إضافتها إلى الفعل ، كما أضافوا إليه المصدر ، في قوله :

---

(١) الكتاب ٣ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) الخزانة ٦ / ٥١٢ .

(٣) من الوافر ، ليزيد بن عمرو بن الصعق .
والشاهد فيه قوله : (بآية مايحبون) على إضافة « آيه » إلى الفعل المقرون ب « ما » المصدرية ، انظر : الكتاب ٣ / ١١٨ ، الخزانة ٦ / ٥١٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٩ ، ابن يعيش ٣ / ١٨، المغني ٢ / ٤٦٩.

(٤) الكتاب ٣ / ١١٧ .

(٥) من الطويل ، لعمرو بن شأس الأسدي .
والشاهد فيه : كالسابق ، إلا أن آيه مضافة إلى الفعل المتصرف المقرو بـما النافية ، انظر : الكتاب ١ / ١٩٧ ، العيني ٣ / ٥٩٦ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٩ ، المساعد ٢ / ٣٥٨ .

|٨٧٠| لاَ يُصْعِبُ الأمْرَ إلاَّ رَيْثَ يَرْكَبُهُ ... ...[1]

وجاءت مبنية على الفتح مع الفعل ، في قول العبد :

|٨٧١| ... ... بِآيَةَ مَا جَاءَتْ إلينا تَهَادِياً[2]

كما بني الظرف ، في قوله :

|مكرر| عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ ... ...[3]

على الفتح مع الفعل » انتهى ملخصاً واحترز بقوله : (بمعنى العلامة) ، عن آية بمعنى : الجماعة ، والآية من التنزيل ، والآية بمعنى : العبرة ، (ويشاركها) ،أي : آية (في | الإضافة إلى|[4]) الفعل (المتصرف المثبت[5]« لدن ») ، كقوله :

|٨٧٢| لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمونَا وِفَاقَكُم فَلاَ يَكُ مِنكُم لِلْخِلاَفِ جُنُوحُ[6]

---

(١) صدر بيت من البسيط ، لأعشى باهله .
اللسان (ر ي ث) ، وتتمته ،وكل أمر سوى الفحشاء ، يأتمر .

(٢) عجز بيت من الطويل ، لسحيم عبد بني الحسحاس .
والشاهد فيه قوله : (بآية ما جاءت) على مجيء آية مبنيه مضافه رلى الفعل . انظر : الأمالي الشجرية ٢/ ٥٥٧ ، الأزهية ٨٥ .
وصدره : ألكني إليها عَمْرَكَ الله يافتى .

(٣) سبق برقم | ٨٦٠ | .

(٤) | | ساقط من المخطوطة مثبت في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٣ .

(٥) في المساعد : إلى المثبت المتصرف .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لدن سألتمونا) حيث أضيفت « لدن » إلى الفعل المتصرف . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٥٨ ، المغني ٢ / ٤٧٠ ، السلسيلي ٢ / ٧١٩ .

(و « ريث ») ، كقوله :

[٨٧٣] خَلِيلَيّ رِفْقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَـةً ... مِنَ العَرَصَاتِ المذْكِرَاتِ عُهُودَا [١]

و « ريث » مصدر ، راث يريث ، بمعنى : أبطأ ، يقال : رَاثَ عليَّ خَبَرُكَ رَيْثاً : أبطأ ، وفي شرح الكتاب للصفار : « المصدر المستعمل بمعنى الزمان تجوز إضافته إلى الفعل ، نحو : « أَتَيْتُكَ رَيْثَ قَامَ زَيْد » ، أي : قدر بطء قيامه »[٢] (وقد تفصل « لدن » و « الحين » بـ « أن ») ، كقوله :

[٨٧٤] ولَيتَ فَلَم تَقْطَع لَدُنْ أَنْ وَلِيتَنَا ... قَرَابَةَ ذي قُرْبَى ولاَ حَـق مُسْلِـمِ [٣]

[و][٤] كقوله :

[٨٧٥] وَجَالَتْ عَلَى وَحْشيِّها أُمُّ جَابِـرٍ ... عَلَى حِينَ أَنْ نَالُوا الرَّبِيعَ وَأَمْرَعُوا [٥] /

(و) قد يفصل (« ريث » بـ « ما ») ؛ الزائدة ، أو المصدرية ، كقوله :

[٨٧٦] بِمُحَيَّاهُ حِينَ يُلْقَى ينَالُ السول ... رَاجِيهِ رَيْثَما يَنْسَنِي [٦] /٤٩٠/

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (رَيْث أقضي) حيث أضيفت « ريث » إلى الفعل المتصرف . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المغني ٢ / ٤٧١ ، المساعد ٢ / ٣٥٩ ، الهمع ٣ / ٢١١ .

(٢) المساعد ٢ / ٣٥٩ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٥٩ ، الهمع ٣ / ٢١٨ ، الدرر ١ / ١٨٤ .
والشاهد فيه قوله : (لدن أن وليتنا) على جواز الفصل بين « لدن » وما أضيفت إليه بـ « أن » .

(٤) زيادة للسياق .

(٥) من الطويل ، لأوس بن حجر .
والشاهد فيه : كالسابق ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٥٩ ، السلسيلي ٢ / ٧١٩ ، وفيه جاءت بدل : وجالت ، وفي الديوان : ٦٠ ستّوا بدل : نالُوا .

(٦) من المديد ، لم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ريثما يتسنى) على جواز الفصل بين ريثا وما أضيفت إليه بـ « ما » . ==

(و) قد تضاف « ذو » بمعنى صاحب إلى الفعل إذا كان في تأويل الاسم ، (قالوا : اذهب بذي تسلم ، أي : بذي سلامتك) ، فـ« الباء » بمعنى « في » ، و « ذي » صفة وقت محذوف ، أي : اذهب في وقت ذي سلامة لك ، هذا قول الجمهور [(١)] ، وقال غيرهم : « ذي » موصولة ، وأعربت على لغة بعض بني طيئ [(٢)] ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه » ، وعلى التقديرين : فـ«ذي » واقعة على الزمان ، فلم تخرج عن القاعدة ، غاية مافي الباب ، أنهم حذفوا الموصوف ، وأنابوا عنه صفته ، (و) قالوا في القسم : (لابذي تسلم ما كان كذا) ، حكاه ابن السكيت[(٣)] ، فـ« لا » للإعلام من أول الأمر بأن الجواب الآتي منفي على وزان : ﴿ فَلاَ وربِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [(٤)] ، والباء متعلقة بـ« أقسم » محذوفاً ، و « ذي » بمعنى صاحب ، والمعنى : أقسم بصاحب سلامتك ، أي : من يُسلمكَ ، وهو الله تعالى ، وقالوا : لا أفعل بذي تسلم ، وبذي تسلمان ، وبذي تسْلَمُون ، وفي الإثبات أيضاً ، (ويختلف فاعلاً « اذهب » و « تسلم » بحسب المخاطب) ، فيقال : « اذهب بذي تَسْلَم ، وَاذْهَبي بِذِي تَسْلَمِينَ ، واذْهَبَا بِذِي تَسْلَمانِ ، واذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُون ، واذْهَبْن بِذِي تَسْلَمنَ » ، وإضافة « ذي » إلى الفعل ، أشذُّ من إضافة « آية » و « ريث » و « لدن » ، وإن كان في الجميع شذوذ ، (وعود ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر) ، كقوله :

{٨٧٧} وَتَسْخُن لَيْلَة لاَيَسْتَطيعُ ... نُباحاً بِـهـا الْكَلْبُ إِلاَّ هَرِيــراً [(٥)]

== انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٥٩ ، السلسيلي ٢ / ٧٢٠ ، والارتشاف ٢ / ٥٢٧ .
وفي الارتشاف والسلسيلي : ريثما يتمنى ، وفي ابن مالك والمساعد : يتسنى .

(١) الكتاب ٣ / ١١٨ .

(٢) المساعد ٢ / ٣٦٠ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٥٢٨ .

(٤) سورة النساء آية : ٦٥ .

(٥) من المتقارب ، للأعشى ، ديوانه ص ٦٩ ، الإنصاف ٢ / ٧٨٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦١ ، المساعد ٢ / ٣٦١ .

وقوله :

{٨٧٨} مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فِيهِ   وعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ [١]

وإنما عد مثل هذا نادراً ؛ لأن القياس المنع ؛ لأن الجملة المضاف إليها في تأويل مصدر ، فكما لايعود من المصدر المضاف إليه ضميرٌ على المضاف ، لايعود/ من الجملة الواقعة موقعه ، قال /٤٩١/ في الشرح : « وهذا مما خفي على أكثر النحويين ، ولذلك قال ابن السراج : « لو قلت : أعجبني يوم قمت فيه » ، امتنعت الإضافة[٢] ؛ لأن الجملة حينئذ صفة ، ولايضاف موصوف إلى صفة» انتهى[٣] ، وفصل الكوفيون [٤] فقالوا : إنْ كان الضمير قبل تمام الجملة لم يجز أن يضاف إليها ، نحو: ﴿واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [٥] ، أو آخر الجملة ، جاز أن تكون مضافة ، وأن تكون صفة ، (ويجوز في رأي الأكثر) ، من النحاة (بناء ما أضيف إلى مبني من اسم ناقص الدلالة) ، وهو الذي لاتتم دلالته على مايراد به إلا بما يضاف إليه ، كـ « غير » و « بين » و « دون » ، فإنها تبنى على الفتح إذا أضيفت إلى مبني ، وكان القياس أن تبنى مطلقاً ؛ لأنها أشبهت الحرف بعدم قبول التثنية ، والجمع ، والنعت ، والتعريف ، لكن ألغي في الإضافة لمعرب واعتبر مع المبني للمشاكلة ، فمن شواهد بناء « غير » على الفتح ، قوله :

{٨٧٩} لَم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ   حَمَامَةٌ فِي غُصونٍ ذَاتِ أَوْ قَالِ [٦]

---

(١) من الوافر ، للنابغة الجعدي ، المغني ٢ / ٦٥٦ ، المقرب ١ / ٢١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦١، المساعد ٢ / ٣٦١ .
(٢) الأصول ٢ / ١٥ بتصرف .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦١ .
(٤) المساعد ٢ / ٣٦١ .
(٥) سورة البقرة آية : ٢٨١ .
(٦) من البسيط ، لأبي قيس بن الأسلت الأوسي الإنصاف ١ / ٢٩٠ ، الخزانة ٣ / ٤٠٦ ، الشرح الكبير==

أنشده الكسائي(١) ، والضابط : أن غيرا متى وقعت موقع « إلا » تم الكلام قبلها ، أم «لا» وأضيفت إلى مبني جاز بناؤها على الفتح على لغة بعض بني أسد ، وقضاعة ، على ماحكاه الفراء عنهم (٢) ، ومن شواهد بناء « دون » على الفتح ، قوله تعالى : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ (٣) فيمن فتح نونه ، وهو في موضع رفع (٤)بالابتداء ، ومن شواهد بناء « بين » على الفتح ، قوله تعالى : ﴿لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُم ﴾ (٥) ، ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُم ﴾ (٦) ، فيمن فتح النون فيهما ، وهو في موضع رفع - في الأولى - على الفاعلية ، وفي الثانية على النيابة عن الفاعل ، (ما لم يشبه تام الدلالة) ، فإنه لايبنى إذا أضيف إلى مبني ، وذلك ، كـ « مثل » بسكون المثلثه ، فإنه وإن وافق « غيراً » ، وما معه في أن معناه لايتم إلا بمضاف إليه ، خالفها لشبهه بتام الدلالة في التصغير ، والتثنيه ، والجمع ، والاشتقاق منه ، وخالف في ذلك قوم ، منهم الزمخشري (٧) وابن عصفور (٨) ، فأجروا « مثلا » مجرى «غير»، في جواز البناء على الفتح عند الإضافة إلى مبني ، مستشهدين بقراءة / الحرميين (٩) /٤٩٢/ والصريحين وحفص. ﴿ إِنَّه لَحقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُم تَنْطِقُونَ ﴾(١٠) ، بفتح اللام على أنه نعت خبر «إن»،

== ٢/ ٣٢٨ ، الكتاب ٢ / ٣٢٩ ، ابن يعيش ٣ / ٨٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٦٩ .

والشاهد فيه قوله : (غيرَ) مبنية على الفتح للمشاكلة .

(١) المساعد ٢ / ٣٦١ .

(٢) الصحاح ٢ / ٧٧٦ .

(٣) سورة الجن آية : ١١ .

(٤) « رفع » ساقطة من الأصل .

(٥) سورة الأنعام آية : ٩٤ .

(٦) سورة سبأ آية : ٥٤ .

(٧) الكشاف ٢ / ٢٨٨ .

(٨) المساعد ٢ / ٣٦٢ .

(٩) السبعة ٦٠٩ .

(١٠) سورة الذاريات آية : ٢٣ .

وخرجها المانعون على النصب على الحال من ضمير مستكن في « حَقّ » ، وأصل حق : حاقٌّ ، وحذفت منه الألف ، كما أن أصل بَرّ : بارٌّ ، بحذف الألف .

« فصــل »

(يجوز حذف المضاف للعلم به) حال كونه ، (ملتفتاً إليه) ، فيراعى المحذوف فيماله من ضمير ، وغيره ، (ومطَّرحاً) ، فلا يراعي المحذوف في شئ من ذلك ، فالأول ، كقوله تعالى : ﴿أَوْ كَظُلُمات فِي بَحْرٍ لُجيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ (١) فإن الأصل : كذي ظلمات فحذف المضاف ، وهو «ذو » ، والتفت إليه ، فذكر ضميره ، فقال : « يغشاه » ، دون يَغْشَاها ، والثاني ،كقوله تعالى: ﴿واسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتي كُنَّا فيهَا ﴾ (٢) ، والأصل : أهل القرية ، فحذف المضاف ، وهو أهل وجعله مطرحاً ، وأعاد الضمير مؤنثاً ، اعتباراً بالقرية ، ولو التفت إلى المحذوف لقال : كنا فيه ، بالتذكير، وعدم الالتفات هو الأكثر ، لأنهم كثيراً مايجرون الأحكام على لفظ ماقام مقام المحذوف، واحترز بقوله : (للعلم به) ، عما إذا جهل معناه عند الحذف ، فإنه يمتنع حذفه إلا في ضرورة ، كقوله :

[٨٨٠] عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثُيونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَه فِي مُلْتَقى الْقَوْمِ هَوْبَرُ (٣)

يريد : ابن هوبر ، وإنما علم من غير هذا البيت ، (ويعرب بإعرابه المضاف إليه قياساً إن امتنع استبداده به) ، أي : استقلال المضاف إليه بالإعراب ، نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٤) ، أي : أهلها ،

---

(١) سورة النور آية : ٤٠ .

(٢) سورة يوسف آية : ٨٢ .

(٣) من الطويل ، لذي الرمة ، ديوانه ٢ / ٦٤٧ ، الهمع ٤ / ٢٩٠ ، المساعد ٢ / ٣٦٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٥٧٩ ، المفصل ص ١٠٤ ، الخزانة ٤ / ٣٧١ ، ابن يعيش ٣ / ٢٤ ، الارتشاف ٢ / ٢٨٥ .

(٤) سورة يوسف آية : ٨٢ .

﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (١) ، أي : حُب العجل ، فإن القرية لاتسأل ، والعجل لايشرب ، (وإلا) يمتنع استبداده به ، بل تصح النسبة إليه ، (فسماعاً) ضرورة ، كقوله :

{٨٨١} لاَ تَلُمْنِي عَتِيقُ حَسْبِي الَّذِي بِي ... إِنَّ بِي يَاعَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي (٢)

يريد : لا تلمني ابن أبي عتيق ، ومن مستحسن هذ النوع ، قوله :

{٨٨٢} فَدَقَّتْ وَجَلَّتْ واسْبَكَرَّتْ وأُكْمِلَتْ ... فَلَوْ جُنَّ إِنْسَانٌ مِنَ الْحُسْنِ جُنَّتِ (٣)

أراد: فدقت خصرها، وجلت عجيزتها ، واسبكرَّتْ / قامتها ، وأكملت محاسنها ، وعلم من /٤٩٣/ هذا ، أنَّ حذف المضاف بشرط العلم به على ضربين : قياسي ، وسماعي ، على ماصرح به المرادي ، لا أن إقامة المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب على ضربين : قياسي ، وسماعي ، كما يفهم من المتن ، فليتأمل .

(وفي قيامه) ، أي : المضاف إليه (مقامه) أي : المضاف (في التذكير والتأنيث وجهان)(٤) ، تقدما في قوله : (ملتفتاً إليه ، ومطرحاً) ، فلم يحتج إلى إعادتهما ، ولذلك لم يتعرض هنا لشرح هذه المسألة أبو حيان ، ولا المرادي ، ولا ابن عقيل ، (وقد يخلفه) ، أي : يخلف المضاف إليه المضاف (في التنكير ، إن كان المضاف) المحذوف («مثلاً ») ، فيقع نعتاً للنكرة ، وحالاً من معرفة ، نحو : «مررتُ برَجُلٍ زُهير شِعراً ، وهذا زيدٌ زُهيراً شِعْراً » ، والأصل : مثل زهير ، فحذف

---

(١) سورة البقرة آية : ٩٣ .

(٢) من الخفيف ، لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ٢٩١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٧ ، السلسيلي ٢/ ٧٢٢ ، الارتشاف ٢ / ٥٢٩ .

(٣) من الطويل ، للشنفري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٧ .

(٤) قوله : « وفي قيامه مقامه في التذكير والتأنيث وجهان » جاء في شرح ابن مالك ، وليس في المساعد والسلسيلي .

لفظ « مثل » ونوي معناه ، فجرى مجراه مانوي فيه معناه في التنكير ، (وقد يحذف مضاف ، ومضاف إليه ، ويقام ما أضيف إليه الثاني ، أو ما أضيف إليه صفة للثاني (١) محذوفة مقام ماحذف) ، فالأول ، نحو قوله تعالى : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهم كالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ ﴾ (٢) أصله – والله أعلم– : كدوران عين الذي .... ، فحذف دوران عين ، وهما مضاف ومضاف إليه ، وأقيم ما أضيف إليه الثاني ، وهو الذي مقام ماحذف ، ومثال الثاني ، قوله :

[٨٨٣] وَلاَ الْحَجَّاجُ عَيْنَيْ بِنْتِ مَـاءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَها حَذَرَ الصُّقُورِ (٣)

يريد : ولا الحجاج صاحب عين مثل عيني بنت ماء ، فحذف المضاف ، والمضاف إليه ، وصفة الثاني ، وأقام المضاف إليه صفة الثاني المحذوفة مقام ماحذف ، وكان القياس أن يقول : عينان ، بالرفع ، إلا أنه قدر نصب « صاحب » على الذم ؛ ثم حذف ، (وقد يقام مقام مضاف محذوف مضاف إلى قائم (٤) محذوف قائم مقامه رابع) ، كقوله :

[٨٨٤] أَبَيْتُنَّ إِلاَّ اصْطِيَادَ الْقُلُوبِ بِأَعْيُنِ وَجْرَة حِيناً فَحِيناً (٥)

أراد بمثل أعين ظباء وجرة ، فحذف المضاف / الأول (٦) . /٤٩٤/

---

(١) في المساعد : صفة لثاني .

(٢) سورة الأحزاب آية : ١٩ .

(٣) من الوافر لإمام بن أقوم النمري ، الكتاب ٢ / ٧٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٠١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٩ ، المساعد ٢ / ٣٦٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٣٠ .

(٤) إلى ساقطة من « ب » .

(٥) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٩ ، المساعد ٢ / ٣٦٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٣٠ ، اسلسيلي ٢ / ٧٢٣ .

(٦) بعد قوله « الأول » سقطت صفحة كاملة من الشرح .

(وبنداء) ، كقوله :

{٨٨٥} وفَاقُ كَعْبُ بُجيرٍ [مُنْقِذٌ لَكَ] مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلَكَةٍ والخُلْدِ فِي سَقَرَا [١]

أي : وفاق بجير ياكعب ، (وبنعت) [٢] ، كقوله :

{٨٨٦} نَجوتُ وقدْ بَلَّ المرادي سيْفَهُ من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ [٣]

أي : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، (وَفِعْلٍ مُلْغيٍّ) ، كقوله :

{٨٨٧} بأيِّ تَرَاهُم الأرضين حَلُّوا أألدَّبَران أم عَسَفُوا [٤] الْكِفَارَا [٥]

أراد : بأي الأرضين تراهم حلوا ، أنشده ابن السكيت [٦] ، (وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله) ، حال كونه (مفصولاً بمفعوله) ، ولا يختص ذلك بالشعر ، خلافاً لأكثر النحويين [٦] بدليل قراءة ابن عامر [٧] : ﴿ وكذلك زُيِّنَ لِكثيرٍ من المُشْرِكين قَتْلُ أولادَهم شُرَكَائِهِم ﴾ [٨] بنصب الأولاد ، وجر الشركاء ، ومن النظم ، قوله :

---

(١) من البسيط ، لبجير بن زهير ، العيني ٣ / ٤٨٩ ، الهمع ٤ / ٢٩٦ ، الدرر ٢ / ٦٧ ، الأشموني ٢ / ٢٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٣٤ .

(٢) في متن التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٢ : « ونعت » .

(٣) من الطويل ، نسب لمعاوية بن أبي سفيان ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٥ ، العيني ٣ / ٤٧٨ ، الأشموني ٢ / ٢٠٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٢٧ .

(٤) في « ب » : « عفوا » .

(٥) من الوافر ، لمجهول ، العيني ٣ / ٤٩٠ ، الأشموني ٢ / ٢٧٩ ، الهمع ٤ ٢٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٦ .

(٦) المساعد ٢ / ٣٧٢ .

(٧) السبعة ٢٧٠ ، والبحر ٤ / ٢٢٩ .

(٨) سورة الأنعام آية : ١٣٧ .

{٨٨٨} فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[(١)]

أراد : زجَّ أبي مزادة القلوص ، (وربما فصل في اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر ، أو جار ومجرور) ، فالأول : كقراءة بعض السلف [(٢)] : ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّه مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه ﴾ [(٣)] بنصب « وعده » ، وجر « رسله » ، والثاني ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « هلْ أَنْتُم تَارِكُوا لِي صَاحِبي ؟ » [(٤)] ، أي : تاركوا صاحبي لي وخرج على حذف النون ، كقراءة بعضهم [(٥)] ﴿ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾[(٦)] ، ولا إضافة حينئذ ، أو الظرف ، نحو : « هَلْ أَنْتَ تَارِكُ الْيومَ زَيْدٍ » ، وتركُهُ لأن الظرف والمجرور أخوان .

« فصل »

(الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء / المتكلم) ، نحو : « جَاءَ غُلاَمِي ، ورأيت غلامي ، ومررت بِغُلامِي » ، وقيل : إنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني [(٧)] ، وقيل : موقوف لامعرب، ولامبني ، وإليه ذهب ابن جني [(٨)] ؛ لأن الاسم لاينحصر عنده في معرب ومبني ، بل له حالة ثالثة ،

---

(١) من مجزوء الكامل ، الإنصاف ٢ / ٤٢٧ ، العيني ٣ / ٤٦٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٨ ، الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، الخزانة ٤ / ٤١٥ ، ابن يعيش ٣ / ١٩ ، الأشموني ٢ / ٢٧٦ . ولم أعثر على من نسبه .

(٢) البحر المحيط ٥ / ٤٣٩ .

(٣) سورة إبراهيم آية : ٤٧ .

(٤) ظ : فتح الباري ٧ / ١٨ . .

(٥) قال أبو حيان في البحر المحيط ١ / ٣٣٢ : « قرأ الأعمش بحذفها وخرّج ذلك على وجهين أحدهما أنها حذفت تخفيفاً وإن كان اسم الفاعل في صلة الالف واللام ، والثاني أن حذفها لأجل الإضافة إلى أحد وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو به » .

(٦) سورة البقرة آية : ١٠٢ .

(٧) شرح ابن مالك ٣ / ٢٧٩ .

(٨) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٩٧ .

وهذا الخلاف إنما هو في غير المثنى ، والمجموع على حده ، أما «هما» فلا خلاف في بقاء إعرابهما ، وكلامه ، يقتضي أن فيهما خلافاً ، وخرج بالمعرب المبني ، فإنه يبقى على بنائه اتفاقاً نحو : « لَدُنِّي»، (ظاهراً في المثنى مطلقاً) ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : « قَامَ غُلاَمَايَ ، وَرَأَيْتُ غُلاَمَاي ، ومَررتُ بغُلامايَ » ، / (و) ظاهراً (في المجموع على حده) ، أي : حد المثنى ، وهو جمع المذكر السالم (في /٤٩٥/ غير الرفع)[1] وهو النصب ، والجر ، نحو : « رَأَيْتُ مُسْلِميَّ ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِميَّ » ، فعلامة النصب، والجر ، ملفوظ بها ، وهي الياء المدغمة في ياء المتكلم ، ومقدراً في حالة الرفع ، نحو : «جَاءَ مُسْلِميَّ » ، فعلامة الرفع واو مقدرة ، وأصله : مُسْلِمُويَ ، قلبت الواو ياء ، والضمة كسرة ، وأدغمت الياء في الياء ، لاجتماع المثلين ، فلما صارت الواو إلى الياء ، كرهوا أن تجعل الياء علامة للرفع ، فقدروا الواو ، حفظاً لقاعدتهم ، هذا تقرير ماذهب إليه المصنف ، تبعاً لابن الحاجب [2] ، قال ابن عقيل : « وهذا المذهب غير سديد ، فالمقدر مالايوجد ، والواو موجودة ، إلا أنها انقلبت ياء، فكما لايقال في « ميزان » ، واو مقدرة ، كذلك هنا »[3] ، (وفيما سواهما) ، سوى المثنى ، والمجموع على حده ، وهو المفرد المذكر ، والمفرد المؤنث ، وجمع التكسير المذكر ، والمؤنث ، وجمع التصحيح المؤنث ، (مجروراً) ، بكسرة ظاهرة ، نحو : « مَرَرْتُ بِغلامي ، وامْرَأتِي ، وَغِلْمَانِي وَهُنُودِي ، وَهِنْدَاتِي »، فعلامة الجر فيهن كسرة ظاهرة قبل ياء المتكلم ، هذا ماذهب إليه المصنف ، وقال : « إنه هو الصحيح ، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً لامزيد عليه ولاحاجة إليه»[4]، واعترض : بأن هذه الكسرة موجودة قبل دخول العامل ، ويجاب عنه : بأن هذه الكسرة غير تلك الكسرة ، كما أن الكسرة في « شرب » المبني للمفعول غير الكسرة في « شرب » المبني

---

(١) في شرح ابن مالك ٣ / ٢٧٩ : غير مرفوع ، وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٣٦ .

(٣) المساعد ٢ / ٣٧٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٩ .

للفاعل ، (ومقدراً فيما سوى ذلك) ، الجر ، وهو الرفع والنصب ، تقول : « جَاءَ غُلاَمِي » ، فعلامة رفعه ضمة مقدرة على الميم ، و « رأيت غُلاَمِي » ، فعلامة نصبه فتحة مقدرة على الميم ، وكذا بقية أمثلة غير المثنى ، والمجموع على حده ، وإنما قدرت الضمة والفتحة ، لاشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، والحرف الواحد لايحرك بحركتين ، / (ويكسر متلوها) ، أي : ياء المتكلم (إن لم يكن) /٤٩٦/
متلوها (حرف لين) ، كالواو ، والألف ، والياء ، (يلي حركة) ، نحو : « غُلاَمِي ، وَظَبْيِي ، وَدَلْوِي ، وَعَدُوِّي » ، وخرج بقوله : (يلي حركة) ، علامة التثنية ، والجمع على حدها ، وألف المقصور ، وياء المنقوص - وسيأتي حكمها - ، (وتفتح الياء) المضاف إليها ، (أو تسكن) نحو : «قَامَ غُلاَمِيَ » ، بسكون الياء ، أو فتحها ، ثم قيل : الأصل الحركة ، لأن الأكثر فيما كان من المضمرات على حرف واحد التحريك ، كضَرَبْتُ ، وقيل : الأصل السكون ؛ لأن الياء حرف علة ، كواو الجماعة ، وجمع بينهما : بأن الإسكان هو الأصل الأول ، لأنه أصل كل مبني ، والياء مبنية ، والتحريك أصل ثان ، لأنه أصل [ما] [1] يبنى ، وهو على حرف واحد ، (وإن نودي المضاف إليها)، أي : إلى الياء ، (إضافة تخصيص) ، نحو : « ياغُلاَمِي » (جاز أيضاً) ، مع الفتح ، والتسكين (حذفها) ، والاستغناء عنها بالكسرة ، نحو : « ياغلامِ » ، (وقلبها ألفاً) ، نحو : «ياغُلاَمَا » ،(و) جاز (والاستغناء عنها) ، أي : عن الألف (بالفتحة) ، نحو : « يَاغُلاَمَ » ، بفتح الميم ، وهذا الوجه أجازه الأخفش [2] والمازني[2] ، والفارسي[3] ، ونقل عن الأكثرين[4] منعه ، وبه يكمل في النداء خمسة أوجه ، (وربما وردت الثلاثة) الأخيرة ، وهي : الحذف ، والقلب ألفاً ، والاستغناء بـالفتحة ، (دون نداء) ، فالحذف : ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ ﴾[4] بحذف الياء وصلاً ووقفاً، وخطاً ، والقلب ، قوله :

---

(١) [ ] زيادة للسياق .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٣٨ .

(٣) الهمع ٤ / ٣٠٠ .

(٤) سورة الزمر آية : ١٧ .

{٨٨٩} أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّـا ويُرْوِينِي النَّقِيعُ[١]

وخصه بعضهم بالضرورة ، والاستغناء بالفتحة ، قوله :

{٨٩٠} ولَسْتُ بِرَاجِعٍ مَـا فَـاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ أَنِّي[٢]

والأصل : بقولي ، يالهْفَ ، وقيل : ضرورة ، (وقد يضم فيه) ، أي : في النداء دون غيره ، (ماقبل الياء المحذوفة ، وتنوى الإضافة) ، كقراءة بعضهم[٣] : ﴿ قَالَ رَبُّ السِّجْنُ ﴾[٤] ، ﴿قُلْ رَبُّ احْكُمْ ﴾[٥] بضم الباء فيهما ، ونية الإضافة ، ولذلك حسن حذف حرف النداء ، ولو[٦] لم تكن الإضافة منوية لكان من باب : « افْتَدِ مَخْنُوقُ » ، ولا يسوغ الحمل عليه ؛ لقلته ، وحكى سيبويه[٧] / عن بعض العرب : « ياقومُ لاَ تَفْعَلُوا » ، و « ياربُّ اغْفِرْ لِي » ، بالضم ، ووجهه : أنه /٤٩٧/
لما حذف الياء قدر كأن الاسم لاياء معه فبني على الضم ، قال الشلوبين[٨] : « وهذا إذا لم يلبس بالمنادى المقبل عليه » ، وفي النهاية : أن تعريفه حينئذ بالقصد ، وقيل ، بنية الإضافة ، وهو الحق ، لأنهم جعلوه لغة في المضاف ، ولأن المعرفة بالقصد صفة في الأصل لـ « أي » ، وذلك يمتنع في

---

(١) من الوافر ، لنفيع بن جرموز بن عبد شمس ، النوادر ص ١٨٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٢ ، الهمع ٤ / ٢٩٩ الأشموني ٢ / ٢٨٢ ، العيني ٤ / ٢٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٦ .
والشاهد فيه قوله : (أُمَّا) على قلب الياء ألفاً وهو قليل ، أراد : إلى أمي .

(٢) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٢ ، الإنصاف ١ / ٣٩٠ ، الأشموني ٢ / ٢٨٢ ، الهمع ٤ / ٢٩٩ .

(٣) إملاء مامنَّ به الرحمن ٢ / ٥٣ ، ولم يذكر القارئ .

(٤) سورة يوسف آية : ٣٣ .

(٥) سورة الأنبياء آية : ١١٢ ، قال العكبري ٢ / ١٣٨ : « قل ربي ، يقرأ على لفظ الأمر ، وعلى لفظ الماضي»

(٦) « لو » من هامش « ب » . وهي قراءة أبي جعفر، وابن محيصن ، انظر الإتحاف ٢/٢٦٨ ، النشر ٢/٣٢٥ ، والبحر ٦ / ٣٤٥ .

(٧) الكتاب ٢ / ٢٠٩ .

(٨) الارتشاف ٢ / ٣٨٥ .

أسماء الله تعالى ، وأجاز أبو عمرو وغيره ، استعمال الضم في غير النداء ، نحو : [١]« غُلَامُ » ، مستدلاً بقوله :

{٨٩١} ذَرِيني إِنَّما خَطَئِي وَصَوْبِي عَلَيَّ ، وَإِنَّما أَهْلَكْتُ مَـالُ[٢]

قال : يريد : مالي ، ورده أبو زيد الأنصاري [٣] ، وقال : « المعنى ، وإن الذي أهلكتُهُ مال ، لاعرض ؛ (وتفتح) الياء (في الحالين) ، النداء ، وغيره ، (بعد حرف اللين) ، ألفاً كان ، أو واواً، أو ياءً ، (التالي حركة) [٤] ، أخرج التالي سكوناً ، نحو : « ظَبْيٌ ، وَدَلْوٌ » ،(ويدعم فيها) ، أي : في الياء ، (إن كان) حرف اللين (ياء ، أو واواً) ، بعد قلب الواو ياء ؛ لاجتماعها ساكنة مع الياء، فتقول في « قاض ، وابنين ، ومصطفين ، وعِشْرِينَ » ، إذا أضفتها إلى ياء المتكلم ، : قاضيَّ ، وابنيَّ ومصطفيَّ ، وعشْرِيَّ ، وكذا : بنون ، ومُصْطَفُون ، وَعِشْرُون ، تقول فيها : بَنِيَّ ، وَمُصْطَفَيَّ ، وَعشْرِيَّ ، كما تقول في النصب ، والجر ، تقلب الواو ياء ، ثم تدغمها في ياء المتكلم ، فإن كان ما قبل الواو مضموماً ، كسر ، لِتَصحَّ الياء ، (وإن كان) حرف اللين (ألفاً ، لغير تثنية ، جاز في لغة هذيل[٥] القلب والإدغام) ، فيقلبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، فيقولون : هذا عَصَيَّ ، وفَتَيَّ ، ورَأَيْتَ عَصَيَّ وَفَتَيَّ ، وَمَررتُ بِعَصَيَّ وَفَتَيَّ » ، وجاز في لغة هذيل أيضاً ، إقرار الألف ، كغيرهم ، فيقولون : « عَصَايَ ، وَفَتَايَ » ، من غير قلب ، واحترز عن ألف التثنية ، فإنها لاتقلب ، بل تُقَرُّ على صورتها في جميع اللغات رفعا ، نحو : « جَاء غُلَامَايَ » ،

---

(١) في الأصل ياغلام « سهو » .

(٢) من الوافر ،لأوس بن غلفاء ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٨٠ ، الهمع ٤ / ٣٠٠ ، المساعد ٢ / ٣٧٧ ، والمساعد والسلسيلي .

(٣) النوادر في اللغة ٢٣٦ بتصرف .

(٤) في « ب » كسرة .

(٥) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٤ .

(وربما كسرت) الياء حال كونها (مدغَماً فيها) ، كقراءة حمزة[1] ، والأعمش ، ويحيى بن وثاب: ﴿ وَمَا أَنْتُم بِمُصْرِخِيِّ ﴾ / [2] بكسر الياء ، وقوله : /٤٩٨/

[٨٩٢] قَالَ لَها : هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قَالَتْ لَهُ : مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيِّ [3]

بكسر الياء فيهما ، وهي لغة بني يربوع ، حكاها الفراء وقطرب [4] ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء [4] ، (أو بعد ألف) ، كقول بعض العرب : « عَصَايِ » ، بالكسر ، لالتقاء الساكنين ، كما في الياء المدغم فيها ، وقرأ بها الحسن[5] وأبو عمرو [6] ، وربما سكنت الياء بعد ألف ، كقراءة نافع [7] ﴿وَمَحْيَايْ ﴾ [8] بسكون الياء ، (ويجوز في : أَبِي ، وأَخِي) ، بتخيف الياء (أبيَّ ، وأخيَّ) برد اللام في الإفراد ، وإدغامها في الياء ، (وفاقاً لأبي العباس)[9] المبرد ، تبعاً للكوفيين[10] ، ومن شواهده قوله :

[٨٩٣] كَانَ أَبِيَّ كَرَماً وَسُوداً يُلْقِي عَلَى ذِي اللِّبَدِ الجَدِيدَا [7]

---

(١) المحتسب ٢ / ٤٩ ، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥ .

(٢) سورة إبراهيم آية : ٢٢ .

(٣) رجز ، للأغلب العجلي ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٦ ، المحتسب ٢ / ٤٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨٤ ، والخزانة ٤ / ٤٣٠ ، المساعد ٢ / ٣٧٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٤ .

(٥) المساعد ٢ / ٣٧٩ .

(٦) النشر ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٧) السبعة ٢٧٤ .

(٨) سورة الأنعام آية : ١٦٢ .

(٩) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٩٦ .

(١٠) المساعد ٢ / ٣٧٩ .

(١١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (أبيَّ) على جواز ردّ « أب » في الإفراد وإدغامها في ياء المتكلم . ==

وهذا عند جمهور البصريين[١] مخصوص بالشعر ، (وحذف ميم الفم) ، حال كونه (مضافاً أكثر من ثبوته) ، فقولك : « هَذَا فُوكَ » أكثر من : هذا فَمُكَ ، وقد تقدمت هذه المسألة أول الكتاب، (وَ « فِيَّ ») بالتشديد (مع حذف الميم واجب) في الأحوال الثلاثة ، لأنك لما حذفت الميم رددت الواو التي هي عين الكلمة ، وقلبتها ياء ، ثم أدغمتها في ياء المتكلم ، ولايجوز التخفيف ، كما فعل في . الأبِ ، والأخِ ، لما يلزم من بقائه على حرف واحد ، وهواسم متمكن ، ولا نظير لذلك ، بخلاف « أب ، وأخ» ، فإنها على حرفين ، والله أعلم .

* * *

تم الجزء الأول من شرح التسهيل ، لكاتبه : « خالد الأزهري » في العشرين من شهر شعبان المكرم من شهور سنة اثنتين وتسعين وثمانمائة ، يتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني : باب التابع .

== انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٢٨٤ ، الهمع ٤ / ٣٠٣ ، المساعد ٢ / ٣٧٩ ، السلسيلي ٢ / ٧٣١ .

(١) المساعد ٢ / ٣٧٩ .

كمل الجزء الأول من شرح التسهيل بحمد الله تعالى وحسن عونه ، على يد مخرجه من أصله ،
عبد ربه ، وأسير ذنبه : محمد صالح بن محمد الداعي ، كان الله له ولجميع المسلمين ،
وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ،
أواسط رمضان المعظم من عام ستة وأربعين ومائة وألف .
وكاتبه عبد مسيء مضيع أسير ذنوب ، مثقل بالجرائم ، يسأئل قارئه ع
سى منه دعوة مخلصة من سبح بحر المآثم .

بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(٤٢) " باب التابع "

[حد التابع]

(وهو ماليس خبراً) ، بمنزلة الجِنْس ، إلاَّ إِنَّهُ عدمي ، فيخرج عنه ، نحو : « حَامِضٌ » ، من قولك : « الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ » فإنه مشارك ماقبله في إعرابه وعامله ، مع أنه ليس بتابع ، بل خبر (من مشارك ماقبله في إعرابه ، وعامله) ، بيان لـ « ما » ، وهو بمنزلة الفصل ، أخرج به تمييز المنصوب ، نحو : « اشْتَرَيْتُ رِطْلاً زَيْتاً » ، فإن « زَيْتاً » مُشَارِك ماقبله في إعرابه دون عامله ، لأن عامل رطلاً اشتريت ، وعامل زيتاً رطلاً ، وشمل قوله (مشارك ماقبله) نحو :

... ... عليك ورحمة الله السلام »(١)

فإنه مشارك لما هو قبله تقديراً .

وشمل قوله : « في إعرابه » الأسم ، والفعل ، والجملة ، فإنها تشارك باعتبار المحل .

وشمل قوله : « وَعَامِلِه » البدل ، فإن المصنف يرى أن عامله وعامل المبدل منه واحد .

(مطلقاً) ، بمنزلة الفصل الثاني ، وأخرج به المفعول الثاني ، والحال و . . . والتمييز المشارك في العامل ، فإنها تشاركُ ماقبلها في إعرابه ، وعامله في بعض الصور لا مطلقاً ، فتقول : في المشاركة : « أعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً » و « ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً » وَ « مَلأْتُ(٢) الحوض ماءً » ، وتقول في تخلف المشاركة : « أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَماً ، وَضُرِبَ اللِّصُ مَكْتُوفاً ، ومُلِئَ(٢) الحوْضُ مَاءً» .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) في الأصل و « ب » : امتلأ ، وامتلئ ، والحوض في الحالين مرفوع فلا يشارك « ماء » في إعرابه ولا يصح عند البناء للمفعول في نحو : امتلأ الحوض ماء أن نقول : امتلئ الحوض فالحوض هو هو الفاعل .

[التوابع]

أي : التابعُ (توكيدٌ أو نعت ، أو عطف بيان ، أو عطف نسقٍ ، أو بدل) ، لأنه إما أن يتبع بحرف ، أولا ، والأول : عطف النَّسَق ، والثاني : إن نُوى معه تكرارُ العامل ، فبدلٌ ، أَوْلا ، وهو بلفظ محصور فتأكيدٌ ، أو غير محصور ، وهو مشتق فنعت ، أو جامد فعطف بيان ..

[الفصل بين التابع والمتبوع]

(ويجوز/[٣] فصله) ،أي : التابع (من المتبوع بما لم تتمحض مبيانتُهُ) ، ويدخل تحت ذلك نوعان: /٣/

ما لا مبايَنَة فيه أصلاً ، نحو: ﴿ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الغَيْبِ ﴾ [١] ، ففصل بين الموصوف والصفة بجواب القسم ، وليس الجوابُ أجنبياً من القسم ، بل يتعلق به تعلقٌ جواب الشرط بالشرط.

وما يتباين من وجه دون آخر ، نحو : ﴿ وأَرْجُلَكُمْ ﴾[٢] فيمن نصبه، أو جرهُ[٢] ، إذا قلنا إنه فيهما عطف على « أَيْدِيكُمْ » ، لا على محل « بِرءُوسِكُمْ » ، فإن الجميع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه إيجاباً ، أو ندباً على الخلاف فيه ، فاغتفر الفصل بجملة : ﴿ وَامْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ ﴾[٢] .

ويمتنع الفصل بما تمحَّضَ مباينته ، بأن يكون أجنبياً ، وضابطة : ما كان معمولاً لما بعد التابع ، أو قبله من غير علقة ، أو كان جملة لا ارتباط لها بالكلام الذي التابع فيه ، فأما قوله :

---

(١) سورة سبأ آية : ٣ .

(٢) سورة المائدة آية : ٦ ، روى أبو بكر عن عاصم (وأرجُلِكُم) خفضاً . وروى حفص عن عاصم (وأرجلَكم) نصباً – السبعة ٢٤٣ .

[٨٩٤] وَقُلْتُ لِقَوْمٍ : في الكَنِيفِ تَرَوَّحُوا عَشِيَّةَ بِتْنَا عِنْدَ مَاوَانَ ، رُزَّحِ (١)

فالفصل فيه بـ « تَرَوَّحُوا » ومابعده بين « قوم » ، و « رزَّح » ضرورة .

ومن الفصل بين المُؤَكِّد والمُؤَكَّدِ بغير المباين ، ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ (٢) .

(إن لم(٣) يكن) المفصول (توكيدَ تَوْكِيدٍ) ، فلا يفصل بين « كُلُّهُمْ » و « أَجْمَعُونَ » ، من قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٤) ، وتجوز في قوله : « توكيدَ توكيدٍ » ، فإن الثاني توكيدٌ لما الأولُ توكيدٌ لهُ ، إلا أن يقال الإضافة : تحصل بأدنى ملابسة ، والتوكيد الثاني ملابس للأول .

(أَوْ) إنْ لم يكن المفصول (نعت مبهم) ، نحو : « ضَرَبْتُ هَذَا الرَّجُلَ زَيْداً » ، فلا يفصل بين هذا والرجل بزيد ، فلا تقول : « ضَرَبْتُ هَذَا زَيْداً الرَّجُلَ » .

(أو شبهه) ، في عدم الاستغناء عن الصفة ، نحو : « جاءني خَلَفٌ الأَحْمَرُ » ، ومثله المصنف بـ « طَلَعَتِ الشِّعْرى العَبُورُ » (٥) ، فلا يجوز : « الأَحْمَرُ جَاءَني خَلَفٌ » ، ولا « الشِّعْرَى طَلَعَتِ العَبُورُ » .

---

(١) من الطويل ، لعروة بن الورد العبسي .
والشاهد فيه : وضحه الشارح . قال التبريزي في شرح الحماسه : تقدير البيت : قلت لقوم عشية بتنا عند ماوان في الكنيف تروحوا . ورزح جمع رازح ، يقال : ورزح البعير : أعيا - والكنيف : الحظيرة . انظر: ديوانه الهمع ٥ / ١٦٩ ، الحماسة للمرزوقي ٢ / ٣٤ ، الدرر ٢ / ١٤٧ .

(٢) سورة الأحزاب آية : ٥١ .

(٣) في المساعد : « وإن » بزيادة الواو - سهو - .

(٤) سورة الحجر آية : ٣٠ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٧ .

واعترض (١) باستغناء الشعرى عن الصفة ، في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾(٢)، / ٣١ /

وأجيب : بأنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ المراد بالشعرى في الآية العبور ، فإنهما شعريان (٣) ، ولئن ، مسلم ، فإنما مراده بعدم الاستغناء عنهما أن يراد التنصيص على الشعرى بعينها ، لا أنه لازم أبدا ، يدل على ذلك أنه شبهها بالمبهم ، والمبهم لايلزم وصفه إلا إذا أريد أن ينص على جنسه .

وبقي عليه مايلزم التبعية ، نحو : « أَبَيَضُ يَقَقٌ » (٤) ، والمعطوف على صفة لايتم معناها إلا به، نحو : « إِنَّ امْرَءاً يُنْصَحُ وَلاَ يَقْبَلُ خَاسِرٌ » ، فلو جعل « خَاسِرٌ » بين « يُنْصَحُ وَلاَ يَقْبَلُ » لم يجز؛ لأنهما جزءا صفة لايستغنى عنهما ، ولا يغني أولهما عن ثانيهما ، وقد أشار إلى هذين النوعين في كافيته، فقال :

{٨٩٥} أَوْ مَـا بِتَابِعِيَّةٍ لَفْظاً لَزِمْ   أَوْبَعْضاً التَّمَامُ دُونَـهُ عُدِمْ (٥)

[تقدم معمول التابع على المتبوع]

(ولا يتقدم معمولُ تابع على متبوع) ، لأن حق المعمول ألا يقع إلاَّ حيث يقع العامل ، (خلافاً للكوفيين) (٦) ، في إجازتهم : « هَذَا طَعَامَكَ رَجُلٌ يَأْكُلُ » و « زَيْداً قُمْتُ فَضَرَبْتُ » ،

---

(١) انظر المساعد ٢ / ٣٨٣ ، وشرح الدماميني للتسهيل ٢ / ٧٢ .

(٢) سورة النجم آية : ٤٩ .

(٣) قال الجوهري : « والشِّعْرَى : الكوكب الذي يطلُع بعد الجوزاء ، وطلوعه في شدة الحرِّ ، وهما الشِّعْرَيَان : الشِّعْرَى العَبُورُ التي في الجوزاء ، والشِّعْرَى الغُمَيْصَاءُ التي في الذراع ، تزعم العرب أنهما أُختا سهيل » . انظر الصحاح ٢ / ٦٩٩ .

(٤) في « ب » : أبيض نقي – تحريف – .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٤٨ .

(٦) الهمع ٥ / ١٧٠ .

وعلى طريقتهم جرى الزمخشري [١] في قوله تعالى : ﴿ في أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً ﴾ [٢] ، فعلق « في أَنْفُسِهِمْ » بـ « بَلِيْغاً » ، وخرجت الآية على أوجه كثيرة [٣] .

ولقائل أن يقول : مسألة : « قُمْتُ فَضَرَبْتُ زَيْداً » لاتدخل تحت قوله : « ولايَتَقَدَّمُ معمول تابع على متبوع » لأن الجملة المعطوفة غير تابعة ، لأن الأولى لا إعراب لها باعتبار المحل ، ولا عامل لها فلم يصدق عليها حد التابع المتقدم ، مع أن مَقْصُودَهُ إدخالُها .

* * *

(١) الكشاف ١ / ٥٣٧.

(٢) سورة النساء آية : ٦٣ .

(٣) علقهما أبو حيان بـ « قل » وحكى رأي الزمخشري والكوفيين ورده ، ظ : البحر المحيط والدر المصون للسمين الحلبي في اعراب الآية .

[باب التوكيد]

يقال : وكد توكيداً ، وأكد تأكيداً ، لغتان ، والتوكيد : مصدر سمي به التابع ؛ لأنه يفيد التوكيد ، (وهو معنويٌّ ، ولفظي ، فالمعنويُّ) هو المُعتمدُ به في التوابع .

[حد التوكيد المعنوي]

وهو (التابعُ الرافعُ توهُّم إضافة إلى المتبوع) ، [نحو : « قَتَلَ العَدُوَّ زَيْدٌ نَفْسُهُ » ، فبذكر النفس علم السامع أن زيداً باشر القتل وحده ، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه آمِراً] (١) وأن القاتل جنده .

(أو أن يراد به الخصوص) ، نحو : « جاءَ بَنُو تَمِيمٍ كُلُّهُمْ » ، فلولا كلهم ؛ لأمكن اعتقاد البعض ، فإن العرب تضعُ العام موضع الخاص مجازاً ، وهذا النوع من التأكيد عكس بدل البعض ، فإنه لإخراج بعض ماتضمنه متبوعه معلم أن الكلام لبس على حقيقته ، والتوكيد بهذا النوع يفيد أن الكلام على حقيقته ، وأنه لم يزل (٢) منه شئ .

[التوكيد بالنفس والعين وغرضه]

/ ٤ / (ومجيئُه) ، أي: التوكيد/ (في الغرض الأول) ، وهو: رفع توهم الإضافة إلى المتبوع (بلفظ النفس ، والعين) ، حال كونهما (مفردين مع المفرد) ، نحو : « هَذَا زَيْدٌ نَفْسُهُ وعمرو عَيْنُهُ » ، وهندٌ نفسها ، ودعد عينها ، ويجوز أن يجمع بين النفس والعين بتقديم النفس فتقول : زيد نفسُهُ عينُهُ (مجموعين مع غيره) ، أي : غير المفرد ، وهو : المثنى ، والمجموع تذكيراً وتأنيثاً ، (جمع قلة) ، على ، « أَفْعُلَ » نحو : « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَعْيُنُهما ، والهِنْدَانِ أَعيُنُهما ، والزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ ، أَعْيُنُهُمْ ، وَالهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ » ، فلا يقال : نُفُوسٌ وَلاَ عيون في التوكيد ، (مضافين إلى ضمير

---

(١) لا مباشراً ، انظر شرح ابن مالك ٣ / ٢٨٩ .

(٢) في « ب » لم يسل .

المؤكد ، مطابقاً له في الإفراد وغيره) ، وهو المثنى والمجموع ، تقول : « جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ ، وَهِنْدٌ نَفْسُهَا عَيْنُهَا ، والزَّيْدَانِ وَالهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا ، والزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ ، والهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ » .

[تأكيد ضمير الرفع المتصل بهما]

(ولا يؤكدُ بهما) ، أي : بالنفس والعين (غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيد بمنفصل) ، نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ عَيْنُكَ ، وقُومَا أَنْتما أَنْفُسُكُمَا أَعْيُنُكُمَا ، وَقَامَا هُمَا أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا ، وَقُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ أَعْيُنُكُمْ ، وقَامُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ ، وقُمْنَ هنَّ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ ، وَقُمْتُنَّ أَنْتُنَّ أَنْفُسُكُنَّ » ، أَعيُنكُن كراهية إيهام الفاعلية ، عند استتار الضمير ، وكونه لمؤنث ، إذ لو قيل : « خَرَجَتْ عَيْنُهَا» ، تُوُهِمَتِ البَاصِرَةُ ، أو « نَفْسُهَا » ، تُوُهِّمَتْ نَفْسُ الحَيَاة ، وحملو مالا إلباس فيه على مافيه لبس ، ومن غير الغالب ماذكره الأخفش في مسائله ، من أنه يجوز على ضعف : « قَامُوا أَنْفُسُهُمْ»(١) .

[جواز جرهما بباء زائدة]

(وَ) لنفس والعينُ (ينفردان) من بين ألفاظ التوكيد (بجواز جرهما بباء زائدة) ، نحو : «جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ و رعَمْرٌو بِعَيْنِه » ، قال الشاعر :

{٨٩٦} هَذَا وَجَدِّكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ (٢)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٠ .

(٢) من الكامل ، لرجل من مذحج .

والشاهد فيه قوله : (بعينه) جُرَّت « العين » في التوكيد بالباء الزائدة وهو جائز ، انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢، ابن يعيش ٢ / ١١٠ ، العيني ٢ / ٣٣٩ ، المغني ٢ / ٦٥٦ ، الهمع ٥ / ٢٨٨ .

وأما قولهم : « أَخَذْتُهُ بِأَجْمَعِهِ » ، وقول ابن مقبل :

{٨٩٧} فَلَيْتَ كوانيناً مِنَ أهلي وَأَهْلِهَا بِأَجْمعِهِمْ في لُجَّةِ البَحْرِ لَجَّجُواْ (١)

فليس توكيداً ؛ لوجوه : أحدهما : أن الذي يؤكد به معرفة فلا يضاف ، والثاني : أنه يجوز فيه ضم الميم كثيراً ، والثالث : أنه ملازم للباء ، فملازمة الجار ، وأكثر به الضم ، وإضافته تمنع كونه تأكيداً ، وكذا القول في : « جاءُوا بِأَجْمُعِهِمْ » بضم الميم وفتحها / /٥/

[تأكيد المثنى]

(ولا يؤكد مثنى بغيرهما) ، أي : بغير النفس والعين (إلا بـ « كلاَ ») للمذكرين ، (و«كِلْتَا») ، للمؤنثين ، نحو : « قَامَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا ، والمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » ، وسيأتي الخلافُ في تثنية «أَجْمَع ، وجَمْعَاءَ ، (و) « كِلاَ ، وَكِلْتَا » .

[ما يختص به كلا وكلتا]

(قد يؤكدان مالا يصلح(٢) في موضعه واحد) ، نحو : « اخْتَصَمَ الرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا » و «رَأَيْتُ إِحْدَى المَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا » ، هذا مذهب الجمهور (٣) ، (خلافاً للأخفش) ، والفراء ، وهشام، وأبي علي (٤)، في منعهم ذلك ، لعدم الفائدة ، إذ لايحتمل إرادة الإفراد ، ولعدم سماعه من العرب(٥)، واحتج المجيزون بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال ، نحو : « قامَ القَوْمُ كلهم

---

(١) من الطويل ، وفي اللسان قول أبي دهبل .
انظر : اللسان (ج م ع) و (ك ن ن) ، وفي حواشي ابن بري : الكانون : الذي يجلس حتى يتحصى الأخبار والأحاديث لينقلها ، ولجة القوم : أصواتهم .
(٢) في الأصل ، مالا يصلح ، وفي غيره : مالايصح .
(٣) الارتشاف ٢ / ٦٠٨ .
(٤) الارتشاف ٢ / ٦٠٩
(٥) شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٥ .

أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ»، والقول بعدم الفائدة ممنوع ، لأن الموضع صالح للجمع ، فلعل السامع يقدر غلطة فيرفع توهم الغلط بذلك ، قاله المصنف ، واعترض[١] بأن هذا ليس أحد القسمين المذكورين في التوكيد المعنوي ، فيلزمه ، إما نقض الحد ، أو إلغاء هذا المعنى .

[التأكيد بكل وما في معناها]

(ومجيئه) ، أي : التوكيد (في الغرض الثاني) ، وهو رفع توهم ان يراد به الخصوص ، حال كونه ، (تابعاً لذي أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه) ، فخرج البسيط ، نحو : « النُّقطة ، والوحدة ، فلا يقال : « النُّقْطَةُ كُلُّها رَأْسُ الخَطِّ » ، لأن النقطة لا أجزاء لها ، وخرج ماله أجزاء ، ولايصح وقوع بعضها موقعه ، كـ « زَيْدٍ » ، من قولنا : « جَاءَ زَيْدٌ » ، فلا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ » . .

ودخل مايتجزء بنفسه ، كـ « القَوْمِ » ، فيقال : « جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ » ، ومايتجزأ بعامله ، كـ«العَبْدِ » ، من قولنا : « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ » ، فإن العبد بالنسبة إلى الشراء ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ، فيقال : « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ » ، والأولى أن يقول : لإخْرَاجِ المثنى : تابعاً لجمع ، أو مفرد ذي أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (مضافاً إلى ضميره) ، أي : المؤكد .

(بلفظ « كُلٍّ » أو « جَمِيعٍ ») ، بمعنى « كُلٍّ » ، لا بمعنى مجتمع ضد لمفترق ، كالواقعة » في قوله :

[٨٩٨] فَقَدْتُكِ مِنْ نَفْسٍ شَعَاعٍ فَإِنَّني نَهَيْتُكِ عَنْ هَذَا وَأَنْتِ جَمِيعُ[٢]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٠ بتصرف .

(٢) من الطويل .

في اللسان (ج م ع) نسبه إلى قيس بن معاذ مجنون بني عامر ، وفي (ش ع ع) نسبه إلى قيس بن ذريع ، وفيه « ألم أكن » موضع « فانتي » ، وحواشي ابن بري ، ديوانه ١٩٢

أي :مجتمع ، وهذا البيت لقيس بن معاذ ، وهو مجنون بني عامر ، (أو « عامة ») بمعنى : كُلٍّ ، لا بمعنى ، أكثر ، على ما نقله الخضراوي [١] في الإفصاح عن المبرد .

قال المصنف : « وَذكرتُ مع « كُلٍّ » ، جميعاً ، وعامة ، كما فعل سيبويه [٢] ، وأغفل ذلك أكثر المصنفين . . . فيقال : « جَاءَ القَومُ جَمِيعُهُمْ ، وعَامَّتُهُمْ » / ، كما يقال : « جاءُوا كُلُّهُمْ » ، والمعنى واحد » [٣] انتهى ، وعلى ماقال المبرد ، من أن « عامَّتَ [هم] بمعنى : أكثرهم ، يكون عنده من بدل البعض عكس معنى التوكيد ، فإنه تخصيص ، والتوكيد تعميم . / ٦١ /

[إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض]

(وقد يستغنى بـ « كليهما » عن « كلتيهما) ، كقوله :

[٨٩٩] يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَـا ... إِلَيْـكِ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيـبِ [٤]

فأقام « كِلَيْهِمَا » مقام « كِلْتَيْهِمَا » ، وقال ابن عصفور : « هذا من تذكير المؤنث بالتأويل حملاً على المعنى للضرورة ، أي : بقربى الشخصين » [٥] .

(وَ) قد يستغنى (بـ « كلهما » عنهما) ، أي : عن « كليهما ، وكليتيهما » ، نحو : جاءَ

---

(١) المساعد ٢ / ٣٨٦ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٣٧٧ : « وأما كلهُم ، وجميعهم ، وأجمعون ، وعامتهم ، وأنفسُهم فلا يكن إلا صفه » ٢/ ١١٦ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩١ .

(٤) من الطويل ، لهشام بن معاوية ، المقرب ١ / ٢٣٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩١ ، العيني ٤/ ١٠٦، المساعد ٢ / ٣٨٧ ، الأشموني ٣ / ٧٨ ، والشرح الكبير ١ / ٢٦٥ .

(٥) المقرب ١ / ٢٣٩ .

الرَّجُلاَنِ كُلُّهُمَا ، والمرْأَتَانِ كُلُّهُمَا » قياساً على قراءة ابن مسعود (١) ، في غير التوكيد (٢) ، ﴿كُلُّ الجَنَّتَيْنِ آتى أُكُلَهُ﴾ (٣) ، وقول كثير :

[٩٠٠] صِلِي كُلَّ حَالَيَّ جَرَّبْتِنِي ... فَطَوْراً مَرِيّاً وَطَوْراً وَبِيلاَ (٤)

فأوقع « كُل » في الآية موقع « كلتا » ، وفي البيت موقع « كلا » ، إلا إنه ليس من التوكيد ، وهذا الحكم ، أعني قوله : « وبـ « كُلِّهِمَا عَنْهُمَا » يقدح في قوله أولا : (ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بـ « كِلاَ » وَ « كِلْتَا ») ، فكان حقه أن يقول هناك : بِكَثْرَةٍ ، وبـ « كُلٍّ » نيابة عنهما بقلة .

[إضافة المؤكد إلى الظاهر لا الضمير]

(وَ) قد يستغنى (بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكَّد بـ ا « كُلٍّ » عن الإضافة إلى ضميره) ، كقول كثير :

[٩٠١] كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ ... يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ بِالقَمَرِ (٥)

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٣ ، البحر ٦ / ١٢٤ .

(٢) ساقط من « ب » .

(٣) سورة الكهف آية : ٣٣ .

(٤) من المتقارب ، ولم أجده في ديوانه .

(٥) من البسيط .

والشاهد فيه قوله : (كل الناس) حيث أضيف فيه كل إلى اسم ظاهر هو مثل المؤكد ، وحقهم : كلهم ، انظر الديوان ، أمالي القالي ١ / ١٩٥ ، العيني ٤ / ٨٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٩٢ ، الأشموني ٣ / ٧٥، المغني ١ / ٢١٢ ، الهمع ٥ / ٢٠٠ ، الارتشاف ٢ / ٦١٠ . ولم أجده في ديوانه .

وقول الفرزدق :

[٩٠٢] أنْتَ الجَوادُ الذي تُرْجَى نَوافِلُـهُ وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارِ[1]

وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ يُعْطِي الرَّغَائِبَ لَمْ يَهْمُمْ بِإِقْتَارِ

وهذا من إقامة الظاهر مقام المضمر في باب الربط ، نحو : ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾ [2] ، ونحو :

[٩٠٣] ... ... وأنتَ الذي في رحمةِ اللّهِ أطمعُ [3]

وقيل : إن « كُلاًّ» في التأكيد إنما يضاف إلى المضمر دون المظهر ، وخرج هذه الأبيات وشبهها على النعت ، كما في : « زَيْدٌ الَّرجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ » و « هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ » ، والمعنى : يا أشبه الناس الكاملين / ، وكذا الباقي . /٧/

[إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض]

(وَ) « كُلٌّ » (لا يستغنى بنية إضافته) ، عن إضافته، (خلافاً للفراء والزمخشري)[4] ، والكوفيين[5] ، ولا حجة لهم في قراءة [6] ﴿إنَّا كُلاً فيها ﴾ [7] ، لاحتمال أن يكون « كُلاً » حالاً

---

(١) من البسيط ، شرح التسهيل بان مالك ٣ / ٢٩٢ ، الهمع ٥ / ٢٠٠ ، السلسيلي ٢ / ٧٣٧ ، الدرر ٢/ ١٥٥ ، ديوانه : ٢٨٦ ، وفي الأصل « نوائله » بدل « نوافله » .

(٢) سورة الحاقة آية : ١ .

(٣) من الطويل ، ينسب للمجنون ، الشرح الكبير ١ / ١٨٢ ، المغني ١ / ٢٣٠ ، الارتشاف ١ / ٥٢٣ ، الهمع ١ / ٣٠١ ، وصدره : فيارب ليلى أنت في كل موطن .

(٤) الكشاف ٣ / ٤٣٠ ، والارتشاف ٢ / ٦١٠ .

(٥) المساعد ٢ / ٣٨٨ .

(٦) البحر المحيط ٧ / ٤٦٩ .

(٧) سورة غافر آية : ٤٨ .

من الضمير المرفوع في « فيها : وتقدمت على عاملها الظرفي ، كما في قراءة [١] ﴿ وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِه ﴾ [٢] ، بنصب « مطويات » ، وعلى هذا ، فالمضاف إليه محذوف لفظاً متروك تقديراً ، قاله المصنف [٣] ، وقال أبو حيان [٤] : « بَلْ المضاف إليه منوي ، وكلا ، بدل من اسم «إن »، بدل كل من كل ، مفيد للإحاطة ، لا توكيد لاسم « إن » كما يقول الفراء وأصحابه » .

[تثنية ماجا على أفعل " فعلا " مؤكدا]

(ولا يثنى « أجمع » ولا « جَمْعَاءُ ») ، ولا ماوزانهما ، كـ « اكتع ، وكَتْعَاءَ ، وَأَبْصَعَ ، وَبَصْعَاءَ ، وأَبْتَعَ ، وبَتْعَاءَ » استغناء بـ « كِلاَ ، وكِلْتَا » ، كما استغنوا بتثنية « سي ، عن تثنية «سواء»، فقالوا : « سيان » ، ولم يقولوا « سواءان » غالباً [٥] ، (خلافاً للكوفيين ، ومن وافقهم) من البغداديين [٦] ، وجرى على ذلك ابن خروف فقال : « ومن منع أجمعان ، وجمْعَاوانِ تثنية : أجمع، وجمعاء ، فقد تكلف وادعى مالادليل عليه[٧] » ، والصحيح المنع[٨] ، وأما ما حكى من قولهم : «قَبَضْتُ المَالَيْنِ أَجْمَعَيْن » فخلاف المعروف من كلامهم[٩] .

---

(١) قراءة عيسى والجحدري ، البحر ٧ / ٤٤٠ .

(٢) سورة الزمر آية : ٦٧ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٢٩٣ . وانظر في باب الحال : ٤٧٨ .

(٤) البحر المحيط ٧ / ٤٦٩ بتصرف .

(٥) ومن غير الغالب قول الشاعر : فياربٍّ إن لم تجعل الحبَّ بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا

(٦) الشرح الكبير ١ / ٢٦٥ .

(٧) التصريح ٢ / ١٢٤ .

(٨) صححه ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٢٦٥ .

(٩) انظر المساعد ٢ / ٣٨٩ .

[ترتيب المؤكدات إذا تتابعت]

(ويتبع « كُلَّهُ ») - بالنصب -(أَجْمَعُ ») - بالرفع - ، (و « كُلَّهَا ») - بالنصب - («جَمْعَاءُ ») - بالرفع - (و « كُلَّهُمْ ») - بالنصب - (« أَجْمَعُونَ »، وَ « كُلَّهُنَّ ») بالنصب («جُمَعُ ») - بالرفع - ، مثال ذلك : قَبَضْتُ المَالَ كُلَّهُ أَجْمعَ » و « عَمَرْتُ الدَّارَ كُلَّهَا جَمْعَاءَ » ، و «سكَنَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَ جُمَعُ » ، و « أَجْمَعُ » وفروعه (قد يغنين عن «كُلٍّ») ، فيؤتى بـ « أَجْمَعَ » وفروعه منفردة عن « كُلٍّ » ، فيقال : « جاء الجَيْشُ أَجْمَعُ ، والقَبيلَةُ جَمْعَاءُ ، وَالقَوْمُ أَجْمَعُونَ ، وَالنِّسَاءُ جُمَعُ » ، قال الله تعالى : ﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِين ﴾ [1] ، ولما كان الأكثر في الاستعمال أن يتبعن « كُلاًّ » ، جَعَلَ انفرادهن عنها استغناء .

(وَ) « أَجْمَعُ » وفروعه (قد يتبعن) بالبناء للمفعول (بما يوازنهن من « كَتَع ، وبَصَع ، وبَتَع ») بفتح أوائلها ، وسكون ثوانيها ، فيقال : « أَجْمَعُ» أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ ، وَجَمْعَاءُ ، كَتْعَاءُ ، بَصْعَاءُ ، بَتْعَاءُ، وَجُمَعُ ، كُتَعُ ، بُصَعُ ، بُتَعُ » ، (بهذا الترتيب) ، على المشهور ، (أو دونه) ، أي : دُونَ الترتيب ، عند ابن كيسان[2] ،فقال : « لايشترط إلا تقديم المصوغ من جمع ، ثم تورد الباقي كيف شئت » ، وذكر ابن عمرون : « أنَّ الزمخشري [3] قدم « أَبْتَعَ » على « أَبْصَعَ » ، وأن ابن جني عكس[4] » .

و « أَكْتَعُ » مـن قولهم : « أَتى عليـه يـوْمٌ كَتِيعٌ » ، أي : كامـلٌ و « أَبْصَعُ » / بالصاد /٨/

---

(١) سورة الحجر آية : ٤٣ .

(٢) المفصل ١١٤ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ٣٣٦ .

(٣) نصه في المفصل ١١٤ : « وأكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون » .

(٤) نصه في الخصائص ٣ / ١٠٤ : « أكتع ، وأبصع ، وأبتع . . . » .

المهملة - على المشهور ، ويقال : بالمعجمة أيضاً ، قال الجوهري : « ليس بالغالب [١] ، قال : والبَصْعُ[٢] ، أي : بالمهملة : الجمعُ ، سمعته من بعض النحويين ، ولا أدري ماصحته » ، وقيل : أكْتَعُ مِنْ تَكَتَّعَ الجِلْدُ : تَقَبَّضَ ، وفيه الجمعُ ، وأبْصَعُ ، من قولهم : « إلى مَتَى تَكْرَعُ ولاَ تَبْصَعُ »[٣] ، أي: إلى متى تشربُ «ولا»[٢] تَرْوى ، أي : لايجتمع لك لارتواء ، وفيه معنى الغاية و « أبْتَعُ » من البتع : وهو طول العُنُقِ ، يقال : بَتِعَ - بالكسر - ، فهو فرس بتِعٌ ، والأنثى : بَتِعَةٌ .

[إغناء أكتع . . . عن أجمع . .]

(وقد يغني ماصيغ من « كَتَعٍ » عما صيغ من « جَمَعٍ ») ، وفاقاً لابن كيسان ، والكوفيين[٤]، كقوله :

{٩٠٤} ياليْتَنِي كُنْتُ صبياً مُرْضَعَا   تَحْمِلُني الذَّلْفَاءُ حَـوْلاً أكْتَعَا [٥]

والجمهور على المنع [٦] ، وما في الرجز ونحوه ضرورة .

---

(١) الصحاح ٣ / ١١٨٦ ، والذي فيه « وليس بلعالي » ، وفي المخطوطتين « بالغالب ، وحذفت ليس منهما إلا أن ناسخ « ب » أثبتها في الهامش جاعلاً عليها حرف العين .

(٢) في المخطوطتين : أبصع ، « ولا » مكررة في الأصل .

(٣) المساعد ٢ / ٣٩٠ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٦٦ . والمساعد : ٢ / ٣٩١ .

(٥) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (حولاً أكتعا) حيث أكد بأكتع غير مسبوق بأجمع استغناء . انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٩٤ ، المغني ٢ / ٦٧٩ ، المقرب ١ / ٢٤٠ ، الخزانة ٥ / ١٦٨ ، العيني ٤ / ٩٣ ، والشرح الكبير ١/ ٢٦٨ ، والذي في المخطوطتين « طفلاً مرضعا » تحريف لايستقيم وزن البيت معه . والذلفاء : الذلف بالتحريك ، صغَر الأنف واستواء الأرنبة . ظ : الصحاح ٤ / ١٣٦٢ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٦٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٩١ .

[وقوع ماتصرف من " جمع " غير تأكيد]

(وربما نصب « أَجْمَعُ » و « جَمْعَاءُ » حالين) ، بعد معرفتين ، حكى الفراء : « أَعْجَبَنِي القَصْرُ أَجْمَعَ ، والدَّارُ جَمْعَاءَ (١) ، كلاهما بالنصب على الحال ، ومثناهما كـ « هُمَا » ، حكاه الشلوبين (٢) ، في حواشي المفصل عن الفراء ، فعلى هذا يقال : « أَعْجَبَنِي الرَّجُلاَنِ أَجَمَعَيْنِ ، والمرأتان جَمْعَاوَيْنِ » .

(وجمْعَاهُمَا) ، أي : جَمْعُ « أَجْمَعَ » و « جَمْعَاءَ » ، (كـ « هُمَا ») في النصب على الحال ، على الأصح) عند المصنف (٣) ، تبعاً لابن كيسان (٤) ، خلافاً للفراء فعلى هذا يقال : « أَعْجَبَنِي الرِّجَالُ أَجْمَعِينَ ، والنساءُ جُمَعَ » ، وفي الحديث : « فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعِيْنَ » (٥) ، وذهب البصريون (٦) إلى المنع مطلقاً ؛ لأن ألفاظ التوكيد عندهم معارف ، وخرجوا « أَجْمَعِيْنَ » في الحديث على أنه توكيد لمحذوف منصوب ، أي : أَعْنِيكُم أَجْمَعِيْنَ (٦) .

وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقاً ، للمؤلف وابن كيسان ، والمنع مطلقاً للبصريين ، وإجازته في المفرد والمثنى ، ومنعه في الجمع للفراء .

(وقد يرادف « جَمْعَاءُ : مُجْتَمِعَةً ») ، بالنصب على المفعولية ، (فلا يفيد توكيدا) ، ومنه

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٥ .

(٢) المساعد ٢ / ٣٩١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٦١٢ ، ابن كيسان النحوي ص ١٩١ .

(٥) ابن ماجة ١ / ٢٧٦ أوله : « إنما جُعِل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا . . . وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين » وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراجه إلا أن روايتهما « أجمعون » . أما «أجمعين » فرواية أبي داود وابن ماجه ، انظر : فتح الباري ٢ / ١٧٣ .

(٦) المساعد ٢ / ٣٩١ .

الحديث : « كما تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمة جَمْعَاءَ [(١)] . . . قال ابن الأثير : «أي : مُجْتَمِعَةَ الأَعْضَاءِ ، كَامِلَتَهَا سليمة من العيوبِ ، لاَ جَدْعَ بِهَا ، ولاَ كَيَّ »[(٢)] .

وقد يكون جمع : جُمْعَةٍ ، فيصرف ، ولايفيد توكيدا .

وقد يكون جميعٌ ضد مُفْتَرِقٍ ، فلا يفيد توكيداً ، كقوله :

{٩٠٥} ... ... وأنت جميعُ

وقد يكون أجمع مضافاً ، فلا يفيد توكيدا ، والأفصح فيه حينئذ ، ضم الميم ، كقولهم : «جَاءُوا بِأَجْمَعِهِمْ » ، وقد تقدم هذا ، والذي قبله .

[توكيد المعطوف والمعطوف عليه]

(ولا يتحد توكيد معطوف / ومعطوف عليه ، إلا إذا اتحد معنى عامليهما) ، نحو : «انْطَلَقَ زَيْدٌ ، وذهب عَمْرٌو كلاَهُمَا » [(٣)] ، نص عليه الأخفش [(٤)] ، فلو اتحد المعنى ، واختلف العمل ، نحو: « مُؤْلِمُ زيدٍ وموجع عمرا » ولم يتعرض له لوضوحه ، أو اتحد العمل واختلف المعنى، نحو : « قامَ زَيْدٌ ، وجَلَسَ عَمْرُو» . امتنع اتحاد توكيد المعطوف ، والمعطوف عليه . / ٩ /

---

(١) أخرجه البخاري فتح الباري ٨ / ٥١٢ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٢٩٦ .

(٣) في الأصل و « ب » « كليهما » وهو تحريف .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٦ .

[توكيد النكرة]

(وإن أفاد توكيد النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيين) ، نحو : « صُمْتُ شَهْراً كُلَّهُ [١] ، وقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا » ، مما النكرة فيه محدودة ، والتوكيد من ألفاظ العموم ، ويمتنع : « اعتكفتُ وَقْتاً كُلَّهُ ، وَشَهْراً نَفْسَهُ » ، و « هَذَا أَسَدٌ عَيْنُهُ »[٢] ، لعدم الفائدة .

أما في الأولين فواضح ، وأما الثالث ؛ فلأنه ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع تَوَهُّمِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ في معناه المجازي إلا بالنسبة إلى الشمول خاصة ، وقد اعترف بذلك المصنف فيما مضى ، وأما : « جاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ » ، ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي ، بخلاف : « جَاءَنِي أَسَدٌ نَفْسُهُ » ، فإنه لرفع المجاز اللغوي ، فليتأمل وحكى المصنف في الشرح : « أنَّ بَعْضَ الكُوفيِّينَ أجاز توكيد النكرة مطلقاً » [٣] ، فكان ينبغي أن يقول في المتن : وإنْ أَفَادَ توكيد النكرة جاز ، وفاقاً لبعض الكوفيين والأخفش ، وأما البصريون فمنعوا ذلك مطلقاً [٤] .

[حذف المؤكد]

(ولا يحذف المؤكد) ، - بفتح الكاف - (ويقام المؤكد مقامه على الأصح) ، أي : لايجوز فيهما ماجاز في النعت والمنعوت ، أما أنه لايحذف التوكيد فبالإجماع ، إذ لادليل يدل على التوكيد، وأما المؤكد ففيه الخلاف المذكور ، فذهب الأخفش[٥] ، والفارسي ، وابن جني [٦]،

---

(١) كله مكررة في الأصل .

(٢) أجاز ابن مالك ٣ / ٢٩٦ : « هذا أسد نفسه » وقال أبو حيان ٢ / ٦١٣ : « وجاء في الشعر توكيدها » .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٩٦ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٦٩ ، والمساعد : ٢ / ٣٩٢ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٦١٣ .

(٦) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٢٨٠ : « لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في، نحو : « الذي ضربتَ زيد ، فأفسد أن تقول : الذي ضربت نفسه زيد . قال لأن ذلك نقض ؛ حيث كان التوكيد إسهاباً والحذف إيجاز ، وذلك أمر ظاهر التدافع » .

وثعلب [١] إلى المنع ، وذهب الخليل ، وسيبويه[٢] ، والمازني ، وابن طاهر ، وابن خروف[٣] إلى الجواز ، نحو : « الذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ زَيْدٌ » ، والأصل : الذي ضربْتُهُ نَفْسَهُ زَيْدٌ ، فحذف العائد المنصوب المؤكد بالنفس ، وأقيم مقامه التوكيد .

[الفصل بـ إمَّا بين المؤكد والمؤكد]

(ولا يفصل بينهما) ، أي : بين المؤكد والمؤكِد (بـ « إمَّا ») المكسورة الهمزة ، (خلافاً للفراء) ، في إجازته : « مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ إمَّا كُلِهِم / وإما بَعْضِهِمْ » ، على معنى : مَرَرْتُ إمَّا بِقَوْمِكَ كُلِّهِمْ ، أَوْ بَعْضِهِمْ ، فوضعت : « إمَّا » في غير موضعها ، وبعضهم معطوف على كلهم ، وكلهم توكيد للقوم ، لا لمحذوف ، وقول المصنف في الشرح [٤] : « إجازة الفراء على تقدير » إما بهم كُلِّهِمْ ، ليس فيه فصل بين المؤكد والتوكيد بـ « إمَّا » ، وهو خلاف المفروض هنا ، وأيضاً فإنه من حذف المؤكد ، ولايختص ذلك بالفراء فسيبويه وشيخه يجيزان ذلك ، وأيضاً متى ادعى الحذف كان بعضهم عطفاً على المؤكد ، لا على التأكيد ، فيكون من عطف الخاص على العام ، ومن شرطه أن يكون العطف بالواو ، وأن يكون المقصود تفضيل المعطوف على مابقى من المعطوف عليه . / ١٠ /

[متعاطفات تقع توكيدا وبدلا وظرفا]

(وأُجري في التوكيد) ، على أحد وجهين : (مُجرى كُلٍّ ما أَفَادَ مَعْنَاهُ) ، في إفادة التعميم (من الضَّرْعِ والزَّرْعِ ، والسَّهْلِ ، والجَبَلِ) ، والصغير والكبير ، والقوي والضعيف ، (والظهر

---

(١) المساعد ٢ / ٣٩٢ .

(٢) في الكتاب ٢ / ٦٠ : « وسألت الخليل رحمه الله عن : مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما ، فقال : الرفعُ على هُما صاحبايَ أنفسهما ، والنصب على أَعْنيهما . . » .

(٣) الارتشاف ٢ / ٦١٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، بتصرف .

والبطن ، واليد والرجل) ، وما أشبه ذلك من كل متعاطفين أريد بهما التعميم ، نقول : «أَخْصَبْنَا الضَّرْعُ وَالزَّرْعُ » ، و « مُطِرْنَا السَّهْلُ والجَبَلُ » ، و « أَحْبَبْنا القَوْمَ الصَّغِيرَ وَالكَبِيرَ ، والقَوِيَّ والضَّعِيفَ » ، و « ضَرَبْنَا زَيْداً الظَّهْرَ وَالبَطْنَ ، واليَدَ وَالرِّجْلَ » ، والمعنى في الجميع على التعميم ، كما يقيده « كُلٌّ » ، فهي توكيد مثلها ، وتجوز البدلية أيضاً ، والوجهان ذكرهما سيبويه [١] .

ويجوز في : « مُطِرْنَا الضَّرْعَ والزَّرْعَ ، وَضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ » ، أن يرفع ، وأن ينصب ، ولا يجوز في : « ضُرِبَ زَيْدٌ اليَدُ وَالرِّجْلُ » أن ينصب ، والفرق : أن الظَّهْرَوالبَطْنَ ، قد يكونان ظرفين ، نحو : « ظَهْرَ الجَبَلِ ، وبَطْنَهُ » ، و « الزَّرْعُ وَالضَّرْعُ » ، قد يراد بهما المكان ، وأما « اليَدُ ، والرِّجْلُ فليسا كذلك ، قاله في الخاطريات .

[مايلي العوامل من ألفاظ التوكيد]

(ولايلي العوامل شيءٌ من ألفاظ التوكيد) المعنوي ، (وهو) باقٍ (على حالِه) بالضمير (في) إفادة (التوكيد) ، فلا يقال : « زَيْدٌ رَأَيْتُ نَفْسَهُ ولا عَجِبْتُ مِنْ نَفْسِه » ، لأنهما على حاليهما في إفادة معنى التوكيد ، فإن لم يبقيا على حالهما بأن خرجا عن التوكيد / ، كأن أُريدَ بالنفس / ١١ /
الذَّاتُ ، وبالعينِ البَاصِرَةُ جاز إيلاؤهما العوامل ، كقوله :

{٩٠٥} ... ... ، فَهَلاَّ نفسُ لَيلَى شَفِيعُها [٥]

---

(١) الكتاب ١ / ١٥٨ .

(٢) من الطويل ، لقيس بن الملوح .
والشاهد فيه قوله : (هلا نفس) حيث ولي لفظ النفس العامل حالة كونه مقصوداً به الذات ، انظر : المغني ١/ ٧٧ ، العيني ٤ / ٤٥٧ ، الخزانة ٣ / ٦٠ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٤٣ ، الحماسة ٣ / ٢٠٠.
وصدره : ونُبِّئتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ إلي .

وقوله :

{٩٠٦} ... ... ،ولكنْ مِلْءُ عينٍ حَبيبُهَا [١]

وتقول : « حَسُنَتْ نَفْسُ زَيْدٍ وَعَيْنُهُ » ، (إلاَّ) خمسة ألفاظ [٢] : (« جميعاً ، وعامة » مطلقاً)، مع كُلِّ عامل لفظي أو معنوي ، نحو : « القَوْمُ رَأَيْتُ جَميعَهُمْ ، وعَامَّتَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِجَميعِهُمْ ، وَعَامَّتِهُمْ وجميعُهُم وعامتُهُم يَتَحَدَّثُونَ ، (و « كُلاَّ » ، و « كِلْتَا » مع الابتداء بكثرة) ، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتيه ﴾ [٣] ، وقولهم : « كلاهُمَا وَتَمْراً » [٤] ، أي: كِلاَهُمَا لي وزِدْني تَمْراً، وقوله :

{٩٠٧} في كِلْتَ رِجْلَيْهَـا سُلامى واحِدَهْ   كِلْتَاهُمَا قَـدْ قُرِنَتْ بِـزَائِدَةِ

(ومع غيره) ، أي : الابتداء (بقلة) ، كقوله :

{٩٠٨} عبيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِمْ دِلاؤُهُـمْ   فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وهُوَ نَاهِلُ [٥]

---

(١) من الطويل ، لنُصيب بن رباح .
والشاهد فيه قوله : (ملء عين) كالسابق ، وصدره : أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ،
انظر التصريح ١ / ١٧٦ ، العيني ١ / ٥٣٧ .

(٢) الظاهر من هذا الاستثناء أن الألفاظ المذكورة بعد تلي العوامل وهي مؤكدة وليس كذلك ، إذ تكون معمولة للعامل حيث وليته ، وإنما المراد أنها تكون في حال تصلح للتوكيد فلا تستعمل مؤكدة بل غير ذلك من مبتدأ وفاعل ومفعول ومجرور بحرف وما يلي هذا .

(٣) سورة مريم آية : ٩٥ .

(٤) الأمثال للميداني ٢ / ١٥١ .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (كُلُّها) على مجيء « كل » معمولة لغير الابتداء ، وهو قليل ، انظر : المغني ١/ ٢١٤، الهمع ٤ / ٣٨٠ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٩٩ ، الأشموني ٣ / ٨٥ ، المساعد ٢ / ٣٩٥ ، وفيها « عنها » ، وتميد» و « دلاؤهم » بدل عبيد ولاؤهم عنه .

وقالوا : « كِلَيْهِمَا وَتَمْراً » قدره سيبويه : أَعْطِني كِلَيْهِما [١]، وقوله :

{٩٠٩} فَقَدَّمُوا مائَةً واسْتَأْخَرَتْ مائَةٌ ... وَقْتاً وَزَادُوا عَلَى كِلْتَيْهِمَا عَدَدَا [٢]

(واسم « كانَ » في ، نحو : كَانَ كَلُّنَا) ، من قول عليٍّ رضي الله عنه :

{٩١٠} فلما تبينا الهُدى كان كلنا ... (على طاعة الرّحمن) والحق والتقى [٣]

(ضمير الشأن) ، مستتر في « كان » (لا كُلُّنَا) اسم كان ، بل كُلُّنَا : مبتدأ ، حملاً على الأكثر، وعلى طاعة الرحمن : خبرة ، وجملة المبتدأ وخبره ، خبر كان ، على وزان كان كُلُّهُمْ مُنْطَلِقُونَ ، بالميم لضعف قوله :

{٩١١} ... ... فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا ... ...

[« كل » نعتا لا توكيدا]

(وتلزم تابعية « كُلٍّ » بمعنى كامل) ، وذكر متبوعها بإتفاق ، (وإضافته) ، أي : كُلٍّ ، (إلى مثل متبوعه مطلقاً) ، لفظاً ومعنى ، تعريفاً وتنكيراً ، حال كون كل (نعتاً ، لا توكيداً) ، نحو : أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، أي : الكَامِلُ ، و « أَطْعَمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ » ، أي : كَامِلَةً ، فَـ « كُلٌّ » فيهما نعت فيه معنى التوكيد ، وليس من ألفاظ التوكيد ، للزوم إضافته إلى الظاهر واعترض قوله

---

(١) الكتاب ١ / ٢٨٠ .

(٢) من البسيط ، لعبد مناف بن ربع الحربي الهذلي .
والشاهد فيه : كالسابق . انظر : شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٧٣ ، السلسيلي ٢ / ٧٤١ .

(٣) من الطويل ..
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر: شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٠ ، المساعد ٢ / ٣٩٥ ، السلسيلي ٧٤١/٢.

«مُطلقاً » ، فإن شاة الأولى خاصة ، والثانية عامة ، لإضافة كُلٍّ إليها .

[مراعاة لفظ " كل " أو معنناها]

(ويلزم اعتبار المعنى في خبر « كُلٍّ ») ، حال كون « كُلٍّ » (مضافاً إلى نكرة) ، نحو : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائقَةُ المَوْت ﴾ (١) ،

{٩١٢} وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تصْفَرُّ منْهَا الأَنَامِلُ (٢)

(لا مضافاً إلى معرفة) ، فإنه لايلزم اعتبار المعنى ، بل يجوز / ، اعتبار لفظ كلٍّ من الإفراد ، / ١٢ / والتذكير ، واعتبار معناها ، بحسب ماتضاف إليه ، فمن اعتبار اللفظ : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيه ﴾ (٣)، ومن المعنى ﴿ وكُلُّهُمْ أَتَوْهُ دَاخِرِيْنَ ﴾ (٤)، ومنه ﴿ وَكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (٥)، ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالمِيْنَ﴾ (٦)، لأن الإضافة المقدرة كالملفوظ بها .

قال أبو حيان : « والحَقُّ أنَّ التقديرية يجوز معها الوجهان ، وأن اللفظية يجب معها مراعاة اللفظ ، نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيه ﴾ عكس المضافة إلى نكرة ، فعنده أن الأقسام ثلاثة : مايجبُ فيه مراعاة اللفظ ، ومايجب فيه مراعاة المعنى ، ومايجوز فيه الوجهان ، وتقدمت هذه المسألة في باب الإضافة ، عند قوله « ويتعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير . . » إلى قوله « فوجهان » .

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٨٥ .

(٢) من الطويل ، للبيد ، ديوانه : ١٤٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٨٩ ، المغني ١ /٤٨، العيني ٤ / ٥٣٥ ، الخزانة ٦ / ١٥٩ ، الإنصاف ١ / ١٣٩ ، ابن يعيش ٥ / ١١٤ .

(٣) سورة مريم آية : ٩٥ .

(٤) سورة النمل آية : ٨٧ .

(٥) سورة يس آية : ٤٠ .

(٦) سورة الأنفال آية : ٥٤ .

[« أجمعون » لاتفيد اتحاد الوقت]

(ولاتعرض في « أَجْمَعِيْنَ » إلى اتحاد الوقت) ، وفاقاً للبصريين [١] ، وهو الصحيح ، بدليل قوله تعالى : ﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [٢] ، ومعلوم أن إغْوَاءَهُمْ لايكون في وقت واحد ، (بل هو كل في إفادة العموم مطلقاً) ، اتحد الوقت ، أولا ، (خلافاً للفراء) [٣] ، في زعمه أن أجمعين يفيد الاجتماع في وقت الفعل ، فإذا قلت : « جَاءُوا كُلُّهم » ، احتمل أن يجيئوا متفرقين ، فإذا قلت : أَجْمَعُونَ ، انتفى احتمال التفرق ، وذلك دليل الاتحاد في الوقت ، ورد بأنه لو كان الأمر كذلك لنصب على الحال ، ولكنه لايقع إلاّ توكيداً .

« فَصْـــــل »

[التوكيد اللفظي]

(التوكيد اللفظي إعادة اللفظ) الأول اسما كان ، أو فعلاً ، أو حرفاً [مفرداً أو] [٤] ، مركباً إسنادياً ، أو مزجياً ، أو إضافياً ، نحو : « زَيْدٌ زَيْدٌ ، رَجُلٌ رَجُلٌ » .

{٩١٣} ... ...   أتاكِ أتاكِ اللاحِقُونَ ... ... [٥]

---

(١) المساعد ٢ / ٣٩٦ .

(٢) سورة الحجر آيـة : ٣٩ .

(٣) الهمع ٥ / ٢٠٦ .

(٤) زيادة لازمة لاطراد السياق .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه سبق برقم {٤١١} باب التنازع .

والشاهد فيه قوله : (أتاك أتاك) بتأكيد الفعل تأكيد لفظياً بإعادته بلفظه ، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٣٠٢، الخزانة ٥ / ١٥٨ ، العيني ٣ / ٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٧٢ ، الهمع ٥ / ٢٠٧ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧٢ . والبيت بتمامه :

فأين إلى أين النجاء ببغلتي   أتاك أتاك اللاحقون احبسي احبسي

وَ « نَعَمْ نَعَمْ » ، ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُم ﴾ [١] ، وقوله :

[٩١٣] أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْــلاهُ ... وَلاَ في البُعْــدِ أَنْسَــاهُ
لَكَ اللَّـــهُ عَـلَى ذَاكَ ... لَكَ اللَّـــهُ لَكَ اللَّـهُ [٢]

وَ :

[٩١٥] قُمْ قَائماً ، قُمْ قَائماً ، قُمْ قَائماً ... إِنَّكَ لاَتَرْجِعُ إلاَّ سالِماً [٣]

وقوله :

[٩١٦] فَتِلْكَ وُلاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ ... فَحتَّامَ حَتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ [٤]

وقوله :

[٩١٧] أَلاَ حَبَّــذَا حَبَّــذَا حَبَّــذَا ... حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيــهِ الأَذَى [٥]

---

(١) سورة الشعراء آية : ١٣٠ .

(٢) هزج ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه لك الله – حيث أعيد تأكيداً لفظيا ، انظر : العقد الفريد ٢ / ٢٠٣ ، شرح ابن مالك ٣/ ٣٠٢، المساعد ٢ / ٣٩٧ ، الدرر ٢ / ١٦٠ ، العيني ٤ /٩٧ ، الهمع ٥ / ٢٠٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧٣ .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
انظر : المساعد ٢ / ٣٩٧ ، الدرر ٢ / ١٦٠ ، الهمع ٥ / ٢٠٨ .

(٤) من الطويل ، للكميت .
انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٢ ، المساعد ٢ / ٣٩٧ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٤٨ ، الهمع ٥ / ٢٠٨ .

(٥) من المتقارب ، لإبراهيم بن سفيان .
انظر : الكامل ٢ / ٢٩٤ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٢ ، المنصف ١ / ٨٢ ، السلسيلي ٢ / ٧٤٣ .

وقوله :

[٩١٨] وَكَانَتْ فَزَارَةُ تَصْلَي بِنَــا فَأَوْلَى فَزَارَةَ أَوْلَى فَزَارَا [١]

وَ « بَعْلَبَكَّ بَعْلَبَكَّ » وَ « عَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ » ،

(أو تقويته بموافقة معنى) ، كتأكيد اسم بمرادفه ، نحو : « حَقِيقٌ قَمِنٌ » ، أو فعل كذلك ، نحو: «صَمَتَ سَكَتَ زَيْدٌ » ، أو حرف كذلك ، نحو : « أَجَلْ جَيْرِ » ، أو فعل باسم فعل / ، نحو : / ٣٣ / «انْزِلْ نَزَالِ » ، أو ضمير متصل بضمير منفصل ، نحو : « قُمْتُ أَنَا » ، أَوْ ضمير بمبهم ، نحو : «أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ » ، وقيل : ليس بتوكيد ، لدلالة الأول على الخطاب ، والثاني على الإشارة .

[مايعاد في التوكيد اللفظي ومايفصل]

(وإن كان) اللفظ (المؤكد) هو (به) ، أي : بالتوكيد اللفظي (ضميراً متصلاً) ، كالتاء في: « قُمْتُ » ، و « الكَاف ، في : « رَأَيْتُكَ » ، والهاء . في : « زَيْدٌ رَأَيْتُهُ » ، (أو حرفاً غير) حرف (جواب) ، نحو : « إنَّ » (لم يعد) المؤكد (في غير ضرورة إلا معموداً بمثل عامده أولا) ، نحو : « قُمْتُ ، قُمْتُ » ، و « رَأَيْتُكَ رَأَيْتُكَ » و « مَرَرْتُ به به » ، إذا أكدت التاء ، والكاف ، والهاء ، فتعيد التوكيد معموداً بمثل عامد المؤكد أولا ، وهذا متعين في الضمير المتصل ، وأما الحرف الجوابي، فأنت مخير فيه بين أن تأتي به معموداً بمثل عامده أولا ، نحو : « إن زيداً إنَّ زَيدا قَائِمٌ »[٢] ، / وأما تجويز الزمخشري [٣] ، « إنَّ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ، فقال المصنف : « مردود [٤] .

---

(١) من المتقارب ، لعوف بن الخرع .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، المفضليات ٤١٦ .

(٢) في الأصل و « ب » : إنه قائم ، ولا حاجة لـ « إنه » في هذا الموضع .

(٣) المفصل ص ١١٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٣ .

(أو مفصولاً) إما بسكتة وقف ، كقوله :

{٩١٩} لاَ يُنْسِكَ الأسَى تَأسِّيا فَمَـا ما مِنْ حِمَامٍ أَحَـدٌ مُعْتَصِمَـا (١)

ففصل بين « ما » الأولى والثانية بالوقف .

أو بعاطف ، كقوله :

{٩٢٠} ليتَ شِعري هل ثم هل آتِيَنهُمْ أم يحولَنْ من دون ذاك الرْدى (٢)

أو بأحد التوكيدين ، كقوله :

{٩٢١} حَتَّى تَرَاهَـا وكَـأَنْ وكَـأَنْ أَعْنَاقَـهَـا مُشَـدَّدَاتٌ بِقَـرَنْ (٣)

فإن التوكيد الأول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثاني ، وهو « كأنْ » ، والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الأول ، والمؤكد الثاني ، وما خرج عن ذلك فضرورة ، كقوله :

{٩٢٢} فَلاَ وَاللَّه لاَ يُلْفَى لما بِيَ وَلاَ لِلمَابِهِمْ أَبَـداً دَوَاءُ (٤)

---

(١) رجز ، لم أعثر على من نسبه . شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٤ ، الأشموني ٣ / ٦٢ ، العيني ٤/ ١١٠ ، الدرر ٢ / ١٦١ ، الهمع ٥ / ٢١٠ ، وفي المخطوطتين « لاينسينك » بنون التوكيد وهو لايستقيم به الوزن ،
والشاهد : على ماوضحه الشارح

(٢) من الخفيف .
والشاهد فيه قوله : (هل ثم هل) حيث أكد هل الأولى بالثانية مع الفصل بينهما بحرف « ثم » .

(٣) رجز ، لخطام المجاشعي ، أو الأغلب العجلي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٣ ، المساعد ٢ / ٣٩٩، الأشموني ٣ / ٦٢ ، العيني ٤ / ١٠٠ ، والشاهد فيه على ما وضحه الشيخ خالد من الفصل .

(٤) من الوافر ، لمسلم بن عبد ، الإنصاف ١ / ٣٠٠ ، الشرح الكبير ١ / ٢٦٣ ، معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨ ، المحتسب ٢ / ٢٥٦ ، المغني ١ / ١٩٧ ، الخزانة ٢ / ٣٠٨ ، الهمع ٥ / ٢١٠ .
والشاهد فيه قوله : (للمهابهم) حيث كررت فيه اللام وهي حرف واحد دون فصل ، وهو في غاية الشذوذ والقلة .

وقوله :

{٩٢٣} إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْكُمُ مَالَمْ يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا [١]

وخرج الحرف الجوابي فلا يحتاج إلى شيء من ذلك ، لأنه في تقدير كلام تام مستقل ، فعومل معاملة المستقل ، فتقول : « نَعَمْ نَعَمْ » ، « لاَ لاَ » .

(وإنْ عُمِدَ) الحرف المؤكد - بفتح الكاف - (أولا بمعمول ظاهر اختير عمد المؤكد) ، -بكسر الكاف - (بضمير) ، للاسم الظاهر دون لفظه فنحو قولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ » أجود من: « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بزيدٍ» / ، لتخالف اللفظين ، قال الله تعالى : ﴿ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٢] وقيل : « بِهِ » و « فيها » بدل . /١٤/

وكذا إذا أُعيد ظاهر مضاف لظاهر اختير إضافة التأكيد لضميره ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾[٣] .

[تأكيد الجملة تأكيدا لفظيا]

(وفصل الجملتين) المؤكدة والمؤكدة (بـ « ثُمَّ » إنْ أمن اللبس أجود من وصلها) ، نحو : ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُون ﴾ [٤] ، فإن ألبس ترك العطف بثم ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً » ، لئلا يوهم أن الثاني غير الأول .

---

(١) من المنسرح ، ولم أعثر على من نسبه . العيني ٤/١٠٧ ، الهمع ٥ / ٢١٠ ، العيني ٤ / ١٠٧ ، الأشموني ٣ / ٨٢ .
والشاهد فيه قوله : (إن إن) حيث كررت للتأكيد بغير اللفظ الذي وصلت به ، ولا فصل وهو شاذ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٠٧ .

(٣) سورة الروم آية : ٣٠ .

(٤) سورة التكاثر آية : ٣ ، ٤ .

[يؤكد المتصل مطلقا بضمير الرفع المنفصل]

(ويؤكد بضمير الرفع المنفصل) الضمير (المتصل مطلقا) مرفوعاً كان المتصل ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، نحو :« قُمْتَ أَنْتَ » ، و « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » و « وَمَرَرْت بِكَ أَنْتَ » . . . إلى آخر الضمائر.

(ويجعل المنصوب المنفصل في ، نحو : « رَأَيْتُكَ إِيَاكَ ، توكيداً لا بدلا) ، خلافاً للبصريين ، و (وفاقاً للكوفيين) ، قال المصنف : « بِيَجْرِيَ الْمُتَنَاسِبَانِ مَجْرَى وَاحِداً » [(١)] ، وذلك : أَنَّ رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ ، مثل فَعَلْتَ أَنْتَ ، وأَنْتَ توكيد إجماعاً ، فليكن إياك توكيدا فقول الكوفيين أصح من قول البصريين[(١)] .

ورد [(٢)] بأن الإجماع على أن « أَنْتَ » توكيد ، بمعنى أنه لايكون إلا كذلك منتف ، فقد أجازوا في : « قُمْتَ أَنْتَ » البدلية ، والمطابقة ترجح جانب البدلية ، فلو لم يطابق كان تأكيداً ، نحو: « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » ، قال في الخاطريات : « إِنَّمَا قِيلَ في التأكيد : رَأَيْتُكَ أَنْتَ ، وفي البدل : رَأَيْتُكَ إِيَّاك ، فرقا بين البابين ، وإنما لم يعكسوا ، لأن البدل في نية تكرار العامل .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٥ ، وقال الرضي : شرح الكافية ١ / ٣٣٢ : « وقال النحاة : إنّ المنفصل في نحو : ضربتكَ أنتَ تأكيد ، وفي : ضربتك إياك بدل ، وهذا عجيب ، فإن المعنيين واحد ، وهو تكرير الأول بمعناه فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين ، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حدٍّ كل منهما » .

(٢) المساعد ٢ / ٤٠٠ .

(٤٤) " باب النَّعْت "

[النعت : الوصف : الصفة]

وهو عبارة الكوفيين، وربما استعملها البصريون [١] ، ويقال : الوصف ، والصفة [٢] بمعنى ، ثم قال الجمهور يرادفان النعت [٣] ،وقيل : الوصف بما ينتقل ، كـ « الكَرِيمِ ، وَالْلَّئِيمِ » ، والنعت بما يلازم ، كـ « الأَسْوَدِ ، وَالأَحْمَرِ ، وقيل : الوصف بالفعل ، كـ « الضَّارِبِ ، والكَاتِبِ » ، والنعت بالحلية ، كـ « الطَّوِيلِ ، والقَصِيرِ » ، وقيل : النعت ما يخص بعض / ، الموصوف ، كـ « الأَعْرَجِ ، والأَعْمَى » ، والصفة بما يعم ، كـ « العَظِيمِ وَالْكَبِيرِ » ، فهذه أربعة مذاهب من كتاب ابن عمرون ، فيقال للباري سبحانه : موصوف ، ومنعوت على الأول ، ومنعوت لا موصوف على الثاني ، لأن صفاته تعالى غير منتقلة ، وموصوف ، لامنعوت على الثالث ، والرابع ، والكلام الآن في النعت النحوي . / ١٥ /

[حد النعت والغرض منه]

(وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً ، أو تأويلاً) ، فالتابع جنس شامل لجميع التوابع ، والمقصود بالاشتقاق . . . إلى آخره ، فصل أخرج به ماكان مشتقاً ثم غلب حتى التحق بالأعلام ، وصار التعيين به أتم من العلم الموضوع أولا ، كـ « الصديق » تابعاً لأبي بكر ، و « الفاروق » تابعاً لعمر ، فهو عطف بيان لانعت ، لأن الاشتقاق والحالة هذه غير مقصود ، وأخرج أيضاً سائر التوابع .

---

(١) الهمع ٥ / ١٧١ ، وحاشية الخضري ٢/ ٥١ .

(٢) سماه ابن جني في اللمع ١٦٧ : باب الوصف ، والفارسي في الإيضاح ٢٨٦ ، باب الصفة .

(٣) حاشية الخضري ٢ / ٥١ .

ولو زاد : « المباين للفظ متبوعه » لكان أحسن ، لئلا يدخل بعض أفراد التوكيد اللفظي في ، نحو : « جاء زَيْدٌ الفَاضِلُ الفَاضِلُ » ، فإن « الفاضِلُ » الثاني يصدق عليه أنه مقصود بالاشتقاق ، إلا أن يراد بالمقصود بالاشتقاق المقصود بحكم المشتق ، فلا يدخل ، وقوله : (وضعاً ، أو تأويلاً) ، تقسيم للاشتقاق ، فالمشتق وضعاً ، نحو : « جَاءَ رَجُلٌ كَرِيمٌ » ، والمشتق تأويلاً ، نحو : « مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ » ، أي : خشن [1] ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، أي صاحب مال ، حال كون النعت .

(مسوقاً للتَّحصيص) [2] ، نحو : ﴿ آيَاتٌ محكَمَاتٌ ﴾ [3] ، ﴿ والصَّلاَةِ الوسْطَى ﴾ [4] .

(أو تعميم) ، نحو : « إنَّ اللَّهَ يرزقُ عِبَادَهُ الطَّائعِينَ والعاصِينَ » [5] .

(أو مدح) ، نحو : « الحَمْدُ لِلَّهِ الحَمِيدِ » .

(أو ذم) ، نحو : « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

(أو ترحم) ، نحو : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسكِينَ » .

(أو إبهام) ، نحو : « تَصَدَّقْتُ بِصَدَقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ كَثِيرَةٍ » .

(أو توكيد) ، نحو : ﴿ نَفْخَةٌ واحدةٌ ﴾ [6] و ﴿ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [7] .

---

(١) في ب : حسن - تصحيف .

(٢) في الأصل و « ب » : للتخصيص ، وفي متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٦ : « لتخصيص » وكذا المساعد، والسلسيلي وهو مقتضى ماعطف بعد .

(٣) سورة آل عمران آية : ٧ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣٨ .

(٥) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٦ ، أو تفصيل ومثل لها بـ « مررت برجلين عربي وعجمي » وكذا في المساعد ، والسلسيلي ، وهي ساقطة من المخطوطتين .

(٦) سورة الحاقة آية : ١٣ .

(٧) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

[ما يوافق بين المتبوع]

(ويوافق المتبوع في التعريف / ، والتنكير) ، حقيقياً كان ، نحو : « رَأَيْتُ رَجُلاً كَرِيماً ، أو / ١٦ /
الرَّجُلَ الكَرِيمَ » ، أو سببياً ، نحو : «رَأَيْتُ رَجُلاً قَائمةً أُمُّهُ ، أوْ الرَّجُلَ القَائمَةَ أُمُّهُ » ، ولذلك قال : (المتبوع) دون المنعوت ؛ ليتناول ما النعت له لفظاً ومعنى ، كالأول ، أو لفظاً لا معنى كالثاني ، واشتراط هذا التوافق مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين [(١)] ، والكوفيين .

فإن قلت : فقد حكى سيبويه عن الخليل أن ، نحو : « مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ ، أَوْ مِثْلِكَ» [(٢)] وأخواته ، أنه نعت للرجل ، مع أن الرجل معرفة ، و« خَيْر » ، و « مِثْل » نكرة ، ففاتت الموافقة ؟ قلت : الرَّجُلُ مُعَرَّفٌ بـ « أل » الجنسية وليس المراد به شخصاً [(٣)] بعينه ، فهو نكرة معنى.

وأجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة [(٤)] إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف ، وجعل منه: ﴿ الأَوْلَيَان ﴾ [(٥)] صفة لآخران ، لسبق ﴿ يقُومانِ ﴾ [(٥)] .

وأجاز بعض الكوفيين ذلك ، إذا كان النعت لمدح ، أو ذم[(٦)] ، وجعلوا منه : ﴿ الذي جمَعَ﴾ صفة لـ ﴿ هُمَزَةٍ ﴾ [(٧)] .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢١ ، ٤٢٢ ، وانظر المساعد ٢ / ٤٠٢ .

(٢) قال سيبويه ٢ / ١٣ : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنّه إنّما جَرَّ هذا على نية الألف واللام ولكنه موضعٌ لاتدخله الألفُ واللّام . . . وقال ص ١٤ : « ولم يُرد في قوله : مايَحسنُ بالرَّجل خيرٍ منك ، أن يُثبت له شيئاً بعينه ثم يُعرِّفُه به إذا خاف التباسا » .

(٣) في الأصل و « ب » : شخص .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٧ ، ١٨ .

(٥) سورة المائدة آية : ١٠٧ « فآخرانِ يَقُومان مقامَهُمَا من الذين استحق عليهم الأوليان » .
قال الدماميني في شرحه للتسهيل ٢ / ٨٢ : « ولا متمسك له فيه لإمكان جعل « الأوليان » بدلاً أو خبر مبتدأ محذوف» .

(٦) الارتشاف ٢ / ٥٨٠ .

(٧) سورة الهمزة آية : ١ ، ٢ .

وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة ، وقيده ابن الطراوة ، يكون الوصف لايوصف به إلا ذلك الموصوف [١] ، وجعل منه قوله

[٩٢٤] فَبِتُّ كَأَنِّيْ سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ [٢]

قال : « نَاقِعٌ » صفة للسم ، ولا حجة فيما استدلوا به لإمكان تأويله [٣] .

(وأمره في الإفراد وضديه) ، وهما : التثنية والجمع ، (والتذكير ، والتأنيث على ماذكر في إعمال الصفة) ، وقد تقدم ذلك مستوفي في بابها [٤] .

[تفاوتهما في الاختصاص]

(وكونه) ، أي : النعت (مفوقاً) للمنعوت (في الاختصاص) ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْداً العَاقِلَ » [٥] ، (أو مساوياً) للمنعوت ، نحو : « رأيْتُ الرَّجُلَ الشُّجَاعَ » ، (أكثر من كونه) ، أي : النعت (فاءقاً) للمنعوت ، نحو : « هذا رَجُلٌ فَصِيحٌ ، أو لَحَّانٌ » / ، والجمهور يلتزمون ألا يكون / ١٧ / فائقاً [٦] ، وعلل ذلك بأن الصفة لو كانت أعم لامتنع كونها مبينة لاستحالة كون العام مبنياً

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٨٠ ، الهمع ٥ / ١٧٣ .

(٢) من الطويل ، للنابغة الذبياني ، الكتاب ٢ / ٨٩ ، العيني ٤ / ٧٣ ، المغني ٢ / ٦٣٢ ، الأشموني ٣ / ٦٠ ، الهمع ٥ / ١٧٣ ، وديوانه : ٣٣ .

(٣) بإعرابها أبدالاً ، انظر الهمع ٥ / ١٧٣ ، وقال ابن الطراوة : « ويجوز ذلك إذا كان الوصف خاصا لايوصف به إلا ذلك الموصوف ، وظ العيني ٣ / ٦٠ . والشاهد فيه قوله : (السم ناقع) حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة . وساورتني : وأثبتني ، والضَّئِيلة : الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقلّ لحمها واشتد سُمُّها والرقش : حية فيها نُقَطُ سواد وبياض .

(٤) أي في باب إعمال الصفة المشبهة ، وفي الأصل مستوفي بابها .

(٥) أي : العامل صادق على زيد وغيره .

(٦) قال الدماميني : « أمّا كون النعت أخص من المنعوت إن كانا نكرتين فجائز بالاتفاق . . . فإن كانا معرفتين فالجمهور على أن النعت إنما يكون مساوياً للمنعوت أو دونه ، وأمّا أن يكون فائقاً له فلا » . انظر شرحه للتسهيل ٢ / ٨٣ .

للخاص (١) ، واعترض ، بأن البيان إنما يحصل بمجموعهما ، ومجموعهما أخص من كل منهما .

[اختلافهما في الإعراب : الخفض على الجوار]

(وربما تبع) النعت (في حالة (الجر) خاصة (غير ماهو له دون رابط إن أمن اللبس) ، نحو: قولهم : « هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ، حكاه سيبويه (٢) ، وغيره بجر « خَرِبٍ » ، وحقه الرفع، لأنه نعت « جُحْرِ» بدليل أنه روي بالرفع أيضاً ، لكن جر لمجاورته المجرور وهو « ضَبٍّ » ، للتناسب مع الموافقة في التذكير والإفراد .

ورام السيرافي ، وابن جني نفي خفض الجواز ، فقال السيرافي (٣) : « الأصل خَرِبِ الحجر منه ، ثم حذف الضمير وأضيف الوصف بعد أن نقل الإسناد إلى ضمير الموصوف ، كما تقول : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ » ، والأصل : حَسَنٍ الوَجْهُ مِنْهُ ، ثم أضمر الجُحْرُ لتقدم ذكره ، ففي المسألة حذف وإنابة ظاهر عن مضمر .

وقال ابن جني : « الأصل خَرِبٍ جُحْرُهُ » ؛ ثم حذف المضاف وخلفه المضاف إليه ، فارتفع واستتر (٤) ، وفي كلا القولين استتار الضمير مع جريان الصفةعلى غير من هي له ، وذلك لايجوز عند المصنف (٥) ، وإن أمن اللبس .

---

(١) هذه العلة مناقضة لما قصده الشيخ خالد فمقتضاها أن يكون النعت أخص من المنعوت (فائقا له في الاختصاص لا مفوقا) وهو عكس مراده .

(٢) قال سيبويه ١ / ٤٣٦ : « وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » فالوجه الرفعُ ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم ، وهو القياسُ . . . . . » .

(٣) المساعد ٢ / ٤٠٣ .

(٤) نصه في الخصائص ١ / ١٩٢ : « فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس «خرِب» فجرى وصفاً على ضب على تقدير حذف المضاف » .

(٥) شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٨ .

والخفض على الجوار ، مقيس عند سيبويه (١) ، مقصور على السماع عند الفراء (٢) ، ولايخص بالتكرارات خلافاً لبعضهم ، بدليل قراءة الأعمش ، وغيره : ﴿ ذُ القُوَّةِ المَتِينِ ﴾(٣) بجر «المتين » .

وقول المصنف (في الجر) احتراز عما أجازه بعضهم في الرفع ، وجعل منه قوله :

[٩٢٥] السَّالِكُ الثُّغْرَةِ اليَقْظَانَ سَالِكُها مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ (٤)

قال : فرفع « الفضل » إتباعاً لـ « الخَيْعَلُ » ، لقربه منه ، وهو نعت « الهَلُوكَ » ، وهو مجرور، قاله ابن الشجري(٥) ، في أماليه ، وخرج على أنه نعت « للهلوك » على الموضع .

/١٨/ وقوله : « دُونَ رَابِطٍ » احتراز / من ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَواهُ »، فإنه وإن تبع في الجر غير ما هو له ، ولكنه معه رابط يربطه بمن هو له ، فإن الهاء من أبواه للرجل ، بخلاف نحو : «خَرِبٍ» – في المثال المتقدم – فإنه إنما تحمل ضمير من ليس له ، وهو الضب ، فلا رابط فيه .

وقوله : « إن أمن اللبس احتراز عن مثل : « هذا غلام زيدٍ الظَّرِيفِ » بالجر على أنه نعت للغلام ، وجر لمجاورة زيد ، فإنه لا يجوز الإلباس بنع المجرور ، لصلاحيته لكل منهما .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٦٧ : « وقد حملهم قرب الجوار على أن جرُّوا هذا حجرُ ضبٍ خربٍ ، ونحوه فكيف مايصحُّ معناهُ » وانظر ١ / ٤٣٦ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٠٣ .

(٣) سورة الذاريات آية : ٥٨ ، وانظر شواذ ابن خالويه ١٤٦ ، والبحر ٨ / ١٤٣ .

(٤) من البسيط ، للمتنخل الهذلي ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٢٢ ، الخزانة ٥ / ١١ ، الإيضاح الشعري ص٤٧٤ ، الخصائص ٢ / ١٦٧ .

(٥) قال ابن الشجري في أماليه ٢ / ٢٢٢ : « وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب . . . أن ارتفاع «الفُضل » على المجاورة للمرفوع ، فارتكب خطأ فاحشاً ، وإنما الفُضُلُ نعتٌ للهلوك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث أُسنِد المصدر الذي هو المشي إليها » .

[الجر على الجوار في غير النعت]

(وقد يفعل ذلك) ، وهو الجر بالمجاورة (بالتوكيد) أنشد أبو الجراح :

[٩٢٦] يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ   أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ (١)

بخفض « كُلِّهِمُ » بجوار الزوجات .

وأما في عطف النسق فقد أثبته بعضهم ، وخرج عليه : ﴿ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٍ ﴾ (٢) ، في قراءة من خفض ﴿ نُحَاسٍ ﴾ ، وقراءة (٣) : ﴿ وَأَرْجُلِكُم ﴾ (٤) بالجر والصحيح المنع ؛ لأن الفصل بالعاطف يمنع الجوار .

« فصــل »

[ما ينعت به وشرطه]

الشيء (المنعوت به مفرد) ، وهو الأصل ، كـ « رَجُلٍ كَرِيمٍ » .

[النعت بالجملة]

(أو جملة) اسمية ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَدُهُ طَوِيلَةٌ » ، أو فعلية ، نحو : « بِرَجُلٍ صَلَّى ، أو يُصَلِّي » ، وفي البديع (٥) : « الوصف بالفعلية أقوى من الوصف بالاسمية ، وبالماضي أكثر من

---

(١) من البسيط ، لأبي الغريب أحد شعراء الأعراب ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣١٠ ، الخزانة ٥ / ٩٠ ، المغني ٢ / ٧٦١ ، الارتشاف ٢ / ٥٨٣ .

(٢) سورة الرحمن آية : ٣٥ ، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو ، انظر السبعة ٦٢١ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٤٣٨ .

(٤) سورة المائدة آية : ٦ ، وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبو عمرو ، ظ : السبعة ٢٤٢ .

(٥) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٤٢ .

المضارع » ، (كالموصول بها) ، في كونها خبرية عارية من الواو ، مشتملة على ضمير من هي له ، لا مطلقاً ، حتى يأتي فيها تفاصيل حذف العائد ، من كونه مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، وشروط ذلك .

[دخول الواو على جملة الصفة]

وجوز الزمخشري (١) ، وتبعه أبو عبد الله الفاسي ، إقتران الجملة الموصوف بها بالواو ، وجعلها لتأكيد لُصُوقِ الصفة بالموصوف ، نحو : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٢) ، ﴿إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (٣) ، ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٤) ، قال المصنف : « وهذا من آرائه الواهية وزعماته المتلاشية ؛ لأن النعت مكمل للمنعوت ، ومجعول معه (٥) كشيء واحد ، فدخول الواو يوهم كونه مغايرة » (٦) . انتهى ، ولقائل أن يقول : فعلى هذا كان ينبغي ألا تقترن الحالية بالواو/ ، لأن الحال وصف في المعنى ، ولا مغايرة بين الحال وصاحبها ! ، والواو الرابطة لا تفيد / ١٩ / المغايرة ، كما أن واو الاعتراض في قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ (٧) ، لاتفيد المغايرة ، على أن الزمخشري قال : إنها لتأكيد اللصوق (٨) ، فهي عنده إما زائدة ، أو في حكم الزائدة ، وكيف يقال : الواو الزائدة تفيد المغايرة .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٨٤ وانظر : الكشاف الحجر : ٤ ، الكهف : ٢٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢١٦ .

(٣) سورة الحجر آية : ٤ .

(٤) سورة الكهف آية : ٢٢ .

(٥) في الأصل و « ب » : منه .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣١٠ ، وفيه : فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانيا له مغايرا .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٤ .

(٨) الكشاف ٣ / ١٢٨ و ٢٠٣ ، والمغني ١ / ٤٠٣ .

[منعوت الجملة]

والجملة المنعوت بها (منعوتها نكرة) ، نحو : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ (١) ، (أو معرف بـ« أل » الجنسية) ، نحو : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ ﴾ (٢) ، فجملة « نسْلَخُ » نعت « للَّيْلِ » باعتبار معناه (٣) ، وقيل : حال ، نظرا إلى لفظه ، وقيل : تفسيرية ؛ لإبهام كونه آية ، فعلى الأول محلها رفع ، وعلى الثاني نصب ، وعلى الثالث لا محل لها .

[وقوع الطلبية موقع الصفة والحال]

(وقد ترد) الجملة (الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتاً) ، كقوله :

[٩٢٦] حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ (٤)

فالجملة الطلبية ، وهي : « هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ » ، محكية بقول محذوف واقع نعتاً لـ« مَذْقٍ » والتقدير : جاوا (٥) بمذق مقول عند رؤيته : هل رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟ ، فـ« مقول » هو الصفة ، وجملة الاستفهام مقول لها ، هذا تقرير كلامه ، وقال ابن عمرون : « الأصل بِمَذْقٍ مثل لون الذِّئْبِ

---

(١) سورة الأنعام آية : ٩٢ .

(٢) سورة يس آية : ٣٧ .

(٣) قال ابن هشام في المغني ٢ / ٤٨٠ : « فإن المعرّف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة » .
وفي الارتشاف ٢ / ٥٨٤ : ولا ينعت بها المعرف بأل الجنسية » .
وفي حاشية الخضري ٢ / ٥٣ : « قوله الجنسية في ضمن فرد مبهم ، ولذا كان مدخولها في معنى النكرة ويسميها البيانيون لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن » .

(٤) رجز ، للعجاج .
ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣١١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٧ ، الإنصاف ١ / ٦٩ ، الشرح الكبير ١ / ١٩٣ ، المقرب ١ / ٢٢٠ ، الخزانة ٢ / ١٠٩ ، المغني ١ / ٢٧٢ ، المحتسب ٢ / ١٦٥ .

(٥) في الأصل : « جاء » .

هل رأيت الذِّئْبَ ، يقولون : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِ كَذَا ، هَلْ رَأَيْتَ كذا ؟ ، وفي الحديث : «كَلاَلِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نَعَمْ يَارَسُولَ اللَّه ، قال : فإنها مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ » (١) ، ثم حذف مثل لون الذئب ، وبقي هل رأيت الذِّئْبَ ؟ فعلى هذا لا إضمار قول ، ولا موضع لجملة الاستفهام ، والمَذْقُ : بالذال المعجمة ، يقال : مَذَقْتُ اللَّبَنَ ، إذا مَزَجْتَهُ بالماء، ومراده أنه تغير بياضه بمخالطة الماء حتى أشبه لونه لون الذِّئْبَ .

(أَوْ) واقع (شبهه) ، أي : شبه النعت ، وهو الحال ، كقول أبي الدرداء : « وَجَدْتُ النَّاسَ أُخْبُرْ تَقْلَهْ » (٢) ،فجملة « اخْبُر » جملة طلبية محكية بقول محذوف واقع حالاً ، و « وَجَدْتُ » بمعنى : أَصَبْتُ ، والتقدير : أصَبْتُ النَّاسَ حال كوْنِهمْ مقولاً فيهمْ أُخْبُرْ / ، وجوز ابن عمرون أن / ٣٠ / يكون « وَجَدْتُ » بمعنى : عَلِمْتَ ، فيكون « اخْبُرْ » في موضع المفعول الثاني على إضمار القول أيضاً ، لأن المفعول الثاني لايكون جملة طلبية ، قال : و « تَقْلَهْ » يروى بكسر اللام وفتحها ؛ لأن في مضارع « قَلاَ » الفتح ، والكسر ، والهاء للسكت مبينة لحركة اللام الدالة على الحرف المحذوف » انتهى ، ويقال : قَلاَهُ يَقْلُوهُ (٣) قِلًى وقَلاَءً : أَبْغَضَهُ ، فإن كسرت القاف قصرت ، أو فتحت مددت، ويَقْلاَهُ : لغة طيئ (٤) ، وفي حاشية الكشاف للطيبي : « يجوز في الناس ، الرفع على الحكاية ، أي : سَمِعْتُ هَذَا القَولَ ، والنصب بالأمر ، أي : اخْبُرِ النَّاسَ »(٥) ،

---

(١) فتح الباري ٢ / ٢٩٣ ، والنهاية في غريب الحديث ٤ / ١٠٥ .

(٢) مجمع الأمثال ٢ / ٣٦٣ .

(٣) قلاه يقلوه لغة في قلاه يقليه - ظ : لسان العرب :

(٤) اللسان : قلا .

(٥) على تخريج الطيبي لاتكون الجملة نعتاً .

[حذف العائد من الجملة المنعوت بها]

(وحكم عائد المنعوت بها) في الحذف ، نحو : ﴿ يَوْماً لاَتَجْزِي نَفْسٌ ﴾ (١) ، أي : فيه ، (حكم عائد الواقعة صلة) ، نحو : ﴿ أَهَذَا الَّذي بَعَثَ اللَّهُ ﴾ (٢) ، أي : بعثه ، (أو خبراً) ، نحو: ﴿ وكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ ﴾ (٣) ، أي : وعده ، في قراءة ابن عامر (٤) ، (لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر) ، وإنما قل حذفه من الخبر ؛ لأن الخبر مباين للمبتدأ ، لكون كل منهما ركناً للإسناد ، وإنما كثر في الصفة لشدة امتزاجها بالموصوف ، وإنما كان في الصلة أكثر لتنزلها من الموصول منزلة الجزء .

(ويختص) عن مسائل النعت (المنعوت بها اسم ززمان) ، نحو : ﴿ واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ (٥) ، (بجواز حذف عائدها المجرور بـ « في » حال كونه (دون وصف) ، نحو : ﴿واتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجزِي نَفْسٌ ﴾ (٦) ، أي : لاتجزي فيه ، فحذف العائد المجرور بـ « في » ، ثم اختلفوا في كيفية حذفه ، فقال سيبويه : « حذف مع جاره دفعه واحدة (٧) من أول وهلة ، إذ يجوز مع الظرف مالايجوز مع غيره ، وقال الأخفش (٨) ، والكسائي (٩) ، بالتدريج ، فحذف أولاً الجار فاتصل الضمير بالفعل فانتصب ، ثم حذف ، وهو منصوب ، واحترز بقوله : (دون وصف) من

---

(١) سورة البقرة آية : ٤٨ .

(٢) سورة الفرقان آية : ٤١ .

(٣) سورة النساء آية : ٩٥ .

(٤) البحر ٣ / ٣٣٣ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٨١ .

(٦) سورة البقرة آية : ٤٨ .

(٧) الكتاب ١ / ٣٨٦ .

(٨) معاني القرآن ١ / ٨٨ .

(٩) الأمالي الشجرية ١ / ٦ وقد ذكر في المسألة ثلاثة آراء ،وجعل رأي الأخفش كسيبويه : يجوزان الزمرين، والشارح نقل عن ابن عقيل .

أن يكون الضمير المجرور بـ « في » ، و « في » وصفاً لاسم الزمان ، فإنه لايجوز حذفه ، نحو قولهم: « لاتَكْرَهْ يَوْماً يسُوءُكَ فيه راحَتُكَ » (١) ، فلا يجوز حذف « فيه » ، لأنه وصف لـ « يوماً »، وفي عبارته : تَجَوُّزٌ . . . لضمير لأن - كما سيأتي ، الوصف بمجموع (٢) ، والمجرور .

/ ٢١ / واحترز باسم الزمان عن نحو : رَأَيْتُ / رَجُلاً رَغِبْتُ فيه » ، فإن الحذف فيه ممتنع نص عليه ابن الدهان (٣) في « الغُرَّةِ » .

(ويجوز أيضاً حذف) العائد (المجرور بـ « مِنْ ») حال كونه (عائداً على ظرف أو غيره ،إن تعين معناه) فالأول ، نحو : « شَهْرٌ صُمْتُ يَوْماً مُبَارَكٌ » ، أي : منه والثاني ، نحو : « السَّمْنُ مَنَوانَ بِدِرْهَمٍ » ، أي منوان منه ، فإن لم يتعين لم يجز حذفه من النوعين ، فالظرف ، نحو : « سَرَّني شَهْرٌ صُمْتُ مِنْهُ » وغير الظرف ، نحو : « أَعْجَبَني اليَوْمَ خُبْزٌ أَكَلْتُ مِنْهُ » ، إذ لو حذف لاحتمل أن يكون التقدير : صمته وأَكَلْتُهُ .

---

(١) المساعد ٢ / ٤٠٩ .

(٢) هكذا ، وسقطت من « ب » وغير واضحة في الأصل كلمات في أربعة مواضع ، والأمر المحذوف ليس هو العائد المجرور بفي فقط ، وإنما المحذوف الجار والمجرور معاً (في + الضمير) والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الصفة ، ومثل هذا في الخبر والحال والصلة ، ففي تقريره جواز حذف العائد تجوز ، إذ مراده حذف العائد والجار معاً . ثم إن المسألة التبست على الشيخ خالد حين راح يفصل ما أجمله ابن عقيل فقال: « واحترز بقوله : دون وصف . . . لأنه وصف لـ « يوما » وعلى هذا فلا فرق بين الآية : - واتقوا يوماً لاتجزي نفس - والمثال : لاتكره يوما يسوءك فيه راحتك ، لأن فيه المحذوف في الآية والمذكور في المثال جزء من جملة هي صفة ليوم .

وإنما الفرق أن في المثال صفة أخرى لاسم الزمان سابقة لجملة الصفة التي فيها الضمير المجرور بفي وهي جملة يسوءك ، فمرادُ ابن مالك بقوله : « دون وصف » دون وصف سابق غيرها فإن كان فلا يجوز حذف هذا العائد المذكور كالمثال .

(٣) المساعد ١ / ٤٠٩ .

[النعت المفرد]

(وَ) النعت (المفرد) أربعة أقسام : (مشتق لفاعل) ، وهو اسم الفاعل ، والمثال ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل المفضل به الفاعل ، (أو مفعول) ، وهو اسم المفعول ، وما في معناه ، كـ«فَعِيلٍ » ، بمعنى مفعول ، واسم التفضيل المبني من فعل المفعول ، نحو : « زَيْدٌ أَجَنُّ مِنْ عَمْرٍو » ، وخَرَجَ المشتق لزمان ، أو مكان ، أو آلة ، فإنها لاينعت بها .

(أو جارٍ مجراه) ، أي : المشتق (أبداً) ، وهو ماتضمن معنى الفعل دون حروفه ، واستديم النعت به دون شرط ، (أوْ) جار مجرى المشتق (في حال دون حال) ، وهو بخلاف الأول قبله .

(فالجاري) مجرى المشتق (ابداً ، كلوذعي) بالذال المعجمة المفتوحة ، وهو الظريف الحديد الفؤاد ، قاله الجوهري [١] ، فإنه جار مجرى « فَطِنٍ » ، (وَجُرْشُعٍ) ، بضم أوله وثالثه ، وهو في الإبل ، العظيم الصدر ، المنتفخ الجنبين ، قاله الجوهري [٢] ، فإنه جارٍ مجرى « غَلِيظٍ » ، (وصَمَحْمَحٍ» بتكرير العين واللام ، وهو الغليظ القصير ، قاله الجرمي[٣] ، وقال ثعلب [٤] : « رأسٌ صَمَحْمَحٌ ، أي: أَصْلَعُ غَلِيظٌ شَدِيدٌ » ، فإنه جار مجرى شديد ، (وَشَمَرْدَلٍ) ، بالدال المهملة ، وهو السريع من الإبل ، وقال الكلاباذي : « الشمْرْدَلَةُ : الناقة الحسنة ،الجميلة الخلق » ، وغيرها فإنه جار مجرى «سَرِيعٍ » ، وهي كثيرة ، ولذلك قال « كَلَوْذَعِيٍّ » بالكاف ، (و « ذِي » بمعنى صاحب وفروعه) ، وهي : ذَوَا ، وَذَوَيْ ، وَذَوُوا ، وبالياء ، وذات ، وَذَاتَا ، وبالياء ، وَذَوات . (وأولى) [٥] ،

---

(١) الصحاح ٣ / ١٢٧٨ - لذع .

(٢) الصحاح م : ج ر ش ع .

(٣) ورده ابن منظور دون نسب إلى الجرمي أو غيره اللسان م : ص م ح .

(٤) مجالس ثعلب : ٤٧ .

(٥) في ب : وأولوا .

[بمعنى أصحاب / ، نحو : أُولُو الألْبَابِ ﴾ (١) ، (وأُولاَتِ) بمعنى : صواحب ، نحو : ﴿ وأُولاَتُ الأحْمَالِ ﴾ (٢) ، (وأسماء النسب المقصود) ، نحو : قُرَشيٍّ » ، وقيد النسب بالمقصود ، ليخرج ، نحو : « قُمْرِيٍّ » و « بُخْتِيّ » من الأسماء المنسوبة في الأصل ، وغلبت على أجناس لاتعرض فيها للنسب] . /٢٢/

(والجاري) مجرى المشتق (في حال دون حال مطرد وغيره مطرد ، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية) نحو : « جَاءَ زَيْدٌ هَذَا » ، أي : الحاضر ، وخرج أسماء الإشارة المكانية فلا ينعت بها ، بل بمتعلقها ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هُنَا ، أَوْ هُنَاكَ ، أَوْ ثَمَّ » ، فالظرف متعلق بالصفة المحذوفة لاصفة ، كيف وهو منصوب لايتصرف ، وهو معرفة ، والموصوف نكرة ، وماذهب إليه من كون اسم الإشارة المذكور يوصف به هو قول البصريين (٣) ، لتضمنه معنى المشار إليه ، وقال الكوفيون والسهيلي (٤) : « لايوصف به ، لجموده ، ولذا لايتحمل ضميراً .

وإنما جعل (١) اسم الإشارة جارياً مجرى المشتق في حال دون حال ،لكون استعماله غير نعت ، أكثر من استعماله نعتاً ، وكذا ماينعت به من الموصولات .

(و « ذُو » الموصولة ، وفروعها) ، في التأنيث ،والتثنية ، والجمع ، ومنه قولهم : « بالفضل ذو فضَّلَكُمُ اللَّهُ بِهْ ، وبالكرامة ذاتِ أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ بَهْ » (٥) ، أي : الذي ، والتي .

(وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل) ، وهي : الذي ، والتي ، وفروعها من لفظها ، كـ« الَّذين »

---

(١) « اسم » مكررة في الأصل .

(١) سورة البقرة آية : ٢٦٩ .

(٢) سورة الطلاق آية : ٤ .

(٣) المساعد ٢ ٤١٠ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٨٦ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٨٧ .

أو غير لفظها ، كـ « الأُلَى [١] ، واللائِيْنَ » ، وخرج عن ذلك ، « مَنْ ، ومَا ، وأَيٌّ » ، الموصولات ، التي لم تكن مبدوءة بهمزة وصل .

(ورجل بمعنى كامل) ، نحو : « مَرَرْتُ بزَيْدٍ الرَّجُلِ » ، أي : الكامل في الرجولية ، ووقوع رجل بهذا المعنى خبراً ، نحو : « زَيْدٌ الرَّجُلُ » أكثر من وقوعه نعتاً .

(أو) رجل (مضافٌ إلى صدق) ، والمراد به : مادل على الصلاح والجودة ، لاصدق اللسان، نحو : « مررتُ برجُلٍ رَجُلِ صدق » / ، أي : صالح ، (أو) مضاف إلى /٣٣/
(سوء) ، والمراد به : مادل على الفساد والرداءة ، نحو : « مررتُ برجل رجُلِ رجُلِ سوءٍ » أي : فاسد رديءٌ .

وأي حال كونه (مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى) ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أيِّ فَتىً » ، أو تماثله لفظاً ومعنى ، نحو : « بِرَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ ، أو إيَّما رَجُلٍ » ، وَ« ما » زائدة بين المتضايفين ، وقال الزمخشري : « زيد ما الابهامية على « أي » حتى جعله [١] متعجباً منه » [٢] ، ومسألة « أي » مكررة ، لأنها ذكرت في باب الموصول .

(وكل ، وجد) ، بكسر الجيم ، بمعنى : حقٌّ ، (وَحَقٌّ) بفتح الحاء المهملة ، حال كون الثلاثة (مضافات إلى اسم جنس مكمل) بفتح الميم ، (معناه للمنعوت) [نحو : زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، وَجِدُّ الرَّجِلِ ، وحَقُّ الرَّجُلِ » ، وفي التنكير : « هُوَ رَجُلٌ كُلُّ رَجُلٍ ، وَجِدُّ رَجُلٍ ، وَحَقُّ رَجُلٍ »] وفي الحديث : « لأَبْعَثَنَّ مَعَكُمْ أَميناً حَقَّ أَمِينٍ » [٣] ، والمقصود كماله في ذلك .

---

(١) في الأصل و « ب » الأولى تحريف ، وزيد - وجعله بالتذكير اعتباراً للفظه ماهو مذكر .

(٢) في الكشاف ٤ / ٢٢٢ ، ذكر أنها مؤكدة ، أي زائدة ، وقال بزيادتها في المفصل ٣١٢ .

(٣) صحيح البخاري في مناقب أبي عبيدة ظ : فتح الباري ٧ / ٩٣ .

فهذه المذكورات من قوله : (أسما الإشارة . . .) إلى هنا يطرد النعت بها ، ولا تتوقف على سماع .

(وغير المطرد النعت بالمصدر) ، وشرطه أن يكون مصدر ثلاثي ، كـ « صَوْمٍ » أو بزنة مصدر الثلاثي ، كـ « فِطْرٍ » وألا يثنى ، ولايجمع ، وألا يكون مميماً ، كقولهم : « رَجُلٌ رِضَى وعَدْلٌ وزوْرٌ، وصومٌ ، وفِطْرٌ » ، فإن أردت المبالغة على معنى جعل الموصوف المصدر ، لكثرة وقوعه منه ، فهو مجاز ، وإن لم ترد المبالغة ، فهو على حذف مضاف ، أي : ذُو رِضَىً وذو عدل ، وذو زَوْرٍ ، وذو صوم ، وذو فِطْرٍ ، وعُزِيَ إلَى البصريين [1] ، ويدل لهم التزام الإفراد ، والتذكير ، أو على التأويل باسم فاعل ، في مثل : صَوْمٍ ، وزَوْرٍ ، أي : صَائمٍ ، وزَائِرٍ ، واسم مفعول ، في مثل: رِضىً، أي : مَرْضِيّ ، وفي المساعد [2] : « نحو ، رَاضٍ »[1] ، ولعله سهو و عُزِيَ إلى الكوفيين[3] ، ودليلهم : أنه ربما جاء شيء من ذلك إضافته غير محصنة ، نحو : « هَدَّكَ [4] ، وسرْعَكَ ، وَحَسْبُكَ» فدل على لحظ معنى الصفة .

(والعدد) ، نحو : ماحكى سيبويه : « أَخَذَ بَنُوفُلَانَ منْ بَني فُلَانَ / ، إبلاً مائَةٌ » ، وأنشد : /٢٤/

[٩٢٧] لَئِنْ كُنْتَ في جُبٍّ ثَمَانِين قَامَةٍ وَرُقِّيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ [5]

---

(١) المساعد ٢ / ٤١١ .

(٢) في هامش ب زاد لابن عقيل .

(٣) الارتشاف ٢ / ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، والمساعد ٢ / ٤١١ .

(٤) قال سيبويه ١ / ٤٢٢ : « ومنه : مررتُ برجل حسْبِك من رجُلٍ . فهذا نعتٌ للرجل بإحسابه إياك من كل رجل ، وكذلك : كافيك . . . ومررت برجلٍ هدك من رجل . . . فهذا كله على معنى واحد » .

(٥) من الطول ، للأعشى .

والشاهد فيه قوله : (ثمانين) حيث جعلها وصفاً لجب ، لأنّها تنوب مناب عميق ، انظر : ديوانه ١٨٣ ، الكتاب ٢ / ٢٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣١٥ ، ابن يعيش ٢ / ٧٤ ، الارتشاف ٢ / ٥٨٨ ، الأصول ٢/ ٢٧ .

(والقائم بمسماه معنى [١] ينزله منزلة المشتق) ، إذا خلع عن معناه الوضعي ، وجعل لما له ذلك ، نحو : لِبِسْتُ ثَوْباً خَزّاً مَلْمَسُهُ » ، أي : شديدَ الليونة ، والنعومة ، و « شَرِبْتُ مَاءً عَسَلاً طَعْمُهُ » ، أي : شَديد الحلاوة ، وهذا على التأويل باسم الفاعل ، وعند المبرد ، على تقدير مثل [٢] ، أي : مِثْلَ خَزٍّ ، ومِثْلَ عَسَلٍ ، فإن أردت أن في الثوب خَزّاً ، وفي الماء عسلاً ، لم يجز النعت به .

(وينصب أي المنعوت به) بعد نكرة (حالاً بعد معرفة) ، كقوله :

{٩٢٨} فأَوْمَأْتُ إيماءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أَيَّما فَتَى [٣]

حَبْتَرٌ : عَلَمُ رَجُلٍ ، ولو ذكر هذه المسألة عقب مسألة « أي » المنعوت بها كان حسناً ، ولو حذفها بالكلية [٤] كان أحسن لتقدم ذكرها في باب الموصول .

[مررت برجل ما شئت من رجل]

(و « ما ») الواقعة (في ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَاشِئْتَ مِنْ رَجُلٍ ، شرطية محذوفة الجواب)، والتقدير : ماشِئْتَ مِنْ رَجُلٍ فَهُو ذَاك ، والجملة من الشرط والجواب في موضع جر نعت رَجُلٍ ، ويوضح شرطيتها تفسيرها بـ « مِنْ » المبنية للجنس بعدها ، كما أن « مِنْ آية» تفسير لما في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ [٥] ، الآية و « ما » في الآية شرطية ، فلتكن هذه مثلها ، (لامصدرية

---

(١) زاد في متن التسهيل « لازم » ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣١٣ ، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٤٢ .

(٣) من الطويل ، للراعي النميري ، الكتاب ٢ / ١٨٠ ، العيني ٣ / ٤٢٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٥، المساعد ٢ / ٤١٢ . وفي الأصل : أومأت .
الشاهد فيه قوله : (أيما) وقعت حالاً بعد معرفة .

(٤) محذوفة من « ب » .

(٥) سورة البقرة آية : ١٠٥ .

منعوت بها) ، « رَجُلٌ » ، والتقدير : بِرَجُلٍ مشيئتكَ مِنْ رَجُلٍ ، أي : كما تشاؤه ، وتريده ، (خلافاً للفارسي)، في « التذكرة »[١] ، وخَطَّابٌ في « الترشيح » ، في قولهما بإنها[٢] مصدرية ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ في أيِّ صورةٍ ماشَاءَ رَكَبَكَ ﴾ [٣] ، قال خطاب : « أي في أيِ صورة » مشيئته بمعنى شاءها » انتهى . ويبطل المصدرية هنا أن المصدر المقدر في المثال معرفة ، لأن فاعل الصلة كذلك ، ولاينعت نكرة بمعرفة ، ولو جاز ماذكره الفارسي لم يمتنع : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَنْ يَرْضَى ، كما لا يمتنع : بِرَجُلٍ رِضىً .

« فصْــل »

[أحكام نعت غير الواحد]

(يفرق نعت غير الواحد بالعطف) بالواو (إذا اختلف) ، والمخالفة إما في اللفظ والمعنى ، كـ« العاقل ، والكريم » ، وإما في اللفظ دون المعنى ، كـ الذَّاهِبِ ، والمنْطَلِقِ » ، أو في المعنى دون اللفظ ، كـ « الضَّارب ، من الضرب ، والضارب في الأرض » نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ وَبَخِيلٍ » ، و « بالزَّيْدَيْنِ القُرَشِيِّ وَالتَّمِيمِيِّ » ، و « بِرِجَالٍ قُرَشِيٍّ ، وهَاشِمِيٍّ ، وأَنْصَارِيٍّ » ، وفي التعريف كذلك .

ويستثنى نعت الإشارة ، فلا يتأتى فيه التفريق ، لايجوز : « بهذين الطويلِ والقَصير » ، ولا «بِهَؤُلاَءِ العَالِمِ والشَّاعِرِ والكَاتِبِ / ، نص على ذلك سيبويه [٤] ، والمبـرد [٥] ، والزجـاج ، /٢٥/

(١) وذكرهما أيضاً في البغداديات: ٢٧٥ ، ورده ابن مالك في شرحه ٣ / ٣١٦ .

(٢) في الأصل « إنه » ولايناسب السياق السابق واللاحق .

(٣) سورة الإنفطار آية : ٨ .

(٤) الكتاب ٢ / ٨ .

(٥) المقتضب ٤ / ٢٦٦ .

والزيادي [(١)] ، والعلة في ذلك ، أنهم جعلوا تطابق لفظ نعت الإشارة للفظ منعوته نائباً عن الضمير الرابط ، إذا كان نعته جامداً ، أو مؤولاً بالجامد ، فلا يتحمل الضمير ، ثم قال الزيادي : « فإنْ قَدَرْتَهُ بدلاً ، أو بياناً جاز » ، وقد أجاز سيبويه : « يَاهَذَانِ زَيْدٌ وعَمْروٌ » [(٢)] ، على البيان ، فالبيان هنا مخالف للنعت .

(ويجمع) النعت (إذا اتفق) ، لفظاً ومعنى ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَاتِبَيْنِ » ، و «بِالرَّجُلَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ » .

(ويغلب) في النعت (التذكير ، والعقل عند الشمول وجوباً) ، فمن تغليب[(٣)] ، التذكير : «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ عاقِلِينَ وبِزَيْدٍ وَهِنْدٍ الصَّالِحَيْنِ » ، ومن تغليب العقل : « مَرَرْتُ بِعَبْدٍ وَحِمَارٍ وَفَرَسٍ سَابِقِينَ » ، و « اشْتَرَيْتُ العَبِيدَ وَالأَفْرَاسَ السَّابِقِينَ » .

(وعند التفصيل اختيارا) ، فمن تغليب التذكير : « مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ صَالِحٍ وصَالِحٍ » ، ويجوز: « صَالِحٍ وصَالِحةٍ » تقول ذلك قاصداً رجلاً وامرأة ، ومن تغليب العقل : « مَرَرْتُ بِعَبِيدٍ وأَفْرَاسٍ سَابِقِينَ وَسَابِقِينَ » ، ويجوز : « سابِقِينَ وسَابِقَاتٍ » .

قيل : وهنا أنظار ، أحدها : أن محل المسألة باب التثنية والجمع ، ولا خصوصية لها بالنعوت.

الثاني : أنه ذكرها في صدر الكتاب فذكرها هنا تكرار .

الثالث : أنه لايصح التغليب مع الانفراد ، وقد نص هو على أنه لايقال : قَمَرٌ وَقَمَرٌ ، بل شَمْسٌ وَقَمَرٌ ، وكذا في العمرين ، وسائر باب التغليب .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٤٥ .
(٢) الكتاب ٢ / ١٩١ .
(٣) في ب : تغلب .

الرابع : أنه لم يقنع بإجازة التغليب مع التفصيل حتى جعله مختاراً .

الخامس : أنه إذا قُلْتَ : أَقْبَلَ باثْنَيْنِ صالحٍ وصالحٍ ، يوهم أنك أردت المذكَّريْنِ .

السادس : أن قولك في المثال : « سَابِقَيْنَ » صالحٌ ؛ بجملة على الأفراس والعبيد فلا حاجة لذكره مرة ثانية » انتهى ، وفي هذه الأنظار أنظار لايسعها هذا المختصر / . /٢٦/

[الإتباع والقطع]

(وإن تعدد العامل) ، بناء على قول المبرد (١) ، وابن السراج ، ومن وافقهما ، إن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، (واتحد عمله ، ومعناه ، ولفظه ، أو) اتحد معناه وعمله و (جنسه ، جاز الإتباع مطلقاً) ، سواء كان المنعوتان فاعلين ، أو خبري مبتدأين أم لا ، مثال الاتحاد في اللفظ مع موافقة المعنى والعمل : « هَذَا زَيْدٌ ، وهَذَا بَكْرٌ الكَاتِبَانِ » و « ذَهَبَ زَيْدٌ و ذَهَبَ عَمْرٌو الظَّرِيفَانِ» و « رَأَيْتُ زَيْداً وَرَأَيْتُ خالِداً الصَّالِحَيْنِ » ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَمَرَرْتُ بِعَمرٍو الكَرِيمَيْنِ » ، فالجمهور على جواز الإتباع والقطع وقال ابن السراج (٢) : « إنْ قَدَّرْتَ الثَّاني عاملاً فالقطع ، أو توكيداً ، والعامل الأول جاز الإتباع » .

ومثال الاتحاد في الجنس مع موافقة المعنى والعمل : « هذا زَيْدٌ وذَاكَ بَكْراً الشاَّعِرَانِ » ، و «ذَهَبَ زَيدٌ وانْطَلَقَ عَمْروٌ العاقِلانِ » ، و « رَأَيْتُ زَيْداً وأَبْصَرْتُ بَكْراً الشَّاعِرَيْنِ » ، و « سبق المَالُ إلى زَيْدٍ وَبَلغَ بِهِ إلى بَكْرِ المَاجِدَيْنِ » ، فمذهب سيبويه ، والكسائي ، والمبرد ، جواز الإتباع ، والقطع ، وقال ابن السراج : « يجب القطع » (٣) .

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٣١٥ : « وكان سيبويه يجيز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت . . . وليس القول عندي كما قال ؛ لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت » .

(٢) الأصول ٢ / ٤٢ ، والمساعد ٢ / ٤١٤ .

(٣) الارتشاف ٥ / ٥٩١ ، المساعد ٢ / ٤١٤ .

والحاصل ، أنه متى اتحد العامل وعمله ، ومعناه لفظاً ، أو جنساً ، جاز القطع والإتباع على الأصح ، (خلافاً لمن خص ذلك بنعت فاعل فعلين) ، نحو: « جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عمرو الفَاضِلاَنِ » ، (وخبري مبتدأين) ، نحو : « هَذَا زَيْدٌ وَهَذَا عَمْرٌو الظَّرِيفَانِ » ، ففي مثل هذين المثالين يجوز الإتباع، وفي غيرهما يمتنع عند هذا القائل ، ومرجع المعنى ، إلى أن بعضهم شرط مع الأمور الثلاثة السابقة ، وهي :اتحاد المعنى ، واتحاد العمل ، واتحاد اللفظ ، أو الجنس ، أمراً رابعاً ، وهو كون المنعوتين فاعلي فعلين ، أو خبري مبتدأين .

وهذا / القول استنبطه بعض النحويين من كلام سيبويه ، فإنه قال : - بعد أن مثل بـ« هذا فَرَسُ أَخَوَيِ ابْنَيْكَ العُقَلاَءِ »- : « وَلا يَجوز أن يجري وصفاً لما انجر ، من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف اعرابه ، ثم قال : « وتقول : هذا عبْدُ اللَّهِ ، وَذَاكَ أَبُوكَ الصَّالِحَانِ » ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بنيا [١] على مبتدأين ، و« انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَمَضى أَخُوكَ الصَّالِحَانِ»؛ لأنهما ارتفعا بفعلين [٢] ، قال المصنف : « فَالأَوْلى أن يجعل كلامه على وفق ماتقدم، لأنه منع الاشتراك ، فيما انجر من وجهين ، وسكت عن المجرور من وجه واحد ، وعن المنصوبين من وجه واحد ، فعلم أنهما عنده غير ممتنعين » [٣] . / ٢٧ /

(فإن عدم الاتحاد) ، وذلك في صور ، إحداها : أن يختلف العاملان في العمل ، وتحته صورتان : أن يرجعا لمعنى واحد ، أو ، لا ، وذلك ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، ولَقِيتُ عَمْراً » ، وكذا ، «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ واسْتَعَنْتُ بِعَمْرٍو » ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمَامَ عَمْرٍو »[٤] ، (وجب القطع) ،

---

(١) في الكتاب : بُنيا .
(٢) الكتاب ٢ / ٦٠ .
(٣) في الأصل : ومررت بزيد أمام عمرو ، سهو .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٧ ، ٣١٨ بتصرف يسير .

واختـار الكسائي ، والفراء الإتباع [١] إذا رجع المعنيان إلى معنى واحد ، كـ « رَأَيْتُ زَيْداً وَمَرَرْتُ بِعَمْرٍو الظَّرِيفَيْنِ » ؛ لأن الرؤية في معنى المرور ، ثم اختلفا فالكسائي يتبع الثاني ، والفراء الأول ، وكأن علتيهما كالعلة في التنازع ، إلا أنهما اتفقا هناك على اختيار إعمال الأول ، وابن الطراوة لايشترط ما اشترطاه ، فيجيز الإتباع في : « قَامَ زَيْدٌ ورَأَيْتُ عَمْراً العَاقِلَيْنِ ، ويُتْبِعُ الثاني كالكسائي[٢] ، فهذه أربعة مذاهب مع اختلاف العمل ، الجمهور : لا إتباع مطلقاً ، ابن الطراوة : يجوز الإتباع مطلقاً ، إلا أن المتبع الثاني ، الكسائي : يتبع الثاني إن اتحد المعنى ، الفراء : يتبع الأول إن اتحد المعنى .

الصورة الثانية : أن يختلف اللفظ فقط ، نحو : « أَقْبَلَ زَيْدٌ وَأَدْبَرَ عَمْرٌو الظَّرِيفَانِ » .

الثالثة : أن يختلف المعنى فقط ، كـ « وَجَدَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو ، وَوَجَدَ خَالِدٌ الضَّالَّةَ الظَّرِيفَانِ » ، أجاز قوم فيهما الإتباع ، وهم القائلون : العامل التبعية ، ومنعه من يقول العامل في النعت العامل في المنعوت / . /٣٨/

الرابعة : أن يختلف الجنس ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمَامَ عَمْرٍو » ، فالجمهور على منع الإتباع ، وأجازه الأخفش والجرمي [٣] .

ولم يتعرض المصنف لتعدد المنعوت ، واتحاد العامل ، وتفصيل القول فيه : أنه إن اتحد العمل ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، فالإتباع ، وإن اختلف واختلفت نسبة العامل إليهما ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً الظريفَيْنِ » ، فالقطع ، وإن اتحدت ، نحو : « خَاصَمَ زَيْدٌ عَمْراً الظَّرِيفَيْنِ »، فالقطع عند

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٩٢ .

(٢) المساعد ٢ / ٤١٥ .

(٣) المساعد ٢ / ٤١٥ .

البصريين ، وإتباع الأخير عند الفراء ، وإتباع الأول عند الكسائي ، وإتباع أيهما شئت عند ابن سعدان[١] .

[القطع]

والقطع إما(بالرفع على إضمار مبتدإ) ، ممنوع الإظهار ، كما ذكره المصنف في باب المبتدإ ، (أو بالنصب على إضمار فعل لائق) بالحال (ممنوع الإظهار) ، فيقدر في المدح : « أَمْدَحُ » ، وفي الذم « أَذُمُّ » ، وفي الترحم : « أَرْحَمُ » ، وفي التخصيص : « أَعْنِي » .

فيجب إضمار المبتدأ أو الفعل اللائق (في غير تخصيص) ، وفي التخصيص يجوز (بوجهيه) ، أي : بِوجهي القطع ، وهما الرفع والنصب ، فإذا قلت في التخصيص : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفقيهُ » جاز في « الفقيه » ، إذا كان زيد معلوماً بدونه ، بالقطع إلى الرفع على إضمار « هُوَ » ، وإلى النصب على إضمار « أَعْنِي » ، وجاز إظهار « هُوَ » و « أَعْنِي » ، ولافرق في جواز القطع بين الاتحاد وعدمه .

(في نعت غير مؤكد) – بكسر الكاف ، نحو : ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [٢] ، و ﴿ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[٣] و ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [٤] .

(ولا) نعت (ملتزم) ذكره ، نحو : « رَوَيْتُ عَنْ خَلَفٍ الأَحْمرِ » .

(ولا) نعت (جار على مشاربه) ، نحو : « مَرَرْتُ بِذَلِكَ الرَّجُلِ » ، فلا يجوز في هذه

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٩١ .

(٢) سورة النحل آية : ٥١ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٤) سورة الحاقة آية : ١٣ .

النعوت الثلاثة القطع ، ويجوز فيما عداها الإتباع والقطع اتحد العامل ، أو تعدد على ماسبق من البيان.

(وإن كان) النعت (لنكرة فيشترط تأخره) ، أي : القطع (عن) نعت (آخر) ، تابع للنكرة، كقول أبي الدرداء رضي الله عنه : « نَزَلْنَا عَلَى خَالٍ لَنَا ذُو مَالٍ وذُو هَيْبَةٍ » (١) ، فـ « لَنَا » نعت أول تابع لـ « خَالٍ » و « ذُو مَالٍ » نعت ثان مقطوع إلى الرفع ، وكقول الشاعر : / /٢٩/

{٩٢٩} وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي (٢)

فـ « شُعْثاً » نعت ثان مقطوع إلى النصب ، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر ، هذا هو المشهور (١)، ونقل عن سيبويه جواز القطع في السعة .

[تعدد النعوت والإتباع والقطع]

(وإن كثرت نعوت) منعوت واحد (معلوم) بدونها ، (أو منزل منزلته) ، أي : المعلوم لتعظيم ، أو غيره ، (أتبعت) كلها ، (أو قطعت) كلها ، (أو أتبع بعض دون بعض وقدم المتبع) ، ولا يعكس ، قال ابن أبي الربيع (٣) : « هَذَا هُوَ الثابت من كلام العرب ، وفيه خلاف ، قال ابن العلج (٤) : « والصحيح جوازه ، لأن القطع عارض فلا حكم له » (٤)،

أمثال المعلوم حقيقة : « الحَمْدُ لِلَّهِ الكَبِيرُ المُتَعَالُ » ، فـ « الكبيرِ المُتَعَالِ » يجوز إتباعهما

---

(١) المساعد ٢ / ٤١٦ ، وفيه : « وذو هيئة » .

(٢) من المتقارب ، لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، المقرب ١ / ٢٢٥ ، ابن يعيش ٢ / ١٨ ، العيني ٤ / ٦٣ ، الخزانة ٢ / ٤٢٦ ، الكتاب ٢ / ٦٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٨، الشرح الكبير ١ / ٢٠٨.

(٣) البسيط / ٣١٦ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٥١ ، وانظر البسيط ١/ ٨٩ ، ٩٤

وقطعهما ، والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع .

ومثال المنزل منزلة المعلوم لتعظيم ، أو غيره ، على ما مثل المصنف قول خرنق :

[٩٣٠] لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ [١]

يروى برفع « النَّازِلِيْنَ ، والطَّيِّبِينَ » ، على الإتباع لـ « قَوْمِي » ، وبقطعهما إلى الرفع بإضمار «هُمْ » ، وإلى النصب بإضمار « أَمْدَحُ » أوْ « أَذْكُرُ » ، وبرفع الأول ونصب الثاني على ماذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما فهذا البيت يحتمل التعظيم ، ويحتمل أنها نزلت قومها منزلة المعلومين ادعاء ، وإن كان السامع لم يعرفهم .

وإن لم يعلم المنعوت إلا بجميع النعوت ، وجب إتباعها كلها ، لتنزيلها منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكَاتِبِ » ، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة ، أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب ، وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة .

[لا . إما . قبل النعت]

(وقد يلي النعت لا) النافية ، (أو « إمَّا ») [٢] ، المكسورة الهمزة المشددة (فيجب تكريرهما) ، أي :تكرير « لا » و « إمَّا » اللازم منه تكرار النعت ، حال كون « لا » و « إمَّا »

---

(١) من مجزوء الكامل ،

انظر : الكتاب ١ / ٢٠٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣١٩ ، الخزانة ٥ / ٤١ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٨ ، المحتسب ٢/ ١٩٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٢ .

(٢) في السلسيلي : ما .

(مقرونين بالواو) ، نحو : ﴿ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ ﴾ (١) ، ونحو : « لاَبُدَّ مِنْ حِسَابٍ إمَّا يَسِيرٍ وَإِمَّا شَدِيدٍ » ، قال في البسيط : « إنَّمَا يَجِبُ التَّكْرِيرُ مَعَ لا / ، إذا كان النعت مفرداً ، فلو قلت : مَرَرْتُ / ٣٠ / بِرَجُلٍ لاَ يَتَكَلَّمُ » لم يجب التكرير ، وإنما يتكرر مع الجملة إذا كان النعت الأول مفرداً ، كقوله تعالى : ﴿لاَظَلِيلٍ وَلاَ يُغْنِي ﴾ (٢) ، بخلاف « إمَّا » ، فإنه يتكرر معها النعت مطلقاً مفرداً وجملة ، فالمفرد - كما تقدم - ، والجملة ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِمَّا سَكَتَ وَإِمَّا يَتَكَلَّمُ بِخَيْرٍ » .

[عطف نعت على نعت]

(ويجوز عطف بعض النعوت على بعض) ، تابعة أو مقطوعة بالواو ، إذا كانت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ وَضَاحِكٍ » ، وإن لم تكن مجتمعة عليه في حالة واحدة جاز العطف بجميع حروف العطف ، إلا حتى ، وأم ، قاله ابن خروف (٣) ، وقال صاحب البديع : « يُعْطَفُ بالواو فيما لاترتيب فيه ، ويعطف بالفاء فيما فيه ترتيب ، نحو قوله :

[٩٣١] يَالَهْفَ زَبَانَةَ لِلْحَارِثِ فَالصَّـ ـابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ (٤)

أي : الذي صبح العدو فغنم فآب ، أي : رَجَعَ ، قال السهيلي (٥) : « والعطفُ بِثُم هذا بعيد»، قيل : والصواب قول ابن خروف .

ويختار ظهور الواو إذا تباعدت النعوت ، نحو : ﴿ هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ ﴾ (٦) ، ويختار تركه إذا

---

(١) سورة النور آية : ٣٥ .

(٢) سورة المرسلات آية : ٣١ .

(٣) المساعد ٢ / ٤١٧ .

(٤) من السريع لابن زَيابه ، واسمه سهل بن ذهل .

ظ : الخزانة ٥ / ١٠٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٠٨ ، المغني ١ / ١٧٦ ، البسيط ١ / ٣١٨ .

(٥) الهمع ٥ / ١٨٤ . وصاحب البديع هو محمد بن مسعود الغزني ت ٤٢١ انظر كشف الظنون ١ / ٢٣٦ ، البغية ١ / ٢٤٥

تقاربت ، نحو : ﴿ الخالِقُ البارئُ المُصَوِّرُ ﴾[١] ، قاله ابن عقيل [٢] .

[تقديم النعت على المنعوت فيصير من البدل]

(فإن صلح النعت لمباشرة العامل) ، الداخل عليه (جاز تقديمه) على المنعوت حال كونه (مبدلاً منه المنعوت) ، مثاله في المعارف ﴿ إلى صِراطِ العَزيزِ الحَميدِ اللهِ ﴾ [٣] ، في قراءة الجر [٤] ، ومثاله في النكرة :

{٩٣٢} وَلكِنِّي بُلِيتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ لهم لَحْمٌ وَمُنْكَرَةٌ جُسُومُ [٥]

أي : جسوم منكرة .

وفي البسيط لإبن العلج [٦] : « إذا تقدم نعت النكرة وجب نصبه حالاً ، كقوله :

{٩٣٣} لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ ... ... [٦]

لأنه جاء مع التأخر ، فوجب مع التقدم ، وقيل : مع التقدم يكون صفة ، ولكنه دون الحال ،

---

(١) سورة الحشر آية : ٢٤ .

(٢) المساعد ٢ / ٤١٨ .

(٣) سورة إبراهيم آية : ١ . ٢ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة والكسائي ، ظ : السبعة ٢٦٢ .

(٥) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (منكرة) حيث قدم النعت وجعل المنعوت بدلاً ، ظ : شرح ابن مالك ٣/ ٣٢٠ ، المساعد ٢ / ٤١٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٥٨ ، وفيه « خشوم » مصحف .

(٦) من مجزوء الوافر ، لكثير عزة ، ونسب لذي الرمة وليس في ديوانه ، ولا في ديوان كثير .
والشاهد فيه قوله : (موحشاً) حيث تقدم نعت النكرة فأعرب حالاً ، ظ : الكتاب ٢ / ١٢٣ ، الخصائص ٢ / ٤٩٢ ، الخزانة ٣ / ٢٠٩ ، ابن يعيش ٢ / ٦٢ ،
وفي الكتاب ط . بولاق : لعزة ، وعجزه: يلوح كأنه خلل .
والبسيط ٢/٥٦٧

قيل: ومنه : ﴿ غَرابِيبُ سُودٌ ﴾ (١)، لأن الأخص هو المؤخر ، كقولهم : « أَبْيَضُ يَقَقٌ » / ، وقيل: /٣١/
فيه وجهان ، أحدهما : أنه وصف مقدم ، والثاني : جعل الثاني بدلاً .

[ترتيب المفرد وغيره في النعوت]

(وإذا نعت بمفرد وظرف ، وجملة قدم المفرد) ، ويوسط الظرف ، (وأخرت الجملة) عنهما (غالباً) ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ (٢)، ومن غير الغالب : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (٣)، قال ابن جني: « وإن كانت الصفة رافعة ظاهراً ، وأخرى لم ترفعه ، قدمت غير الرافعة على الرافعة ، نحو : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ عاقِلٍ أَبُوه » ، ثم الظرف بعد الرافعة ، ثم الجملة (٤).

« فَصْــــلٌ »

[ماينعت وماينعت به من الأسماء]

(مِنَ الأسماء ماينعت وينعت به (٥)، كاسم الإشارة) ، والمشتق الذي يجوز أن يبتدأ به ، والموصول المقرون بـ « أل » .

فاسم الإشارة ينعت به جميع المعارف إلا المضمر ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، والرَّجُلِ هَذَا و وَابْنِي هَذَا » ، (ونعته مصحوب « أل » خاصة) ، نحو : « مَرَرْتُ بِهَذَا الفَاضِلِ » ، (وإن كان)

---

(١) سورة فاطر آية : ٢٧ .

(٢) سورة غافر آية : ٢٨ .

(٣) سورة المائدة آية : ٥٤ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٩٥ .

(٥) ساقطة من ب ، ونص التسهيل في المساعد : ماينعت به وينعت .

مصحوب « ال » (جامداً) جموداً (محضاً) نحو : ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ ﴾ (١) ، ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّه ﴾ (٢) ، (فهو عطف بيان على الأصح) ، كما هو في قولك : « رَأَيْتُ شَخْصًا رَجُلاً » ، وإلى هذا ذهب ابن جني (٣) ، وابن السيد البطليوسي (٤) ، وذهب الجمهور (٥) إلى أنه نعت مطلقاً ، جامداً كان أو مشتقاً ، وقال ابن عصفور: « إنْ قَدَّرْتَ « أل » للحضور فبيان ، أو للعهد فنعت »(٦) ، فهذه ثلاثة مذاهب حجة الجمهور : أن عطف البيان لابد أن يكون أعرف من المتبوع ، حجة ابن جني وموافقيه أن ذلك ليس بشرط ، حجة ابن عصفور : أن « أل » الحضورية تجعل الاسم في كونه حاضراً مشاراً إليه ، كالإشارة في الرتبة ، ثم إنه زاد على اسم الإشارة بالدلالة على اسم الجنس فكان أعرف منه بهذا الاعتبار .

وذهب الكوفيون (٧) إلى أن اسم الإشارة لاينعت ولا ينعت به ، وتابعهم السهيلي (٧) ، ونقل عن الزجاج (٨) ، ويخرج ماظاهره ذلك على البدل ، أو عطف البيان .

(ومنها ما لاينعت ولاينعت به كالضمير مطلقاً) ، غائباً ، أو حاضراً ، متكلماً ، أو مخاطباً ، وما التعجبية ، وأسماء الأفعال ، وقبل ، وبعد ، والمصدر الذي بمعنى الأمر / ، والدعاء ، نحو : /٣٢/
«سَقْياً ، ورَعْياً » .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢ .
(٢) سورة الفرقان آية : ٤١ .
(٣) شرح ابن مالك للتسهيل ٣ / ٣٢١ .
(٤) الارتشاف ٢ / ٥٩٨ .
(٥) المساعد ٢ / ٤١٩ .
(٦) المقرب ١ / ٢٢٠ ، والشرح الكبير ١ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .
(٧) المساعد ٢ / ٤١٩ .
(٨) السلسيلي ٢ / ٧٥٨ .

وإنما لم ينعت الضمير مطلقاً ؛ لأن مايفسره يعينه ، وفيه نظر ؛ ولم ينعت به ؛ لأنه ليس مشتقاً، ولا في حكمه ، (خلافاً للكسائي في) جواز (نعت) الضمير (ذي الغيبة) ، في مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، وجعل منه : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيوبِ ﴾ [١]، وقولهم [٢] : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّءُوفِ الرحيمِ » ، وقوله :

{٩٣٤} ... ... فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البائسَا [٣]

ونقول في الذم : « الحجاج عضبَ علَيْهِ الظَّالِمِ المُجْرِمِ » ، والمانِعُون يوجبون في ذلك البدلية.

(ومنها ما ينعت ولاينعتُ به كالعلم) ، كـ « زَيْدٍ » ، واسم الجنس الباقي على موضوعه ، كـ « رَجُلٍ ، وَسَبْعٍ » .

(ومنها ماينعت به ولاينعت ، كأي) ، و « كُلٍّ ، وَجِدٍّ ، وَحَقٍّ » ، (السابق ذكرها) ، وفي البسيط : « أن كلاً تنعت وينعت بها عند الكوفيين » [٤]، ومن هذا النوع مالايتسعمل ثانيه إلا تابعـاً، نحو : « حَسَنٍ بَسنٍ ، وَجَائِعٍ نَائِعٍ ، وعَطْشَانَ نَطْشَانَ ، وَشَيْطَانَ لَيْطَانَ » ، وهي ألفاظ محفوظة .

---

(١) سورة سبأ آية : ٤٨ .

(٢) الهمع ٥ / ١٧٦ .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (البائسا) جعله الكسائي نعتا للضمير في تلمه ونصبه غيره بإضمار فعل على معنى الترحم أو على البدل من الضمير المذكور .

ظ : الكتاب ٢ / ٧٥ ، المساعد ٢ / ٤٢٠ ، الهمع ٥ / ١٧٧ .

وصدره : فأصبحت بقرقري كوانسا .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٩٦ .

« فَصْـــلٌ »

[حذف المنعوت وقيام النعت مقامه]

يحذف المنعوت و (يقام النعت مقام المنعوت كثيراً ، إن علم جنسه) ، أي : لمنعوت إما باختصاص النعت به ، كَمرَرْتُ بِرَجلٍ رَكبٍ صَاهِلاً » ، أي : فَرَساً صَاهِلاً » أو بمصاحبة مايعينه ، نحو : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ أَنْ اعْمِلْ سَابِغَاتٍ ﴾ (١) ، أي : دروعاً سابغات ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾(٢)، أي : فريق شقي ، وفريق سعيد ، فحذف المنعوت ، وأقيم النعت مقامه ، لكونه صالحاً لمباشرة ما كان المنعوت يباشره ، (ونعت بغير ظرف ، وجملة) ، لأن الظرف والجملة لايصلحان لمباشرة ماباشره المنعوت ، وعلم مما مثلنا ، أنه لافرق بين أن يكون مرفوعاً أو غيره .

(أو) نعت (بأحدهما) ، أي : الظرف ، والجملة ، فلا يحذف المنعوت ويقام النعت مقامه

/٣٣/ إلا (بشرط كون المنعوت بعض / ما قبله من مجرور بـ « من ») ، بيان لـ « ما » ، نحو : ﴿ وَمِنَّا دَونَ ذَلكَ ﴾ (٣) ، ونحو قولهم : « مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » ، أي : مِنَّا فَرِيقٌ دونَ ذَلك ، ومِنَّا فريقٌ ظَعَن ، ومِنَّا فَرِيقٌ أَقَام ، (أو « في ») ، نحو : « مافي بَنِي تَمِيمٍ إلاَّ فَوْقَ مَاتُرِيدُ » ، أي : إلاَّ رَجُلٌ فَوْقَ مَاتُرِيدُ ، ونحو : « مَافِي النَّاسِ إلاَّ يَشْكُرُ أَوْ يَكْفُرُ » ، أي : إلاَّ رَجُلٌ يشْكُر ، قال :

[٩٣٥] لَوْ قُلْتَ مَـافي قَوْمِهَـا لَمْ تَأْثِمِ ... يَفْضُلُهَا في حَسَبٍ وَمِيْسَـمِ (٤)

---

(١) سورة سبأ آية : ١٠ ، ١١ .

(٢) سورة هود آية : ١٠٧ .

(٣) سورة الجن آية : ١١ .

(٤) رجز ، لحكيم بن معية الربعي ، الكتاب ٣٤٥ ، الخصائص ٢ / ٣٧٠ ، ابن يعيش ٣ / ٥٩ ، الخزانة ٥/ ٦٢، الأشموني ٣ / ٧٠ ، الهمع ٥ / ١٨٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٣ .

أصله لو قلت مافي قومها أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف المنعوت ، وهو أحد ، وأبقى النعت، وهو يفضلها ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة يا ، وقدم جواب لو ، فاصلا بين الخبر المقدم - وهو الجار والمجرور - والمبتدأ المؤخر - وهو أحد المحذوف - والميسم الجمال ، وخصه ابن عصفور بالضرورة (١) .

أو كون المنعوت مخصوصاً بالمدح ، أو الذم ، نحو : « نِعْمَ الرَّجُلُ يَقُومُ » ، أي : رَجُلٌ يَقُومُ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ يَضْحَكُ » ، أي : رَجُلٌ يَضْحَكُ .

(فإن لم يكن) المنعوت بالظرف أو الجملة (كذلك) بأن لم يكن بعض ماقبله من مجرور بـ « من » أو « في » ، ولا مخصوصاً في باب : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، (لم يقم الظرف والجملة مقامه إلاَّ في الشعر) ، مثال ماليس بعضاً قوله :

[٩٣٦] لَكُمْ مَسْجِدَ اللَّهِ المَزُورَانِ وَالحَصَى بِكُمْ قِبَصُهُ مِنْ بَيْنِ أثْرى وَأَقْتَرَا (٢)

القبض : العدد الكثير من المال ،ومثال ماهو بعض وليس مجروراً بأحد الحرفين قوله :

[٩٣٧] كَانُوا فَرِيقَيْن يُصْغُونَ الرمَاحَ على قُعْسِ الكَوَاهِلِ في أَشْدَاقِهَا ضِخَمُ (٣)

وَآخَرِيــنَ تَــرَى المَـاذِيَّ عُـدَّتَهُــمْ مِــنْ نَسْجِ دَاودَ أوْ مَـا أَوْرَثَتْ إِرَمُ

---

(١) الشرح الكبير ١ / ٢١٩ .

(٢) من الطويل ، للكميت ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٣ ، الإنصاف ٢ / ٧٢١ ، العيني ٤ / ٨٤ ، الأشموني ٣ / ٧٠ ، اصلاح المنطق ص ٨٢٠ .
والشاهد قوله : (من بين أثرى وأقتر) حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه .

(٣) من البسيط ، لزهير .
ظ : الارتشاف ٢ / ٦٠٢ ، البحر المحيط ٤ / ٤٢ .
وروى : « الزجاج » بدل « الرماح » ، و « فوقهم » بدل « عدتهم » وفي الأصل « أسواقها » بدل «أشداقها»

أي : فريقاً يصعون ، ولذلك عطف عليه « وآخرين » ، ونقل عن الفارسي [١] ، أن ذلك لايجوز إلا مع المرفوع ، لأنه عمدة / ، وهذان البيتان مع المنصوب . /٢٤/

(واستغنى لزوماً عن موصوفات بصفاتها ، فجرت مجرى الجوامد) ، نحو : « دَابَّة [٢] ، وأَبْطح ، وحَسَنَة ، وَسَيِّئَة » ،) ويعرض [٣] ، مثل ذلك) الاستغناء (لقصد العموم) ، نحو : ﴿ لاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ ﴾ [٤] ، الآية ﴿ لاَ يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً ﴾ [٥] ، لامتحرك ولاساكن إلا بقدر سابق.

(وقد يكتفي بنية النعت عن لفظه للعلم به) ، نحو : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [٦] ، أي : المعاندون : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [٧] ، أي : النَّاجِيْنَ ، وقول العباس بن مرداس :

[٩٣٨] وَقَدْ كُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تُدْرَأٍ   فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ [٨]

أي : شيئاً طائلاً ، والله أعلم .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٠٢ .

(٢) « لأن أصل الدابة عندهم صفة ، وإنما هي دَبَّتْ ، فأجروها على الأصل وإن كان لايتكلمُ بها إلاَّ كما يتكلم بالأسماء ، كما أن أَبْطَحَ صفة واستعمل استعمال الأسماء » انظر الكتاب ٣ / ٥٦٣ .

(٣) في السلسيلي : وقد يعرض .

(٤) سورة الأنعام آية : ٥٩ .

(٥) سورة الكهف آية : ٤٩ .

(٦) سورة النعام آية : ٦٦ .

(٧) سورة هد آية : ٤٦ .

(٨) من المتقارب .

ظ : المغني ٢ / ٦٩٤ ، العيني ٤ / ٦٩ ، الأشموني ٣ / ٧١ ، الهمع ٥ / ١٨٩ .

(٤٥) باب عَطْفِ البيـــانْ

[التسمية والأصل]

سُمِّيَ بذلك ، لأنه تكرار للأول لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على نفسه ، بخلاف النعت ، والتوكيد ، والبدل ، والقول بأن أصله العطف ، فإذا قلت : « جَاءَ أَخُوكَ زَيْدٌ » ، فالأصل : جَاءَ أَخُوكَ وهو زَيْدٌ ، فحذف العاطف والضمير ، وأقيم زيد « مقامه » باطل ؛ لأنه يسلتزم أن يكون مرفوعاً دائماً ؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف ، وأن لا يعد تابعاً ، وكلا الأمرين منتف بالإجماع ، ويسميه الكوفيون الترجمة (١) ؛ لأنه ترجمة عن الأول .

[حده ومايشارك فيه النعت وما يخالفه]

(وَ) حده (هو التابع الجاري جرى النعت في) اشتراط (ظهور المتبوع) ، فلا يكون متبوعه ضميراً ، بل يشترط أن يكون اسماً ظاهراً ، وليس في التوابع مايشترط ذلك ، إلا هذان التابعان ، النعت ، والبيان ، ثم هذا حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور موقوف على الحد فيجيءُ الدور .

(وفي التوضيح) اتفاقاً (٢) ، وهو رفع الاحتمال في المعارف ، على أن المصنف لم يذكر في النعت الإيضاح ، فكيف يحيل عليه هنا ؟ .

(والتخصيص) ، على الأصح ، وهو تقليل الاشتراك في النكرات ، فيخرج النسق ، والبدل، والتوكيد ، والنعت المؤكد فإنه وإن حصل به زيادة بيان ، فلا يحصل به تخصيص .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٠٥ ، وانظر المفصل ١٢٢ .

(٢) أوضح المسالك ٣ / ٣٤٧ .

(جامداً) ، خرج النعت غير المؤكد ، على أن النعت مطلقاً ، خرج بقوله أولاً ، (الجاري مجرى النعت) ، فإن الجاري مجرى الشيء غير ذلك الشيء ، غاية ماذكره الشراح ، أنه توكيد لإخراج النعت ، ولايعرف مثل ذلك في الحدود .

(أو بمنزلته) ، أي : الجامد ، فيدخل ماكان صفة في الأصل ، ثم غلب عليها العلمية ، كـ« الصعق » .

[مايوافق فيه المتبوع]

(وَ) في أنه (يوافق المتبوع في الإفراد وضديه) ، وهما : التثنية والجمع ، نحو : « هَذَا زَيْدٌ أَخُوكَ ، والزَّيْدَانِ أَخَوَاكَ ، والزَّيْدُون إخْوَتُكَ » ، (وفي التذكير) - كما سبق - (والتأنيث) ، نحو: « هَذِه هِنْدٌ أُخْتُكَ / ، (و) في (التعريف) - كما سبق - (والتنكير) ، نحو : ﴿ مِن مَّاءٍ صَدِيد ﴾ [١] . /٣٥/

(خلافاً لمن ألتزم تعريفهما) ، وهم البصريون ، حكاه الشلوبين [٢] ، وصاحب البسيط ، زاد صاحب البسيط [٣] : « أَنَّ بَعْضَ البَصْرِيِّينَ شَرَطَ كَوْنَ المعرفة من باب الأعلام ، والكنى ، والألقاب[٤] .

واحتج مشترط التعريف بأن البيان بيان كاسمه ، والنكرة مجهول ، والمجهول لا يعرف المجهول ، وأجاب المجوزن [٤] بأن بعض النكرات أخص من بعض ، واختار هذا القول ابن

---

(١) سورة إبراهيم آية : ١٦ .

(٢) قال ابن مالك في شرحه ٣ / ٣٢٦ : « ولم أجد هذا النقل من غير جهته » .

(٣) شرح التسهيل الدماميني ٢ / ٨٩ .

(٤) حاشية الخضري ٢ / ٦٠ .

عصفور[١] ، والزمخشري [٢] ، والفارسي [٢] ، ومن مُثُلِهِ : « مَرَرْتُ بِثَوْبٍ خَزٍّ ، وَبِبَابٍ سَاجٍ » .

(وَ) خلافاً (لمن أجاز تخالفهما) ، بأن تُبَيِّنَ النكرةُ بالمعرفة ، وهو الزمخشري [٣] ، حيث أعرب ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٤] ، عطف بيان ، وهو معرفة ، على ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ ، وهو نكرة ، قال المصنف : « وهو مخالف لإجماع البصريين ، والكوفيين » [٥] ، وأعربه غيره بدلاً ، وفيه نظر ؛ لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً ، وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع ، فـ ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، إما مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : منها مقام إبراهيم ، أو خبر محذوف المبتدأ ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم .

وتلخص : أن عطف البيان يخالف النعت من جهة اللفظ ، لأنه إما جامد أو بمنزلته ، والنعت إما مشتق ، أو بمنزلته ، ويوافقه من جهة المعنى في الإيضاح والتخصيص .

[قد يكون أخص من المتبوع]

(ولا يمتنع كونها أخص من المتبوع على الأصح) ، لأنه بمنزلة النعت ، خلافاً للجرجاني[٦] ، والزمخشري [٦] ، وأكثر المتأخرين [٧] ، في اشتراط كونه مساوياً لمتبوعه ، أو أعم منه ، وقد أجاز سيبويه في : ذَا الجُمَّةِ » ، من قولهم : « يَاهَذَا ذَا الجُمَّةِ » ، أن يكون بياناً [٨] ، وأن يكون بدلاً ، مع

---

(١) الشرح الكبير ١ / ٢٩٤ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨٥ .

(٣) الكشاف ١ / ١٨٨ ، وانظر المغني ٢ / ٥٠٨ .

(٤) سورة آل عمران آية : ٩٧ ، « فيه آياتٌ بينات مقامَ إبراهيم » .

(٥) شرح ابن مالك ٣ / ٣٢٦ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨٦ .

(٧) ومنهم ابن عصفور ، ظ الشرح الكبير ١ / ٢٩٤ .

(٨) نص سيبويه ٢ / ١٨٨ : « وتقول ياهذا ذا الجمة ، كقولك : يازيدُ ذا الجمة ، ليس بين أحد فيه اختلاف » .

أن الإشارة أخص من المضاف إلى ذي الأداة .

[البيان والبدل]

(ويجوز) في المجعول بياناً (جعله بدلاً ، إلا إذا قرن بـ « أل » بعد منادى) ، منصوب ، أو مضموم ، نحو : « يا أَخَانَا الحَارِثَ ، أوْ يارَجُلُ الحارِثُ » ، فـ « الحارِثُ » في المثالين بيان ، ولايجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل / ، على نية تكرار العامل ، والمقرون بـ « الَ » لايباشر حرف النداء /٣٦/ لالفظاً ، ولاتقديراً (أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بـ « أل » ، وهو غير صالح لإضافتها إليه)، كقوله :

{٩٣٩} أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا [١]

فـ « بِشْرٍ » عطف بيان على « البَكْرِيِّ » ، ولايجوز أن يكون بدلاً ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيمتنع « التارك بِشْرٍ » ، لأن الوصف المحلى بـ « ال » غير صالح لأن يضاف إلى علم على الصحيح ، ومن أجاز أجاز [٢] ، فلو صلح ، نحو : « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ غُلَامِ القَوْمِ » جازت البدلية أيضاً .

(وكذا إذا أفرد) عطف البيان ، حال كونه (تابعاً لمنادى فإنه ينصب بعد) منادى (منصوب)، نحو : « يا أخانَا زَيْداً » بالنصب لاغير ، (وينصب ويرفع بعد) منادى (مضموم) ،

---

(١) من الوافر ، للمرار بن سعيد الأسدي .
ظ : الكتاب ١ / ١٨٢ ، ابن يعيش ٣ / ٧٢ ، المقرب ١ / ٢٤٨ ، الشرح الكبير ١ / ٢٩٦ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٢٧ ، المساعد ٢ / ٤٢٥ .

(٢) أجازه الفراء لأنَّ مذهبه جواز إضافة مافيه ال إلى جميع المعارف ، ظ : شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨٨ ، وشرح الرضى للكافية ١ / ٣٤٣ .

نحو: « يا غلامُ بِشْراً وَبِشْرٌ » ، بنصب « بِشْرٌ » على المحل ، ورفعه على اللفظ ؛ ولو كان عطف البيان مضافاً ، فإنه يجب نصبه على البيان ، أو البدلية ، سواء تبع منادى منصوباً أو مضوماً [1] ، نحو: « ياعبْدَ اللَّهِ أَخَانَا ، وَيَازَيْدُ أَخَانَا » ، ويتعين عطف البيان [1] أيضاً في مواضع أوصلها أبو حيان[2] ، في شرحه الكبير إلى تسع ، لايليق سردها بهذا المختصر .

[مايكون فيه البيان أولى من البدل]

(وجعل) الثاني (الزائد بياناً) -منصوب بالزائد - ، (عطفاً) - منصوب بجعل - ، (أولى من جعله بدلاً) ، مثله المصنف ، بقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾[3] ، و ﴿ يُسْقَى مِنْ مَّاءٍ

---

(١) في الأصل و ب ، منصوب ، أو مضموم . وقوله : البيان ساقطه من الأصل .

(٢) ذكر في الارتشاف غير ما هنا : في النداء .

١ - أن يتبع وصف « أي » بمضاف : يا أيها الرجل غلام زيد .

٢ - أن يفصل مجرور « أي » أي الرجلين زيد وعمرو أفضل .

٣ - أن يفصل مجرور « كلا » كلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك .

٤ - أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلا التابع على عطف البيان : هند ضربت الرجل أخاها .

٥ - أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ويتبع بقسمي ذلك العام ويكون المفضل أحد هذين القسمين : زيد أفضل الناس النساء والرجال .

٦ - أن يتبع وصف أي في النداء بمنون : يأيها الرجل زيدٌ .

٧ - أن يتبع المضاف على سبيل التفصيل بما هو مضاف وما هو مفرد : أَيا أخوينا عبد شمس ونوفلا .

٨ - أن يتبع المنادى المضموم باسم الاشاره : يازيدُ هذا .

قال الخضري : « ضبط ابن هشام مايمتنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب ، أولا يصح حلوله محل الأول » .

ارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٦ - ٦٠٧ ، و ظ : التصريح : ٢ / ١٣٢ - ١٣٣ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٦٠ .

(٣) سورة المائدة آية : ٩٥ .

صَدِيد ﴾ (١) ، و ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ (٢) ، فإن الثاني أزيد بيانا (٣) من الأول في هذه الأمثلة ، ومنه قول ذي الرمة ، على ما أنشده في الصحاح :

[٩٤٠] لَمْيَاءُ في شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وَفِي اللِّثَاثِ وفي أَنْيَابِهَا شَنَبُ (٤)

وأنشد المصنف عجز هذا البيت :

[٩٤١] ... ... كالشَّمسِ لَمَّا بدت أَو يُشْبِهُ القَمرَا (٥)

والحوة : بضم المهملة ، وتشديد الواو : السواد مطلقاً ، قاله المصنف (٥) ، واللعس : بفتح اللام والعين المهملة ، وفي آخره سين مهملة : سواد يسير ، فهو أزيد بياناً (٣) ، من السواد مطلقاً .

ومقتضى كلامه : أنه إذا جعله بدلاً كان من بدل الكل ؛ لأنه الذي يؤاخي عطف البيان ، وابن السيد استدل به على بدل الغلط ، وسيأتي رده / . /٣٧/

---

(١) سورة إبراهيم آية : ١٦ .

(٢) سورة النور آية : ٣٥ ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٨ .

(٣) في الأصل و « ب » : بيان .

(٤) من البسيط ، لذي الرمة ، ديوانه ١ / ٣٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٨ ، الصحاح ١ / ١٥٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٦٦ ، الشرح الكبير ١ / ٢٨٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٨ ، وهو بيت غير السابق من قصيدة رائية .
ظ : الديوان : ٢ / ١١٥٢ ابن يعيش ١ / ١٢١ ، الدرر ٢ / ٢٠٥ .

(٤٦) / " باب البدل "

[التسمية]

في إصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فاختلف النقل عنهم ، فنقل ابن كيسان عنهم ، تسميته التكرير(١) ، ونقل الأخفش عنهم ، أنهم يسمونه الترجمة (٢) ، والتبيين .

[حـــده]

(وهو التابع) لفظاً ، أو محلاً ، (المستقل بمقتضى العامل تقديراً) ، أخرج النعت ، والتوكيد ، والبيان ؛ لأن كلا منها متبوعها هو المستقل لفظاً ، وعطف النسق بغير بل ، ولكن ، فإن التابع والمتبوع شريكان في مقتضى العامل .

(دون) حرف (متبع) ، خرج المعطوف بـ « بَلْ » و « لَكِنْ » ، فإنه داخل تحت قوله : (المستقبل . . .) إلى آخره ، ويخرج مابعد « أي » التفسيرية ، نحو : « غَضَنْفَرٍ » ، أي : أَسَدٍ ، فإنه تابع لما قبل أي ، على البيان ، ومعه حرف لكنه غير متبع .

والحاصل : أن التابع ثلاثة أقسام : قسم غير مشارك لمتبوعه في مقتضى العامل بمعنى أنه ليس مذكوراً لذلك ، وهو ثلاثة : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، ومشارك له في ذلك ، وهو عطف النسق بغير بل ، ولكنْ ، ومستقل بمقتضى العامل ، وهو نوعان : مقرون بحرف متبع ، وهو معطوف بل ، ولكن ، وغير مقرون به ، وهو البدل .

---

(١) مقدمة الباب بنصها من شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٤٦ .

وعرّفه الخضري في حاشيته فقال ٢ / ٦٨ : « هو لغة العوض ، قال تعالى : « عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها» .

(٢) الارتشاف ٢ / ٦١٩

[مايوافق فيه المتبوع ويخالفه]

(وَ) البدل (يوافق المتبوع) في التعريف والتنكير ، (ويخالفه في التعريف والتنكير) ، فالموافق تعريفاً : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ (١) ، وتنكيراً : ﴿ مَفَازاً حَدَائِقَ ﴾ (٢) ، والمخالف تعريفاً وتنكيراً ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾(٣) ، الأول نكرة ، والثاني معرفة، وعكسه ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (٤) ، وفي إبدال النكرة من المعرفة ثلاثة مذاهب ، قال الكوفيون (٥) : شرطه وصف النكرة ، إذ لايفيد : « جَاءَنِي زَيْدٌ رَجُلٌ » ، وقال البغداديون(٥) : يشترط الوصف ، وكون النكرة من لفظ المعرفة ، كما في قوله : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾(٦) ، وعن الكوفيين أيضاً في إبدال النكرة من النكرة اشتراط وصف المبدلة ، كقوله :

[٩٤٢] وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحةٍ ... ... (٧)

فالنكرة فيهما موصوفة ، وفي الآية بلفظ المعرفة (٨) ، المبدل منها ، وقال البصريون : الشرط حصول الفائدة (٩) ، فقط ، ويبطل قول الأولين :

---

(١) سورة الفاتحة آية : ٥ ، وفي الأصل : صراط الله ، وهو تحريف .

(٢) سورة النبأ آية : ٣١ ، ٣٢ .

(٣) سورة الشورى آية : ٥٢ ، ٥٣ .

(٤) سورة العلق آية : ١٥ ، ١٦ .

(٥) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٢٨٦ : « واشترط أهل بغداد في بدل النكرة أن تكون من لفظ الأول . . . واشترطوا أيضاً فيها الوصف ، ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة » .

(٦) سورة العلق آية : ١٥ ، ١٦ .

(٧) من الطويل ، لكثير عزة ، الكتاب ١ / ٢٣٣ ، المقتضب ٤ / ٢٩٠ ، أمالي القالي ٢ / ١٠٨ ، الخزانة ٥/ ٢١١ ، ابن يعيش ٤ / ٢٠٤ ، الشرح الكبير ١ / ٢٨٦ ، المغني ٢ / ٥٢٤ ، وديوانه : ٥٥ . وعجزه :
ورجلٍ رمى فيها الزمان فشلتِ

(٨) في بَ صفة بدل المعرفة .

(٩) الشرح الكبير ١ / ٢٨٦ .

[٩٤٣] فَلاَ وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي ... لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ وَالصَّهِيلُ [١]

لانتفاء الشرطين معاً ، ولا يمكن النعت ، لأن الأول معرفة فلا ينعت بالنكرة ، ووافق ابن أبي الربيع [٢] ، وطائفة من المتأخرين [٣] قول البغداديين ، وعن الكوفيين أيضاً اشتراط اتحاد اللفظ في إبدال المعرفة من النكرة ، والصحيح أنه لا يشترط شيء من ذلك ، لورود / ، السماع به [٤] . /٣٨/

[إبدال الضمير]

(ولا يبدل مضمر من مضمر) ، نحو : « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ » ، (ولا) مضمر من (ظاهر) ، نحو : «رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاهُ » ، (وما أوهم ذلك) ، كالمثالين السابقين (جعل توكيداً) ، لأن ذلك لم يسمع [٥] ، أما المثال الأول فيمكن دعوى التوكيد فيه ، وأما المثال الثاني فغير ممكن ، إذ لايؤكد الظاهر بالمضمر إجماعاً (إن لم يفد إضراباً) ، فإن أفاد إضراباً لم يكن توكيداً ، بل بدل إضراب ، نحو : « إِيايَ إِيَّاكَ قَصَدَ زَيْدٌ » ، على معنى : إِيَّايَ بَلْ إِيَّاكَ ، هذا مايعطيه كلامه ، وقد جزم أولا بأنه

---

(١) من الوافر ، لشمير بن الحارث الضبي ، النوادر ص ٣٨٢ ، الحجة ١ / ١١١ ، الشرح الكبير ١ / ٢٨٦ ، الخزانة ٥ / ١٧٩ ، المقرب ١ / ٢٤٥ ، والمساعد ٢ / ٤٢٩ .

والشاهد فيه : (خير منك) بمجئ النكرة وهي « خير » بدلاً من المعرفة وهي « من أبيك » وليس من لفظ الأول ، ولا موصوفاً .

(٢) البسيط ١ / ٢٩٩ .

(٣) كالسهيلي ، انظر الارتشاف ٢ / ٦٢٠ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٤ .

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ويبدل المضمر من الظاهر نحو : رأيت زيدًا إيّاه ، والمضمر من المضمر نحو : رأيتك إياك ، ولم أمثل بهذين المثالين إلا جريا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضا ، والصحيح عندي أن نحو : رأيت زيدا إياه ، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلا » .

ورجح في نحو رأيتك إياك رأى الكوفيين أنه توكيد على رأي البصريين أنه بدل ٣ / ٣٣٢ .

لايبدل مضمر أصلا ، فليتأمل [١] .

[أنواع البدل]

[بدل كل من كل وأحكامه]

(فإن اتحدا) ، أي : البدل ، والمبدل منه ، (معنى سمي) البدل (بدل كل من كُلٍّ) ، قال المصنف [١] : « وإنما عبرت بهذه العبارة موافقة للجماعة ، والعبارة الجيدة أن يقال : بدل موافق من موافق ، ليدخل في ذلك مالايطلق عليه كل ، نحو : ﴿ إلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللَّهِ ﴾[٢] ، بالجر ، والمغاربة [٣] يقولون : بدل الشيء من الشيء والمقصود إبدال لفظ من لفظ مع كونهما لمعنى واحد، إما حقيقة ، نحو : « رأَيْتُ أَخَاكَ زَيداً » أو مجازاً ، نحو قوله :

[٩٤٤] أُحِبُّ رَبًّا مَا حَيِيْتُ أبداً وَلاَ أُحِبُّ غَيْرَ رَبًّــا أحَـدَا [٤]

فأبدل « أبداً » من « ماحَيِيتُ » ، لأنه في معناه تجوزاً فوافق في الإعراب .

(ووافق أيضاً في التذكير والتأنيث) ، نحو : « رَأَيْتُ أَخَاكَ زَيْداً وَجَارِيَتَكَ هِنْداً » ، (وفي الإفراد وضدية) ، وهما : التثنية ، والجمع ، نحو : « رَأَيْتُ أَخَوَيْكَ الزَّيْدَيْنِ ، وَأَصْحَابَكَ المُحَمَّدِيْنَ».

(مالم يقصد التفصيل) ، فلا يطابق في التثنية والجمع ، نحو : « فَأَذِنَ لها بِنَفْسَيْنِ نَفْسٍ في

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٣ بتصرف .
(٢) سورة إبراهيم آية : ١ ، ٢ .
(٣) الشرح الكبير ١ / ٢٨١ ، والبسيط ١ / ٣٩٠ ، المساعد ٢ / ٤٣٠ .
(٤) رجز ، ظ : المساعد ٢ / ٤٣٠ .

الشِّتَاءِ ، ونَفسٍ في الصَّيْفِ [١] ، ونحو : ﴿ وإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ وإِسْحَاقَ ﴾ [٢] ، ومقتضى سياقه : أن بدل التفصيل بدل كل ، والحق ، أنه بإعتبار اللفظ بدل بعض ، وبإعتبار المعنى بدل كل ، فإن المجموع البدل ، ولكنه زاد عليه بالتفصيل ، وقد يقع بدل التفصيل بلفظ بعض ، نحو: « ضَرَبْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ قَائِماً ، وبَعْضُهُمْ قَاعِداً » .

(وقد يتحدان) ، أي : بدل الكل ومتبوعه (لفظاً إن كان مع الثاني زيادة بيان) كقراءة يعقوب [٣] : ﴿ وتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ [٤] ، قال أبو الفتح بن جني : «أبدل « كل » الثانية من الأولى فنصبها ، لأن في الثانية ذكر سبب الجثو [٥] ، / ففيها زيادة بيان ، /٣٩/ ونحو : ﴿ لنسفعاً بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كاذبَةٍ ﴾ [٦] ، ففي المقيد زيادة بيان على المطلق .

(ولا يتبع) بدل الكل () ضمير حاضر) متكلم ، أو مخاطب (في غير إحاطة إلا قليلاً) ، مثاله في الإحاطة ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وآخِرِنَا ﴾ [٧] ، فأبدل « لأولنا وآخرنا » من ضمير المتكلم، ومعه غيره ، وتقول : « أَكْرَمْتُكُمْ أَصَاغِرَكُمْ وأَكَابِرَكُمْ » فـ « أَصَاغِرَكُمْ وأَكَابِرَكُمْ » بدل من ضمير المخاطب ، وهو الكاف والميم ، ومثاله في غير الإحاطة ، قوله :

[٩٤٥] أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي ... حُمَيداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا [٨]

---

(١) فتح الباري ٢ / ١٨ .
(٢) سورة البقرة آية : ١٣٣ .
(٣) النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٧٢ .
(٤) سورة الجاثية آية : ٢٨ .
(٥) المحتسب ٢ / ٢٦٢ .
(٦) سورة العلق آية : ١٥ ، ١٦ .
(٧) سورة المائدة آية : ١١٤ .
(٨) من الوافر ، لحُميد بن حريث بن بحدل ، المنصف ١/ ١٠ ، ابن يعيش ٩ / ٨٤ ، الخزانة ٥ / ٢٤٢ ، المقرب ١ / ٢٤٦ ، الشرح الكبير ١ / ٢٩١ ، الضرائر ص ٥٠ ، المساعد ٢ / ٤٣٢ .

فـ « حميداً » بدل من ياء [١] المتكلم ، وهذا قليل ، ومذهب البصريين غير الأخفش . . . أنه لايجوز ، وأجازه الأخفش [٢] ، والكوفيون ، واستدل الأخفش بقوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لَارَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ [٣] ، فـ « الذينَ خَسِرُوا » بدل من ضمير الخطاب ، وهو الكاف والميم في : « لَيَجمَعَنَّكُمْ » ، ورد [٤] ، بأن « الَّذِينَ خَسِرُوا » ، يجوز أن يكون مستأنفاً، فلا حجة فيه ، والبيت مؤول على أن « حُمَيداً » منصوب على الاختصاص ، على حد قوله:

[٩٤٦] إِنَّـا نهشلٍ لاندعي لأبٍ ... ... [٥]

وفهم من قوله ـ ضمير حاضر) ، جواز ذلك مع الغائب كثيراً ، وهو كذلك ، ومنه قوله :

[٩٤٧] عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في القَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِـالمـاءِ حَـاتِـمِ [٦]

فـ « حاتِمِ » بالجر بدل من الهاء في جوده ، وحكى سيبويه عن الخليل : « مَرَرْتُ بِهِ المسكين[٧] ، بجر « المِسْكِينِ » بدل من الهاء في « بِهِ » .

---

(١) في الأصل و « ب » : الياء .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٦٩ ، وانظر الشرح الكبير ١ / ٢٨٠ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٢ .

(٤) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٤٢ .

(٥) من البسيط ، لبشامة بن حزن ، الأصول ١ / ٣٦٧ ، الكامل ١ / ١١١ ، العيني ٣ / ٣٧٠ ، الخزانة ٨/ ٣٠٢ ، وعجزه : عَنْهُ ، ولاهُوَ بالأبناء يشرينا ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٤ .

(٦) من الطويل ، للفرزدق ، الكامل ١ / ٢٣٣ ، الشرح الكبير ١ / ٢٩٠ ، العيني ٤ / ١٨٦ ، المساعد ٢/ ٤٣٣.

(٧) الكتاب ٢ / ٧٥ .

[بدل بعض]

(ويسمى) البدل (بدل بعض ، إن دل على بعض الأول) ، نحو : « مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ نَاسٍ مِنْهُمْ » ، والبصريون يرون وقوع بعض الشيء على أقله ، ونصفه ، وأكثره[١] ؛ والكسائي ، وهشام[٢] ، يوقعانه[٣] على مادون نصف الشيء ، وقال ابن الأعرابي[٢] : « العربُ تُسمى النِّصف بعضاً » ، فعلى الأول ، يجوز : « قَبَضْتُ المالَ نِصْفَهُ ، أَوْ ثُلُثَه » ، على أنه بدل بعض ، وعلى الثاني ، ليس من بدل البعض ، وشرط المغاربة[٤] في صحة بدل البعض ، صحة الاستغناء بالمبدل منه ، فلذلك ، يجوز : « جُدِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ » ، ويمتنع : « قُطِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ » .

[بدل الاشتمال]

(وَ) يسمى (بدل الاشتمال إن باين الأول ، وصح الاستغناء به عنه / ، ولم يكن بعضه)، / ٤٠ /
فخرج بالمباينة البدل الموافق ، و « بالاستغناء بالثاني عن الأول » بدل الإضراب والغلط[٥] ، فإن القصد فيهما صحة الاستغناء بالأول ، وبانتفاء البعضية بدل البعض ، وسلمت العبارة بعد ذلك لبدل الاشتمال .

قال التفتازاني : « ومعناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ، ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفه إلى ذكره منتظرة له » انتهى .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٤٧ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٣٣ .

(٣) في الأصل و « ب » يوقعونه ، وما أثبت عن المساعد .

(٤) الارتشاف ٢ / ٦٢٢ ، البسيط ١ / ٣٩٤ .

(٥) « الغلط » مكررة في الأصل .

والأكثر فيه أن يكون مصدراً ، وهو إما قائم بمسمى المبدل منه ، كـ « عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ عِلْمِهِ » ، أو صادر منه ، كـ « عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ قِرَاءَتِهِ » ، أو واقع فيه ، نحو : ﴿ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(١) ، أو واقع عليه ، كـ « دُعِيَ زَيْدٌ إِلَى الطَّعَامِ أَكْلِهِ » .

وقد يكون غير مصدر ، إذا كان صالحاً للاستغناء عنه بالأول ، نحو : « سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ » ، فإنه يجوز : « سُلِبَ زَيْدٌ » ، وأنت تريد الثَّوْبَ ، لأن في « سَلَبَ » دلالة على المسلوب ، فلو كان الملابس لايغني عنه الأول ، وجيء به بدلاً ، فهو بدل إضراب ، نحو : « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ أَخُوهُ » ، قاله المصنف (٢) .

وهذه الأبدال الثلاثة ، أعني ، بدل الكل ، والبعض ، والاشتمال مسموعة .

وزعم السهيلي أن بدل البعض ، والاشتمال من بدل الكل ، قال : « وذلك أن العرب تحذف المضاف ، فإذا قالوا : أكلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ ، وَأَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ ، فالمعنى : أَكَلْتُ بَعْضَ الرَّغِيفِ ، وأَعْجَبَنِي وَصَفُ زَيْدٍ ، ثم حذفا للدليل عليهما » (٣) ، ورد ؛

[بدل الإضراب]

(وَ) يسمى (بدل إضراب(٤) وبداء ، إن باين الأول مطلقاً) ، بأن لم يكن بينه وبين مُوَافَقَةٌ ، كبدل الكل ، ولا علاقة تبعيضية كبدل البعض ، أو وصف ، كبدل الاشتمال ، (وقصدا) ، أي :

---

(١) سورة البقرة آية : ٢١٧ .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٣٥ .

(٣) الأشموني ٣ / ١٢٦ .

(٤) في الأصل و « ب » : « وبداء » بدل أو بداء ، و « أو » في التسهيل لابن مالك ، وكذا في المساعد والسلسيلي.

البدل ، والمبدل منه على الترتيب ، كقولك : « تصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِيْنَارٍ » ، قصدت أولاً التصدق بالدرهم ، ثـم بدالك الإخبار بالتصدق بالدينار فأضربت عن قصد الأول ، وقصدت الثان / ، /٤١/
وهـو كالمعطوف بـ « بَلْ » ،ولو صرح بها كان حسنا ، وزال عنه اسم البدل ، ومنه ماحكى أبو زيد « أكَلْتُ لَحْماً سَمَكاً تَمْراً » [١] .

ولا التفات لمن أنكره ، وحمل هذا على حذف العاطف ، فقد جاء في الحديث : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلاَةَ ، وَمَا كُتِبَتْ لَهُ نِصفُهَا ثُلثَهَا إِلَى عُشْرِهَا » [٢] ، وقد سماه سيبويه بدل البداء[٣] .

[بدل الغلط]

(وإلا) يقصدا ، بل كان المقصود الثاني فقط ، (بدل غلط) ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَرَسٍ»، أردت أن تقول : بِفَرَسٍ ابتداء فغلطت فذكرت الرجل ، وهذا البدل ذكره سيبويه [٤] ، وقال خطاب الماردي في الترشيح [٥] : « لايوجد بدل الغلط في كلام العرب ، لافي نثر ، ولا شعر ، وإنما هو شيء يقوله النحويون » ، زاد المبرد : « وإنما يتكلم به الغلاط » [٦] ، وادعى أبو محمد بن السيد[٧] ، البطليوسي : « أنه وجد في الشعر » ، وأنشد عليه قول ذي الرمة :

---

(١) الخصائص ١ / ٢٩٠ .

(٢) مسند أحمد ٤ / ٣١٩ ، ٣٢١ .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٥١ : « . . . وهو ان يتكلم فيقول : رأيتُ قومَكَ ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول : ثُلُثَيْهِمْ ، أو ناساً منهم » .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٦ : « كقولك : مررتُ بعبد الله زيد ، إمّا غلطت فتداركت ، وإمّا بدالك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخرِ » .

(٥) الارتشاف ٢ / ٦٢٥ .

(٦) المقتضب ٤ / ٢٩٧ .

(٧) الأشموني ٣ / ١٢٧ .

{٩٤٨} لمياءُ في شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وَفي اللِّثَاثِ وَفي أَنْيَابِهَا شَنَبُ (١)

فالحوة : السواد الخالص ، واللعسُ : سواد مُشْرَبٌ بِحُمْرَةٍ ، فهو بدل غلط ، وخرج على أنه محمول على التقديم والتأخير ، والأصل : في شفتيها حوة ، وفي اللثاث لعس ، وفي أنيابها شنب ، بدليل أن ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتأخير كثيراً ، أو على أن « لَعَسٌ » مصدر نعت لـ«حُوَّةٌ»، فكأنه قال : حُوَّةٌ لَعْسَاُ ، أي : حمرة مُشْرَبَة كما قالوا : « حُكْمٌ فَصْلٌ » ، وأَرَادُوا : فاصلا ، قاله ابن عصفور (٢) .

[مايختص به بدل البعض والاشتمال]

(ويختص بدلا البعض والاشتمال) بأمرين : (باتباعهما ضمير الحاضر كثيراً) ،كقوله :

{٩٤٩} وَهُمْ ضَرَبُوكَ ذَاتَ الرَّأْسِ حَتَّى ... بَدَتْ أُمُّ الدِّمَاغِ مِنَ العِظَامِ (٣)

فأبدل : « ذاتَ الرَّأْسِ » من الكاف بدل بعض ، وكقوله :

{٩٥٠} ذَرِيني إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا (٤)

---

(١) سبق تخريجه برقم { ٨٨٥ } .

(٢) الشرح الكبير ١ / ٢٨٣ .

(٣) من الوافر ، لأوس بن غلفاء والهجيمي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٦ ، المساعد ٢ / ٤٣٥ ، السلسيلي ٢ / ٧٧٠ .
والشاهد : وضحه الشارح .

(٤) من الوافر ، لعدي بن زيد العبادي ، الكتاب ١ / ١٥٦ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ ، الشرح الكبير ١/ ٢٨٩ ، الخزانة ٥ / ١٩١ ، ابن يعيش ٣ / ٦٥ ، الارتشاف ٢ / ٦٢٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٦ ، المساعد ٢/ ٤٣٥،
والشاهد فيه : وضحه الشارح .

فأبدل « حِلْمِي » من يا المتكلم بدل اشتمال ، وكان ينبغي أن يقول : ويختصان بكثرة اتباعهما ضمير الحاضر ، فإن ذلك يقع في بدل الكل قليلاً ، وفي بدل الإضراب ، والغلط أقل ، وأما إبدال الظاهر من ضمير الغائب فجائز في الأبدال الثلاثة .

(وبتضمن ضمير) [١] ، لفظاً ، نحو : « ضَرَبْتُ / زيداً رأسَهُ » ، و « أَعْجَبَنِي عَمْرٌو حِلْمُهُ» ، أو تقديراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا ﴾ [٢] ، أي: منهم . /٤٢/

(أو مايقوم مقامه) ، وهو الألف واللام ، عند الكوفيين [٣] ، كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ [٤] ، فالألف واللام تقوم مقام الضمير ، والأصل : نَارِهِ ، فحذف الضمير ، ونابت الألف واللام عنه ، وقال البصريون [٥] : مقدر ، والأصل النَّار فيه .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٣٢٩ : « وبتضمن ضمير » ، وفي المخطوطتين : ويتضمن ضميراً وكذا في المساعد .

(٢) سورة آل عمران آية : ٩٧ ، وذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون من شرطاً والجواب محذوف ، فكأنه قال : فعليهم ذلك ، ورأى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل ، وهذا الذي ذهب إليه حسنٌ جداً » ، انظر الشرح الكبير ١ / ٢٨٥ .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٤١ .

(٤) سورة البروج آية : ٥ ، ٦ .

(٥) التصريح ٢ / ١٥٨ .

« فَصْـــلٌ »

[المشتمل]

(المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول) ، وإليه ذهب الفارسي في الإيضاح(١) ، والرماني(٢) ، وخطاب المرادي (٢) ، وشهد لهم : « أعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمَهُ ، أَوْ كَلاَمُهُ » ، ﴿ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (٣) ، ﴿الأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ (٤) .

(خلافاً لمن جعله الثاني) ، وهو الفارسي في « الحجة » (٥) ، وقال به غيره أيضاً ، ويشهد له : « سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ » ، ويرد على القولين جميعاً ، « سُرِقَ زَيْدٌ فَرَسُهُ » (٦) .

(أَوْ) جعله (العامل) ، وبه قال المبرد (٧) ، والسيرافي (٨) ، وابن جني (٩) ، وابن الباذش(٨) ، وابن الأبرش (٨) ، وابن أبي العافية (١٠) ، وتبعهم في التوضيح (١١) ، وتوجيهه(١٢) : أَنَّا إِذَا قُلْنَا :

---

(١) ونصه : ٢٩٤ : « قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود » ، فالأخدود مشتمل « على النار » .

(٢) حيث قال : « ولايجوز : سرني زيد داره ، ولا أعجبني زيد فرسه . . . . ويجوز سرني زيد ثوبه ، . . . . فأن الثوب يتضمنه جسده » ، ظ : الارتشاف ٢ / ٦٢٤ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢١٧ .

(٤) سورة البروج آية : ٦ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٦٢٤ .

(٦) وفسره ابن عصفور فقال : « وذلك لأنه يجوز أن تقول : سُرِقَ عبد الله فرسُهُ ، والفرس ليس مشتملاً على عبد الله » ، انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٨١ .

(٧) مَثَّل له في المقتضب ٤ / ٢٩٧ فقال : « أسألك عن عبد الله مُتَصَرَّفَه في تجارته ، لأن المسألة عن ذلك » .

(٨) التصريح ٢ / ١٥٨ .

(٩) الخصائص ٢ / ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

(١٠) البسيط ١ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(١١) عرّف ابن هشام بدل الاشتمال ثم قال : « يشتمل عاملُه على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال » ظ : أوضح المسالك ٣ / ٤٠٣ .

(١٢) انظر هذا التوجيه - لرأي ابن هشام - في التصريح ٢ / ١٥٨ .

«أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ » ، كان الإعجاب مشتملاً على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه بطريق الحقيقة ، وكذا إذا قيل : سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ » ، كان زيدٌ مسْلُوباً مجازاً ، والثوب مسلوباً حقيقة ، وكذا سائر الأمثلة . وأما ﴿ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ فكلمة « عن » دالة على المجاوزة ، والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر ، وإلى القتال فيه ، بطريقي الحقيقة والمجاز كما بينا .

فهذا أقرب إلى الصواب [١] ؛ لإطراده في جميع الأمثلة ، وأما القول الأول الذي إختاره المصنف ، فإنه كثير الاطراد ، لا لازمه ، وأبعد الأقوال الثلاثة عن الاطراد الثاني .

وبقي قول رابع ، وهو أن المشتمل المسند إلى الأول ، أفصح بذلك السيرافي ، وأبو العباس ونصره الأستاذ أبو اسحاق بن ملكون[٢] ، قيل : وهذا أولى من قول المصنف (العامل)؛ لأنه يخرج عنه ، نحو : « زَيْدٌ مَالُهُ كَثِيرٌ » على البدل دون الابتداء ، والأولى على هذا أن يقال : المسند ، دون أن يقال إلى الأول ، لأنه يخرج عنه : « كَرِهْتُ عَمْراً ضَجَرَهُ » ، فإن المسند فيه لم يسند إلى الأول .

[مراعاة البدل أكثر من مراعاة المبدل منه]

(والكثير كون البدل معتمداً عليه) / ، في حال ، وخبر ، وغيرهما ، لا على المبدل منه ؛ لكونه في حكم الطرح غالباً . /٤٣/

---

(١) في ب للصواب،والصواب عند الخضري ما قاله ابن غازي أن معنى اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره ،ولايردان بدل البعض والكل كذلك ؛ لأن وجه التسمية لايوجبها .
ثم قال الخضري : والحاصل أنه يراد بالاشتمال في كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكُلِّيَّة والجزئيَّة وإلاّ لم يطرد في شيء منها » ، انظر حاشيته ٢ / ٦٩ .
(٢) التصريح ٢ / ١٥٨ .

فالأول : ﴿ وَتَرَى الَّذِيْنَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةً ﴾ [١] ، في قراءة من نصب الوجوه[٢] ، فـ « مُسْودة » حال من البدل الذي و الوجوه ، ولو كان حالاً من المدل منه ، وهو «الَّذِيْنَ» ، لقال : مُسْوَدِّيْنَ .

والثاني كقولك : « إنَّ هِنْداً حُسْنُها فَائِقٌ » بتذكير الخبر ، و « إنَّ زَيْداً عَيْنُهُ حَسَنَةٌ » بتأنيثه ، نظراً إلى البدل فيهما ، ولو راعيت المبدل منه عكست .

والثالث : كقولك : « سُرِقَ زَيْدٌ جُبَّتُهُ المَلِيحَةُ » بتأنيث النعت نظراً إلى البدل ، ولو راعيت المبدل منه ، قلت : المليحُ ، بالتذكير ، وهنا قاعدة : وهي أن كل اسم صح كونه بدلاً ، وكونه مبتدأ خبره مابعده ، فالرفع بالابتداء أقيس ، قاله سيبويه [٣] ، وقال : « إنه الأكثر في كلامهم » ، ومنه : ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ بالرفع في قراءة السبعة [٤] ، وقول الشاعر :

[٩٥١] فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ ... وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا [٥]

فيمن يرفع « هُلْكَ » الأول ، والثاني .

(وقد يكون) البدل (في حكم الملغي) ، ويكون الأعتماد على المبدل منه ، وهو قليل ، كقوله:

---

(١) سورة الزمر آية : ٦٠ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٤٣٧ ، الكشاف ٥ / ١٦٨ .

(٣) الكتاب ١ / ١٥٥ .

(٤) إملاء مامن به الرحمن ٢ / ٢١٥ .

(٥) من الطويل ، لعَبَدَة بن الطبيب ، الكتاب ١ / ١٥٦ ، ابن يعيش ٣ / ٦٥ ، الارتشاف ٢ / ٦٢٤ ، الحماسة ٢ / ٢٨٦ .

والشاهد : قوله (هلكه) بدلاً من قيس ، ويكون هلك منصوباً خبر كان ، ويجوز رفعه على الابتداء و «هلك» خبره مرفوعاً وهو الأقيس .

[٩٥٢] إنَّ السُّيوفَ غُدُوَّها ورَوَاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ (١)

جعل الخبر للسيوف ، فقال : تَرَكَتْ ، وألغى البدل ، ولولا ذلك لقال : تَركَاه ، قال ابن عصفور: « وينبغي أن يحمل على ظاهره وينصب « غُدُوَّهَا ، وَرَوَاحَهَا ، على الظرف ، أي : وقت غدوها كحفوق النجم » .

[الاستغناء بالبدل]

(وقد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه) ، كقولك : « أَحْسِنْ إلى (٢) الذي ضَرَبْتَ سَعْزاً » ، فـ « سَعَداً » بالنصب ، بدل من الهاء المقدرة في « ضَرَبْتُ » ، والأصل : ضَرَبْتُهُ وبالجر بدل من الموصول ، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف ، ومنع السيرافي (٣)، نصب سعد ، فقال : إذا جَعَلْتَ سَعْداً بَدَلا مِنَ الهَاء المضمرة في ضَرَبْتَ ، لم يحسن ذلك ؛ لأنه يحل محل الهاء ، وإذا حل محلها لم يرجع إلى الذي شيء » ، وضعف بأن البدل على نية تكرير العامل ، فهو من جملة أخرى / ، وفي التنزيل : ﴿ وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ ﴾ (٤)، أي : تصفه . /٤٤/

وفي عبارته تشكيك ، وهو إن عني بالاستغناء أنه لايجوز ذكر الضمير ، لأن الظاهر عوض عنه اقتضى أنه يحذف وجوباً ، وليس لنا عائد يجب حذفه ، وإن عني أنه يجوز ذكره فما معنى

---

(١) من الكامل ، للأخطل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٩ ، الخزانة ٥ / ١٩٩ ، الأشموني ٣ / ١٣٢ ، والمساعد ٢ / ٤٣٧ ، إيضاح الشعر ص ٥٥٩ .
والشاهد : وضحه الشارح .

(٢) في ب : جاءني الذي ، وهذا لايكون فيه للجر بل الرفع أو النصب والذي في المساعد : « أحسن إلى الذي صحبت زيداً » المساعد ٢ / ٤٣٨ .

(٣) المساعد ٢ / ٤٣٨ .

(٤) سورة النحل آية : ٦٢ .

الاستغناء مع أن الربط بالضمير لا بالظاهر وإن عني أن الضمير أقيم مقامه الظاهر فالظاهر مفعول لابدل .

على أن هذه المسألة مذكورة في باب الموصول ، كقولهم : « الحَجَّاجُ الَّذي رَأَيْتَ ابْنَ يُوسُفَ»، أي : رَأَيْتَهُ ، فما فائدة ذكرها ؟ .

[متى يقرن البدل بهمزة الاستفهام أو بإن الشرطية]

(ويقرن البدل بهمزة الاستفهام) ، أو بـ « إنْ » الشرطية (إن تضمن متبوعه معناها) ، نحو: «كَمْ مَالُكَ أعشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ ؟ » و « متى تَخْرُجُ أَيَوْمَ الخَمِيسِ أَمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ ؟ » و « مَنْ ضَرَبْتَ أَزَيْداً أَمْ عَمْراً ؟ » ، و « كَيْفَ أَنْتَ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ ؟ » ، وفي الشرط : « مَنْ تَضْرِبْ إِنْ رَجُلاً وَإِنْ إِمْرَأَةً أَضْرِبْ » ، و « مَتَى تَقُمْ إِنْ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً أَقُمْ » ، وظاهر هذه الأمثلة أنه لايبدل من الاستفهام والشرط إلا بدل التفصيل .

[إبدال غير المفرد]

(وقد تبدل جملة من مفرد) ، كقوله :

{٩٥٣} لَقَدْ كَلَّمَتْني أُمُّ عَمْرٍو بِكلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ البَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ ؟ (١)

(ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى ، مع زيادة بيان) ، نحو : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ ﴾ (٢) ، وفي الحديث : « أَسْلِمْ تَسْلَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ » (٣) ، وقيل : وزيادة البيان غير لازمة ، بل قد

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٩ ، المغني ٢ / ٥٠٨ ، المساعد ٢ / ٤٣٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٧٢ ، والشاهد قوله : (أتصبر) حيث وقعت الجملة بدلاً من مفرد ، وهو « كلمة » .

(٢) سورة الفرقان آية : ٦٨ .

(٣) ظ : فتح الباري ١٠ / ٣٢ .

يكون بالمرادف ، كقوله :

[٩٥٤] مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا (١)

وفي البسيط : (٢) « اتفقوا على بدل الشيء من الشيء في الفعل ، وأما الاشتمال ، فقيل : يمتنع لأن الفعل لا . يشتمل على الفعل ، وقيل : جائز ، ومنه : ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ (٣) ، و « يُؤْتِكَ »(٤) ، وبدل الغلط أجازه سيبويه (٥) ، وجماعة ، والقياس يقتضيه ، وبدل البعض ممتنع ؛ لأن الفعل لايتبعض . وجوَّزه الشاطبي في شرح الخلاصة بقوله : « إنْ تُصَلِّ لِلَّهِ تَسْجُدْ يُثْبْكَ » (٦) ، / . /٤٥/

[مايجوز في بدل المفصل]

(وما فصل به) مجمل (مذكور وكان وافياً) بالمجمل (ففيه البدل والقطع) ، بالرفع ، كما قيده ابن عصفور ، تقول : « لَقِيْتُ مِنَ القَوْمِ ثَلاثَةً زَيْداً وعَمْراً وخَالداً » بالنصب على المبدل ، وإن شئت رفعت كأنك قلت(٧) : أَحَدُهُمْ زَيْدٌ ، والآخر عَمْروٌ ، والآخَرُ خَالدٌ » ، ومن القطع : ﴿ قدْ كَانَ لكُمْ آيةٌ في فِئَتَيْنِ ﴾ (٨) ، الآية ، وقد يستوي الإبدال ، والقطع في اللفظ ، كقوله :

---

(١) من الطويل ، لعبد الله الجعفي ، الكتاب ٣ / ٨٦ ،الإنصاف ٢ / ٥٨٣ ، الشرح الكبير ١ / ٢٧٩ ، ابن يعيش ٧ / ٥٣ ، الخزانة ٩ / ٩٦ ، المقتضب ٢ / ٦١ .

والشاهد : (تلمم) حيث أبدله من الفعل وهو مرادف للمبدل منه وليس فيه زيادة بيان .

(٢) المساعد ٢ / ٤٣٩ . البسيط ٢/ ٦٩٥

(٣) سورة الفرقان آية : ٦٨ .

(٤) ظ : فتح الباري ١٠ / ٣٢ .

(٥) الكتاب ٣ / ٨٧ .

(٦) التصريح ٢ / ١٦١ .

(٧) سورة آل عمران آية : ١٣ ، والشاهد في قوله تعالى : « فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة » .

(٨) قوله : « كأنك قلت » مكررة في الأصل .

[٩٥٥] وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيِّدٌ عَمَلَّسٌ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفَاءُ جَيْأَلُ (١)

يجوز في رفع « سيدٌ » ، وما بعده ، أن يكون على البدل ، والقطع على إضمار مبتدأ .

(وإن كان) المفصل به (غير واف) ، بالمجمل (تعين قطعه) إلى الرفع ، (إن لم ينو معطوف محذوف) كقولك : « لَقِيْتُ مِنَ القَوْمِ ثَلاَثَةٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، ولا يجوز الإبدال ، لأن زيدا وعمراً لايقع عليهما ثلاثة ، فإن نوى معطوف محذوف ، فالإتباع سائغ والبدل في الحقيقة المذكور والمحذوف جميعاً ، كرواية من روى : « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ الشِّرْكَ باللَّه والسِّحْرَ » (٢) ، بالنصب على البدل على نية معطوف محذوف تقديره : وأَخَوَاتِهِمَا ، لما ثبت في الخبر أن الموبقات سبع ، واقتصر هنا على اثنين منها ؛ تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب .

[ترتيب التوابع عند إجتماعها]

(ويبدأ عند اجتماع التوابع) الخمس (بالنعت) ؛ لأنه جزء من متبوعه ، (ثم بعطف البيان)، لجريانه مجرى النعت ، في التوضيح والتخصيص ، (ثم بالتوكيد) ؛ لأنه كعطف البيان في جريانه مجرى النعت ، (ثم البدل) ؛ لأنه كالمستقل ، فهو تابع كلا تابع ، (ثم بالنسق) ؛ لتَخَلُّلِ(٣)، الواسطة بينه وبين متبوعه ، فتقول عند اجتماعها : « مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الكَرِيمِ مُحَمَّدٍ نَفْسِهِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ آخَرَ .

---

(١) من الطويل ، للشنفري ، لامية العرب ص ٨٩ ، ابن يعيش ٥ / ٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤١، المحتسب ١ / ٢١٨ ، الخزانة ٨ / ٥٥ .
والشاهد : وضحه الشارح .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطب باب : « الشرك والسحر من الموبقات » إلا أنَّه لم يذكر لفظ السبع لكنه ذكرها في كتاب الوصايا وكتاب الحدود وعد بعدها السبع .
ظ : فتح الباري ٥ / ٣٩٣ و ١٠ / ٢٣٢ و ١٢ / ١٨١ .

(٣) في الأصل و « ب » التحليل .

وقال ابن الحباب [٢] ، في تناسب أبواب المقرب لابن عصفور ، « أجمعوا على أنه يبدأ بالتوكيد اللفظي ، ثم اختلفوا فيما يليه ، فقيل : المعنوي ، لأنه الأول في المعنى ، كما أن اللفظي هو الأول في اللفظ ، وقيل : البيان ، لأنه أشهر من الأول أبداً ، وقيل : النعت ؛ لأنه من تمام المنعوت ، واختاره المحققون ، فتقرر أنه يبدأ بالتوكيد اللفظي ، فالنعت ، فالتوكيد المعنوي و فالبيان ، فالبدل ، فالنسق ، انتهى ملخصاً . / /٤٦/

(١) أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد بن خلف الشنتمري البابري ت / ٥٦١ هـ .

(٤٧) /" باب المعْطُوفِ عَطْفَ النسَقِ "

[التسمية]

أي : النظم ، يقال : نَسَقْت الدُّرَّ ، إذا نَظَمْتَهُ ، وأما قول الشارحين : النسق بمعنى المنسوق[١]، أي : المنظوم ، [فـ][٢] لا يظهر [٢]، إذ لايقال : المعطوف عطف المنظوم ، لأن ذلك يقتضي أن المنظوم غيره ، وكثيراً ما سميه سيبويه باب الشركة [٣]، والكوفيون يقولون : باب النسق [٤].

[حده وحروفه]

(وَ) حده : (هو المجعول تابعاً بأحد حروفه) ، أي : العطف ، ولا يلزم الدور ، لأنه يحد المعطوف لا العطف .

(وَ) حروف العطف (هي : [٥]الواو ، والفاء ، و [ثم][٦]، وحق ، وأنْ ، وأوْ ، وبَلْ ولا) خلافاً للكوفيين[٧] في « حتى » ، ولأبي عبيدة في « أم » [٨].

---

(١) اطلاقاً للمصدر على المفعول ، والمعنى : هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض ، قاله الخضري في حاشيته ٢ / ٦٠ وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٨٩ .

(٢) في الأصل و « ب » « لايظهر » والصواب « فلا يظهر » ، لأنه جواب لـ « أمَّا » وهو لابد أن يعثرت بالفاء قال ابن مالك في الخلاصة :

أمَّا كمهما يك من شيءٍ وفا لتلو تلوها وجوباً ألفاً .

(٣) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٤) الارتشاف ٢/ ٦٣١ .

(٥) في السلسيلي : هو .

(٦) ساقطة من الأصل و « ب » مثبتة عند ابن مالك ٣ / ٣٤٣ .

(٧) قال ابن هشام في المغني ١ / ١٣٧ : « والعطف بحتى قليلٌ ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة » .

(٨) ذكر النحاس فيها خلافاً ، وذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى الهمزة ، انظر شرح الألفية للمرادي ٣/ ١٩٢.

[حروف مختلف بها : لكن]

(وليس منها « لكنْ » ، وفاقاً ليونس) ، في قوله : « إنَّهَا لِلاسْتِدْرَاكِ وليست عاطفة ؛ لإقترانها بالواو ، والعاطف لايدخل على مثله »[١] ، وفصل الفارسي فقال : « إن لم تقرن بالواو ، فهي عاطفة ، وإلا فغير عاطفة [٢] ، وقيل : عاطفة ولابد من الواو ، وهي حينئذ زائدة لا عاطفة ، واختاره ابن عصفور ، وحمل عليه مذهب سيبويه [٣] ، والأخفش [٤] ؛ لأنهما قالا : إنها من حروف العطف ، وعند التمثيل مثلاها مقرونة بالواو ، وقيل : عاطفة ، وأنت مخير بين الواو ، وتركها ، قاله ابن كيسان [٥] .

وحيث قيل : إنها ليست بعاطفة ، والعطف إنما هو بالواو ، فهل هو من عطف المفرد ، أو من عطف الجملة ؟ ، قال بالأول الأكثرون ، وبالثاني طائفة ، واختاره المصنف ، فقال في ، نحو : «مَا قَامَ سَعْدٌ وَلَكِنْ سَعِيدٌ » : إن في المفرد الواقع بعد « ولكن » ، إشكالاً ، لأنه معطوف بالواو مع أنه مخالف لما قبلها ، وحق المعطوف بالواو أن يكون موافقاً لما قبلها ، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل ، ويضمر له عامل خفي ، فكأنه قال : « مَا قَامَ سَعْدٌ وَلَكِنْ قَامَ سَعِيدٌ »[٦] ، انتهى ، فظهر من هذا أن كلام المصنف غير موافق ليونس من كل وجه ، فإن العطف عند يونس من قبيل عطف المفرد .

---

(١) الإنصاف ٢ / ٤٨٤ م (٦٨) ، والشرح الكبير ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) الإيضاح العضدي ٢٩٨ .

(٣) المقرب ١ / ٢٣٣ ، الشرح الكبير ١ / ٢٤١ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٩٣ .

(٥) ابن كيسان النحوي : ١٧١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤٣ .

[إمَّـــا]

(ولا « إما ») ، الثانية المكسورة الهمزة من حروف العطف ، (وفاقاً له) ، أي : ليونس ، (ولابن كيسان ، وأبي علي) [١] ، الفارسي ؛ لأن « إمَّا » الأولى تباشر العامل [٢] ، والثانية يصاحبها الواو ، نحو : ﴿ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وإِمَّا فِدَاء ﴾ [٣] ، وقد عدها سيبويه مع الحروف العاطفة[٤] ، وممن ذهب إلى أنها عاطفة الرماني [٥] ، واستدل بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ؛ لأن الكلام لأحد الشيئين ، فعلم أن العطف لـ « إمَّا » /، وعورض بأن العاطف لايدخل على مثله ، /٤٧/ وإطلاق سيبويه عليها العطف توسعاً ؛ لما كانت صاحبة المعنى ، ومخرجة للواو عن الجمع .

[إلا]

(ولا « إلاَّ ») المكسورة الهمزة المشددة من حروف العطف ، (خلافاً للأخفش [٦] والفراء[٧])، في قولهما إنها عاطفة بمعنى الواو ، وأنشدا :

[٩٥٦] وَأَرَى لَهَا دَاراً بِأَغْدِرَةِ السَّيـــ ـــدَانِ ، ولَمْ يَدْرُسْ لَهَا رَسْمُ

إلاَّ رمَـــاداً هامِـداً دفعـــت عَنْـــهُ الرِّيَاحَ خَوالِدٌ سُحْمُ [٨]

---

(١) الإيضاح العضدي ٢٩٧ .

(٢) المسند والمسند إليه لايصح أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر ، انظر البسيط ١ / ٣٣١ .

(٣) سورة محمد آية : ٤ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٥) المساعد ٢ / ٤٤١ .

(٦) معاني الأخفش ١ / ١٥٢ .

(٧) قال الفراء في معانيه ٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ : « وقد قال بعض النحويين : إن إلا في اللغة بمنزلة الواو . . . ولم أجد العربية تحتمل ماقالوا . . . . . . فلا تجعل إلاّ في منزلة الواو ، ولكن بمنزلة سوى ، فإذا كانت سوى في موضع إلاّ صلحت بمعنى الواو » . بتصرف

(٨) من الكامل ، للمخبل السعدي . ==

أي : ورماداً ، وهو مؤول .

[ليس]

(ولا ليس) ، من حروف العطف ، كـ « لاَ » ، (خلافاً للكوفيين) ، كما حكاه عنهم أبو جعفرالنحاس ، وابن بابشاذ [١] ، ونقله ابن عصفور عن البغداديين [٢] ، لا عن الكوفيين ، ومن أجود مايستدل لهم به قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه :

{٩٥٧} بِأَبِي شَبِيْهٌ بِالنَّبِيِّ   لَيْسَ شَبِيْهٌ بِعَلِيٍّ [٣]

ثبت في صحيح البخاري [٤] ، برفع « شَبِيهٌ » وأول على تقدير : لَيْسَهُ شَبِيهٌ ، فحذف الخبر ، وبقي الاسم .

[أَيْ]

(ولا « أي ») ، بفتح الهمزة ، وسكون الياء ، من حروف العطف (خلافاً لصاحب المستوفى) . أبي سعد علي بن مسعود والكوفيين [٥] ، ووافقهم ابن السكاك الخوارزمي من

== والشاهد : وشحه الشارح ، وتأويله عند ابن مالك أنه : « استثناء محقق ؛ لأنه وصف ، الرماد بالهمود ودفع الأثافي عنه الرياح المترددة عليه وفي هذا إشعار بأنه درس بعض الروس » .

ظ: معاني الأخفش معاني الأخفش ١ / ١٥٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٤٥ .

(١) الارتشاف ٢ / ٦٣٠ .

(٢) الشرح الكبير ١ / ٢٢٥ .

(٣) من مجزوء الرجز .

والشاهد : وشحه الشارح . ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٤٦ ، العقد الفريد ٢ / ٤٣٩ ، المساعد ٢ / ٤٤٣ .

(٤) فتح الباري ١ / ٩٥ .

(٥) السلسيلي ٢ / ٧٧٨ .

المشارقة[١] قيل هو ابن مناحر المصاحبي وأبو جعفر بن صابر من مغاربة الأندلس[١]، مثاله : «مَرَرْتُ بِغَضَنْفَرٍ » ، أي : أسد ، قال المصنف : « والصحيح أنها حرف تفسير ، ومايليها من تابع عطف بيان يوافق ماقبلها في التعريف والتنكير [٢].

[كيف بعد نفي]

وليس من حروف العطف « كَيْفَ » بعد نفي ، خلافاً لهشام [٣] ، ونقله ابن عصفور عن الكوفيين [٤] ، أجازوا : « مَامَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَيْفَ أَخِيهِ » ، قال سيبويه : « هذا رديء لا تتكلم به العرب [٥].

[لولا . متى]

ولا « لَولاَ » و « متى » ، خلافاً للكسائي ، في إجازته : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَلَولاَ عَمْرٍو ، ومتَى عَمْرٍو » بالجر فيهما ، ومنعه الفراء تبعاً للبصريين [٦].

[أين . هلا]

ولا «أَيْنَ» و «هلاَّ»، خلافاً للكوفيين[٥] ، استدلوا بقول بعض العر: «هَذَا زَيْدٌ فأين عَمْروٌ « و« لقيتُ زيداً فأين عمراً و « جاء زيدٌ فهلاّ عمرٌو» ، قال المرادي : « وكل هذه أقوال واهية » .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٣١ .
(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٢٤٧ .
(٣) المساعد ٢ / ٤٤٣ .
(٤) الشرح الكبير ١ / ٢٢٥ ، وفي الأصل : « وعن الكوفيون » تحريف .
(٥) المساعد ٢ / ٤٤٣ ،الكتاب ١ / ٤٤١
(٦) المساعد ٢/ ٤٤٣ .

[عمل حروف العطف : مايشرك لفظاً ومعنى]

(فالستة الأول) (١) ، وهي : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحَتى ؛ و « أَمْ » وَ « أَوْ » مالم تقتضيا إضراباً ، (تشرك لفظاً ومعنى) وذهب الأكثرون ، إلى أن " « أَمْ » و « أَوْ » يشركان لفظاً ، لا معنى، قال المصنف / : « والصحيح الأول » (٢) ؛ لأن القائل : « أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو » ، عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين ، وغير عالم بتعينه (٣) ، فالذي بعد « أَمْ » مساو للذي قبلها ، في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه ؛ وحصول المساواة إنما هو بواسطة « أَمْ » ، فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ ، وكذلك أوْ مشركة لما قبلها ومابعدها ، فيما يجاء بها لأجله ، من شك وتخيير ، وغيرهما . ٤٨ /

[مايشرك لفظاً لا معنى]

(وَ « بَلْ » ، وَ « لاَ ») يشركان (لفظاً لامعنى ، وكذا « أَمْ » وَ « أَوْ » ، إن اقتضيا إضراباً) ، تقول : « ماقَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » وجاء زيد ولا عمرو ، « وَإِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ » أي : بل أهي شاءٌ ، لأنها والحالة هذه لاتدخل على المفرد ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ ﴾(٣) ، على رأي ، وسيأتي لهذين زيادة بيان (٤) .

[ماتنفرد به الواو]

(وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة) ، عند الإطلاق ، فإذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، احتمل المعية ، والترتيب ، وعكسه .

---

(١) في شرح ابن مالك : الأوائل ، وكذا المساعد ، والسلسيلي .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤٨ .
(٣) سورة البقرة آية : ٧٤ .
(٤) انظر ص : ٨٠ ، ٨١ .
(٣) في الأصل و « ب » : « بتعيينه » .

وفي عبارته انتقادات ، الأول : أن هذا الكلام مخالف لقول الناس ، فسيبويه[١] ، وأكثر النحويين[٢] ، على أنها محتملة للمعاني الثلاثة ، قاله ابن عقيل [٣] ، وهذا لايتم حتى يقول : على السواء[٤] .

الثاني : أن رجحان أحد محتملات الكلمة إما لقربة ، وذلك في بعض التراكيب لا مطلقاً ، وإما لكون استعمالها في ذلك المعنى أكثر ، وحينئذ فلا يجتمع كون استعمال الواو في عطف المؤخر أكثر ، وكون المعية أرجح ، فإن أجيب : بأن مراده أن المعية أرجح من عطفها المقدم ، لا أرجح مطلقاً ؛ رد : بأنه خلاف ظاهر العبارة ؛ وبأنه صرح في الشرح بخلافه ، فقال : « والمعطوف بالواو إن عرى من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً ، والتأخر احتمالاً متوسطاً ، والتقدم احتمالاً قليلاً» [٥] ، والحق في الجواب ، أن مجيئها للمعية أكثر ، وللترتيب كثير ، ولعكس الترتيب قليل ؛ فالكثير في كلامه مقابل للأكثر ، وللقليل لا للقليل فقط .

الثالث : أن الكثرة والقلة لايقابلان الأرجحية / ، فالأحسن أن يقول للمعية بأرجحية ، /٤٩/ وللتأخر برجحان ، وللتقدم بمرجوحية ، وهو مراده ، فإن سبب الرجحان الأكثرية .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٤٣٨ : « . . . لأنه يجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيداً ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة ، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني » .

(٢) المغني ١ / ٣٩١ ، الخصائص ٣ / ٣٢٠ ، الشرح الكبير ١ / ٢٢٦ .

(٣) المساعد ٢ / ٤٤٤ .

(٤) قال الدماميني في شرح التسهيل ٢ / ١٠٥ : « وهذا التفصيل لايعرف لغير المصنف ، والمعروف من كلامهم أن الواو للجمع المطلق ، أو لمطلق الجمع من غير ترتيب ولا معية ، فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمروٌ احتمل الفعل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد ، وأن يكون حصل من زيد أولا ، وأن يكون حصل من عمرو أولاً ، فهذه ثلاث احتمالات عقلية لادليل في الواو على واحدٍ منها ، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين فيما نقل بعضهم » .

(٥) شرح ابن مالك ٣ / ٣٤٨ .

الرابع : أن هذا التفصيل إحداث قول ثالث لم يقل به أحد من البصريين ، ولا من الكوفيين.

الخامس : أنه ذكر في « الكافية » الخلاف في إيجابها الترتيب عن بعض أهل الكوفة [١] ، وأهمله في هذا الكتاب الموضوع للاستيفاء ، واشتغل بغيره . (وَ) تنفرد الواو (بعدم الاستغناء عنها في عطف مالا يستغنى عنه) [٢] ، نحو : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ » وَ « جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ » وَ « هَذَانِ زَيْدٌ وَعَمْروٌ » وَ « سَوَاءٌ عَبْدُ اللَّهِ وَبِشْرٌ » ، وأما قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ [٣] ، فمزال عن أصله ، والأصل : سواء عليهم الإنذار وعدمه ؛ فالعاطف بطريق الأصالة الواو [٤] .

(وَ) تنفرد (بجواز أن يعطف بها بعض متبوعها تفضيلاً) ، بالضاد المعجمة ، للمعطوف على غيره من المعطوف عليه ، نحو : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوات والصَّلَاةِ الوُسْطَى ﴾ [٥] ، ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ [٦] ، وذلك ، لقصد التفضيل .

وذهب أبو علي وابن جني [٧] ، إلى أن ماجاء من ذلك لم يندرج تحت ماقبله ، وأنه أريد به غير ماعطف عليه ، وأورد على قوله « تفضيلاً » ، نحو : « أَنَا أَبْغَضُ الكافِرِيْنَ وَالمجُوسَ » ، فإن أجيب : بأن المراد بالتفضيل الزيادة في أمر ما ، مدحاً كان أو ذماً ، ورد عليه : أن « حَتَّى » تشركها

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٠٦ .

(٢) « وتشاركها في هذا الحكم أم المتصلة في نحو : « سواءٌ علي أقمتَ أم قعدتَ » ، فإنها عاطفة مالا يستغنى عنه » ، قاله ابن هشام في المغني ١ / ٣٩٤ .

(٣) سورة البقرة آية: ٦ .

(٤) انظر التصريح ٢ / ١٣٦ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٣٨ ، وهو من عطف الخاص على العام ، انظر الدماميني ٢ / ١٠٦ .

(٦) سورة البقرة آية : ٩٨ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٦٣٤ .

في ذلك ، نحو : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ » ، و « زَارَكَ السَّفَلَةُ حَتَّى الحَجَّامُونَ » ، فالأول غاية في الفضل للمدوح ، والثاني عكسه .

(وَ) بجواز أن يعطف بها (عامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد) ، نحو : ﴿ وَالَّذِيْنَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ ﴾ (١) ، أصله : تَبَوَّءُوا الدار ، وألفوا الإيمان فعطف « أَلِفُوا » المضمر على « تَبَوَّءُوا» الظاهر، وصح ذلك ؛ لأن العاملين يجمعهما معنى واحد ، وهو لازموا ، واستمروا.

(وَ) تنفرد الواو بجواز أنها (إن عطفت) منفياً (على منفي غير مستثنى ولم تقصد المعية ، وليتها) ، أي : الواو (« لاَ ») ، حال كون لاَ (مؤكدة) للنفي ، توكيداً لايستغنى عنه ، نحو : ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُمْ بالتي / ، تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴾ (٢) ،فبذكر « لاَ » علم نفي التقريب عن الأموال والأولاد ، في حالتي الاجتماع والافتراق ، ولو تركت « لاَ » احتمل نفي التقريب عند / ٥٠ / الاجتماع ، لاعند الافتراق ، قاله المؤلف (٣) ، فعلى هذا ، كان ينبغي أن يقول : مؤسسة لا مؤكدة ؛ ولأن سيويه وغيره نصوا على أنّ قولك : « ماجاء زيد ولا عمرو إنما يؤتى به إذا كانا مجيئين وقصدت نفيهما ، بصفتي الاجتماع والافتراق ، بخلاف « ماجاء زيدٌ وعَمروٌ » ، فإنه محتمل لذلك ولنفي الاجتماع ، فلا ينتفي أصل الفعلين إلاّ أن يقال : متى انتفى المجيءُ عند الاجتماع كان انتفاؤه عند انفراد كل منهما أولى .

واحترز بقوله : (غير مستثنى) ، من نحو : « قَام / القَوْمُ إلاَّ زَيْداً وعَمْراً » ، فإن الواو فيه عاطفة على منفي معنى ؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي ، لكنه لايعرض فيه لبس يزيله ، فلا حاجة للا ، وبقوله : (ولَمْ تقصد المعية) ، من أن يقصد نفي المعية ، فلا يؤتى بلا حينئذ ، نحو : « مَا قَامَ

---

(١) سورة الحشر آية : ٩ .

(٢) سورة سبأ آية : ٣٧ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٣٥١ .

زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، إذا أردت : ماقاما معاً ، (وقد تليها) ، أي : وقد تلي الوو « لاَ » حال كون « لاَ » (زائدة) ، مستغنًى عنها) ، إن أمن اللبس) ، بأن كانت المعية مفهومة ببعض الجملة ، كـ « اسْتَوَى»، نحو : ﴿ وَمَا يَسْتَوِيْ الأَعْمَى والبَصِيرُ وَالَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلاَ المُسِيءُ ﴾ (١) ، فَـ « لاَ » قبل « المُسِيءُ » زائدة ؛ لأن الغرض نفي المعية ، قال أبو سعد علي بن مسعود في كتابه المسمى بالمستوفى » ، في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَسْتَوِي الحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ﴾(٢) ، يجوز أن يكون التقدير : ولا تستوي الحسنة مع السيئة ، ولا السيئة مع الحسنة ، ثم حذف .

[لغات في ثم]

(ويقال في : « ثُمَّ: فُمَّ ») ، بإبدال المثلثة فاء ، كما يقال في ، حدث : جَدَف ، وفي ، عَاثُور : عافُور ، وعكسوا ذلك فقالوا في مُغْفُور مُغْثُورٌ (٣) ، (وَ) يقال في « ثُمَّ » أيضاً ، (« ثُمَّتَ ») ، بفتح التاء المثناة ، (و « ثُمَّتْ ») بالإسكان ، والفتح أقيس ، لأن تاء التأنيث الساكنة من حقها أن تتصل بالفعل لا بالحرف ، ومما جاء على الفتح قول الأسود بن يعفر :

[٩٥٨] بُدِّلْتُ شَيباً قَدْ عُلاَ لِمَتي ... بَعْدَ شَبَابٍ حَسَنٍ مُعْجِبِ (٤)

صَاحَبْتُـهُ ثُمَّتَ فَارَقْتُـهُ ... لَيْتَ شَبَاباً زالَ لَـمْ يَذْهَـبِ

---

(١) سورة غافر آية : ٥٨ .

(٢) سورة فصلت آية : ٣٤ .

(٣) الصحاح ٢ / ٧٦٦ .

(٤) من السريع ، شرح التسهيل لابن مالك ، المساعد ٢ / ٤٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٠ ، نسبها ابن مالك ، وابن عقيل في المساعد للأسود بن يعفر .

ونقل محقق السلسيلي عن حماسة البحتري أن قائلهما : الجهم بن الأسود التميمي ، وفيه : « ليت شبابي ذاك » .

[ثم والفاء : مايشتركان فيه وما يقترنان]

(وتشركها) ، أي : « ثُمَّ » ، (الفاء في الترتيب) ، فالفاء ، وثم ، يفيدان الترتيب .

(وتنفرد « ثُمَّ » بالمهلة) ، والفاء بالتعقيب / . /٥١/

(وَ) تنفرد (الفاء العاطفة جملة ، أو صفة بالسببية غالباً) ، فالجملة نحو : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ (١) ، والصفة نحو : ﴿ لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ فَمَالِؤُنَ مِنْهَا الْبُطُونَ ، فَشَارِبُونَ ﴾ (٢) ، ومن غير الغالب بالنسبة إلى الجملة ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً ﴾ (٣) ، وبالنسبة إلى الصفة :

الصَّابِحِ فَالغَانِمِ (٤) .

على ماقيل إن الفاء فيه للتعقيب لا للسببية ، بخلاف « فالآيِبِ » .

(وقد يكون معها) ، أي : السببية ، في عطف جملة ، أو صفة (مهلة) ، مثال الجملة : ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحَ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٥) ، ومثال الصفة : ﴿ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلاَقِيهِ ﴾ (٦) .

(وتنفرد) الفاء من حيث هي ، ولذلك قال : (أيضاً) ؛ لئلا يتوهم اختصاص الحكم

---

(١) سورة القصص آية : ١٥ .
(٢) سورة الواقعة آية : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .
(٣) سورة الأعلى آية : ٤ ، ٥ .
(٤) جزء بيت سبق : برقم [٨٧٨] .
(٥) سورة الحج آية ٦٣ .
(٦) سورة الانشقاق آية : ٦ .

بالعاطفة جملة أو صفة ، (بعطف مفصل على مجمل) ، حال كونهما (متحدين معنى) ، نحو : ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارا عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ (١) ، كما انفردت الواو بعطف الشيء على نفسه ، إذا اختلف اللفظ ؛ تنزيلاً لمختلفي اللفظ منزلة مختلفي المعنى .

(وَ) تنفرد الفاء (بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة) ، نحو : «الَّذيْ يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُبَابُ » و « الَّذي يَقُومُ هِنْدٌ فَيَغْضَبُ عَمْرٌو » ، (أو صفة) ، نحو : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَبْكِي فَيَحْزَنُ زيدٌ (٢) ، وبامْرَأَة بْكِي زَيْدٌ فتضحك فَأَضْحَكُ » ، ومن الصفة الحال ، كـ«عَهِدْتُ زَيْداً يَطِيرُ الذُبَابُ فَيغْضَبُ ، أو يَغْضَبُ فَيَطِيرُ الذُبَابُ » .

(أو خبر) ، نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ فيقعدُ(٣) عَمْرٌو » ، وَ « هِنْدٌ يَقُومُ عَمْرٌو فَتَقْعُدُ » ، وإنما مثلنا لكل نوع بمثالين ؛ للتنبيه على أنه لافرق في الضمير بين المعطوفة والمعطوف عليها ، ومجموع ذلك ثمان مسائل ، لو عطف فيها بغير الفاء لم يجز ، وإنما جاز بالفاء لما فيها من معنى السببية (وقد تقع) الفاء (موقع « ثُمَّ ») ، فتفيد المهلة ، نحو : ﴿ فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحمًا ﴾ (٤) ، (وَ) قد تقع (« ثُمَّ » موقعها) ، أي : الفاء ، فلا تفيد مهلة ، كقوله :

[٩٥٩] كَهَزِّ الرُّدَينيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ (٥)

---

(١) سورة الواقعة آية : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) في « ب » : عمرو .

(٣) في « ب » فيغضب .

(٤) سورة المؤمنون آية : ١٤ .

(٥) من المتقارب ، لأبي دواد الأيادي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٤ ، العيني ٤ / ٤٣١ ، المغني ١/١٢٦ ، الهمع ٥ / ٢٣٧ .

أي : فَاضْطَرَبَ ، والتحقيق ، أنه من عطف مُسَبَّبٍ على سبب لا مهلة بينهما في العادة ، لا من عطف مفصل على مجمل ، وقيل : إن « ثُمَّ » / ، كالواو ، ولا ترتيب ، ونسب إلى الأخفش /٥٢/
وجعل منه : ﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (١) .

[زيادة الواو والفاء وثم]

(وقد يحكم على الفاء وعلى الواو) ، وعلى « ثُمَّ » ، (بالزيادة ، وفاقاً للأخفش) ، كقولـه:

[٩٦٠] أَرَانِي إِذَا بِتُّ بِتُّ على هذا فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أصبحت غَاوِيَا (٢)

وكقوله :

[٩٦١] يَمُوتُ أُنَاسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُـمُ وَيَحْدُثُ نَاشٍ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ (٣)

وكحكاية الأخفش (٤) ، زعموا أنهم يقولـون : « أَخُوكَ فَوُجِدَ » يريدون : أَخُوكَ وُجِدَ ، ومنه : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ ﴾ إلى قوله : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِم ﴾ (٦) .

---

(١) سورة الزمر آية : ٦ وقبله : « خلقكم من نفس واحدة » .
(٢) من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٦ ، الخزانة ٨ / ٤٩١ ، سر الصناعة ١ / ٢٦٦ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٩٠ ، ابن يعيش ٨ / ٦٩ ، المغني ١ / ١٢٥ وقد اختلفت روايات هذا البيت كثيرا .
(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٦ ، الهمع ٥ / ٢٣٥ ، الدرر ٢/ ١٧٢ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٢ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٥٧ ، والمساعد ٢ / ٤٥٠ .
(٥) سورة الزمر آية : ٧٣ .
(٦) سورة التوبة آية : ١١٨ .

[ثم نعطف المقدم في الزمان]

وقد تقع : « ثُمَّ » في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ) ، قال الفراء : « العرب تستأنف بـ « ثُمَّ » فعلاً وقع قبل الفعل الأول ، تقول : « قَدْ أَعْيَتُكَ أَلفاً ثُمَّ أَعْطَيْتُكَ قَبْلَ ذَلكَ أَلفاً»[1]، قال المصنف [2] : « ويمكن أن يكون منه : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ ﴾ [3] ، وقبله : ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ﴾ [3] ، والوصية لنا بعد إتيان موسى [4] .

« فصـــــل » [5]

[شروط مايعطف بحتى]

(المعطوف بـ « حَتَّى » بعض متبوعه) ، كالواحد من الجمع ، نحو : « أَكْرَمْتُ القَوْمَ حَتَّى الحَجَّامَ » ، والنوع من الجنس ، نحو : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ » ، والجزء من الكل ، نحو : «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » ، ولاتخرج عن هذه ، فلو قلت : « ضَرَبْتُ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى أَفْضَلَهُمَا » لم يجز ، لأن المعطوف بها ليس واحداً من المذكورين .

(أو كبعضه) ، وهو ما كان مختلطاً به ، كـ « قَتَلْتُ الجُنْدَ حَتَّى دَوَابَّهُمْ » ، وَ « خَرَجَ الصَّيَّادُون حَتَى كلاَبُهُمْ » ، قال سيبويه : « لو قلت : كلَّمْتُ العرب حتى العَجَم لم يجز [6] .

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٦ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٥٧ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٤) في متن الأصل و « ب » أسماء ، ثم صوبت في الهامش : إتيان .

(٥) سقطت من ب وليست مثبتة في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٨ ولا في التسهيل وذكر محققه أنها في بعض النسخ ، وذكرها المساعد ٢ / ٤٥١ .

(٦) المساعد ٢ / ٤٥٢

وضابط ذلك : أنه إن حسن الاستثناء حسن دخول « حتى » ، وإلا فلا ، وهذا الضابط مأخوذ من كلام الفراء ، فإنه شبه « حتى » بإلا ، فَمَنَعَ ، : « ضَرَبْتُ أَخَاكَ حَتىَّ أَبَاكَ » ، لأنه لايحسن : إلا أبَاكَ ، وأجاز المصنف : « أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَّى كَلاَمُهَا » (١) ؛ لأنه يحسن : إلا كلامها .

وهذا الضابط لابد فيه من رعاية كون المعطوف بـ « حتى » غاية في زيادة أو نقص ، وإلا ، فقد قال الفراء : « يمتنع : قَامَ القَوْمُ حَتَّى رَجُلٌ » ، وإن جاز : قَامَ القَوْمُ إلاَّ رَجُلاً ، لأن إلا لإخراج بعض مادخل ، و « حَتَّى » للتنصيص على بعض هو غاية في قوة أو ضعف ، أو نحو ذلك » انتهى فليتأمل ؛ ولذلك عقبه المصنف بقوله : (وغاية له في زيادة أو نقص) / ، ويدخل في الزيادة الأقوى /٣/ ٥ /
والأعظم ، والأكثر ، وفي النقص ، الأضعف والأحقر ، والأقل ، قاله المصنف (٢) ، وهو قريب من قولهم : إنَّ المعطوف بحتى لايكون إلاَّ عظيماً ، أو حقيراً ، أو قوياً ، أو ضعيفاً ، وقد اجتمع القوة والضعف في قوله :

[٩٦٢] قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الكُمَاةَ فإنكمُ ... لَتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الأَصَاغِرا (٣)

فـ « الكُمَاةَ » في غاية القوة ، والبنين الأصاغر » في غاية الضعف .

(مفيد ذكرها) ، أي : الغاية ، فلايجوز : « أَتَيْتُكَ الأَيَّامَ حَتَّى يَوْمًا » ، لعدم إفادة الغاية ، كما لايجوز : إلا يوْماً ، فإن أفادت جاز نحو: «حَتَّى يَوْمَ الجُمَعَةِ، أوْ إلاَّ يَوْمَ الجُمُعَةِ » ، وهذا القيد ذكره

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٨ .
(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٧ .
(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد : وضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٨ ، المغني ١ / ١٣٦ ، الأشموني ٣ / ٩٧ ، المساعد ٢ / ٤٥٢ ، الهمع ٥ / ٢٥٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٤ ، وروى « أنتم » .
وفي الأشموني « تهابوننا » بدل « تخشوننا » .

الفراء ، قال : « لابد أن يكون الاسم بعد حتى مخصوصاً ، كما في الاستثناء » وأما : ﴿ حَتَّى حِينٍ﴾ [١] ، فالمراد به الموت ، قاله ابن عقيل [٢] ، قيل : ومثل هذا لايتصف بكونه غاية ، فضلاً عن أن يتصف بزيادة ، أو نقص ، أو غيرهما .

ويتحصل من كلامه ، وكلام غيره ، في شروط العطف بـ « حتى » سبعة .

الأول : أن يكون المعطوف ظاهراً ، فلا يجوز : « قَامَ القَوْمُ حَتَّى أَنَا » .

الثاني : أن يكون بعضاً ، أو كبعض ، فلا يجوز : « أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَى وَلَدُهَا » .

الثالث : أن يكون غاية في زيادة ، أو نقص ، فلا يجوز : « جَاءَ القَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ » ، إذا لم يكن معروفاً بعلو ، ولا ضعة .

الرابع : أن يكون شريكاً في العامل ، فلا يجوز : « صُمْتُ الأَيَامَ حَتَّى العِيدَ » بالنصب .

الخامس : أن يكون اسماً ، فلا يجوز أن يكون جملة ولا فعلاً ، لعدم تأتي البعضية ، أو شبهها.

السادس : أن يكون البعض جزءاً من كل ، أو فرداً من جمع ، أو نوعاً من جنس ، فلا يجوز: «كَلَّمْتُ العَرَبَ حَتَّى العَجَمَ » .

السابع : أن تكون الغاية مفيداً ذكرها ، فلا يجوز : « صُمْتُ الأيام حَتَّى يَوْماً » .

---

(١) سورة المؤمنون آية : ٢٥ ، ٥٤ ﴿فتربصوا به حتى حين﴾.

(٢) المساعد ٢ / ٤٥٣ .

[ماتنفرد به حتى]

(وَ) تنفرد « حَتَّى » بأنها (إن عطفت) مجروراً (على مجرور لزم إعادة الجار) في المعطوف، (مالم يتعين العطف) ، نحو : « اعْتَكَفْتُ في الشَّهْرِ حَتَّى فِي آخِرِهِ » ، وإنما أعيد الجار ؛ لئلا يتوهم أنها الجارة ، وتلك محتملة لدخول الغاية وعدمها ، فإن تعين العطف لم يلزم إعادة الجار، نحو : « عَجِبْتُ مِنَ القَوْمِ حَتَّى بَنِيهِمْ » ، كذا مثل المصنف (١) ، واعترض (٢) بأنها جارة لا عاطفة / ، لأن تاليها لا بعض ، ولا كبعض ، وليست جارة ؛ لعدم صلاحية « إلى » /٥٤/ موضعها » ويجاب : باختيار أنها عاطفة ؛ فإن « البنين » يدخل في عموم « القوم » بالاندراج ، بخلاف « ابنٍ » هناك ، فلا يدخل في منتهى « الجارية » (٣) ؛ لأنه خاص ، ومثل أيضاً بقوله :

[٩٦٣] جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ في الخَلْقِ حَتَّى ... بَائسٍ دَانَ بِالإسَاءَةِ حِينَا (٤)

واعترض أيضاً (٥) : بأنها تحتمل العاطفة والجارة ، وأجيب (٦) : بأنها عاطفة لاجارة ؛ لأن مابعدها بعض لما قبلها وغاية له في الضعف ، ومقصود الدخول لا محالة .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٩ .

(٢) رده أبو حيان ، وقال في المثال : هي جارة ؛ إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض بخلاف العاطفة ، وانتصر ابن هشام لرأي ابن مالك المغني ١ / ١٣٦ .

(٣) في الأصل و « ب » : هند والسابق في المثال : أعجبتني الجارية حتى ولدها » أما « ابنها » فهو في مثال ابن مالك ، وابن عقيل .

(٤) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (حتى بائس) حيث جاء « حتى » عاطفة فلم يلزم إعادة الجارِّ .
ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٩ ، مغني اللبيب ١ / ١٣٦ ، الهمع ٥ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٤٥٣ ، الأشموني ٣/ ٩٨.

(٥) ذكره ابن الخباز ظ : المغني ١/ ١٣٦ .

(٦) الإجابة لابن هشام انظر السابق .

[حتى لا تقتضي ترتيباً]

(ولا تقتضي) « حتى » (ترتيباً على الأصح) ، فهي لمطلق الجمع ، كالواو ، ومنه ، قوله عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ شَيءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى العَجْزِ وَالكَيْسِ »(١) ، وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات وذهب الزمخشري(٢) وابن الحاجب (٣)، إلى أنها تفيد الترتيب ، وأول كلامها (٤) .

[أم المتصلة]

(وَ « أَمْ ») العاطفة قسمان : (متصلة ومنقطعة ، فالمتصلة) هي : (المسبوقة بهمزة صالح موضعها) ، وموضع « أَمْ » (لأي) ، التي يطلب بها التعيين لحكم معلوم الثبوت ، نحو ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ ﴾ (٥) . فأشدية الخلق معلومة الثبوت ، والمطلوب بالهمزة و « أمّ » ، تعيينه لدخول أحدهما ، فموضع الهمزة ، و « أم » (٦) جميعاً ، صالح لـ « أيٍّ » ، لاموضع الهمزة فقط ، فهو في قوة : « أَيُّكُمْ أَشَدُّ » .

والدليل على أن الهمزة و « أَمْ » يقدران بـ « أيٍّ » إبدال مافي حيز « أمْ » والهمزة من « أيٍّ » في نحو قولك :

---

(١) الموطأ قدر ٣ / ٩٣ .

(٢) المفصل : ٣٠٤ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٦٩ .

(٤) قال الرضي : « المعتبر فيها ترتيب أجزاء ماقبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى . . . . أو من الأقوى إلى الأضعف . . . . ظ : السابق .

(٥) سورة النازعات آية : ٢٧.

(٦) في « ب » : أي .
وفي الارتشاف ٢ / ٦٥٢ : « والمتصلة تسبقها همزة وبصلح موضعها لأي » وانظر ابن الشجري ١٠٦/٣.

أيُّهما ضربتَ أزَيْداً أمْ عمْراً » ، قال :

{٩٦٤} وَمَـا أَدْرِيْ إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضا ... أُرِيــدُ الخَيْــرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

أَأَلْخَيْـرُ الّـذي أَنَـا أَبْتَغِيـهِ ... أَمْ الشَّـرُّ الـذي هُـوَ يَبْتَغِينِي (١)

وأدرج المصنف تحت هذا القسم همزة التسوية (٢) ؛ لأنه إذا قيل : « زَيْدٌ سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » ، يصح في مكانه ، زيد سواء عليه (٣) أيا الأمرين فعلت ، واعترض : بأن « أيًّا » لم يثبت إخراجها عن الاستفهام إلى معنى التسوية ، ولا يلزم من احتمال التجوز في الهمزة احتماله في غيرها .

(وربما حذفت) الهمزة (ونويت) ، كقراءة (٤) ابن محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾(٥)، بهمزة واحدة ، وكقوله :

---

(١) من الوافر ، للمثقب العبدي .
والشاهد فيه قوله : أيّهما يليني : أألخير أم الشر ،، حيث أبدل من « أي » مافي حيز الهمزة « الخير » وأم «الشر » .
ظ : معاني الفراء ١ / ٢٣١ ، الخزانة ١١ / ٨٠ ، المساعد ٢/ ٤٥٤ .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٩ .

(٣) قال ابن هشام : « وتسمى – أم – معادلة ؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية والاستفهام » ، المغني ١/ ٤٠ بتصرف .
وقال سيبويه ٣ / ١٧٠ ، ١٧١ : « . . . . سواءٌ عليَّ أبشراً كلمت أم زيداً » . . . وإنما جاز حرف الاستفهام هنا لأنك سويّت الأمرين عليك . . . وإنما لزمت « أم » ههنا لأنك تريد معنى أيهما » .
هذا ولم يعترض الشيخ خالد على ذلك في التصريح ٢ / ١٤٢ – ١٤٤ .

(٤) البحر ١ / ٤٨ .

(٥) سورة البقرة آية : ٦ ، الإتحاف ١/٣٧٦

[٩٦٥] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِيْ وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ [(١)]

يريد أبسبع .

[أم المنقطعة]

(والمنقطعة ماسواها) ، أي : سوى المتصلة ، وهي التي لم تسبق بهمزة التسوية ، ولا بهمزة يطلب بها وبأم التعيين ، (وَ) المنقطعة (تقتضي إضراباً مع استفهام) ، نحو : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْء ﴾ [(٢)] إلى قوله : ﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّه ﴾ [(٢)] . فهي تتقدر بـ « بَلْ » والهمزة ، والتقدير : بَلْ أَخُلِقُوا ، فهي للإضرب عما قبلها / والسؤال عما بعدها . /٥٥/

والإضراب قد يكون للإبطال ، كهذه الآية ، وقد يكون للترك من غير إبطال ، نحو : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [(٣)] فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال ، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار .

(ودونه) ، أي : دون استفهام ، فتقتضي إضراباً مجرداً عن استفهام ، فتقدر بـ « بَلْ » وحدها، نحو : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِيْ الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [(٤)] . أي : بلْ هَلْ ، قيل : ومذهبُ البصريين[(٥)] أنها تقدر بـ « بَلْ » والهمزة مطلقاً وذهب الكسائي [(٦)] ، وهشام [(٦)] الضرير من

---

(١) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ص ٢٦٦ ، الكتاب ٣ / ١٧٥ ، الخزانة ١١ / ١٢٢ ، ابن يعيش ٨/ ١٥٤ ، المحتسب ١ / ٥٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٧ ، المقتضب ٣ / ٢٩٤ ، الشرح الكبير ١/ ٢٣٨، ورواية الصدر في الديوان : فوالله ما أدري وإني لحاسبٌ .

(٢) سورة الطور آية : ٣٥ ، ٤٣ .

(٣) سورة السجدة آية : ٣ .

(٤) سورة الرعد آية : ١٦ .

(٥) الأمالي الشجرية ٣ / ١٠٨ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٦٥٤ ، ونسبها ابن هشام للكوفيين جميعاً ، انظر المغني ١ / ٤٥ .

الكوفيين ، إلى أنها بمنزلة بل ، والحق التفرقة (١) كما ذكر المصنف لأن دخلوها على الاستفهام يبعد تقديره بعدها .

(وَ) « أمْ » المنقطعة (عطفها المفرد قليل) ، كقول بعض العرب فيما نقل المصنف : « إنَّ هُنَاكَ إبلاً أَمْ شَاءً » ، فنصب مابعد « أَمْ » حين نصب ماقبلها ، قال المصنف : « وَهَذَا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع (٢) في قولهم : « إِنَّهَا لإِبِل أَمْ شَاءٌ » (٣) .

واعترض : بأن مفهومه أنها تعطف الجمل كثيراً مع أنها بمعنى بل ، وبل لاتعطف الجمل ، وإنما هي مع الجمل حرف ابتداء ، وأن منطوقه أنها تعطف المفرد قليلاً (*) ، وهذا خلاف قول النحاة، فإنهم صرحوا بأنها لاتدخل على مفرد (٤) ، وما استند إليه في النصب قابل للتأويل ، بأن تجعل متصلة ، وحذفت الهمزة ، أو منقطعة ، وانتصب شاء بمحذوف تقديره : أم أرى شاء ، كقول بعضهم: بَلَى وجَاذاً ، أي : وأرى وجاذاً (٥) .

[الفصل بين المتصلة والمعطوف عليه]

(وفصل « أَمْ ») المتصلة (مما عطفت عليه) بأن يتوسط بينهما مالا يسئل عنه ، نحو : ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ ﴾(٦) ، (أكثر من وصلها) ، وتحته صورتان : أن يتأخر المقطوع به ،

---

(١) قال ابن هشام : « والذي يظهر لي قولهم » أي الكوفيين انظر السابق .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٧٢ .

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٧٤ : « . . . بخلاف المنقطعة فإنّه لايليها إلاّ الجملة ظاهرة الجزءين ، نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو ، أو مقدراً ، أحدهما : نحو : إنها لأبل أم شاء ، أي : أم هي شاء » .

(٥) في المخطوطتين : جازا ، وسقطت الواو سهوا ، الكتاب ١ / ٢٥٦ .

(٦) سورة النازعات آية : ٢٧ .

(*) في الأصل و « ب » : قليل – سهو.

نحو : ﴿ أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَاتُوعَدُونَ ﴾[1] . وأن يتقدم ، نحو : « أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو » ، والمتأخر أولى من المتقدم ، لأنه كالمتوسط في إيلاء كل من المسئول عنهما الحرف الاستفهامي ، بخلاف مسألة التقدم ، ولهذا لم تقع في التنزيل .

ونقل ابن عقيل [2] عن سيبويه [3] أنه قال : « إِذَا قُلْتَ : أَزَيْداً لَقِيتَ أَمْ بِشْراً » ، بتقديم الاسم فهو أحسن ، وإذا قلت : « أَلقيت زيدًا أَمْ عَمْراً » فهو جائز حسن ، وإذا قلت : « أَزَيْدًاأَمْ عَمْراً لَقِيتَ» ، بتقديم الاسمين ، فهو أضعف » [4] . قال المصنف : « ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه ، فهو مخطيء ، لأن دعواه مخالفة [5] للاستعمال / المقطوع بصحته ، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه » [6] . انتهى ، فهذا صريح أن سيبويه لايقول بضعفه ، ونقل ابن عقيل السابق عنه محمول على الضعف النسبي لامطلقاً جمعاً بين النقلين [7] . /٥٦/

[أو . معانيها]

(وَ « أَوْ » لشك) ، نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [7] .

---

(١) سورة الأنبياء آية : ١٠٩ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٥٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٤) نصه عند سيبويه ٣ / ١٦٩ ، ١٧٠ حاشية رقم (٥) : « يعني أنّه لايسألُ عن الفعل ، لأنه قد استيقن عليه، ولكنه يسأل عن صاحب الفعل ، فجعل الفعل بين الاسمين ، لأنه ليس أحدهما أولى به من الآخرى ، ولم يصرح سيبويه بالضعف .

(٥) في الأصل : تخالف للاستعمال .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣ / ٣٦٢ .

(٧) لاتعارض بين النقلين فما نقله ابن عقيل يتعلق بضعف تقدم الاسمين على الفعل « أزيدا أم عمرا لقيت » وابن مالك يتحدث عمن ضعف أو منع وصلها « عدم فصلها » بما عطفت عليه ويدخل في هذا : ألقيت زيدا أم عمرا وهو جائز حسن عند سيبويه .

(٨) سورة الكهف آية : ١٩ .

(أو تفريق مجرد) ، من الشك ، والإبهام ، والتخيير ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِياً أَوْ فَقِيراً ﴾(١) .

(أو إبهام) ، نحو : ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ (٢) ، ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً ﴾ (٣) ، ومعنى الإيهام ، أن يكون المتكلم عالماً ويبهم على السامع .

(أو إضراب) ، نحو : ﴿ أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا ﴾ (٤) ، بسكون الواو ، في قراءة أبن السمال (٥) ، قاله ابن جني (٦) ، وجعل منه الفراء ﴿ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٧) كقوله :

{٩١٠} كانوا ثمانينَ أو زادُوا ثمانيةً ... ... (٨)

(أو تخيير) ، نحو : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صيامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ (٩) .

(وَ) « أَوْ »(تعاقب الواو في الإباحة كثيراً) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ على أَنْفُسِكُم (١٠) أَنْ

---

(١) سورة النساء آية : ١٣٥ .
(٢) سورة النجم آية : ٩ .
(٣) سورة يونس آية : ٢٤ .
(٤) سورة البقرة آية : ١٠٠ .
(٥) في الأصل و « ب » ابن السّماك ، وكذا في المساعد ٢ / ٤٥٧ ، والبحر المحيط ١ / ٣٢٣ - تحريف .
(٦) المحتسب ١ / ٩٩ .
(٧) سورة الصافات آية : ١٤٧ ، قال الفراء ٢ / ٣٩٣ : « أوها هنا في معنى بل ، وفسره المبرد . ظ : المقتضب ٣ / ٣٠٤ .
(٨) من البسيط ، لجرير ديوانه ٢ / ٧٤٥ ، الهمع ٥ / ٢٤٨ ، المغني ١ / ٦٧ .
وعجزه : لولا رجاؤُك قد قتلت أولادي .
(٩) سورة البقرة آية : ١٩٦ .
(١٠) في الأصل و « ب » ذكر صدر الآية هكذا : ليس عليكم جناحٌ ، وهو خطأ .

تَأكُلُوا مِنْ بُيُوتِكم أَوْ بيوت آبَائِكُمْ ﴾ (١) .الآية ، (وَ) تعاقب الواو (في عطف المصاحب وَ) في عطف (المؤكد قليلاً) ، فالأول ، قوله صلى الله عليه وسلم : « اسكُنْ حِرَاءُ فَمَا عَلَيْكَ إلاَّ نبيٌّ ، أَوْ صِدِّيقٌ ، أَوْ شَهِيدٌ » (٢) ، والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ﴾ (٣) ، فهذا في الأصل : خطيئة إثماً ، مثل : ﴿ فِجَاجاً سُبُلاً ﴾ (٤) ، ثم إذا عطف فالأصل ، خطيئة وإثماً بالواو ، مثل : ﴿ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ (٥) .

(وَ) « أَوْ » (توافق (٦) « وَلاَ » بعد النهي والنفي) ، فالأول نحو : ﴿ ولاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ (٧) ، أي : ولا كَفُوراً ، والثاني : نحو : ﴿ وَلاَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكم ﴾ (٨) ، أي : وَلاَ بيوت آبائكم .

[إما ومعانيها]

(والمعنى مع « إمَّا » شك) ، نحو : لِزَيْدٍ مِنَ الإبلِ إمَّا تِسْعَةٌ وَإِمَّا عَشْرَةٌ » ، ومنه قوله :

{٩٦٦} سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى حَالَةٍ ... فَإمَّـا عَلَيْهَـا وَإمَّـا لَهَـا (٩)

---

(١) سورة النور آية : ٦١ .

(٢) أخرجه البخاري في فتح الباري ٧ / ٤٢ : والذي فيه أثبت « أُحد » .

(٣) سورة النساء آية : ١١٢ .

(٤) سورة الأنبياء آية : ٣١ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٥٧ .

(٦) في السلسيلي : تعاقب .

(٧) سورة الإنسان آية : ٢٤ .

(٨) سورة النور آية : ٦١ .

(٩) من المتقارب ، للخنساء .

والشاهد فيه : في الشطر الثاني على مجيء « إما » على معنى الشك .

ظ : الخصائص ٢ / ٢٧١ ، المساعد ٢ / ٤٦٠ ، الدماميني ٢ / ١١٨ ، وفي الديوان ٣٣ : « على آلة » .

(أَوْ تخيير) ، نحو : ﴿ إِمَّا أَنْ تَعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً ﴾ (١) .

(أو إبهام) ، نحو : « لَقَيْتُ إِمَّا زَيْداً وإِمَّا عَمْراً » وأنت عالم بمن لقيت ، ولكن قصدت الإبهام على السامع ، ومنه : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) .

(أو تفريق مجرد) من الشك والإبهام ، والتخيير، نحو : ﴿ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراَ ﴾(٣). / / ٥٧ /

ومنه قوله :

{٩٦٧} الْبَسْ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَها إِمَّـا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بُوسَها (٤)

[لغات في إما]

(وفتح همزتها لغة تميمية) وقيسية أيضاً ، وأسدية (٥) ، وعليها أنشد قطرب (٦) . قول الشاعر :

{مكرر} سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى حَالَةٍ فَإِمَّـا عَلَيْهَـا وَإِمَّـا لَهَـا (٧)

بفتح الهمزة فيهما .

(وقد تبدل ميمها الأولى ياءً) ، مع كسر الهمزة وفتحها ، فمن الكسر قوله :

---

(١) سورة الكهف آية : ٨٦ .

(٢) سورة التوبة آية : ١٠٦ .

(٣) سورة الإنسان آية : ٣ .

(٤) رجز ، لبَيْهس الفزاري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٦ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٨ ، المساعد ٢ / ٤٦٠ .

(٥) المساعد ٢ / ٤٦١ .

(٦) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٧٢ .

(٧) سبق شرحه والشاهد فيه : مجيء « إمَّا » على معنى الشك .

[٩٦٨] يالَيْتَمَا أُمُّنا شَالَتْ نَعَامتُهَا ... إِيمَا إِلَى جَنَّةٍ ايما إلى نَارِ (١)

ومن الفتح قوله :

[٩٦٩] تَنْفَحُهَا أَيماَ شَمالٌ عَرِيَّةٌ ... وَأَيْمَا صَباً جُنْحَ الظَّلَامِ هَبُوبُ (٢)

رواه الفراء بالياء وفح الهمزة .

[وجوه من استعمال إما]

(وقد يستغنى عن) « إما » (الأولى بالثانية) ، كقوله :

[٩٧٠] وكيْفَ بِنَفسٍ كُلَّمَا قيل أَشْرَفَتْ ... على البُرء [مِنْ] (٣) حَوْصَاءَ هِيضَ انْدِمَالُهَا

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا (٤)

وقال الفراء : « يقولون : عبد اللهِ يَقُومُ وَإِمَّا يقْعُدُ » (٥) ، وقال النحاس : « لاَ يُجِيزُ

---

(١) من البسيط ، لسعد بن قرط .
والشاهد فيه قوله : (إيما) حيث أبدل الميم الأولى من إمَّا ياء ، وكسر الهمزة .
ظ : المحتسب ١ / ٤١ ، ابن يعيش ٦ / ٧٥ ، المغني ١ / ٦٢ ، الخزانة ١١ / ٨٦ ، الأشموني ٣ / ١٠٩ ، الهمع ٥ / ٢٥٤ .

(٢) من الطويل ، لأبي القَمْقام .
ظ : الخزانة ١١ / ٨٧ ، المقرب ١ / ٢٣١ ، الهمع ٥ / ٢٥٣ .
وفي الهمع : تلحقها . . . جنح العش .

(٣) [ ] ساقط من المخطوطتين ، ولا يتزن البيت دونه .

(٤) من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ص ٤٢٤ ، المنصف ٣ / ١١٥ ، المقرب ١ / ٢٣٢ ، الأمالي الشجرية ٣/ ١٢٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٠ ، الهمع ٥ / ٢٥٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٦ ، الخزانة ١١ / ٧٨ ، ونسبه السلسيلي إلى ذي الرمة ؛ ونسبة المحقق على الصواب .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٠ .

البَصْرِيُّونَ فيها إلاَّ التكرير »[١] ، (وَ) قد يستغنى (بـ « أَوْ » عنْ « إِمَّا ») [٢] ، الثانية ، كقراءة أُبَيّ:[٣] ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإِمَّا عَلى هُدَىً أَوْ في ضَلاَلٍ مبين ﴾ [٤] ، وأنشد ابن خالويه :

{٩٧١} يَعِيشُ الفَتَى في النَّاسِ إِمَّا مُشَيَّعاً   عَلَى الهَمِّ أَوْ هِلْبَاجَةً مُتَنَاعِمَا [٥]

(وربما استغنى عنها) .

أي : عن إما الثانية (وإِلاَّ) ، أي : بإن الشرطية المقترنة بـ « الاَّ » النافية ، كقول العبدي:

{٩٧٢} فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ   فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

وإِلاَّ فاطرحني واتخذلي   عَدُوّاً أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي [٦]

(وربمااستغنى عن واو « وَإِمَّا ») ، كقول الراجز :

{٩٧٣} لاَ تُفْسِدوا آبَالَكُمْ   أَيْمَا لَنَا أَيْمَا لَكُمْ [٧]

---

(١) الهمع ٥ / ٢٥٤ .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك : « بأو عن وإما » .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٠ .

(٤) سورة سبأ آية : ٢٤ .

(٥) من الطويل .

والشاهد فيه : الاستغناء « بأو » عن « إمّا » الثانية ، ظ : المساعد ٢ / ٤٦٢ ، وفيه « ميتا غما » بدل : متناعما .

(٦) من الوافر ، للمثقب ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٦ ، الهمع ٥ / ٢٥٤ ، المساعد ٢ / ٤٦٢ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٢٦ ، المقرب ١ / ٢٣٢ ، الضرائر ص ١٦٢ ، الخزانة ١١ / ٨٠ ، الشرح الكبير ١/ ٣٣٢.

والشاهد فيه : الاستغناء « بإلا » عن « إمّا » الثانية ، ورواية : واتخذني واطرحني .

(٧) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، المحتسب ١ / ٢٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٧ ، الخزانة ==

ففتح الهمزة ، وأبدل من الميم ياءً ، وأسقط الواو من « أَمَّا » الثانية .

(والأصل) في « إِمَّا » (إِنْ) زيدت عليها (مَا) وأدغمت النون في الميم ، لتقارب المخرجين، (وق تستعمل) على الأصل (اضطراراً) . كقوله :

[٩٧٤] وَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفسُكَ فكذِبَنْهَا　　فإن جَـزَعاً وإن إجمَالَ صَبْرِ [(١)]

وبهذا استدل على أنَّ « إِمَّا » مركبة من « إِنْ » ، و « مَا » ، وإليه ذهب سيبويه [(٢)] ، وقيل : بسيطة غير مركبة ، و « إِنْ » في نحو هذا البيت يحتمل [(٣)] أن تكون شرطية / ، حذف جوابها /٥٨/ لفهم المعنى ، نحو : « إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ » ، والتقدير : إِنْ كُنْتَ ذَا جَزَعٍ فَلاَ تَجْزَعْ ، وإِنْ كُنْتَ مُجْمِلَ صَبْرٍ فَأَجْمِلْ .

[بل ومعطوفها]

(والمعطوف بـ « بَلْ » مقرر بعد تقرير نهي) ، محو : « لاَتَضْرِبْ زَيْداً بَلْ بِشْراً » ، فـ« زَيْدٌ » قد قرر النهي عن ضربه و « بِشْرٌ » قرر الأمر بضربه ، وفي التنزيل : ﴿ ولاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ قُتِلُوا في سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ [(٤)] .

== ١١/ ٨٦ ، الهمع ٥ / ٢٥٣ ، المساعد ٢ / ٤٦٢ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٩ .

(١) من الوافر ، لدريد بن الصمة ، الكتاب ١ / ٢٦٦ ، المقتضب ٣ / ٢٨ ، ابن يعيش ٨ / ١٠١ ، الخزانة ١١/ ١٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٧ ، الهمع ٥ / ٣٥٤ .
والشاهد فيه قوله : (إن جزعاً وإن . . .) على مجيء « إِمَّا » على أصلها وهو « إِنْ » دون ما الزائدة .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٣٢ .

(٣) هذا التأويل نقلاً من المرادي في شرح الألفة ٣ / ٢٢٠ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٦٩ ، قال أبو حيان في البحر ٢ / ١١٣ : « وقرأ الجمهور : بَلْ أَحياءٌ بالرفع على أنه خبر مبتدإٍ محذوف تقديره : بل هم أحياء ، وعليه فـ « بل » غير عاطفة .

(أَوْ) بعد تقرير (نفي صريح) ، نحو : « مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » ، فـ « زَيْدٌ » قد قرر نفي القيام عنه ، و « عَمْرٌو » قرر إثبات القيام له ، قاله المصنف [١] ، ومعنى المقرر : الممكن فيما يراد به من ثبوت أو نفي ، فإن كان قبل « بَلْ » نهي أو نفي [٢] ، فهي بين حكمين مقررين ، فتقرر حكم ماقبلها، وتجعل ضده لما بعدها ، هذا هو الصحيح ، ووافق المبرد [٣] على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك كون « بَلْ » ناقلة حكم النهي ، والنفي لما بعدها ، ووافقه ابن أخت الفارسي ، وهو الإمام أبو الحسن بن عبد الوارث على ذلك [٤] ، وهو خلاف الواقع في لسان العرب [١] ، (أَوْ) نفي (مؤول) نحو : « زَيْدٌ غَيْرُ قَائِمٍ بَلْ قَاعِد » ، وفي التنزيل : ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ [٥] ، (أو بعد إيجاب لمذكور موطأ به) [٦] ، نحو : ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾[٧] .

(أَوْ) لمذكور (مردود) ، نحو : ﴿ وَقَالُوا اتخذ الرحمن ولداً [سبحانه] [٨] بل عبادٌ مُكرمون﴾[٩] .

(أَوْ) لمذكور (مرجوع عنه) ، إما لكونه غلطاً في اللفظ ، نحو : « أَنْتَ عَبْدِي بَلْ سَيِّدِي » ، أو في الإدراك ، نحو : « سَمِعْتُ رُغَاءً بَلْ صَهِيلاً » ، أو نسياناً ، نحو : « لَهُ عليَّ دِرْهَمانِ بَلْ ثَلاثَةٌ»،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٨ ، ومابين نفي صريح إلى هنا بلفظه في المساعد متفرقاً .

(٢) في « ب » نفي أو نهي : عكس .

(٣) المقتضب ٣ / ٢٨٩ ، ٣٠٥ ، وانظر المغني ١ / ١٢٠ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٢٤ .

(٥) سورة الأنعام آية : ٤٠ ، ٤١ .

(٦) أي : إن كان ماقبل « بل » موجباً ، فما بعدها إما مقرر بعد مقررٍ على سبيل التوطئة ، ظ شرح ابن مالك ٣/ ٣٦٩ .

(٧) سورة الفرقان آية : ٤٤ . وفي الأصل « إنهم » تحريف .

(٨) ليست في الأصل و « ب » . .

(٩) سورة الأنبياء آية : ٢٩ .

أو لتبدل رأي ، نحو : ادْعُ لِي زَيْداً بَلْ عَمْراً » .

وتجوز المصنف في تعليقه الرد والرجوع بالمذكور بعد الإيجاب ، وإنما المردود ، والمرجوع عنه الحكم لا الذات ، وما ذكره من أن « بَلْ » تأتي نسقاً بعد الإيجاب ، هو قول البصريين (١) ، وقال الكوفيين لاتقع نسقاً (٢) إلا بعد نفي ، أوجارٍ مجراه .

[تكرير بل وزيادة لا قبلها]

(وقد تكرر « بَلْ » رجوعاً عما ولى) « بَلِ » (المتقدمة ، أو تنبيهاً على رجحان ما ول«) «بَلِ» (المتأخرة) ، فالأول ، نحو : بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ / أحلامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ (٣) ، / ٥٩ /
والثاني ، نحو : ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ في الآخِرَةِ بَلْ هُمْ في شَكٍ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ (٤) .

(وتزاد « لا » قبل « بَلْ » لتأكيد التقرير) بعد الإيجاب والأمر ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ لاَبَلْ عَمْرٌو» ، و « خُذْ هذَا لاَ بَلْ ذَاكَ » ، فـ « لاَ » زائدة ، لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول (٥) ، (وَ) لتأكيد (غيره) ، أي : غير التقرير بعد النفي ، والنهي ، نحو : « مَاقَامَ زَيْدٌ لاَ بَلْ عَمْرٌو » ، و«لاَ تَضْرِبْ زَيْداً لاَ بَلْ عَمْراً » ، فـ « لاَ » زائدة ، لتأكيد بقاء النفي ، والنهي بحاله .

[لكن]

(وَ « لكِنْ ») على القول بأنها عاطفة ، وتقدم نفيه ، أو ذكرها لتبيين معناها فقط ، وإلا

---

(١) المساعد ٢ / ٤٦٤ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٢٥ .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٥ . وقوله تعالى : « أحلام » ساقطة من الأصل .

(٤) سورة النمل آية : ٦٦ . وفي الأصل " بالآخرة ، تحريف .

(٥) مابين « مرجوع عنه » إلى هنا بلفظه في المساعد متفرقاً .

[فَقَدْ](١) ، مضى أنها غير عاطفة عنده فيكون معناها مطلقاً ، (قبل المفرد بعد نهي ، أو نفي ، كـ « بَلْ ») ، نحو : « مَاقَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو » ، و « لاَ تَضْرِبْ زَيْداً لَكِنْ عمراً » ، « هذا ، وقد قال في الشرح ، فيما مضى : « إنَّ مَا يوجَدُ في كُتُبِ النَّحْوِيِّينَ مِنْ نحو : « مَا قَامَ سَعْدٌ لَكِنْ سَعِيدٌ » من كلامهم ، لا من كلام العرب ، وإن المسموع ، « ولكِنْ » بالواو ، ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف بها إلا بـ « ولَكِنْ » (٢) ، مقرونة بالواو » (٣) ،انتهى ، فقوله هنا : (وَ « لَكِنْ » قبل المفرد بعد نهي ، أو نفي) ، إن أراد « بغير واو » ، فقد قال إنه ليس بمسموع ، فلا يصح التشبيه(٤) ، وإن أراد بالواو فقد قال في المثال (٥) المتقدم : فالواجب أن يجعل من عطف الجمل ، ويضمر له عامل ، كأنه قال : «مَا قَامَ سَعْدٌ ولَكِنْ قَامَ سَعِيدٌ » أنتهى ، فليست قبل المفرد .

والمشهور عن البصريين ، أنه لايقع بعدها عطف المفرد إلا بعد نهي ، أو نفي (٦) ، وعن الكوفيين ، أنه يعطف بها المفرد بعد الإيجاب (٧) ، وإذا وليها جملة ، فهي حينئذ حرف ابتداء ، لا عاطفة ، وتكون ذات إيجاب أو نفي ، أو نهي ، أو أمر دون استفهام ، فلايجوز : « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ » قاله المرادي (٨) ، وحيث دخل على جملة في غير النفي ، فلابد في الكلام من

---

(١) لصحة العبارة وفي الأصل ، ليبين معناها ، وإلا فقط معنى » .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٣) في أول الباب ص : ٨٨ ، وانظر شرح ابن مالك ٣ / ٣٤٣ .

(٤) أي : تشبيهها ببل .

(٥) في الأصل و « ب » وإن أراد بالواو فقال قال في المثال المتقدم .

(٦) قال سيبويه ١ / ٤٣٥ : « فإن قلت : مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ ، فهو محالٌ ، لأنّ لكن لايُتدارك بها بعد إيجاب ولكن يُثْبَتُ بها بعد النفي ، وإن شئت رفعت فابتدأتَ على هو فقلت : مامررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٌ » .

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٧٩ : « أجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة بعد الموجب أيضاً ، نحو : جاءني زيد لكن عمرو حملاً على بل ، وليس لهم به شاهد ، وانظر الإنصاف ٢ / ٤٨٤ ، مسألة ٦٨ ، الشرح الكبير ١ / ٢٤١ .

(٨) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٢٢ .

المخالفة تنزل منزلة النفي ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَاعِدٌ » ، ولا يجوز : « قَامَ زَيْدٌ لكنْ عَمْرٌو قَائِمٌ » ، لعدم المخالفة ، وبعدمها يفسد الكلام قاله ابن الباذش .

[لا وموضع العطف بها]

/ ،(ويعطف بـ « لاَ » بعد أمر) ، أو مافي معناه ، نحو : « اضْرِبْ زَيْداً لا عَمْراً » ، و «رَحِمَ اللَّهُ زَيْداً لاَ فُلاَنَاً » ، و « هَلاَّ تَضْرِبُ زَيْداً لاَ عَمْراً » . /٦٠/

(أَوْ) بعد (خبر مثبت) ، نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ لاَ قَاعِدٌ » و « يَقُومُ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو » و « ضَرَبْتُ زَيْداً لاَ عَمْراً » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لاَ عَمْرٍو » خلافاً للكسائي ، في إيجاب تكرير الباء [١] ، وللزجاج في اشتراط ألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض [٢] .

وشرط العطف بـ « لاَ » ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، نص عليه السهيلي [٣] ، فلا يجوز : « جَاءَنِي رَجُلٌ لاَ زَيْدٌ » ويجوز : « جَاءَنِي رَجُلٌ لا امْرَأَةٌ » ، (أَوْ) بعد (نداء) ، نحو : «يَابْنَ أَخِي لاَ ابْنَ عَمِّي » ، نص على ذلك سيبويه [٤] ، وقال ابن سعدان « ليس هذا في كلام العرب[٥] ، ولا يعطف بـ « لاَ » بعد نفي ، فلا يجوز : « لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ لاَ يَقْعُدَ » بالنصب ، بل يجب رفعه على الاستئناف ، وقد يحذف المعطوف عليه بـ « لاَ » ، نحو : « أَعْطَيْتُكَ لاَ تَظْلِمَ » أي : لتعدل لاتظلم .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٤٥ .
(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٧٨ ، المغني ١ / ٢٦٧ ، الشرح الكبير ١ / ٢٤٠ .
(٣) انظر الهمع ٥ / ٢٦١ . نتائج الفكر ٢٥٨
(٤) الكتاب ٢ / ١٨٦ .
(٥) المغني ١ / ٢٦٦ .

« فَصْــــلٌ »

[شروط لاتلزم في العطف]

(لايشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه) ،كما في البدل ، خلافاً لمن توهمه ، بدليل جواز : « قام زَيْدٌ وَأَنَا » و « رَأَيْتُ زَيْداً وَإِيَّاكَ » ، و « رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ » ، و «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لاَ قَاعِدَيْنِ » فهذه المعطوفات لايصح وقوعها موقع المعطوف عليه ، فلا يقال : « قَامَ أَنَا » ، ولاَ « رَأَيْتُ إِيَّاكَ » ، لتمكنه من أن يقول : « قُمْتُ وَرَأَيْتُكَ » ولا « رُبَّ أَخِيه » ، لأن مجرور « رُبَّ » واجب التنكير ، ولاَ « بِرَجُلٍ قَاعِدَيْنِ أَبَوَاهُ » ، لعدم المطابقة .

(ولاَ) يشترط (تقدير العامل) (بعد الحرف العاطف) [1] ، خلافاً لبعضهم ، ففي كتاب سيبويه ، أن من النحويين من منع ، ليس زيدٌ قائماً ولاَ عَمْروٌ ذَاهباً » ، لأنه لايجوز ، « ولا لَيْسَ عَمْروٌ » ، إذ لايجتمع نافيان ، ورده سيبويه [2] ، بأنه يجوز باتفاق : « لَيْس زَيْدٌ ولاَ عَمْروٌ » ، مع أنه لايجوز : « لَيْسَ زَيْدٌ وَلا لَيْسَ عَمْروٌ » ، والدليل عل بطلان هذا الشرط جواز : « اختصم زيدٌ وَعَمْروٌ » و « رَأَيْتُ ابْنَيْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » وَ « إِنَّ زَيْداً لا عَمْراً قَائِمَانِ » ، فإن العامل معها يمتنع تقديره بعد العاطف ، وهذا ظاهر / . /٦١/

(بل يشترط صلاحية المعطوف : أو ماهو بمعناه لمباشرة العامل) ، ففي ، نحو : « تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، المعطوف ، وهو عمرو يصلح لمباشرة العامل ، بأن تقدمه على زيدٍ ، وتقول : «تَخَاصَمَ

---

(١) في ب : تقدير العامل الحرف بعد العاطف .

(٢) قال سيبويه : في « ما » الحجازية : « وليس قولهم : « لا يكون في ما إلا الرفع » بشيء ، لأنهم يحتجون بأنك لاتستطيع أن تقول : « ولا ليس » ، « ولا ما » فأنت تقول : ليس زيد ولا أخوه ذاهبين ، وماعمرو ولا خالد منطلقين ، فتشركه مع الأول في ليس وفي ما » . ١ / ٦٠ و ظ : النكت في كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ١ / ١٩٦ – ١٩٧ ، ت : زهير عبد المحسن سليمان ط (١) الكويت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

« تَخَاصَمَ عَمْروٌ وَزَيْدٌ » ، وفي مثل : قَامَ زَيْدٌ وَأَنَا ، وَرَأَيْتُ زَيْداً وَإِيَّاكَ » ، وَرُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، فالمعطوفات هي : أنَا ، وَإِيَّاكَ ، وَأَخِيهِ ، لاتصلح لمباشرة العامل ، لكن يصلح ماهو بمعناها، فـ « أَنَا ا » بمعنى « التاء » و « إِيَّاكَ » بمعنى الكاف ، و « أخِيهِ » ، بمعنى أَخٍ لَهُ ، فكل من التاء ، والكاف ، وأخ ، يصلح لمباشرة العامل ، فتقول : « قُمْتُ ، وَرَأَيْتُكَ ، وَرُبَّ أَخٍ لَهُ » .

فإن لم يصلح المعطوف ، ولا ماهو بمعناه لمباشرة العامل قدر له عامل ، وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير الواجب الاستتار ، نحو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾[1] ، و«أَقُومُ أَنَا وَزَيْدٌ » وكالمعطوف على المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بتا التأنيث ، نحو : ﴿ لا تُضَارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ ﴾ [2] ، قال المصنف : « لأن هذه العوامل لاتصلح للعمل في المعطوف فيقدر لها عامل مدلول عليه بما قبلها [3] ، والتقدير : ولْتَسْكُنْ زَوْجُكَ ، ويَقُومُ زَيْدٌ ، ولاَ يُضَارَّ مَوْلُودٌ ، قال المرادي : « وهو مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين ، من أنَّ « وزَوْجُكَ » معطوف على الضمير المستكن في « اسْكُنْ » ، ونص عليه سيبويه [4] .

[العطف على ضمير الرفع المتصل]

(ويضعف العطف) ، للظاهر ، والضمير المنفصل (على ضمير الرفع المتصل) ، بارزاً كان أو مستتراً ، (مالم يفصل بتوكيد) ، لفظي ، نحو : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا ﴾ [5] ، أو معنوي كقوله :

---

(١) سورة البقرة آية : ٣٥ .

(٢) سورة البقرة آية : ٣٧١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧١ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٤٦ .

(٥) سورة المؤمنون آية : ٨٣ .

[٩٧٥] ذُعِرتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرُؤْيَتِنا وكُنَّا ظَافِرِينَا (١)

ومن قصر التوكيد على الضمير المنفصل ، جعل هذا البيت ، ونحوه داخلاً تحت مطلق الفصل ، لا الفصل بالتوكيد .

(أو غيره) ، أي : غير التوكيد ، كالفصل بالمفعول ونحوه ، نحو : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾(٢) ، والمنادى ، كقوله :

[٩٧٦] لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَابْنُكَ غَايَةً مِنَ الْمَجْدِ مَنْ يَظْفَرْ بِهَا فَاقَ سُؤْدَدَا (٣)

(أو يفصل العاطف بـ « لاَ ») ، نحو : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ (٤) ، وقد اجتمع الفصلان في ، نحو : ﴿ مَالَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ ﴾ (٤) ، ﴿ لاَ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ ﴾ (٥) .

فإن لم يفصل ضعف ، ولم يمتنع ، كقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » ، فـ « العَدَمُ » معطوف على الضمير المستتر في « سَوَاءٍ » ، لأنه بمعنى مستوٍ ، والتقدير : مستو هو والعدم ، ولا ضرورة هنا ، ولا فصل ، لكنه قبيح نص على قبحه سيبويه والخليل (٦) . / ، /٦٣/

---

(١) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ذعرتم أجمعون ومن) إذ جاز العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً بعد توكيده توكيداً معنوياً . ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٧٣ ، المساعد ٢ / ٤٦٩ ، التصريح ٢ / ١٥٠ .

(٢) سورة الرعد آية : ٢٣ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (نلتَ عبد الله وابنك) إذ جاز العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً بعد فصله بالمنادى . ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٧٣ ، المساعد ٢ / ٤٦٩ ، الهمع ٥ / ٢٦٧ .

(٤) سورة الأنعام آية : ١٤٨ ، ٩١ .

(٥) سورة طه آية : ٥٨ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣١ .

[العطف على ضمير النصب المتصل]

(وضمير النصب المتصل في) جواز (العطف عليه كالظاهر) ، في جواز العطف عليه بلاشرط ولا فرق في المعطوف من أن يكون ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « رَأَيْتُكَ وَزَيْداً » ، ولا فرق في المعطوف عليه بين أن يكون لمتكلم أو مخاطب ، أو غائب .

[العطف على الضمير المنفصل]

(ومثله في الحالين) ، أي : ومثل الظاهر في حال عطفه ، وحال العطف عليه (الضميران المنفصلان) ، فيجوز : « رَأَيْتُ زَيْداً وَإِيَّاكَ » و « إِيَّاكَ وَزَيْداً رَأَيْتُ » و « أَنَا وَزَيْدٌ صَاحِبَاكَ » و «زَيْدٌ وَأَنَا صَاحِبَاكَ » ، وفي التنزيل : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (١) ، وهذه ، و « قَامَ زَيْدٌ رَأَيْتَ » ، ونحوهما مستثنى من قولهم : إذَا قُدر على الاتصال لايعدل عنه إلى الانفصال ، ولم يلتفت أبو الحسن الأُبَّدي(٢) ، إلى هذا الاستثناء فقال بالمنع ، ونص التنزيل يرده ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِيْنَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (٣) ،وآية الممتحنة .

[العطف على ضمير مجرور]

(وإن عطف على ضمير جر(٤) اختير إعادة الجار) ، سوا كان الجار حرفاً ، أم اسماً ، وسواء كان مجرور الاسم مرفوع المحل ، مثل : قِيَامُكَ » ، أو منصوبة ، مثل : « ضَرْبُكَ » ، إذا قدرت الكاف مفعولاً ، أم كان [مجروره] (٥) ، مثل : « غُلَامِكَ » ، تقول : « مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيدٍ » و

---

(١) سورة الممتحنة آية : ١ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية : ١٣١ .

(٤) في السلسيلي : مجرور

(٥) في الأصل و « ب » : لامحل له – والظاهر أنه تحريف .

(٥) في السلسيلي : للأخفش ويونس .

«عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ وَقِيَامِ عَمْرٍو » ، و « مِنْ ضَرْبِكَ ، وَضَرْبِ زَيْدٍ السُّلْطَانُ » ، و « مِنْ غُلاَمِكَ وَغُلاَمِ زَيْدٍ » .

(ولم تلزم) إعادة الجار (وفاقاً ليونس والأخفش ، والكوفيين) [١] ،وهو الصحيح ، ويعضده القياس ، والسماع ، أما القياس ، فكما يجوز أن يبدل منه ، ويؤكد بغير إعادة الجار فكذلك يعطف عليه ، وأما السماع ، فمن النثر قوله تعالى : ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [٢] ، إذ ليس العطف على « السَّبِيل » ؛ لأن صلة المصدر ، وقد عطف عليه « كُفْرٌ » ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته ، وقراءة ابن عباس [٣] ، والحسن ، وغيرهما : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ [٤] ، وحكاية قُطْرُب [٥] : « مافيها غيرهُ وَفَرَسِهِ » ، بجر « الأَرْحَامِ » و « فَرَسِهِ » ، ومن النظم ، ما أنشده سيبويه :

{٩٧٧} ... ... فاذهب فما بِكَ والأيامِ من عجبِ [٦]

في أبيات كثيرة .

---

(١) الإنصاف ٢ / ٤٦٣ مسألة ٦٥ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢١٧ ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾ ..

(٣) البحر المحيط ٣ / ١٥٧ .

(٤) سورة النساء آية : ١ .

(٥) أوضح المسالك ٣ / ٣٩٢ .

(٦) من البسيط ، وصدره : فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ، ولم أعثر على من نسبه ، الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٤ ، ابن يعيش ٣ / ٧٨ ، الخزانة ٥ / ١٢٣ ، المقرب ١ / ٥٠ ، الأشموني ٣ / ١١٥ ، الهمع ٥/ ٢٦٨ .

والشاهد فيه قوله : (فما بك والأيامِ) حيث عطف « الأيام » على الضمير المجرور وهو « بك » من غير إعادة الجار .

ومذهب جمهور البصريين [١] ، المنع إلا في الضرورة ، وقال الجرمي والزيادي [٢] : « إنْ أُكد/ الضمير جاز في النثر ، وإلا فلا ، نحو : « مَرَرْتُ بِكَ أنت وَزَيدٍ » ، وأجاز الفراء : « مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ وَزَيْدٍ » [٣] ، وهو كالذي قبله . /٦٣/

[العطف على معمولي عاملين]

(وأجاز الأخفش) [٤] ، والزجاج [٥] ، من البصريين ، والكسائي ، والفراء [٦] ، من الكوفيين ، (العطف على) معمولي (عاملين) مختلفين ، (إن كان أحدهما جاراً ، واتصل المعطوف) المجرور (بالعاطف) ، نحو : « إنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً وَالحُجْرَةِ عَمْرَاً » ، (أو انفصل المعطوف من العاطف (بـ « لاَ ») ، نحو : « مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَلاَ الحُجْرَةِ عَمْرٌو » .

فإن فقد الشرط الأول ، وهو كون أحد العاملين جاراً ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْراً وَخَالِدٌ بَكْرَاً » ، بعطف خَالِدٍ » على « زَيْدٍ » و « بَكْراً » على « عَمْرٍ » « لم يجز بإجماع » قاله المصنف [٧] ، شوحح في دعوى الإجماع ، بأن الفارسي نقل في بعض كتبه [٦] : أن قوماً من النحويين أجازوه .

ولو تقدم غير المجرور والمعطوف كما لو قيل : « زَيْدٌ فِي الدَّارِ وعَمْرٌو الحُجْرَةِ » لم يجز ، قاله الأعلم [٨] ، وجماعة ، وهو المشهور عن الأخفش ، قاله ابن عقيل [٩] ، ولو فقد اشتراط الاتصال ،

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٣١ .
(٢) الأشموني ٣ / ١١٦ ، ونسبه الرضي في شرح الكافية ١ / ٣٢٠ إلى الجرمي وحده .
(٣) الارتشاف ٢ / ٦٥٨ .
(٤) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٢٤ .
(٥) المساعد ٢ / ٤٧١ .
(٦) الارتشاف ٢ / ٦٥٩ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٨ .
(٨) قال الأعلم في حاشية كتاب سيبويه ١ / ٣٢ : «بَطُلَ؛ لحذف حرفِ الجر مع التفريق بين المجرورِ وحرف العطف » .
(٩) المساعد ٢ / ٤٧٢ .

أو الانفصال بغير لا (١) ، امتنع ، فلا يجوز : « ضَرَبْتُ زَيْداً بِسَوْطٍ وَيَوْماً عُوْدٍ عَمْراً » وإنما لم يذكر المصنف اشتراط تقدم المجرور المعطوف ، لأنه من صور اتصال العاطف بغير المجرور .

وقيل : يجوز مطلقاً ، حكاه الفارسي ، وابن الحاجب (٢) عن الفراء ، ولم يحكه المصنف ، لكونه لم يثبت عنده ، وحكاه أبو حيان عنهما (٣) .

(والأصح المنع مطلقاً) ، وهو مذهب سيبويه (٤) ، والأكثرين ، (وما أوهم الجواز فجره بحرف) ، أو مضاف (مدلول عليه بما قبل العاطف) ، نحو : إنَّ في خَلْقِ السَّمَواتِ . . ﴾ إلى قوله: ﴿ وَتصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ ﴾ (٥) ، في قراءة من نصب « آيَاتٍ » (٦) ، أي : وفي اختلاف ، فحذف حرف الجر ؛ لدلالة ماقبل العاطف عليه ونحو : قوله

{٩٧٨} أَكُلَّ امْرِءٍ تَحْسَبِينَ امْـرأً ... وَنَـارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَـارَا (٧)

أي : وكُلَّ نَارٍ ، فحذف المضاف ، لدلالة ماقبل العاطف عليه .

[حذف العاطف]

واعلم أن حروف العطف بالنظر إلى الحذف أربعة أقسام : / ، مايحذف هو ومعطوفه ، /٦٤/

---

(١) في المخطوطتين « بغير لا » - سهو .
(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٢٥
(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٢٥ .
(٤) الارتشاف ٢ / ٦٥٩.
(٥) المساعد ٢/ ٤٧١ ، والكتاب ١ / ٦٥ - ٦٦ ، والنكت ١ / ٢٠١ - ٢٠٥ .
(٦) سورة الجاثية آية : ٤ ، ٥ .
(٧) الإقناع ٢ / ٧٦٤ .
(٨) من المتقارب ، لأبي داود الأيادي ، الكتاب ١ / ٦٦ ، العيني ٣ / ٣٣٥ ، الشرح الكبير ١ / ٢٥٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١ .

ولايحذف وحده ، وعكسه ، ومايجوز فيه الأمران ، ومايمتنع فيه الأمران ، فالأول : الفاء وأمْ ،و الثاني : أوْ ، والثالث : الواو [١] ، والرابع : بقية العواطف ، وإلى ذلك يرشد قوله :

« فَصْــــلٌ »

[حذف الواو]

(قد تحذف الواو مع معطوفها) ، نحو : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الحَرَّ ﴾ [٢] ، أي : والبرد ، (وَ) قد تحذف وحدها (دونه) ، أي : دون المعطوف ، كقوله :

{٩٧٩} كَيْفَ أَصْبَحْتَ ، كَيْفَ أَمْسَيتَ مِمَّــا ... يَزْرَعُ الرُدُّ في فُؤَادِ الكِرَامِ [٣]

أي : وكيف أمْسَيْتَ ؟ فحذف الواو دون معطوفها ، هذا قول الفارسي [٤] ، ومنعه ابن جني[٥] ، وابن الضائع ، وأول البيت على معنى الاستمرار على هاتين الكلمتين ، « مِمَّا يَزْرَعُ » ، ولو قدر عاطف لا نحصر في الكلمتين من غير مواظبة ، قاله ابن الضائع [٦] .

[حذف الفاء . وأم]

(وتشاركها) ، أي : الواو ، (في الأول) ، وهو حذفها مع معطوفها ، (« الفاءُ » و « أَمْ »)

---

(١) في الأصل و « ب » : « والثالث : الواو والفاء » بزيادة الفاء سهواً .

(٢) سورة النحل آية : ٨١ .

(٣) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٠ ، الخصائص ١ / ٢٩٠ ، الأشموني ٣ / ١١٦ ، الهمع ٥ / ٢٧٤ ، المساعد ٢ / ٤٧٣ ، وفيها جميعاً ، الكريم.
والشاهد : وضحه الشارح.

(٤) المساعد ٢ / ٤٧٤ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٥ ، الخصائص ١ / ٢٩ .

(٦) الدرر ٢ / ١٩٣ .

نحو : فَارْسِلُونْ يُوسُفُ ﴾ (١) ، أي : فأرسلوه فأتاه فقال : يايُوسُفُ ، ونحو قول أبي ذُؤَيْبٍ :

{٩٨٠} دَعَانِي إليها القَلبُ إِنِي لأمرهِ سميعٌ ، فَمَا أدري أَرُشدٌ طِلابُها ؟ (٢)

أي : أَمْ غَيٌّ .

[حذف أو]

(وَ) يشارك الواو ، (في الثاني) ، وهو حذفها وحدها دون معطوفها (أَوْ) ، نحو : ماحكاه أبو الحسن الأخفش في المعاني » ، أعطه درهْماً دِرْهَمَيْنِ ثَلاثَةً » (٣) ، يريد : أَوْ دِرْهَمَيْنِ ، أَوْ ثَلاثَةً .

[إغناء المعطوف عن المعطوف عليه]

(ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواوكثيراً) ، كقول بعض العرب (٤) : « وبِكَ ، وأهْلاً وسَهْلاً » ، لمن قال : مَرْحَباً بِكَ ، والتقدير : وَمَرْحَباً بِكَ وَأَهْلاً ؛ الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول ، والواو الثانية عاطفة على : « مَرحباً » المقدرة عطف مفرد على مفرد ، وهي محل الاستشهاد .

---

(١) سورة يوسف آية : ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) من الطويل .

والشاهد : وضحه الشارح .

انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٨٠ ، المغني ١ / ٦ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٠١ ، المساعد ٢ / ٤٧٣ ، الارتشاف ٢ / ٦٦١ .

(٣) المساعد : ٢ / ٤٧٤ ، ولم أجده في كتاب معاني القرآن .

(٤) الكتاب ١ / ٢٩٥ .

(وبالفاء قليلاً) ، بالنسبة إلى الواو ، وإن كان كثيراً في نفسه ، نحو : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عنكم الذكْرَ صفحاً ﴾ (١) ، أي : [أ] نمهلُكُ (٢) ، فنضرب ، فقيل : ولا يحفظ إلا في الجمل .

(وندر ذلك) ، أي : الاستغناء بالمعطوف عن المعطوف عليه ، (مع « أوْ ») كقوله :

[٩٨١] فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ بَعْدَهَا يُرَشِّحُ أَوْلاَدَ العِشَارِ وَيَفْصِلُ (٣)

يريد : فهل لك من أَخٍ أوْ وَالِدٍ .

[تقديم المعطوف على المعطوف عليه]

(وقد تقدم المعطوف بالواو) ، على المعطوف عليه (ضرورة) ، كقوله :

[مكرر] أَلاَ يَانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلاَمُ (٤)

أنشده الكوفيون (٥) ، قيل : يحتمل أن يكون « وَرَحْمَةُ اللَّهِ » معطوفاً على الضمير المستتر

---

(١) سورة الزخرف آية : ٥ .

(٢) في الأصل و ب نهملكم ، سهو .

(٣) من الطويل ، لأميةَ الهذلي .
والشاهد : وضحه الشارح .
ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٨٢ ، العيني ٤ / ١٨٢ ، الأشموني ٣ / ١١٨ ، الارتشاف ٢ / ٦٦٢ ، الهمع ٥/ ٢٧٥ ، وفي المساعد ٢ / ٤٧٥ .
قبلنا بدل : بعدها .

(٤) من الوافر ، ينسب للأحوص ، وسبق شرحه .
والشاهد فيه قوله : (ورحمة الله) حيث قدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه وو « السلام » .
ظ : الخصائص ٢ / ٣٨٦ ، الشرح الكبير ١ / ٢٤٥ ، الخزانة ٣ / ١٣١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٧٦ ، أمالي القالي ١ / ٦٨ .

(٥) المساعد ٢ / ٤٧٥ .

في « عَلَيْكِ » ، فلا شاهد فيه / . /٦٥/

وذكر المغاربة للمسألة شروطاً [١] ، لم يذكر المصنف منها إلا كون العطف بالواو ، وهذا قول البصريين [٢] ، وأجاز هشام [٢] ، وثعلب [٢] ، ذلك مع « الفاء » و « ثم » و « أوْ » و « لاَ » .

الشرط الثاني : ألا يقع العاطف صدراً ، فلا يجوز : « وَعَمْروٌ زَيْدٌ قَائِمَانِ » ، الثالث : ألاَّ يُباشر العاطف عاملاً لايتصرف ، فلا يجوز : « إنَّ وَزَيْداً عَمْراً قَائِمَانِ » و « مَا أَحْسَنَ وَزَيْداً عَمْراً»، الرابع : ألا يكون المعطوف مخفوضاً ، فلا يجوز : « مَرَرْتُ وَزَيْدٍ بِعَمْرٍو » .

الخامس : ألا يستغنى العامل بالمتبوع ، فلا يجوز : « اخْتَصَمَ وَزَيْدٌ عَمْروٌ » ، قاله هشام ، ونقله أبو جعفر النحاس عن البصريين ، فالشروط إذاً خمسة [٣] .

[المطابقة وعدمها في الإخبار عن المعطوف والمعطوف عليه وما في حكمه من نعت وحال ونحوهما]

(وإن صلح لمعطوف ، ومعطوف عليه مذكور) فاعل صلح ، وهو يشمل الخبر ، والنعت ، والضمير ، ونحوها ، (بعدهما) ، أي : بعد المعطوف ، والمعطوف عليه ، (طابقهما) ، أي : المتعاطفين غالباً (بعد الواو) ، و « حتى » ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ الظَّرِيفَانِ » و « زَيْدٌ وَعَمْروٌ مُنْطَلِقَانِ » ، و « زَيْدٌ وَعَمْروٌ مَرَرْتُ بِهِمَا » ، ونحو : « زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ فَأَكْرَمْتُهُمْ » ، فـ« الهاءُ » و « الميمُ » للناس ، والحجامين ؛ لأنه بمنزلة : زَارَنِي النَّاسُ والحَجَّامُونَ » ، على أنه من

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٦٢ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٧٦ .

(٣) انظر هذه الشروط في الارتشاف ٢ / ٦٦٢ .

عطف الخاص على العام ، ومن غير الغالب : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (١) ، بالإفراد ، وسهل ذلك تقدم الإفراد في « أَحَقُّ » ، وهو قياسي ، فجرى على ثياسه مابعده ، وقيل : الأصل : واللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ، وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ، على حد قوله :

{٩٨٢} نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ (٢)

فحذف مِنَ الأول ، لدلالة الثاني ، وقيل : لَمَّا كَانَ رِضَا الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِضَا اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، كَانَ المَرْضِي كَأَنَّهُ وَاحِدٌ ، وأما نحو : « زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَامَ » ، بالإفراد ، فمختلف فيه ، فقيل: يحمل على حذف الخبر من الثاني ، وهو قول سيبويه ، وعلي ابن سليمان ، والمازني ، والمبرد(٣) ، واختاره ابن عصفور (٤) ، وهو الحق ، وقيل : خبر الأول ، وقيل : يجوز الوجهان ، وصححه صاحب الإفصاح ، وليس الخلاف في ، نحو : « هِنْدٌ وَزَيْدٌ قَائِمٌ » ، حكاه أبو حاتم ، ولا في نحو قول الأنصاري :

{مكرر} نحن بما عندنا ... ... (٥)

بل الخبر فيهما للثاني .

---

(١) سورة التوبة آية : ٦٢ .

(٢) من المنسرح ، ،لعمرو بن قيس الأنصاري .

ظ : الكتاب ١ / ٧٥ ، المقتضب ٣ / ١١٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٠ ، معاني الفراء ١ / ٤٣٤ ، الإنصاف ١ / ٩٥ ، المغني ٢ / ٦٨٧ .

ونسبه العيني لقيس بن الخطيم ابن عدي (جاهلي) قال : « وقال ابن هشام اللخمي : قائله هو عمرو بن امرئ القيس الأنصاري ، وكذا قاله ابن بري ١ / ٥٥٧ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٦٦٣ .

(٤) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٢٤٧ : « لايجوز أن تفرد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلاّ حيث سمع ، ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه » .

(٥) سبق تخريجه وشرحه .

وأما : ﴿ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ / ، وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ (١) ، فليس المذكور /٦٦/
صالحاً ؛ لأن الفعلين الأولين للثاني ، والفعل الثالث للأول ، وأما نحو : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) ،
فاختصاص لموسى بالأمر ، ولو عبر المصنف بالقصد دون الصلاحية ، لخرج مثل هذا ، فإن
الصلاحية موجودة فيه .

(وطابق) المذكور (أحدهما) ، أي : أحد المتعاطفين (بعد « لاَ » و « أَوْ » وَ « بَلْ » و
«لكنْ») ، والذي يقتضيه النظر ، أنه مع « لاَ » مطابق الأول ، لأنه الموجب له الحكم ، ومع « بَلْ
ولكنْ » يطابق الثاني ، لما مر ، ومع « أوْ وأم يطابق أحدهما لا بعينه ، لأنهما مقصودان ، وأسقط
المرادي « أَمْ » ، كما اسقطها المصنف ، وجعل « لَكنْ » مثل « لاَ » .

مثال مطابقة الأول بعد « لا » ، نحو : « زَيْدٌ لاَ هِنْدٌ قَائِمٌ » ، ومثال مطابقة الثاني بعد « بَلْ
وَلَكنْ » ، نحو : « هِنْدٌ بَلْ عَمْروٌ ذَاهِبٌ » و « مَا هِنْدٌ لَكِنْ عَمْروٌ ذَاهِبٌ » ، ومثال مطابقة واحد لا
بعينه بعد « أوْ ، وأَمْ » ، نحو : زَيْدٌ أَوْ هِنْدٌ مُنْطَلِقٌ » أو منطلقةٌ » ، ونحو : « أَزَيْدٌ أَمْ هِنْدٌ أَكْرَمْتَهُ ، أوْ
أكْرَمْتَهَا » ، والذي يظهر كما قال بعضهم : أنَّ الضمير بعد « أوْ » الواقعة بين مختلفين بالتذكير ،
والتأنيث ، إنما يكون مذكراً ؛ لأنه كالواقع بعد قولك : أحدهما ، وكذا في « أَمْ فكما يقال : أزيدٌ أم
عمرٌو أكرمته ، يقال : أزيد أو هند أكرمته ، كما يقال أيهما أكرمته فأو بمنزلة أحدهما ، وأم » بمنزلة
« أَيُّهُمَا » ، وأما ماحكاه الأخفش من جواز الوجهين بعد « أوْ » فشاذٌ مخالف للقياس » انتهى .

(وجاز الوجهان) ، المطابقة ومراعاة أحدهما ، (بعد « الفاء » و « ثُمَّ ») ، نحو : « زَيْدٌ
فَعَمْروٌ مُنْطَلِقَانِ أَوْ مُنْطلِقٌ » ، و « مَرَرْتُ بِهِمَا ، أَوْ بِهِ » ، وكذلك « ثُمَّ » ، نعم ، الإفراد مع « ثُمَّ »
أحسن للتراخي .

---

(١) سورة الفتح آية : ٩ .

(٢) سورة يونس آية : ٨٧ في قوله تعالى : « وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلوة وبشر المؤمنين » ثنى الضمير في : تبوءا وجمع في : اجعلوا وأقيموا ، وأفرد في: وبشر .

قال بعضهم : « والذي عِنْدِي وَجُوبُ المطابقة بعد الواو ، ووجوب الإفراد بعد « لاَ » ؛ لأن الواو توجب الشركة و « لاَ » تنفيها ، فتقول : « زَيْدٌ وَعَمْروٌ قَامَا » ، و « زَيْدٌ لاَ عَمْروٌ قَام » ، وأن «الفاء وثُمَّ » بمنزلة الواو ، وأنَّ « أو ، وبلْ ، ولكنْ » بمنزلة « لاَ » انتهى .

[عطف المختلفات أسماء وأفعالا]

(ويعطف الفعل على الاسم) ، المشبه له في المعنى / ، نحو : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[١] ، ﴿وَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ ﴾ [٢] . /٦٧/

(وَ) يعطف (الاسم على الفعل) ، نحو : ﴿ يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتَ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾[٣] ، قاله المصنف : « وقدر الزمخشري عطف « مُخْرِجُ » على « فَالِقِ » [٤] » .

(وَ) (الماضي على المضارع ، والمضارع على الماضي ، إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل)، فالأول : نحو : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمْ النَّارَ ﴾ [٥] ، والثاني ، نحو : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ ﴾ [٦] ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ لَكَ ﴾ [٧] .

أما الاسم والفعل ، فتأول الاسم بالفعل ، أو الفعل بالاسم فيتحد جنسهما بالتأويل ، ففي مثل : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[٧] ، يُؤَوَّلُ بـ « يَصْفُفْنَ » ، و « يَقْبِضْنَ » ، أوْ بـ « صَافَّـاتٍ » و

---

(١) سورة الملك آية : ١٩ .

(٢) سورة العاديات آية : ٣ ، ٤ .

(٣) سورة الأنعام آية : ٩٥ ، وانظر الكشاف ٢ / ٧٩ .

(٤) لم أجده في شرح التسهيل ٣ / ٣٨٣ وهذا ذهول من الشيخ خالد وهي عبارة ابن هشام في شرح الألفية فالمصنف هو ابن هشام لا ابن مالك ظ التصريح ٢ / ٥٣ .

(٥) سورة هود آية : ٩٨ .

(٦) سورة الفرقان آية : ١٠ .

(٧) سورة الملك آية : ١٩ .

«قَابِضَاتٍ » ، وكذا ، يُخْرِجُ » و « مُخْرِجُ » ، وأما الفعل الماضي والمضارع ، فلإتحاد زمانيهما ، وإن اختلفا في الصيغة .

[الفصل بين العاطف والمعطوف]

(وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن) المعطوف (فعلاً ، بطرف ، أو جار ومجرور) ، مثال الفصل بالظرف : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ ﴾(١) ، والأصل والله أعلم «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلى أَهْلِهَا ، وأَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ » ، فقدم الظرف فاصلاً بين العاطف والمعطوف ، ومثال الفصل بالجار والمجرور : ﴿ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾(٢) ، والأصل - والله أعلم - : « خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوات طباقاً (٣) ، وَمِثْلَهُنَّ مِنَ الأَرْضِ » ، فقدم الجار والمجرور فاصلاً بين العاطف والمعطوف ، ويدخل في الفصل بالجار والمجرور، الفصل بالقسم، نحو: « قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ وَاللهِ عَمْروٌ » .

فإن كان المعطوف فعلاً ، لم يفصل بحال ، فلا يجوز : « قَامَ زَيْدٌ وَعِنْدَكَ قَعَدَ » ، ولاَ « زَيْدٌ يَقُومُ وَفِي الدَّارِ يَقْعُدُ » ، وإطلاق المصنف يقتضي ، أنه لافرق في العاطف بين أن يكون على حرف واحد ، وبين غيره ، والمغاربة يقولون (٤) : إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بما ذكر ، وإن كان على حرف لم يجز إلاّ في الضرورة ، ولم يفرقوا في الأمرين بين الاسم والفعل .

(ولا يختص) (٥) ، ذلك (بالشعر) ، لما تقدم من الآيتين (خلافاً لأبي علي) الفارسي ، في

---

(١) سورة النسا آية : ٥٨ .

(٢) سورة الطلاق آية : ١٢ .

(٣) في الأصل و « ب » « سبع سموات طباقا » بزيادة طباقاً على مافي الآية سهوا ، وفي هامش « ب » تعليق :كذا في الأصل.

(٤) المساعد ٢ / ٤٧٨ .

(٥) في الأصل : « ولايختص - وهو المناسب لما في الشرح بعد « أنه مختص » وفي متن التسهيل وشرح==

زعمه أنه مختص بالشعر ، معللاً بأن حرف العطف شديد الاتصال بمعطوفه / ، وهو نائب مناب /٦٨/ العامل ، ولايفصل بين العامل ومعموله ، فالنائب أولى وأول الآيتين على تقدير فعل بعد الواو ، يدل عليه الأول ، تقديره في الآية الأولى : ويأمركم إذا حكمتم ، وفي الآية الثانية : وَخَلَقَ مِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ، ورجح كلاً مرجحون .

(وإن كان) المعطوف (مجروراً أعيد الجار) معه وجوباً عند البصريين (١) ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَأَمْسِ بِعَمْرٍو ، أَوْ مَنْ بَعْدِهِ بِعَمْرٍو » ، فإن لم يعد الجار لم يجز إقراره مجروراً ، لضعف الخافض ، وأجازه الفراء (٢) ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ (٣) ، في قراءة (٤) من فتح الباء نيابة عن الكسرة ، وقرئ (٥) : ﴿ يَعْقُوبُ ﴾ بالرفع فهو إن رفع فيرفع بالابتداء ، وخبره في المجرور قبله ، (أو نصب) فينصب (بفعل مضمر) تقديره عند الفارسي (٦) ، وابن جني : ﴿ وَآتَيْنَاهَا يَعْقُوبَ ﴾ والفتحة فتحة نصب ، لا فتحة جر ، وعلم من تجويز الفراء كون « يَعْقُوبَ » مجروراً ، أنه لايشترط عنده ألاَّ يكون المعطوف مجروراً ، ومن منع اشترط .

== ابن مالك وابن عقيل والسلسيلي « ولا يخص » وأشار محقق التسهيل إلى أن في إحدى النسخ « ولا يختص » .

(١) وسيبويه ، انظر المساعد ٢ / ٤٧٨ .

(٢) نص الفراء في معانيه ٢ / ٢٢ : « وكان حمزة ينوي به الخفض يريد : ومن وراء إسحاق بيعقوب ، ولايجوز الخفض إلاَّ بإظهار الباء » .

(٣) سورة هود آية : ٧١ .

(٤) وهي قراءة حمزه ، وابن عامر ، وحفص ظ : الاتحاف : ٢٥٨ .

(٥) وهم الباقون ، ظ : الإتحاف ٢٥٨ ، والإقناع ٢ / ٦٦ .

(٦) المساعد ٢ / ٤٧٩ .

(٤٨) « بابُ النِّدَاءِ »

(النداء لغة واصطلاحاً]

قيل : تضم نونه[١] ، وتكسر ، وتمد ألفه ، وتقصر ، فإن أريد أن كلا من الأولين مع كل من الآخرين ، فهذا يقتضي أن فعله واقع في أربعة : الهُدَى ، والسِّوى ، والبُكَاءُ ، والنِّدَاءُ ، وهو لغة الدعاء لعاقل ، أو غيره .

واصطلاحاً ، الدعاء بحرف مخصوص ، وهو « يَا » وأَخَوَاتُهَا ، وألفه بدل من واو ، تقول : نَدَوْتُ القَوْمَ نَدْوَةً » ، : « جَلَسْتُ مَعَهُمْ في النَّادِي » ، وهو المجلس الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً .

(ناصب المنادى]

(المنادى منصوب لفظاً) ، نحو : « يَاعَبْدَ اللَّه » وَ « يَاخَيْراً مِنْ زَيْدٍ » ، وَ « يَارَجُلاً خُذْ بيَدِيْ».

(أو تقديرياً) نحو : « يازَيْدُ » وَ « يَارَجُلُ » لمعين ، و « ياسيبويهِ » ، (بأنادي) ، هذا هو الصحيح[٢] ، واعترض بأن النداء إنشاء [٣] ، وأنادي إخبار [وَ] أجيب : بأنه منقول ، كـ «بِعْتُ».

---

(١) ينظر اللسان مادة (ندا) .

(٢) وهو مذهب سيبويه ، يقول في الكتاب ٢ / ١٨٢ : « اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » ، وانظر ١ / ٢٩١ .

(٣) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٣٣ .

وقيل : منصوب بـ « يا » وأخواتها ، وإليه ذهب الفارسي (١) ، وابن جني (٢) ، وابن سيده ، ثم اختلف فقيل : لأنها أسماءأفعال (٣) ، وقيل : لأنها نائبه عن الأفعال ، وقيل : انها لم تنب عن شيء ، وهذا للفارسي ، والذي قبله لابن جني ، والأول لابن سيده .

والذي يقتضيه النظر ، أن النصب بالحروف / ، نفسها ، وذلك أن الفعل نوعان . /٦٩/

أحدهما : ما النطف به ليس إيجاداً لمعناه ، ولكنه معبر عن وجود معناه ، كـ « ضَرَبْتُ » ، وهذا لاتنيب عنه العرب الحرف .

والثاني : ما النطق به هو نفس إيجاد المعنى ، كـ « استفهم ، وأنفى ،وأتمنى » ، وهذا القسم منوب عنه الحروف ، وهو ثلاثة أقسام : مايخالف الفعل باختصاصه بالجمل ، ولايشبه فعلاً عاملاً ، نحو : « هَلْ » فلا يعمل شيئاً .

وما يخالفه في ذلك ويشبه فعلاً عاملاً ، نحو : « لَيْتَ ، ولَعَلَّ » وأخواتهما ، فإنها تشبه «كانَ» وأخواتها فتعمل ، ومايوافق الفعل في الاختصاص بالأسماء ، فهذا أيضاً يستحق العمل ، كحروف النداء ، ألا ترى أن : « ياعَبْدَ اللَّهِ ، وأَدْعُوا عَبْدَ اللَّهِ » سواء في المعنى والاختصاص بالأسماء ، فلما تشابها معنى واستعمالاً استويا في الإعمال ، وهو المطلوب .

وقيل : الناصب معنوي ، وهو القصد .

---

(١) الإيضاح العضدي ، حاشية (١) ، والمقتضد ٢ / ٧٥٣ .

(٢) الخصائص ٢ / ٢٧٧ ، واللمع : ١٩٢ .

(٣) ردّ الرضي على هذا الرأي بأن أسماء الأفعال لاتكون على أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء ، ولأن أسماء الأفعال تتحمل الضمائر ، وهذه لاتتحملها ، ثم احتج لهذا الرأي ، قائلاً : « ويمكن أن يقال : خالفت أخواتها – أي الهمزة – لكثرة استعمال النداء فيجوز في أداته مالا يجوز في غيرها ، ظ : شرح الكافية ١ / ١٣٢ .

والجمهور : أن الناصب « أَدْعُو » أَوْ « أُنَادِيْ » حال كونه (لازم الإضمار [١] استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء ، وكثرة الاستعمال ، وجعلهم) إياه (كعوض منه) ، فهذه أربعة أسباب ، قال المصنف : « وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهَا كاف في إيجاب لزوم الإضمار ، لاسيما قصد الإنشاء » [٢] ، انتهى ، أي : فإن فيه أي كفاية لمن شاء ، قيل : وفيه نظر ؛ لأن ظهور المعنى وقصد الإنشاء لايوجبان الحذف ، بدليل : ﴿ قالوا : خَيْراً ﴾ [٣] ، ونحوه ، وقولك : « بِعْتُ و، واشتريتُ » ؛

[أحرف النداء]

(في القرب همزة) ، مجردة عن المد ، نحو : « أَزَيْدُ » قال :

{٩٨٣} أَفَاطِمُ مهلاً بَعْضَ هذا التَّدلُّلِ ... ... [٤]

(وفي البعد حقيقة ، أو حكماً) ، والمراد بالحكم : ندا الساهي والغافل ، (يا) ، نحو : «يازيد ».

(أو أيا) ، نحو : « أَيَا زَيدُ » قال :

{٩٨٤} أَيَا ظَبْيَةَ الوَعسَاءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ [٥]

---

(١) وهو مذهب سيبويه ، الكتاب ٢ / ١٨٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٥ .

(٣) سورج النحل آية : ٣٠ .

(٤) من الطويل ، لامرئ القيس .
والشاهد فيه قوله : (أفاطم) حيث جاءت الهمزة في نداء القريب مجردة عن المد ، ظ : ديوانه : ٣٢ ، المغني ١ / ٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٨ ، وعجزه :
وإنْ كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

(٥) من الطويل ، لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : (أيا ظبية) حيث جاءت « يا » لنداء البعيد . ==

(أوْ « هيا ») ، نحو : هيا زيْدُ » ، قال :

{٩٨٥} هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِيَ اليَوْمَ عِنْدَكُمْ بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الوُشَاةِ سَبِيلُ (١)

(أوْ « آ ») ، بهمزة فألف ساكنة ، نحو : « آزَيْدُ » (٢) .

(أوْ « أَيْ ») ، بهمزة مجردة عن المد ، نحو : « أي زيدُ » ، قال :

{٩٨٦} أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَا بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ (٣)

(أوْ « آيْ ») ، بهمزة ممدودة ، نحو : « آ زَيْدُ » ، حكاه الكسائي (٤) .

وزاد ابن عصفور في ندا البعيد « وَا » (٥) ، وذكر سيبويه والجمهور : أنها مختصة بالندبة(٦) ، وقيل : تستعمل في غير الندبة قليلاً .

== ظ : ديوانه ٢ / ٧٤٥ ، الكتاب ٣ / ٥٥١ ، المقتضب ١ / ١٦٣ ،الخصائص ٢ / ٤٥٨ ، الإنصاف ٢/ ٤٨٢ ، ابن يعيش ١ / ٩٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٦٣ ، المساعد ٢ / ٤٨١ .
والوعساء : موضع مرتفع من الرمل ، وجلاجل : مكان بعينه . والنقا : شبه الرابية من الرمل .

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (هيا) لنداء البعيد ، ظ : المساعد ٢ / ٤٨٢ ، الأشموني ٣ / ١٣٦ ، الهمع ٣/ ٣٦.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١ / ١٤ : « آ بالمد حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه وذكره غيره » وهو أبو الحسن الأخفش في الكبير ، ظ : الشرح الكبير ٢ / ٨٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٣/ ٢٦٦

(٣) من الطول ، لكثير عزة .
والشاهد فيه : (أيْ) على أنْ أيْ حرف من حروف النداء . ظ : المغني ١ / ٨٠ ، المساعد ٢ / ٤٨٢ ، السلسلي ٢ / ٨٠٢ ، الهمع ٣ / ٣٥ ، وفي المساعد : هديل بدل : هدير . وانظر ديوانه : ١٠١ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١١٧ .

(٥) الشرح الكبير ٢ / ٨٢ .

(٦) الكتاب ٢ / ٢٢٠ .

[مايلزم معه حرف النداء]

(ولايلزم الحرف) ، بدليل : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾ [١] ، ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾[٢] ،(إلا مع الله) ، إذا لم تلحقه الميم المشددة ، نحو : « ياللّه » ، وأما قوله :

[٩٨٧] رَضِيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبّاً فَلَنْ أُرَى أَدِيْنُ إلهاً غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِياً [٣]

أي : يا الله ، فضرورة ، و « أَدِيْنُ » مضمن معنى أعبد .

(والضمير) ، إذا كان لمخاطب / . /٧٠ /

[نداء الضمير]

ولندائه صيغتان : « يا إِيَّاكَ » ، وهو القياس ؛ لأنه مفعول حذف عامله ، و « يَا أَنْتَ ، إمّا على إنابة ضمير عن ضمير ، مثل : « مَا أَنَا كَأَنْتَ » ، أوْ لأنه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع ، جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع .

وقال ابن عصفور : « لاينادي الضمير إلا في الشعر » [٤] ، واختار غيره : أنه لاينادى أصلاً[٥] ، فأما « يا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ » ، فـ « يَـا » حرف تنبيه ، لانداء ، وهو من الاشتغال ، كأنه قال :

---

(١) سورة يوسف آية : ٢٩ .

(٢) سورة الرحمن آية : ٣١ .

(٣) من الطويل ، لأمية بن الصلت ،
ظ : العيني ٣ / ٢٤٣ ، التصريح ٢ / ١٦٥ .

(٤) الشرح الكبير ٢ / ٨٧ .

(٥) وهو أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١١٩ .

«إيَاكَ قَدْ كفَيْتَ ، قَدْ كفَيْتُكَ » ، وأمَّا :

{٩٨٨}　يَا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرَ يا أنْتَـا (١)　　أَنْتَ الَّذِيْ طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا (٢)

فـ « يا » حرف اتبيه ، و « أنْتَ » الأول مبتدأ ، والثاني كذلك ، أو توكيد ، أو بدل ، أو فصل، والموصول خبر ، قال أبو حيان : « لا ينبغي أن يجعل هذا القليل المحتمل قاعدة لنداء الضمير» انتهى ، وطاهر كلام المصنف ، أن نداء الضمير مطرد ، والأقوال حينئذ ثلاثة (٣) ، ومحل الخلاف ضمير المخاطب ، فأما ضمير المتكلم ، والغائب ، فلا يجوز نداؤها اتفاقاً ، وأما قول بعض الصوفية : « يَاهُوَ » فليس جارياً على سنن كلام العرب .

(والمستغاث) ، كقول عمر : « ياللَّه لِلْمُسْلمِينَ »(٤) ، (والمتعجب منه) ، كقولهم : « يا للْمَاءِ وَلِلعُشْبِ » ، إذا تعجبوا من كثرتهما .

(والمندوب) ، نحو : « واأَميْرَ الْمُؤْمنيناه » .

---

(١) في المخطوطتين : أنت ، أنت ، أنت ، بزيادة واحدة .

(٢) رجز ، ينسب للأحوص ، ولسالم بن دارة .

والشاهد فيه : (يا أنْتَا) حيث دخلت (يا) على (أنت) ، وليست للنداء بل للتنبيه ومابعدها جملة اسمية . وهذا عند من يمنع ندا الضمير .

ظ : النوادر : ٤٥٥ ، الخزانة ٢ / ١٤٠ ، الإنصاف ١ / ٣٢٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠١ ، الشرح الكبير ٢ / ٨٧ ، المقرب ١ / ١٧٦ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٧٠ .

(٣) الأول : أنه لايجوز نداؤه أصلاً ، وهو اختيار أبي حيان .

الثاني : أنه مقصور على ضرورة الشعر ، وهو قول ابن عصفور .

الثالث : مطرد ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٩ .

[مايقل معه خلاف حرف الندا]

(يقل حذفه) أي : الحرف ، (مع اسم الإشارة) ، عند الكوفيين [(١)] ، قياساً وجعلوا منه : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾[(٢)] ، أي : يا هَؤُلَاءِ ، ومنعه البصريون [(٣)] .

(واسم الجنس)، المعين [(٤)] (المبني للنداء) ، وفاقاً للكوفيين ، قياساً [(٥)] أيضاً، وجعلوا منه الحديث: « اشْدَدِيّ أَزْمَةُ تَنْفَرِجِيْ » [(٦)] ، وقول موسى عليه الصلاة والسلام : « ثَوْبِي حَجَرُ » [(٧)] ، وقولهم:«أَصْبِحْ لَيْلُ» [(٨)] ، وافْتَدِ مَخْنُوقُ[(٩)] ، ونَوِّرْ فَجْرُ » ، ومثل هذه تعد من النوادر عند البصريين التي لايقاس عليها [(١٠)]، لأن حذف فعل النداء ، وحذف حرفه المعوض منه في غاية الإجحاف .

وعلم من كلامه ، أن الحرف يحذف مع العلم غير الله ، نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾ [(١١)]، ومع المضاف ، نحو : « غُلَامَ زَيد أَقْبِلْ » ، والموصول ، نحو : « مَنْ لَايَزَالُ مُحْسِناً إِلَيَّ ، أَحْسِنْ إِلَيَّ»، و « أَيِ » ، نحو : أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ » [(١٢)] ، والمطول ، نحو : « طَالِعاً جَبَلاً أَقْبِلْ » .

---

(١) ابن يعيش ٢ / ١٦ ، والتصريح ٢ / ١٦٥ ، والأشموني ٣ / ١٣٦ .

(٢) سورة البقرة من الآية : ٨٥ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٧٢ .

(٤) وذلك لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، فحقه ألاَّ يحذف ذكره الشيخ خالد في التصريح ٢ / ١٦٥ .

(٥) وقد اختار مذهبهم ابن مالك ، انظر الكافية الشافية ٣ / ١٢٩١ .

(٦) هذا الحديث موضوع ، انظر مسند الشهاب ١ / ٤٣٦ ، وكشف الخفا للعجلوني ١ / ١٢٧ .

(٧) فتح الباري ٦٠ / ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٨) مجمع الأمثال ١ / ٤٠٣ ، والكتاب ٢ / ٢٣١ .

(٩) مجمع الأمثال ١ / ٧٨ .

(١٠) قال سيبويه ٢ / ٢٣١ : « وليس هذا بكثير ولايقوى » .

(١١) سورة يوسف من الآية : ٢٩ .

(١٢) النور : ٣١ وخط المصحف « أيه » .

واحترز بقوله : (المبني للنداء) عن النكرة التي لم يقبل عليها ، كقول الأعمى : « يَارَجُلاً خُذْ بِيَدِي » ، وفيها خلاف [١] . ومختاره الجوار ، قيل : وكان ينبغي أن يقول : واسم الجنس لمعين ؛ لأن قوله : (المبني للنداء) ، لايعلم منه ، هل الذي لم يبن ممتنع الحذف ، أو كثيرة / . ولايحذف /٧١/
من حروف النداء إلا « يا » خاصة .

[حذف المنادى]

(وقد يحذف المنادى) وبعده جملة ، (قبل الأمر والدعاء فتلزم « يا ») ؛ لأن الأمر والدعاء داعيان إلى تأكيد المأمور والمدعو بتقديمه على الأمور والدعاء ، فاستعمل الندا قبلهما كثيراً ، فحسن حذفه لذلك ، مثال الأمر : ﴿ ألاَ يَاسْجُدُوا ﴾ [٢] ، في قراءة الكسائي [٣] ، ومثال الدعاء ، قوله :

[٩٨٩] ألا يا اسلَمِيْ يَادَارَمَيَّ عَلَى البِلاَ ... وَلاَزَال مُنْهَلاً بِجَرْعَائِك القَطْرُ [٤]

وقوله :

[٩٩٠] يَالَعْنَةُ اللَّهِ وَالأَقْـوَامِ كُلِّهِـمُ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ [٥]

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٢٩٠ ، والتصريح ٢ / ١٦٤ .
(٢) سورة النمل آية : ٢٥ .
(٣) البحر المحيط ٧ / ٦٨ .
(٤) من الطويل ، لذي الرمة ، ديوانه ١ / ٥٥٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٩ ، المغني ١ / ٢٦٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٩ .
والشاهد فيه حذف المنادى قبل الدعاء وإبقاء « يا » دليلاً عليه ، والتقدير ذكره الشارح .
(٥) من البسيط ، لذي الرمة .
ظ : الكتاب ٢ / ٢١٩ ، الإنصاف ١ / ١١٨ ، والأصول ١ / ٣٥٤ ، والشرح الكبير ٢ / ١١ ، والمغني ١/ ٤١٤ .
والشاهد فيه : كالسابق .

فحذف المنادى [١] ، والأصل : يَاهَؤُلاَءِ اسْجُدُوا ، ويَاهَذِهِ اسْلَمِيْ ، ويَاقَوْمِ لَعْنَةُ اللَّهِ .

وقيل : لايجوز حذف المنادى ، لأن الجمع بين حذف فعل النداء ، وحذف المنادى في غاية الإجحاف [١] ، وما أوهم ذلك فـ « يَا » فيه للتنبيه ، كـ « أَلاَ و يَا » [٢] .

[يا للتنبيه]

(إن وليها « لَيْتَ ») ، نحو : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ [٣] ، (أو « رُبَّ ») ، نحو : « يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القِيَامَةِ » [٤] ، (أو « حَبَّذَا ») ، نحو :

{٩٩١} يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا [٥]

(فهي للتنبيه لا للنداء) ، لأن الناطق بها قد يكون منفرداً عن منادى ، كقول مريم : ﴿يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ [٦] ، ولأنه قد جمع بين « يا » و « أَلاَ » توكيداً في قوله :

{٩٩٢} أَلاَ يَالَيْتَ أَيَّاماً تَوَلَّتْ ... يَكُونُ إِلَى إِعَادَتِهَا سَبِيلُ [٧]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٨ .

(٢) ذكر المرادي في الجني الداني ص ٣٣٥ أن (يا) في نحو هذه الشواهد هي للتنبيه وليس للنداء .

(٣) سورة النساء آية : ٧٣ .

(٤) البخاري - فتح الباري ٢ / ١٠ .

(٥) البيت من البسيط قاله جرير ، ديوانه ١ / ١٦٥ ، والشرح الكبير ١ / ٦١١ ، ابن يعيش ٧ / ١٤٠ .
والشاهد في قوله : (ياحبذا) فيا للتنبيه وليست للنداء ، والريان : جبل في ديار طيء .

(٦) سورة مريم آية : ٢٣ .

(٧) من الوافر ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، المساعد ٢ / ٤٨٧ .
والشاهد فيه قوله : (ألا يا) حيث جمع بينهما توكيداً .

[مايعمل فيه عامل المنادى]

(وقد يعمل عامل المنادى في المصدر) ، كقوله :

{٩٩٣} يَاهِنْدُ دَعْوَةَ صَبٍّ هَائِمٍ دَنِفٍ مِنِّي بِلُطْفٍ ، وَإِلاَّ مَاتَ أَوْ كَرَبَا (١)

(والظرف) كقوله:

{٩٩٤} يَادَارُ بَيْنَ النَّقَى وَالحَزْنِ مَا صَنَعَتْ

يَدُ النَّوى بالأُلَى كَنُوا أَهَالِيكِ (٢)

(والحال) كقوله:

{٩٩٥} يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مُبْكِياً بِسَاحَتِهِ كَمْ قَدْ بَذَلْتَ لِمَنْ وَافَاكَ أَفْرَاحاً (٣)

واستقبح قوم منهم المازني (٤) الحال من المنادى ، وأجازه قوم منهم المبرد (٥) ، وقال : «أُنَادِيهِ

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، والمساعد ٢ / ٤٨٧ ، والهمع ٣ / ٤٠ .
والشاهد فيه قوله : (ياهند دعوة صب) حيث عمل عامل المنادى في المصدر .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، المساعد ٢ / ٤٨٨ ، السلسيلي ٢ / ٨٠٤ ، الدرر ١ / ١٤٩ .
وفي السلسيلي : أهيليك ، والشاهد فيه يادار بين النقى حيث عمل عامل المنادى في الظرف .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، المساعد ٢ / ٤٨٨ ، السلسيلي ٢ / ٤٠٨ ، الارتشاف ١١٩/٣ .
والشاهد فيه قوله : (يا أيها الربع مبكياً) حيث عمل عامل المنادى في الحال (مبكياً) .

(٤) الإنصاف ١ / ٣٢٩ .

(٥) المقتضب ٤ / ٢٥٣ .

قَائماً ، وأُنَاديه قَاعداً » وأنشد :

{٩٩٦} ... ... يَابُؤْسَ للحربِ ضَرَّاراً لأقْوَامِ (١)

{ الفصل بين حرف النداء والمنادى }

(وقد يفصل حرف النداء بأمر) ، كقول جداية بنت خالد النخعية لأمها لطيفة :

{٩٩٧} أَلاَ يَافَابْكَ شَوَّالاً لَطِيفاً وَأَذْرِي الدَّمْعَ تَسْكَاباً وَكِيْفَا (٢)

شوال : حِمار كان للطيفة تستقي عليه في حرب القادسية ، فنفق الحمار ، فنعته جداية لأمها ، و « جِدَايَةُ » بفتح الجيم ، وكسرها ، وإهمال الدال ، وباليا آخر الحرف الغزال ، ولطيفاً : أصله لطيفة فرخم ، بحذف الهاء ، وفصل من حرف النداء بالأمر ، ويحتمل أن يقال أنَّ : « يا » تنبيه مؤكد لـ« ألا » ، وأن / ، « لطيفاً » محذوف منه حرف النداء ، أي : يالطيفة ، وفي البيت حذف ياء /٧٢/
المخاطبة من « إبْكِ » إكتفاء عنها بالكسرة ، وهو غريب .

---

(١) من البسيط ، للنابغة .
والشاهد فيه قوله : (يابؤس . . . ضراراً) حيث جعل المبرد قوله (ضراراً) حال من المضاف الذي هو منادى (بؤس) .
الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، المقتضب ٤ / ٢٥٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٣ ، الخصائص ٣ . ١٠٦ ، الشرح الكبير ١ / ٣٩٤ ، الهمع ٣ / ٥٠ ، ابن يعيش ٣ / ٦٨ ، والديوان : ٨٢ .
وصدره : قالت بنو عامر خالوا بني أسد .

(٢) من الوافر ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، الارتشاف ٣ / ١١٩ ، المساعد ٢ / ٤٨٨ ، الهمع ٣/ ٤٥ ، السلسيلي ٢ / ٨٠٤ .
والشاهد في الشطر الأول كله : حي فصل بين المنادى (لطيفاً) وبين حرف النداء (يا) .

« فَصْـــلٌ »

[المنادى المبني]

(يبنى المنادى لفظاً) ، نحو : « يَازَيْدُ » وَ « يَا رَجُلُ » لمعين ، (أو تقديراً) ، إن كان مقصوراً، نحو : « يَامُوسَى » أوْ منقوصاً ، نحو : « يَا قَاضِ » لمعين ، أو مبنياً قبل النداء ، نحو : « يَاسيبويهِ » ، أومحكياً ، نحو : يَابَرَقَ نَحْرُهُ » ، (على ما كان يرفع به لو لم يناد) ، فيبنى على الضم : المفرد ، وجمع التكسير ، والجمع بالألف والتاء ، نحو : « يَازَيْدُ » وَ ﴿ يَاجِبَالُ ﴾(١) ، وَ « يَاهُنُودُ » وَ «يَاهِنْدَاتِ » ، وعلى الألف المثنى مطلقاً ، نحو : « يازيدانِ ، وياهندانِ ، وعلى الواو جمع السلامة للمذكر ، نحو : « يَازَيْدُونَ » و « يَامُسْلِمُونَ » .

وفي البسيط : « أن بعض الكوفيين يجعلون التثنية والجمع بالياء ، حملاً على المضاف ، قال : «وهُوَ فَاسِدٌ ؛ لأنه ليس مركباً ، كما في نحو : « لاَرَجُلَيْنِ ، وَلاَزَيْدَيْنِ » .

وذهب الكسائي (٢) : إلى أن ضمة المنادى ، في ، نحو : « يَازَيْدُ » و « يارَجُلُ » ضمة إعراب، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين (٣) ، والصحيح ضمة بناء .

واختلف في علة بنائه ، فقيل : لأنه أشبه الضمير ، وقيل : إجراؤه مجرى الأصوات ، لاختلاطه بالحرف فصار كالصوت الذي تصوت به للبهيمة لما يراد منها ، ونسب إلى سيبويه(٤) ، وقيل : لوقوعه موقع حرف الخطاب وإليه ذهب الفارسي ، وجماعة من البصريين .

وفي نداء النكرة غير المقصودة أقوال (٥) ، أحدها : جوازه مقبلاً عليها وغير مقبل ، وهو قول

---

(١) سورة سبأ آية : ١٠ .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ١٣٢ .

(٣) الإنصاف ١ / ٣٢٣ مسألة (٤٥) ، وفي « ب » أنها ضمة .

(٤) الكتاب ٢ / ١٨٣ .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٢٠ .

جمهور البصريين .

والثاني : المنع مطلقاً ،وهو قول الأصمعي ،

والثالث : إن كانت خلفاً من موصوف جاز ، نحو : يَارَاكِباً » ، وإلاَّ فلا ، نحو : « يَارَجُلاً » ، وهو قول الكسائي .

والرابع : إن كانت النكرة مقبلاً عليها جاز ، وإلا فلا ، وهو قول المازني ، قال : « وَلاَ يُتَصَوَّرُ وَجُودُ نَكِرَةٍ غير مقبل عليها ، وماجاء منوناً لحقه التنوين ضرورة » ، نحو :

[٩٩٨] أَيَـا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلاَّ تَلاَقِيا (١)

وحيث بُني المنادى ، فإنه يبنى على الضم ، أو نائبه ، (إن كان ذا تعريف مستدام) ، كـ«زَيْد»، فإن تعريفه بالعلمية ، وهي مستدامة حالة النداء ، بدليل نداء مالا يمكن سلب تعريفه ، كـ«اللَّهِ» واسم الإشارة ، والمضمر وهذا مذهب ابن السراج (٢) ، وذهب/ المبرد (٣) ، والقارسي (٤) ، /٧٣/ إلى أنه سلب تعريف العلمية ، وتعرف بالإقبال عليه بالنداء ، واختلف رأي ابن عصفور (٥) ، فتارة وافق رأي ابن السراج ، وتارة وافق رأي المبرد .

---

(١) من الطويل ، لعبد يغوث ، الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، المقتضب ٤ / ٢٠٤ ، الشرح الكبير ٢ / ٨٤ ، الخزانة ٢/ ١٩٤ ، ابن يعيش ١ / ١٢٧ ، الأصول ١ / ٣٣١ ،
وفي الكتاب (فياراكباً) ، عرضت : أتيت العروض - بالفتح - وهي مكة والمدينة وماحولها .
والشاهد فيه نصب (راكباً) ؛ لأنه نكرة مقصودة عند المازني والتنوين فيه ضرورة « كذا » ولو كان كذلك لنون ضرورة مع الضم لا مع الفتح .

(٢) الأصول لابن السراج ١ / ٣٣٠ .

(٣) المقتضب ٤ / ٢٠٥ .

(٤) الإيضاح العضدي ٢٤٥ حاشية (٢) .

(٥) صحح ابن عصفور رأي ابن السراج انظر الشرح الكبير ٢ / ٨٩ .

(أوْ) كان ذا تعريف (حادث بقصد وإقبال) ، نحو قوله :

{٩٩٩} ... ... وَوَيْلي مِنْكَ يارجُلُ [(١)]

وزعم بعضهم ، أنه معرف بـ « ال » حذفت ، وناب حرف النداء منابها .

[المنادى المنصوب]

(غير مجرور باللام) ، فلا يبنى المستغاث نحو : كـ « ياللَّهِ » ولا المتعجب منه ، نحو : « يا لَلْمَاءِ » .

(ولاعامل فيما بعده) ، سواء عمل فيه الجر ، كالمضاف ، نحو : « يَاعَبْدَ اللَّهِ » و « يَاغُلَامَ رَجُلٍ » و « يَارَجُلَ خَيْرٍ » ، أو النصب ، كالشبيه بالمضاف ، وهو مااتصل به شيء من تمام معناه ، مرفوعاً كان ، نحو : « يَاحَسَناً وَجْهُهُ » ، أو منصوباً ، نحو : « يَاطَالِعاً جَبلاً » ، أو مجروراً بجار تعلق به ، نحو : « يَارَفِيقاً بِالعِبَادِ » ، فلا يبنى شيء من ذلك ، بل ينصب .

[المنادى الرافع ضميراً مستترا]

وفهم من قوله : (فيما بعده) أن المنادى إذا كان وصفاً ورفع ضميراً متصلاً ، نحو : «يَاذَاهِبُ» أنه يبنى على الضم ، ولا ينصب ؛ لأن معموله مسترفيه ، لابعده ، { وهو لذلك }[(٢)] ،

---

(١) من البسيط للأعشى ظ : ديوانه : ١٣٢ .
وتتمته : قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك ... ...
وهو في اللسان منسوباً إليه { م : و ي ل } ، ينظر المحتسب ٢ / ٢١٣ .

(٢) { } ساقط من « ب » .

يستثنى هذه من قولهم : إنَّ الشبيه بالمضاف ينصب، ومن ثم شرط بعضهم ، أن يكون المعمول ظاهراً.

وتظهر فائدة هذا في المعطوف ، نحو : « يَاذَاهِبُ وَزَيْدُ » ، فإن قدرت العطف على « ذاهَبِ » بنيت المعطوف والمعطوف عليه على الضم ، أو على الضمير المستتر في « ذَاهِبِ » نصبت المعطوف عليه ، ورفعت المعطوف ، فتقول : « يَاذَاهِباً وَزَيْدٌ » ، لأن عامل المعطوف عليه عامل في المعطوف بواسطة الحرف .

فلو كان الوصف لا يكتفي فعله بفاعل واحد ، تعين نصب الوصف ، ورفع المعطوف بالعطف على الضمير ، نحو : « يَامُشْتَرِكاً وَزَيْدٌ » ، لأن الاشتراك لايقوم بواحد فقط ، إلا أنه لايحسن العطف على الضمير المتصل بغير فاصل بين المعطوف ، والمعطوف عليه .

[تتمه المنصوب]

(ولا مكمل) المنادى (قبل النداء بعطف نسق) ، فإنه ينصب ، لأنه من قبيل الشبيه بالمضاف، نحو : « يَاثَلاثَةً وَثَلاثِيْنَ » ، في رجلٍ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ ، فينصب المعطوف عليه ، والمعطوف بلا خلاف / ، هذا إذا ناديت رجلاً اسمه ذلك . /٧٤/

فإن ناديت قوماً هذه عدتهم ، ففي ذلك قولان : أحدهما للفارسي ، قال في إيضاحه[1] : «إنَّكَ تضم الأول ، وتدخل « أل » على الثاني وترفعه ، أو تنصبه [2] ، كما في قولك : « يَازَيْدُ والضَّحَاكَ » .

---

(١) الإيضاح : ٢٤٩ .

(٢) التصريح ٢ / ١٦٧ ، والارتشاف ٣ / ١٢٢ .

والثاني للأخفش (١) ، وهو أنك إن أردت نداء العدة دفعة واحدة ، وجب نصبها ، ليوقع الاسمين إذ ذاك على مسمى واحد ، فصار بمنزلة العلم ، في أن المجموع اسم لمسمى واحد ، وإن كانت الثلاثة على حدة ، والثلاثون على حدة ، فهما كالمعطوف ، والمعطوف عليه ، ومعنى ذلك -كما قال بعضهم - أنه إن كان كل منهما معيناً ، فإنك تضم الأول ، وتدخل « أل » في الثاني ، وترفعه ، أو تنصبه (٢) ، كما قال الفارسي ، وإن كانت النكرة مبهمة في الثلاثة نصبتهما جميعاً ، لأن إبهام الثلاثة يجعل الثلاثين مبهمةً في جميع العدة ، فهما نكرتان ، فالنصب واجب .

[نداء النكرة المقصودة إذا وصفت]

(ويجوز نصب ماوصف من معرف بقصد وإقبال) ، قال الفراء (٣) : «النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون : « يَارَجُلاً كَرِيماً أَقْبِلْ » ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ماينصبون » انتهى ، قال المصنف : « ويؤيده الحديث : « يَا عَظِيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » (٤) ، وقوله :

[١٠٠٠] أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً ... فَمَـاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ (٥)

واعترض : بأن الحديث لادليل فيه ، لأن الجمل بعد المعارف أحوال ، لاصفات ، وذو الحال الضمير المستتر في الوصف ، وهو للمخاطب بالنداء (٦) ، كما في قولك : « يَاقَائِمُ » ، ومن ثم

---

(١) المساعد ٢ / ٤٩١ .

(٢) الأشموني ٣ / ١٤١ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٣ .

(٥) من الطويل لذي الرمة : انظر : ديوانه ١ / ٤٥٦ ، والكتاب ٢ / ١٩٩ ، والخزانة ٢ / ١٩٠ ، والأشموني ٣ / ١٣٩ ، والعيني ٤ / ٢٣٦ .

والشاهد فيه قوله : (أداراً بحزوى) حيث نصبت النكرة المقصودة لما وصفت لطولها بالصفة .

(٦) كذا في ب وعبارته في التصريح : ٢ / ١٦٨ .

فقال الموضح في الحواشي : ليست الجملة نعتا لما قبلها . وإنما هي في موضع الحال من الضمير ==

وجب الحد على قائل : « يَازَانِي » للعفيف .

وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى هنا ناصب ، كما في : « يَاطَالِعاً جَبَلاً » ، وعلى هذا فالنصب اتفاقاً .

وبأن البيت يجوز أن يكون مما نون ضرورة ، وقول المرادي : « إنَّ التنوين لقصد التنكير معترض بأنه لايريد داراً « مَا » بحزوى ، بل داراً خاصة بِحُزْوى .

[عود وانعطاف]

قال في رءوس المسائل : « إذا جيء بعد النكرة بفعل ، أو ظرف ، أو جملة وجب نصبها عند البصريين [١] ، قصدت واحداً بعينه ، أولا ، وأجاز الكسائي الرفع أيضاً ، وفصل الفراء [١] ، فأوجب النصب مع ضمير الغيبة ، والرفع مع ضمير الخطاب » [١] ، انتهى ، فتقول مع الغيبة : / /٧٥/
«يَارَجُلاً ضَرَبَ زَيْداً » ، ومع الخطاب : « يَارَجُلُ ضَرَبْتَ [٢] زَيْداً » .

[ضم المناى الصالح للألف واللام]

(ولا يجوز [٣] ضم) المنادى (المضاف الصالح للألف واللام) ، نحو : « يَاحَسَنَ الوَجْهِ » ، (خلافاً لثعلب)[٤] ، في إجازته الضم في المثال المذكور ، ونحوه ؛ نظراً إلى أن الإضافة فيه في

== المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء ، وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى ومنصوبه كما في ياطالبا جبلا : أ هـ .

(١) الارتشاف ٣ / ١٢٠ .

(٢) في الأصل : ضرب - سهو .

(٣) من : ولايجوز ضم . . . إلى قوله وربما ضم الابن » ساقط من السلسيلي .

(٤) شرح الرضي للكافية ١ / ١٣٦ .

تقدير الانفصال ، واعترض : بأنَّ بناء المنادى ناشئ عن مشابهة الضمير ، وهي مفقودة هنا ، وأنه لاسماع يقتضي ذلك ، فإن ادعى أن : « يَاحسنَ الوَجْه » في قوة « يَاحَسَنُ » ، رد بأنه ليس كذلك ، بل في قوة « يَاحَسناً الوَجْهُ » بالنصب ، وهذه الشبهة عرضت لمن قال : إن هذه الإضافة تفيد التخصيص نظراً إلى أن : يَاحَسَنَ الوَجْهِ أَخَصَّ مِنْ : يَاحَسَنُ .

وأما رواية الفراء عن بعض العرب في مشبه المضاف : « لاتَهْتَمُّ بِأَمْرِنَا لاَ تَهْتَمَّ » فتأويله : أن «بِأَمْرِنَا » متعلق بالفعل لا بالوصف ، فـ « مُهْتَمٌّ » وصف مفرد ، لا مشبه للمضاف .

[نعت المنادى جائز]

والمنادى المعرب جائز النعت اتفاقاً ، (وليس المبني للنداء ممنوع النعت ، خلافاً للأصمعي) ، بفتح الهمزة والميم نسبة إلى جده أصمع .

وشبهته ، أن المنادى شبيه بالمضمر ، والمضمر لاينعت ، فكذلك ما أشبهه ، ورد بالسماع ، والقياس ، أما السماع فمشهور ، وأما القياس فلأنه ظاهر في الحال ، فله حكم الظاهر من وجه ، وحكم الضمير من وجه ، مع اعترافه أن من كلامهم : « يَازَيْدُ الفَاضِلُ وَالفَاضِلَ وصَاحِبَ عَمْرٍو» إلا أن الأول عنده بإضمار « أَنْتَ » ، والثاني بإضمار « أَعْنِي » والثالث ، كذلك ، أو نداء ثان ، ولم يقل بجواز نعت المنادى المبني ، ووافقه على ذلك طائفة من الكوفيين .

ومذهب سيبويه ، والخليل ، وأكثر النحويين الجواز ، ونقل عن سيبويه التفرقة بين مالازم النداء وغيره ، وورد بقولهم : « يَافُسَقُ الخَبِيثُ » (١) ، فتحصل أقوال ثلاثة : المنع مطلقاً ، الجواز مطلقاً ، التفصيل .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

[فتح المنادى المضموم وشروطه]

(ويجوز فتح) المنادى (ذي الضمة الظاهرة إتباعاً) على المشهور (إن كان علماً ووصف بـ«ابْنٍ » متصل) ، بالمنادي ، (مضاف إلى علم) ، نحو : « يَازَيْدُ بْنَ ، عَمْرٍو » ، بضم الدال وفتحها ، قال المبرد : « الضَّمُّ أجود » [١] ، وقال ابن كيسان : « الفتحُ أكثر في كلامهمْ ، والضم القياس » [٢] ، وقيل : البصريون كلهم يختارون الفتح ، ويجوزون / الضم ، ومن الفتح قوله : /٦٧/

[١٠٠١] يَاحَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ سُرَادِقُ المَجْـدِ عَلَيْكَ مَمْـدُودْ [٣]

فالفتح على الإتباع ، لحركة « ابْنَ » ، إذ بينهما ساكن ، وهو حاجز غير حصين ، وقيل : على التركيب ، وقيل : على إقحام الابن ، والإتباع قول سيبويه ، قاله في البسيط [٤] ، وإذا ضممت فالأحسن كون ابْنٍ نعتاً ، ويجوز كونه بياناً ، أو بدلاً ، أو منادى سقط منه حرف النداء ، أو معمولاً لفعل محذوف ، وإذا فتحت فنعت لاغير .

وفي النهاية : « إذَا سميت بالمثنى ، وجمعي التصحيح ، وحكيت إعرابه قلت فيمن قال : «يَازَيْدَ بْنَ عَمْرٍو » بالفتح ، « يَامُسْلِمَاتِ بْنَ عَمْرٍو » بالكسر ، و « يَازَيْدَيْنَ عَمْرٍو » و « يَازَيْدِينَ بْنَ عَمْرٍو » بالياء ، وعلى من ضم نقول : « يامُسْلِمَاتُ ، وَيَازَيْدَانِ ، وَيَازَيْدُونَ ومن جعل الإعراب في

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٢٣١ : « والأجود أن تقول : يازَيْدُ بنَ عمروٍ على النعت والبدل » .

(٢) المساعد ٢ / ٤٩٤ .

(٣) رجز ، لرجل من بني الحِرْماز ، والكتاب ٢ / ٢٠٣ ، المقتضب ٤ / ٢٣٢ ، ابن يعيش ٢/ ٥ ، العيني ٤/ ٢١٠ ، الأشموني ١ / ١٤٢ ، ونسب لرؤبة ملحقات ديوانه ص ١٧٢ .
والحكم : هو أحد بني المنذرين بن الجارود العبدي أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك .
والشاهد فيه : جواز اتباع آخر الموصوف وهو (الحكم) لآخر ابن الذي هو الصفة ، لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى آخر وقد سقط من الأصل « ابن المنذر » والصواب اثباته .

(٤) قال سيبويه ٢ / ٢٠٣ : « ومثل ذلك قولك : يازيدَ بن عمرو » .

النون أجرى النون مجرى الآخر ، فيفتحها أو يضمها » انتهى ، وهذا يشكل على التقليل في الفتح بالإتباع ، ولا إتباع في : « مُسْلِمَاتٍ » ، إذا كسرت ، ولا في التثنية ، والجمع ، نعم يتمشى على القول بالتركيب .

وتقول : « يَاحَارِ بْنَ عَمْرٍو » إن نويت المحذوف كسرت الراء على لغتي الضم والفتح في : «يَازَيْدُ بنَ عَمْرٍو » ، وإن لم تنوه قلت : « يَاحَارُ » ، أو « يَاحارَ » ضماً ، أو فتحاً ، والفتح أكثر .

واحترز المصنف بقوله : « ذي الضمة » عن لمثنى ، وجمعي التصحيح ، وقد تقدم وبقوله : «ظاهِرَةٍ » عن الضمة المقدرة ، في مثل : « يَامُوسَى بنَ عِمْرَانَ » و « يَاعِيْسَى بنَ مَرْيَمَ » ، فلا فائدة في نية الفتح ، وأجاز الفراء تقدير الضمة ، والفتحة وبقوله : « إنْ كانَ علماً عن مثل : « ياغُلاَمُ ابنَ زَيْدٍ » ، وبقوله : ووصف بابن من الوصف بغيره ، نحو : « يَازَيْدُ الفَاضِلُ » ، ومن كون « الابْنِ» بياناً ، أو بدلاً ، أو منادى ، أو مفعولاً ، وبقوله « متصل » أي : بالمنادى عن المنفصل عنه ، نحو : «يَازَيْدُ الفَاضِلُ ابْنَ عَمْرٍو » ، وبقوله : « مضاف إلى علم » ، من المضاف { لغيره }[1] ، نحو : «يَازَيْدُ ابْنَ أَخِيْنَا » ، فلا يجوز في شيء من المحترزات الفتح ، ويتعين الضم على خلاف في بعضها، ومنه قوله : (لا إن وصف) المنادى (بغيره) ، أي : بغير « ابْنٍ » ، نحو : « يَازَيْدُ الكَرِيمُ» ، (خلافاً للكوفيين)[2] ، في إجازتهم فتح المبني على الضم ، إذا وصف بمفرد ، نحو : «يَازَيْدُ الكَرِيمَ » ، وقالوا : « إنَّ العرب تفعل ذلك ، إذا نصبت النعت إتباعاً » ، ورووا :

{١٠٠٢} فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَاعُمَرَ الجَوَادَا /[3] /٧٧/

---

(١) « غيره » ساقطة من « ب » .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ١٤١ .

(٣) من الكامل ، لجرير .

والشاهد فيه : (ياعمر الجوادا) حيث إن عمر منادًى مفرد فُتح آخره إتباعاً لحركة النعت وهو غير « ابن » .

وكعب بن مامة : هو كعب الأيادي الذي يضرب به المثل في الإيثار ، لأنه آثر رفيقه في السفر بالماء ==

بفتح « راءِ » عُمَرَ » ، وقال ابن كيسان : « سببه جعل الاسم والنعت كالشيء الواحد »[(١)] ، وخرجه المانعون [(٢)] على حذف الألف للساكن بعدها ، والأصل : يَاعُمَرَا ، بناء على أن الألف تلحق غير المندوب ، والمستغاث ، والمتعجب منه وفيه خلاف والصحيح المنع ، أو على أن أصله : يَاعُمَراً ، بالتنوين مع النصب ضرورة ، ثم حذفه لالتقاء الساكنين على حد :

[١٠٠٣] عَمْرُ الذي هَشَمَ الثريدَ لضيفهِ ... ... [(٣)]

وكلا التخريجين ضعيف ، أما الأول فظاهر ، وأما الثاني : فلأن من اضطر إلى شيء فهو محتاج إليه ، والمحتاج إليه كيف يحذف ؟ ، فالأولى أن يدعى فيه الشذوذ ، وأنه لايقاس عليه .

[ضم ابن تابعا لمنادى مضموم]

(وربما ضم الابن) المعهود في مثالنا (إتباعاً) ، لما قبله ، فتقول : « يَازَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » ، بضم النون إتباعاً لضمة الدال ، رواه الأخفش عن بعض العرب ، وهو نظير : « الحَمْدُ لُلَّه » [(٤)] ، بضم اللام إتباعاً الدال [(٥)] ، في تبديل حركة مانقل منها للإتباع ، وفي كون ذلك من

== حتى مات عطشاً - ومامة : اسم أمه .

ظ : شرح شواهد المغني ١ / ٥٦ ، العيني ٤ / ٢٥٤ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٩٤ ، المساعد ٢ / ٤٩٥ ، الهمع ٣/ ٥٤ ، الأشموني ٣ / ١٤٣ .

(١) المساعد ٢ / ٤٩٦ .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٩٤ .

(٣) من الكامل ، لعبد الله بن الزبعري ، المقتضب ٢ / ٣١١ ، الروض الأنف ١ / ٩٤ ، المساعد ٢/ ٤٩٦ ، والمنصف ٢/ ٢٣١ ، الكامل ١ / ٢٥٢ ، وعجزه : وَرِجَالُ مكةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ .

وروايته في الكامل عمرو .... لقومه .

والشاهد فيه في قوله : (عمرو) حيث حذف التنوين منه لغير سبب من الأساب المذكورة في حذف التنوين .

(٤) سورة الفاتحة آية : ١ ، وأول سورة الأنعام ، والكهف ، وسبأ ، وفاطر .

(٥) هي قراءة ابراهيم بن أبي عيلة

ظ : مختصر شواذ القراءات لابنخالويه : ٩ ، والدر المصون ١ / ٤٢ .

كلمتين ، وفي تبعية الثاني للأول ، لكنه يخالفه في كونـه إتبـاع معرب لمبني ، و « الحَمْـدُ لُلَّهِ » بالعكس .

وتوهم بعضهم أن الضمة إعراب فأجراه في النعت المضاف ، نحو : « يَازَيْدُ صَاحِبُنَا » بالرفع، قياساً على : « يَازَيْدُ بْنُ عَمْروٌ » بضم « ابنٍ » ، وهو سهو .

(ويلحق بالعلم المذكور) ، في قوله : « إنْ كَانَ عَلَماً » إلى آخره ، في جواز الوجهين في المنادى ، الضم والفتح ، (نحو : يَافُلانُ بْنَ فَلاَنٍ » ،) من كنايات الأعلام ، (و « يَاضُلُّ بْنَ ضُلٍّ ») بضم الضاد المعجمة ، وتشديد اللام يقال لمن لايعرف ، وهو مجهول الأب ، كقوله :

{١٠٠٤} فَإنَّ أَبَاكُمْ ضَلُّ بْنُ ضِلٍّ وَإنَّا مِنْ إيَادِكمْ بَرَاءُ [١]

(و « يَاسَيِّدُ بْنَ سَيِّدٍ ») [٢] ، والضابط فيه ، كل شي اتحد فيه لفظ المنادى ، ولفظ ما أضيف إليه « ابنٌ » ، تذكيراً ، وتأنيثاً ، مدحاً كان أو ذماً .

ولو أدخلت الألف واللام على الثاني ، جاز الوجهان أيضاً ، ويخرج عن مفهومه: « يَافُلاَنُ بْنَ فُلاَنَةَ » ؛ فيجب ضم المنادى ؛ لقلة الاستعمال ، ونقل غير المصنف : أنَّ ذلك قول الكوفيين ، وابن كيسان ، وأن البصريين يوجبون في ذلك الضم ، ويجعلون الفتح من التغييرات الخاصة بالعلم[٣] ، كالترخيم ، وهذه إحدى المسائل التي وافق فيها ابن عصفور الكوفيين .

---

(١) في الهمع ٣ / ٥٥ ، حاشية رقم (٤) قال المحقق : « يقول صاحب الدرر ١ / ١٥٣ : لم أعثر على قائله .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٤ ، والأشموني ٣ / ١٤٣ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٢٣ .

[حذف تنوين ابن في غير النداء]

(ومجوز فتح ذي الضمة في النداء موجب في غيره حذف تنوينه لفظاً) ؛ لكثرة الاستعمال/ ، وقيل : لإلتقاء الساكنين ، نحو : « جَاءَ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو »، إذا قدر « ابْنٌ » صفة ، وربما شبهوا الخبر بالصفة ، ومنه قوله : /٧٨/

[١٠٠٥] ... ... شُعَيْثُ بْنُ سَهمٍ أم شعيثُ بنُ مِنْقَرِ (١)

فحذف التنوين من « شُعَيْثُ » ، وهو مبتدأ ، و « ابْنُ » خبره .

[حذف ألف ابن خطا]

(وَ) حذف (ألف « ابْنٍ » في الحالين) ، حال الفتح من حالتي النداء ، لا حال الندا مطلقاً ؛ لأنه إذا ضم لم ينزل الاسمين منزلة اسم واحد ، وحال غير الندا (خطأ) ، وفي قوله : وأَلِفِ إلى آخره ، عطف على معمولات عاملين ، فإنه عطف « أَلِفِ » على « تَنْوِينه » وهو معمول لـ «حَذْفِ»، وعطف « في الحالين » على « في غيْرِهِ » ، وهو معمول « مُوجِبٌ » ، وعطف « هَطَّاً على «لَفْظَاً » ، وهو معمول الحذف ، والمراد « بالمُجَوِّزِ » و « الموجِبِ » في كلامه ، العلة الحاملة على ذلك ، لا العربي ، ولا النحوي ، كما قد يتوهم .

ومن اللطائف ، أن قولك : « زَيْدٌ بْنُ عَمْرٍو » بالتنوين ، كلام تام ، وبعدمه محتاج إلى خبر ؛ لأن « ابْنَ » مع التنوين خبر ، ومع عدمه نعتٌ ، وفي ذلك قيل لغز :

---

(١) من الطويل للأسود بن يعفر ، وصدره :

لعمرك ما أدرى وإن كنت دارياً .

ظ : الكتاب ٣/ ١٧٥ ، المقتضب ٣/ ٢٩٤ ، والكامل ٣ / ١٧٨ ، والمحتسب ١ / ٥٠ ، الأشموني ٣/ ١٠١ . والشاهد وضحه الشارح .

مَانُونٌ إنْ لَحِقَتْ تَمَّ الكَلاَمُ بِهَا وَإِنْ تُزَلْ فابْتِداءٌ غَيْرُ ذِي خَبَرِ

(وإن نون) العلم الذي قبل « ابْنٍ » ، في غير النداء ، (فللضرورة) ، كقوله :

[١٠٠٦] جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَهْ تَزَوَّجَتْ شَيخاً غَلِيظَ الرَّقَبَهْ [١]

أنشده سيبويه على الضرورة، وخرجه ابن جني عغلى البدل ، ورد : بأن العرب لاتجعل الابْن في ذلك إلا صفة ، وأيضاً فإنما أراد : وصف قيس بأنه ابن ثعلبة ، ولم يرد جارية من ابن ثعلبة .

[مذهب الفارسي تركيب ابن والعلم قبله]

(وليس) ، العلم الذي قبل ابْنٍ (مركباً) ، مع ابن في (فيكون كمرء في إتباع ماقبل الساكن مابعده ، خلافاً للفارسي) ، قال ابن برهان في شرح اللمع : « إذا قلت : جَاءَ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ ، فمذهب الفارسي بناء الموصوف مع الصفة ، فنون ابن حرف الإعراب ، و « رَاءُ » عمرو تابعة للنون بمنزلة الراء من هذا مُرُؤٌ [٢] ، ولما كانت الراء ليست آخراً لم تنون ، لأن التنوين لا يكون وسطاً ، فأما قوله :

[١٠٠٧] ... ... حتَّى أتيتُ أبا عمرِو بنَ عمّارِ [٣]

---

(١) رجز ، للأغلب العجْلي ، الكتاب ٣ / ٥٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٥ ، المقتضب ٢ / ٣١٣ ، الخصائص ٢ / ٤٩١ ، الضرائر ص ٢٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٠ ، الخزانة ٢ / ٢٣٦ .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٣٩٥ : « على لغة من قال : هذا مُرُؤ . . . » . وجعل الاتباع عند الفارسي في حركة الميم لا حركة الراء ، وكذا في المساعد .

(٣) من البسيط ، للفرزدق .
ظ : الكتاب ٢ / ١٤٨ ، ابن يعيش ١ / ٢٧ ، والديوان ٣٨٢ .
وصدره : مازلت أغلق أبواباً وأفتحها .
وفي رواية : أفتح أبواباً وأغلقها .

فعلى قوله ، الكسرة موضع الفتحة ، كالعكس في ، « مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ بنِ زَيْدٍ » .

قال المصنف : « وَمَا رَآهُ الفَارِسِيُّ ليس صحيحاً ؛ للإجماع على فتح المجرور الذي لاينصرف، نحو : صَلَّى اللَّهُ عَلَى يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ » (١) ، انتهى ، فلو كان الأول تابعاً للثاني ، لكسر ، كما أن النون مكسورة ، ولأن الأصل حركة الإعراب ، وانتفاء الإتباع ، فيجب العمل على هذين الأصلين، إلا أن يمنع مانع .

وقال غير الفارسي : حركة الموصوف في جميع هذا إعراب غير تابعة ، وإنما جعلوا الصفة والموصوف في سقوط التنوين فقط ، ونظيره : قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ » رفع العاقلُ بـ « قَامَ » مع أن الفعل لايرفع اسمين متغايرين بغير عطف على وجهٍ ما / . /٧٩/

[الوصف بابنة]

(والوصف بـ « ابْنَة » كالوصف بـ « ابْنِ ») ، تقول في النداء : « يَاهِنْدُ ابْنَةَ زَيْدٍ » ، بضم الدال وفتحها ، ونصب « ابْنَةَ » ، وفي غير النداء ، « جَاءَتْنِي هِنْدُ ابْنَةُ زَيْدٍ » ، بحذف التنوين في لغة من صرف هنداً قياساً على الوصف بـ « ابْنِ » ومنهم من منع وقوفاً مع السماع في ابنٍ ، حكاه ابن كيسان (٢) ، واختار هو القياس ؛ لأن ابنةَ هي ابْنٌ بزيادة التاء ، ولهذا كان لاأثر للوصف بـ«بِنْتٍ»، في النداء .

[الوصف ببنت]

(وفي الوصف بـ « بِنْتٍ » ، في غير النداء وجهان) ، رواهما سيبويه عن العرب الذين

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ٣٩٥ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٢٤ .

يصرفون هنداً ونحوها ، فيقولون : « هَذِه هِنْدٌ بِنْتُ عَاصِم » بإثبات التنوين في « هِنْدٍ » ، وحذفه ، والحذف هنا ؛ لكثرة الاستعمال ، إذ لاساكنين هنا ، وظاهر كلام سيبويه ، أنه مركب ، فإنه قال : «وتركوا التنوين هنا ؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم »[١] .

[تنوين المنقوص المعين بالنداء]

(ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء ، وتثبت ياؤه عند الخليل [٢] لا عند يونس) ، فتقول : « يَاقَاضِي » بإثبات الياء ، وبحذفها عند يونس ، وجه الأول : أن تنوينه تنوين تمكين ، وقد زال تمكينه بالبناء ، فزال التنوين فزال موجب حذف الياء ، فرجعت وقدرت ضمة الياء استثقالاً ، ووجه الثاني : أن النداء دخل على اسم محذوف الياء للتنوين ، فذهب التنوين وبقيت الياء محذوفة كما كانت ، وأعان على هذا أن في النداء يحذف ماكان ثابتاً قبله ، في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : « يَاغُلَامِ » ، بحذف الياء ، والنداء باب حذف ، كقولك في جعفر « يَاجَعْفَ » فأن يبقى حذف ما كان محذوفاً أحق ، وقدرت الضمة على الياء المحذوفة .

فإن أريد بـ « قَاضٍ » غير معين ثبتت الياء نحو : « يَا قَاضِياً يجوز في حكمه : إنَّ حِمْلَكِ حِمْلٌ ثقيلٌ » ، (فإن كان) ، أي : صار المنقوص (ذا أصل واحد) ، لكونه ثلاثياً في الأصل ، حذفت فاؤه قبل النداء ، نحو : « يَفِي » من « وَفَى » ، أو عينه ، نحو : « مُرِي » من « رَأَيْتُ » ، (ثبتت الياء بإجماع) ، فتقول في : « يَفِي » مسمى به ، وفي « مري » : « يَايَفِي » و « يَامُرِي » بإثبات

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٠٤ .

(٢) قال سيبويه ٤ / ١٨٤ : « وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أختارُ ياقاضي ، لأنه ليس بمنوّن ، كما أختارُ هذا القاضي .

وأما يونس فقال : ياقاض ، وقول يونس أقوى ، لأنّه لمّا كانَ من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذف ، يحذفون التنوين ويقولون : ياحارِ وياصاحِ ، وياغُلامُ قبل ». ا هـ

الياء في النداء ، ولو حذفت (١) الياء فيهما لصار على حرف واحد؛ لأن « مُرِ » محذوف العين ، و «يَفِي » ، محذوف الفا .

[المضموم إذا نون اضطرارا ينصب أو يظل مضموما]

(ويترك) المنادى (مضموماً) ، وهو اختيار الخليل ، وسيبويه (٢) ،والمازني ، وهو الأكثر في كلامهم / ، (أو ينصب) ، وهو اختيار يونس ، وعيسى(٣) ، وأبي عمرو ، والجرمي ، والمبرد ، / ٨٠/ (مانون اضطراراً من منادى مضموم) ومن شواهد الضم ، قول الأحوص :

{١٠٠٨} سَلاَمُ اللَّه يَامَطَرٌ عَلَيْهَـــا   وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلاَمُ (٤)

ومن شواهد النصب ، قوله :

{١٠٠٩} ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ   يَاعَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي (٥)

---

(١) في الأصل ثبتت الياء .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٥٦ .

(٤) من الوافر ، الكتاب ٢ / ٢٠٢ ، المقتضب ٤ / ٢١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٩٦ ، الخزانة ٢ / ١٥٠ ، الإنصاف ١ / ٣١١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٦ .
وكان الأحوص قائل هذا البيت يهوى امرأةً فتزوجها رجل يقال له مطرٌ فلحقته الحسرة لذلك ، وهجا زوجها .
والشاهد فيه تنوين (مطر) في الشرط الأول وهو مضموم للضرورة ، وللنحاة في ذلك كلام كثير ذكره البغدادي في الخزانة .

(٥) من الخفيف ، لمهلهل بن ربيعة .
المقتضب ٤ / ٢١٤ ، المنصف ١ / ٢١٨ ، المفصل ٣٦١ ، الشرح الكبير ٢ / ٨٤ ، الأمالي الشجرية ٢/ ١٨٨ ، الخزانة ٢ / ١٦٢ .
والشاهد فيه قوله : (ياعدياً) حيث إن الشاعر لما نونه ضرورة جاز فيه النصب .

قال المصنف : « وَعِنْدِي أَنَّ بَقَاءَ الضم راجح في العلم ؛ لشدة شبهه بالضمير ، مرجوح في اسم الجنس ؛ لضعف شبهه بالضمير » .

وأورد ابن عصفور المذهبين ، على أن كلا من الفريقين يوجب ماذهب إليه ، ويشهد له قول سيبويه في النصب مع التنوين : « لَمْ نَسْمَعْ عَرَبِيّاً يقوله » (١) ، وقد سمع ذلك غيره .

ثم اختلف ، فقال ابن الخباز : « هذا قسيم تنوين التمكين » ، وسماه تنوين الضرورة ، وقال غيره : هو تنوين التمكين ، ولكن لما كان هذا المبني يشبه المعرب دخله هذا التنوين .

[إتباع المنادى المنون]

وإذا أتبع المنادى الذي نون بالنصب ، تعين نصب التابع ، ولم يجز ضمه ، وفي نعت الذي نون بالضم ، الرفع والنصب ، وفي المقصور ، نحو : « يَافَتىً » ، يجوز في نعته على الأول ، الرفع والنصب ، ويتعين على الثاني النصب .

« فَصْـــلٌ »

[نداء مافيه أل]

(لايباشر حرف الندا في السعة ذا الألف واللام) ، فلا يقال : « يا الغلام » ويباشره في الشعر لفظاً ، نحو قوله :

[١٠١٠] فَيَا الغُلاَمَانِ اللّذانِ فَرَّا ... ... (٢)

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٠٣ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، ابن يعيش ٢ / ٩ ، المقرب ١ / ١٧٧ ، الخزانة ٢ / ٩٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٨ .

وعجزه : إياكما أن تكْسِبانا شراً .

وخرجه بعضهم على حذف المنادى ، والتقدير : فيأيُّهَا الغُلاَمَانِ ، (غير المصدر بهما جملة) اسمية ، (مسمى بها) ، شخص ، نحو : يا المنطلق زَيْدٌ » ، نص عليه سيبويه [(١)] ، وقاس عليه المبرد[(٢)] ، ماسمي به من موصول مصدر بهما ، نحو : « يا الذي قَامَ أَبُوهُ » ، ومنعه سيبويه[(٣)] ، فإن قيل : لم قال سيبويه بالمنع ، مع أنه أيضاً محكي ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض ، كما في الجملة ، ولذلك قال المصنف : « وهو قياس صحيح » [(٤)] ، أجيب : بالفرق بينهما بإن الذي قام أبوه / ، تحكي حالته التي ثبتت له قبل التسمية ، وهو قبلها لاينادى ، لوجود « ألْ » وذلك المانع باق ، ونحو: « المُنْطَلقُ زَيْدٌ » ، ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود « ال » ، بل كونه جملة ، وذلك المانع قد زال بالتسمية ، فإن قيل : المانعُ شيئان ، الجملة ، و « ألْ » ، فإن زال أحدهما بقي الآخر ، أجيب : بأنه لو صح هذا امتنع نداؤه ، والجواز مسلم ، وإذا ثبت الجواز ، فوجهه : أن المنادى هو المجموعُ ، و« إل » ليست داخلة على المجموع ، بل على جزء الاسم المسمى به ، فأشبه ما لو سميت بـ«زيدٌ المُنطَلقُ » ، وأما الذي وصلته ، فإنما يحكي حكاية المفردات ، لا حكاية الجمل ، فثبت أن المنادى إنما هو الذي دون صلته ، والإعراب يقدر في آخر « الَّذي » . / ٨١ /

(أو اسم جنس مشبه به) ، وفاقاً لابن سعدان [(٥)] ، ، نحو : « يَـا الأَسَدُ شِدَّةً » و « يـا الخَلِيفَةُ هَيْبَةً » ، [وشبهته] [(٦)] ، أنه على تقدير مضاف ، والأصل : « يَا مِثْلَ الأَسَدِ » ، و « يَامِثْلَ

---

(١) قال سيبويه : « ولو سميته الرَّجُلُ منطلقٍ ، جاز أن تناديه فتقول : يا الرَّجُلُ منطلقٌ لأنك سميته بشيئين كلٌ واحدٍ منهما اسمٌ تَامٌ » .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٤٢ .

(٣) معلّلاً : « لأن « الذي » ليس منهى الاسم ، وإنما منتهى الاسم الوصلُ ، فهذا لايتغير عن حاله . . . . ولا يجوز أن تناديه » . ظ : الكتاب ٣ / ٣٣٣ .

(٤) أي قياس المبرد ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٩٨ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٨ .

(٦) زيادة عن المساعد يقتضيها السياق .

الخَلِيفَةِ » ، فأشبه : « يَاغُلَامَ القَاضِي » ، فحرف النداء في الحقيقة إنما دخل على اسم مجرد من الألف واللام .

(خلافاً للكوفيين) ، والبغداديين [١] ، (في إجازة ذلك مطلقاً) ، سواء كان مما سبق ، أو من غيره ، واحتجوا بقوله :

[مكرر] فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذانِ فَـرَّا إِيَّاكُمَا تُكْسِبَا فِي شَـراً [٢]

وقول :

[١٠١١] عباسُ الملك الملكُ المُتَوَّجُ والّذي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلاَ عَدْنَانُ [٣]

وهذان ، وما أشبههما عند البصريين [٤] ضرورة ، كما تقدم .

[كيف ينادى مافيه أل ؟]

وإذا أريد نداء مافيه[٥] الألف واللام عند البصريين، فإن كان علماً ، كـ « السَّمَوْأَلِ، واليَسَعَ»، ففيه قولان : المنع ، والجواز ، وعلى الجواز ، فقيل : يحذف « أل » من العلم ، ثم ينادى، قاله في النهاية وقيل يتوصل إليه بـ « مَنْ » ، فيقال : «يَامَنْ هُوَ كَذَا » ، قاله ابن الدهان ، في شرح « الدرة » .

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٢٧ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، المساعد ٢ / ٥٠٣ ، الهمع ٣ / ٤٧ ، الدرر ١ / ١٥٢ ، الأشموني ٣ / ١٤٥ .
والشاهد قوله : (يا الملك) فإن الكوفيين احتجوا به على جواز دخول حرف النداء على المعرف بـ « أل » مطلقاً وأجيب عنه بأنه ضرورة ، أو المنادى فيه محذوف تقديره : (يا أيها الملك) .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٨ .

(٥) في ب مافيه نداء - قدم وأخر .

« وإن كان اسم جنس توصل إلى ندائه ، بنداء « أي » ، أو الإشارة ، أو الموصول .

(ويوصف بمصحبهما / الجنسي)مرفوعاً ، نحو : ﴿ يَا أَيُّها الرَّسُولُ ﴾ (١) . / ٨٢ /

(أو بموصول مصدر بهما) ، نحو : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِيْ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ (٢) .

(أو ياسم إشارة) ، حال من الكاف ، نحو قول طرفه :

[١٠١٢] ألا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيْ أحضرَ الوغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟(٣)

فلو كان اسم الإشارة مقروناً بالكاف امتنع ، نحو : « يَاأَيُّهَا ذَاكَ الرَّجُلُ » ، قاله المصنف(٤) ، وأجازه ابن كيسان (٥) ، ولا فرق عند المصنف بين اسم الإشارة الموصوف ، بالمحلى بـ « أل » ، أو غير الموصوف ، وصرح هو وابن عصفور (٦) بذلك وعليه قوله :

[١٠١٣] أَيُّهَــذَانِ كُلاَ زَادَكُمَــا وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ وَغَلْ (٧)

---

(١) سورة المائدة آية : ٤١ .

(٢) سورة الحجر آية : ٦ .

(٣) البيت من الطويل ، الكتاب ٣ / ٩٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٢٩ ، ابن يعيش ٢ / ٧ ، الإنصاف ٣٢٧/١ ، الخزانة ١ / ١١٩ ، العيني ٤ / ٤٠٢ ، وشرح المعلقات للزوزني ص : ٨٢ .
والشاهد فيه قوله : (أيهذا) على وصف « أي » باسم الإشارة حال من كاف التشبيه .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٩ .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٢٨ ، ابن كيسان النحوي ص ١٦٧ ، وحكى فيه عن بعض النحويين سماعاً عن العرب ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٢ .

(٦) المقرب ١ / ١٧٦ .

(٧) من الرمل ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٤ / ٢٣٩ ، المساعد ٢ / ٥٠٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/٣ ، الهمع ٣ / ٥٠ ، .
والشاهد فيه قوله : (أهذان) حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة وحذف حرف النداء ، أي : ياهذان ، والواغل : هو الذي يدخل على القوم ولم يدع .

وصرح ابن الضائع باشتراط نعت اسم الإشارة ، وهذا البيت ونحوه وارد عليه .

وظاهر كلام المصنف أن نعت « أيٍّ » باسم الإشارة كغيره في المرتبة ، وصرح الجرمي [١] ، والفارسي [١] ، وغيرهما ، بضعف نعت « أيٍّ » باسم الإشارة ، (« أي ») نائب فاعل « يوصف » ، أي : ويوصف « أي » بأحد ثلاثة أشياء ، حال كونها ، (مضمومة متلوة بـ « هَا » التنبيه) ، بالقصر، وإطلاق الوصف على الواقع بعد « أيٍّ » هو قول سيبويه [٢] .

وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي : « الظاهر أنه عطف بيان ؛ لعدم اشتقاقه[٣] » ، وعلى هذا مشى المصنف في تابع اسم الإشارة إذا كان جامداً ، فقال : « إنه عطف بيان لا صفة » [٤] ، ورد: بالتزامه ، واللزوم من شأن الصفات ، نحو : « الجَمَّاءَ الغَفِيرَ » ، وعطف البيان كالبدل لايكون لازماً ، ووافق [٥] على أنه غير بدل ، وهذا الوصف واجب الرفع ، كما سيأتي .

ولزمت « أيُّ » الضمة ؛ لأنها كالمنادى المفرد المعرفة ، ولزمتها « هَا » التنبيه عوضاً من الإضافة ، لأن « أيًّا لا تستعمل في غير النداء إلا مضافة لفظاً ، أو نية ، وخصتها التنبيه بالتعويض ، لما فيه من تأكيد معنى النداء ، ولم تفتح « أيٌّ » ، وإن كانت « هَا » التنبيه عوضاً من المضاف إليه ، لعدم تحقيق العوضية .

و « هَا » التنبيه لازمة الفتح مع اسم الإشارة ؛ ومع غيره يجوز ضمها ، وعليه قراءة[٦] ، ﴿ياأيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [٧] ، بضم الهاء ، وهي لغة بعض / ، بني مالك من أسد [٨] . /٨٣/

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٢٨ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٥٩ .

(٣) من قوله : وصرح ابن الضائع إلى هنا بلفظه في المساعد متفرقا .

(٤) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٠ .

(٥) في المساعد ، واتفق .

(٦) في السبعة لابن مجاهد ص ٥٧٦ : « قرأ ابن عامر وحده (يا أيُّهُ) برفع الهاء » .

(٧) سورة الزخرف آية : ٤٩ .

(٨) المغني ١/ ٣٨٥ .

وقال الكوفيون ، وابن كيسان (١) : « هَا التنبيه واجبة الفتح ، لأنها متصلة باسم الإشارة لفظاً، نحو : « يَأَيُّهَذَا » ، أو تقديراً ، نحو : « يَأَيُّهَا الرَّجُلُ » ، والأصل : « يَأَيُّهَا ذَا الرَّجُلُ » ، فحذف اسم الإشارة .

وأجاز ابن كيسان (٢) حذف « هَا » التنبيه ، نحو : « يا أيُّ الرَّجُلُ » ، ومنعه الكوفيون ، وسائر البصريين ، لعدم سماعه (٣) .

[أيـــة]

(وتؤنث) « إيٌّ » (لتأنيث صفتها) ، نحو : ﴿ يَأَيَّتُهَا النَّفْسُ ﴾ (٤) ، ولا تثنى ، ولا تجمع . فلا تقال : « يا أياي هَذَانِ الرَّجُلاَنِ » ، ولا « يَأَيُّونَ هَؤَلاَءِ / القَوْمِ » ، بل يلزم الإفراد ، قال الله تعالى: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلاَنِ ﴾ (٥) ، و ﴿ وتُوبُوا إلَى اللَّهِ جَمِيعاً أيُّها المُؤْمِنُونَ ﴾ (٦) .

[إعراب أي وتابعها في النداء]

(وليست) « أي » (موصولة بالمرفوع) (٧) ، حال كون المرفوع (خبراً لمبتدأ محذوف خلافاً للأخفش (٨) ، في أحد قوليه) ، حين قال : إن « أيّاً » اسم موصول ، وأن (٩) ، المرفوع بعدها لمبتدأ محذوف تقديره : يَاأَيُّهَا هُوَ الرَّجُلُ » ، وجملة المبتدأ (١٠)والخبر صلة (١١) ،« أي » ، والمعنى :

---

(١) المساعد ٢ / ٥٠٥ .
(٢) الارتشاف ٣ / ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٣) المساعد ٢/ ٥٠٦ .
(٤) سورة الفجر آية : ٢٧ .
(٥) سورة الرحمن آية : ٣١ .
(٦) سورة النور آية : ٣١ .
(٧) في « ب » موصولة بالمرفوع لفظاً .
(٨) الأشموني ٣ / ١٥١ .
(٩) في المخطوطة : وإن إن .
(١٠) في المخطوطتين : وجملة مبتدأ وخبر .
(١١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٤٣ .

«يَاالَّذي هُوَ الرَّجُلُ » ، ورد ، بأن الحذف فرع الذكر ، ولو جاز ذلك لذكر ولو في بعض الصور ؛ لأن الأصل في العائد أن يكون مذكوراً لا محذوفاً ، وليس هو من المواطن التي يجب فيها حذف المبتدأ .

وبأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف ، وعديله ، بالجمله الفعلية ، كما يجوز ذلك في « أي » ، في غير النداء ، وفي جميع الموصولات ، قال هذا المازني [١] .

وقال الزجاج [٢] : « لو كانت موصولة للزم نصبها ؛ لأنها منادى مطول ، مثل : « ياخَيْراً مِنْ زَيْد » .

ويمكن أن يجاب عن الأول والثاني أن بعض الموصولات قد تعرض لها خصوصية تمنع من جريانها على أخواتها ، فمن ذلك قولهم : « لاَ سِيَّمَا زَيْدٌ » ، أجازوا في « ما » أن يكون موصولاً اسمياً ، و « زيدٌ » بعدها خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لاسِيٌ الذي هُو زَيْدٌ ، فـ « ما » على هذا القول موصول بلا خلاف ، ولم يسمع في هذا التركيب ذكر المبتدأ ، ولا وقوع الظرف ، ولا الجار والمجرور ، ولا الجملة الفعلية بعدها / . /٨٤/

وعن الثالث : بأن « أيٌّ » على تقدير أن يكون موصولاً ، ليست منادى ، مطولاً ، لأن مابعدها صلتها ، والصلة لاموضع لها من الإعراب ، وإنما يطول الاسم بمعموله .

(ولا جائز نصب صفتها) مفردة كانت ، نحو : « يَأَيُّهَا الرَّجُلُ » ، أو مضافة ، نحو : «يأَيُّهَا الحَسَنُ الوَجْهِ » ، بل يجب رفعها ؛ لأنها هي المقصود بالنداء في المعنى ، (مخالفاً للمازني) ، في إجازته رفعها ونصبها ، فيقول : « يأَيُّهَا الرَّجُلُ والرَّجُلُ وَالرَّجُلَ » ، كما يقال : « يَازَيدُ الفاضِلُ

---

(١) المساعد ٢ / ٥٠٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

والفَاضِلَ » ، وأنكر عليه الزجاج ذلك ، ووقع لابن المصنف في شرح الخلاصة ، أن الزجاج وافقه على ذلك ، وأظنه سهواً (١) ، ونقل ابن عقيل عن ابن الباذش أن النصب مسموع عن بعض العرب(٢) ، فإن صح هذا كان رد القول الزجاج إن رأى المازني مطروح ؛ لمخالفته كلام العرب ، قاله في معاني القرآن ، عند قوله تعالى : ﴿ ياأيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ ﴾ (٣) .

[صفة « أي » لا تحذف]

(ولايستغنى) بـ « أيٍّ » (عن الصفة المذكورة) ، فلا يقال : « يَاأَيُّها » ؛ لأن الصفة هي المقصودة بالنداء ، فحذفها مناف لذلك .

[تابع أي]

(ولا يتبعها غيرها) ، أي : ولا يتبع « أيا » غير الصفة المذكورة من أنواع التوابع ، فلا يعطف على « أي » عطف بيان ، ولا نسق ، ولا تؤكد ، ولا يبدل منها ، وإنما ينعت فقط .

[إسم الإشارة وصله لنداء مافيه أل]

(واسم الإشارة) إذا قدر وصلة لنداء مافيه « ألْ » كان (في وصفه بـ « ما » لايستغنى عنه ، كـ « أيٍ ») في وجوب رفع نعته ، وكونه مصحوباً بـ « أل » الجنسية ، نحو : « يَاذَ الرَّجُلُ » و «يَاهَذِهِ المرْأَةُ » ، برفع الرجل والمرأة وجوباً ؛ لأن اسم الإشارة مبهم ، كـ « أيٍّ » في الأصل ، فيلزمه

---

(١) بل هو صحيح ، ذكره المرضي في شرح الكافية ١ / ١٤٢ : « وأمّا المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة وأي قياساً على نحو : يازيد الظريف ، ولم يثبت » ، وانظر شرح الخلاصة ٥٧٧ .

(٢) المساعد ٢ / ٥٠٧ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٥٣ . قال الزجاج : « وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه عليه أحد بعده فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار ، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٢٩ . وعليه يحتاج من نسب الإجازه إلى الزجاج إلى إثبات.

في التفسير مايلزمها ، ويصير نعته غير مستغنى عنه ، فإن قدرت الإكتفاء باسم الإشارة صار النعت مستغنى عنه ،ويجوز فيه حينئذ الرفع ، والنصب ، لأن اسم الإشارة ، والحالة هذه ، هو المقصود بالنداء ، فجاز في نعته الوجهان ، نحو : « يَازَيْدُ العَاقِلُ وَالعَاقِلَ » ، وإلى ذلك أشار بقوله : (وكغيرها) ، أي : غير « أيٍّ » ، (في غيره) ، أي : في غير مالاستغنى عنه من الأوصاف ، فإن لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء مافيه الألف واللام ، ففي نعته الوجهان ، ويجوز استغناؤه عن النعت / ، ويجوز أن يتبع بجميع التوابع ، كغيره من المناديات . /٨٥/

والحاصل : : أن اسم الإشارة إن كان وصلة لنداء مافيه الألف واللام ساوى أيا في وجوب رفع صفته واقترانها بأل الجنسية ، وكونها لايستغنى عنها ، وعدم توكيده وبيانه ، وعطفه ، والعطف عليه ، والإبدال منه ، ويخالفها إذا كان هو المقصود بالنداء ، فيجوز في صفته الرفع والنصب ، ولايجب اقترانها بأل ، ويجوز الاستغناء عنها ، ويجوز إتباعه ببقية التوابع ، وقوله في الشرح : «يساوي اسم الاشارة « أيّاً »[١] ، في وجوب رفع صفته ، واقترانها بأل الجنسية ، ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف [٢] ، وجواز أن يتبع بغير وصف » محمول على المقصدين المتقدمين .

[نداء الجلالة)

(وقيل : يا اللّه) بحذف الألفين ، (وَ يا أَللّهُ) بإثباتهما ، و « ياالله » بإثبات الأولى ، وحذف الثانية ، والكثير : « لاَهُمَّ » بحذف « يا » و « أل » ، وإثبات الميم المشددة ، قال :

[١٠١٤] لاَهُمَّ إن كُنتَ قبلت حِجَّتِجْ ... ... [٣]

---

(١) من قوله : أيًا . . إلى بأل – مكررة في « ب » .

(٢) زيادة لازمة من شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٠ .

(٣) رجز ، لبعض أهل اليمن ، النوادر ص ٤٥٦ ، المحتسب ١ / ٧٥ ابن يعيش٩ / ٧٥ ، سر صناعة الإعراب ١ / ١٧٧ ، الضرائر ص ٢٣١ ، العيني ٤ / ٥٧٠ ، وبعده : فَلاَ يزالُ شاحجٌ يأتيك بِجْ .

أي : ججتي ، وإبدال الياء جيماً لغة قضاعة ، (والأكثر : « اللّهم) ، بحذف « ياء » وإثبات «أل » والميم المشددة ، كقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهم مالِكَ الملك ﴾ [1] ، ومذهب البصريين : أن الميم [المشددة] [2] عوض من حرف النداء ، فلا يجوز عندهم الجمع بينهما (وشذ في الاضطرار : «يااللّهم ») ، في قوله :

[١٠١٥] إنِّي إذا ماحَدَثٌ أَلَمَّـــا أَقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهمَّا [3]

وأجاز الكوفيون [4] الجمع بين « يا » و « الميم » في السعة بناء على أن الميم ليس عوضاً من حرف النداء ، وإنما هي بعض « أمَّنا بخيرْ » ، وهو ضعيف .

« فَصْـــلٌ »

[حكم تابع المنادى]

(لتابع غير « أي » ، واسم الإشارة) ، المتوصل بهما إلى نداء مافيه « أل » ، وتقدم حكم تابعهما، (من منادي) ، بيان لغير، لأنها مبهمة (كمرفوع) لفظا ، نحو : « يازيد و يَارَجُلُ » لمعين ، أو تقديراً ، نحو : « ياسِيْبَوَيْهِ » و « يَاتَأَبَّطَ شَرّاً » ، (إن كان) التابع (غير مضاف ، الرفع) ، تبعاً للفظ المنادى ، وجاز ذلك مع أن المتبوع مبني لأنه مشبه للمعرب بحدوثه لسبب داخل عليه/ ، /٨٦/

(١) سورة آل عمران آية : ٢٦

(٢) [ ] ساقط من « ب » .

(٣) رجز ، منسوب لأمية بن أبي الصلت ، ولأبي خراش الهذلي ، النوادر ص٤٥٨ ، المقتضب ٤ / ٢٤٢ ، الإنصاف ١ / ٣٤١ ، الخزانة ٢ / ٢٩٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٤٠ ، سر صناعة الإعراب ص ٤١٩ .

(٤) المساعد ٢ / ٥١١ .

(والنصب) ، تبعاً للمحل ، فتقول في النعت : « يَازَيْدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفَ » ، وفي التوكيد : «يَاتَميمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ » ، وفي البيان : « يَاسَعِيْدُ كُرْزٌ وَكُرْزاً » ، وفي المنسوق المقرون بـ « ألْ »: «يَازَيْدُ وَالضَّحَاكُ وَالضَّحَّاكَ » .

(مالم يكن) التابع (بدلاً ، أو منسوقاً عارياً من« أل » ، فلهما) حال كونهما (تابعين) لمبني، أو معرب ، (مالهما) حال كونهما (مناديين) ، تقول في البدل : « يَا سَعِيدُ كُرْزُ » بضم «كُرْزُ» بغير تنوين ، كما تقول [١] : يَاكُرْزُ » وَ « يَازَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّه » بالنصب ، كما تقول : « يَا أَبَا عَبْدِ اللَّه » ، وفي المنسوق العاري من « أل » : « يَازَيْدُ وعَمْرُو » بالضم ، و « يَازَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّه » بالنصب ، وهذا حكم البدل ، والنسق أيضاً ، لو كان المنادى معرباً ، لأن البدل في نية تكرير العامل، وحرف العطف نائب مناب حرف النداء .

(خلافاً للمازني والكوفيين في تجويز : يَازَيْدُ وَعَمْراً) ، بالنصب ، إجراءً للمنسوق العاري من « ألْ » مجرى المقرون بها ، قاله المصنف[٣] في الشرح ، واعترض بأن ذلك يقتضي إجازة : يَازَيْدُ وَعَمْرٌو ، بالتنوين مع الضم » وهو خلاف ظاهر اقتصاره في الأصل على وجه النصب ، وخلاف قوله في الكافية :

{١٠١٦} وَنَحْوُ زَيْدٍ فِي النِّدَا إِنْ نُسِقَا ... يُنْصَبُ عِنْدَ المَازِنِّي مُطْلَقَا [٢]

(ورفع المنسوق المقرون بـ « أل » راجح عند الخليل وسيبويه ، والمازني) ، لمشاكلة الحركة ، وقال سيبويه : « إنهُ أكثرُ ماسمعه من العرب [٤] .

---

(١) تقول كررت في « ب » .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣١٠ .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٨٦ : « فأمّا العرب فأكثرَ ما رأيناهم يقولون : يازيدُ والنضرُ » .

([وَ] (١) مرجوح عند أبي عمرو (٢) ، ويونس ، وعيسى ، والجرمي) ؛ لأن القياس في تابع المنادى المبني النصب ، وقرأ (٣) ، غير الأعرج : ﴿ وَالطَّيْرَ ﴾ (٤) ، بالنصب .

(والمبرد) (٥) ، بالرفع (في نحو : « الحَارِثِ ») ، يختار الرفع (كالخليل) (٦) ، لأن « ألْ » لم تؤثر فيه تعريفاً ، فأشبه المجرد ، (وفي نحو : « الرَّجلِ ») ، يختار النصب (كأبي عمروٍ) ، لأنه شبيه بالمضاف في إفادة التعريف .

[التابع المضــاف]

(وإن أضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقاً) ، سواء كان المنادى مبنياً ، أو معرباً ، وسواء كان التابع نعتاً ، أو توكيداً ، أو بياناً ، أو بدلاً ، أو نسقاً مجرد من « أل » ، تقول : « يَازَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » ، وفي التوكيد : « يَازَيْدُ نَفْسَهُ » ، وفي عطف البيان » : « يَازَيْدُ عَائِذَ الكَلْبِ » ، وفي البدل : «يَازَيْدُ أَخَانَا » ، وفي النسق : « يازَيْدُ وَغُلاَمَ بِشْرٍ » / . /٨٧/

(مالم يكن) التابع المضاف إضافته غير محضة ، (كالحسن الوجْهِ ، فله) من حكمي النصب والرفع ، (ما للحَسَنِ) ، إذا كان المنادى مضموماً ، ولم يكن نعتاً ، لـ « أيٍّ » ، ولا ، لاسم الإشارة المتوصل بهما إلى نداء مافيه « ألْ » ، فإنه يجب رفعه ، خلافاً للمازني ، تقول : « يَازَيْدُ الضَّارِبُ الرَّجُلِ » برفع الضَّارِبِ ، ونصبه .

---

(١) في المخطوطتين : دون واو - والزيادة من التسهيل وشروحه لابن مالك وابن عقيل والسلسيلي . وقوله : «المنادي » ساقطه من الأصل .
(٢) المقتضب ٤ / ٢١٢ .
(٣) في البحر المحيط ٧ / ٢٦٣ : « وقرأ الجمهور بالنصب عطفاً على موضع الجبال » .
(٤) سورة سبأ ية : ١٠ : ﴿ ياجبالُ أوبي معه والطيرَ ﴾ .
(٥) المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ .
(٦) الكتاب ٢ / ١٨٧ .

(ويمنع رفع النعت ، في نحو : يَازَيْدُ صَاحِبَنَا) ، مما إضافته محضة ، (خلافاً لابن الأنباري)[١] ، تبعاً لطائفة من الكوفيين ، منهم الكسائي [٢] ، والطوال [٢] ، والفراء [٢] ، وعن الفراء[٣] ، أنه أجاز رفع التوكيد ، والمنسوق المضافين قياساً على النعت ، نحو : « يَازَيْدُ نَفْسُهُ » و «يَازَيْدُ غُلَامُ عَمْرٍو » قيل : ويشهد لهم ، رواية ابن خلويه : « يَازَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » بضم النون ، ورد : بأنها من الشواذ ، ومع ذلك ، فهي محمولة على جعلها من إتباع الثاني للأولي ، لا من رفع صفة المضموم المضافة إضافة محضة ، قال سيبويه : « قُلْتُ : يعني للخليل ، أَفَرَأَيْتَ قول العرب كلهم :

[١٠١٧] أزَيْدُ أخَا ورقَّاءَ ... ... [٤]

لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل » ؟ قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف ، فهو منزلة [٥] ،« أخا » لذا كان في موضعه ، يعني : فيجب نصبه .

[حكم تابع نعت المنادى]

(وتابع نعت المنادى) المبني من المنعوت ، (محمول على اللفظ) ، وجوباً ، نحو : « يَازَيْدُ الطَّويلُ الشَّاهِقُ » ، فيرفع « الشَّاهِقُ » وجوباً نعتاً للطويل ، ولا يجوز نصبه ، وكذا لو كان نعت النعت مضافاً ، نحو : « يَازَيْدُ الطَّويلُ ذُو الجُمَّةِ » .

ولو قيل: في المضاف ، و « ذُو الجُمَّةِ » بالواو العاطفة ، وجب النصب عند الجمهور ، سواء

---

(١) ورأيه : « ليس ببعيد في القياس ، ولكنه لم يثبت » شرح الرضي للكافية ١ / ١٣٨ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٩٤ ، والمساعد ٢ / ٥١٦ .

(٣) الأشموني ٣ / ١٤٨ :

(٤) من الطويل ، الكتاب ٢ / ١٨٣ ، ابن يعيش ٢ / ٤ ، المساعد ٢ / ٥١٤ .
تتمته : ... ... إن كنت ثائراً فقد عرضت أحناءُ حقٍّ فخاصِمِ
والشاهد فيه نصب (أخا ورقاء) جرياً على محل المنادى المفرد ، وهو النصب .

(٥) في « ب » : بمنزلته .

عطف على المنادى ، أو على نعته ، وقال المازني : « إنْ عطف على النعت رفع كالصفة التابعة للمنادى (١) .

[الضمير في تابعه خطاب وغيبة]

(وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيئ به) ، أي : بالضمير (دالاً على الغيبة باعتبار الأصل)، الذي كان عليه قبل النداء ، نحو : « يا زَيْدُ نَفْسَهُ » و « يَاتَمِيمُ كُلُّهُمْ » بضمير الغيبة ، كأنك قلت : أَدْعُو زَيْداً ، وَأَدْعُو تَمِيماً » .

(وَ) دالاً (على الحضور باعتبار الحال) ، المتجددة بالنداء ، نحو : « يَازَيْدُ نَفْسَكَ » و «يَاتَمِيمُ كُلَّكُمُ » ، بضمير الحضور ، كأنك قلت : أَدْعُوكَ ، وَأَدْعُوكُمْ ، وقد اجمع الاعتباران في ، قوله :

{١٠١٨} فَيَأَيُّهَا المُهْدِي الخَنَا مِنْ كَلَامِه ... كَأَنَّكَ تَضْغُو في إِزَارِكَ خِرْنَقُ / (٢) /٨٨/

ضغا : بالضاد ، والغين المعجمتين صوت ، وصاح ، وخرنق : بكسر الخاء المعجمة والنون : ولدُ الأرنب ، ومنع الأخفش (٣) ، اعتبار الحضور ، فقال : « وَإما قول العرب : ياتَمِيمُ كُلُّكُمُ ، فبالرفع ، فبتقدير : كُلُّكُمُ مدعو ، وبالنصب ، إن ثبت ، فبتقدير : كُلُّكُمْ دَعَوْتُ » ، ورد ، بقوله :

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٤٤ .
(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (من كلامه وكأنك) إذ أتى المنادى الواقع في التابع بلفظ الغيبه والخطاب .
ظ - الدرر ٢ / ١٩٧ ، الهمع ٥ / ٢٨٦ ، التصريح ٢ / ١٧٤ .
(٣) المساعد ٢ / ٥١٦ ، ٥١٧ .

{١٠١٩} يأَيُّهَا الذَّكَرُ الَّذِيْ قَدْ سُؤْتَنِي وَفَضَحْتَنِي وَطَرَدْتَ أُمَّ عِيَالِيَا (١)

فربط الموصول بضمير الخطاب ، مع أنه صفة لصفة المنادى ، ففي المنادى أولى ، ودعوى التقدير على خلاف الأصل ، وقول المصنف : (مع تابع المنادى) ، يعم التوابع كلها ، فيقال : «يَاعَظِيماً يُرجى لِكُلِّ عَظِيمٍ » بالمثناة الفوقانية » ، والتحتانية ، ولعل السماع إنما جاء في التوكيد .

[حكم ماكرر من منادى دون إضافة]

(والثاني في ، نحو : يَازَيْدُ زَيْدُ ، مضموم) ، على أنه نداء ثان ، حكاه سيبويه عن أبي عمرو، وارتضاه (٢) ، والقول بأنه بدل غير سديد ، لعدم اشتماله على زيادة إيضاح ، (أو مرفوع) ، على أنه عطف بيان على اللفظ ، (أو منصوب) ، على أنه بيان على الموضع ، كذا قيل ، وفيه نظر ، لأن شرط عطف البيان ، كما قال ابن المصنف (٣) : « مغايرته المعطوف عليه في اللفظ لكيما يحصل بانضمامه مع الأول زيادة وضوح ، وإنما هو من التوكيد اللفظي ، أتبع أولاً على اللفظ ، والثاني على الموضع ، وبذلك وجه المصنف قول رؤبة :

{١٠٢٠} إِنِّيْ وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لَقَائِلٌ يانَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا (٤)

وتبعه ابنه .

---

(١) من الكامل ، لأبي النجم العِجْليّ .
والشاهد : وضحه الشارح .
ظ - الأمالي الشجرية ٢ / ١٣ ، المقتضب ٤ / ١٣٢ ، الأشباه ٤ / ١٣٧ .
(٢) الكتاب ٢ / ١٨٥ .
(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٢ .
(٤) رجز ، ديوانه ص ١٧٤ ، الكتاب ٢ / ١٨٥ ، المقتضب ٤ / ٢٠٩ ، الخزانة ٢ / ٢١٩ ، الخصائص ١ / ٣٤٠ ، العيني ٤ / ١١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٤ .
والشاهد فيه قوله : (يانصرُ نصرٌ نصراً) ، يقول ابن مالك : « يضم الثاني دون تنوين ، وبضمه وتنوينه ، وبنصبه . فالضم دون تنوين على أنه منادى ثان ، والضم مع التنوين على أنه عطف بيان على اللفظ ،==

واعترض : بأن التوكيد اللفظي لابد وأن يوافق متبوعه إذا كان معرفة في الجهة التي بها اكتسبا التعريف ، وهنا ليس كذلك ، فإن تعريف الأول بالإقبال ، والثاني ، بالعلمية ، فكما لايجوز جعل الثاني ، في نحو : « جَاءَ الغُلامُ غُلاَمٌ زَيْدٌ » (١) ، توكيداً لفظياً ، لاختلافهما في التعريف ، لايجوز هنا ، ويمكن أن يجاب عنه : بأن تعريف النداء عارض فلا يعتد به/ ، واعترض أيضاً ، بأن / ٨٩ /
الثاني منون، ورد ، بأن هذا اختلاف يسير فيغتفر ، بدليل : ﴿ فَمَهِّلِ الكَافِرِيْنَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدَا ﴾ (٢) ، فـ « أَمْهِلْ » تأكيدٌ لـ « مَهِلْ » ، مع اختلاف الصيغة .

[حكم ماكرر مع إضافة]

والأول في نحو :) قوله :

[١٠٢١] (يَاتَيْمُ تَيْمَ عدِيٍّ) لاَ أَبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ (٣)

(مضموم) ؛ لأنه منادى مفرد ، والثاني حينئذ منصوب على أنه منادى مضاف ، أو بإضمار « أَعْنِي » ، أو توكيد ، أو بيان ، أو بدل ، قاله المصنف (٤) .

== والنصب على أنه عطف بيان على الموضع » .
وقد أنشده سيبويه (نصراً نصراً) حملاً على محل (نصر) الأولى ، لأنها في محل نصب .

(١) في « ب » جاء غلام زيد » سهو .

(٢) سورة الطارق آية (١٧) .

(٣) من البسيط ، لجرير من قصيدة هجا بها عمر بن لجأ .
الكتاب ١ / ٥٣ ، المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، الخصائص ١ / ٣٤٥ ، ابن يعيش ٢ / ١٠ الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٧ ، المغني ٢ / ٥١٠ ، الخزانة ٢ / ٢٩٨ ، النوادر : ٤١١ ، ورواية الديوان ١ / ٢١٢ : لايُوقِعنَّكُم.
لا أبالكم : كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب .
والسوءة - بالفتح - الفعلة القبيحة .
والشاهد فيه قوله : (ياتيم تيم عدى) وقد وضحه الشارح .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٥ .

واعترض قوله : « توكيد » ، باختلافهما في جهتي التعريف ، وبأن الثاني اتصل به مالايتصل بالأول ، وأجاز السيرافي [١] ، أن ينصب على أنه نعت متأول فيه معنى الاشتقاق .

(أَوْ) الأول (منصوب) ، على نية الإضافة إلى مثل الذي أضيف له الثاني ، والأصل : يَاتَيمَ عَدِيٍّ ياتيم عَدِيٍّ ، وهذا قول المبرد [٢] ، والثاني حينئذ منصوب توكيداً ، أو بياناً ، أو بدلاً ، أو منادى مستأنفاً .

أو على أن يجعل الأول ، والثاني اسماً واحداً بالتركيب ، كما في ، نحو : لاَ مَاءَ مَاءَ بَارِداً» ، بفتح الأول والثاني ، وهما بعد التركيب مضافان إلى « عَدِيٍّ » ، كقولهم : « مَافَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشَرَكَ » بفتح الجزأين ، ومجموع الاسمين في موضع نصب ، وهذا قول الأعلم الشنتمري[٣] .

أو على أن « تيمُ » الأول مضاف إلى « عَدِيٍّ » المذكور ، و « تَيمَ » الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا قول سيبويه [٤] ، ثم قيل [٥] : الأصل عنده : « ياتَيمَ عَدِيٍّ تَيمَهُ » مضافاً إلى ضمير «عَدِيٍّ» ، فحذف الهاء ، وأقحم « تَيمَ » ، وقيل : الأصل « ياتيمَ عَدِيٍّ ياتَيمَ عدِيٍّ » فحذف « عَدِيٍّ » ، ثم حصل الإقحام ، ورد الأول ، بأن العرب لاتقول : « يازَيْدَ عَمْرٍو زَيْدَهُ » ، كما لاتقول: « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَه » ، قاله الفراء [٦] .

(والثاني منصوب لاغير) ، سواء ضممت الأول ، أو نصبته ، وتقدم توجيه ذلك ، ولافرق بين العلم ، وغيره ، نحو : « يَارَجُلُ رجل القَوْم » ، على وزان ماتقدم .

---

(١) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ١٤٢ .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٢٩ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٤ ، والمساعد ، وليس في النكت اسم بل قال عن رأي السيرافي : «وهذا وجه قوي » ١ / ٥٥٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٠٥ .

(٥) ينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ١٤٢ .

(٦) المساعد ٢ / ٥١٨ .

« فَصْــــلٌ »

[ما يجوز في ياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم مضاف إليه المنادى]

قد تقدم في باب الإضافة ، أن المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثة أقسام ، صفة : فليس فيه إلا إثبات الياء ساكنة ، أو مفتوحة ، سواء كان منادى أو غيره ؛ وغير صفة ولا منادى ، وغير صفة وهو منادى ، وفي كل منها ست لغات /: إثبات الياء مع السكون والفتح ؛ وحذفها مع بقاء الكسرة ، /٩٠/ وتقدير التمام ؛ وقلبها ألفاً مع الإثبات والحذف ؛ إذا تمهد ذلك ، فيقال :

(حال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى) ، نحو : « يَاغُلاَمَ أَخِي » ، (كحالة إن أضيف إليه غيره) ، أي : غير منادى ، نحو : « قَامَ غُلاَمُ أَخِيْ » فتثبت الياء ساكنة ، ومفتوحة بكثرة ، وتحذف ، أو تقلب ألفاً ، ثم تقرأ ، وتحذف بقلة ، (إلا الأم ، والعم ، المضاف إليهما ابن ») ، أو «ابْنَةٌ » ، أوْ « بِنْتٌ » ، نحو : « يابْنَ أُمِيّ » و « يَابْنَ عَمِّي » ، (فاستعمالهما) ، أي : أُمٌّ ، وَعَمٌّ ، (غالباً بفتح الميم) ، نحو : ﴿ يَابْنَ أُمَّ ﴾ [١] ، و « يَابْنَ عَمَّ » ، وفي الفتح قولان : أحدهما ، أن الأصل : « أُمِيَّ ، وَعَمِّي » ففتح ماقبل الياء فانقلبت الياء ألفاً ، ثم حذفت ، واستغنى عنها بالفتحة ، وهو قول الكسائي ، والفراء ، وأبي عبيدة ، ويحكى عن الأخفش [٢] .

والقول الثاني : أنهما جعلا اسماً واحداً مركباً ، كـ « بَعْلَبَكَ » ، وبني على الفتح ، وهو قول البصريين ، ويحكى عن سيبويه [٣] ، وهو الصحيح عند المغاربة [٤] ، لأن الألف لجئ إليها للتخفيف، فكيف تحذف ؟

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٥٠ .
(٢) الشرح الكبير ٢ / ١٠٠ .
(٣) الكتاب ٢ / ٢١٤ .
(٤) الارتشاف ٣ / ١٣٧ .

(أو كسرها) ، أي : الميم ، (دون ياء) ، نحو : ﴿ يَابْنَ أُمَّ ﴾ (١) ، و « يابْنَ عَمَّ » ، والأصل: أُمِيَّ ، وعَمِّيَّ ، فحذفت الياء استغناء بالكسرة ، وقرئ (٢) في السبع بالفتح والكسر ، قيل : والكسر أجود ، ومن غير الغالب قوله :

(وربما ثَبَتَتْ) الياء ساكنة ، أو متحركة ، كقوله :

[١٠٢٢] يابنَ أُمِّي ويَاشُقَيِّقَ نَفْسِي أَنتَ خلَّيْتَني لدهرٍ كَئُودِ (٣)

ويروى « شَدِيدِ » ، وقوله :

[١٠٢٣] يا ابْنَ عَمِّي ولَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْ عُو تميماً وأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ (٤)

(أو قُلِبَتْ ألفاً) ، كقوله :

[١٠٢٤] كُنْ لِيَ لاَ عَلَيَّ يَابْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيْزَيْنِ ونُكْفَ (٥) الهَمَّا (٦)

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٥٠ .

(٢) السبعة لابن مجاهد ص ٢٩٥ : « قرأ ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وعاصم في رواية أبي بكر : بكسر الميم » وقرأ ابن كثير ونافع وابن عمرو وحفص عن عاصم بفتح الميم .

(٣) من الخفيف ، لأبي زبيد الطائي .
والشاهد فيه : إثبات الياء ساكنة في (أمي) التي أضيف إليها ابن منادى ، والكثير حذف الياء فجرت مجرى اثبات التنوين في نحو يابن زيد .
ظ : الكتاب ٢ / ٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٤ ، العيني ٤ / ٢٢٢ ، المقتضب ٤ / ٢٥٠ ، شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٦ .

(٤) من الخفيف ، ينسب للفرزدق ، أو لغلفاء بن الحارث .
والشاهد فيه : كالبيت السابق .

(٥) في المخطوطتين : ونكفي .

(٦) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (يابن عما) حيث قلبت ياء المتكلم في قوله : (عما) إلى ألف والكثير «عم» بفتح الميم وكسرها .

قيل : وقبلها ألفاً أجود من إثباتها .

(وتاء «ا أَبَتِ ») ياأُمَّتِ ، (عوض من ياء المتكلم) ، ومن ثم لايكادان يجتمعان ، فأما قوله :

[١٠٢٥] [أ][1] يا أَبتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ في العَيْشِ مَادُمْتَ عَائِشَا [2]

فضرورة عند البصريين ، وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ، كقراءة أبي جعفر[3] : ﴿ ياحَسْرَتَايْ ﴾ [4] ، وأسهل منه :

[١٠٢٦] * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا * [5]

لذهاب صورة المعوض منه ، وهو الياء .

وزعم المصنف [6] ، أن الألف في « يَا أَبَتَا » هي التي يوصل بها آخر المنادى البعيد ،

---

(١) في المخطوطتين : ياأبتي ، ولايتزن البيت إلا بالهمزة وهي مثبتة في المراجع .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من سبه .
والشاهد فيه قوله : (أيا أبتي) حيث جمع بين العوض والمعوض منه ، أي أنه جمع بين التاء والياء التي هي عوض عنها ، وذلك ضرورة عند البصريين ، الأشموني : ٣ / ١٥٨ – المساعد ٣ / ٥٢٢ – التصريح ١٧٨/٢ .

(٣) المحتسب ٢ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٤) سورة الزمر آية : ٥٦ .

(٥) رجز لرؤبة .
والشاهد فيه قوله : (يا أبتا) حيث جمع بين التاء والألف المقلوبة عن ياء المتكلم وهذا عند الشارح أسهل من الجمع بينهما مع بقائها ياء .
وصدره : تقول بنتي قد أنا أنساكا .
ظ : ملحقات ديوانه : ١٨١ ، والكتاب ٢ / ٣٧٥ ، والخصائص ٢ / ٩٦ ، والإنصاف ١ / ٢٢٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، والأشموني ١ / ٢٦٧ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٢٧ .

والمستغاث، والمندوب ، وأنها ليست بدلاً من اليـاء / ، والأول قول ابن جني [١] ، واختلف في /٩١/
قولـه:

[١٠٢٧] تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّارَأَتْنِي شَاحِباً   كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيْبُ [٢]

فقيل : أراد : يَا أَبَتِ ، ثم أشبع ، وقيل : أراد : يا أَبَتَا ، ثم قلب ، وقيل : أراد : يَا أَبَا عَلَى لغة القصر ، ثم قدر لحاق الياء ، وأبدل منها التاء ، واختاره المصنف [٣] .

(وكسرها) ، أي : التاء ، (أكثر من فتحها) ، وبهما قرى في السبعة [٤] .

وأجاز الفراء [٥] الضم ، ومنعه الزجاج [٦] ، وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع : «يَاأُمَّةُ»[٧] ، بالضم .

(وجعلها) ، أي : التاء ، (هاء في الخط والوقف جائز) ، وقرئ بالوجهين في السبعة ، وقف ابن كثير [٨] ، في قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ لاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ﴾ [٩] ، بالهاء ، ووقف نافع ،

---

(١) المحتسب ٢ / ٢٣٨ .

(٢) من الطويل ، لأبي الحدرجان .
والشاهد فيه : وضحه الشارح .
ظ : العيني ٤ / ٢٥٣ ، شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٧ ، الدرر ٢ / ٢١٥ ، النوادر ٥٧٥ ، التصريح ٢ / ١٧٨ ، الهمع ٥ / ٣٤٢ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٧ .

(٤) قرأ ابن عامر وحده بفتح التاء في جميع القرآن وكسر الباقين التاء ، وابن كثير يقف على الهاء ، وكذلك ابن عامر فيما أنهما والباقون يقفون بالتاء وهم يكسرون ، السبعة / ٣٤٤ . يوسف : ٤ .

(٥) التصريح ٢ / ١٧٨ .

(٦) الأشموني ٣ / ١٥٨ .

(٧) الكتاب ٢ / ٢١١ .

(٨) البحر ٥ / ٢٧٩ .

(٩) سورة مريم آية : ٤٤ .

والأخوان بالتاء ، قيل : ومذهب جمهور البصريين (١) ، أن الوقف بالهاء ، ووقف أبو عمرو بالتاء ، وهو رأس البصريين ، ومذهب الفراء بالتاء (٢) ، حجة البصريين ، أنها تشبه تاء « صَيَاقِلَة » ، لأنها عوض من الهاء ، وحجة الفراء ، أنها عوض من حرف لا يتغير ، ورسمت في المصحف بالتاء ، وفهم من قوله : (جائز) ، أن الأكثر الوقف بالتاء (٣) ، وهو قراءة غير ابني عامر وكثير ، وكتبها بالتاء ، وهو كذلك .

« فَصْـــلٌ »

[الكناية عن المنادى]

يقال للمنادى غير المصرح باسمه) ، علماً كان أو غيره ، (في التذكير : « ياهَنُ ») للمفرد المذكر ، (و « ياهَنَانِ ») لمثنى المذكر (و « ياهَنُونَ ») ، لجمع الذكور ، (وفي التأنيث : «ياهَنْتُ»)، للمفرد المؤنث ، (و « يَاهَنْتَانِ ») ، لمثنى المؤنث ، (و « يَاهَنَاتُ ») ، لجمع الإناث ، و « هَنَتُ » بسكون النون ، وفتحها ، وتاؤها للإلحاق ، وتشعر بالتأنيث ، كتاء « أُخْت ، وبِنْت » ، وأصل : «هَنُ» : « هَنَوٌ » ، بدليل « هَنَوَات » ، فحذفت لامه ؛ وسبق في العلم أنه كناية عن اسم جنس غير علم ، وقال ابن عصفور : « هُوَ كِنَايَة عن نكرة (٤) من يعقل ، وقد يكنى به عن معرفة من يعقل .

(وقد يلي أواخرهن مايلي آخر المندوب) ، من ألف ، وهاء سكت ، وتغير ضمة « هَنُ » وَ «هَنْتُ » فتحة . لا كسرة نون التثنية ، بل تقلب الألف لها ياء ، ولا ضمة الجمع المؤنث ، بل تقلب

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣١٨ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٢ .

(٣) ظ : حاشية (٤) ص ( )

(٤) الشرح الكبير ٢ / ١٠٥ .

الألف لها واوا ، فتقول : « يَاهَنَاهْ » وَ« ياهنانَيْه »[١] ، و « يَاهَنُونَاهُ » و « يَاهَنْتَاهُ » و « يَاهَنْتَانَيهْ » و «يَاهَنَاتُوهْ » ، حكى ذلك / ، أبو حاتم [٢] عن العرب . /٩٢/

(ومِنْهُ : « يَاهَنَهِ » ، بالكسر) ، لالتقاء الساكنين ، (والضم ، (والضم) ، تشبيها بهاء الضمير ، قال امرؤ القيس :

{١٠٢٧} وَقَدْرَ[٣] ابَنِي قَوْلُهَا : ياهَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شراًّ بِشَرّ [٤]

والرواية بالضم ، ويقاس عليها الكسر .

واختلف في مادة « هَنَاهْ » ، على قولين ، أحدهما : هَن و ثم قال المصنف [٥] تبعاً لابن عصفور ، تبعاً للفراء [٦] ، اللام محذوفة ، والألف ؛ لبعد المنادى ، والهاء للسكت ،ويؤيده ثبوت كسر الهاء للساكنين ، ولا ذلك ثبوتها وصلاً ؛ لأن هاء السكت لاتثبت في الدرج ، وقال أكثر البصريين ، الهاء الأخيرة بدل من الواو ، وإلى نفي هذا أشار بقوله : (وليست الهاء بدلاً من اللام) التي هي الواو ، (خلافاً لأكثر البصريين) ، ورد بوجهين ، أحدهما : أن الهاء لايعرف أنها تبدل من الواو ، وبأنه كان يجب حينئذ الضم ، وقال ابن جني : « الهاء بدل من همزة ، والهمزة بدل من

---

(١) في « ب » : ياهنيه - تحريف فالمثنى هنان تضاف له [يه] في الندبة .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٨ .
(٣) في « ب » : تقول وقد رابني . سهو من الناسخ .
(٤) من المتقارب .
والشاهد : وضحه الشارح .
ظ : الديوان : ١١٢ سر صناعة الإعراب ١ / ٦٦ ، المساعد ٢ / ٥٢٣ .
(٥) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٨ .
(٦) الارتشاف ٣ / ١٣٨ .

الواو [١]، ويرده الثاني .

وقال بعضهم : « اللام محذوفة ، والألف ، والهاء زائتان في نفس البناء ، كزيادة الألف ، في « أَحْمَرَ » ، فوزنها : « فعلاةٌ » [٢] .

الثاني من القولين : « هَـ نَ هَـ » ، فهو من باب « سلس » ، والهاء أصلية ، قاله أبو زيد [٣] ، ويرده الثاني أيضاً من الوجهين السابقين ، وماقيل ترد هذه الأقوال ، بأنه كان يلزم أن تثبت الألف والهاء في التثنية والجمع ، وذلك لم يسمع ، أجيب عنه بأنهم استغنوا بفروع هن » عن فروع غيره ، كما استغنو بتثنية « سِيٌ » عن تثنية « سَوَاءٍ » .

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٦٦ .

(٢) فعلاه – بحسب الأصل قبل الحذف فهي هـ ن و ف ع ل + اه فعلاه
وهي كذلك على رأي ابن مالك – فعاه – فعلاه والفرق أن (اه) عنده ليس من أصل البناء .
وعند أكثر البصريين هي فعال .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٣٨ .

(٤٩) بابُ الاستغاثَة . والتعجب الشبيه بها

[التسمية]

أي : بالاستغاثة ، لأن الاستغانة لطلب النصر والعون ،ورؤية الأمر العظيم المتعجب منه يتضمن بإبعاده طلب الشخص من يرى ذلك، فكأنه استغاث عند رؤية ذلك العظيم بما هو من جنسه ليحضر ، والجامع بينهما النداء ، فالاستغاثه نداء المستنصر المُسْتَنْصَرِ ، والمستعين المُستعانَ به (١) .

والتعجب نداء جنس المتعجب منه ، وحكمهما أنه :

[حركة اللام في الاستغاثة والتعجب]

(إن استغيث المنادى ، أو تعجب منه جر باللام مفتوحة) ، إن لم يكن ياء متكلم ، ولا معطوفاً لم تعد معه « يا » ، (بما يجر) به (في غير النداء) ، من كسرة ظاهرة ، نحو : يَاللَّهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ » و « يا لَلْمَاء » / ، أو مقدرة ، نحو : « يَا لَلْقَاضِي » و « يَا لَلدواهي » ، أو حكمية ، /٩٣/ نحو : « يَا لَحَذَامِ » ، أو فتحة ، نحو : « يَا لأَحْمَدَ » و « يَا لَبُرْثُنَ » اسم قبيلة ، أو « ياء » ، نحو : «يَالَلْزَيْدَيْنِ » أوَ « يَا لَلْزَيْدِينَ » وَ « يا لَلْعَشَّابِيْنَ » .

(وتكسر اللام مع المعطوف غير المعاد معه « يا ») ، كقوله :

[١٠٢٨] يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ   يَا لَلْكُهُولِ وَلِلْشُبَّانِ لِلعَجَبِ (٢)

---

(١) هذا التعريف ، ذكره ابن مالك نصاً في شرحه على التسهيل ٣ / ٤٠٩ ، ونقله ابن عقيل ، أما المرادي فعرفه بقوله : « هو نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقه » ، شرحه على الألفية ٤ / ١٢ .

(٢) من البسيط ولم أعثر على من نسبه ، المقتضب ٤ / ٢٥٦ ، الأصول ١ / ٣٥٣ ، الشرح الكبير ٢ / ١١٠ ، الخزانة ٢/ ١٥٤ ، العيني ٤/ ٢٥٧ ، الهمع ٣/ ٧٢ ، ويُروى : « من عجب » « عجب » وهي التي في ب . والشاهد فيه قوله : (يا للكهول وللشبان) حيث فتحت اللام في قوله (للكهول) وكسرت في قوله (للشبان) لأنه معطوف غير معاد معه (يا) .

وتقع مع المعطوف المعاد معه « يا » ، كقوله :

[١٠٢٩] يَــالَعَطَّافِنَا وَيَــالَرِيَــاحِ وَأَبِي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّــاحِ (١)

(وَ) تكسر اللام أيضاً ، (مع المستغاث من أجله) ؛ إلا أن يكون ضميراً غير الياء ، نحو :

[١٠٣٠] ... ... يالَقومي لِفُرقَــةِ الأحبــابِ (٢)

فإن كان المستغاث من أجله ضميراً لغير المتكلم ، فتحت اللام ، نحو : « يالَزَيْد لَكَ » .

(وقد يجر) المستغاث من أجله ، (بـ « مِنْ ») ، التعليلية ، كقوله :

[١٠٣١] يَالَلرِّجَالِ ذَوِيْ الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لاَيَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِى لَهُمْ دِينَا (٣)

ومثله في التعجب ، ما أنشده المصنف (٤) :

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر عى من نسبه ، ظ الكتاب ٢ / ٢١٧ ، العيني ٤ / ٢٦٨ ، الهمع ٣ / ٧٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٠ .
وموطن الشاهد قوله : (يالعطافنا ويالرياح) حيث فتحت اللام مع الثاني أبضاً ، لأنه معطوف معاد معه (ياء) .

(٢) لم يعرف قائله ، ولا تتمته .
الكتاب ٢ / ٢١٩ ، الهمع ٣ / ٧٣ ، والدرر ١ / ١٥٦ .
والشاهد فيه قوله : (يالقومي لِفرقة) حيث كسرت اللام الثانية ؛ لأنها لام المستغاث له .
ويقول سيبويه في هذا الشاهد : « كسروها ؛ لأن الاسم الذي بعدها غير منادىً ، فصار بمنزلته إذا قلت هذا لزيد » .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١١ ، العيني ٤ / ٢٧٠ ، الأشموني ٣ / ١٢٦ ، الارتشاف ٣ / ١٤٠ ، الهمع ٣ / ٧٣ .
والشاهد في قوله : (من نفر) حيث جر المستغاث له بـ « من » التعليلية .

(٤) من الطويل ، لفرّار الأسدي ، الكتاب ٢ / ٢١٧ ، ابن يعيش ١ / ١٣١ ، الشرح الكبير ٢ / ١١٠ ، الأصول ١ / ٣٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٠ ، والشاهد كسابقه إلا أنه في التعجب .

[١٠٣٢] لَخُطَّابُ لَيْلَى يَالَبُرْثُنَ مِنكُمُ ... أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ المَقَانِبِ [١]

ومن ظنه من الاستغاثة فق وهم ، وَ « بُرْثُنُ » ، اسم قبيلة ، فلذلك خفضه بالفتحة .

الحذف في الاستغاثة

(وَ) قد يستغنى عنه) ؛ أي : عن المستغاث من أجله ،(إن علم سبب الاستغاثة) ، كقول عمر رضي الله عنه حين طعنه فيروز - قاتله الله - : « يَا لِلَّهِ وَ لِلْمُسْلِمِينَ » [٢] ، وقول عدي بن زيد:

[١٠٣٣] فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِمَّا هَلَكْنَا ... وَهَلْ بِالمَوْتِ يَا لَلنَّاسِ عَارُ [٣]

(وقد يحذف المستغاث فيلي « يا » المستغاث من أجله) ، ولامه باقية على حالها من الكسر، كقوله :

[١٠٣٤] يَالأُنَاسٍ أَبَوْا إِلاَّ مُثَابَرَةً ... عَلَى التَّوَغُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانِ [٤]

---

(١) وفي ب : المناقب تحريف .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٩ ، وفيه يالله للمسلمين ، ، ولا استغناء في ذلك .

(٣) من الوافر ، شرح التسهيل لابن ملك ٣ / ٤١١ ، الهمع ٣ / ٧٣ ، المساعد ٢ / ٥٢٨ .
والشاهد قوله : (ياللناس) حيث اقتصر على المستغاث به واستغنى عن المستغاث من أجله أي : ياللناس لي أو عن يموت أو نحو هذا .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١١ ، الأشموني ٣ / ١٦٧ ، الهمع ٣ / ٧٤ ، العيني ٤ / ٢٧١ ، المساعد ٢ / ٥٢٩ ، السلسيلي ٢ / ٨١٦ .
المثابرة : المواظبة . التوغُّل : التعمق في الدخول في الشيء . والبغي : الظلم .
والشاهد في قوله : (لأناس) فإنه مستغاث به اتصل بـ (يا) مجروراً باللام المكسورة ، وحذف منه المستغاث ، والتقدير : (يالقومي لأناس) .

والأصل : يالَقَوْمِي لأُنَاسٍ .

[نداء المتعجب منه]

(وإن ولى « يَا » اسم لاينادى إلا مجازاً) ؛ نحو : « يَالَلْعَجَبِ » ، و « يَالَلْمَاءِ » ، و «يَالَلْدوَاهِي » ، (جاز فتح اللام باعتبار استغاثته ، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله ، وكون المستغاث محذوفاً) ، فإن فتحت اللام ، وقلت : « يَالَلْعَجَبِ » ، فهو مستغاث به ، والمستغاث من أجله محذوف تقديره : يَالَلْعَجَبَ لِهذا ، وإن كسرتها ، فهو مستغاث من أجله ، والمستغاث به محذوف تقديره : يَالَقَوْمِي لِلْعَجَبِ ، وقس الباقي .

[اتحاد المستغاث به وله]

(وربما كان المستغاث مستغاثاً من أجله تقريعاً / ، أو تهديداً) ، نحو : « يَالَزَيْدِ لِزَيْدٍ »، أي /٩٤/ يَازَيْدُ أَدْعُوكَ لِتُنْصِفَ مِنْ نَفْسِكَ ، قاله المصنف ، وأنشد عليه قوله :

[١٠٣٥] يَالَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْباً   يَالَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ (١)

وجه قوله :أَنْشِرُوا لِي كُلَيْباً » ، مع علمه بعجزهم ، أنه أمر تعجيز ، فكأنه قال : لاَيَصْرِفُنِي عَنْ قِتَالِكُمْ إِلاَّ أَنْ تُنْشِرُوا لِي ، وَلَسْتُمْ لِذَلِكَ بِفَاعِلِينَ ، ووجه الاستغاثة بهم لأجلهم ، أنه كالقائل : إنه يستجيش عليهم كل أحدٍ ، حتى إنه يَسْتَجِيشُهُمْ أَنْفُسَهُمْ لِقِتَالِ أَنْفُسِهِمْ ، فلو كان تاركاً لأحد لايستجيشه عليهم لتركهم من ذلك .

---

(١) من المديد ، للمهلهل ، الكتاب ٢ / ٢١٥ ، الخصائص ٣ / ٢٢٩ ، الخزانة ٢ / ١٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٢ ، المساعد ٢ / ٥٢٩ ، السلسيلي ٢ / ٨١٧ .

والشاهد وضحه الشارح .

[حقيقة لام الاستغاثة]

(وليست لام الاستغاثة بعض « آل » خلافاً للكوفيين) ،على حذف مضاف في الأصل خلافاً لبعض الكوفيين ، وهو الفراء [١] ، زعم أن أصل « يَالَزَيْدٍ » : يَا آلَ زَيْدٍ ، فحذف الفاء والعين ، مستدلاً بالاقتصار عليها في قوله :

{١٠٣٦} فَخَيْرٌ نَحْنُ عِندَ النَّاسِ مِنكُم إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ : يالاَ [٢]

ولو كانت حرف جر لما جاز الاقتصار عليها ، لأن حرف الجر لايسد عن المجرور ، بخلاف العكس ، وإذا انتفى أن يكون حرف جر ، ثبت كونها بعض كلمة ، ورد ، بأن الأصل : يَاقَوْمِ لاَفِرَاراً ولاَ مَهْرَبَ ، فحذف المنادى ، مثل : « يَالَيْتَ قَوْمِي » ، أَوْ « يا » للتنبيه المحض الذي لا نداء معه ، وحذف اسم « لا » كما قالوا : « لاَ عَلَيْكَ » .

فإن قيل : قد ثبت حذف كل من الاسم وحده ، والخبر وحده ، فأما حذفهما معاً فليس بالسهل ؛ لأنه حذف جميع الجملة بأسرها ، أجيب ، إِنَّا لَمْ نَدَّعِ اقتياسه ، بل خرجنا عليه شيئاً شاذاً قد سمع ، وإن كان إنما سمع متفرقاً ، وقد ثبت حذف الجملة بأسرها بعد « لاَ » ، في قولهم : «إِفْعَلْ هَذَا ، إِمَّا لاَ » ، أي : إن كنت لاتفعل غيره .

[الألف المعاقبة للام الاستغاثة]

(وتعاقبها) ، أي اللام ، (ألف ، كـ « ألف المندوب) [١] ، فتدخل على المستغاث ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٣٤ ، المغني ١ / ٢٤١ .

(٢) من الوافر ، لزهير بن مسعود الضبي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٢ ، الخزانة ٢ / ٦ ، الخصائص ١/ ٢٧٦ ، النوادر ص ١٨٥ ، المغني ١ / ٢٤١ .
وموطن الشاهد موضح في النص .

(٣) في المساعد « الندبه » .

كقوله:

{١٠٣٧} يَايَزِيْدَ الآمِـلِ نَيْـلَ عِـزٍّ وَغَنِيٍّ بَعْـدَ فَاقَـةٍ وَهَـوَانِ (١)

والمتعجب منه ، كقول الأعشى :

{١٠٣٨} حَتَّى يَقُولَ النَاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ (٢)

وتلحقها في الوقف هاء السكت ، نحو : « واعَجَبَاهْ » ، ولايجمع بين الألف واللام ، فلا يقال: « يَالَعَجَبَا » .

(وربما استغنى عنها) ، أي عن الألف والمعاقبة للام (في) الاستغاثة وَ (التعجب) ، تقول فيهما: « يَازَيْدُ ، وَيَاعَجَبُ » ، كصورة النداء المطلق ، ولا تجيءُ مع(٣) المستغاث ، والمتعجب إلا « يا» خاصة .

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ المغني ١ / ٢٦٢ ، والتصريح ٢ / ١٨١ ، والأشموني ٣/١٦٦.

والشاهد فيه (يايزيد) ، حيث عاقبت الألف في آخره اللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به ، واللام في قوله : (لآمل) مكسورة ؛ لأنه المستغاث من أجله .

(٢) من السريع ، ديوان الأعشى – ميمون – ص ٩٢ .

وينظر الخصائص ٣ / ٣٢٥ ، المساعد ٢ / ٥٣٢ ، السلسيلي ٢ / ٨١٧ .

والشاهد قوله : (ياعجبا) وهو كالبيت السابق إلا في التعجب .

(٣) في « ب » : تجمه – تحريف .

(٥٠) بابُ النُّدْبَة

يقال : ندب الميِّتَ ، أي : بكى عليه [١] ، وعدد محاسنه ، يندبه ندباً ، والاسم الندبة ،بضم النون .

[الحـــــد]

(المندوب) اصطلاحاً : (هو المذكور بعد « يا » / ، أو « وَا » ، تفجعاً لفقده حقيقة) ، كقول /٩٥/ جرير في مرثية عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه :

[١٠٣٩] نَعَى النُّعَــاةُ أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ لَنَـــا يَاخَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَا [٢]

فَــالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَــرَا

حُمِّلْتَ أَمْـراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْــتَ فِينَــا بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمَــرَا

(أو حكماً) ، وهو تنزيل الموجود منزلة المفقود ، كقول عمر رضي الله عنه ، وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوماً من العرب : « وَاعُمَرَاه وَاعُمَرَاهُ » [٣] .

(أو توجعاً لكونه محل ألم) ، كقول قيس العامري :

---

(١) اللسان مادة (ن د ب) .

(٢) من البسيط .

والشاهد فيه قوله : (ياعمرا) حيث جاء المتفجع عليه بعد « يا » .

ظ : ديوانه ٢ / ٧٣٦ ، شرح ابن مالك ٣ / ٤١٣ ، العيني ٤ / ٢٢٩ ، المغني ١ / ٤١١ ، والمساعد ٢/ ٥٣٤ ، وفيه وفي السلسيلي وفي الديوان : وقمت فيه .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٤١٣ .

[١٠٤٠] فَوَاكَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لاَ يُحِبُّنِي ... وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَالَهُنَّ فَنَاءُ [1]

(أو سببه) كقول القائل : « وَامُصِيبَتَاهْ » ، لأن المصيبة سبب الألم الذي حصل له ، قال ابن قيس الرقيات :

[١٠٤١] تَبْكِيهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعْوِلَةً ... وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ [2]

[شروط المندوب]

(ولايكون) المندوب (اسم جنس مفرداً) ، خلافاً للرياشي [3] ، محتجاً بالحديث : «وَاجَبَلاَه» [4] ، وهو محمول على تقدير صحته على الندور .

(ولا ضميراً) ، فلا يجوز : « وَاأَنْتَاه » .

(ولا اسم إشارة) ، فلا يجوز : « وَاهَذَاهْ » .

(ولاموصولاً بصلة لاتعنيه) ، لعدم شهرتها ، فلا يجوز : « وَامَنْ قَامَاه » ، بخلاف من اشتهرت صلته ، فإنه يجوز عند الكوفيين [5] ، نحو : « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه » فإنه في قوة قولك :

---

(١) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (فواكبدا) حيث جاءت الندبة للتوجع من ألم .
ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٤١٣ ، الأشموني ٣ / ١٢٧ ، والمساعد ٢/ ٥٣٤ ، الارتشاف ٣ / ١٤٣ .

(٢) من مجزوء الكامل .
والشاهد فيه قوله : (وارزيته) حيث جاءت الندبة توجعاً والمندوب سبب من أسباب ألم النادب .
ظ : الكتاب ٢ / ٢٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٤ ، الشرح الكبير ٢ / ١٢٧ ، الارتشاف ٣/ ١٤٣ ، الحجة ١ / ١٥٨ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٤٣ ، الهمع ٣ / ٦٧ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٧ .

(٥) التصريح ٢ / ١٨٢ .

«واَعَبْدَ المُطَّلِبَاه » ، فنزل منزلة العلم[١] ، ومثله : « وَامَنْ قَتَلَهُ ابْنُ مُلْجَمَاهْ » ، فإنه في قوة قولك : «واَعَلِيَّاه » ، وملجم ، اسم مفعول ، من الجم .

ومنع البصريين [٢] ، ندبة الموصول مطلقاً ، وحملوا ماجاء من ذلك على الشذوذ ، ولو قال المصنف بدل قوله : لاتُعَيِّنُه ، قوله [٣] : « غير مشهورة لكان أولى ، لأن الشهرة أخص [٤] من التعيين، ولأن في كل صلة تعين الموصول ، وإلا لما صح أن تكون صلة .

[المندوب كالمنادى]

(وَ) المندوب (يساوي المنادى في غير ذلك من الأقسام) ، فيكون علماً مفرداً / ، أو مضافاً ، أو منقولاً عن جملة ، واسم جنس مضافاً ، أو موصولاً بغير « ال معيناً بصلة مشهورة ، (والأحكام) ، فيضم في الإفراد والتعريف ، وينصب في غيره ، وإن دعت الضرورة إلى تنوين المفرد المعرفة جاز مع الضم ، ومع النصب ، وبه روى قوله : /٩٦/

{١٠٤٢} وَافَقْعَساً وأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ أإبلي يَأخُذُهَا كَرَوَّسُ [٥]

ولو [٦] ، قيل فيه : وَافَقْعَسٌ بالضم والتنوين لم يمتنع ، هكذا استشهد به البصريون[٧] ، على

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٢٨ : « وزعم - الخليل - أنه لايستقبح وامن حَفَر زمزماهْ ؛ لأنّ هذا معروف بعينه وكأنّ التبيين في الندبة عذرٌ للتفجع . . . . ولو قلت هذا لقلت وامَنْ لايعنيني أمرٌ هوهْ فإذا كان ذا تُرك لأنه يُعذَر على أن يُتفجَّع عليه ، فهو لأعذر بأن يتفجّع ويُبهم ، كما لايُعذَر على أن يتفجع على من لايعنيه أمره » .

(٢) التصريح ٢ / ١٨٢ .

(٣) هكذا في المخطوتين ولو استغنى عن « قوله » لكان أحسن .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) رجز ، لرجل من بني أسد ، المقرب ١ / ١٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٤ ، المساعد ٢/ ٥٣٦، العيني ٤ / ١٧٢ ، الأشموني ٣ / ١٦٨ ، الهمع ٣ / ٣٦ ، الارتشاف ٣ / ١٤٥ .
والشاهد وضحه الشارح .

(٦) في ب : وقد قيل ، ولايستقيم .

(٧) المساعد ٢ / ٥٣٦ .

أنه تنوين ضرورة ، وذهب الكسائي (١) ، والفراء (١) ، وابن الأنباري (٢) ، إلى أن العرب تعوض من علامة الندبة تنويناً في الوصل ، فيقولون : « وَازَيْداً وَاعَمْراً » ، تشبيهاً بالمنصوب إذا وقف عليه لم ينون ، وإذا وصل نون ، واستشهد الكسائي ، بـ * وَافَقْعَسَاً * البيت (٣) .

وفقْعَسٌ : أبو قبيلة من بني أسدٍ ، وكروسٌ : بتشديد الواو : اسم رجل .

[تعيين " وا " في الندبة]

(ويتعين) في المندوب (إيلاؤه « وَا عند خوف اللبس) ، نحو : « وَازَيْدُ » في ندبة من مات، وبحضرتك من اسمه زيدٌ ، فلو قلت : « يازَيْدُ » وقع اللبس ، ولاينتفي اللبس بإيلاء الألف الزائدة ، نحو : « يَازَيْدَا » ؛ لأن الألف قد تلي آخر المنادى البعيد على الصحيح ، خلافاً لسيبويه(٤).

[لحاق ألف آخر المندوب ومايتبعه من تغير]

(ويلحق جوازاً آخر ماتم به ألفٌ) فاعل يلحق ، وإلحاقها غالب في المفرد وغيره ، فتقول : «وَازَيْدَا » ، « وَاغُلامَ زَيْدَا » و « وَاطَالِعاً جَبَلا » « واثَلاثَةً وثَلاثِينَا » ، « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَا » «وامَعْدِي كَرِبَا » ، « وَاسِيبوَيْهَا ، واتَأَبَّطَ شَرّاً » ، خلافاً للشلوبين (٥) ، في هذه معللاً بأن الندبة تفسد الحكاية وتغيرها ، وظاهر كلام سيبويه على الجواز (٤) ، وهذه الألف ، (يفتح لها متلوها)

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٤٥ ، والشرح الكبير ٢ / ١٣٠ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٤٥ .

(٣) رقم ٩٨٩ .

(٤) قال سيبويه ٢ / ٢٣١ : « فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ؛ أن الندبة كأنهم يترغون فيها وان شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء ٢ / ٢٢٠ .

وقال الأخفش : « إن لحاق هذه العلامة ليست من كلام الرجال ، وإنما تتكلم بها النساء مع أن النساء يقلن : يازيداه ، ويازيدُ » . ظ : الشرح الكبير ٢ / ١٢٧ .

(٥) المساعد ٢ / ٥٣٦ .

حال كونه (متحركاً) ، بضم ، نحو : « وَازَيْدَا » ، أو كسر إعرابي ، نحو : وَاغُلَامَ الرَّجُلاَ » ، أو بنائي ، نحو : « واحَذَامَا » ، فإن كان مفتوحاً أبقى على فتحه ، نحو : « واغُلاَمَ أَحْمَدَا » ، « واأَمِيْرَ المُؤْمِنِينَا » / ، و « وَاغُلاَمِيا » ، ولا يقال غيرت الفتحة فتحة أخرى ، لأن الفتحة هنا ليست بمعنى ، / ٩٧ / بخلافها في ثاني المصغر ، (ويحذف) متلو ألف الندبة ، (إن كان ألفاً) ، لالتقاء الساكنين ، نحو : « وَامُوسَاه » ، وخصت الأولى بالحذف ، لأنها لاتفيد معنى ، بخلاف الثانية ، (أو تنوياً) ، نحو : «وَاغُلاَمَ زَيْدَا » ، (أو ياء ساكنة مضافاً إليها المندوب) ، نحو : « واغُلاَمَا » ، يريد : واغُلامِي ، في لغة من أسكن الياء ، وهو قول المبرد [(١)] ، ولعله بناه على أن أصلها السكون عنده ، فإن قيل : «واغُلاَمَاه » يوهم أنه لا إضافة فيه ، أجيب : بأنه لو كان كذلك كان اسم جنس مفرداً ، وهو لايندب أصلاً ، والعلة في حذف التنوين ، والياء الساكنة ، ماتقدم في حذف الألف .

(وقد تفتح) الياء الساكنة المضاف إليها المندوب ، فيقال : « وَغُلامِيَا » ، وهو قول سيبويه[(٢)]، ولعله بناه على أن أصلها الفتح عنده ، وهذا الفتح واجب عند سيبويه في لغة من سكن الياء ، وأما من قال : « يَاغُلاَمِيَ » بفتح الياء ، فيقول : « يَاغُلاَمِيَا » اتفاقاً .

[ماتلحقه الألف غير المندوب]

(وقد تلحق ألف) ، وفي بعض النسخ « ألف الندبة » [(٣)] ، وهي أوضح ، (نعت المندوب)، نحو : « وَازَيْدُ الظَّرِيفَا » ، وهو مذهب يونس [(٤)] ، والفراء ، وغيره من الكوفيين ، وذهب سيبويه [(٥)] والخليل ، وعامة البصريين إلى المنع .

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٧٠ .

(٢) قال سيبويه ٢ / ٢٢١ : « ومن قال : ياغلامي ، وقرأ ياعبادي قال : وازيديَا ، إذا أضاف » .

(٣) في السلسيلي : يلحق .

(٤) في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٦ .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٢٦

واحتج المجيز بقول بعض العرب : « وَاجُمْجُمَتَّي الشَّامِيَّتَيْنَاه » ، زعموا أنه سمع من عربي ضاع منه قدحان من خشب ، وقيل : هذا من تمثيل يونس (١) ، وقال أبو البقاء ، وابن عصفور إنه مسموع عن العرب ، واحتج المانع ، بأن النعت منفصل من المنعوت (٢) ، فهو بصدد أن يذكر وألا يذكر ، (وَ) يلحق ألف الندبة ، (الاسم المجرور بإضافة نعته) ، أي : نعت المنعوت المندوب ، فينزل المضاف إلى النعت منزلة المضاف إلى المنعوت ، نحو : قوله :

[١٠٤٣] أَلاَ يَـا عَمْـرُو عَمْـرَاه وَعَمْـرُو بْنُ الزُّبَيْـرَاه (٣)

فلحقت عمراه ، وهو توكيد لفظي لمندوب ، و « الزُّبَيْرَاه » ، وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ، والنعت كالمضاف إليه ، فلحقاقها نعت المندوب أولى ، وكان حق هذا العطف أن يمتنع ، لأن « عَمْـرو » المعطوف هو « عَمْرو » الأول المعطوف / عليه لأن الشيء / ٩٨ / لايعطف على نفسه إذا اتحد اللفظ ، ولكنه لما أن وصف بابن الزبير ، وكانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، لاسيما هذه الصفة الخاصة ، صار المجموع كأنه المعطوف ، والمجموع مغاير للأول، وقال آخر :

[١٠٤٤] يـا أسعـدَ بـنَ سَعَداه كم من فتى باك عليك أُوَّاه (٥)

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، وانظر الإنصاف ١ / ٣٦٤ مسألة (٥٢) .

(٢) وذلك قولك : وازيدُ الظريفُ والظريفَ . زعم الخليل رحمه الله أنه مَنَعه من أن يقول الظريفاهْ أن الظريف ليس بمنادى » ، انظر الكتاب ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) من الهزج ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد : وضحه الشارح .
ظ : الشرح الكبير ٢ / ١٢٩ ، شرح ابن مالك ٣ / ٤١٦ ، العيني ٤ / ٢٧٣ ، المساعد ٢ / ٥٣٨ .

(٤) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٦ ، الارتشاف ٣ / ١٤٤ ، وهو شرح التسهيل لابن مالك : كم قائل .... كل امرئٍ باك ..

(ويقاس عليه ، وفاقاً ليونس) ، قال : لم يلحق المضاف إليه إلا لكونه مع المضاف كالشيء الواحد ، والنعت والمنعوت كذلك وفرق سيبويه [١] ، بأن المضاف إليه من تمام الأول ، وهو بمنزلة التنوين ، وإذا ثبت السماع وكثر ، فالوجه القياس .

وذكر ابن الخباز في « النهاية » [٢] : « أنه لاخلاف في جواز لحاق ألف الندبة آخر الصفة إذا كانت « ابْناً » بين علمي ، نحو : « وازَيْدُ بْنُ عَمْرَاه » وجعل منه البيت .

وأما البدل ، والبيان ، والتوكيد ، فقال في النهاية : « قياس قول سيبويه ، والخليل ألا تلحق التوكيد والبيان ، قال : « وعِنْدِي أَنَّهَا لتَلْحَقُ البدل ؛ لأنه قائم مقام المبدل منه ، فتقول : « وَاغُلاَمَنَا زَيْدَاه » ، وكذلك العطف النسقي ، فتقول : « وَازَيْدُ وَاعَمْرَاه » .

(وقد تلحق) ألف (منادى) بعيداً حقيقة ، أو حكماً ، (غير مندوب ، ولامستغاث) ، ولامتعجب منه ، كقول امرأة عمر بن أبي ربيعة له :

« نَظَرْتُ إِلَى كعبِي فَرَأَيْتُ مِلْءُ العَيْنِ وَأُمْنِيَةَ المُتَمَنِي فَصِحْتُ : وَاعُمَرَاه[٣] فقال لها عُمَرُ : وَالَبَّيْكَاه » ، الشاهد في قولها ، لا في قوله ، لإنه كان وقت النداء غائباً ، وأما قوله : « وَالَبَّيْكَاهُ ، فإنما قصد به مقابلة قولها ومحاكاته ،(خلافاً لسيبويه) ، في منعه ذلك ، وما حكى عن إمرأة [ابن أبي][٤] ربيعة لادليل فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون من المندوب المفقود حكماً .

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٤٤ ، والتصريح ٢ / ١٨٢ ، وفيه نص ابن الخباز بلفظه تقريباً .

(٣) المساعد ٢ / ٥٣٩ والواضح من سياق الخبر فيه ومن أصله في شرح ابن مالك ٣ / ٤١٥ ، وفي أمالي القالي ٢ / ٤٩ أنه ليس لامرأة عمر بل لأمرأة شبب بها وكنى عنها بهند .

(٤) زيادة لصحة المعني ، ساقطة من المخطوتين .

[تلي ألف الندبة هاء غالبا]

(وَ) الألف (يليها في الغالب) ، حال كونها (سالمة) ، من القلب (ومنقلبة ها واواً ، أو ياءً مما يجانس الحركة التي قبلها ، على ما سيأتي - ، (هاء) ، فاعل « يليها » ، (ساكنة تحذف وصلاً)، تقول: « وَازَيْدَاه » ، فإن وصلت المندوب بشيء بعده ، قلت : « وَازَيْدَا مَاكَانَ أَحْسَنَكَ » ، بحذف الهاء ، ومن غير الغالب حذفها في الوقف .

(وربما ثبتت) في الوصل (مكسورة) ، على أصل التقاء الساكنين ، (أو مضمومة) ، تشبيهاً بهاء الضمير ، أجاز ذلك الفراء [١] ، بالوجهين ، وهو عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة .

[لاتدخل (اه) على ما آخره هاء]

/٩٩/ (ويستغنى عنها) ، أي : عن الهاء ،(وعن الألف فيما آخره ألف وهاء) / ، فلا يقال في «عَبْدِ اللّهِ » : « وَاعَبْدِ اللاَّهَاه » ، ولا في « جَهْجَاه » علماً : « وَاجَهْجَاهَاه » ؛ لأن القصد امتداد الصوت ، وهو حاصل ، فلا حاجة إلى تكلف شيء آخر ينشأ عنه الثقل بالتكرار ، قال أبو حيان : «ولم يستثن ذلك أصحابنا ، ومثلوا : « بِعَبْدِ اللّهِ » ، ومقتضى إطلاق النحويين الجواز » [٢] ، انتهى، يقال : جَهْجَهْتُ بِالسَّبُعِ ، أي : صحت به ليكف ، ويقال : تَجَهْجَهْ عَنِّي ، أي : انْتَهِ .

[لاتحذف ألف التأنيث الممدودة في الندبة]

(ولا تحذف همزة ذي ألف التأنيث الممدودة) ، والألف التي قبلها عند البصريين [٣] ،

---

(١) المساعد ٢ / ٥٣٩ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٤٧ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ١٣٢ .

(خلافاً للكوفيين) ، قال ابن عصفور : « مَا آخِرُهُ همزة ، كما آخره حرف صحيح ، وزعم الكوفيون أن العرب تحذف همزة « حَمْرَاءَ ، ونحوه ، والألف التي قبلها فيصير حكمه حكم حُبْلَى » فكما تقول : « وَاحُبْلاَه » وتحذف الألف ، فكذلك تقول : « وَاحَمْرَاه » ؛ وذلك لأن الهمزة بين ألفين منكرة ؛ لأنهن أمثال ، وأنشدوا في ذلك قوله :

[١٠٤٥] سَادَ تَمِيماً جَمْعَاهْ ... مِنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَوْ أَبَاهْ [١]

يريد : ساد تميماً أجمعاء ، فحذف الألف والهمزة ، وألحق ألف الندبة ، وهذا عندنا مما حذف للضرورة » انتهى [٢] ، وينبغي أن يحتج للكوفيين ، بأن العرب حملت المقصور على الممدود في النسب ، فقالت في « حُبْلَى » : « حُبْلَوِيٌّ ، وَحُبْلاَوِيٌّ » ، حملاً على : « حَمْرَاوِيٌّ » ، فينبغي أن يحمل هنا الممدود على المقصور .

« فَصْــــلٌ »

[إبدال ألف الندبة ياء أو واوا]

(يبدل من ألف الندبة) شيءٌ (مجانس ما) (وليت من كسرة إضمار) ، فتقول في : « أَنْتِ » خطاباً للمؤنثة علماً ، « واأَنْتِيهْ » ، بإبدال ألف الندبة ياء مجانسة لكسرة ، خوف الالتباس بالمذكر في قولك : « وَاأَنْتَاهْ » ، (أو ياه) ، أي : ياء إضمار ، فتقول في : « قُومِي » أمراً للمخاطبة علماً : «واقُومِيهْ » بحذف ياء المخاطبة ، للساكنين ، وإبدال ألف لندبة ياءً ، لما مر .

(أو ضمته) ، أي : ضمت إضمار ،فتقول في : « غُلاَمَهُ » بضم الهاء : « وَاغُلاَمَهُوهْ »

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، الشرح الكبير ٢ / ١٣٣ .
والشاهد وضحه الشارح .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

،بإبدال ألف الندبة واواً ، لمجانسة الضمة قبلها خوف للالباس ، (أو « واوه ») ، فتقول في «قَامُوا»
علماً : « وَاقَامُوهْ » بحذف واو الجماعة للساكنين / ، وإبدال ألف الندبة واواً ، لمجانسة الضمة قبلها / ١٠٠ /
خوف الالتباس بالمثنى ، في قولك : « واقامَاه » (١) .

وعلة الإبدال في مسئلتي الكسرة ، والضمة الإلباس ،كما تقدم ، وفي مسئلتي الياء والواو ، انخرام الاسم بزوال أحد حروفه .

(وربما حمل أمن اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء) ، كقول عمر بن أبي ربيعة لامرأته : « وَالَبَّيْكَاهْ » ، حين قالت له : فَضِحْتُ واعُمَرَاهْ (٢) ، ولم يقل : « والَبَّيْكِيهْ » ، استغناء بالفتحة عن الكسرة ، وبالألف عن الياء ؛ هكذا استدل به المصنف (٣) ، واعترض بأن مثل هذه اللفظة النادرة لاتبنى عليها قاعدة ، وإنما جاز ذلك على لغة من جعل كاف الخطاب مفتوحة للمذكر ، والمؤنث .

(وقبلها) ، أي : ألف الندبة (ياء بعد نون اسم مثنى) ، مسمى به معرباً بالحروف ، (جائز) عند الكوفيين (٤) ، فيقولون : « وازَيْدَانِيهْ » بقلب الألف ياء ، و « وَازَيْدَانَاهْ » بفتح النون وسلامة الألف ، ويدل لهم : أن أباحاتم حكى ، أن العرب تقول في ندبة « هَنٍ » مثنى : « يَاهَنَانِيهْ » .

(خلافاً للبصريين) ، في التزامهم فتح النون ، فيقولون : « وَازَيْدَانَاهْ » ، والذي يظهر أن فتح النون ، سواء كان لازماً أم جائزاً مشكل من وجهين : عدم سماعه عن العرب ، وإيهام أن المثنى المسمى به قد ألحق بـ « سَلْمَانَ » .

---

(١) في المخطوطتين واقوماه ، دون مراعاة ماسبق .

(٢) في ب : ياعمرا .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٨ .

(٤) المساعد ٢ / ٥٤٠ .

في « ب » عكس فقال : جائزاً أم لازماً .

[مواضع لاتقلب فيها ألف الندبة]

(ولا تقلب) ألف الندبة (بعد كسرة « فَعَالِ ») ، ياء ، فلا يقال في ندبة « رَقَاشِ » : «وَارَقَاشِيهْ » ، بإبدال الألف ياء ، بل « وَارَقَشَاهْ » ، لأن زوال هذه الكسرة البنائية أسهل من زوال الضمة في : « وَازَيْدُ » ؛ لأنها تشبه حركة الإعراب لتجددها .

(ولا) تقلب الألف (بعد كسرة إعراب) ، فلا يقال : « وَاعَبْدِ المَلِكِيهْ » ، بل : « وَاعَبْدَ المَلِكَاهْ» ، لأمن اللبس ، وأجاز ابن السراج : « وَاغُلَامَ الرَّجُلِيهْ »[1] ؛ حفظاً لإعراب المضاف إليه .

(ولا يحرك لأجلها) ، أي : الألف ، (تنوين بكسرة) ، على أصل التقاء الساكنين ، فلا يقال : « وَاغُلَامَ زَيْدِنِيهْ » ، (ولا فتح) ، فلا يقال : « وَاغُلَامَ زَيْدِنَاهْ » / ، محافظة على بقاء ألف / ١٠٢ / المد ، وإنما لم يحافظوا عليها في : « وَاعَبْدَ المَلِكِ » ، و « وارَقَاش » ، لأن الكسرة هناك قد استقرت قبل مجيئها فجيء بالألف ، وهنا تجتلب عارضه فتزول الألف ، والبصريون [2] ، لايجيزون فيه شيئاً من ذلك ، بل يحذفون فيقولون : « وَاغُلَامَ زَيْدَاهْ » .

(ولا يستغنى عنها) ، أي : عن الألف، (بالفتحة) ، فلا يقال : « وَاعُمَرَ » بفتح الراء ، وحذف الألف ، كما يقال : « ياغُلَامَ » بحذف الألف ، والاستغناء عنها بالفتحة ، والفرق أن الألف هنا لغرض لفظي ، وهو إطالة الصوت ، والحذف ينافيها ، والألف في : « يَاغُلَامَا » ، لغرض معنوي ، وهو التخفيف ، (خلافاً للكوفيين في المسائل الأربع) ، وهي مسألة « فَعَالِ » ومابعدها ، قال المصنف : «ومَارَأَوْهُ حَسَنٌ لَوْ عضده السماع ، ولم يثبت » [3] ، وقال ابن عصفور : « وَأَهْلُ الكوفة يحركون التنوين فيقولون : واغُلَامَ زَيْدِنَاهْ » [4] ، وزعموا أنه سمع من كلام العرب .

---

(١) الأصول ١ / ٣٥٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٢٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٨ .

(٤) الشرح الكبير ٢ / ١٣٢ .

(٥١) بَابُ ذكر أسماء لازمت النداء

[ألفاظها : اضتقاقها : معانيها مايقاس عليه]

فلا تستعمل في غيره ، فلا تقع فاعله ، ولا مبتدأه ، ولامجروره ، ولا غير ذلك من التصرفات، (وهي : « فُلُ » و « فُلَهُ ») ، بمعنى : رجلٍ ، وامْرَأَةٍ عند سيبويه [١] ، وقال المصنف[٢] ، تبعاً للشوبين [٣] ، وابن عصفور ، وجماعة ، : « بمعنى: زَيْد ، وَهِنْد ، ونحوهما » [٤] ، قال في التوضيح : « وهو وهم ، وإنما ذلك بمعنى : فُلَانِ ، وَفُلَانَةَ [٥] ، ولام « فُلُ » محذوفة ، كـ « يَدٍ » ، ومادته : « ف ل ي » ، ومادة « فُلَانٍ » : « ف ل ن » ، فافترقا ، وبهذا يتبين فساد ماقيل : أن أصل «فُلُ » فُلَاناً ، ثم رُخِّمَ ، (و « مَكْرَمَانُ ») بفتح أوله ، وثالثه ، للعزيز المكرم .

(و « مَلأَمَانُ ») ، بفتح أوله وثالثه أيضاً ، (و « مَلأَمُ ») بفتح أوله وثالثه ، (و « لُؤْمَانُ ») ، بضم أوله ، وسكون ثانيه مهموزاً ، وهذه الثلاثة ، تقال في نداء الكثير اللؤم ، (و « نَوْمَانُ ») ،

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٤٨ : « وأما قول العرب : يافُلُ أقبلْ ، فإنَّهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه غير النداء ،ولكنهم بنوا الاسمَ عل حرفين ، وجعلوه بمنزلة دَمٍ .
والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول : يافُلَ ، فإن عنَوا امرأةً قالوا : يافُلَةُ ، وهذا الاسم اختص به النداءُ ، وأما فلانٌ فإنما هو كنايةٌ عن اسمٍ سمي به المحدث عنه ، خاص غالب » .

(٢) نصه عند ابن مالك ٣ / ٤١٩ : « يقال في النداء : يافُلُ ، للرجل ، ويافلة للمرأة بمعنى : يافلان ويافلانة وهما الأصل » ، وفلان كناية عن علم مذكر عاقل ، وفلانة كناية عن مؤنث عاقل ، على أن سيبويه يقول : « وفل وفلان معناهما واحد » . ويقول في تصغير « فل » : فُلَي ، وقولهم فلان دليل على أن ماذهب لام وأنها نون » ٣ / ٤٥٢ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥ .

(٤) المقرب ١ / ١٨٢ .

(٥) أوضح المسالك ٤ / ٤٢ .

بفتح أوله ، وثانيه واو ساكنة ، بمعنى : كثير النوم .

وفي المحكم يقال: في النداء خاصة : « يَامَلْقطَان ، وللأنثى [١] : « يَامَلْقطانَةُ » ، كأنهم أرادوا: يالاقطُ ، واللَّاقطُ : المَوْلَى » انتهى .

(والمعدول إلى « فُعَلَ ») ، بضم أوله ، وفتح ثانيه (في سب المذكر) نحو : « يَافُسَقُ» / ، / ١٠٣ / و« يَاخُبَثُ » و « يَاغُدَرُ » و « يَالُكَعُ » معدولات عن :« يَافَاسِقُ ، وَيَاخَبِيْثُ ، وَيَاغَادِرُ ، وَياألْكَعُ » ، والألْكَعُ : اللئيم الأصل ، وهذه الألفاظ الأربعة هي المسموعة ، ومذهب سيبويه : أنه يقاس عليها ، حكاه في البسيط .

(وَ) المعدول (إلى (« فَعَالِ ») ، بفتح أوله ، حال كونه (مبنياً على الكسر) ؛ تشبيهاً بـ«حَذَامِ » ، في حالة بنائها عدلا وتأنيثاً ، وزنة ، (في سب المؤنث) ، نحو : « يَافَسَاقِ » وَ «يَاخَبَاثِ » وَ « يَاغدَارِ » وَ « يَالَكَاعِ » معدولات عن : « يَافَاسِقَهُ ، وَ يَاخَبِيثَهُ ، وَيَاغَادِرةُ ، وَيَا لَكيعَةُ»، فهذه وماقبلها معدولة عن معارف ، (وَ) « فَعَالِ » » سباً للمؤنث ، (هو ، وَ) « فَعَالِ » (الذي بمعنى الأمر) ، نحو : « نَزَالِ » ، (مقيسان في الثلاثي المجرد) ، التام المتصرف فلا يبنى من رباعي مطلقاً ، ولا من ثلاثي مزيد فيه ، ولا من ناقص ، ولا من جامد ، (وفاقاً لسيبويه)[٢] ، في قوله بالقياس في النوعين ، وفي كل منهما خلاف .

أما الأول ، فقال أبو حيان في الارتشاف ، في باب « مالاينصرف » ، : « قال بعضهم :

---

(١) في المخطوطتين : ثلاثي - تحريف .

(٢) قال سيبويه ٣ / ٢٨٠ : « واعلم أنَّ فَعالِ جائزةٌ من كلِّ ما كان على بناء ، فَعَلَ ، أو فَعُلَ ، أو فَعِلَ ، ولا يجوز من أفعلت ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلاّ أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولاتجاوزه ، فمن ذلك : قَرْقَارِ ، وعَرْعارِ » .

لاينقاس : فلا يقال : يَاقَبَاحِ ، قياساً على : يافَسَاقِ » [١] ، انتهى ، وقال في شرحه هنا [٢] : « لانَعْلَمُ أَحَدَاً خالف في اقتياسه [٣] ، وأما الخلاف في اقتياس ، نحو : « نَزَالِ » فمشهور عن المبرد أنه لاينقاس ، ولا يقال منه إلا ماسمع [٤] .

[مايخرج منها عن النداء]

(وقد يقال) ، في غير النداء : « هذا (رجلٌ مَكْرَمَانُ ، ومَلأَمَانُ ، وَامْرَأَةٌ مَلأَمَانَةُ) ، حكاه[٥] ابن سيده [٦] بمنع الصرف في الثلاثة ، للعلمية ، والزيادة في الأولين ، والعلمية والتأنيث في الثالث، وهو من إبدال المعرفة من النكرة ، أو من تعدد الخبر ، وحكى أبو حاتم السجستاني : « هَذَا زَيْدٌ مَلأَمَانُ ، وهذه هِنْدُ ملأُمَانَةُ » ، فهو بدل معرفة من معرفة أو خبر ثان .

قال المرادي : « وخرج أبوحيان [٧] ما حكاه ابن سيده ، وأبو حاتم ، على إضمار القول وحرف النداء ، لتبقى على اختصاصها [٨] بالنداء ، والتقدير : هَذَا رَجُلٌ مَقُولٌ فيه يامَكْرَمَانْ ، أَوْ مَلأَمَانُ ، وهذا زيد المقول فيه يامَكْرَمَانُ ، أو يامَلأَمَانُ ، وكذا في المؤنث .

(ونحو : « أَمْسِكْ فُلاَناً عَنْ فُلِ ») ، في قول أبي النجم :

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٣٦ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٥١ .

(٣) في ب أنقياسه - وانقياس .

(٤) الهمع ٣ / ٦٣ .

(٥) « حكاه » كررت في ب .

(٦) المساعد ٢ / ٥٤٤ .

(٧) الارتشاف ٣ / ١٥١ .

(٨) في الأصل و « ب » : اختصاصا .

[١٠٤٦] تَظَلُّ مِنْهُ إِبِلي بِالهَوْجَلِ فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنَاً عَنْ فُلِ / (١) /١٠٣/

(وقعيدته لكاعِ) ، في قول الحطيئة :

[١٠٤٧] أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ (٢)

(من الضرورات) ، لاستعمال الأول مجروراً بـ « عنْ » ، والثاني خبراً ، وكلاهما في غير النداء .

واعترض الأول بأنه ليس هو الخاص بالنداء ، وإنما هو محذوف من « فُلاَنٍ » ضرورة ، بدليل مقابلته به ، وبأن سيبويه أنشده شاهداً على ماحذفت لامه في التصغير ، في باب « ماذهبت لامه»(٣)، لا أنه الخاص بالنداء ، وحمل الثاني على حذف القول وحرف النداء ، والتقدير : يقال لها: يَالكَاعِ ، وعلى المشهور ، فهما من مراجعة الشعراء للأصل ؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تلازم النداء ، كقصرهم الممدود ، وصرفهم الممنوع .

---

(١) رجز ، الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، العيني ٤ / ٢٢٨ ، الأصول ١ / ٣٤٩ ، المقتضب ٤ / ٢٣٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٧ ، الخزانة ٢ / ٣٨٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٩ ، الشرح الكبير ٢ / ١٠٦ .
الشاهد فيه قوله : (أمسك فلاناً عن فل) حيث استعمل (فل) في غير النداء وهو ضرورة .

(٢) من الوافر ، المقتضب ٤ / ٢٣٨ ، الخزانة ٢ / ٢٠٤ ، ابن يعيش ٤ / ٥٧ ، الشرح الكبير ٢ / ١٠٨ ، الهمع ٣ / ٦٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٤٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٠ .
والشاهد فيه قوله : (لكاع) حيث إنه من فعال الذي حقه الاختصاص بالنداء ، ومع ذلك استعمل في غير النداء ضرورة .

(٣) الكتاب ٣ / ٤٥٢ .

(٥٢) بَابُ تَرْخِيمِ المُنادى

[حده وحكمه]

وهو حذف آخره تخفيفاً ، وسيأتي ترخيم التصغير ، وترخيم الضرورة ، (يجوز ترخيم المنادى المبني) للنداء ، فلا يرخم المضاف وشبهه [١] ، ولا المندوب ، لأنه ليس منادى حقيقة ، لأنه لايطلب إقباله ، ولا المستغاث المجرور باللام ، لأنه ليس بمبني ، وهذا التقييد لسيبويه [٢] ، وأقره الصفار في شرحه عليه ، ويفهم منه ، أنه يجوز ترخيمه إذا لم يكن باللام ، وقد صرح بذلك ابن خروف [٣] ، واحتج بقوله :

{١٠٤٨} ... ... أَعَامِ لكَ ابْنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ [٤]

يريد : يَاعَامِرُ ، والمانع جملة على الضرورة ؛ لأنه قد ناداه بغير يا [٥] ، وذلك ممنوع .

ولا يرخم نحو : « ملأَمَانُ » ، مما لزم النداء ؛ لعدم تحقيق تعريفه .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، وأمّا الكوفيون فيجوز ذلك عندهم فيقولون : (ياعبد الرحَم) و (عبد الرحى) في: عبد الرحمن ، وعبد الرحيم .
انظر : الإنصاف ١ / ٣٤٧ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٤٩ ، أوضح المسالك ٤ / ٥٦ ، ابن يعيش ٢/ ٢٠ ، اللمع لابن جني : ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٤٠ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٥٢

(٤) من الوافر ، نسبه سيبويه للأخوص بن سريح الكلابي وظ تعليق المحقق بشأن قائله .
والشاهد : وضحه الشارح .
ظ : الكتاب ٢ / ٢٣٨ ، الهمع ٣ / ٧٨ ، العيني ٤ / ٣٠٠ ، الارتشاف ٣ / ١٥٢ ، الأشموني ١٧٦/٣.
وصدره : تَمنَّاني ليلقاني لقيطٌ .

(٥) في « ب » هنا بياض .

ولا فرق في المبني للنداء بين أن يكون معرباً قبل النداء ، كـ « جَعْفَرٍ » ، أو مبنياً قبل النداء ، كـ« حَذَامِ » ، قال في النهاية (١) : « يُرَخَّمُ نحو حَذَامِ ، وإن كان النداء لم يؤثر فيه لفظاً ، لأنه أثر فيه تقديراً ، بدليل : « ياحَذَامِ » العاقلة ، بالرفع هذا نصه .

[شروطـــــه]

وشرط الترخيم : أن يكون الاسم معرفة ثم ، (إن كان مؤنثاً بالهاء) ، لم يشترط فيه علمية ، ولازيادة على الثلاثة ، بل يرخم (مطلقاً) ، بحذف الهاء ، وإن كان ثنائياً غير علم ، لقول بعض العرب : « يَاشَا ارْجُني » يريد : يَاشةُ أقيمي لاتسرحي . يقال : رَجَنَ بالمكان يرجُنُ رُجُوناً : أقام به مالم يكن مختصاً بالنداء ، نحو : « فُلَهُ » ، فإنه لايرخم .

ومنع المبرد ترخيم النكرة المقصودة (٢) ، ويرده قوله :

{١٠٤٩} يَانَاقُ سِيري عَنَقاً فَسَيحـا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحـا (٣)

وهو كثير / ، وفي البديع : أنه إنما منع ترخيم النكرة العامة ، نحو : « شَجَرَةٍ ، ونَخْلَة ، وأنه / ١٠٤ / يرخم منها ماكان مقصوداً .

ومنع ابن عصفور ترخيم النكرة إذا كانت كناية عن المجهول الذي لايعرف (٤) ، كقوله :

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٥٣ والنهاية لابن الخباز .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، ٢٦٤ .

(٣) من الرجز ، لأبي النجم العجلي ، الكتاب ٣ / ٣٥ ، المقتضب ٢ / ١٣ ، سر الصناعة ١ / ٢٧٢ ، ابن يعيش ٧ / ٢٦ ، العيني ٤ / ٣٨٧ ، الأشموني ، ٣ / ٣٠٢ ، المساعد ٢ / ٥٤٧ ، الهمع ٣ / ٨٠ .
والشاهد فيه قوله : (ياناق) حيث رخمت كلمة (ناق) وهي نكرة مقصودة والأصل : (ياناقة) وفيه رد على المبرد الذي منع هذا .

(٤) المقرب ١ / ١٨٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٧٣ .

[١٠٥٠] أَصَلْعَمَةَ بْنَ قَلْعَمَةَ بْنِ فَقْعٍ لَهِنَّك لاَ أَبَالَكَ تَزْدَرِيني (١)

وهو مخالف لإطلاق الجمهور (٢) ، لأنه علم ، ولهذا منع الصرف ، وإن كان كناية عن المجهول .

(أو علماً زائداً على الثلاثة) ، كـ « جَعْفَرٍ » ، فإنه يرخم بحذف آخره ، ولا يرخم اسم الجنس العاري من التاء ، وأجاز بعضهم (٢) ترخيمه ، مقصوداً ، فأجاز في : « يَاغَضَنْفَرُ » : ياغَضَنْفَ ، وسمع من كلامهم : « أَطرِقْ كرا ، أي : ياكروانُ » (٣) ، « ويَاصَاح ، أي : صاحب .

ولا يرخم الموصول ، ولا اسم الإشارة ، وأما الثلاثي المجرد ، كـ « بَكْرٍ » ، فسيأتي الكلام فيه .

[مايحذف للترخيم]

(ويحذف (٤) عجزه) فقط ، (إن كان مركباً) تركيباً مزجياً ، فتقول في : « بَعْلَبَكَّ ، وسيبويْهِ ، وخمسة عَشَرَ عَلَماً : يابَعْلُ ، ويَاسِيْبُ ، ويَاخَمْسُ ، بحذف أعجازهن عند البصريين ، ولم يسمع ، ولكنهم قاسوه على مافيه(٥) تاء التأنيث بجامع التزام الفتح في آخر الأول ، وتصغير صدره كما يفعل بما فيه التاء ، وحذف عجزه في النسب ، كما تحذف التاء .

---

(١) من الوافر ، لمنلس بن لقيط السعدي .
الهمع ٣ / ٨٠ ، الدرر ١ / ١٥٩ ، معجم الشواهد العربية ، وهو شاهد للنكرة التي هي كناية عن المجهول.

(٢) الارتشاف ٣ / ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣) المساعد ٢ / ٥٤٧ .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٤٢١ « بحذف » ، وكذا المساعد والسسيلي .

(٥) مابين المعكوفين مكرر في « ب » .

ومنع الفراء (١)، ترخيم المركب من العدد المسمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « وَيْه » ، وذهب الفراءإلى أنه لايحذف منه إلا الهاءُ فقط ، ثم نقلب الياء ألفا ، فتقول في : «سيبويه: يَاسِيبَوَا » ، وفي : « عَمْرَوَيْهِ : يَاعَمْرَوَا » ، قاله المرادي ، وقال ابن عقيل : « واقتص الفراء على حذف الهاء فيما آخره صوت ، وقال : تقلب الواو ألفاً ، فتقول : ياسيبا (٢) ، انتهى .

(وَ) يحذف عجزه (مع الألف إن كان) العلم المركب (« اثنى عشر ، أو اثْنَتَيْ عَشْرَةَ ») ، فيقال : « يَاثْنَ ، وَيَاثْنَتَ » ، كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا ، لأن العجز فيهما واقع موقع نون اثنين واثنتين ، ولذلك بني لحلوله محل الحرف ، وأعرب الصدر ؛ لعدم حلوله محل الحرف .

/ ١٠٥ / واستشكل في موضعين : بأنه على هذا التقرير / ، لا تركيب فيه ، كما أن « اثْنَانِ » كذلك ، وبأن عجز المركب شبيه بالتاء ، والتاء لايحذف معها غيرها .

وقيل : إنه مضاف ، ولهذا حذفت النون ، ويرده : أن المراد اثنان وعشرة ، لا اثنان لعشرة .

وقيل : لاتركيب فيه أصلاً ، والأصل : اثْنَانِ وَعَشْرَةٌ ، ثم حذف العاطف ، وأقيم عَشَرَةٌ مقام

---

(١) مابين المعكوفين مكرر في « ب » .

(٢) كذا في الأصل و ب ، والذي في المساعد ٢ / ٥٤٨ : وقال : تقلب الياء ألفاً فتقول : ياسيبوا » وعليه فلا فرق في رأي الفراء بين المرادي وابن عقيل .

وقال الأشموني : « وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول : ياسيبوي » .

قال الصبان : « أي على لغة من ينتظر ، اما على لغة من لا ينتظر فتقول : يا سيبوا ؛ لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، قاله الشارح على الأوضح » ٣ / ١٧٩ .

وفي الارتشاف : « وذهب الفراء فيما آخره ، ويه » أنه لايحذف إلا الهاء خاصة ، فتقول : ياسيبوُ، وياعمروُ » ٣ / ١٥٥ . كذا ، وهو غير محرر .

ولعل هذا يوضح السبب في اضطراب الشيخ خالد في تحرير رأي الفراء .

النون ، ولهذا أعرب في : « رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشْرَ » ، كما تقول : « رَأَيْتُ اثْنَيْنِ » وبقي على الألف في يا اثنا عشر » ، كما يقال : « يَاثْنَانِ » ، واختار هذا أبو حيان ، ورد على المصنف ، في دعوى التركيب، « بأنه كان يلزم (١) ألا يحذف إلا عَشْرَ فقط ، كغيره من المركبات (٢) ، وأجيب : بأن فيه شيئين من التركيب ، وهو يقتضي ماذكرتم ، والقيام مقام النون ، وهو يقتضي حذف الألف ، كما ذكر المصنف(٣) ، وكل كلمتين بمنزلة كلمة ، فهي مركبة إذ لاوجه لاختلاط كلمة بأخرى الاختلاط الإفرادي ، إلا على وجه التركيب .

(وإن كان) العلم (مفرداً) عن التركيب ، (فيحذف آخره) ، فتقول : في : « شَمَرْدَلٍ » علماً : « يَاشَمَرْدَ » ، بحذف اللام ،حال كون آخره (مصحوباً ، إن لم يكن) الآخر (هاء تأنيث) ، فإن كان آخرُه هاءَ تأنيث . نحو : « مَيْمُونَة » اقتصر عليها ، فإن قيل : فقد قال الشاعر :

[١٠٥١] أَحَـارِ بْنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلاَيَةً ... فَكُنْ جُرَذاً فِيهَا تَجُوزُ وَتَسْرِقُ (٤)

وقال آخر :

[١٠٥٢] يَـاأَرْطَ إِنَّـكَ فَاعِلٌ مَاقُلْتَـهُ ... وَالمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْدُقِ (٥)

---

(١) في « ب » : لايلزم ، اللام زائدة تفسر المعنى .

(٢) في الارتشاف ٣ / ١٥٥ : « وإن كان اثنتا عشر ، أو اثنتا عشرة مسمى بها ورخمتهما حذفت الألف مع العجز » .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٢ .

(٤) من الطويل ، لأنس بن إياس ، الكامل ١ / ٣١٦ ، العقد الفريد ٦ / ٣٤١ ، الهمع ٣ / ٨٤ ، الأشموني ٣/ ١٧٤ ، الارتشاف ٣ / ١٦٢ .

(٥) من الكامل ، لزميل بن الحارث ، العيني ٤ / ٢٩٨ ، الهمع ٣ / ٨٦ ، الأشموني ٣ / ١٧٥ ، الارتشاف ٣ / ١٦٢ .

والأصل : ياحارثة ، ويا أَرْطَأَةُ ، فحذف التاء وماقبلها ، أجيب : بأن هذين الاسمين أدركهما ترخيم بعد ترخيم ، وهو قول سيبويه ، فيما ختم بتاء التأنيث [١] ، إن بقي الاسم بعد الترخيم الأول على أكثر من ثلاثة ، والقول بأنهما حذفا معاً خطأ ، لأن ماقبل الآخر ليس معتلاً .

فإن كان معتلاً حذف الآخر مصحوباً (بما قبله من حرف لين) ، لا من حرف صحيح ، كـ «جَعْفَرٍ ، وَسَفَرْجَلٍ » ، فإنه لايحذف مع الآخر ، بل يحذف الآخر وحده ، هذا هو المعروف ، وقال أحمد في النهاية : « اختلف العلماء ، في نحو : « مَعَدٌّ ، وَمُسْوَدٌّ » ، هل الزائد الأول ، أو الثاني ، فمن قال : الزائد الأول ، حذف الآخر لتطرفه ، ثم حذف الذي قبله ، لأن لفظه كلفظه ، ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ماقبله ، وهذه المسألة / ذكرها سيبويه ، في : « مُحْمَرٌّ [٢] ، وَمُسْوَدٌّ » . / ١٠٦ /

(ساكن) ، لامتحرك ، نحو : « هَبَيَّخٌ ، وَقَنَوَّرٌ » ، فإنه لايحذف منه إلا الحرف الأخير فقط ، وأجاز [الكوفيون فيما آخره ثلاث زوائد ، وقبل الآخر حرف علة ، حذف الثلاثة ، فتقول في : «خَوْزَلَانَ) وَ « بَرْدَرَايا » : يَاخَوْزَلَ ، ويَابَرْدَرَ » [٣] ، وقياس قولهم : « حذف الزوائد الثلاثة في : «رَهَبُوتي » و « رَغَبُوتي » ، واقتصر البصريون على حذف الحرف الأخير [٤] ، (زائد) لاأصلي نحو : «مُخْتَارُ ، وَمُنْقَادٌ » ، فإن أصلهما : مختير ، ومنقود ، فالألف فيهما منقلبه عن أصل ، فلا تحذف ، وأجاز الأخفش حذفها ، فيقال : يَامُخْتَ ، ويَامُنْقَ » .

(مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة) ، نحـو : « مَنْصُورٌ ، وَعَمَّارٌ ، ومِسْكِينٌ » علماً ، (أو

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٥١ .

(٢) قال سيبويه ٢ / ٢٦٤ : « وأمّا مُحْمَرٌّ إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخّمته تركت الراء الأولى مجزومة ؛ لأن ماقبلها متحرك فلا تحتاجُ إلى حركتها » .

(٣) في الأصل و ب : « يابرد » والصواب بردر .

(٤) الهمع ٣ / ٨٧ .

مقدرة) ، كـ « مُصْطَفَوْنَ » علماً ، فإن أصله : مُصْطَفَيُون » فَأُعِلَّ بقلب الياء ألفا ثم حذفها للساكنين .

(وَ) مسبوق (بأكثر من حرفين) ، نحو : « عُثْمَانَ » ، و « مَنْصُور » وَ « مِسْكِين » عماً ، وَ «حَمْرَاءَ » وَ « سكْرَانَ » وَ « سرْحَانَ » و « زَيْدَانَ » وَ « زَيْدُونَ » و « هِنْدَات » ، مسمى بذلك ، ومنع الكوفيون (١) ترخيم ماسمي به ، من مثنى ومجموع على حده ، ومن المسموع :

[١٠٥٣] يَـامَرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِيْ مَحْبُوسَـةٌ ... تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَـا لَمْ يَيْأَسِ (٢)

وَ

[١٠٥٤] يَا أَسْمَ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ قَدَرٍ ... إِنَّ الحَوادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ (٣)

أي : يَامَرْوَانُ ، ويَاأَسْمَاءُ .

(وإلا) يكن المنادى كذلك ، (فغير مصحوب) ، أي : فيحذف الآخر وحده غير مصحوب بما قبله ، فتقول في ميمونة : يَامَيْمُونَ » ، وفي : « جَعْفَرٍ يَاجَعْفَ » ، وفي : « هَبَيَّخ وقَنَوَّر ، ياهَبَيَّ ويَاقَنَوَّ » ، وفي : « مختار ، ومُنْقَاد ، يَامُخْتَا ، ويَامُنْقَا » ، وفي : « فِرْدَوْس ، وَغُرْنَيْق ، يَافِرْدَوْ ، يَاغُرْنَيْ » ، وفي : « عِمَاد ، وَسَعِيد ، وثَمُود ، ياعِمَا ، وَيَاسَعِيْ ، وَيَاثَمُوْ ، في لغة من ينتظر .

---

(١) المساعد ٢ / ٥٥٠ .

(٢) من الكامل ، للفرزدق ، ديوانه ص ٣٣٤ ، الكتاب ٢ / ٢٥٧ ، ابن الشجري ٢/ ٣١٣ ، ابن يعيش ٢/ ٢٢ ، العيني ٤ / ٢٩٢ ، الأشموني ٣ / ١٧٨ ، المساعد ٢ / ٥٥٠ .

(٣) من البسيط ، للبيد ، الكتاب ٢ / ٢٥٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٤ ، التبصرة ١ / ٣٦٩ ، الأشموني ٣/ ١٧٨ ، المساعد ٢ / ٥٥٠ ، وملحقات ديوانه ص : ٢٨١ .

(خلافاً للفراء ، في) إجازة حذف الحرفين من (نحو : « عِمَادٍ ، وَسَعِيدٍ ») مطلقاً ، (وَ«ثَمُودٍ ») ، في لغة من يجعله اسماً برأسه ، فيقال : يَاعِمَ ، وَيَاسَعِ ، وَيَاثَمُ ، والحاصل : أن الفراء يجيز في الألف ، من نحو : « عِمَادٍ » ، والياء ، من نحو : « سَعِيدٍ » الإثبات ، والحذف ، وأما الواو، في نحو : « ثَمُودٍ » ؛ فإن رحمه على لغة لاينتظر جاز له أيضاً حذفها ، فلا إشكال ، وإبقاؤها فيجب قلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، وإن رخمه على لغة من ينتظر أوجب حذفها ، كما يجب حذف الألف في ، نحو : « عثمانَ » ، والياء في نحو : « مُسْلِمِيْنَ » ، والواو [1] ، في نحو : «مَنْصُورٍ».

(وَ) خلافاً (له وللجرمي في) إجازته حذف الحرفين من ([نحو][2] : « فِرْدَوْسٍ » وَ «غُرْنَيقٍ») ، فيقال : « يَافِرْدَ » ، و « يَاغُرْنَ » .

[ترخيم الثلاثي]

(ولايرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من هاء التأنث) نحو : « حَكَمَ » ، فلا يقال : «ياحَكَ» ، (خلافاً للكوفيين) [3] ،في إجازتهم ذلك ؛ لأن حركة الوسط تقوم مقام / الحرف ، /١٠٧/ بدليل أنهم أجروا نحو : « سَقَرَ ، لتحرك وسطه مجرى « زَيْنَبَ » ، في إيجاب منع الصرف ، لامجرى « هِنْدَ » ، في إجازة الصرف وعدمه ؛ وهذا الخلاف نقله جماعة عن الفراء ، وبعضهم عن الأخفش أيضاً ؛ (إلا الكسائي) [4] ، فإنه لايجيز ذلك .

---

(١) في الأصل - والياء - سهو .

(٢) [نحو] ، ليست في المخطوطتين ، وهي في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٤٢١ : « في نحو » وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ١٤٩ . الشرح الكبير ٢ / ١١٤ .

(٤) الإنصاف ١ / ٣٥٦ ، مسألة (٤٩) .

وأما الثلاثي الساكن لوسط ، فنقل المصنف ، تبعاً لابن عصفور [١] ، الإجماع على منع ترخيمه، ونقل [٢] ، إجازة ذلك أبو البقاء عن بعض الكوفيين ، وابن هشام عن الأخفش .

[ترخيم الجملة المسمى بها]

(ويجوز ترخيم الجملة) ، المسمى بها ، (وفاقاً لسيبويه) ، أخذاً من قوله في النسب : « إذا أضفت إلى الحكاية حذفت ، وتركت الصدر ، بمنزلة « عَبْدِ القَيْسِ » ، وذلك قولك في : « تَأَبَّطَ شرَّاً: يَاتَأَبَّطِيٌّ » ، قال : « وَيَدُلُّ عَلَى ذَلك أن من العرب من يفرد فيقول : يَاتَأَبَّطُ أقْبِلْ ، فيجعل الأول مفرداً ، فلذلك يفرد في الإضافة[٣] ، يعني ، النسب ، ففهم المصنف من قوله : « ومن العرب من يفرد ، فيقول : يَاتَأَبَّطُ أَقْبِلْ ، أن ذلك ترخيم ، فقال في الشرح : « وَنص - يعني سيبويه - في باب النسب ، على أن من العرب من يرخمه ، فيقول في تأبط شراً ، يَاتَأَبَّطَ » [٤] ، واعترض : بأن سيبويه لم يقل : ومن العرب من يرخمه ، بل قال : من يفرد ، ولايلزم من الإفراد الترخيم ؛ لجواز أن يكون المراد بالإفراد جعله اسماً مفرداً ، أي : ينادى مرة ، يَاتَأَبَّطَ شَرّاً ، ومرة ، يَاتَأَبَّطُ ، مبنياً على الضم وجوباً ، لأنه حينئذ منادى مفرد ، بدليل أنه يجوز ترخيمه ، فيقول : يَتَأَبَّ ، بحذف الطاء ، ونص سيبويه في باب الترخيم على المنع ، فقال : « واعلم أن الحكاية لاترخم ، لأنك [لا] [٥] تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه ذلك قال : « وَلَو رخمت هذا لرخمت رجلاً مسمى :

---

(١) الشرح الكبير ٢ / ١١٤ .

(٢) نقله أبو البقاء العكبري ، وصاحب النهاية ، وابن هشام وابن الخشاب انظر شرح الألفية للمرادي ٤/٤٣.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٧٧ .

(٤) شرح ابن مالك ٣ / ٤٢٢ .

(٥) [ ] محذوفه من الأصل و « ب » ثابت في كلام سيبويه .

[١٠٥٥] * يَـادَارَ عَبْلَةَ بِالجِـوَاءِ تكلمي * (١)

يعني يلقب بهذا البيت ، فهذا نصه ، وهو صريح في المنع ، فلا يعدل عنه إلى المحتمل (٢) .

« فَصْـــلٌ »

[تقدير ثبوت المحذوف للترخيم وعدمه وأثرهما في حركة آخر المرخم]

(تقدير ثبوت المحذوف للترخيم) ، كقراءة بعضهم (٣) : ﴿ وَنَادَوْا يَامَالِ ﴾(٤) بكسر اللام ، (أعرف من تقدير التمام بدونه) ، أي : بدون المحذوف ، كقول بعض العرب : « يَاطَلْحُ » ، بضم الحاء ، رواه سيبويه (٥) ، وتسمى الأولى (٦) لغة من ينوي المحذوف ، وتسمى الثانية لغة من لم ينو وقد يقال : من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر / ، وقديقال : لغة « يَاحَارِ » ، ولغ « يَاحَارُ » ، / ١٠٨ /
والمعنى في الجميع واحد ، (فلا يغير على الأعرف مابقي) بعد الحذف ، بل يبقى على حركته ، إن كان آخره متحركاً ، نحو : « يَاجَعْفَ » بالفتح ، و « يَاحَارِ » بالكسر ، و « يَامَنْصُ » بالضم الأصلي، وعلى سكونه إن كان ساكناً ، نحو : « يَاهِرَقْ » بسكون القاف ، (إلا بتحريك آخر تلا ألفاً) ، أو واواً ، أو ياء ، (وكان) قبل الترخيم (مدغماً في المحذوف، بعضه (٧)) ، يتعلق بـ « تَحْرِيك » ، (إن

---

(١) في الأصل و « ب » : تكلم ، وهو أمر لمؤنث ، وهو شطر لعنترة من معلقته ،
عجزه : وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي . ظ : ديوانه ص ١٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، وفيه : « رجلا يسمى يقول عنترة » .

(٣) « قرأ عبد الله وعلي ، وابن وثاب ، والأعمش « يامال » بالترخيم على لغة من ينتظر الحرف » البحر المحيط ٨ / ٢٨ .

(٤) سورة الزخرف آية : ٧٧ .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٤٨ .

(٦) في المخطوطتين الأول ، والأولى تقابل الثانية .

(٧) في « ب » بفتحة .

كان أصلي السكون) ، نحو : « إِسْحَارٌّ » بتشديد الراء ، اسماً لبقلة ، وَ « تُمُورٌّ » وَ «تميدٌّ » بتشديد الدال ، على لغة من قال : « تعليم » في « تُعُولِمَ » ، تقول في الترخيم إذا سمي بذلك : « يا إسحار» وَ « يَا تُمُودَ » و « يَاتِميدَ » بحذف الحرف الأخير المدغم فيه ، وفتح ماقبله للخفة لأن سكونه أصلي، لكونه لاحركة له قبل الإدغام ، هذا قول سيبويه [١] ، وقال الزجاج بكسره لإلتقاء الساكنين، واختلف الناقلون عن سيبويه ، هل يوجب الفتح أو يجيزه ، ويجيز الكسر ؟ والأول نقل السيرافي وجماعة ، والثاني نقل بعضهم ، ونقل صاحب رُءُوسِ المسائل عن الفراء [٢] ، أنه يسقط الساكن الذي يصير آخراً حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقول : «يَاإِسْحَ » و « يَاتُمُ » وَ «يَاتِمِ » .

(وإلا) يكن لا أصل له في الحركة ، بل كان له أصل فيها ، (فبالحركة التي كانت له) ، قبل الترخيم [فتقول : « يَامُضَارَ » بالكسر ، إن كان في الأصل اسم فاعل ، وبالفتح ، إن كان في الأصل اسم مفعول] .

(خلافاً لأكثرهم في رد ماحذف لأجل واو الجمع) ، فتقول في : « قَاضُونَ ، وَمُصْطَفَوْنَ » مسمى بهما ، ورخمتهما ، على الأعرف : « يَاقَاضِي ، ويَامُصْطَفَى » ، برد الياء ، والألف المحذوفين؛ لأجل واو الجمع .

وقال بعضهم : ولايرد المحذوف ، لأن ماحذف للترخيم ينتظر ، واختاره الوصف[٣] ، فعلى هذا ، يقال : « يَاقَاضُ » بالضم ، و « يَامُصْطَفَ » بالفتح قال : وأما على لغة التمام ، فيقال :

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٦٥ : « وأمّا رجلٌ اسمه إسحارٌّ فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بُدٌّ من أن تحرك الراء الساكنة ، لأنه لايلتقي حرفان ساكنان ، وحركته الفتحة » .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ١١٥ ، الهمع ٣ / ٨٩ ، ورءوس المسائل في الخلاف لأبي إسحاق ربراهيم بن أصبغ ت: ٦٢٧ هـ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٤٢٥ ، و المساعد ٢ / ٥٥٥ .

«يَاقَاضي ، ويَاقَاضُ » ، و « يَامُصْطَفَى ، ويَامُصْطَفُ » ؛ وقال غيره : « لاَ أدري ما وجه « يَاقَاضُ ، ويَا مُصْطَفُ ، بالضم ،(ولا يمتنع [١] الترخيم على الأعرف ، في ، نحو : « ثَمُودَ » ، خلافاً للفراء في التزام حذف واوه) / ، فتقول : « يَاثَمُ ، وهو مبني على قوله في جواز ترخيم ، نحو : «عِمَاد ، وسَعِيد » ، بحذف الحرفين ، وتلك مبنية على قوله في جواز ترخيم نحو : « حَكَمٍ » ، مما هو محرك الوسط ، وكل ذلك شاذ قياساً وسماعاً . / ١٠٩ /

[متى تتعين لغة من ينتظر ؟]

(ويتعين الأعرف فيما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث) ، فلا يرخم ، نحو : « عَمْرَةَ » من الأسماء ، و « ضَخْمَةٍ » ، من الصفات ، إلا على لغة الانتظار ؛ لئلا يلتبس بنداء من اسمه : عَمْر ، وصفته ضخم ، والذي دل عليه كلام سيبويه ، ونص عليه المصنف في غير هذا الكتاب [٢] ، التفرقة بين الاسم والصفة ، فيعتبر اللبس في الصفة ، لا في العلم ، فلو سميت بـ « قَائِمَةٍ » ، ونحوه ، قلت : « يَاقَائِمَ » على اللغتين ، ولا يجوز فيه إذا كان باقياً على الصفة إلا اللغة الأولى » ، لكن تعليل سيبويه ، وغيره باللبس يقتضي عدم التفرقة عند حصوله [٣] .

(وَ) يتعين الأعرف أيضاً ، (فيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير) ، نحو : « طَيْلِسَان » بكسر اللام ، مسمى به ، فإنه يرخم على لغة من ينتظر ، وإلا لزم بتقدير التمام عدم النظير ، لأن : « فَيْعِلاً بكسر العين غير موجود في الصحيح ، قاله الأخفش ، والمازني ، والمبرد [٤] ، وخالفهم السيرافي ،

---

(١) في شرح ابن مالك ٣ / ٤٢٣ : ولا يمنع ،وكذا المساعد والسلسيلي .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٦٥ .

(٣) قال سيبويه ٢ / ٢٥١ : « لايجوز أن تقول للمرأة : ياخبيثُ أقبلي ، وإنما جاز في الغالب لأنك لاتذكِّر مؤنثاً ، ولاتؤنث مذكراً . ا هـ

(٤) الشرح الكبير ٢ / ١٢١ ، شرح الرضي للكافية ١ / ١٥٥ .

وجماعة ، فأجازوا الترخيم ولم يعتبروا مايئُولُ إليه الاسم بعد الترخيم ، وهو اختيار ابن عصفور .

[حكم آخر المرخم على لغة من لاينتظر]

(ويعطي آخر المقدر التمام ما يستحقه لو تم به[١] وضعاً) ، فيبنى على الضم لفظاً ، إن كان صحيحاً ، نحو : « يَاجَعْفُ ، ويَاحَارُ ، ويَاقِمَطُ ، ويَامَنْصُ » بضمة حادثة للنداء ، أو تقديرا إن كان معتلاً ، نحو : « يَانَاجِي » بإسكان الياء ، في « نَاجِيَة » ، وتقدير الضمة عليها ، ونحو : « يَاكَرَوَ » وَ «يَاصَمَى » وَ « يَاسِقَايَ » وَ « يَاسِقَاوَ » ، و « يَا ثَمُو » ، وَ « يَاعجوَ » ، بقلب آخر الأولين ألفين ، والثالث ، والرابع همزتين ، والخامس ، والسادس ياءين ، بعد قلب الضمتين كسرتين .

(وإن كان) الآخر (ثانياً ذالين ضعف إن لم يعلم له ثالث) ، نحو : « لاَتَ مسمى به ، [فتقول] [٢] ، « يَالاَء » ، بحذف التاء للترخيم وتضعيف الألف وقلبها همزة ؛ لحركتها ، ولايعلم لـ«لاَتَ » ثالث ؛ لأنه حرف زيد عليه التاء ، والحرف لا اشتقاق له / ، (وجيء به)، / ١١٠ /
أي: بالثالث ، (إن علم) ، نحو : « ذَاتِ » علماً ، فتقول في ترخيمه على هذه اللغة : « ياذَوَا » بحذف التاء ورد المحذوف ، إذ أصله : ذوات ، بدليل : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [٣] ، في التثنية ، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، ولا فرق في « ذاتِ » بين الصاحبية ، والموصولة ، لقول بعضهم في تثنيتها : « يُعْجِبُنِي ذَوَاتَا خَرَجَتَا » .

---

(١) « ب » ساقطة من الأصل .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سورة الرحمن آية : ٤٨ .

« فَصْـــلٌ »

[إقحام تاء التأنيث بعد الترخيم]

(قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخيماً ، فتقحم مفتوحة) ، كقوله :

[١٠٥٦] كِليني لِهمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بطِيَءِ الكَواكِبِ [١]

الرواية بالفتح ، وقالت العرب : « ياطَلْحَةَ أَقْبِلْ » ، واختلف في توجيهه ، على أربعة أقوال ، هو على واحد منها مرخم ، وعلى واحد في تقدير المرخم ، وعلى اثنين غير مرخم .

فأما الأوَّلاَنِ [٢] ، فأحدهما للفارسي [٣] : زعم أنهم أقحموا الهاء بين الحاء وفتحتها ، فوقعت فتحتها على الهاء ، ووقعت الحاء قبل ثاء التأنيث ففتحت ؛ إذ كان ماقبل تاء التأنيث لايكون إلا مفتوحاً .

والثاني لسيبويه [٤] : زعم أن هذا النوع ، أعني ماختم بالتاء لما كان الغالب نداءه مرخماً ، قدروا الهاء محذوفة ، مع أنها ثابتة ففتحوها ، إذ كان الفتح حركة ماهي حالة محلة ، وهو الحاء مثلاً .

والثالث : أن منهم يفتح المنادى المستحق للضم ، كقوله :

---

(١) من الطويل ، للنابغة الذبياني ، ديوانه : (٤٠) ، الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، ابن يعيش ٢ / ١٠٧ ، الخزانة ٢ / ٣٢١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٦ ، الهمع ٣ / ٩١ ، الارتشاف ٣/ ١٦١.
والشاهد فيه قوله : (يا أميمة) - بالفتح - وللنحاة فيه كلام كثير قد وضحه الشارح .

(٢) هو الصحيح في الأصل و ب « أما أول الأولين » ولايستقيم مع قوله بعد « فأحدهما » « والثاني » .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٦١ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٠٧

{١٠٥٧} * يَارِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي * (١)

بفتح الحاء .

والرابع : أن التاء مضمومة في الأصل ، ولكنها فتحت إتباعاً لفتحة الحاء ، كما في ، نحو: «يَازَيْدَ بْنَ عَمْرٍو » قيل : وهذا أولى من وجهين : كونه إتباعاً في كلمة واحدة ، وكونه إتباع الثاني للأول ، وهذا قول المصنف في الشرح (٢) ، ولكنه يقول : إنه رخم حقيقة ، وحذفت التاء ، واجتلبت تاء أخرى ، وفتحت إتباعاً .

(ولا يفعل ذلك بألفه) ، أي : بألف التأنيث ، (الممدودة ، خلافاً لقوم) ، في إجازتهم يا «حَمْرَا » بالفتح قياساً على قولهم : « ياطلحة » بالفتح ، وهو ضعيف ، لأنه قياس على شاذ ثبت على خلاف مقتضى الدليل .

[إعادة تاء التأنيث المحذوفة للترخيم في الوقف]

(ولايستغنى غالباً في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها) ، فتقول : « يَاطَلْحَهْ » ، بهاء ساكنة ، وظاهر كلامه أنها الأصلية عادت لتبيين حركة الحاء ،وصارت هاء في الوقف ، وقيل : هاء السكت ، فتكون غيرها ، وهو ظاهر كلام سيبويه / ، حيث شبهه بـ « ارمِهْ » (٣) . / ١١١ /

وإنما تلحق هذه الهاء على القولين ، إذا رخمت على لغة من ينتظر قاله أبو حيان (٤) ، وقال

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
ظ : العيني ٤ / ٢٩٤ ، الأشموني ٣ / ١٣٢ ، الارتشاف ٣ / ١٦١ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٨ .
(٣) الكتاب ٢ / ٢٤٢ .
(٤) الارتشاف ٣ / ١٦١ ، ١٦٢ .

غيره : إن قول أبي علي في : « يَاطَلْحَةَ » ، إنهم أقحموا الهاء بين الحاء وفتحتها يقتضي إلحاق هذه الهاء في لغة التمام والعلة في اختصاصها بلغة من ينتظر أن لغة التمام أعرض فيها عن تقدير شيء كان ، فحذف ، فكيف يعوضون [١] ، عما نزلوه منزلة مالم يكن موجوداً البته ؟ .

ومن غير الغالب ماحكاه سيبويه من أن من العرب من يقف بغير هاء ، فيقول : « يَاحَرْمَل » في «حَرْمَلَةَ » [٢] ، وقولهم : « سِطِي مَجَرْ تُرْطِبْ هَجَرْ » ، يريدون توسطي يامجرة ، وظاهر كلامه أن ذلك لاينقاس ، ونص عليه ابن عصفور [٣] ، قيل : وظاهر كلام سيبويه أنه ينقاس .

[تعويض ألف من التاء في الوقف على المرخم]

(أوْ) عن (تعويض ألفٌ منها) ، أي : من الهاء كقوله :

[١٠٥٨] فقي قبلَ التفرُّقِ ياضُبَاعَا ... ولاَ يَكُ مَوقِفٌ منك الوداعَا [٤]

فعوض من الهاء ألف الإطلاق ، ومثله قوله :

[١٠٥٩] عُودي عَلَيْنَا وارْبَعي [٥] يَا فَاطِمَا ... أَمَا تَرَيْنَ الدَّمْعَ مِنَّا سَاجِمَا [٦]

---

(١) في الأصل و ب : يعوضوا - يهو .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٤٤ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ١٢٣ .

(٤) من الوافر ، للقطامي ، الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، ابن يعيش ٧ / ٩١ الخزانة ٢ / ٣٦٧ ، المغني ٢ / ٥٠٥ ، الهمع ٣ / ٩٣ ، الارتشاف ٣ / ١٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٩ ، الشرح الكبير ٢ / ١٢٤ ، المقتضب ٤ / ٩٤ .

(٥) محذوفة من الأصل ، ولابد منها وفي « ب » ارجعي .

(٦) رجز ، لهُدبة ، الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٨ ، الخزانة ٩ / ٢٣٥ .

وظاهر كلامه أنه مقيس ، ونص سيبويه [١] ، وابن عصفور على أنه مختص بالشعر [٢] .

[ترخيم غير المنادى ضرورة]

(ويرخم في الضرورة ماليس منادى من صالح للنداء) ، فأما قول لبيد :

[١٠٦٠] دَرَسَ المَنا بمُتَالِعٍ فأَبَــانِ ... ... [٣]

يريد : المنازلَ ، فمن الحذف الذي ليس بترخيم ؛ لأن مافيه الألف واللام لايصلح للنداء ، و «مُتَالِعٌ » بضم الميم ، و « أَبَانٌ » بالموحدة : جَبَلاَنَ .

(وإن خلا من علمية ، وهاء تأنيث) ، فيرخم في غير النداء العلم ، وغيره [٤] ، سواء كانا بالهاء ، أم لا ، (على تقدير التمام) ، وهي لغة من لاينتظر ، كقوله :

[١٠٦١] لَنِعْمَ الفتَى تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ [٥]

(بإجماع ، وعلى نية المحذوف) ، كقوله :

[١٠٦٢] أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا [٦]

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٤٢ .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ١٢٣ .

(٣) من الكامل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣١ ، المحتسب ١ / ٨٠ ، العيني ٤ / ٢٤٦ ،وفي المساعد وابن مالك عفت بدل : درس ، وتتمته : فتقادمت بالحبس والسوبان ، ديوانه : ٢٦٦ .

(٤) « سواء » مكررة في « ب » .

(٥) من الطويل ، لامرئ القيس ، ديوانه ص ١٠٥ ، الكتاب ٢ / ٢٥٤ ، العيني ٤ / ٢٨٠ ، الأشموني ٣/ ١٨٤ ، الضرائر ص ١٣٦ ، الارتشاف ٣ / ١٦٤ .

(٦) من الوافر ، لجرير ، ديوانه ١ / ٢٢١ ، الكتاب ٢ / ٢٧٠ ، الخزانة ٢ / ٣٦٣ ، الإنصاف ١ / ٣٥٣ ، العيني ٤ / ٢٨٢ ، الأشموني ٣/ ١٨٤ ، الشرح الكبير ٢ / ١٢٤ . ==

(خلافاً [١] للمبرد) ، في منعه ذلك محتجاً بأن من لايغير الآخر لايتصرف ، والسعة شأنها التصرف ، واعترض بأن الشاعر قد يضطر إلى الحذف خاصة ، ولو احتاج إلى شيء آخر توسع ، ويرد عليه القياس على الترخيم في النداء ، والسماع كقوله :

{١٠٦٣} إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ امْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ هَلِمُوا [٢]

[ترخيم المنادى شذوذا]

(ولا يرخم في غيرها) ، أي : الضرورة ، (منادى عار من الشروط إلا ماشذ من) نحو : («يَاصَاحِ ») ، وجه شذوذه أن أصله « صَاحِبٌ »/ ، وهو نكرة غير مقصودة عار من تاء التأنيث ، / ١١٣ /

وزعم ابن خروف ، أن أصله صاحبي : مضاف إلى ياء المتكلم ، وفيه الخمس لغات[٣] التي في « يَاغُلاَمِي » ، ثم لما بنوه على الضم بعد الحذف رخموه ، كأنه علم .

(وَ) قولهم : (« اطْرِقْ كَرَا ») ، إن النعام بالقرى [٤] ، (على الأشهر) ، من أنه ترخيم : «كَرَوَانَ على لغة من لاينتظر ، فحذفوا الزائدين ، وقلبوا الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ووجه شذوذه أنه نكرة مثل صاحب ، وفيه شذوذ آخر ، وهو حذف حرف النداء ، عند غير المصنف، ويقابل الأشهر أن « الكَرَا » ذكر الكروان ، ولاترخيم فيه ، قاله المبرد .

== رمام : جمع رمة ، وهي القطعة من الحبل البالية . والشاسعة : البعيدة .

والشاهد في قوله : (أماما) على أنَّه مرخم (أماما) على لغة من ينتظر ، وهو ضرورة ؛ لأنه في غير النداء.

(١) الشرح الكبير ٢ / ١٢٥ .

(٢) من البسيط ، لأوس بن حبناء التميمي ، الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، الإنصاف ١ / ٣٥٤ ، الأمالي الشجرية ١/ ١٩١ ، الأصول ٣ / ٤٥٨ ، الضرائر ص ١٣٩ ، الشرح الكبير ٢ / ١٢٦ .

والأصل (ابن حارثة) ، وترخيمه ضرورة في غي النداء على لغة من ينوي .

(٣) كذا في الأصل و « ب » ، والأصوب : خمس اللغات .

(٤) الأمثال للميداني ١ / ٤٣١ .

[وجوه ترخيم المنادى المضاف]

(وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه) ، عند الكوفيين[١] ، محتجين بقوله:

[١٠٦٤] خُذُوا حَظَكم يا آلَ عِكْرِمَ ، واذكُرُوا   أَوَاصِرنَا ، والرِّحْمُ بالغيب تذكَرُ [٢]

ومنع البصريون ذلك [٣] ؛ لأنه غير منادى ، وخرج سيبويه ماسمع من ذلك على الترخيم في غير النداء[٣] ، ضرورة .

(وندر حذف المضاف إليه بأسره) حملاً للمركب الإضافي ،على المركب المزجي ، قال عدي بن زيد يخاطب عبد هند اللخميَّ :

[١٠٦٥] يَاعَبْدَ هَلْ تَذكُرُني سَاعةً   في موكبٍ ، أَوْ رَائِداً للقَنِيصِ [٤]

قيل : وزعم ابن خروف [٥] : أن « يَاصَاحِ » ، أصله : يَاصَاحِبي ، فحذف المضاف إليه ، وآخر المضاف جميعاً ، (وَ) ندر (حذف آخر المضاف) كقول أوس بن حجر :

---

(١) الأمثال للميداني ١ / ٤٣١ .

(٢) من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى ، الكتاب ٢ / ٢٧١ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩١ ، الإنصاف ١/ ٣٤٧، الضرائر ص ١٣٨ ، التبصرة ١ / ٣٧٢ ، الخزانة ٢ / ٣٢٩ .
يروى في الأشموني ٣ / ٣٧٢ ، الخزانة ٢ / ٣٢٩ .
والشاهد فيه قوله : (آل عكرم) حيث رخم المضاف إليه من المنادى إذا أصله عكرمة .

(٣) أورده سيبويه ٢ / ٢٦٩ تحت عنوان : « هذا باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً » وانظر السلسيلي ٢ / ٨٣٣ .

(٤) من السريع ، العيني ٤ / ٢٩٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٢ ، الأشموني ٣ / ١٧٦ ، المساعد ٢/ ٥٦٤ ، والشاهد قوله : (ياعبد) حيث رخم والأصل (ياعبد هند) ، يخاطب به هند اللخمي .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٦٥ .

[١٠٦٦] يَاعَلْقَمَ الخَيْرَ قَدْ طَالَتْ إقَامَتُنَا   هل حَانَ مِنَّا إلَى ذِيْ الغَمْرِ تَسْرِيحِ (١)

لما كان إعراب المضاف مستقلاً بعامل يخصه ،وإعراب المضاف إليه كذلك ، نزلهما منزلة كلمتين ، كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وتقدم عن ابن خروف ، أنه قد يحذف آخر المضاف ، وحمله المضاف إليه جميعاً .

---

(١) من البسيط ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٣ ، المساعد ٢ / ٥٦٤ ، الارتشاف ٣ / ١٥٣ ، الأشموني ٣/ ١٧٣ ، العيني ٤ / ٣٠١ .
والشاهد قوله : (ياعلقم) حيث رخم إذا أصله (علقمة) ، وهو مضاف إلى الخير .

(٥٣) « بابُ الاخْتِصَاصِ »

[حـــده]

وهو لغة ، مصدر : اختصصته [١] بكذا واصطلاحاً : تخصيص حكم علق بضمير ماتأخر عنه من اسم ظاهر معرف ، .

[الباعث عليه]

والباعث عليه فخر و تواضع ، أو زيادة بيان ، فالأول ، نحو : « عليَّ أَيُّهَا الجَوادُ يَعْتَمِدُ الفقيرُ » ، والثاني ، نحو : « إنِّي أيُّهَا العَبْدُ فَقِيرٌ إلَى عَفْوِ اللَّهِ » ، والثالث ، نحو : « نَحْنُ العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلْضَّيفِ » [٢] ، وسيأتي .

والمنصوب على الاختصاص : هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم ، أو مخاطب / ، مسند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد . /١١٣/

[طريقتـــه]

(إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه) ، أي : يخص المتكلم ، نحو : « أَنَا أَحُلُّ الْمُشْكِلاَتِ ، أَيُّهَا الرَّجُلُ » ، (أو يشارك فيه) ، نحو: « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ » [٣] ، (تأكيد الاختصاص) ، بالحكم المنسوب إلى ذلك الضمير ، (أولاه « أيّاً ») فلا يجوز أن تقدم على الضمير ، بل يجب أن تتأخر عنه ، إما واقعة بين الضمير وما ينسب إليه أوواقعة خبراً ، نحو : « إنِّي أَيُّهَا العَالِمُ أَفْقَهُ

---

(١) مصدر خصصته وهو سهو .

(٢) من أول الباب إلى هنا بنصه في التصريح ٢ / ١٩٠ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٦٤ .

مَاتَقُولُ » ، حال كونه ، (معطيها) ، أي : معطياً « أيّاً » (ما) استقر (لها في النداء) ، من البناء على الضم ، ونصب محلها ، ووصفها باسم جنس محلى بأل ، واجب الرفع ، (إلا حرفه) ، فلا يدخل حرف النداء على « أيٍّ » في الاختصاص ، لأنها ليست مناداة ، لأن المراد بها المتكلم ، وهو لاينادى نفسه ، وزعم الأخفش [١] ، أن « أيّاً » مناداة ، قال : « وَلاَ يُنْكَرُ أَنْ ينادى الإنسان نفسه ، ألاتَرَى إلى قول عمر رضي الله عنه : « كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَاعُمَرُ » [٢] ،انتهى ، وزعم السيرافي، أن « أيّاً » في الاختصاص معربة ، فيحتمل أن تكون خبر مبتدأ ، أي : المخصوص به أيها الرّجُلُ ، ويحتمل أن تكون مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : أَيُّهَا الرَّجُلُ المَخْصُوصُ ، ولكون « أيٍّ» ليست مناداة ، لاتوصف باسم الإشارة ، فلا يقال : « عَلَى أَيُّهَذَا الفَقِيرُ تَتَصَدَّقُ » ، قاله أبو حيان[٣] .

(ويقوم [٤] مقامها) ، أي مقام « أيٍّ » في الاختصاص ، حال كونه ، (منصوباً) لفظاً ، (اسم دال على مفهوم الضمير معرف بالألف واللام) ، نحو : « نَحْنُ العَرَبَ أَقْوَى النَّاسِ للضَّيْفِ»، وإنما جاز اقترانه بالألف واللام ؛ لأنه ليس منادى ، (أو الإضافة[٥]) ، كالحديث : «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَنُورَثُ » [٦] ، ولا يكون نكرة لاتقول : « نَحْنُ قَوْماً نَفْعَلُ كَذَا » ، ولا إشارة، ولا موصولاً ، لاتقول : « أَيَا هَذَا » ، ولا « أَيَا الَّذي قَامَ أَبُوهُ أَفْعَلُ » ، ولا ضميراً من باب أولى ، والأكثر أن يكون مضافاً ويكون معرفاً بالألف واللام كثيراً ، (وقد يكون علماً) ، كقول رؤبة :

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٦٤ .

(٢) الارتشاف : ١ / ١٦٣ .

(٣) الارتشاف ٣ / ٢٦٦ .

(٤) في السلسيلي : وقد يقوم .

(٥) في السلسيلي : أو بالإضافة .

(٦) فتح الباري ٧ / ٧٧ .

{١٠٦٧} * بِنَـا تميماً يُكشَفُ الضَّبابُ * (١)

أنشده سيويه ، وتميم : علم قبيلة ، وأنشد غيره :

{١٠٦٨} نَحْنُ قُرَيْشٌ وَهُمْ شَنُوَّهْ   بِنَـا قُرَيْشاً خَتِم النُّبُوَّة (٢)

وشَنُوَّة : لغة في شنوءة ، وهم : أزد شنوءة ، حي من اليمن .

(وقد يـلي / هـذا الاختصـاص ضمير مخاطب) ، كقول بعضهم : « بِكَ اللَّهَ نَرْجُوْ / ع١١٤ / الفَضْلَ » و « سُبْحَانَكَ اللَّهَ العَظِيمَ » حكاهما سيبويه ، وذكر عن الخليل أنهما منصوبان على الأختصاص (٣) .

ولا يلي ضمير غائب ، لاتقول : « بِهِمْ مَعْشَرَ العَرَبِ خُتِمَت المكَارِمُ » ، ولا « بِهِمِ العَرَبَ تَقْتَدِي النَّاسُ » ، ولايلي ظاهراً ، لاتقول : « عَلَى زَيْدٍ الفُقَرَاء تَتَّكِلُ » (٤) ، وأما ماوقع في كتاب سيبويه ، من قوقلهم : « عَلَى المُضَارِبِ الوَضِيعَةُ أَيُّهَا البَائِعُ » ، فذكر الصفار أنه تحريف وقع في الكتاب ، وأن أبا سعيد قال صوابه : عَلَى الوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وقد روي كذا ، وقيل : المراد بالمضارب المتكلم ، وأن الظاهر أنيب عن الضمير ، والتقدير : على المضارب الذي هو أنا .

---

(١) رجز ، لرؤبة ، أوله : راحَتْ وراحَ كَعَصَا السَّيْسابْ .

والشاهد فيه قوله : (تميماً) فإنه منصوب على الاختصاص ، والتقدير : أخص تميماً .

ظ : ديوانه : ١٦٩ ، الكتاب ٢ / ٢٣٤ ، ابن يعيش ٢ / ١٨ ، العيني ٤ / ٣٠٢ ، الخزانة ٢ / ٤١٣ .

(٢) رجز .

ظ : لسان العرب وتابع العروس (سنأ) .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٣٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٣٢ .

(٥٤) بابُ التحذير (١)

وهو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ " إيَّاكَ " . وماجرى مجراه (والإغراء) وهو إلزام المخاطب العكوف على مايحمد عليه . (وما ألحق بهما) في التزام إضمار الناصب . كما يذكر في الفصل بعد الإغراء

[صورة التحذير]

(ينصب تحذراً) ، وفي بعض النسخ « تحذيراً » ، (إيَّاي » و « إيَّانَا ») ، حال كونه (معطوفاً عليه المحذور) ، نحو : « إيَّايَ وَالشَّرَّ » والناصب له فعل أمر محذوف ،والتقدير : إياي باعِدْ مِنَ الشَّرِّ ، وبَاعِدِ الشَّرَّ مِنّي ، وكذا القول في « إيَّانَا والشَّرَّ .

والعطف ليس بشرط قال في البسيط : « يقول أحدهما للآخر : إيَّاكَ ، فيقول : إيَّايَ ، أي : إيَّايَ احفظ » (٢) انتهى .

وظاهر كلمه يوهم أن (٣) ،« إيَّايَّ » وَ « إيَّانَا » قياس ، مع أنه شاذ ، وقد صرح هو بذلك في الخلاصة فقال : « وشَذَّ إيَّايَ » (٤) ، وفي الأثر ، عن عمر رضي الله عنه : « لِيُذَكِّ لَكُمْ الأَسَلُ ، والرِّمَاحُ ، والسِّهَامُ ، وإيَّايَ ، وأن يحذف أحدكم الأرنب (٥) .

---

(١) هذا الباب ساقط كله من شرح ابن مالك ٣ / ٤٣٥ .

(٢) المساعد ٢ / ٥٦٩ .

(٣) سقط من « ب » : يوهم .

(٤) قال في الألفية : « وشذ إياي وإياه أشذت وعن سبيل القصد من قاس انتبذ » .

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٤٩ .

[أصل أسلوب التحذير]

فقيل :الكلامُ جملة واحدة ، ثم اختلف [فقيل : حذف أربعة أشياء ، والأصل : إيَّايَ باعدو اعني حذف الأرنب ، وحذف الأرنب عني ، فحذف فعل وفاعل ، ومفعول مقيد ، وماعطف على هذا المفعول المقيد ، فإن الواو عطفت شيئين على شيئين ، وقال السيرافي : « حذف شيئان ، والأصل باعدُوني وحذف الأرنب ، وقال الزجاج (٢) : « جملتان حذف من كل ما أثبت في الأخرى، والأصل : إياي وحذف الأرنب ، وإياكم وحذف الأرنب .

[تعليق الشارح]

والقول الأول هو المشهور ، وفيه كثرة حذف وتكرار ، فإن مباعدتهم له عن حذف الأرنب مباعدة بحذف ، الأرنب عنه وكلمة إياكم لايليق دعوى حذفها ، إذ قد استقر أنها في هذا الباب، اختص / ، بها الفعل فلا يليق بها الحذف ، وتكرار المعنى في القول الأول موجود في قول / ١١٥ / السيرافي أيضاً ، وإن لم يصرح به ، فإن « بَاعِدُوني » ليس أمراً بالمباعدة المطلقة ، بل بالمباعدة عن شيء خاص ، وكذا مباعدة حذف الأرنب ، إنما هي عنه وليست في الجملة ، فظهر أن القولين الأولين واحد وإن ظن شارحون أنهما غيران ، وقول الزجاج سالم من التكرار ، لكن فيه دعوى حذف « إيَّاكُمْ » ، وقد تقدم مافيه .

---

(١) المساعد ٢ / ٥٦٩ .

[ماينصب تحذيراً]

(وَ) ينصب (تحذراً « إيَّاكَ » وأخوته) ، من التأنيث ،والتثنية ، والجمع ، نحو : « إيَّاكَ » و«إياكما » و«إيَّاكُمْ » و « إيَّاكُنَّ » ، والشائع في التحذير، أن يراد به المخاطب .

(و « نَفْسُكَ » وشبهه من المضاف إلى المخاطب) ، حال كونه ، (معطوفاً عليه المحذور) ، كقولك : « إيَّاكَ وَالشَّرَّ » فـ « إيَّاكَ » منصوب بفعل محذوف مقدر بعده والأصل : إيَّاكَ بَاعِدْ ، ولايجوز أن يقدر قبله ، لأنه يلزم ن يكون أصله : بَاعِدْكَ ، فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل، إل ضميره المتصل ، وذلك لايجوز إلا في أفعال القلوب ، وماحمل عليها ، وهذا بخلاف «إيَّايَ » عند تقدير الأمر ، فيجوز تقديره متأخراً ومتقدماً ؛ لأن الضميرين للمتكلم ، والمخاطب ، فافترقا ، وأما على تقدير : أُبَاعِدُ ، خبراً فلا يجوز تقديره مقدماً للتعليل السابق .

وكقولك : « نفْسَكَ وَالأَسَدَ » ، والأصل : احذر تلاقي نفسك والأسد ، فحذف الفعل والمضاف ، وشبه نفسك من المضاف إلى ضمير المخاطب ، نحو : « رَأْسَكَ والحَائِطَ » و « رِجْلَكَ وَالحَجَرَ » و « عَيْنَكَ وَالنَّظَرَ إلى مَالاَ يَحِلُّ » و « فَمَكَ وَالحَرَامَ » ، والعامل في « نَفْسكَ » وأخواته يجوز تقديره مقدماً ومؤخراً ، لأنها أسماء ظاهرة ، وهي منصوبة ، (بإضمار مايليق من « نَحِّ » أو «اتَّقِ وشبههما) ، كـ « بَاعِدْ ، واَحْفَظْ .

(ولا يكون المحذور ظاهراً ، ولاضمير غائب ، إلا وهو معطوف) ، أو مجرور ، بـ « مِنْ » ، فالظاهر ، نحو قولك : « إيَّاكَ وَالشَّرَّ ، أَوْ مِنَ الشَّرِّ » و « نَفْسَكَ وَالأَسَدَ » ، وقد يحذف العاطف ، كقولهم : « أَعْوَرُ عَيْنَكَ الحَجَرَ » ، فحذف العاطف ، والتقدير : وَالحَجَرَ ، ومثال ضمير الغائب ، نحـو :

[١٠٦٩] فَلاَ تَصْحَبْ أَخَا الجَهْلِ وَإِيَّــــاكَ وَإِيَّــــاهُ [١]

أي : إياك باعد منه ، وإياه باعد منك ، أو باعده .

ولم يذكر الشراح ما احترز عنه بقوله : « ظاهراً » وقوله : (ضمير غائب) وكأنه يحترز من نحو : « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » ، فإنَّ / المحذور ليس اسماً ظاهراً ، ولا ضمير غائب ، فلا يلزم فيه /١١٣٦/ العطف ، بل يجوز أن يكون معطوفاً ، وأن يكون مجروراً بـ « مِنْ » ، وأن يكون بدونهما ، على إضمار « مِنْ » ، أو على تقديره مفعولاً لأجله ، كما سيأتي ، عن سيبويه .

وأورد على حصره ، نحو : « الشَّيْطَانَ وَكَيْدَهُ » ، وَ ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [٢] ، فإن الأول من الاسمين محذور ظاهر ، وليس معطوفاً ، وكان حقه أن يحترز عنه (وشذ : « إِيَّاه ، وَإِيَّا الشَّوَابِّ ») ، من قولهم : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّيْنَ : « فَإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابِّ » ، قال سيبويه : « حدثني من لاأتهم عن الخليل ، أنه سمعه من أعرابي » [٣] ، (من وجهين) ، أحدهما : أن « إِيَّاهُ »[٤] ضمير غائب ، والغائب لايحذر ، والثاني : إضافة « إِيَّا » إلى الظاهر ، والتقدير : فَإِيَّاهُ فليبَاعِدْ مِنَ النِّسَاءِ الشَّوَابِّ ، وَلِيُبَاعِدْ هُنَّ عَنْهُ ، فإن قيل : الأنسب لقوله قبل : « ولاضمير غائب إلا وهو معطوف » أن يكون شذوذ « إِيَّاهُ » ، من جهة استعمال ضمير الغائب غير معطوف ، وعليه جمهور الشارحين، فالجواب : إن « إِيَّاهُ » ليس محذوراً ، بل هو محذر وقوله أولاً : « ولا ضمير غائب » معناه ، ولامحذوراً ضمير غائب ، فليتأمل .

---

(١) من الهزج ، لعلي بن أبي طالب ، ديوانه ص ١٤٧ ، الاضداد لابن الأنباري ص ٢٠٧ ، حاشية الصبان ٣/ ١٤٥ ، الهمع ٣ / ٢٦ ، المساعد ٢ / ٥٧١ ، الارتشاف ٢ / ٢٨١ .

(٢) سورة الشمس آية : ١٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٧٩ .

(٤) في الأصل « إيا » بدون هاء - سهو .

[مايلزم معه حرف النداء]

(ولا يلزم الإضمار) ، أي : إضمار العامل الناصب للمحذور ، (إلا مع « إيَّا ») ، فناصبها فعل واجب الإضمار ، حيث وقعت في هذا الباب ، لقيامها مقامه ، (أَوْ) مع) مكرر) ، نحو : «الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، والأَسَدَ الأَسَدِ » ، (أَوْ)مع (معطوف ومعطوف عليه) ، نحو : « رأْسَكَ وَالسَّيْفَ » ، وإنما وجب إضمار العامل ؛ لأن التكرير والعطف يقومان مقام العامل .

وفي البسيط : « أجاز بعضهم الإظهار مع التكرار » ، وقال الجزولي : « يقبح ، ولا يمتنع »(١) ، وماذكره المصنف من المنع ، قال به قوم ، منهم السيرافي ، ويدل عليه كلام سيبويه ، فإنه قال : «إذا قُلْتَ : الطَرِيقَ الطَّرِيقَ » ، لم يحسن إظهار العامل ؛ لأن أحد الاسمين قام مقامه ، فإن أفردت الطريق ، يحسن الإظهار » (٢) ، انتهى ، ولم يجروا في العطف خلافاً .

وبحث بعضهم ، فقال : « لايظهر وجه لمنع : « احذر الخيانَةَ والكذِبَ » ونحو ذلك ، ولا يمنع من التكلم بهذا أحد ، وإنما هذا شيء قاله من ذهل ، وقلده الباقون من غير تأمل » انتهى .

(ولا يحذف العاطف بعد « إيَّا » إلاَّ والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر) ، نحو : «إيَّاكَ الشَّرَّ » ، فليس الشر / ، منصوباً بما نصب « إيَّاك » ، بل بعامل آخر ، قال سيبويه : « زعموا أن ابن / ١١٧ / أبي إسحق أجاز في الشعر :

[١٠٧٠] فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِـرَاءَ فَإِنَّـهُ ... إِلَى الشَّـرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ (٣)

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٦٨ .

(٢) نص سيبويه ١ / ٢٥٤ : « . . . ومنه أيضاً قوله : الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، إن شاء قال : خَلِّ الطريقَ ، أو تَنَحَّ عن الطريق » .

(٣) من الطويل ، للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، الكتاب ١ / ٢٧٩ ، ابن يعيش ٢ / ٢٥ ، الخزانة ٣ / ٦٣ الخصائص ٣ / ١٠٢ العيني ٤ / ١١٣ ، المقتضب ٣ / ٢١٣ ، المغني ٢ / ٧٥٦ ، الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٠٦ .

كأنه قال : إيهَاكَ ، ثم أضمر بعد إيَّاكَ فعلاً ، فقال : اتَّقِ المرْاَءَ ، هذا تأويل سيبويه والجمهور للبيت [١] ، قال ابن عصفور : « ولا يلزم إضمار الفعل في هذا ، فلو كان في الكلام لجاز إظهار الفعل » [٢] ، وقال العكبري : « المختار عندي تقدير فعل يتعدى إلى اثنين ، فتقدير : « إيَّاك الشَّرَّ : جنِّبْ نَفْسَكَ الشَّرَّ ، و « إيَّاكَ » في موضع « نَفْسَكَ » » [٣] ويفترق قول أبي البقاء العكبري عن قول الجمهور ، من جهة أن الكلام جملة ، لا جملتان ، وأن المحذوف فيه واجب الحذف ؛ لأنه ناصب « إيَّاكَ » ، والجمهور بخلافه .

(أو مجرور بـ« منْ ») ، نحو : « إيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ » ، (وتقديرها مع « أنْ يفعل » كاف) ، عن تقديره غيرها ، نحو : « إيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » ، جوز سيبويه فيه، أن يكون التقدير: من أن تفعل ، أو «إيَّاكَ أَعظُ مَخَافَةَ أنْ تَفْعَلَ » [٤] ، فيكون مفعولاً لأجله ، لا مفعولاً به ، والتقدير الأول أولى ؛ لأنهم قد صرحوا بـ « مِنْ » ، ولم يصرحوا بالمخافة ؛ ولأنه لم يسمع : « إيَّاكَ لَئلاَّ تَفْعَلَ ، كما يقال : «وَعَظْتُكَ لَئلاَّ تَفْعَلَ » ، ولأن حرف الجر يطرد حذفه مع « أنْ » ، إذا أمن اللبس ؛ بخلاف المضاف .

[حكم الضمير هنا تأكيده والعطف عليه]

(وحكم الضمير في هذا الباب) حال كونه (مؤكداً أو معطوفاً عليه ، حكمه في غيره) ، فإذا قلت : « إيَّاكَ وَالشَّرَّ » ، فهنا ضميران ، أحدهما ملفوظ به منصوب ، وهو « إيَّاكَ » ، والثاني مرفوع مستتر ، وهو المنتقل من الفعل إلى « إيَّاكَ » ، حين أقاموه مقام الفعل ، فحكم كل من

---

(١) الأشموني ٣ / ١٨٩ .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، ٤١١ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٧٠ .

(٤) نص سيبويه ١ / ٢٧٩ : « فإذا قلت : إيَّاك أنْ تفعلَ ، تريد : إياك أَعظُ مَخافةَ أن تفعلَ ، أو من أجل أن تفعلَ جاز ، لأنك لاتريد أن تضمه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إيَّاكَ نَحِّ » .

الضميرين، في التوكيد والعطف عليه حكمه في غير هذا الباب، فإذا أكدت « إِيَّاكَ» ، قلت : إِيَّاكَ نَفْسَكَ » وكنت بالخيار في توكيده بـ « أَنْتَ » قبل « نَفْسَكَ » ، وإن أكدت الضمير المرفوع المستكن في « إِيَّاكَ » قلت : « إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ » ، ولابد من توكيده ، بـ « أَنْتَ » ، وإذا عطفت على « إِيَّاكَ وإن شئت قلت : « إِيَّاكَ وَزَيْداً والشَّرَّ » ، وإن شئت قلت : إياك أنت وزيداً والشن ، وإن عطفت على الضمير المستكن في: « إِيَّاكَ » ، قلت : « إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ أَنْ تَفْعَلاَ » ، ويصح بغير « أَنْتَ » ، ويروى قول جرير :

[١٠٧١] فَإِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ المَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ (١)

بنصب « عَبْدَ » عطفاً على « إِيَّاكَ » ، والتوكيد جائز / ، وبرفعه عطفاً على المستكن في « إِيَّاكَ» ، والتوكيد واجب ، وذهب الخليل ، إلى أن « الكاف » من « إِيَّاكَ » ضمير أضيف إليه ضمير ، فعلى هذا يجوز توكيدها ، فتقول : « إِيَّاكَ نَفْسِكَ » (٢) ، بالجر ، ويمتنع العطف عليها ، لأن إعادةالخافض تؤدي إلى إضافة « إِيَّا » إلى الظاهر ، وعدم إعادة الخافض يتعذر معها العطف أيضاً ؛ لأن المعطوف ليس صالحاً لحلوله محل المعطوف عليه . / ١١٨ /

[المغرى به وأحكامه]

(وينصب) اللفظ (المغرى به) ، حال كونه (ظاهراً) ، لا مضمراً ، (مفرداً) غير مكرر ، ولا معطوف ، نحو : « العَهْدَ » ، أي : الزم العهد ، (أو مكرراً) ، نحو : « الخُلَّةَ الخُلَّةَ » ، (أو معطوفاً عليه) ، نحو : « الأَهْلَ والوَلَدَ » (بإضمار الزم) ، متعلق بـ « يَنْصَبُ » ، (أو شبهه) ،

(١) من المتقارب ، ديوانه ٢ / ١٠٢٧ ، الكتاب ١ / ٢٧٨ ، المقتضب ٣ / ٢١٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، الخصائص ٢ / ٤٣٤ .
والشاهد : وضحه الشارح .

(٢) « قال الخليل في الكتاب ١ / ٢٧٩ : لو أن رجلاً قال : إيّاك نفسِك لم أُعَنِّفه ، لأنَّ هذه الكاف مجرورة ».

نحو : أحفظ ، (ولايمتنع الإظهار دون عطف ولا تكرار) ، فيجوز إظهار الناصب مع المفرد ، ويجب حذف مع العطف والتكرار ، كما تقدم في التحذير .

(وربما رفع المكرر) ، خبراً لمبتدأ محذوف ، كقوله :

{١٠٧٢} إنَّ قَوْماً مِنهُم عُمَيْرٌ وأشْبَـا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ (١)

لَجَدِيْرُونَ بِاللِّقَاءِ إِذَا قَـا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ : السِّلَاحُ السِّلَاحُ

أنشده الفراء ، وقال : العربُ رفعتْ « ما » فيه معنى التحذير » (٢) ، وأطلق على الإغراء تحذيراً ؛ لأن من أمر بلزوم بشيء حذر من تركه .

[العطف في التحذير والإغراء بالواو خاصة]

(ولا يعطف في هذ الباب) ، أي : باب التحذير والإغراء ، (إلا بالواو) ، خاصة {لمقارنة المعطوف ، وهو المحذر منه في الزمان من غير مهلة ، والمعطوف هنا شبيه بالتوكيد اللفظي ، لأنه المحذر منه ، والمعنى : ابعد عنْ الشرِّ ، وَالشَّرَ عَنْكَ ، والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لايعطف إلا بالواو ، نحو :

{١٠٧٣} ... ... النائي والبعدُ (٣)

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسه ، الهمع ٣ / ٢٨ ، الأشموني ٣ / ١٩٣ ، المساعد ٢/ ٥٧٤، ٥٧٥ ، وفيه لجديرون بالوفاء ، وكذا في الأشموني - وقد سقط من الأصل » .
والشاهد فيه قوله : (السلاخ) على رفع المكرر للتحذير خبراً لمبتدأ محذوف .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣) جزء بيت من الطويل ، للحطيئة ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ابن يعيش ١ / ١٠ ، المساعد ٢/ ٥٧٥ ، الهمع ٥ / ٤٥ .
والبيت : ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندُ ... وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ
في الأصل النائي والبعيد .

فإن قيل : العطف يقتضي المشاركة التامة ، فيلزم كون كل واحد منهما محذراً عنه ، ومحذراً، أجيب : بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف ، فلا يمتنع كون أحدهما خائفاً ، والآخر مخوفاً ، قاله المرادي . (وكون مايليها مفعولاً معه جائز) ؛ لأن الواو جامعة ، وهي للمقارنة في الزمان ، فجاز نصب مايليها على أنه مفعول معه .

« فَصْـــلٌ »

[ما ألحق بالتحذير والإغراء]

(ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثل) ، بفتح التاء ، وهو ماشبه مضربه بمورده ، (وشبهه) ، أي : شبه المثل في كثرة الاستعمال ، فالمثل : (نحو : « كِلَيْهِمَا وَتَمْراً » [1])، وأصله : أن إنساناً خير بين شيئين ، فطلبهما جميعاً ، وطلب معهما تمراً ، ثم استعمل مثلاً لمن خير بين شيئين فطلبهما جميعاً .

(وَ) شبه المثل ، (« امرأً ونفْسَهُ ») ، معناه : تركُ التعرُّضِ ، فكأنه ، قيل : دَعْ امْرأً مَعَ نَفْسِهِ، فلا تعترض عليه ولا تعترضه ، (وَ « الكلاَبَ عَلَى البَقَرَ ») ، قيل : معناه خَلٍّ بَيْنَ النَّاسِ جَمِيعاً خيرهم وشر يرهِمْ ، واغْتَنِمْ أَنْتَ طَرِيقُ السَّلاَمَةِ فَاسْلُكْهَا ، وقيل معناه إن أَمْكَنَتْكَ الفُرْصَةُ فَاغْتَنِمْهَا وهما متقاربان ، وعن الأصمعي ، أنه قال : ومن قلة المبالاة قول العرب : « الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ » ، وأصله أن يخلى بين الكلاب وبقر الوحش ، انتهى .

وروى : الكرابُ [2] على البقر ، بالراء بدل اللام وكراب الأرض حرثها ، فكأنهم قالوا :

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٠ .

(٢) في الأمثال للميداني ٢ / ١٤٢ : « ويقال : « الكراب على البقر » ، هذا من قولك : كَرَبْتُ الأَرضَ ، إذا قلبتها للزراعة ، يُضرب في تخليه المرء وصناعته .

حرثُ الأرض وإثارتها على البقر ، وروى : الظباء على البقر .

(و « أَحَشَفاً وسُوءَ كِيْلَة ») ، قال الهروي / ، هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهين ، ومعناه: /١١٩/
أتعطيني حشفاً وتُسيءُ الكَيْلَ ، والكيلة : بكسر الكاف كالجِلْسَة .

(و « مَنْ أَنْتَ زَيْداً » ؟) ، أصله : أن رجلاً غير معروف بفضل يسمى بزيد وشخص آخر اسمه زيد مشهور بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عنه ذلك ، وقيل له : مَنْ أَنْتَ . . . زَيْداً ؟ على جهة الإنكار عليه ، كأنه قال : مَنْ أَنْتَ حَتَّى تَذْكُرَ زَيْداً ؟ » أو ذَاكراً زَيْداً ، وفي قولهم : مَنْ أَنْتَ ؟ تحقير للمخاطب ، وتقليل له ، ويذكر هذا لمن قال : أَنَا زَيْدٌ ، فينكر عليه ،للعلم بأنه ليس إياه ، أو ذكر صفات لنفسه ، هي لزيد ، أو يسأل عنه ، وليس هو من هذا القبيل ، وقد يقال لمن ليس اسمه زيداً : مَنْ أَنْتَ زَيْداً ؟ على طريق المثل الجاري ، كقولك للرجل : « الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ » بكسر التاء ، وقال ابن الحاجب : « يقال [١] لمن ذكر عظيماً بسوء، ولمن شبه نفسه برجل عظيم » (وكل شيءٍ ولاهذا) تقولُهُ : لمن ارتكبَ أمراً يراه دون كل شيء ، والمقصود التحذير عن ذلك الشيءِ ، (وَ) كل شيء (« ولا شتيمة حر ») ، والمعنى : ائتْ كُلَّ شَيْءٍ ولاَ تَشْتُمَنَّ حُرّاً ، جعل شتيمة الحر أخس مايرتكب وأقبحه .

(وهذا ولا زَعَامَاتِكَ » [٢] ، معناه : أن المخاطب كان يزعم زعمات ، ثم ظهر خلاف زعمه قيل له ذلك ، و « هذا مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : هذا الحقُّ ، وقال ابن الحاجب : « كَأَنَّ المخَاطَب به وعد بأشياء ، ولم يفِ بها ، ثم رأى الموعود على حالة دونها ، فقال الموعود ذاك ،

---

(١) أي : من أنت زيداً ، انظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣١٠ .
(٢) الكتاب ١ / ٢٨٠ .

والتقدير : أرضى هذا ، ولا أتوهم زَعَماتكَ[١] ،

(وَ « إنْ تَأتني فَأَهْلَ اللَّيْلِ وأَهْلَ النَّهارِ ») ؛ ومعناه[٢] : المبرة واللُّطْفُ بالخاطب ، وكأنه قال: إنْ تَأتني تَجِدْ مَنْ يَقُومُ لَكَ مقام أَهْلِكَ في اللَّيْلِ والنَّهارِ .

(وَ « مَرْحَباً وأهلاً وسهلاً ») معناه : صادقت رُحْباً ، وسعة ، ومن يقوم لك مقام الأَهْلِ ، وَ «سَهْلاً» أي : لَيِّناً لاَ حَزْنَا ، وهذا يقع خبراً لمن قصدك ويقع ودعاء للمسافر ، وكأنه قال : لَقَّاكَ اللَّهُ ذَلك وقدره سيبويه بـ«رَحُبَتْ»[٣] ، بلاَدُكَ ، وأَهِلَتَ[٤] ، وإنما قدرة بالفعل ؛ لأن الدعاء إنما / يكون بالفعل .

(وَعَذيرَكَ) ، فقيل : هو مصدر بمعنى العذر ، ويقال : لمن جنى جناية واحتملت منه : عَذيرَكَ مِنْ فُلاَنٍ » أي : هَلُمَّ مَنْ يَعْذِرُكَ مِنْهُ ، أي : يلومه ولا يلومك ، وقيل: العذير بمعنى العاذر، يقال :عاذر ، وعذير / ، كشاهد وشهيد ، والتقدير : أحضر[٥] عاذِرَكَ ، ومن ذلك قول عمرو بن معدي كرب : / ١٢٠ /

[١٠٧٤] أُرِيدُ حَيَاتَهُ وَيُرِيد قَتْلي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلكَ مِنْ مُرَادِ[٦]

(و « ديارَ الأَحْبَابِ ») ، كناية عن إضافة الديار إلى اسم المحبوبة ، كقول ذي الرمة :

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٠٨ .

(٢) في الأصل و « ب » : فمعناه ، والمثبت من المساعد والواو نسب هنا .

(٣) سقطت من ب : « قدره سيبويه » .

(٤) الكتاب ١ / ٢٩٥ .

(٥) في الأصل و ب : احذر ، ولايستقيم المعنى بها .

(٦) من الوافر ، وروايته في الكتاب أُريدحَباءَهُ بدل : حياته . الكتاب ١ / ٢٧٦ ، المساعد ٢ / ٤٧٨ ، العقد ٢/ ١٥٢ ، الكامل ٣ / ١٩٨ .

[١٠٧٥] دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِدُنَـــا وَلاَ يُرى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولاَ عَرَبُ (١)

قيل : وإضافة الديار إلى الأحباب يحتاج إلى السماء .

فهذه المذكورات منصوبة بفعل مضمر لزوماً مناسب لها فـ « كليهما وتَمْراً » منصوب ، (بإضمار : أعْطِني) ، هذا هو المعروف ، وزعم ابن الحاجب غير ذلك فقال: « إنَّ عمراً الجعدي مر به رجل ، وبين يدي عمرو قُرصٌ وزَبْدٌ ، فقال الرجلُ : أَطْعِمْني مِنْ زُبُدِكَ وَقُرْصِكَ (٢) ، فقال عمروٌ : كليهما وتمراً ، أي أَطعِمُكَ كِلَيْهِمَا وأَزِيْدُكَ تَمْراً » (٣) ، انتهى .

(وَ) « امرأً ونَفْسَهُ » منصوب بإضمار (دع) « الكلابَ على البَقَرِ» منصوب بإضمار (أرسل ، و) « أَحَشَفَاً وَسُوءَ كِيْلَة » ، منصوبان بإضمار (أتبع) ، وتكيل ، (وَ) « مَنْ أَنْتَ زَيْداً؟» منصوب بإضمار (تذكر ، و) كل شيء ولاهذا منصوب بإضمار (اصنع) ولاشتيمة حر منصوب بإضمار (لاترتكب و)(٦) « هَذَا وَلاَ زَعَامَاتِكَ » منصوب بإضمار (ولا أتوهم ، و) «إِنْ تَأْتِني فَأَهْلَ اللَّيلِ والنَّهَارِ » منصوب بإضمار (تجد ، و) « مرحباً » منصوب بإضمار (أصبت،و) « أهلاً » منصوب بإضمار (أَتَيْتَ ، وَ) سهلاً » منصوب بإضمار (وَطِئْتَ ، وَ) «عَذِيْرَكَ » منصوب بإضمار، (أحضر) بفتح الهمزة ، وكسر الضاد المعجمة ، قال سيبويه : التقدير: أحضر عُذْرَكَ »(٤)، فهو عنده من المصادر التي جاءت على وزن « فَعِيلٍ » ، وقال بعض الكوفيين (٥) : العذير : النصيرُ ، وقد تقدم / ، (وَ) « ديارَ الأَحْبَاب » منصوب بإضمار (اذكر). / ١٢١ /

(١) من البسيط ، ديوانه ١ / ٢٣ ، التبصرة ١ / ٣٦٧ ، الارتشاف ٢ / ٢٨٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٧ ، الكتاب ١ / ٢٨٠ ، الخزان ٢ / ٣٣٩ .

(٢) في الأصل من قرصك وزبدك - تقديم وتأخير .

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٠٨ .

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والمساعد ٢ / ٥٧٩ .

(٥) المساعد ٢ / ٥٨١ .

(٦) في الأصل تركب .

(ويتصل بهذه) الأمثال ، وشبهها ، في إلتزام إضمار الناصب ماليس مثلاً ، ولا شبهه ، ومعنى اتصالها بها أنها تلتحق بها في الذكر ، كما التحق المثل وشبهه بالتحذير والإغراء ، وهي كثيرة ، وضابطها : (مايسلتزم عامله عامل ماقبله) ، نحو قولهم : « حَسْبُكَ خَيْراً بَكَ » ، والأَصْلُ: حَسْبُكَ الذيْ فَعَلْتَ ، وإئْتِ خَيْراً لَكَ ، فـ « حَسْبُكَ » بمعنى : كُفَّ ، وكُفَّ يَسْتلزم «ائْتِ» ؛ لأن النهي عن الشيء يستلزم الأمر بضده .

(أو يتضمن) عامل ماقبله) معناه وضعاً) ، نحو قولهم : « وَرَاءَكَ أَوسعَ لك » ، والأصل : تأخرْ وَرَاءَكَ ، وأطلب أَوْسَعَ لَكَ ، فالأمر بالتأخر عن المكان الضيق يتضمن معناه وضعاً الانتقال إلى غيره ، ومن ماصدقاته الأمر بطلب المكان الواسع ، والمعنى : تأخَّرْ عَنْ مكَانِكَ الضيِّقِ ، واطْلُبْ مكَاناً أَوْسَعَ لَكَ منْهُ .

(وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله) ، نحو قولهم : « أهْلَكَ وَاللَّيْلَ » ، والأصل : بَادرْ أَهْلَكَ وَأَسْبِق اللَّيْلَ ، فاللَّيْلُ مُشَارِكٌ لما قبله ، وهو « أَهْلَكَ ، في عامله ، قال الفخر الرازي : «وتحقيقه أنه عطف الليل على الأهل ، وجعلهما مبادرين ، ومعنى المبادرة : مسابقتُكَ الشيء إلى الشيء ، كقولك : بَادَرْتُ زَيْداً المَنْزِلَ ، كَأَنَّكَ سَابَقْتَهُ إليه ، فكأنه أَمَرَهُ بمبادرة الأهْلِ واللَّيْلِ قبل أن يَسْبقَهُ أحدُهُمَا إلى الآخر » ، انتهى .

(أَوْ) هو في المعنى مشارك لما قبله (فيما ناب عنه) ، أي : عن عامله ، كقولهم : « وَيْلاً لَهُ وَأَبَاهُ » ، فإن أباه في المعنى مشارك للهاء من « لـه » في الويـل ، الذي هـو نائب عـن عاملـه ، وهـو «ألزِمَ» ، وإذا تأملت ماذكرته في شرح قوله / ، ويتـصل إلى هنا ، وما ذكره أبو حيان ، ومن / ١٢٢ / قلده ، علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل ، وإنما التزم إضمار الناصب في هذه الأمثلة ، وماقبلها؛ لكثرة الاستعمال (ولايمتنع الإظهار) ، للناصب (إن لم يكثر الاستعمال) ، كقولهم :

«انْتَهِ أَمْراً قاصِداً » ، أي: انْتَهِ عن هذا وأْتِ أمراً قاصداً ، أي : عدلاً حسناً ، فيجوز إظهارُ و«أْتِ »
نص عليه سيبويه (١) .

[جواز رفع مانصب بعامل محذوف]

(وربما قيل : « كِلاَهُمَا وتَمْراً ») ، برفع « كِلاَهُمَا » ونصب « تَمْراً » ، (و « كُلُّ شيءٍ ولاَ شَتِيمةَ حُرٍّ ») ، برفع « كُلّ » ، ونصب « شَتِيمَة » ، (و « مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ؟ ») ، برفع « زَيْدٌ » ، فـ«كِلاَهُمَا » ، و « كُلٌّ » مرفوعان بالابتداء ، وخبرهما محذوف ، و « تَمْراً » و « شَتِيمَةً » منصوبان بفعل محذوف ، (أي : كلاهُما لِيْ) ، وزدني تَمْراً ، (و « كُلُّ شَيْءٍ أُمَمٌ ») ، بفتح الهمزة والميم ، بمعنى : قَصْدٍ ، (ولا ترتكب) ، شتيمة حر ، (وَ) « زَيْدٌ » مرفوع بالخبرية لمبتدأ محذوف ، [و] الأصل : (من أَنْتَ ، كَلاَمُكَ زَيْدٌ ، أَوْ ذِكْرُكَ ») زَيْدٌ ، قيل : والأولى في التقدير : مَذْكُورُكَ زَيْدٌ ؛ لأن الجوهر لايخبر به عن العرض ، وأجيب بأنه على حذف مضاف ، والتقدير ، كلامُكَ كَلاَمُ زَيْدٍ ، وذكْرُكَ ذِكْرُ زَيْدٍ ، واعترض بأن تقدير المضاف باطل ؛ لمخالفة المعنى ؛ لأن المرادأنه ذكر زيداً ، وليس أهلاً لذكره ، لا أن ذكره ذكر زيدا أو كلامه .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٨٤ .

(٥٥) بابُ أبْنيةِ الأفعال [١] (الأصلية) ومعانيها

الوزنية ، لا المادية ؛ لأن ذلك من علم اللغة ، والكلام الآن في علم التصريف ، وبقي من الترجمة أن يقول : « ومَا يتعلق بذلك » ؛ لأنه يتكلم على أوصاف الفعل ، من اسم فاعل ، وصفة مشبهة ، وغير ذلك .

[أوزان الماضي المجرد]

(لماضيها المجرد) من الزوائد ، حال كونه ، (مبنياً للفاعل) ، أربعة أوزان ، ثلاثة للثلاثي ، وواحد للرباعي ، فأوزان الثلاثي ، (فَعُلَ ») ، بضم العين ،(وَ « فَعِلَ ») بكسرها ، (و « فَعَلَ »)، بفتحها ، بدأ بالمضموم ، فالمكسور ، فالمفتوح ، عكس مارتب غيره ، تقديماً للأخص فالأخص .

(وَ) وزن الرباعي (« فَعْلَلَ ») ، كـ « دَحْرَجَ » .

وماعدا هذه الأوزان الأربعة / ، مفرع ، والتفريع واحد من خمسة أمور : الإدغام ، نحو: / ١٢٣ / «شَدَّ » وَ « مَلَّ » وَ « حَبَّ » ، والقلب ، نحو : « قَامَ » وَ « هَابَ » وَ « جَادَ » ، والإسكان ، نحو : «عَلْمَ » وَ « ظَرْفَ » ، والإتباع ، نحو : شِهِدَ » ، والنقل ، نحو : « شِهْدَ » ؛ وسَادس ، وهو البناء للمفعول ، على القول بأنه وزن فرعي ، وأما معانيها .

[معاني فعل المضموم]

(فـ «فَعُلَ ») ، المضموم لثلاثة معانٍ : (لمعنى مطبوع عليه ماهو قائم به) ، نحو : « كَرُمَ ، وَلَؤُمَ » ، أي : طُبِعَ عَلَى الكَرَمِ ، واللُّؤْمِ .

(أو كمطبوع عليه) ، نحو : « فَصُحَ الرَّجُلُ ، وَخَطُبَ » ، يقال ذلك : لُمتَعَلِّمِالفصاحَةِ ، والخطب ، إذا صار ذلك له طبعاً من غير تكلف ، فصار كالمطبوع .

---

(١) في الأصل الفعل - وهذا الباب ساقطه من شرح التسهيل لابن مالك .

(أو) لمعنى (شبيه بأحدهما) ، أي : بالمطبوع ، أو بما كان كالمطبوع ، مثال الأول : «جَنُبَ جَنَابَةً » ، فإنه وإن كان لمعنى متجدد زائل ، فإنه مشبه بالمطبوع الذي لايتجدد ، وهو ، « نَجُسَ » ، فلما أشبهه في معناه ، وافقه في وزنه .

والفرق بين الثاني ، والثالث بالاكتساب ، وعدمه .

[نوادر فَعُل]

(ولم يرد) « فَعُلَ » المضموم العين ، حال كونه (يائي العين إلاّ « هَيُؤَ ») الشيء : إذا حَسُنَتْ هَيْئته ، وهو شاذ ، كما شذ أعين [١] ، وإنما صححوه لئلا يتوهم أنه ليس « فَعُلَ » المضموم ، لتركهم هذا الوزن في نظائره ، استثقالاً للضمة على الياء .

(ولا متصرفاً) ، حال كونه (يائي اللام إلا نهو) ، الرجل، إذا كان ملازماً للنهية ، بضم النون ، وهي العقل ، وجمعها : النهي ، قال الله تعالى : ﴿ لآيَات لأُلِي النُّهَى ﴾ [٢] ، سميت بذلك؛ لأنها تنهى صاحبها ، وتعقله عن مواقعة الرذائل ، وأصل « نَهُوَ » : « نَهُيَ » قلبت الياء واواً ، لإنضمام ماقبلها ، وخرج بقوله: « مُتصرفاً » نحو : « قَضُوَ » و « رَمُوَ » ، في التعجب بمعنى : مَاأَقْضَاهُ ، ومَا أَرْمَاهُ ، فإنه مطرد ، كما بين في التعجب ، وبقوله : « يائي اللام » ، نحو : سَرُوَ الرَّجُلُ».

(ولا مضاعفاً ، إلا قليلاً مشروكاً) ، مع غيره من الأوزان / ، لا منفرداً به « فَعُلَ » . / ١٢٤ /

---

(١) كذا في الأصل و ب ، والظاهر أنه يريد : أنّه كثيراً ماتشذ العين ، فتحرك بغير حركتها المقيسة . أو يكون تحريف من « عيّن » فيْعَلَ مّا عينه ياء ، وهو عزيز بل لانظير له كما قاله سيبويه ، ومعناه : الجديد ، ظ:المحكم ٢ / ١٨١ .

(٢) سورة طه آية : ٥٤ .

مثال مشاركته « فَعَلَ » المفتوح : « حَبَّ ، وَحقَّ ، وَدَمَّ » ، والأصل : « حَبُبَ » ، و « حَقُقَ » ، وَ « دَمُمَ » بالدال المهملة « يَدُمُّ » من لدمامة ، قالوا فيهن : « حَبَبْتُ » وَ « حَقَقْتُ » و «دَمَمْتُ» بالفتح فيهن .

ومثال مشاركته « فَعِلَ » المكسور ، قالوا : « لَبُبْتَ تَلُبُّ » ، فأنت لبيب ، حكاه سيبويه عن يونس [١] ، و « شَرُرْتَ » ، أي : صيرْتَ ذا شرٍّ ، حكاه قطرب [٢] ، وقالوا فيهما : لَبِبتَ ، وَشَرِرْتَ ، بالكسر فيهما .

(ولا متعدياً إلا بتضمين) ، كقول علي كرم الله وجهه : « إنَّ بِشْراً قَدْ طَلُعَ اليَمَنَ » [٣] ، ضمنهُ معنى « وصل وبلغ وقول بعضهم : « رَحُبَكُمْ الدُّخُولُ فِي طَاعَةِ الكِرْمَانِيِّ » [٤] ، ضمنه معنى: « وَسِعَكُمْ » ، قيل : ولا يحفظ غيرهما ، فالباء في قوله « إلاَّ بِتَضْمِينِ » باء المصاحبة ، لاباء السببية ، لأجل قوله :

(أو تحويل) ، فإن التحويل ليس بسبب قطعاً ، ولايعطف على السبب إلا سبب ، مثال التحويل : « صُنْتُهُ ، وَمُنْتُهُ » ، حول « فَعَلَ » المفتوح إلى « فعُلَ » المضموم ، ونقلت حركة العين إلى الفاء ؛ لتدل على أن المحذوف واو ، واستصحب التعدية لعروض الضمة ، وقال ابن الحاجب : «لاتحويل ، والصحيح أن الضم لبيان ذوات الواو ، لا للنقل » [٥] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٧ .

(٢) المساعد ٢ / ٥٨٦ .

(٣) المزهر للسيوطي ٢ / ٣٧ .

(٤) قال الأزهري : « لايجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة » بتصرف وقال في اللسان : «كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار » .

(٥) شرح الشافية للرضي ١ / ٧٤ .

(ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل) ، كقول بعض العرب : « كُدْتَ » [١] بضم الكاف ، : تَكَادُ ، وقياسه : « تكُودُ » ، إلا أنهم استغنوا بمضارع « كِدْتَ » بكسر الكاف ، عن مضارعها المضموم قال الفراء [٢] : « والذي ضم ، أراد الفرق بين « كَادَ » من المقاربة ، و « كَادَ » من الكيد .

[الوصف من فعل المضموم]

(وَ) « فَعُلَ » المضموم (كثر في اسم فاعله) ، والمراد به ، وصف الفاعل مطلقاً ، دل على حدوث ، أو ثبوت جارى المضارع ، أو لم يجاره ، مما لم يدل على تفضيل ، ولا تكثير ، وجميع أوزانه ثلاثة عشر وزناً ، (« فَعِيلٌ ») ، نحو : « شَرُفَ ، فهو شَرِيفٌ » .

(و « فَعْلٌ ») ، بفتح الفاء ، وسكون العين ، نحو : « ضَخُمَ ، فهو ضَخْمٌ » ، (وَقَلَّ) في اسم فاعله ، (« فَاعِلٌ ») ، نحو : « فَرُهَ ، فهو فَارِهٌ » .

(و « أَفْعَلُ ») ، نحو : حَمُقَ ، فَهُوَ أَحْمَقٌ » .

(و « فَعِلٌ ») / ، بفتح الفاء ، وكسر [٣] العين ، نحو : « خَشُنَ ، فَهُوَ خَشِنٌ » . / ١٢٥ /

(و « فَعَلٌ ») بفتح الفاء والعين ، نحو : « حَسُنَ ، فَهُوَ حَسَنٌ » .

(و « فَعَالٌ ») بفتح الفاء ، والعين من غير تشديد ، نحو : « جَبُنَ ، فَهُوَ جَبَانٌ » .

(و « فُعَالٌ ») ، بضم الفاء ، وفتح العين ، مخففة ، نحو : « شَجُعَ ، فَهُوَ شُجَاعٌ » .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٠ .

(٢) المساعد ٢/ ٥٨٧ .

(٣) في « ب » : « وسكون » .

(و « فُعَّالٌ ») ، بضم الفاء ، وتشديد العين ، نحو : « وَضُوءَ فَهُوَ وُضَّاءٌ ، أي : وَضِيءٌ » .

(و « فِعْلٌ ») ، بكسر الفاء ، وسكون العين ، نحو : « عَفُرَ ، فهو عِفْرٌ ، أي : ذُو دهاء وشجاعـة.

(و « فُعُلٌ ») بضم الفاء ، والعين ، نحو : « جَنُبَ فَهُوَ جُنُبٌ ، أي : ذُو جنابةٍ .

(و « فَعُولٌ ») ، بفتح الفاء ، نحو : « حَصُرَتْ ذَاتُ اللَّبَنِ ، فَهي حَصُورٌ » ، أي : ضيقة مجرى اللبن .

« فَصْـــلٌ »

[مضارع الثلاثي : فعل المكسور]

تكلم فيه على المضارع قبل الماضي ، ولو عكس كان أولى كما فعل في إخوته ، (حق عين مضارع « فَعِلَ ») المكسور (الفتح) ؛ لأنه الغالب ، ولتتخالف عينا الفعلين المتخالفين معنى ، سواء كان لازماً ، كـ« فَرِحَ يَفْرَحُ » ، أم متعدياً ، كـ « عَلِمَ يَعْلَمُ » .

وخرج عن ذلك باعتبار الحقيقة ، والظاهر عشرون لفظة ، وهي ثلاثة أنواع :

ما جاء على : « يَفْعِلُ » بالكسر ، ولم يأت على غيره ، وهي ثمانية ألفاظ كلها من باب المثـال.

والثاني ماجاء على : « يَفْعِلُ » بالكسر ، و « يَفْعَلُ » بالفتح وهي تسعة ألفاظ ، أربعة من المثال ، وخمسة من غيره .

والثالث : ماجاء على : يَفْعِلُ » بالكسر ، ولم يأت فيه الفتح البتة ولا شذوذ فيه مع هذا ؛ لأنه قد سمع في ماضيه : « فَعَلَ » بالفتح ، واستغنى أهل الكسر بمضارع لغة أهل الفتح ، عن مضارع[1] لغتهم ، وهو ثلاثة ألفاظ ، ثم شرع يفصلها فقال :

(وكسرت فيه) ، أي : في المضارع ،(من « وَمِقَ ») بمعنى : أَحَبَّ ، (و « وَثِقَ ») بمعنى : قَوِيَ الاعتماد عليه ، (و « وَفِقَ ») بمعنى : حسُنَ ، (و وَلِي ») ، بمعنى : تَبِعَ ، والأمر صار حاكماً عليه ، (و « وَرِثَ ») ، يرثُ إِرْثاً ، وَوِرْثاً ، (وَ « وَرِعَ ») ، أي : صَار ذا وَرَعٍ ، (و « وَرِمَ ») ، من قولهم : وَرِمَ العُضْوُ إِذَا دخله الوَرَمُ ، (و « وَرِيَ » المُخُّ) ، اكتنز من السمن ، وقيده « بالمُخِّ » ، احترازاً من : وَرِيَ الزَّنْدُ ، فإنه من باب التداخل ، كما سيأتي - فهذه ثمانية ألفاظ ، وهي[2] النوع الأول .

(وفي مضارع « حَسِبَ »[3]) ، بمعنى « ظَنَّ » ، (و « نَعِمَ ») ، أي : عدم البؤس / ، /١٢٦/ (وَ«بَئِسَ ») ، بمعنى : صَارَ ذَا بُؤْسٍ ، (و « يَئِسَ ») ، صار ذا يأسٍ من الشيء ، (و « يَبِسَ ») صار يابساً ، (و « وَغِرَ)صدره : التهَبَ غيظاً ، أو حزناً ، (و « وَحِرَ ») بمعنى : وَغِرَ » (وَ « وَلِهَ ») ، كاد يعدم العقل ، (و « وَهِلَ »[4]) ، اشتد فزعه ، (وجهان) ، الفتح ، والكسر ، وهو مبتدأ تقدم خبره ، في قوله : « وفي مضارع « حَسِبَ » فهذه تسعة ألفاظ وهي النوع الثاني .

---

(١) في الأصل و ب : ماضي ، سهو ، فالماضي في لغتهم مستعمل لم يستغن عنه .

(٢) في « ب » وهذا .

(٣) في المنصف ١ / ٢٠٨ : « حَسِبَ يَحْسِبُ ، ويحسِبُ ، ونَعِمَ يَنعَمُ وينعِمُ ويَبِس ييَبس وَيَبِسُ ، ويَئِسَ ييأسُ وييئِسُ » فهذا كله فيه لغتان : إحداهما الأصل وهي الفتح ، والأخرى لضربٍ من الاتساع وهي الكسرُ » -وقال سيبويه ٤ / ٣٩ : « والفتح في هذه الأفعال جيد ، وهو أقيس » .

(٤) تقول : وهل يهل وهلو : وهلاً - بالتحريك - إذا فزع .
و « وهلَ عن الشيء : نسيهُ انظر الشرح الصغير ١٠٩ .

(واستغنى في « ضَلِلْتَ » : « تَضِلُّ ») ، قال بعض العرب : « ضَلِلْتَ ، بالكسر والأكثرون يفتحون، واتفقوا على الكسر في المضارع ، قال ابن هشام [١] : « ليس ما ذكره من الاستغناء صحيحاً ، بل قالوا : « ضلَلْتَ : تَضَلُّ ، بفتح العين في الماضي ، والمضارع ، نص على ذلك الجوهري [٢] ، وابن القطاع [٣] ، وابن ظريف ، والفراء ، في لغات القرآن ، وابن سيده في المحكم»[٤] ، (و « ورى الزَّنْدُ : يريَ) ، بالكسر ، أخرج ناره ، (و « فَضِلَ الشيء : يفْضُلُ) ، من الفضلة ، (بمضارع « فَعَلَ) ، المفتوح (عن مضارع « فَعِلَ ») ، المكسور ، والباء و « عَنْ » متعلقان بـ « استغنى » .

والحاصل ، أنه ذكر ثلاثة أفعال على « فَعِلَ » بالكسر ، جاء مضارع الأولين منها على «يَفْعِلُ» بالكسر ، والثالث على « يَفْعُلُ » بالضم ، استغناء بمضارع « فَعَلَ » بالفتح ، عن مضارع « فَعِلَ » بالكسر ، وهذه الثلاثة [٥]، ألفاظ هي النوع الثالث ، وبها تكمل عشرون .

وبقي نوع رابع ، وهو ماجاء مضارعة على « يَفْعُلُ » بالضم ؛ لأن ماضيه جاء فيه « فَعَلَ » بالفتح ، فاستغني بمضارع المفتوح ، وذلك صحيح ، ومعتل ، فمن الصحيح : « نَعِمَ يَنْعَمُ » ، حكاه سيبويه[٦] ، و « حَضِرَ يَحْضُرُ » ، حكاه يعقوب [٧] ، و « نَكِلَ يَنْكُلُ » ، و « شَمِلَ يَشْمُلُ » حكاه ابن

---

(١) لعله في حواشيه ، وهي مخطوطه .

(٢) الصحاح ٥ / ١٧٤٨ .

(٣) قال ابن القطاع في كتابه الأفعال ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ : « ضَلَّ يَضَلُّ ضلالاً ، وضلالةً : جار عن دين أو طريق» . . . ثم قال : « هذه لغة نجد وأهل العالية يقولون : ضَلِلْتُ أَضَلُّ » .

(٤) انظر اللسان (ض ل ل) .

(٥) كذا ، والأصوب الثلاثة الألفاظ ، أو الألفاظ الثلاثة .

(٦) قال سيبويه ٤ / ٤٠ : « وقد جاء في الكلام فعِلَ يَفْعُلُ في حرفين وذلك فَضِلَ يفضُلُ ، ومِتَّ تَمُوتُ » . وعدّها ابن خالوية في : ليس في كلام العرب ١٣ خمسة أحرف : دمت أدوم ، ومت أموت ، وفضل يفضل ، ونَعِمَ يَنْعُم ، وقنط يقنُط » .

(٧) القاموس المحيط ، حاشية (٤) . ==

درستويه ، كل ذلك بالكسر في الماضي ، والضم في المضارع .

ومن المعتل : « مِتَّ ، تَمُوتُ » ، و « دِمْتَ تَدُومُ » ، وقالوا : « تَمَاتُ ، وَتَدَامُ ، ومُتَّ ودُمْتَ » بالضم .

[لزوم الثلاثي وتعديه]

(ولزوم « فَعِلَ ») المكسور (أكثر من تعديه) ، وكثر التعدي واللزوم (في « فَعَلَ » المفتوح ، ووجب اللزوم في « فَعُلَ » المضموم .

[معاني فعل المكسور]

(ولذا) ، أي : ولأجل / كون لزوم « فَعِلَ » أكثر من تعديه ، (غلب وضعه للنعوت /١٢٧ب/ اللازمة) ، نحو : « شَنِبَ » والشَّنَبُ : حِدَّةٌ في الأسنان ، ويقال : بَرْدٌ وَعُذُوبَةٌ .

(وللأعراض) ، نحو : « مَرِضَ » .

(والألوان) ، نحو : « سَوِدَ » (وكِبَرِ الأعضاء) ، نحو : « جَبِهَ [و] أَذِنَ » .

(وقد يشارك) « فَعِلَ » المكسور العين ، (« فَعُلَ ») المضموم ، قالوا : « أَدُمَ ، وَسَمُرَ » بضم العين وكسرها .

(ويغني عنه) ، أي عَنْ : « فَعُلَ » المضموم ، (لزوماً) ، « فَعِلَ » (في اليائي اللام) ، نحو : «حَيِيَ ، وَغَنِيَ » وأخوتهما ، يدل على أن أصلها « فَعُلَ » بالضم مجيء الوصف منها على«فَعِيلٍ » نحو: [1] حَيِيّ ، وَغَنِيّ ، وأنها لمعان مطبوع عليها الفاعل ، والغنى : غنى النفس ، فإن كان من المال

== وفي اللسان م (ح ض ر) ويعدّى فيقال : حَضَرَهُ ، وحَضِرَهُ يحضُرُه ، وهو شاذ »

(١) في المخطوطتين نحو : فهو حيي وغني .

فمشبه به ، (وسماعاً في غيره) ، أي : في غير يائي اللام ، وهو شيئان ، واوي اللام ، وصحيحها ، فالأول ، نحو : « قَوِيَ فهو قَوِيٌّ » و « نَقِيَ فَهُوَ نَقِيٌّ » ، والثاني : كـ : « سَمِنَ فَهُوَ سَمِينٌ » وأخواتها ، والدليل على أن أصلها الضم مجيء الوصف منها على « فَعِيلٍ » ، وكونها أضداداً لـ «ضَعُفَ ، وَنَجُسَ ، وَشَخُتَ » ، ومعناها : مَتُنَ ، ونَظُفَ ، وشَحُمَ ، (وَ) « فَعِلَ » المكسور (يطاوع « فَعَلَ ») المفتوح ، (كثيراً) ، نحو : « جَدَعَهُ فَجَدِعَ » و « عَلَمَهُ فَعَلِمَ » ، والجَدْعُ : قطعُ الأنفِ ، والعَلْمُ : شَقُّ الشَّفَةِ العليا .

[تسكين عين الثلاثي مكسورة ومضمومة لغة]

(وتسكين عينه) ، أي : عين « فَعِلَ » المكسورة ، (وعينُ « فَعُلَ ») المضموم ، (وشبههما من الأسماء لغة تميمية) فالأول : نحو : « عَلْمَ في : عَلِمَ » والثاني ، نحو : « ظَرْفَ في : ظَرُفَ » والثالث ، نحو : « نَمْرٍ في : نَمِرٍ » ، « ورَجْلٍ في : رَجُلٍ » ، وعزا ابن هشام الخضراوي هذا التسكين لبكر بن وائل ، وناس كثيرين من بني تميم[1] ،وهذا الحكم جار عندهم في « فُعِلَ » المبني للمفعول، قالوا : « مَاحُرْمَ مَنْ فُصْدَ لَهُ يريدون : فُصِدَ لَهُ ، وقال الخفاف : « فُصْدَ فاشية في تغلب بنت وائل .

« فَصْــلٌ »

[الوصف من فعل المكسور]

(اسم الفاعل من متعدي « فَعِلَ ») المكسور (على فاعل) نحو : « عَالِمٍ وَجَاهِلٍ » ، (وَمِنْ لأزمه على : « فَعِلٍ ») في الأغراض ، كـ « فَرِحٍ ، وأَشِرٍ » .

---

(١) الأرتشاف ١ / ٧٧ ، والمساعد ٢ / ٥٩٠ .

(و « أَفْعَلَ ») في الآفات والألوان / ، والحلى ، نحو : « أَعْرَجَ » و « أَسْوَدَ » و «أَشْيَبَ». / ١٢٨ /

(وَفَعْلاَن) ، في الامتلاء وضده ، نحو : « شَبْعَانَ ، وَرَيَّانَ ، وَظَمْآنَ ، وَغَرْثَانَ » بالمعجمة والمثلثة ، وهو الجائع ، يقال : غَرِثَ يَغْرَثُ : إِذَا جَاعَ .

(وقد يجيء) اسم الفاعل من « فَعِلَ » اللازم (على « فَاعِلٍ ») ، نحو : « سَالِمٍ » .

(و « فَعِيلٍ ») ، نحو : « سَقِيمٍ وَمَرِيضٍ» ، (ولزم « فَعِيْلٌ » في) « فَعِلَ » بالكسر ، (المغنى عن « فَعُلَ ») ، بالضم ، نحو : « غَنِيٍّ وَسَمِينٍ » ، كما سبق .

(وقد يشرك « فَعُلٌ ») بالضم ، (فعلاً) ، بالكسر ، نحو: « يَقُظٌ ، وَعَجُلٌ » بالضم والكسر.

(وَ) قد يشرك (« فَعِلٌ ») بالكسر ، (« أَفْعَلَ ») نحو : « سَوِدٍ ، وأَسْوَدَ » « وعَوِرَ » .

(وَ « فَعْلاَنَ ») ، نحو : « فَرِحٍ وَفَرْحَانَ» وَ « سَكِرٍ وَسَكْرَانَ » ، والواو في قوله : « وَفَعْلاَنَ » بمعنى : أَوْ .

(وربما اشتركت الثلاثة) ، وهي : « فَعِلٌ ، وَأَفْعَلُ ، وفَعْلاَنُ » ، نحو : « تَعِسٌ وَأَشْعَثُ ، وَشَعْثَانُ » ، والأَشْعَثُ : المُغْبَرُّ الرَّأْسِ .

« فَصْـــلٌ »

[معاني فعل المفتوح]

(لـ « فَعَلَ ») المفتوح ، (تَعَدٍّ) كـ « ضَرَبَ » ، (ولزوم) كـ « قَعَدَ ») ، وقد يتعاقبان على لفظ واحد ، نحو : « فَغَرَفَاهُ : فَتَحَهُ » ، و « وَفَغَرَفُوهُ ، انفتح ، (ومن معانيه :

غَلَبَهُ المقابل) ، بكسر الباء والإضافة إلى الفاعل ، نحو : « عَالَمَنِي فَعَلَمْتُهُ ، وكَاثَرَنِي فَكَثَرْتُهُ»، أي : قابل علمه بعلمي ، وكثرته بكثرتي ، فكنت أعلم منه ، وأكثر .

(والنيابة عن « فَعُلَ ») المضموم ، (في المضاعف) نحو : « عَزَزْتَ فَأَنْتَ عَزِيزٌ » و «جَلَلْتَ، فَأَنْتَ جَلِيلٌ » ، (وَ) في (اليائي العين) ، نحو : « طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ » ، و « لاَنَ فَهُوَ لَيِّنٌ » ، يدل عى أنهن نائبات عن « فَعُلَ » أمران : دلالتهن على معان غريزة ، أو كالغريزة ، ومجيء وصفهن على «فَعِيل » .

(واطرد صوغه) ، أي : « فَعَلَ » المفتوح ، (من أسماء الأعيان) الثلاثية : (لإصابتها) ، نحو: « عَانَهُ ، ورَكَبَهُ ، أصاب عينه ، وأصاب رُكْبَتَهُ » .

(أَوْ إنالتها) ، نحو : « لَحَمَهُ ، وتَمَرَهُ ، أي : أناله وأطعمهُ لحماً وتمراً » .

(أَوْ عَمَلٍ بها) ، نحو: « رَمَحَهُ ، وَسَهَمَهُ ، أصابه بالرمْحِ وبالسهم . / / ١٣٩ /

(وقد يصاغ لعملها) ، نحو : « جَدَرَ الجِدَارَ » و « عَصَدَ العَصِيدَةَ » .

(أو عمل لها) ، نحو : « سَبَعَهُ السَّبُعُ » و « كَلَبَهُ الكَلْبُ » .

(أو أخذ منها) ، نحو : « ثَلَثَ المَالَ ، ورَبَعَهُ . . . إلى عَشَرَهُ » ، قيل : والصواب أو أخذها ، فإن التبعيض للمال لا للمشتق منه .

بقي عليه :« أَوْ بُلُوغها » نحو : « غَارَ ، أتى الغَوْرَ » و « جَلَسَ ، أتى المجلَسَ » ، وهي نجد[1] ، وعليه يُلغز في : « جَلَسَ زَيْدٌ سَعْياً » ، أي : أَتَى نَجْداً مَاشياً ، وإلا فكيف يجلس سعياً ، أي : سيراً سريعاً .

---

(١) الصحاح ٣/ ٩١٤ .

(ومن معاني « فَعَلَ) المفتوح (الجمع) ،نحو : « كَتَبَ ونَظَمَ » .

(والتفريق) ، نحو : « قَسَمَ وفَصَلَ » ، (والإعطاء) ، نحو : « مَنَحَ ، ونَحَلَ » .

(والمنع) ، نحو : « حَرَمَ وحَجَرَ » .

(والامتناع) ، نحو : « لَجأَ وشَرَدَ » .

(وإلايذاء) ، نحو : « جرَحَ ، ولَسَعَ » .

(والغلبة) ، نحو : « قَهَرَ ، وغَلَبَ » .

(والدفع) ، نحو : « درَأَ ، رأم » .

(والتحويل) ، نحو : « قَلَبَ ونَقَلَ » .

(والتحول) ، نحو : « رَحَلَ ، وذَهَبَ » .

(والاستقرار) ، نحو : « سكَنَ وعَدَنَ » .

(والسير) ، نحو : « رَمَلَ ، ودَرَجَ .

(والستر) ، نحو : « حَجَبَ ، وغَفَرَ » .

(والتجريد) ، نحو : « سَلَخَ ، وكَشَطَ » .

(والرمي) ، نحو : « قَذَفَ ، وطَرَحَ » .

(والإصلاح) ، نحو : « طَبَخَ[١] ، وخَبَزَ » .

(والتصويت) ، نحو: « صَرَخَ ، وصَهَلَ » .

فهذه سبعة عشر معنىً .

---

(١) في ب : طرح .

[فعل يفعل يفتح العين فيهما]

(ولم[١] تفتح عين مضارع « فَعَلَ ») المفتوح ، (دون شذوذ ، إنْ لم تكن هي) ، أي : العين (أو اللام حلقية) ، والحروف الحلقية ستة : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء [٢] المهملتان ، والغين والخاء المعجمتان ؛ وإنما فتح مع حروف الحلق لأمرين : أحدهما طلب التشاكل ؛ إذ الفتحة من الألف ، والألف حلقية ، والثاني : قصد التعادل ، إذ الفتحة خفيفة ، وحروف الحلق ثقيلة ، فاستثقل أن يجاورها غير الفتحة ، فلذلك جاء : « ذهب يَذْهَبُ » و « سَلَخَ يَسْلَخُ » ؛ لأن الفتحة مجاورة للهاء بعدها ، وللخاء قبلها / ، لأن حركة الحرف بعده ، بخلاف ما كان فاؤه حرف حلق ، نحو : «هَلَكَ يَهْلِكُ ،وهَرَبَ يَهْرُبُ » ، فإن الكسرة والضمة محجوزتان من الهاء بالعين . / ١٣٠ /

فإن لم تكن عينه ، ولا لامه حرفاً من حروف الحلق لم يأت مفتوحاً ، إلا شذوذاً ، نحو : «بَلَى يَبْلَى ، وجَبَا يَجْبَى ، وَهَلَكَ يَهْلَكُ » بالفتح ،أو تداخلاً ، نحو : « سَلَى يَسْلَى ، وَقَنَطَ يَقْنَطُ ، ورَكَنَ يَرْكَنُ » ، وشمل القسمين قوله : (دون شذوذ) ، لأن المتداخل من قبيل الشاذ .

[فعل - بالفتح - يفعل - بالكسر أو الضم أو بهما]

وقد يتخلف الفتح مع وجود حرف الحلق ، نحو : « نَحَبَ يَنْحِبُ » و « دَخَلَ يَدْخُلُ » ، كما إذا فقد حرف الحلق ، فإنه لايفتح ، (بل يكسر) تعييناً ما اشتهر كثره ، نحو : « كَسَبَ يَكْسِبُ » و «غَلَبَ يَغْلِبُ » ، (أوْ يُضَمُّ) ، تعييناً ما اشتهر ضمه ، نحو : « خَرَجَ يَخْرُجُ »و « قَتَلَ يَقْتُلُ ويكسر أو يضم (تخييراً إن لم يشتهر[٣] أحد الأمرين) ، الكسر و الضم ، نحو : « فَسَقَ يَفْسِقُ » بكسر السين وضمها في المضارع ، و « نَشَرَ يَنْشُرُ » و « عَتَلَ يَعْتُلُ » كذلك ، (أو يلتزم لسبب) من

---

(١) في « ب » لا .

(٢) ساقطة من « ب » .

(٣) في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤٤ : يشهر ،وكذا في السلسيلي ، وفي المساعد يشتهر .

الأسباب ، (كالتزام الكسر عند غير بني عامر [١] فيما فاؤه واو) ، ولم تكن عينه ، ولا لامه حرفاً من حروف الحلق ، كـ « يَهَبُ » و « يَقَعُ » ، فإنه تفتح عينه ، وأما غيره ، نحو : « وَعَدَ يَعِدُ » و «وَزَنَ يَزِنُ » ، و « وَجَدَ يَجِدُ » فتكسر عينه ، وتحذف الواو ؛ لوقوعها بين ياء ، وكسرة ، والسبب الموجب للكسر ، كراهتهم الضمة بعد الياء ، كما كرهوا الواو بعد الياء .

وظاهر قوله : (عند غير بني عامر) أن بني عامر ، يجيزون الضم في كل ماجاء فيه الكسر ، والمشهور عنهم أنهم يخصون ذلك ، بـ « وَجَدَ يَجُدُ » ، وقد أرشد إلى ذلك في فصل الحذف من التصريف ، فقال : « إلاَّ مَاشاذ من يجد » ، ولم يقل من نحو : « يجُدُ » ، فليحمل إطلاقه هنا عليه ، وشاهده قول جرير :

[١٠٧٦] لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادَ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوادي لاَيَجُدْنَ غليلا [٢]

قال ابن القطاع : « وَلَمْ يجيء « فعل يفعُلُ » بضم العين فيما أوله واوا ،إلا حرف واحدَ ، وهو : وَجَدَ يَجُدُ » [٣] ، وأنشد البيت لجرير ، ووقع في الصحاح ، في باب الدال ، فصل الجيم/ ، نسبه البيت للبيد بن ربيعة العامري [٤] ، وهو سهو . / ١٣١ /

(وَ) كالتزام الكسر (عند الجميع) من العرب) (فيما عينه ياء) ، نحو : « سَارَ يَسِيرُ » و

---

(١) قال ابن القطاع في الأفعال ٣ / ٣٠١ : « وَوَجْدا ، وَوُجْدا ، وَوَجَدَ مطلوبه يجِدُهُ ويَجُدُهُ وجودا لغة عامرية لانظير لها » .

(٢) من الكامل ، ديوانه : ١ / ٦ ، المغني ١ / ١٠٣ ، العيني ٤ / ٥٩١ ، الأشموني ٤ / ٣٤١ ، الهمع ٣٤٩/٤.

والشاهد فيه قوله : (يجُدْن) بالضمِّ على لغة بني عامر ،وكان قياسه الكسر .

(٣) الأفعال لابن القطاع ١ / ٩ .

(٤) الصحاح ٢ / ٥٤٧ .

«بَاعَ يَبِيعُ» ، (وعند غير بني طيئ فيما لامه ياء ، وعينه غير حلقية) ، نحو : « مَشَى يَمْشِيْ » و « رَمَى يَرْمِيْ » و « بَكَى يَبْكِيْ » كل ذلك بالكسر عند غير طيئ وأما طيئ [1] ، فالمشهور عنهم أنهم يحولون «فَعِلَ » من نحو : « بَقِيَ ، وَرَقِيَ » ، إلى بَقَى ، ورَقَى ، استثقالاً للكسرة قبل الياء ، ويأتون بالمضارع على قياس أصل الماضي فيقولون : « يَبْقَى وَيَرْقَى » ، كما يقول غيرهم ، ومقتضى كلام المصنف ، أنهم يقولون في مضارع : « مَشَى » ورَمَى وبَكَى ، يَرْمَى ، ويمشى ، ويَبْكَى » ، ولا يعرف له ناقل ، ولا يؤخذ من كلامه أنه يقال : في « بَقِيَ بَقَى » فأهل لغتهم في الماضي من « فَعِلَ » ونقل عنهم غير لغتهم في مضارع « فَعَلَ » ، فجمع بين سَهَرٍ وَإِهْمَالٍ ، قاله ابن هشام في الحواشي ، واحترز بقوله : « غير حلقية » ، من نحو : « طَغَى يَطْغَى » ، ومنه : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى ﴾ [2] .

(والتزم [3] الكسر أيضاً في المضاعف اللام غير المحفوظ ضمه) ، نحو : « جَنَّ يَجِنُّ » و « نَدَّ يَنِدُّ» واحترز مما حفظ فيه الضم مع الكسر ، أو الضم فقط ، فالأول نحو : « صَدَّ يَصِدُّ » ، بكسر الصاد ، وضمها ، والثاني نحو : « مَرَّ يَمُرُّ » بالضم لاغير .

(وَ) التزم (الضم فيما عينه ، أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقياً » ، فالعين ، نحو : « قَامَ يَقُومُ ، و رَامَ يَرُومُ » ، واللام نحو : عَزَا يَعْزُو » و « رَفَا يَرْفُو » ، وخرج بقوله : (حليقياً) ، « مَاهَ » و« مَحَا » ، فإنه سمع في مضارعهما الضم ، والفتح ، والكسر ، قالوا : « مَاهَ يَمُوهُ وَيَمَاهُ وَيَمِيهُ » ، و«مَحَا يَمْحُو وَيَمْحَا وَيَمْحِيْ » [4]، يقال : « مَاهَتِ البِئْرُ : كثر ماؤها ، و « مَاهَتِ السَّفِينَةُ : دَخَلَ فيها الماء » .

---

(١) قال ابن القطاع في الأفعال ١ / ١٨ : « ولطيءٍ توسع في اللغات » .

(٢) سورة العلق آية : ٦ .

(٣) في « ب » التزام .

(٤) « محا لوحه يمحُوهُ مَحْوا ، ويمحيه مَحْياً ويَمْحَاهُ أيضاً ، فهو مَمْحِيٌّ ومَمْحُوٌّ » الصحاح ٦ / ٢٤٨٩ .

(وَ) التزم الضم أيضاً ، (في المضاعف المتعدي) ، نحو : « رَدَّ يَرُدُّ » و « صَبَّ ، يَصُبُّ » ، (غير المحفوظ كسره) ، وجوباً ، وهو حرف واحد ، قالوا : « حَبَّهُ يَحِبُّهُ » بالكسر ، قرأ أبو رجاء العطاردي [١] : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يَحِبَّكُمُ اللَّهُ ﴾ [٢] ، بفتح الياء ، وكسر الحاء ، وجوازاً ، نحو : « شَدَّ ، وبَتَّ » .

/ ١٣٣ / (وفيما) هو (لغلبة المقابل) ، بكسر الباء الموحدة / ، حال كونه (خالياً من ملزم الكسر) ، نحو : « كَاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ أَكْتُبُهُ » ، و « عَالَمَنِي فَعَلَمْتُهُ أَعْلُمُهُ » ، وهو مطرد في كل فعل ثلاثي متصرف تام ، بفتح الماضي ، وضم المضارع ، وقول سيبويه : « وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول : نَازَعَنِي فَنَزَعْتُهُ » إستغناء عنه [٣] بغلبته لايخرجه عن الاطراد ، كما قال ابن الحاجب[٤] ، وإنما لزم ضمه ؛ « لأن معناه الاعتلاء والغلبة ، فدخله لذلك معنى الطبيعة والعريزة التي تغلب ، ولا تغلب وتلازم ، ولا تفارق » قاله ابن جني [٥] .

واحترز المصنف بقوله : « خالياً من ملزم الكسر ، من نحو : « وَعَدَ ، وَسَارَ ، وَرَمَى » مما فاؤه واو ، وما عينه أو لامه ياء ، فجميع ذلك لايضم في المغالبة ، بل يكسر ، نحو : « وَاعَدَنِي فَوَعَدْتُهُ أَعِدُهُ » و « سَايَرَنِي فَسِرْتُهُ أَسِيرُهُ » و « رَمَانِي فَرَمَيْتُهُ أَرْمِيهُ » .

(ولا تأثير لحلقي فيه) ، فيضم المضارع السالم من ملزم الكسر وجوباً ، وإن كان حلقي العين[٧]أو اللام ، نحو : « فَاهَمَنِي فَفَهِمْتُهُ أَفْهُمُهُ» و «فَاقَهَنِي فَفَقَهْتُهُ أَفْقُهُهُ» ، (خلافاً للكسائي)[٦] ،

---

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٣١ .
(٢) سورة آل عمران آية : ٣١ .
(٣) الكتاب ٤ / ٦٨ .
(٤) في الشافية ١ / ٧١ .
(٥) الخصائص ٢ / ٢٢٥ .
(٦) شرح الرضي للشافية ١ / ٧١ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١١٨ .
(٧) العين مكررة في الأصل .

في أن له تأثيراً ، فأجاز فتح عين المضارع لأجل حرف الحلق ، حكى الجوهري : « واضَأَني فَوَضَأْتُهُ أَوْضَأُهُ » بالفتح قال وذلك بسبب حرف الحلق ، وروى غيره : « شَاعَرَني فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ » و «فَاخَرَني فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ » بالفتح ، ورواه أبو زيد بالضم [١] ، وشذ : « خَاصَمَني فَخَصَمْتُهُ أَخْصِمُهُ » بالكسر، والبصريون يوجبون ضمه [٢] .

(وقد يجيء ذو الحلقي غيره) ، أي : غير ذي الغلبة ، (بكسر) ، نحو : « نَزَعَ يَنْزِعُ » و «جَاءَ يَجِيءُ » ، (أو ضم) ، نحو : « دَخَلَ يَدْخُلُ » و « سَاءَ يَسُوءُ » ، (أو بهما) ، أي : بلغتين ، فتح ، وكسر [٣] ، نحو : « مَنَحَ يَمْنَحُ » بفتح النون ، وكسرها ، أو فتح وضم ، نحو : « محا يَمْحي وَيَمْحُو » ، هذا معنى ماقاله في الشرح [٤] .

وحاصلة أنه أراد بقوله : (أو بهما) أن يأتي بالأصل ، وهو الفتح مع أحد الأمرين الخارجين عن القياس ، وهما الكسر ، والضم ، وليست العبارة مساعدة على ذلك ، بل تقتضي أن تأتي بالكسر ، والضم دون الفتح ، لأجل ماتقدم ، ولجعله قسيماً لقوله : (أو مثلثاً) والمراد ماشرحناه ، (أو مثلثاً) ، نحو : « رَجَحَ يَرْجِحُ » بالفتح ، والكسر ،والضم ، ولم يذكر اسم فاعل « فَعَلَ » ؛ اكتفاء بذكره في باب اسم الفاعل . / /١٣٣/

« فَصْــــلٌ »

[مضارع غير الثلاثي]

(يكسر ماقبل آخر المضارع إن كان ماضيه غير ثلاثي ، ولم يبدأ بتاء المطاوعة) ، نحو :

---

(١) إذا فاخرتَهُ بالوضاءَة فَغَلَبْتَهُ » الصحاح ١ / ٨١ .
(٢) شرح الرضي للشافية ١ / ٧١ .
(٣) في الأصل كسر وفتح عكس .
(٤) الكتاب ٤ / ٦٨ - المساعد : ٢ / ٥٩٦ - الممتع ١ / ١٧٣ .

«يُدَحْرِجُ » و « يَنْطَلِقُ » و « يَسْتَخْرِجُ » .

بخلاف المبدوء بتاء المطاوعة نحو : « تَعَلَّمَ » و « تَدَحْرَجَ » ، فإن مضارعه مفتوح ماقبل آخره، نحو :يَتَعَلَّمُ » و « يَتَدَحْرَجُ » ، وسميت هذه التاء تاء المطاوعة ؛ لأن المبدوء بها[1] يطاوع المجرد منها ، (أَوْ » تاء (شبهها) ، أي : شبه المطاوعة ، نحو : « تبختر » و « تكبر » فإن مضارعهما مفتوح ماقبل آخره أيضاً وهذه التاء شبيهة بتاء المطاوعة في الزيادة وتحرك تاليها .

(ويضم أوله) ، أي : أول المضارع ، (إن كان ماضيه رباعياً) ، أصلياً كله ، كـ « دَحْرَجَ » ، أو ثلاثياً مزيداً ، كـ « أكرمَ » و « يرْنَأ » و « نَرْجَسَ » ، فتقول : « يُدَحْرِجُ » ، و « « يُكْرِمُ » ، و «يُرَنْئِ » ، و « يُنَرْجِسُ » ، بضم أولها .

(وإلا) يكن ماضيه رباعيا (فتح) سواء كان ثلاثياً أو خماسياً ، أو سداسياً ، نحو : يَضرِبُ، ويَنْطَلِقُ ، ويَسْتَخْرِجُ ، بفتح أولها .

[كسر حرف المضارعة]

(ويكسره غير الحجازيين) من جميع العرب كما قال سيبويه إنه لغة جميع العرب ، إلا الحجازيين[2] ، (مالم يكن ياءً) تحتانية (إن كسر ثاني الماضي) ، وكانت عين المضارع مفتوحة ، فيقولون : « إِعْلَمُ ، ونِعْلَمُ ، وتِعْلَمُ » بكسر الهمزة ، والنون ، والتاء الفوقانية ؛ للدلالة على كسر العين ، ولا يفعلون ذلك في الياء التحتانية ؛ لاستثقال كسرها عندهم ، ولا فيما إذا كانت عين المضارع مكسورة ، نحو : « أَحْسِبُ » ، و « أَرِثُ » ؛ للجمع بين كسرتين بدون حاجز حصين .

(أو زيد أوله تاء معتادة) قياساً ، وهي تاء المطاوعة ، أو شبهها ، فيقولون : « إِدَحْرِجُ » ،

---

(١) « بها » مكرره في « ب » .

(٢) الكتاب ٤ / ١١٠ .

و«ندَحْرِجُ » ، و « تِدحرجُ » ، و « نِتْبَخْتَرُ » ، و « تِتَبَخْتَرُ » ، و « تِتَبَخْتَرُ » ، بكسر الهمزة ، والنون ، والتاء ، ولا يكسرون الياء ، كما تقدم .

وخرج بقوله : « مُعْتَادَةُ » التاء المزيدة أول الماضي شذوذاً ، نحو : « تَرْمَسَ الشيءِ » ، بمعنى رمسه ، أي : ستره ، ومنه الرمسُ للقبر ، فإنه يستر صاحبه / . /١٣٤/

(أو همزة وصل) ، فيقولون : « إنطَلِقُ » ، و « إِسْتَخْرِجُ » و نِنْطَلِقُ » و « نِسْتَخْرِجُ » و «تِنْطَلِقُ » و « تِسْتَخْرِجُ » ، بكسر الهمزة ، والنون ، والتاء الفوقانية غير الياء التحتانية ، لما تقدم .

والحاصل : أن غير الحجازيين يكسرون حرف المضارعة غير الياء في المكسور ثاني ماضيه ، أوالمزيد أوله تاء معتادة ، أو همزة وصل .

(ويكسرونه مطلقاً) ، ولا يستثنون الياء ، (في مضارع « أَبَى ») ، فيقولون : « يِأْبَى » بكسر حرف المضارعة ، وفيه مخالفتان للقياس ، الكسر مع فتح عين الماضي الثلاثي ، وعدم استثناء الياء ، ووجه الأول : أنه محمول على / « يَبْقَى » ، والثاني : أن محمول على [1] وقي .

(وَ) يكسرونه مطلقاً في مضارع (« وَجِلَ » ، ونحوه ،) مما فاؤه واو ، ووزنه كوزنه ، وعين مضارعه مفتوحة ،نحو : « وَجِعَ يَوجَعُ » ، فيقولون : « أَنَا إِيجَلُ ، وإِيجَعُ » ، و « نَحْنُ نِيجَلُ ، وَنِيجَعُ » ، و « أَنْتَ تِيجلُ ، وَنِيجَعُ » و « هُوَ يِيجَلُ وَيِيجَعُ » بكسر حرف المضارع في الجميع ، وقلب الواو ياء لسكونها ، وانكسار ماقبلها .

ونقل « الثمانيني » أن الذين لغتهم الكسر اختلفوا في نحو : « وَجِلَ » على ثلاث لغات ،

---

(١) هكذا في الأصل و ب هنا بياض أو محو ، والظاهر أن المحو هو : « أنَّه محمول على ييجل » ظ : اللسان م (أبى) ، والمساعد ٢ / ٥٩٨ .

فبعضهم لايكسر مطلقاً ، بل يلتزم الفتح حتى يقلب الواو ألفاً ، وبعضهم يكسر مطلقاً ، وبعضهم عل ماكان يفعل في غير ذلك ، يكسر إخوات الباء ، ويفتح الياء ، وكل من كسر قلب الواو ياء ، كـ« مِيزَانِ » .

(وربما حمل عل« « تِعْلَمُ ») بكسر التاء ، (« تذهب ») ، بكسرها أيضاً ، (وشبهه) ، أي : شبه « تِذْهَبُ » ، مما كان عينه حرف حلق مفتوحاً ، لأن فتح العين في المضارع يوهم كسرها في الماضي ، فيستباح لأجل ذلك الكسر ، كما يستباح في مضارع « فَعِلَ » بالكسر ، قال الكسائي : « سَمِعْتُ بَنِي دُبَيْرٍ يَقولون : أنْت تِلْحَنُ ، وتَذْهَبُ » [١] ، والجامع بين : « تِعْلَمُ » و « تِذْهَبُ » أن كلا منهما مضارعه مفتوح العين ، وإن كان الماضي مختلفاً ، وأما قراءة يَحْيَى بن وثاب [٢] ، وغيره : ﴿إِيَّـاكَ نِعْبُدُ ﴾ [٣] ، بكسر النون ، وماضيه / مفتوح العين ، ومضارعه مضمومها ، فلمجاورة / ١٣٥ / «نِسْتَعِينُ » ، في قراءة من كسر النون [٤] .

(وَ) ربما حمل (على يئبى) ، بكسر الياء مضارع « أَبَى » ، (« يِئْلَمُ »)[٥] ، بكسر الياء مضارع «ألِمَ » ، والجامع بينهما الثلاثية ، وكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، وكون الفاء همزة. [وَ] قراءة يحيى بن وثاب [٦] ، : ﴿ إِنْ تَكُونُوا تِئْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يِئْلَمُونَ كَمَا تِئْلَمُونَ ﴾ [٧] ، بكسر التاء ،

---

(١) المساعد ٢ / ٥٩٨ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٢٣ .

(٣) سورة الفاتحة آية : ٤ .

(٤) وهي قراءة عبيد بن عمير الليثي ، وزر بن حبيش ، ويحى بن وثاب ، والنخعي ، والأعمش ، وهي لغة قيس ، وتميم ، وربيعة . البحر ١ / ٢٣ .

(٥) في شرح ابن مالك (تعلم) وكذا السلسيلي .

(٦) المحتسب ١ / ١٩٨ .

(٧) سورة النساء آية : ١٠٤ .

والياء ، فإن كان المستند هذه القراءة ، فجاز أن يكون ذلك للازدواج ، كما قدمنا في قراءته : «إِيَّاكَ نِعْبُدَ » [١] ، بكسر النون ، وحينئذ فلا يصح الإطلاق ، واستفدنا من كلامه ، أن الحجازيين يفتحون حرف المضارعة في هذا كله ، وإن خلاف العرب في فعل الفاعل ، لا في فعل المفعول .

« فَصْـــلٌ »

[معاني فعلل]

(انفرد الرباعي) المجرد (بـ « فَعْلَلَ ») بأصالة اللامين ، وإلا فـ « جَلْبَبَ » « فَعْلَلَ » ، والمراد لاوزن للرباعي إلا « فَعْلَلَ » ، (لازماً) ، كـ « عَرْبَدَ » ، (ومتعدياً) ، كـ « دَحْرَجَ » ، (لمعان كثيرة) ، والمراد معاني المواد ، كما ذكر في « فَعَلَ » ، لا معنى الوزن ، (وقد يصاغ) ، الفعل الرباعي (من اسم رباعي لعمل) ، يستعان عليه ، (بمسماه) نحو : « فَرْجَنَ الدَّابَّةَ ، وإذا عمل فيها بالفَرْجَوْنِ ، وهي المِحَسَّةُ .

والتمثيل بـ « قَرْمَصَ إِذَا حَفَرَ القُرْمُوْصَ » ، إنما يناسب لعمل مسماه ، بإسقاط الباء ، كما هو في بعض النسخ ، وفي المحكم : « القُرْمُوصُ وَالقَرَامِيصُ ، حفرة يستفئ فيها الإنسان من البرد»[٢]، قال :

[١٠٧٧] جَاءَ الشتَاءُ ولَمَّا أتخِذْ رَبَضاً يَا وَيْحَ كَفَّيَّ من حَفْرِ القرامِيص [٣]

---

(١) سورة الفاتحة آية : ٤ .

(٢) المحكم ٦ / ٣٧٧ .

(٣) من البسيط ، لأمية بن أبي عائذ الهذلي .
انظر : المحكم ٦ / ٣٣٧ ، لسان العرب (ق ر م ص) (ر ب ض) .

(أو لمحاكاته) ، نحو : « عَقْرَبَ الشَّيْءَ : لواهُ كالعقرب .

(أو لجعله في شيء) ، نحو : « فَلْفَلَ الطَّعَامَ ، إذا جعل فيه فلفلاً » ، و « عَصْفَرَ الثَّوْبَ ، إذا جعلَ فيه عُصْفَراً » .

(أو لإصابته) ، نحو : « عَرْقَبَهُ ،أصاب عرقوبه » .

(أو لإصابة به) ، نحو : عَرْجَنَهُ ، أصابه بالْعَرْجُونِ » .

(أو لإظهاره) ، نحو : « عَسْلَجَتِ الشَّجَرَةُ «بالتأنيث لا بالضمير»، إذا أظهرتْ عَسَالِيجَهَا» .

(وقد يصاغ من مركب / ، لاختصار حكايته) ، نحو : « بَسْمَلَ » قال : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (١) ، و « جَعْفَلَ » قال : « جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ » . / ١٣٦ /

وليس منه « هَيْلَلَ » ، لأنه « فَيْعَلَ » لا « فَعْلَلَ » ؛ ولأنه بمعنى أكثر من قول : « لا إله إلاَّ اللَّهُ» لا أنهُ لمجرد الحكاية ، ويدل على الأول الاشتقاق ، والياء فيه للإلحاق بـ « دَحْرَجَ » ، ولهذا لم يقع فيه إدغام .

« فَصْـــلٌ »

[معاني أفعل]

(من متلُ المزيد فيه « أَفْعَلَ ») ، بَدَأَ بِهِ لأنه ذو زيادة واحدة أولى تفيد التعدية ، وبدأ بها فقال: (وهو للتعدية) ، نحو « أَذْهَبْتُ زَيْداً » ، ومنه : ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُم ﴾ (٢) .

---

(١) سورة النمل آية : ٣٠ .

(٢) سورة الأحقاف آية : ٢٠ .

(أو للكثرة) ، يقال : « أَعَالَ يُعِيلُ » ، إذا كثر عيالُهُ ، وأما « عَالَ يَعِيلُ » بلا همز ، فبمعنى : افْتقَرَ ، قال :

{١٠٧٨} ومايدري الفقير متى غنـاه وما يدري الغني متى يَعِيلُ (١)

(أو للصيرورة) ، نحو : « أَحْصَدَ الزَّرْعُ » ، وهو من باب إطلاق الشيء باعتبار التهيؤ له ، والصلاحية ، و « أَغَدَّ البَعِيرُ ، صار ذاغُدَّة .

(أو للإعانة) ، نحو : « أَحْلَبْتُهُ النَّاقَةَ » ، بمعنى أن الحلب كان متعذراً عليه فمكنته منه ، وهو غير معنى التعدية ، فيتأمل ، فإنه قد يشتبه ، وتقول : « أَرْعَيْتُ فُلاَنًا ، أَعَنْتُهُ على الرَّعْي » ، (أوللتعريض) ، نحو : « أَبَعْتُ الشَّيءَ ، وأَقْتَلْتُهُ ، عرضته للبيع ، والقتل .

(أو للسلب) نحو : « أَشْكَيْتُهُ » أي : أزلْتُ شَكْوَاهُ ، وفي الحديث : « شَكَوْنَا إليْهِ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا ، أي : لم يزل شكوانا » (٢) .

(أو لإلفاء الشيء) ، متصفاً (بمعنى ماصيغ منه) ، نحو : « أَحْمَدْتُ فُلاَناً ، وَجَدْتُهُ مَحْمُوداً»، وفي المحكم : « أَكْذَبْتُهُ أَلْفَيْتُهُ كَاذِباً » (٣) .

(أو لجعل الشيء صاحب ماهو مشتق من اسمه) ، وفي نسخة : (« لجعله صاحبه بوجه ما)، نحو : « أَسْقَيْتُ فُلاَناً ، جعلته ذا ماء يسقى به مايحتاج إلى السقي » .

(أو لبلوغ عدد) ، نحو : « أَعْشَرَتِ الدَّرَاهِمُ ، بَلَغَتْ عِشْرِين » وأَثْلَثَتْ ، بلغت ثلاثين . . .

---

(١) من الوافر ، لأحيحة بن الجلاح ، أورده ابن منظور في اللسان في أربعة أبيات بيتان منها من عيون الحكمة م : ع ي ل .

(٢) أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه ، ظ : سنن ابن ماجه ١ / ٢٢٢ .

(٣) وحكاه في اللسان (ك ذ ب) .

إلى أتْسَعَتْ ، بلغت تسعين ، وأمْأَتْ بلغت مائة ، وآأْلَفَتْ بلغت ألفاً .

(أو) بلوغ (زمان) ، نحو : « أَشْهَرْنَا ، وَأَعْشَرْنَا ، أي : بلغنا شهراً وعشرة أيامٍ » .

(أو مكان) ، نحو : « أغْيَا الفَرَسُ ، إذا بلغ الغَايَةَ » ، و « أَشْأَمَ إذا بَلَغَ الشَامَ » .

(أو لموافقة ثلاثي) ، نحو : « أشْغَلَهُ الأَمْرُ ، وشَغَلَهُ وأقاله البيع ، وقاله ، وهو كثير ، وقد وضع المصنف كغيره في ذلك كتاباً . / /١٣٧/

(أو لإغنائه عنه) ، أي : لإغناء « أَفْعَلَ » عن ثلاثي ، نحو : « أَقْسَمَ » فإنه أغنى عن حلف ؛ وأذنب ، فإنه أغنى عن أثم .

(أو لمطاوعة « فَعَلَ ») ، المفتوح ، نحو : « قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فأَقْشَعَ ، أي : فرقته فتفرق» .

[معاني فعّل المضعف]

(ومنها :) أي : من مثل المزيد فيه (« فَعَّلَ ») بالتشديد ، ثنى بفعل » ، لأنه شريك أفعل »، في أنه ذو زيادة واحدة تفيد التعدية .

(وهو للتعدية) ، للقاصر ، نحو : أَدَّبْتُهُ » و « فَرَّحْتُهُ » ولتعدية ذي الواحد إلى اثنين ، نحو : «عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ » .

(وللتكثير) في الفعل ، نحو : « طَوَّفْتُ » ، وفي الفاعل ، نحو : « مَوَّتَتِ الإِبِلُ » ، وفي المفعول ، نحو : « ذَبَّحْتُ الشَّاءَ » ، ومنه : ﴿ غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ ﴾ [١] .

---

(١) سورة يوسف آية : ٢٣ .

(وللسلب) ، نحو : قَرَّدْتُ البَعيرَ » و « قَذَّيْتُ عَيْنَهُ : أزلتُ القُرَادَ ، والقَذَى عنه » .

(وللتوجيه) ، نحو : « شَرَّقَ » و « كَوَّفَ » .

(ولجعل الشيء) متصفاً (بمعنى ماصيغ منه) ، نحو : « أَمَّرْتُ زَيْداً وَعَدَّلْتُهُ ، جعلتُهُ مُتَّصفاً بالإمرة والعدالة .

(ولاختصار حكايته) ، نحو : « أَمَّنَ ، وَهَلَّلَ ، وأَيَّهَ ، قال : آمِينَ ، ولا إله إلاَّ اللَّه ، ويَأَيُّها » .

(ولموافقة « تَفَعَّلَ ») ، نحو : « وَلَّى ، وَتَوَلَّى وفكر ، وتَفَكَّرَ » .

(وَ) لموافقة (« فَعَلَ ») بالتخفيف ، نحو : « بَشَّرَ ، وبَشَرَ ، وَقَدَّرَ ، وَقَدَرَ » .

وقرئ بالوجهين ، ﴿ ذَلِكَ الَّذي يُبَشِّرُ اللَّهُ ﴾[١] ، ﴿ والذي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ [٢] .

(وللإغناء عنهما)، أي : عن « تَفَعَّلَ » ، و « فَعَلَ » بالتخفيف ، فمثال الإغناء عن «تَفَعَّلَ» قولهم : « مَنْ دَخَلَ ظِفَارَ حَمَّرَ » بمعنى : تَحَمَّرَ ، أي : تكلم بكلام حمير ، وصار كالحمير يبن في التكلم بلغتهم ، وهو خبر لفظاً طلب معنى ، أي : فَلْيَتَحَمَّرْ ، وقيل : المعنى صار كالحمير ، فهو خبر لفظاً ومعنى ، واقتصر ابن عقيل على الأول [٣] ، والمرادي على الثاني ، وقال ابن هشام في حواشيه ، « وعبارة المصنف لاتوافق واحداً منهما ، ومثال الإغناء عن « فَعَلَ » : « غَرَّدَ الرَّجُلُ تَغْرِيداً » ، أي : فَرَّ ، وَعَيَّرَهُ ، أي : عَابَهُ .

---

(١) سورة الشورى آية : ٢٣ . التخفيف قراءة ابن كثير ، وحمزة ، والكسائي ، الاتحاف ٣٨٣ .
(٢) سورة الأعلى آية : ٣ في السبعة ٦٨٠ : « قرأ الكسائي وحده : (قَدَرَ) خفيفة .
(٣) المساعد ٢ / ٦٠٠ .

[معاني تفعَّل]

(ومنها : « تفعَّلَ ») ، عقب« فَعَّلَ » بتفعَّل ؛ لأنه مطاوعه ، وزيادته واردة عليه ، وذكر له اثنى عشر معنى ، فقال :

(وهو لمطاوعة « فَعَّلَ ») نحو : « عَلَّمْتُهُ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ » .

(وللتكلف)[1] ، نحو : « تَشَجَّعَ » ، و « تَصَبَّرَ » ، أي : تكلف ذلك .

(والتجنب) ، نحو : « تَهَجَّدَ » ، أي : جانب الهجود ، ثم غلب على السهر في العبادة .

(وللصيرورة) / ، أي : صيرورة فاعله ، مشبهاً لما اشتق منه ، نحو : « تَحَجَّرَ الطِيْنُ » ، صار كالحجر . / ١٣٨ /

(وللتلبُّسِ بمسمى ما اشتق منه) ، نحو : « تَقَمَّصَ » و « تَقَبَّأَ » : لَبِسَ قَميصاً وَقَبَاءً .

(وللعمل فيه) ، أي : في مسمى ما اشتق منه ، نحو : « تَسَحَّرَ ، وتَعَشَّى ، وتَغَدَّى » ، قال ابن هشام : « والذي يظهر لي أن تَغَدَّى ، وتَعشَّى ، وتَسَحَّرَ ، مشتقة من الغداء ، والعشاء ، والسحور ، لا من الغدوة ، والعِشاء ، والسَّحَرِ ، كما يقتضيه كلامه ، لأن العمل فيها حينئذ يكون أعم من الأكل ، فالأولى أن يقول : « ولِتَنَاوُلِ مَا اشتُقَّ منه » انتهى .

(وللاتخاذ) ، نحو: « تَبَنَّيْتُ زَيْداً ، اتخذته ابْناً ، « وتَدَيَّرْتُ المكانَ[2] ، اتخذته داراً » .

---

(١) في الأصل و ب للتكليف ، تحريف .

(٢) هكذا السماع [ظ : تابع العروس م : دور] والقياس تدورت لأن الدار واوية كما يقال من القول : تقولت إلا أن يكون تَفَيْعَلَ لا تَفَعَّلَ .

(ولمواصلة العمل في مهلة) ، نحو : « تَجَرَّعْتُ الدَّوَاءَ » و « تَفَهَّمْتُ المَسْأَلَةَ » .

(ولموافقة استفعل) ، نحو : « تَعَجَّلَ الشَّيْءَ اسْتَعْجَلَهُ » ، و « تَكَبَّرَ وتَعَظَّمَ ، اسْتَكْبَرَ ، واسْتَعْظَمَ » .

(وموافقة المجرد) ، نحو : « تبَسَّمَ وبَسَمَ » ، و « تَلَفَّتَ ، ولَفَتَ » .

(والإغناء عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « تَكَلَّمَ ، فإنه مغن عن [1] « كَلَمَ بالتخفيف ، ومن ثم جاء مصدر ه على الكلام كما يجيء مصدر المجرد ، ولقائل أن يقول : « كَلَّمَ » بالتشديد عن « كَلَمَ » بالتخفيف ، وجاء له مصدران مراعاة للفظه ، ومراعاة لما ناب هو عنه .

(وَ) الإغناء (عن « فَعَّلَ ») بالتشديد ، نحو : « تَوَيَّلَ ، قال : ياوَيْلاَهْ » ، ومنه قوله :

[١٠٧٩] تَوَيَّلَ إذْ مَلأتُ يَدِي وَكَانَتْ ... يَمِينِي لاَ تُعَلَّلُ بِالقَلِيلِ [2]

والمعروف في اختصار الحكاية « فَعَّلَ » ، نحو : « هَلَّلَ ، قال لاَ إلَهَ إلاَّ اللَّهُ » ، ولقائل أن يقول: لِمَ جُعِلَ « فَعَّلَ » أصلاً في هذا ، مع أن ثبوت ذلك لـ « فَعْلَلَ » أكثر ، نحو : « بَسْمَلَ ، وَحَمْدَلَ».

(ولموافقته) ، أي : موافقة « فَعَّلَ » بالتشديد ، نحو : « تَوَلَّى » بمعنى : وَلَّى » .

[معاني فاعل]

(ومنها : « فَاعَلَ ») ، بفتح العين ، وزيادة الألف ، لأربعة معان .

---

(١) « عن » ساقطة من الأصل .

(٢) من الوافر ، ظ : اللسان م : و ي ل وفيه : أن ملأت .

(لاقتسام الفاعلية ، والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى) ، نحو : « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً »، قال المصنف : « فَزَيْدٌ ، وعَمْرٌو شريكان في الفاعلية ، والمفعولية / ، من حيث المعنى ؛ لأن كل واحد / ١٣٩ / منهما قد فعل بصاحبه مثل مافعل الآخر به ، وهما في اللفظ مقتسمان للفاعلية ، المفعولية يجعل أحدهما فاعلاً ، والآخر مفعولاً ، وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ، ولا بالنصب ، ولو أُتْبِعَ منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز » [(١)] ، انتهى .

واعترض في موضعين ، الأول : أن المفهوم من معنى : ضارَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، أن زيداً ابتدأ عمراً بالمضاربة ، فشاركه عمرٌو فيها ، بخلاف « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، فإن معناه اشتركا في الفعل فكانا فاعلين ، وفي : « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً » فاعلاً ومفعولاً ، وحينئذ فيبطل قوله ؛ إذ لامزية لأحدهما على الآخر برفع ولانصب ، قاله ابن هشام .

والثاني : أن قوله : « وَلَوْ أُتْبِعَ . . . إِلىَ آخره » ، مخالف للبصريين [(٢)] ، وجمهور الكوفيين ، وأجاز ذلك ابن سعدان [(٢)] ، وقال الفراء : « يجوز الوجهان في تابع الفاعل ، دون تابع المفعول » ، نقله عنه ابن هشام ؛ (ولموافقته) ، أي : فاعل (« أَفْعَلَ » ذي التعدية) ، نحو : « بَاعَدْتُهُ » فإنه موافق لـ « أَبْعَدْتُهُ » الذي هو ذو تعدية ، وكذا : « ضَاعَفْتُهُ وأَضْعَفْتُهُ » .

(وَ) لموافقة « فَاعَلَ » (المجرد) ، نحو : ﴿ وَاعَدْنَا ﴾ [(٣)] ، و ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ﴾ [(٤)] ، أي : وَعَدْنَا ، وَقَتَلَهُمُ اللَّهُ .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٢) المساعد ٢ / ٦٠٣ .

(٣) سورة البقرة آية : ٥١ .

(٤) سورة التوبة آية : ٣٠ .

(والإغناء عنهما) ، أي : عن « أَفْعَل » ، والمجرد ، مثال الإغناء عن « أَفْعَلَ » « وَارَيْتُهُ » ، فإنـه أغنى عن أن يقال : « أَوْرَيْتُهُ ، بمعنى : أَخْفَيْتُهُ ، ومثال الإغناء عن المجـرد : « بَارَكَ اللَّهُ فيكَ »، فإنه أغنى عن : « بَرَكَ » .

[معاني تفاعل]

(ومنها : « تَفَاعَلَ ») ، بزيادة التاء ، والألف ، لخمسة معان .

(للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى) ، نحو : « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، قال ابن هشام : « وينبغي للمصنف على مقتضى زعمه السابق أن يجيز إتباعهما بالنصب .

/ ١٤٠ / (ولتخييل تارك الفعل) ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، وحذف مفعوله ، لوضوحه / ، والتقدير : أن يخيل تاركُ الفعل مشاهدة ، (كونه فاعلاً) ، نحو : « تَغَافَلَ زَيْدٌ » ، إذا أظهر التغافل، مع أنه ليس بغافل .

(ولمطاوعة « فاعَلَ » الموافق « أَفْعَلَ ») ، نحو : « باعدته فتباعد » ، وخرج بقوله : (الموافق «أَفْعَلَ ») « ماشَيْتُ زَيْداً » و « كَاتَبْتُ العَبْدَ » .

(ولموافقة المجرد) ، نحو : « تعالى ، وعَلا » و « تَوَانَى ، وَوَنَى » .

(والإغناء عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « تَبَارَكَ ، وَتَثَاءبَ » .

(وإن تعدى « تفَاعَلَ » ، أو « تَفَعَّلَ » دون التاء إلى مفعولين ، تعدى معها) [1] ، أي : مع التاء (إلى واحد) ، والمراد : وإن تعدى « فَاعَلَ » ، أوْ « فَعَّلَ » إلى اثنين تعدى مع التاء إلى واحد ،

---

(١) عند ابن مالك ، والمساعد : تعدى بها .

لأن « تفاعَلَ » و « تَفَعَّلَ » بدون التاء هما « فَاعَلَ » و « فَعَّلَ » ، نحو : « حَادَثْتُهُ الحديث وتحادثْنا الحَدِيْثَ » ، و « عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ » .

(وإلا) يتعدى « فَاعَلَ أو فعَّل » إلى اثنين ، بل إلى واحد ، (لزم) مع التاء ، نحو : « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً » و « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ونحو : « أَدَّبْتُ الصَّبِيَّ فتأدَّبَ الصَّبِيُّ » ، فاندفع بذلك ، أن «تفاعَلَ » لا يتعدى إلى اثنين أصلاً ، وأن قوله : (بالتاء) ، لا يخلصه ، فإن « تفاعَلَ » لايكون إلا بالتاء .

[معاني افتعل]

(ومنها : افتعل) [١] ، لعشرة معان :

(للاتخاذ) ، نحو : « اطَّبَخَ ، وَاشْتَى : اتخذ طبيخاً ، وشواءً » .

(وللتسبب) ، نحو : « اعْتَمَلَ ، واكْتَسَبَ : إذا تسبَّبَ في العمل ، والكسب .

(ولفعل الفاعل بنفسه) ، نحو : « اكْتَحَلَ ، وادَّهَنَ » .

(وللتخير) ، نحو : « اصْطَفَى ، وارْتَضَى » .

(ولمطاوعة « أَفْعَلَ ») ، نحو : « أَنْصَفْتُهُ فانتصف ، « وأَشْعَلْتُ النَّارَ فَاشْتَعَلَتْ » .

(ولموافقة « تَفَاعَلَ) ، نحو : « اسْتَافُوا ، واقْتَتَلُوا » ، أي : تَسَايَفُوا ، وَتَقَاتَلُوا .

(وَ) لموافقة (« تَفَعَّلَ ») ، نحو : « ابْتَسَمَ، وتَبَسَّمَ » ، و « اعْتَدَى وتَعَدَّى » .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٤٥٥ ، والمساعد ٢ / ٦٠٤ ، ومنها افتعل وهو .

(وَ) لموافقة (« استَفْعَلَ ») ، نحو : « ارْتَاحَ ، واسْتَرَاحَ » و « اعْتَصَمَ ، واسْتَعْصَمَ » .

(وَ » لموافقة (المجرد) ، نحو : « اسْتَمَعَ ، وَسَمِعَ / ، وفرق الفقهاء بين « اسْتَمَعَ ، وَسَمِعَ» / ١٤١ / بالقصد وعدمه ، والمثال الجيد : « قَرَأَ السُّورَةَ وَاقْتَرَأَهَا » .

(والإغناء عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « التَحى الرَّجُلُ ، واسْتَلَمَ » .

ولموافقة « أَفْعَلَ » كقول لبيد :

[١٠٨٠] ... ... وَمَنْ يَبْكِ حوْلاً كاملاً فقد اعتذرْ [1]

قال الفراء : « معنى اعتذر : أعذر » ، وفي الصحاح كذلك [2] .

[معاني انفعل]

(ومنها : « انْفَعَلَ) وهو لخمسة معان :

(لمطاوعة فعل علاجاً) ، نحو : « قَسَمْتُهُ فَانْقَسَمَ » و « كَشَفْتُهُ فَانْكَشَفَ » ، فإن لم يدل على علاج لم يصغ منه « انْفَعَلَ » ، لايقال : « عَرَفْتُهُ فانْعَرَفَ » ، ولم يشترط المصنف التعدي ، لأن المطاوعة مشعرة به .

(وقد يطاوع « أفْعَلَ ») نحو : « أَفْحَمْتُهُ فَانْفَحَمَ » ، « وَأَغْلَقْتُهُ فَانْغَلَقَ » ، وقد يكون : «انْغَلَقَ » مطاوعاً [3] ، لـ « غَلَقَ » المجرد ، فيمن قال : « غَلَقْتُهُ » ، وأنكرها بعضهم . قال

---

(١) من الطويل ديوانه ٧٤ ، الصحاح ١ / ٧٣٨ ، ابن يعيش ٣ / ١٤ ، المقرب ١ / ٢١٣ ، العيني ٣ / ٣٧٥، الأشموني ٢ / ٢٤٣ ، الهمع ٥/ ٢٧٧ ، وصدر : إلى الحول ثم اسم السلام عليكما .

(٢) الصحاح ٢ / ٧٣٨ .

(٣) في ب : مطاوع .

أبوالأسود: (١)

... ...   ولا أقولُ لِبَابُ الدار مغلوقٌ (١)

(وقد يشارك المجرد) ، نحو : « انْطَفَأَتِ النَّارُ وَطَفِئَتْ تطفأً طُفُوءاً » ، كذا في الصحاح .

(وقد يغني) ، انفعل (عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « انْطَلَقَ » بمعنى : ذَهَبَ .

(وَ) قد يغني انْفَعَلَ (عن « أَفْعَلَ ») ، نحو : « انْحَجَزَ ، إِذَا أَتَى الحِجَازَ ، أي : دَخَلَهَا » ، وإنما قياسه « أَحْجَزَ » ، مثل : « أَتْهَمَ ، وأَنْجَدَ ، إذا أتى تهامَةَ ونجد .

[افتعل وانفعل]

(ويغني عنه) ، أي : « انْفَعَلَ » (« افْتَعَلَ ») في خمسة أحرف يجمعها : لمنور ، خاصة ، (فيما فاؤه لام) ، نحو : « لَوَيْتُهُ فَالْتَوى » « لَمَمْتُهُ فَالْتَمَّ» ، (أو راء) ، نحو(٢) : « رَدَعْتُهُ(٣) فَارْتَدَعَ » و« رَفَعْتُهُ فَارْتَفَعَ » ، (أو ، واو) ، نحو : « وَصَلْتُهُ فَاتَّصَلَ » و « وَضَعْتُهُ فَاتَّضَعَ » ، (أو ميم) ، نحو: مِزْتُهُ (٤) فَامْتَازَ » و « مَلأْتُهُ فَامْتَلأَ » ، (أو نون) ، نحو : « نَقَلْتُهُ فَانْتَقَلَ » ،و « نَفَيْتُهُ فانْتَفَى » .

(وقد يشاركه) ، أي : يُشارك « انْفَعَلَ » افْتَعَلَ » ، (فيما ليس كذلك) ، أي : فيما فاؤه أحد الحروف الخمسة المذكورة ، نحو : « شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَاشْتَوَى ، وانْشَوَى » و « حَجَبْتُ زيداً فَاحْتَجَبَ وانْحَجَبَ » / . /١٤٣/

---

(١) من البسيط ، تهذيب إصلاح المنطق ص ٤٥٧ .
(٢) « نحو » ساقطة من الأصل .
(٣) في الأصل وضعته .
(٤) في الأصل ميزته .

(وَ) قد (يغني عنه) ، أي : يغني « افْتَعَلَ » عن « انْفَعَلَ » ، فيما ليس كذلك أيضاً نحو : « شَدَدْتُهُ فَاشْتَدَّ ، وَسَتَرْتُهُ فَاسْتَتَرَ » .

[معاني استفعل]

(ومنها : « اسْتَفْعَلَ ») ، لأثنى عشر معنىً .

(للطلب) ، نحو : اسْتَغْفَرَ » و « اسْتَعَانَ » .

(وللتحول) ، نحو : « اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ » و « اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ » ، و « اسْتَنْسَرَ البُغَاثُ » ، أي : صار الجمل ناقة ، والطين حجراً ، والبغاث نسراً ، وذلك على سبيل التشبيه ، لا أنها تحولت كذلك حقيقة .

(وللاتخاذ) ، « اسْتَعْبَدَ زَيْداً » : اتخذه عبداً » و « اسْتَأْمَى هِنْداً » : اتخذها أمة .

(ولإلغاء الشيء) ، بمعنى ماصيغ منه) ، نحو : « اسْتَعْظَمْتَهُ : وجدته عظيماً » و «اسْتَصْغَرْتَهُ : وجدْتُهُ صغيراً » .

(أو لعده كذلك) ، أي متصفاً بمعنى ماصيغ منه ، نحو : اسْتَحْسَنَ فُلاَنٌ القَبِيحَ : إذا عَدَّهُ حَسَناً » .

(ولمطاوعة « أَفْعَلَ ») ، نحو : « أَرَاحَهُ فَاسْتَرَاحَ » ، وَ « أَحْكَمَهُ فَاسْتَحْكَمَ » .

(ولموافقته) ، أي : « أَفْعَلَ ، نحو : « اسْتَعْجَلَهُ ، وأعْجَلَهُ ، و « واسْتَيْقَنَ وأَيْقَنَ » .

(وموافقة « تَفَعَلَ ») ، نحو : « اسْتَكْبَر ، وَتَكَبَّرَ » و « اسْتَعَاذَ وَتَعَوَّذَ » .

(وَ) موافقة (« افْتَعَلَ ») نحو : « اسْتَعْصَمَ واعْتَصَمَ » و « اسْتَعْذَرَ ، واعْتَذَرَ» .

(وَ) موافقة (المجرد) ، نحو : « استغنى ،وغني » و « أَتَبَانَ ، وبَانَ » .

(والإغناء عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « اسْتَنكَفَ ، واسْتَأْثَرَ » .

(وعن « فَعَّلَ ») ، بالتشديد الذي لاختصار الحكاية ، نحو : « اسْتَرْجَعَ ، قال : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُونَ » ، والأصل : رَجَّعَ ، نحو : « أَمَّنَ ، قال : آمينَ » ، قيل : ولايختص ذلك بـ «فَعَّلَ»، بل يشاركه في ذلك « فَعْلَلَ » ، نحو : حَسْبَلَ ، وَحَوْقَلَ ، وقد تقدم مثل ذلك .

[معاني فعلَّ]

(ومنها للألوان « افْعَلَّ ») بتشديد اللام ، وأصله « افْعَلَلَ » ، بدليل الفك عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك ، نحو : « اسْوَدَدْتُ ، واسْوَدَدْنَا . . . . إلى آخره ، حال كونه ، (غير مضاعف العين ، ولامعتل اللام ، دون شذوذ) ، نحو : « احْمَرَّ ، واصْفَرَّ » من السالم ، و « اسْوَدَّ ، وابْيَضَّ » من معتل العين .

بخلاف مضاعف العين ، نحو : « أَحَمَّ » ، يقال : رَجُلٌ أَحَمُّ بَيِّنُ الحَمَمِ ، لايقال منه : احْمَمَّ ، لما فيه من الثقل / ، والأَحَمُّ : الأسودُ ، والتَّعْبيرُ بمضاعف العين خارج من اصطلاحهم . / ١٤٣ /

وبخلاف معتل اللام ، نحو : « أَلْمَى » ، وهو من اللَّمَى : سُمْرَةٌ في الشَّفَةِ تُسْتَحْسَنُ ، يقال : رَجُلٌ أَلْمَى ، وامْرَأَةٌ لَمْيَاءُ ، ولم يقولوا : « الْمَيَّ » للثقل .

وأشار بقوله : (دون شذوذ) ، إلى قولهم : « احْوَوَى » من الحوة ، وهي حمرة تضربُ إلى سواد ، كما قال الأصمعي ، فجاء من المعتل ، وأشذ منه ، « ارْعَوى عَنْ القبيحِ » ، انْكَفَّ ، للاعتلال، وأنه ليس بلون ولا عيب حسي ، وأنه مطاوع « رَعَوْتُهُ » ، أي : كَفَفْتُهُ ، وإنما حقه أن يكون بناء مقتضياً ، كـ « ابْيَضَّ » و « احْمَرَّ » .

أو موافقاً لـ « فَعِلَ » أو « فَعُلَ » ، كـ « اسْمَرَّ ، وَسَمِرَ ، وَسَمُرَ » ، فإن قلت وفيه شذوذ

آخر، وهو مضاعفة العين [١] ، قلت : لما قلبوا الواو الثانية ألفاً زال المحذور .

[افعلَّ وافعالَّ]

(وَ) « افْعَلَّ » ، (قد تلي عينه ألف) ، نحو : « احْمَارَّ » و « اصْفَارَّ » ، وهو قياس مطرد ، كما قال ابن عصفور ، فالتقليل بالنسبة إلى التجرد منها ، لا أنه قليل في نفسه ، كيف وقد قال الخليل [٢] : « إنَّ » « افَعَلَّ » مقصور من « افْعَالَّ » لطول الكلمة ، وسمع في « احْوَوَي : احْوَاوَي »، ذكرهما الأصمعي ، ولم يسمع في « ارْعَوَى ، ارْعَاوَى » ، قاله ابن عصفور [٣] ، وأجازه قياساً .

(وقد يدل بحاليه) ، من الألف وتركها ، (على عيب حسي) ، نحو : « اعْوَرَّ ، وَاعْوَارَّ » و « احْوَلَّ وَ احْوَالَّ » .

(وربما طاوع « فَعَلَ ») ، نحو : رَعَوْتُهُ فَارْعَوَى » أي : كَفَفْتُهُ فَانْكَفَّ .

(وَ) « افْعَلَّ و « افْعَالَّ » (قد يدلان على غير لون وعيب) ، نحو : « ارْقَدَّ في العَدْوِ ، أي : أَسْرَعَ ، وهو بالقاف ، والدال المهملة ، ومصدره : الإِرْقِدَادُ ، و « ابهار الليلُ : إذا انتصف » .

(وإفهام العروض) ، أي : عروض المعنى ، (مع الألف كثيرا ، وبدونها قليل) قال المصنف: « الأكْثَرُ أن يقصد عروض المعنى إذا جيء بالألف ، ولزومه إذا لم يجأ بها ، وقد يكون الأمر بالعكس، فمن قصد اللزوم مع ثبوت الألف ، قوله تعالى في وصف الجنتين : ﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾[٤] ،

---

(١) كذا في المخطوطتين والعين ليست مضاعفة في « ارعوى » ، والشأن في هذا الوزن أن تزاد لام أخيرة من جنس لام الفعل ، وقد أشار الشيخ خالد إلى أن التعبير في مثل هذا بمضاعفة العين ليس من اصطلاحهم فكان عليه أن يعدل عنه في عبارته هو .

(٢) الارتشاف ١ / ٨٦ ، المساعد : ٢/ ٦٠٨ .

(٣) الممتع ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤) سورة الرحمن آية : ٦٤ .

ومنْ قصد العروض مع عدم الألف ، نحو قولك : « اصْفَرَّ وجْهُهُ وَجَلاً ، واحْمَرَ خَجَلاً » (١) ، وهو في ذلك متابع للحريري / ، فإنه قال في الدرة « يقولون : اصْفَرَّ لَوْنُهُ مِنَ المَرَضِ ، واحْمَرَّ مِنَ الخَجَلِ » ، وعند المحققين ، إنما يقالان في اللون الخالص المستقر ، فأما إذا كان اللون عرضاً لسبب يزول ، فـ « اصْفَارَّ ، واحْمَارَّ » بالألف ، ليفرقوا بين النوعين ، وفي الحديث : « فجَعَلَ يحْمَارُّ مَرَّةً ، ويَصْفَارُّ أُخرى » (٢) ، وكتب عليه ابن بري هذا الفرق غير معروف عند أحد من البصريين ، ألا ترى إلى قول الخليل ، وسيبويه ، وجميع أصحابه : إن احْمَرَّ ، واصْفَرَّ مقصوران من : احْمَارَّ (٣) ، واصْفَارَّ ، وادهم من: ادْهَامَّ ، كما جعلوا « مِفْعَلاً » مقصوراً من « مِفْعَال » ، ولو وجب هذا المعنى في : احْمَرَّ ، واصْفَرَّ ، لوجب في : ابْيَضَّ وابْيَاضَّ ، وَأَدْهَمَّ وَدْهَامَّ ، ولم يذكر أحد أن بينهما فرقاً في المعنى (٤) . /١٤٤/

[معاني افعوعل]

(ومنها: « افْعَوْعَلَ » للمبالغة) ، نحو : « اخْشَوْشَنَ الشَّيْءُ : كثرت خشونته » ، و «اعْشَوْشَبَ المكانُ : كثُرَ عُشْبُهُ » .

(وللصيرورة) ، نحو : « احْلَوْلَى الشيء : صار حلواً » ، و « احْقَوْقَفَ الهِلاَلُ : صار كالحقف في الاعوجاجِ ، (وقد يوافق « اسْتَفْعَلَ ») ، نحو : « احْلَوْلَيْتُهُ ، أي : اسْتَحْلَيْتُهُ ، وجدته حلواً » ، قال :

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ٤٦٠ .

(٢) درة الغواص : ٣٣ - ٣٤ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) في اللسان : احْمَرَّ الشيء واحمارّ بمعنى : ظ اللسان . ظ : حواشي ابن بري على درة لقواص - وهي مطبوعة .

{١٠٨١} فَلَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسأل سَامَحَتْ   لَكَ النَّفْسُ وَاحْلَوْلاَكَ كُلُّ خَلِيلِ (١)

واستعمال « احْلَوْلَى » لازماً بمعنى الصيرورة أكثر .

(ويطاوع « فَعَلَ ») ، بالتخفيف ، نحو : « ثَنَيْتُهُ فَاثْنَوْنَى » وقرأ بعضهم (٢) : ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ تَثْنونِي صُدُورُهُم﴾ (٣) ، في هود .

[الأبنية المقتضية (افْعَوَّلَ)]

(و « افْعَوَّلَ » بناء مقتضب) والمقتضب من الأبنيةعبارة عما اجتمع / فيه ثلاثة أمور، ألا له مجرد وألا يكون فيه حرف زائد لمعنى ، ولا حرف زائد لإلحاق ، فخرج بالأول ، نحو : « إِسْوَدَّ » ، وبالثاني ، نحو : « اسْتَخْرَجَ » ، وبالثالث ، نحو : « اقْعَنْسَسَ » ؛ مثال ما اجتمع فيه الأمور الثلاثة : «اجْلَوَّذَ » قال :

{١٠٨٢} أَلاَ حَبَّــذَا حَبَّــذَا حَبَّــذَا   حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيــهِ الأَذَى (٤)

وَيــا حَبَّــذَا بَــرْدُ أَنْيَابِــه   إِذَا أَظْلَمَ اللَّيْــلُ وَاجْلَــوَّذَا

ومعناه في البيت : امْتَدَ ، وفي الصحاح : « اجْلَوَّذَ بِهِمُ السَّيْرُ ، اجْلَوَّاذاً ، أي : دام مع السرعة، وهو من سير الإبل (٥) ، هذا نصه من غير زيادة ، ولا يصلح لتفسير مـا في البيـت / ، / ١٤٥ /

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

ظ : المنصف ١ / ٨٢ ، المساعد ٢ / ٦٠٨ ، الممتع ١ / ١٩٧ ، المحتسب ١ / ٣١٩ ، اللسان (حلا) .

(٢) والقراءة للأعمش وابن عباس ، وابنكثير ، معجم القراءات ٣ / ١٠١ .

(٣) سورة هود آية : ٥ .

(٤) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ : المنصف ١ / ٨٢ ، واللسان (ج ، ل ، ذ) .

(٥) الصحاح ٢ / ٥٦٢ .

وأما « اعْلَوَّطَ المُهْر : إذا ركبه عرياً » ، فقال صاحب البديع : « أصله من « عَلَطَ » ، والواوان زائدتان، فعلى هذا لايكون بناء مقتضياً ، قال ابن عقيل : « ومن المقتضب : اعْلَوَّطَ بَعيرَهُ اعْلِوَّاطاً ، إذا تعلق بعُنُقِه وَعَلاَهُ » (١) .

[افْعَوْلَلَ]

(وهكذا) من المقتضب (ما ندر من « افْعَوْلَلَ ») ، نحو : « اعْثَوْجَجَ البَعِيرُ : أَسْرَعَ .

[افْعَيَّلَ]

(و « افْعَيَّلَ ») ، بتشديد الياء ، نحو : « اهْبَيَّخَ » ، قال في الصحاح : « الهَبَيَّخَةُ : الجارية التارة الممتلئة ، والغلام « هَبَيَّخٌ » ، وهو فعيل ، بتشديد الياء »(٢) ، انتهى ، ولم يذكر فعلاً ، قال المصنف : « وهما من الأوزان التي أغفلها سيبويه (٣) . قيل : ولم يذكرهما إلا صاحب العين ، فلا حاجة إليهما » .

[الملحق بفعلل]

(وأما « فَوْعَلَ ») ، نحو : « حَوْقَلَ الشَّيْخُ حَوْقَلَةً ، وحِيْقَالاً : كَبِرَ وَفَتَرَ عن الجِمَاعِ » .

(و « فَعْوَلَ ») ، نحو : « جَهْوَرَ ، يقال : جَهْوَرَ (٤) بالقول وجَهَر به : رفع به صوته » (٥) . قاله في الصحاح .

---

(١) المساعد ٢ / ٦٠٩ .
(٢) الصحاح ١ / ٤٣٥ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦١ .
(٤) وفي الأصل : جوهر بالقول – تصحيف .
(٥) الصحاح ٢ / ٦١٨ .

(و « فَعْلَلَ ») ، ذو الزيادة) ، نحو : « جَلْبَبَ » بزيادة الباء للإلحاق ، واحترز بقوله ذُو الزيادة من « دَحْرَجَ ، وَعَرْبَدَ » .

(و « فَيْعَلَ ») ، نحو : « بَيْطَرَ ،من بَطَرَ ، أي : شَقَّ ، ومنه البيطار ، ويقال له أيضاً المُبَيْطِرُ ، قال : (١)

[١٠٨٣] شَكَّ الفَرِيصَةَ بِالمِدْرَى فَأَنْفَذَهَا ... شَكَّ المُبَيطِرِ إِذْ يَشْفِي مِنَ العَضَدِ (٢)

(و « فَعْيَلَ ») ، نحو : « عَذْيَطَ الرَّجُلُ : إذا أحدَثَ عِنْدَ الجِمَاعِ ، يقال : رَجُلٌ عِذْيَوْطٌ ، وامْرَأَةٌ عِذْيَوْطَةٌ » ، قال المصنف وقد أغفل هذا الوزن سيبويه » (٣) ، وقال بعضهم في : طَشْيَأَ ، وَرَهْيَأَ » ، ينبغي أن يدعى أصالة لياء فيهما ، لئلا يلزم إثبات وزن لم يثبت ، والياء قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة في الجملة ، نحو : « يَسْتَعْوِرُ » .

(و « فَعْلَى ») ، نحو : « سَلْقَى » ، (فملحقات) هذه الستة (بـ « فَعْلَلَ ») .

وضابطها أن الفعل ثلاثي ذو زيادة ، وأن تلك الزيادة ، إما قبل العين ، أو بعدها ، وكل منهما إما « يَاءٌ » ، أو « واوٌ » ، فهذه أربعة ، وإما بعد اللام ، وهذه إما مماثلة للام ، وإما ألف ، فهذه ستة :

(وإلحاق ماسواها به) ، أي : بـ « فَعْلَلَ » (نادر) .

كالإلحاق بهمزة « تَأْبَلَ » ، في قولهم : « تَأْبَلْتُ القِدْرَ » ، أي : تَبَّلْتُهَا .

ونون « نَرْجَسَ » ، في قولهم : « نَرْجَسَ الدَّوَاءَ ، إذا جَعَلَ فيه نرجِساً » (٤) ، ونوني

---

(١) في المخطوطتين : سك - تصحيف .

(٢) من البسيط ، للنابغة الذبياني ، اللاسن (ب ، ط ، ر) ، وديوانه ص : ١٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦١ .

(٤) في ب : نرجعا ، تحريف .

«قَلْنَسَ» و « قَطْرَنَ البَعِيرَ » .

وبميم « مَنْدَلَهُ ، وغَلْصَمَهُ » .

وبتاء « تَرْمَسَ » .

وبهاء « هَلْقَمَ[١] » .

وسين « خَلْبَسَ » ، بمعنى « خَلَبَ » / . /١٤٦/

وتضعيف عين ، مثل الفاء ، نحو : « هَزْهَقَ ، بمعنى زَهَقَ » ، و « دَهْدَمَ ، بمعنى : هَدَمَ » .

[الملحق بتفعلل]

(و) الملحقات بـ « فَعْلَلَ » ، (تزاد التاء قبل متعدياتها للإلحاق بـ « تَفَعْلَلَ ») ، فـ «تَجَلْبَبَ: لَبِسَ الجِلْبَابِ ملحق بـ « تَدَحْرَجَ » و « تَسَرْبَلَ : لَبِسَ سِرْبَالاً » ، وكذا الباقي .

قال ابن هشام : « وإنما زيدت التاء ، في نحو ذلك ؛ لمطاوعة فاعل « فَعْلَلَ » وشبهه ، لا للالحاق ، كما أنها إنما زيدت في : « تَدَحْرَجَ » ، ونحوه ؛ لمطاوعة فاعل « دَحْرَجَ » ،ونحوه ، لا لإلحاق شيء بغيره » انتهى .

[تفعلل وافعنلل لمطاوعة فعلل]

(وهو) ، أي : « تَفَعْلَلَ » ، (و « افْعَنْلَلَ » لمطاوعة « فَعْلَلَ »[٢] ، تحقيقاً) ، فالأول ، نحو : «دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ » و « سَرْبَلْتُهُ فَتَسَرْبَلَ » ، والثاني ، نحو : حَرْجَمْتُ الإبلَ فَاحْرَنْجَمَتْ » ، أي : جمعتها فانجمعت ، (أو تقديراً) ، في « تَفَعْلَلَ » ، نحو : « تَبَخْتَرَ » ، وفي : « افْعَنْلَلَ » ، نحو :

---

(١) في ب : هلقم .

(٢) في المخطوطتين : فعل .

«ابْرَنْشَقَ » بمعنى : انْبَسَطَ فرحاً ، فتبختر ، و « ابْرَنْشَقَ » مطاوعان في التقدير لـ « بَخْتَرَ » و «بَرْشَقَ » وهما مهملان ، واعترض : بأنه لا حاجة إلى ادعاء مطاوعة فعلين موجودين لفعلين معدومين يقدر وجودهما .

[الملحق بافعنلل]

(وألحق بـ « افْعَنْلَلَ »)، ذي اللامين الأصليتين ، (« افْعَنْلَى») نحو : «اسْلَنْقَى » و«احْرَنْبَى»، ولا يتعدى عند سيبويه [١] ، وخالفه أبو الفتح ، وأبو عبيدة [٢] ، فزعما أنه قد يجيء متعدياً ، نحو :« اغْرَنْدَى » و « اسْرَنْدَى »[٣] ، قال الراجز :

[١٠٨٤] قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِيني أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِيني [٤]

ولم يسمع متعدياً إلا فيهذا الرجز ، قال الزبيدي [٥] : « أحْسَبُ البَيْتَ مَصْنُوعاً . والاغرنْدَاءُ[٦] ، والاسْرَنْدَاءُ ، بمعنى واحد : وهو الاعتلاء والغلبة .

(وَ) أحلق بـ « افْعَنْلَلَ » ذي الأصليين أيضاً ، (« افْعَنْلَلَ » الزائد) ، الحرف ، (الآخر) ، نحو : « اقْعَنْسَسَ » و « اسْحَنْكَكَ » ؛ وتقييد الزائد بالآخر ، للاحتراز من نحو : « احْرَنْجَمَ » وكون الزائد من سيني « اقْعَنْسَسَ » وكافي « اسْحَنْكَكَ » هو الآخر ، هو اختياره ، وهو أحد أقوال ثلاثة ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٨٧ ، والمساعد ٢ / ٦١٠ .

(٢) الارتشاف ١ / ٨٢ .

(٣) المنصف ١ / ٨٦ .

(٤) رجز ، ولم إعثر على من نسبه ، المنصف ١ / ٨٦ ، الممتع ١ / ١٨٥ ، والخصائص ٢ / ٣٥٨ ، شرح الشافية للرضي ١ / ١١٣ ، المغني ٢ / ٥٧٤ .

(٥) الممتع ١ / ١٨٦ .

(٦) في الأصل و ب : بالعين المهملة – تصحيف .

ودليل المصنف ، أن الثاني من ذلك بإزاء ألف « احْرَنْبَى » .

(وإلحاق ماسواهما) ، أي : ماسوى « افْعَنْلَى » و « افْعَنْلَلَ » الزائد الآخر ، (نادر) ، أي : بـ« افعَنْلَلَ » / ، قال المصنف : « « كـ « احْبَنْطَأَ ، واحْوَنْصَلَ » [(١)] ، وإعترضه أبو حيان فيهما ، /١٤٧/ فقال: « أمَّا « احْبَنْطَأَ » فالمشهور فيه « احْبَنْطَى » بألف ، كـ « احْرَبْنَى » ، فيحتمل أن الهمزة بدل من ألف الإلحاق ، فهو « افعَنْلَى » ، وقد مضى ، وأما « احْوَنْصَلَ » ، فقال : « إنما وجد في كتاب العين، فلا يعتمد عليه » [(٢)] .

وأجيب : بأن إبدال الألف همزة إذا لم يكن بعدها ساكن ، لاينقاس في نثر ، ولا في شعر ؛ لقلته ، والإحاطة بكون « احْوَنْصَلَ » لم يذكر إلا في كتاب العين متعذر ، لاسيما مع سعة نظر المصنف .

[أفْعَلَّل بناء مقتضب]

(و « افْعَلَلَ» بناء مقتضب) ، نحو: « اقْشَعَرَّ » و «اشْمَأَزَّ» و « اطْمَأَنَّ » ، قال أبو حيان : «وليس كونه بناء مقتضباً متفقاً عليه، بل قال أبو البقاء: «إن اقْشَعَرَّ ، واطْمَأَنَّ ، ملحقان بـ «احْرَنْجَمَ» ، واعترضه ابن هشام : « بأن حكم الملحق » ألا يدغم ، لئلا تفوت الموازنة، ولهذا وجب الفك في «اقْعَنْسَسَ » ؛ والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع ، فإن من القواعد المطردة في كل فعل بدئ بهمزة الوصل أن مصدره يأتي على زنة فعله بعد كسر ثالثة ، وفتح ماقبل آخره ، وزيادة ألف ، ويلزمه أن يكون « اسْتَخْرَجَ » ملحقاً بـ « احْرَنْجَمَ » ، لقولهم : اسْتِخْرَاجاً ، ولا قائل به .

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ٤٦٢ .

(٢) الارتشاف ١ / ٨٦ ، وعبارته « وافونعل . . . وافعولل . . . وهذان الوزنان أغفلهما سيبويه ، قيل : لأنهما من كتاب العين فلا يلتفت إليهما » .

(وَ) افْعَلَلَ (قد يطاوع « فَعْلَلَ ») ، فلا يكون بناء مقتضباً ، نحو : « طَلمنتُه فَاطْمَأَنَّ » ، وكان أصله : « فاطْأَمَنَّ » ، ولكن قلبت الهمزة إلى موطن اللام ، وإنما كان « اطْمَأنَ » هو المقلوب ؛ لأن المجرد أولى بدعوى الأصالة ، هذا قول سيبويه[1] ، وقال الجرمي [2] : « اطْمَأَنَّ هُوَ الأَصْلُ ، وذلك لأن كثرة تصرف الكلمة على ذلك ، والكثرة دليل الأصالة .

[الملحق بافْعَنَّلَ]

والإلحاق به) ، أي : بـ « افْعَلَّلَ » (نادر) ، كقولهم : « ابْيضَضَّ » ، وأنشدوا

[١٠٨٥] إنَّ شكْلِي وإنَّ شَكْلَكِ شَتَّى فَالزمَي الخُصَّ واخْفِضِي تَبْيَضِضِيّ [3]

بإمالة « شتى » و « الخُصُّ » بخاء معجمة مضمومة ، وصاد مهملة مشددة ، و « اخْفِضِي » بالخاء المعجمة / ، وبالفاء ، وبالصاد المعجمة ، و « تَبْيَضِضِيّ » بضادين ، الأولى مخففة / ١٤٨ / كسورة، الثانية مشددة مكسورة [4] ، وهما معجمتان ، ومنه ، : « اكْوَهَدَّ الفَرْخُ : إذا ارْتَعَدَ » نص عليه في شرح الكافية ، فقال : « إنَّ اكْوَهَدَّ مُلحقٌ بافْعَلَّلَ » [5] ، وتبعه ابنه في شرح الخلاصة [6] ، ولقائل أن يمنع الإلحاق بافْعَلَّلَ ، ويجب عن « اكْوَهَدَّ ، واكْوالَّ الرَّجُلُ » ، بأن وزنيهما [7] «افْعَلَلَّ»، والواو فيهما أصل ، كما قيل به ، وعن « ابْيَضَضَّ ، بأنه لادليل في البيت المتقدم عليه ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٨١ .

(٢) الارتشاف ١ / ٨٨ .

(٣) من الخفيف ، ظ : شرح شواهد الشافية ، ولسان العرب (ب ي ض) .

(٤) في الأصل و ب : الأولى مشددة مكسورة والثانية مخففة مكسورة .
وأخطأ في ضبطهما والصواب أن الأولى هي المخففة ، والثانية هي المشددة وضبطه هذا يجب أصل الوزن انفلل ولكن مافي الاستعمال أن الادغام في اللامين الثانية والثالثة لا في الأولى والثانية .

(٥) شرح الكافية الشافية .

(٦) شرح الخلاصة : ٢٤٦ .

(٧) في الأصل : وزنهما – سهو .

لأن «تبْيَضِضيّ » ، يحتمل أن يكون مضارع « ابْيَضَّضَ » ، وهو « افعَلَّلَ » ، بتشديد اللام الزولى وتخفيف الثانية ، والكلام في عكس ذلك[1] ، ويحتمل أنه أراد : « تَبْيَضّي » فزاد ضاداً أخرى ضرورة لإقامة الوزن ، كما جزم به صاحب المحكم ، فاقتضى ذلك أنه لايقال : ابْيَضَّضَ في الكلام - والله أعلم - .

ولما فرغ من الكلام على صيغتي الماضي ، والمضارع ، كمَّل القول في الأفعال ، بالكلام على الأمر ، فقال :

« فَصْــــلٌ »

[صياغة الأمر المضارع]

(صيغة فعل الأمر من كل فعل) ، ثلاثي ، أو رباعي ، أو خماسي ، أو سداسي ، محكوم لآخرها بالسكون ، أو الحذف ، (كمضارعه المجزوم) ، بالسكون ، أو الحذف ، (المحذوف) ، منه حرف المضارعة ، وهو ، (أوله) ، في اللفظ به ، لا في أصل البنية ، نحو : « عِدْ ، وَسَلْ ، وَقُمْ ، وَرُدَّ ، وَدَحْرِجْ » الأول محذوف الفاء ، والثاني محذوف العين للنقل ، والثالث ، محذوفها لأجل الساكنين ، والرابع ، محركهما لأجلهما ، والخامس ، ساكن ، ولا همزة وصل في شيء منهن ، ونحن: « اغزُ ، واخْشَ ، وَارْمِ » و « قولاَ ، وَقُولُوا ، وَقُولِي » .

(فإن لم يكن) الأمر (من « أُفْعَلَ ») ، بفتح الهمزة والعين ، بل كان من غيره ، (وَ) قد (سكن تالي حرف المضارعة لفظاً) ، لكون الماضي ثلاثياً ، أو خماسياً ، أو سداسياً ، مالم تحذف

---

(١) ليس هناك عكس ذلك فحقيقة الصيغة وهيأتها يظهرها الفك عند الاسناد إلى الضمائر ولا توزن على ماهي عليه في حال الإدغام وحين يقلي افْعَلَلَّ فهذا تسامح .

فاؤه ، كما في « يَعِدُ » ، ولا نقلت حركة عينه نقلاً واجباً للإدغام ، كما في : « بَعَضٌ » ، و « يَرُدُّ » ، أو للإعلال ، كما في : « يَقُومُ » ، ولا نقلاً جائزاً ، كما في : « يسأل » ، وذلك ، نحو : « يَضْرِبُ ، ويكتب ، ويفرح وينطلق ، ويسْتَخْرِجُ » ، فإن تالي حرف المضارعة فيهن ساكن لفظاً ، بخلاف ماتقدم ، فإنه ساكن تقديراً ، أو في حكم الساكن بإعتبار الأصل /. / ١٤٩ /

فإن كان التالي لحرف المضارعة ساكناً في اللفظ ، (أولى همزة الوصل) ، مكسورة ، في مثل: « اضْرِبْ ، واعْلَمْ » ومضمومة في مثل : « انْصُرْ ، وأُغْزُ » .

وظاهر قوله : « أولى همزة الوصل أنها اجتلبت همزة ، وفي ذلك ثلاثة أقوال : أحدها ، أنها اجْتُلِبَتْ همزة متحركة ، وإنما كان المجتلب همزة ، لأنه اجتمع فيها أمور لم تجتمع في غيرها ، منها : أنها حرف زائد ، ومنها : أنها كثيرة الزيادة في الأول ، لكونها أول المخارج ، ومنها : أنها يسهل حذفها عند الاستغناء عنها ، ولايشاركها غيرها في كثرة الحذف ، وأما اجتلابها محركة ، فلأن الساكن لايناسب أن يجتلب له ساكن ، هذا قول ابن جني [(١)] ، والأكثرين .

والثاني أنها اجتلبت ساكنة ، ثم لما احتج إلى تحريكها تحركت ، ويدل عليه أمور منها ، أن الأصل في الحروف السكون ، ومنها ، أن حركتها الكسر مالم يعارضها نقل ، ومنها : إبدالها ألفا في : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾ [(٢)] .

والثالث : أنها اجْتُلِبَتْ ألفاً ، ثم لما التقى ساكنان ، حركوا الأول فانقلبت همزة ، كما في : ﴿وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ [(٣)] ، ويدل عليه رجوعهم إلى الألف ، في : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾ [(٢)] ، ونحوه .

---

(١) في المنصف ١/ ٥٣ :«وهذه الهمزة إنّما حُرِكتْ لسكونها وسكون مابعدها ، وهي في الأصل زائدة ساكنة.

(٢) سورة الأنعام آية : ١٤٣ .

(٣) سورة الفاتحة آية : ٧ .

(وإن كان) الأمر (من « أَفْعَلَ ») بفتح الهمزة والعين، (افتتح بهمزته) ، أي : بهمزة «أَفْعَلَ » (مطلقاً) ، سواء سكن ثانيه لفظاً أو تقديراً ، نحو : « أَكْرِمْ » و « أَعِدَّ » ، أو تحرك ، نحو : «أَجِبْ » و « أَقِمْ » ، فإنه في هذا النوع خالف أمر الثلاثي ، فإن ذلك مما يكتفي فيه بالحركة العارضة، وأما صحة اللام ، واعتلالها فلا أثر لهما هنا .

ويتحصل ، أن بناء الأمر من المضارع المجزوم بتغييرات ثلاثة ، واحد منها دائم ، وهو إسقاط حرف المضارعة ، واثنان في بعض الصور ، أحدهما بزيادة مالم يكن ، وهو همزة الوصل فيما تالي حرف المضارعة [فيه][1] ، ساكن غير فاء « افْعَلَ » ، وثانيهما بإجتلاب ماكان ، وذلك في فاء «افْتَعَلَ» ، ولما كان الأمر يحتاج إلى همزة الوصل كثيراً ، أردفه بالكلام على همزة الوصل ، فقال:/ / ١٥٠ /

---

(١) زيادة للسياق .